رشيد بوزيان

الموازنة



بين

نحو سيبويه و نحو شومسكي

(دراسة في مكونات الترادف و التباين و التكامل)

دار القرافي للنشر والتوزيع - المغرب

رشيد بوزيان

الموازنة بين نحو سيبويه و نحو شومسكي

(دراسة في مكونات الترادف و التباين و التكامل)

دار القرافي للنشر والتوزيع - المغرب
1994

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والدي ووالدتي

وإلى ربابه، وأيمن عبد الرحيم وأمهما

بالشكر تمترى النعم

أتقدم في غرة هذه الرسالة إلى فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد العلوي بخالص عبارات الشكر والامتنان لما كان له من فضل على هذه الرسالة استأنف به ماضي افضاله وشفع به ما له قبلي من الجميل وذيل به ماتقدم له عندي من المواهب، وحسب ما أفضل به على هذا البحث عودا و بدءا وأولا وآخرا أن دراساته وأبحاثه[1] في مجال اللغويات العربية القديمة وفي مجال أصول اللغات النظرية مثلت بالنسبة لعموم اجتهادي في هذه الاطروحة حدا معرفيا إن كنت قد جاوزته في مواطن عديدة ـ وهذا أمر أقر به ـ فإلى نهايات كلما أمعنت النظر فيها وجدتها من صلب ذلك الحد المعرفي، ومن نسل توابعه ولوازمه، تتمة وصلة وتكملة واستمرارا وامتدادا.

هذا وإن فضل الرجل علي ـ بتوفيق من الله عز وجل فله المنة والفضل أولا وآخرا مافتئ يتجدد علي حالا بعد حال مذ أفصحت لفضيلته ـ مباشرة بعدما أنهيت عملي في الرسالة التي أنجزتها باشرافه لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللغة والآداب في موضوع «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعباراتها العاملية» ـ عن رغبتي في مواصلة البحث باشرافه في قضايا اللغة وأصول النظريات اللغوية فقبل بعد الإلحاح مشكورا. وما أن سألته بعدئذ في الموضوع الذي يراه الأنسب لي باعتبار جملة أمور ليس هذا سياق تفصيلها حتى بادرني بموضوع «اللغويات المعاصرة وعبارتها العاملية»، ولما أمعنت النظر في الموضوع وقلبت أوجه الرأي فيه وجدته قد بناه على مابينه وبين موضوع الرسالة الأولى من اتصال وتلاحم وامتداد. وعندها تذكرت مقالة كنت قد سمعتها منه قبلُ وهي أن «العاملية ليست مذهبا في النحو ولكنها النحو نفسه وأن أعمال النحاة كيفما كانت فإنها لاتخرج عن النظر في القوانين العاملية». ولعلي لا أفشي سرا إن صرحت في هذا المقام بأنه من عموم هذه المقالة تناسلت مفردات نص هذا البحث ومن مشكاته انبثقت مادته الأطروحية الأساسية. وعندما باشرت الموضوع لاح لي عند أول النظر في ملامسه وأعطافه الأولى ـ وذلك بسبب مما يبعث عليه ترامي أطرافه من الشعور بطول الدرب وقلة الزاد ـ شيء من مخافة أن يؤول أمري في الاستدلال على المقالة المذكورة (أو على نقيضها) إلى ضروب من التعسف في التخريج لاتُحمد، وقد كان الأمر كذلك لأول العهد بالعمل والتنقير والتنقيب إلا أنني ما إن توغلت في التلابيب والتجاويف حتى انقادت لي الآلة

---

1 ـ انظر الأسانيد المرفوعة إلى فضيلته في مسرد المراجع.

الاستدالية انقيادا عجيبا لم أكن أتوقعه ولاسيما في القسم الثالث من هذه الرسالة قسمِ المقولات المستترة بجميع مباحثه وفصوله الفرعية ويلي هذا القسمَ في سلاسة الانقياد للآلة المذكورة القسمُ الرابع والخامس.

...كما أغتنم فرصة مقام الاحسان لجوار النعم هذا لأخص بالشكر رجلا خليقا بأن يخطب في المحافل بشكره وأن تُخلع على قدود صنائعه حللُ الثناء وهو فضيلة العلامة الدكتور أحمد الادريسي أولاً على قبوله المشاركة في مناقشة نص هذه الرسالة وثانيا على أمر آخر تظاهر على الاعتراف به طلبة الدراسات العليا في شعبة اللغة العربية وآدابها بالرباط العامرة، وهو ما انبعث في نفوسهم - بسبب من حضور فضيلته في هذه الشعبة - من شعور بوجود «رقابة لغوية» تذكر مستعملي اللغة العربية بأن لهذه اللغة أنصارا ينتصرون لها وحماة يغيرون عليها، وتنشئ فيهم الشعور بضرورة إطالة النظر في مراجع هذه اللغة ومصادرها لضبط واردها وشاردها معجما ونحوا وصرفا، وبضرورة أن يجعلوا على لغتهم عموما رقيبا من ذاتهم يأمرهم بتحري الصحة والصواب وتجنب أسباب الزلل والفساد.

كما أتقدم في ختام كلمة الشكر هاته بصادق الاعتبار وجزيل الامتنان للإخوة العاملين بمكاتب « MODERN DESIGN » وأخص منهم بالذكر نادية الحسناوي التي أشرفت على معالجة نص هذه الرسالة على الحاسوب بخلق جم وصبر قل نظيره.

مـــدخـــل

إلى حوافز البحث وغاياته وإلى دستور كتابة نصه

■ كتب نص هذه الرسالة وفق دستور هذه أبرز مواده:

i ـ عرض كل مبحث نحوي وكل مسألة من مسائله عرضا مستقلاً ثم التعليق عليه قبل الانتقال إلى مسألة جديدة أو مبحث جديد، وقد يكون ذلك إما في المتن وإما في الحاشية[1]، وربما طالت الحاشية في بعض الأحوال فأتت على الصفحتين أو الثلاث أو أكثر وفي هذه الحالة أستعينُ بسهم أجعله في آخر الحاشية المطولة عَلَمًا على أن تتمتها ستأتي في حاشية الورقة التالية فإذا ذهب القارئ إلى هذه الأخيرة وجد سهما آخر في صدر حاشيتها علما على أن الأمر يتعلق بتتمة الحاشية التي مضت في الورقة السابقة.

هذا ونريد لفت الانتباه ههنا إلى أن المسافة التي تفصل متن هذه الرسالة عن حاشيتها ليست المسافة المعهودة التي يمنح بموجبها الهامش فضاء أضيق بكثير مما يتصرف فيه المتن بل هي مسافة من نوع آخر. مسافة بين نصين كان يجب أن يكتبا في الأصل ممتزجين، بمداد واحد وبلغة واحدة إلا أن طبيعة الموضوع وامتداد أطرافه وسعة فضائه مع ما يفرضه مبدأ الوضوح في الصياغة والبساطة في العرض من موجبات، كل ذلك استلزم كتابة احد النصين بلغة الاستعراض المحايد لقضاياه والآخر بلغة القراءة والتأويل، الأول نص التحليلات النحوية التوليدية والثاني نص التعاليق.

حواشي هذه الرسالة جاءت في معظمها إذن تعليقات مفصلة تعمدنا فصلها عن المتن ـ إلا حيث ألجأتنا ضرورة من الضرورات إلى عدم الفصل كما سيأتي شرحه مجملا في المادة التالية من مواد هذا الدستور ـ وذلك لغاية محددة وهي أن يكون استعراض التحليل النحوي التوليدي من الحياد بمكان بحيث يتم للقارئ تصور قضايا هذا التحليل تصوراً غير ممزوج بشائبة من شوائب ما استقر لدينا ـ باعتبار ما ارتضيناه من زوايا للنظر والتأويل والموازنة والاستنتاج ـ عن القضايا المذكورة من أحكام، حتى إذا جاء إلى التعليق كان حرًّا في أن يقبل أو أن يرفض ما انتهى إليه نظرنا في نص هذا التعليق من ضروب التأويل والتخريج وعموماً فإن التعاليق التي اتسعت لها حواشي هذه الرسالة تكاد ـ بسبب من الطريقة التي كتبت بها ـ تنتظم منها فصول رسالة قائمة بذاتها لولا أنها كتبت لتكون نصًّا تابعاً لانصًّا مستقلاً.

ii ـ لم يكن يعنينا من الاستعراض المفصل للبيانات النحوية التوليدية إلا أمران اثنان أولهما نسق الثوابت التصورية الذي يؤسسها والذي تتغير وتتنوع النتائج التفصيلية التي تنبني عليه ولا يتغير هو

---

1 ـ بحسب ما تقتضيه خصوصيات كل سياق.

والثاني انفتاح حدود ذلك النسق على الأشباه والنظائر التي ترادفه في النظرية النحوية العربية القديمة إما في النصوص الأصلية لهذه النظرية وإما في التأويل التي عرفتها هذه النصوص في جملة من الدراسات العاملية المعاصرة والتي تقدم نفسها على أنها استمرار للعاملية العربية القديمة في صورتها السيبويهية.

هذا وقد حرصنا حرصا شديداً على أن يكون استعراضنا للبيانات النحوية التفصيلية المذكورة محايداً قبل أي تدخل من لدنا على جهة التعليق والتعقيب والتأويل، إلا أنه إن كنا قد وفقنا في الغالب الأعم إلى المراعاة التامة لهذا الفصل بين المستويين (أي الاستعراض والتعليق) فإننا في أحوال عديدة كانت ضغوط السياق التأويلي تفرض علينا التدخل التعليقي في أثناء الاستعراض المحايد، وفي هذه الحالة كنت أجعل لهذا التدخل علامة تدل عليه وذلك جعله بين برثنين [...] فكلما صادف القارئ داخل نص أي استعراض محايد للتحليل التوليدي منقولا إلى اللغة العربية من اسانيده التوليدية الأصلية في أصولها الانجليزية، كلاماً تحيط به هذه العلامة من جانبيه فلينتبه ـ مشكوراً ـ إلى أنه من كلامي وليس من كلام من نقلت عنهم... هذا وقد كنت ألجأ إلى ذلك كلما تبين لي أن ضروري لخلق الألفة بين القارئ وبين الإطار التأويلي العام الذي اعتمدته. فقد كان يظهر لي من حين إلى آخر أن فصل هذا الضرب من التعليق عن متن التحليل التوليدي ووضعه في الهامش يفوت علينا أولا فرص التوطئة ـ في الموضع المناسب ـ والتمهيد إلى التعاليق المفصلة والمناقشات المستفيضة التي تعقب المتن التحليلي فيصير التخلص من هذا المتن إلى التعليق من الصعوبة بمكان، ويفوت ثانيا على القارئ فرصة الاستئناس بطلائع ما سيؤول إليه الاستعراض المحايد من ضروب التأويل وصنوف الاستنتاج

iii - المراجع والاقتباس

اتبعت فيما يتعلق بالمراجع وبطريقة الاقتباس منها المنهاج الآتي:

♦ أذكر المرجع مشفوعاً باسم صاحبه أولا فإذا أعدت ذكره ثانيا وليس بين ذكره أولاً و ثانيا أمد بعيد ذكرته مجرداً من اسم صاحبه وربما أوردته غير مجرد إذا ماطال الأمد بين ذكره أولا وذكره ثانيا. وربما اكتفيت في الإحالة عليه بشطر عنوانه، اختصاراً وذلك إذا كان المرجع كثير التردد والدوران.

♦ أما فيما يتعلق بالاقتباس فإنه إذا كان من الأسانيد العربية القديمة أو الحديثة جعلت الإحالة تامة من الناحية التوثيقية، لأني بنيت فيه على النقل الحرفي للنصوص المقتبسة وأما فيما يتعلق بالأسانيد التوليدية فقد جعلت الإحالة تامة في أحوال وناقصة في أحوال أخرى أشير فيها إلى عموم المرجع أو إلى عموم فصل من فصوله أو مبحث من مباحثه دون الصفحة بخصوصها والموضع بعينه. أما الذي ألجأني إلى اعتماد الإحالة الناقصة في هذه الأحوال بدلا من الإحالة فهو خصوصية المنهج الذي اعتمدته في

الاقتباس منها وهو منهج فرضته طبيعة الموضوع وترامي أطرافه وتعدد مسائله وتناسل جزئيات هذه المسائل وفروعها وامتداد فضاء هذا التناسل لا في المكان الواحد داخل المرجع الواحد بل عبر مسافات متباعدة تنتمي في الغالب إلى أصول سندية مختلفة. والسبب في ذلك انبناء الأسانيد التوليدية على المبالغة في الاختصاص الموضوعي الجزئي وهو ما لزم عنه أن المسألة النحوية بكل تفاصيلها وجزئياتها لاتجتمع فيما يكتبه النحوي الواحد في المرجع الواحد إلا فيما ندر من الأحوال. والغالب على هذا الأمر، والحالة هذه، أن الدارس الراغب في أن تجتمع لديه تفاصيل المسألة الواحدة بخيوطها الجزئية وعناصرها الفرعية في مشهد واحد متقارب الأطراف « ينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد ويرى بها مشئما قد ضم إلى معرق» على نحو يمكّنه من النظر في تلك الأشياء مجتمعة نظراً يحصل به له التصور المطلوب قبل تناولها بالحكم قراءة وتأويلا وتعليقا، ينبغي عليه إن كانت حاجته إلى ذلك أن يجشم نفسه عناء النقل عن اسانيد متعددة في وقت واحد وبذلك تعز الاسباب التوثيقية التامة في الإحالة على أسانيد المسألة الواحدة المذكورة.

إن طبيعة تعامل الاسانيد التوليدية مع موضوعاتها وما فرضته علي طبيعة الموضوع محور هذه الرسالة من ضرورة تجميع الخيوط الجزئية والفروع التفصيلية التي تدخل في تكوين كل مبحث من المباحث النحوية (التوليدية) في مشهد واحد متقارب الأطراف يسهل الرجوع إلى عناصره كلما دعت الحاجة إلى ذلك وهي حاجة كانت تتحدد بتحدد الأحوال حالاً بعد حال في كل فصول الرسالة، كل ذلك ألجأني إلى تعويض مبدإ مراعاة النصية الحرفية في النقل والاقتباس بمبدإ مراعاة نقل « الفضاء التصوري» الذي تشترك غالبا في نسج خيوطه مواضع مختلفة متقاربة في أحوال ومتباعدة في الأعم الأغلب، وقد يكون ذلك داخل مرجع واحد أو عبر مراجع مختلفة. لأجل ذلك كان الغالب على اقتباسنا من الأسانيد التوليدية في أصولها الانجليزية على وجه الخصوص قيامه على مبدإ التصرف الحر والتقلب الواسع في مواقع متباعدة وعبر مسافات سندية متشعبة وغير متجانسة في الأصول التي تنتمي إليها.هذا وقد كنت أخالف هذا المبدأ كلما أمكن أن تلتئم أطراف المشهد التصوري انطلاقا من موضع محدد من مواضع المرجع أو انطلاقا من مواضع مختلفة لم تبلغ طبيعة المسافة بينها حدا يستلزم التحول عن الاحالة الخاصة والصيرورة إلى الإحالة العامة.

وفي عبارة أخيرة أقول: لقد كنت مخيراً بين أمرين: إما مراعاة مبدإ الاحالة الخاصة التامة من الناحية التوثيقية في جميع الأحوال بدون استثناء وفي هذه الحالة ماكان لمعظم المشاهد التصورية أن تلتئم أطرافها على النحو الذي يجعلها صالحة لأن تتناول بالتعليق والتعقيب من الزوايا التي ارتضيناها في

القراءة والتأويل، وإما مراعاة مبدإ الإحالة العامة الناقصة في الأحـوال الـتي كـانت تضطرنـا الحاجـة إلى التئام المشاهد المذكورة على النحو المطلوب أي بما يناسب زوايا التأويل المشار إليها.

iv - الشواهد النحوية

إن الشواهد النحوية والوقائع اللغوية المعتمـدة في هـذه الرسـالة أوردناهـا بلغاتهـا الأصليـة[2] أي بنصها الذي جاءت به في أسانيد النحاة التوليديين وقد شرحت أسباب ذلك في مواطن عديدة مـن هـذه الرسالة واكتفي هنا بالاشارة المجملة إلى أمر واحد يشفع بما فيه الكفاية - في نظري — للاختيـار الـذي ارتضيناه في هذا الخصوص وهو أن الـدارس الغربـي لأصـول نظريـة سيبويه في التحليـل النحـوي مثـلا والذي يرغب في نقل هذه الأصول إلى لغة من اللغات الاوروبية لايشترط في صحة ما يفعـل أن يـترجم شواهد « الكتاب» إلى معادلاتها في اللغة الاوروبية التي ينقل إليها بـل ينبغـي أن ينقـل شـواهد سـيبويه كما هي وأن تنصب الترجمة على « النظرية» أما الشواهد اللغوية محور هـذه النظريـة فتنقـل كمـا هـي. وكذلك الشأن بالنسبة للدارس العربي لنظرية التوليديين في النمذجة النحويـة يجـب أن يشتغل بشـواهد هم في لغاتها الأصلية التي مثلت محور نظرهم وألا يدخل في متاهات البحث عن المعادِلات الدلالية لتلك الشواهد في اللغة العربية إذ بهذا البحث يصير النقل ابعد ما يكون عن الأمانة والصدق ويصبـح اسـقاطا محضا وتعسفا على النظرية المنقولة لأنه ينطلق من المعادِل الدلالي إلى النظريـة والأصـل أن تبقـى النظريـة المنقولة إلى لغة غير لغتها الأصلية هي المبتدأ وهي المنتهى.

وعلى العموم، هناك طرق مختلفة لقراءة نظرية نحوية ما من النظريات التي تعج بها سوق النمذجة اللسانية، نذكر منها على سبيل المثال:

- طريقة البحث النحوي في جواز تعميم النظرية النحوية الأجنبية على المعادلات الدلاليـة في لغـة الدارس.
- وطريقة البحث الابستمولوجي في مكونات النظرية وأصولها المعرفية القريبة والبعيدة وفي هذه الحالة لا يعنينا الانتماء اللغوي للشواهد النحوية بقدر ما يعنينا النظر في ثنايا النظرية ومطاوي التحليـل. والمختـار في هذه الرسالة هذه الطريقة الثانية.

✧ ✧ ✧

2- الانجليزية - والفرنسية - الألمانية - الهولندية - الايطالية - اليابانية - الصينية - إلخ.....

■ **حوافز البحث وغاياته**

إن ما فعلته في هذا البحث انبنى في المقام الأول على تقدير جواز إرجاع ألفاظ المعجم التصوري الذي اصطنعه النحاة التوليديون لوصف العبارة وصور انتظامها إلى جملة من الأصول التي تنتمي إلى المعجم التصوري العاملي الذي اصطنعه نحاة النموذج العاملي السيبويهي للغاية ذاتها.

إن تقدير جواز هذا الإرجاع كان مبناه على افتراض آخر بأن الانحاء التوليدية المعاصرة والنظرية النحوية العربية القديمة في صورتها السيبويهية قد تواردا على مواقع نظرية متشابهة ونظائر تصورية مترادفة هي التي استوجبت استمداد مفردات المعجم النظري لكل منهما دلالاتها من فضاء استعاري مشترك هو « الفضاء العاملي» بكل عناصره ومكوناته ومشاهده المعروفة. لقد بنينا هذا الافتراض على تصور لِـ «العاملية» على أنها عبارة عن «جذر» مفهومي عام يمكن أن يظهر في « صيغ» مختلفة، منها الصيغة السيبويهية والزمخشرية ومنها أيضا الصيغة التوليدية والصيغة التداولية والصيغة المنطقية وغير ذلك من الصيغ ليس هذا سياق احصائها. وهذه الصيغ وإن تعددت واختلفت فإنها لاتتجاوز حدود التنويع الشكلي (= النمذجي) للجذر المشترك.

إننا نشبه في هذا التصور منزلة النماذج النحوية المختلفة من «العاملية» بمنزلة الصيغ الصرفية المختلفة التي تتوارد على المادة المعجمية الواحدة التي يتخذ معناها العام وجها دلاليا خاصا بحسب الصيغ الصرفية المتعاقبة عليها. فكما أن المادة المعجمية يرتبط بها ثابت دلالي تختلف صورته من صيغة صرفية إلى صيغة أخرى، كذلك « العاملية» يرتبط بها نسق صوري من الثوابت النظرية تختلف تطبيقاته وصوره التي يحتملها في التحقق بحسب الصيغ النمذجية المختلفة المتعاقبة عليه.

وباختصار شديد نقول: إن رتبة التجديد التي تحققت في الانحاء العاملية المعاصرة بالنسبة إلى النموذج العاملي القديم في صورته السيبويهية كان مضمارها ـ حسب ما انتهى إليه الاستدلال في هذه الرسالة ـ «الصيغة» وليس «الجذر العام التصوري». إن هذا التصور جعل عملنا في هذه الرسالة أشبه ما يكون ببرنامج ابستمولوجي عام اتخذ موضوعا له وغاية تجريد الأصول المشتركة بين الانحاء واستخلاص الجوامع التصورية القائمة بينها وذلك انطلاقا من أن الانحاء على تعددها وتنوعها ليست إلا أوضاعا نمذجية مختلفة لِـ «نظام عقلاني» واحد هو « العاملية». أو بعبارة اخرى، العقل النحوي على تعدد صوره وتنوع أنماطه يشتغل بآلة واحدة هي « الآلة العاملية» واعتماد هذه الآلة بالتالي ليس مذهبا في النحو مخصوصا ولكنه جوهر العمل النحوي أو النمذجة النحوية وعليه فإن «اللغة النحوية العاملية» ليست لغة خاصة لهذا النموذج اللساني أو ذ اك ولكنها «لغة تواصل» عامة ووسيلة تفاهم مشتركة بين مختلف النماذج النحوية.

وفي هذا الإطار بالضبط اندرج سعينا الموصول في هذه الرسالة في استقراء موارد الترادف ومواطن التوارد ـ العامة والخاصة القريبة والبعيدة ـ بين مفردات اللهجة العاملية السيبويهية ومفردات اللهجة العاملية التوليدية باعتبار أصولها المشتركة في نسق الأوضاع الكلية والمقاييس العامة للغة العاملية الأم. هذه اللغة العاملية الأم أمكننا اكتشافها باعتماد مبدإ الفصل بين الأنساق الصورية وما تحتمله من كيفيات مختلفة في التنزيل ومسالك متنوعة في التطبيق. وهو مبدأ أمكننا العمل بمقتضياته بالنسبة للسيبويهية والتوليدية على حد سواء. فمقدمات النسق الصوري ومسلماته المؤسسة للعاملية السيبويهية مثلا تمكن مضامينها المرنة من فصل هذا النسق عن التطبيقات المختلفة التي يحتملها في التنزيل ومن مباشرة تلك العاملية بالتعديل والإضافة بحسب ما يسمح به هامش المرونة في تلك المقدمات.

وفي هذا الإطار تبين ـ حسب النظام الذي اشتغلت به الآلة الاستدلالية في هذا البحث ـ أن النموذج العاملي التوليدي في تأويل من التأويلات التي يحتملها يتقدم في شكله العام وتمفصله النمذجي/التمثالي الداخلي وكأنه تطبيق موسع للنسق الصوري المؤسس للعاملية السيبويهية وذلك من حيث قيام هذا التطبيق في جزء كبير منه على استنفاد جملة عريضة من الامكانات التحليلة والتأويلية التي يسمح بها هذا النسق وعلى الدفع بمقدماته ومبادئه الصورية العامة إلى أقصى ما تحتمل أن يلزم عنها من نتائج، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل بمقدمة الفضاء العاملي ذي الأبعاد المتنوعة وبمبدإ وصول العمل وبمقدمات المجال العاملي وضوبط الانقطاع والاتصال والحدود بين المجالات العاملية. ونود لفت الانتباه ههنا إلى حقيقة لاتمل من تكرارها وهي أن الترادف بين مفردات اللغة النحوية السيبويهية واللغة النحوية التوليدية والذي سعينا ـ جهدنا ـ في هذا البحث إلى استقراء وجوهه كان ترادفا في عموم نمط الاستجابة لاستفزاز الخيال العاملي وليس في خصوص ما يؤول إليه هذا النمط من صنوف التطبيق والاستنتاج في هذه اللغة النحوية أو تلك ولأجل ذلك لم نكن نسعى في الموازنات والمرادفات التي اقمناها بينهما إلى أن يكون إلى إن يكون الترادف تطابقا كليا وعامًّا في الجزئيات والتفاصيل شكلا ومضمونا بل إن الذي كنا نسعى إلى الإمساك به في المقام الأول هو **مناطات الترادف الصوري العام**. ونحن بذلك، حاولنا استكناه أسباب ذلك التشابه القوي الذي يشعر به من اشتغل مدة بأصول النظرية النحوية العربية القديمة ثم غادرها ليشتغل بمبادئ النظرية النحوية التوليدية وهو تشابه يتراءى لنا في شكل تواردات وتداعيات يستدعي بعضهابعضا كلما ازداد تأملنا في العلاقة بين النظريتين من حيث «الزوايا» التي ارتضاها كل منهما في استكشاف خبايا «النظام العاملي» الذي يمنح العبارة اللغوية نسيجها الفذ. ونحن في كل ذلك لم نسع إلى تقديم الدليل على أن النحوي التوليدي قد اقتبس من النحوي العربي وإن كان ذلك أمراً محتملاً يجوز أن يتخذ محور متابعة تاريخية مفصلة، ولكن الذي سعينا إليه هو محاولة الاستدلال على

الفكرة الأساس التي قامت عليها هذه الأطروحة وهي أن «**الخيال العاملي**» تستفزه دائما نفس الذوات النظرية ونفس العلاقات الصورية ونفس الملاحظات وزوايا النظر ونفس المسلمات العامة وإن اختلفت صورة «النموذج النظري» المستمد من مراجع ذلك الخيال، في التفصيلات والاستنتاجات. وهذا الاستدلال إن صحت موارده فإنه يجوز أن ينضاف إلى مجموع الأدلة على افتراض «وحدة العقل النظري» ومحدوديته المتمثلة في كونه يتحرك ضمن مجال ضيق من «الثوابت» التي لازمته منذ عهود بعيدة ومازالت تتحكم فيه إلى الآن.

إن الآلة المسبار، التي بها استنطقنا مظاهر الترادف بين السيبويهية والتوليدية هي مقدمة « وحدة العقل النظري» وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المقدمة ملزمة للتوليديين لأنها من جملة ما تحتمله نظريتهم في اللغة من نتائج على المستوى الفلسفي والابستمولوجي. وذلك أن القول بقالبية التكوين العقلي يستوجب أن يكون « مبدأ الكلية » و« الوحدة» من مبادئه العامة وليس من مبادئ الملكة اللغوية فقط. وهكذا يجوز أن يقال إن محاور النظر الأساسية وزوايا التساؤل الكبرى واحدة في التوليدية والسيبويهية والفروق الظاهرة بينهما مرجعها خصوصيات «البيئة النظرية» التي ارتبط بها كل منهما.

عملنا في هذه الرسالة إذن بحث مفصل في مثال من أمثلة «وحدة العقل النظري» في مظهر من مظاهره الأساسية وهو « العقل النحوي» فالتوليدية إذا كانت قد قامت على مقدمة وحدة «العقل اللغوي» (= المعرفة اللغوية) بحيث أن اللغات الطبيعية على اختلافها وتنوعها يجب أن يتصور فيها انها توظيفات مختلفة لنظام كلي واحد، فإنه لما كانت النظريات والنماذج النظرية «لغات» لا يفصلها عن اللغات الطبيعية إلا كونها اصطناعية لزم عن ذلك أن التوليدية يلزمها ـ على أوضاعها ومقاييسها المعرفية ـ تعميم نظرية وحدة «لعقل البشري» لتكون صالحة لمعالجة الاختلاف بين هذه اللغات النظرية الاصطناعية وذلك بارجاع هذا الاختلاف إلى الكيفية الخاصة التي يتم بها توظيف نسق «المبادئ العقلانية الكلية» بحسب خصوصيات ظروف «البيئة النظرية» (=الانموذج العلمي المهيمن). العقل الانساني ينتج اللغات الطبيعية واللغات الاصطناعية[3] على حد سواء. فإذا كان هذا العقل يعمل بطريقة واحدة في كل اللغات الطبيعية حسب فلسفة النحو التوليدي المعرفية فإنه يجب ـ في لازم هذا القول ـ أن يثبت لذلك العقل الحكم ذاته فيما يتعلق باللغات الاصطناعية بحيث ينبغي أن يقال إن العقل البشري في انتاجه للغات النظرية أي الاصطناعية يشتغل بطريقة واحدة ويوظف نسقا واحد من المبادئ الكلية في جميع تلك اللغات. فالسيبويهية والتوليدية مثلا لغتان اصطناعيتان والاختلاف بينهما يجب تناوله من نفس الزاوية التي تنوول بها الاختلاف بين اللغات الطبيعية في النحو التوليدي وفي هذه الحالة فإن

---

3 ـ من هذه اللغات الاصطناعية اللغات النحوية.

«الملكة اللغوية» في اللغات الطبيعية يجب أن يوازيها في اللغات النظرية «الملكة التصورية» و«البيئة اللغوية» التي تحدد الشكل الذي تتخذه تلك الملكة اللغوية في لغة من اللغات الخاصة يجب أن يوازيها في الشطر الآخر من المسألة « الأنموذج العلمي والفلسفي المهيمن». بحيث يصح أن يقول القائل إن اللغة النظرية تشتغل بواسطة ثوابت لاتتغير وهي من هذه الحيثية تمثل بالنسبة لآحادها نحوها الكلي. على حد المسألة في شطرها المتعلق باللغة الطبيعية في تصور التوليديين.

إن التوليديين انجروا بموجب مقدماتهم في عموم المسألة المعرفية إلى القول بوحدة العقل اللغوي وما ذكرناه في لازم القول بهذه الوحدة يجر إلى القول بوحدة العقل النظري فتعميم الفلسفة التوليدية القول بفطرية المعرفة البشرية ليشمل المعرفة اللغوية الطبيعية باعتبارها جزءا من الأجزاء التي تدخل في تكوين المعرفة الأولى يلزم عنه تعميم آخر يحيط بالشق الآخر من المعرفة اللغوية هو المعرفة اللغوية النظرية الاصطناعية وفي هذا الخصوص تبدو المعالجة التوليدية للاختلاف بين اللغات الطبيعية بجعل هذا الاختلاف انعكاسا لخصوصيات «البيئة اللغوية» (= التجربة) صالحة لمعالجة الاختلاف بين اللغات النظرية. والمثال الذي عليه كان مدار عملنا في هذا البحث، في هذا الخصوص اللغتان النظريتان السيبويهية والتوليدية.

في إطار هذه المقدمة الابستمولوجية بالذات اطلقنا القول بأن:

- « العاملية» أصل من الأصول الكلية للعقل النحوي أو مبدأ من مبادئ «النحو الكلي» المشترك لا بين اللغات الطبيعية ولكن بين اللغات النحوية الاصطناعية.
- وأن « النموذج النحوي» لايمكنه أن يكون إلا عامليا وأن «العاملية» نحو كلي بالنسبة للغات النحوية المستعملة في في مجال النمذجة اللسانية، نحو كلي له مبادئه العامة الثابتة ووسائطه المتغيرة (= البرامترات) وكل نظرية نحوية توظف هذه البرامترات على نحو خاص يناسب بيئتها العقلانية.

■ **قصة هذا البحث**

إن لهذا البحث قصة بدأت أطوارها الأولى في الرسالة التي تقدمت بها لنيل دبلوم الدراسات العليا في الآدب في موضوع «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية» وذلك بإشراف فضيلة الاستاذ المحترم الدكتور احمد العلوي، إذ من صلب موضوع تلك الرسالة انبثقت اسئلة هذا البحث وانفلقت اشكالاته. لاجرم إذن أن نأتي في هذه المقدمة على تلخيص لأهم ماجاء في هذه الرسالة حتى يتبين وجه الانبثاق المذكور وبالتالي أوجه الامتداد الأطروحي بين نص هذا البحث ونص تلك الرسالة. إن بين النصين جامعاً وفارقاً أما الجامع فهو البحث في «الكليات العاملية» وفي «الترادف العاملي» بين اللغات النظرية النحوية المختلفة. وأما الفارق فمضمار هذا الترادف والمجال

التطبيقي لتلك الكليات وهو الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي في الرسالة الأولى وهو السيبويهية والتوليدية في هذا البحث الذي نحن بصدده والفرق بين المضمارين فرق بين ترادف عاملي قائم بين لغات نظرية فرعية تنتمي إلى لغة نظرية أم واحدة، هي اللغة السيبويهية في الحالة الأولى وبين ترادف عاملي قائم بين لغتين نظريتين مختلفتين في الانتماء المذهبي والولاء النمذجي وهما اللغة النحوية السيبويهية واللغة النحوية التوليدية في الحالة الثانية وكأني بالرسالتين مرحلتان من برنامج تأويلي واحد.

بدأت المرحلة الأولى في رسالة «الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية» من ملاحظة عامة بأن الصورة العاملية للكلام العربي والتي يقدمها النحو السيبويهي لاتجسد كل ابعاد الواقع النظري العاملي ولاتحقق كل الإمكانات التأويلية التي يسمح بها هذا الواقع النظري بحركيته وغناه وتنوع مستوياته، ولأجل ذلك لم تكن المغامرة مغامرة تغيير جذري للتصور السيبويهي للبنية العاملية ولكن كانت مغامرة فصل حاد بين النسق الصوري السيبويهي أي الواقع النظري العاملي المجرد وبين ما تحقق في النحو السيبويهي من إمكانات هذا النسق الصوري من جهة وبين ما يحتمله هذا النسق من تطبيقات أخرى غير التطبيق النحوي المتحقق في العاملية العربية القديمة من جهة أخرى (نقصد التطبيقات الدلالية والمنطقية وغيرها مما تحتمله أبعاد « المكان العاملي» من تطبيقات غير نحوية)

إن الإضافة الأساسية التي دخلنا بها على العاملية السيبويهية في فصول الرسالة المذكورة هي أن المكان العاملي ليس له بعد وحيد هو البعد النحوي ولكنه متعدد الأبعاد ومن هذه الأبعاد البعد الصوتي والبعد الدلالي والبعد المنطقي غير أن إضافاتنا فيما يتعلق بهذه الأبعاد العاملية غير النحوية لم نعدها أجنبية عن النحو العربي وذلك لأنها اندرجت في سياق استيلاد النسق الصوري العاملي الذي اشتق منه سيبويه عامليته النحوية جملة مما يحتمله من نتائج ونظريات ومن بين ما يحتمله من هذه النظريات العامليات الصوتية والدلالية والمنطقية. وكل ما يحتمله نحو سيبويه ويدفع إليه فهو منه « وليس لسيبويه أن يرفضه[4] »

---

4 - إضافاتنا بهذا المعنى لاتندرج في سياق الحديث عن الواقع بغير الواقع لأنها ليست حديثا مباشراً عن الواقع اللغوي وإنما هي تعامل مع قول نظري قائم دفعنا بنسقه الصوري الذي يوسسه إلى نهاياته التي يحتملها لا على جهة الاعتقاد بوجوب مطابقة تلك النهايات للواقع المصطنع له النسقُ الصوري المذكور ولكن على جهة الاعتقاد بوجوب مطابقة تلك النهايات لمنطق هذا النسق تعريفاته ومسلماته العاملية وأصوله التمكنية الأولى. والحكم على تلك النهايات بالصدق والكذب ينبغي أن يكون باعتبار هذه المطابقة وعدمها. وهذا معناه أن المقدمة التي انطلقنا منها هي العاملية في تأويل كونها علما صوريا أما في تأويل كونها علما تجريبيا فالحكم بالصدق والكذب ينبغي أن يكون باعتبار المطابقة للواقع اللغوي وعدم المطابقة والخطب في ذلك أعسر إذ قد بينا أن العاملية في هذا التأويل الأخير تواجهها عوائق متعددة متصلة بصعوبة قياس الأعراض الطبيعية الموازية التي تحدثها الكائنات النحوية والدلالية والمنطقية أما ⇐

إن البحث عن مواقع الترادف العاملي الممكنة بين بنية الأبـواب النحويـة وبنيـة الأبـواب الدلاليـة والمنطقية كان المسطرة التي ارتضيناها في الحديث باللغة العاملية عن الدلالي والمنطقي في النحـو العربـي. والترادف المذكور كنا نبحث عنه في مستويين اثنين:

أ ـ ألفاظ المعجم النظري لكل من الزمرتين من الأبواب وفي هذا السياق حاولنا توحيـد الأصـول الاستعارية لكل من المعجمـين النظريـين النحـوي وغـير النحـوي بإرجاعهـا إلى أصـل مجـازي تصـوري مشترك هو الاستعارة التمكنية العاملية (المؤسسة على مقدمات المكـان والحركـة واللفـظ والمحل والمبني الثقيل والمعرب الخفيف إلخ...)

ب ـ طبيعة الانتظامات اللغوية وهاهنا اجتهدنا في تقليـب وجـوه الـرأي والمفاحصـة في البيانـات التفصيلية لاستخراج الأشكال العاملية الدلالية والمنطقية الميزانية العامة والتي يجوز أن يفـترض في تـأويل من التأويلات الممكنة أن المتكلم يعيد إنتاجها بصور مختلفة في تلفيظه للمفردات والجمل.

لقد جعلنا رسالة «الأبواب الدلالية والمنطقية...» أبوابا أربعة:

1 ـ في الباب الأول حاولنا الاجابة عن جملة من الاسئلة الجامع بينها اتصالها جميعا بالبرهنـة علـى آمرين:

أ ـ أولهما أن نظرية المكان العاملي ذي الأبعاد الدلالية والمنطقية إلى جانب البعد النحوي ليسـت اسقاطاً أجنبياً على النحو السيبويهي ولكنها من باب ما يحتمله النسق الصوري المؤسس للعاملية النحوية العربية القديمة من نتائج ومستلزمات.

⇐ الكائنات الصوتية فقد رأينا أن الخطب فيها من هذه الجهة أهون إذ قد أمكن قيـاس الأصوات مقداريا باعتبـار مـا تحدثه من أعراض طبيعية موازية هي « الموجات الصوتية ابعادها المكانية والزمانية»...

وقبل ذلك وبعد ينبغي أن يقال إن اضافتنا في هذا الخصوص تندرج في إطار الاضافات المتآخية والتي هي نتـاج للحـوار المحلي العربي حول المسألة العاملية. والحاحنا على أن تكون إضافتنا جارية على هـذا النحـو راجـع إلى مذهـب معـرفي خاص ارتضيناه في مسألة العلاقة بين النظرية والواقع اللغوي وأصل هذا المذهب أن العلاقة بـين النظريـة والواقـع علاقـة مخالفة تامة اساسها أن «القول النظري مستقل» لأنه يقوم على مقدمة «جواز الحديث عن الواقع بغير الواقع» و «الواقـع برتبه يظل مستقلاً وقاهراً» و« لأن الواقع لايجوز فيه إلا الحديث الواحد في الرتبة الواحدة» أي الحديـث الـذي يكـون إخباراً واقفاً عند « موقع يرادف الواقع المنقول بالخبر» وأن سبيل الحديث عن الواقع إذ أريد له أن يكـون إخبـاراً علـى الهيئة المذكورة أن يخبر عن المنزَّل بالمنزِّل. المنزِّل المخبر عنه رتب وأقاليم مختلفة وهو اللغة في المسألة اللغوية والمنزِّل المخبر به حدودُها المنزِّلةُ فيها (أي ألفاظها الأخروية) لتكون وجهها الواصف لها. وما على اللغوي المخبر عـن الواقـع اللغـوي المنزَّل إلا الستماع إلى ما تصف اللغة به نفسها من حدود وأعداد. وبـين هنـا أن الخريطـة الواصفـة والواقـع الموصـوف بينهما علاقة مَثَلية.

ب - والأمر الثاني أن هذا الضرب من التطوير للعاملية العربية في صورتها السيبويهية تكمن أهميته في أنه يستثمر مبدأ «الاستفادة من النموذج الفزيائي» الذي قام عليه النحو السيبويهي. وهذا مبني على فكرة أساسية في هذا البحث وهي أنه إذا كانت العاملية السيبويهية قد قامت على مبدإ الاستفادة من النموذج الفزيائي (الارسطي) فإن العاملية الجديدة التي يرجى لها أن تكون امتداداً للعاملية السيبويهية يستحسن من الناحية الابستمولوجية أن تكون امتدادا لها في مبدإ الاستفادة من النموذج الفزيائي وهذا معناه أن تطوير العاملية يستوجب الاستفادة من التطورات التي أصابها النموذج الفزيائي المعاصر. وهكذا برهنا على افتراض المكان العاملي ذي الأبعاد المتعددة وعلى رجوع هذه الأبعاد إلى منطق واحد يفسرها جميعاً هو المنطق التمكني وذلك انطلاقا من مساطر التوحيد المجالي التي ارتضتها الفزياء المعاصرة في تعاملها مع التراث الفزيائي الكلاسيكي ومع الطبيعة. الفزياء المعاصرة قامت في هذا الخصوص على أساس التوحيد التام لمستويات في الوجود المادي كانت تفصل بينها المسافات البعيدة في الفزياء الكلاسيكية وعلى أساس التمييز بين الجسم والطاقة (أو المجال) وكان هذا التمييز أساساً للقول إن الطاقة (=المجال) هو الحقيقة الجوهرية للوجود المادي وأنه يمكن انطلاقاً من قوانين هذا الجوهر الطاقوي اشتقاق الأجسام المادية وخصائصها وصفاتها. وهذا مبني على أن المادة بأشكالها المختلفة ليست إلا صورا مختلفة للطاقة وأن الطبيعة ليست إلا تجليات وكيفيات مختلفة في اختزال «الطاقة». ولما كان من مقدماتنا في هذا البحث ـ كما ألمحنا إلى ذلك قبل حين ـ أن تطوير العاملية السيبويهية يستوجب أن تكون العاملية الجديدة امتداداً للعاملية القديمة في مبدإ الاستفادة من النموذج الفزيائي فقد استحسنا الاستفادة في هذا السياق من التمييز الفزيائي السابق بين الجسم والطاقة وذلك بالقول إن الطبيعة اللغوية بمختلف تجلياتها ليست إلا صوراً مختلفة للطاقة أو للقوة العاملية وأن العاملية ثابت طاقوي في العبارة وأن هذا الثابت يظهر في أشكال مختلفة صوتية ونحوية ودلالية ومنطقية.

2 - إن مقدمة تعدد أبعاد المكان العاملي جرتنا في الباب الثاني إلى الفصل في قلب النحو العاملي بين مستويات مختلفة للمعمولية وكل مستوى تستأثر فيه العناصر بوسيلة لفظية خاصة للدلالة على الانتظام المعمولي. وفي هذا السياق ميزنا بين زمرة من الانساق سميناها «انساق الحالات» وتضم من بين ما تضمه « نسق الحالات الصيغية المنفصلة» (= الأبنية) و«نسق الحالات الالصاقية» و« نسق الحالات الصيغية المتصلة» (= الأدوات) و« نسق الحالات الاعرابية» والحالات في كل نسق أعلام على « المعاني « أي أدلة» تنبئ عن الانتظام المعمولي في المحلات في مستويات مختلفة للمعمولية نحوية ودلالية ومنطقية.

...ولما كان من مقدماتنا أن العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي ينبغي أن تستمد عناصر منطقها وأسباب انسجامها من فضاءات المقدمة التمكنية باعتبارها المقدمة التي أسست

الاستعارة النظرية الأساسية في ها النحو فقد جاءت العبارة العاملية المقترحة في هذا البحث محكومة بجملة من السنن الترجمية والتأويلية ترتد في مجملها إلى مقدمة كبرى مبناها أن تماسك العبارة العاملية يبقى في كل الأحوال رهينا بتعميم المقدمة التمكنية ومضاعفة قوتها الإجرائية ومرونتها التصورية لتكون صالحة لوصف العناصر في بعدي المكان العاملي المقترحين الدلالي والمنطقي، ولأجل ذلك قلنا إنه كان جائزاً مَقْوَلَةُ المعجم النحوي باعتبار التمكن وعدمه لبناء العاملية النحوية فإن تجنيس العناصر الدلالية باعتبار التمكن وعدمه (أي اجراء المعجم غير النحوي على مستلزم المقدمة التمكنية) ينبغي أن يكون مقدمة ضرورية في أي محاولة لِ «عملنة» المستوى الدلالي والمستوى المنطقي. وفي هذا السياق اتجهنا في الباب الثاني إلى اقامة البرهان على جواز هذا التجنيس. وهكذا بينا أن المفرد في العاملية الدلالية والمنطقية يرجع إلى أحد نظامين اثنين: النظام الصيغي (الدلالي) والنظام الإلصاقي (المنطقي)، والعناصر المفردية في النظام الأول إما أن تكون متمكنة في الجهات (= المحلات) الدلالية وبالتالي في الحالات الصيغية الدالة على الانتظام المعمولي الدلالي في تلك المحلات وإما أن تكون لا متمكنة. أما المتمكن المعرب هنا فهو « المشتق» وغير المتمكن « الجامد». وفي النظام الثاني تكون أيضا متمكنة في الجهات المنطقية (= الشخص والعدد والجنس والتنكير والتعريف) أو لامتمكنة.

من سنن العبارة العاملية التي ارتضيناها في هذا الباب أن المصير إلى ماله نظير في العاملية النحوية السيبويهية أولى من المصير إلى ما ليس له نظير في هذه العاملية وذلك ليطرد التمثيل اللساني على سمت واحد ووتيرة منسجمة في كل مستويات الدرس العاملي. وذلك مبني على أن اعادة قراءة النحو العربي واستثمار مقدماته ينبغي أن يكون معيار انسجامها أن تكون المستضمرات المستصرحة في هذا الاستثمار وتلك القراءة جارية على مستلزمات نفس المنطق الذي تحكم في التفاصيل الظاهرة. أي أن جودة القراءة المستصرِحة ينبغي أن تقاس بمدى انسجام التفاصيل المستصرَحة المزعوم كونها قائمة في حدود الاستضمار مع المنطق الذي أسس التفاصيل الصريحة لأن في ذلك حفاظاً على تماسك النص المقروء.

3 ـ وفي هذا السياق تتبعنا في الباب الثالث جملة مفيدة من الوشائج البنيوية التي اتخذناها دليلا على الترادف النظري بين التفاصيل العاملية النحوية الصريحة في النحو العربي وبين تفاصيل البيانات الدلالية والمنطقية الواقعة في هذا النحو في حدود الاستضمار. وقد انسجم استخلاص هذا الضرب من الوشائج إلى حد بعيد مع الأصل التأويلي الذي ارتضيناه والذي ينص على أن المصير في الاستصراح إلى ما له نظير في العاملية النحوية أولى من المصير إلى ما لا نظير له. وفي إطار الوشائج البنيوية المذكورة لاحظنا:

أ ـ أن «الاعراب والبناء» و« الجمود والاشتقاق » و«التعدي واللزوم » و «العموم والخصـوص» ثنائيات متآخية تستمد منطقها من فضاء واحد هو فضاء «الاستعارة التمكنية»: « الجمـود» في الأسمـاء مثلا بناء صيغي في العاملية الدلالية و«الاشتقاق» في الأفعال والصفات اعراب صيغي. وفي سياق تفسير هذه الملاحظة رأينا أن انبناء الأسماء لفظيا على حالة صيغية واحدة يترجم انبناءها في المعنى علـى الدلالـة على المسمى مطلقاً من غير تقييد أي أنهـا لاتـدل علـى خصـوص مسـمّىً والخصوصيـة هنـا المـراد بهـا الكينونة نصّاً في معنى الفاعل أو المفعول بخلاف الصفات المعربة صيغيا لأنها تكون نصا في احـد هذيـن المعنيين أو في غيرهما وكذلك الأفعال معربة صيغيا لأن صيغتها تكون باعتبار ما بنيت له (= الفـاعل أو ما لم يسم فاعله).

ب ـ وفي سياق بيان الوشائج البنيوية والعلاقـات الاسـتلزامية بـين أبعـاد المكـان العـاملي قدمنـا الدليل على أن الخصائص التمكنية النحوية مشتقة من الخصائص التمكنية الدلالية والمنطقية. وانتهينـا إلى النتيجة الآتية:

«إن ثنائية الجمود والاشتقاق في العاملية الدلالية المتحققة بملابسـة المعمـولات للحـالات الصيغيـة هي المقابل البنيوي لثنائيـة البنـاء والإعـراب في العامليـة النحويـة المتحققـة بالحـالات الاعرابيـة والجـامع الشكلي بين الحالة الصيغية والحالة الإعرابية أنهما يتكونان من نفس الحدود الأُخروية (=الحركات : أَ أُ إِ أْ) والفارق بينهما اتصال هذه الحدود في الاولى وانفصالها في الثانية ». وهذا معنـاه أن «الجمـود» بناء صيغي و «الاشتقاق » اعراب صيغي و «الاعراب» اشتقاق نحوي و«البنـاء» جمـود نحـوي. وهـذا التخريج مبني على أن العاملية المؤسسة تمكنيا كي تكون بناء صوريا استنباطيا منسجما ومتسقاً ينبغي أن تكون النظريات والتطبيقات المختلفـة لهـا مشتقة ولازمـة منطقيـا عـن التعاريف التمكنيـة والمسلمات العاملية الأولى التي منها أن التمكن حرية في تبوء الجهات المختلفة. وهكذا لمـا كـان الاشتقاق تقلبـا في الجهات الصيغية وجب أن يوصف المشتق بالاعراب الصيغـي والتمكـن في الأمكنـة الصيغيـة ولمـا كـان الجمود لزوم حالة صيغية واحدة وجب أن يوصـف الجـامد بالبنـاء الصيغـي وعـدم التمكـن في الأمكنـة الدلالية. وهكذا وفي إطار البحث عن أوجه الشفافية الترادفية بين مستويات الضبط والمعموليـة المختلفـة (النحوية والدلالية والمنطقية) اسـتطعنا تكسـير الفواصـل النوعيـة الـتي فصلـت في النحـو العربـي بـين «الحركات الاعرابية» و« الصيغ المنفصلـة (=الابنيـة)» و«الادوات» وذلـك باعتبارهـا جميعـا واقعـة في حدود «المجاري» التي تجري فيهـا المعمـولات علـى اختـلاف مستوياتها. (و«المجاري» هنـا نستعملها بالمعنى السيبويهي للعبارة. المستفاد من باب مجاري أواخر الكلم من العربية من « الكتاب»). فالأدوات أعلام انتظام الجمل في المحلات التقييدية (النفي، الحصر، الاستفهام، إلخ...) والدور الذي تقوم به الصيغ

الصرفية في تعليق أسباب المادة المعجمية الفوضوية وتنظيمها هو نفس الدور الذي تقوم به الأدوات في تعليق أسباب الجملة بعضها ببعض على نحو مخصوص وتنظيم عناصرها تنظيما دلاليا أو منطقيا وهما في ذلك أي الأبنية والأدوات يشبهان ما تقوم به الحركات الاعرابية من ربط لأسباب المسافة النحوية والفرق بين الربطين أن الأول دلالي أو منطقي على اختلاف بين الربط المنفصل (في المفرد) والربط المتصل (في الجمل) والثاني نحوي.

ج ـ من أمثلة الوشائج البنيوية التي لاحظناها بين بنية الأبواب النحوية وبين بنية الأبواب الدلالية والمنطقية، التقابل البنيوي والتناظر الشكلي الواضح بين باب الممنوع من الصرف وباب ما يستوي فيه المذكر والمؤنث. الأول ممنوع من الصرف النحوي (= الجر والتنوين) والثاني ممنوع من الصرف المنطقي (= تاء التأنيث). إن الجامع بين الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث (مفعال كمفتاح ومعطار ومفعل كمبرد ومغشم..إلخ) أنها شائعة في الاسمية والوصفية والجامع بين الأبواب التي تمنع من الصرف أنها صيغ للصفات أو الأفعال استعملت للاسمية (أي عكس ما وقع فيما استوى فيه المذكر والمؤنث) فكما أن هذه العملية الأخيرة أدت إلى المنع من الصرف النحوي وهو شياع في الجر والنصب (إذ ليس باب الممنوع من الصرف إلا بابا لما استوى فيه الجر والنصب) فكذلك فيما استوى فيه المذكر والمؤنث أدت إلى المنع من الصرف المنطقي وهو شياع في المذكر والمؤنث.

د ـ بين مما تقدم أن من السنن الكبرى التي اعتمدناها في العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن الأنساق المختلفة للإفضاء العاملي النحوية وغير النحوية يجب أن تكون ـ في نموذج عاملي يطمح إلى أن يكون له حظ من الجمالية التمثالية ـ مطردة من حيث بنيتها الداخلية وانتظام اطرافها وآفاقها على وتيرة شكلية متناغمة ومتسقة. وفي هذا السياق برهنا على:

• أن الأصول الميزانية والفروع التلفيظية تجري على مقتضى منهاج مطرد وغرار واحد في كل مستويات الضبط العاملي نحوية كانت أم دلالية أم منطقية. منفصلة كانت أم متصلة.

• وأن الآلة اللسانية السيبويهية تنتج ابنية وصفية تفسيرية مترادفة في كل من الأبواب النحوية وغير النحوية، وإن كانت مقدمات القول النحوي السيبويهي قائمة فيما يبدو على مبدإ طمس معالم الترادف بواسطة المخالفة الاصطلاحية بين الألفاظ الأساسية في كل من الزمرتين من الأبواب.

هـ ـ في الفصل الثاني من الباب الثالث راجعنا جملة من المفاهيم السيبويهية لا على جهة التصحيح ولكن على جهة تعديلها لتتناسب وتنسجم مع مقتضيات خريطة المكان العاملي ذي الابعاد المتنوعة ويتعلق الأمر هنا بجملة من المفاهيم المتصلة بالكائن اللغوي المتصل (= الجملة) من هذه المفاهيم: « المجال العاملي »، «الانقطاع والاتصال» «الصلة والمحال» منظوراً إليها بمنظار العاملية العامة القائمة

على مبدإ الفصل بين مستويات مختلفة للمعمولية وللإفضاء العاملي. وفي هذا الصدد بينا أن العاملية السيبويهية هندسة عاملية حركية قائمة على تحرك النقط في الأشكال وأن المزية التي فاقت بها العاملية العامة العاملية السيبويهية هي أن النقط فيها لاتتحرك في الأشكال النحوية فحسب بل في الأشكال الدلالية والمنطقية أيضا وبالتالي فإن عدم التمكن من الحصول على العناصر العليا في النظام المتنوع تزداد حدته في هندسة قائمة على تنوع الفضاءات التي تنتمي إليها الأشكال التي تتحرك فيها النقط باستمرار. وهذه مزية لانكاد نمل من تكرار القول إننا لانزعم أنها إضافة أجنبية على النحو السيبويهي بل هي مشتقة من الملاحظات السيبويهية وتتفرق أسبابها في تآويله المتناثرة عبر الأبواب.

المجال العاملي: إن العبارة ليست جسما متجانسا في هذا التصور بل هي جهات وطبقات مختلفة والمتغير في العبارة ـ لأجل ذلك ـ ليس أيضا جنسا واحداً ولكنه أجناس مختلفات في الحدود والهيئات والغرائز. والعاملية لكي تكون منسجمة مع خصوصيات كل تغير وكل طبقة وكل لحظة من اللحظات المنتجة للعبارة ينبغي أن تنطق من أن العبارة ليست كائنا يحدث دفعة واحدة وأن المعمولات على اختلاف طبقاتها لاتنتظم بالنسبة إلى العوامل على اختلاف مستوياتها جملة واحدة بل ينبغي أن يتخيل أن النظام يبتدع في لحظات متفرقة وأن مستويات الفوضى لا تنتظم جملة واحدة بل هناك مرحلية في انتاج النظام. هذا الموقف هو الذي يكمن وراء فكرة تنوع مستويات المعمولية في برنامج العاملية العامة.

إن العاملية السيبويهية لاتتجاوز الإطار السطري الأفقي للعلاقات المجالية فكل عامل يجب أن يكون له مجال ينقطع عنده عمله تاركا لعامل آخر مجالاً مستقلاً له في نفس الامتداد الافقي السطري أما العاملية العامة فمقدماتها المتعلقة بتعدد مستويات المعمولية تجرها إلى تجاوز الاطار السطري للعلاقات بين المجالات، إلى الإطار العمودي التعاقبي حيث تتخذ العلاقات بين المجالات المرحلية الاجرائية إطارًا للانتظام النمذجي، أي أن المجالات في هذا التصور تتعرض للعوامل في مراحل مختلفة باختلاف مستويات المعمولية والتغير. من مزايا هذا التصور أنه يوسع مفهوم المجال السيبويهي ليتجاوز الاطار السطري إلى الاطار العمودي وبهذا التجاوز ينال مفهوم المجال حظا من المرونة الابستمولوجية تمكنه من امتصاص الفروق ـ التي تتبادر إلى الحدس اللغوي ـ بين مظاهر التغير التي تصيب العبارة. (وباختصار هذا التصور قائم على الفصل بين سلط مؤسسات الضبط العاملي فهو نظام ديموقراطي للعاملية يتنافى ومبدأ المركزية الضبطية إذا شئنا الاستفادة من ألفاظ المعجم السياسي).

وهكذا واستجابة لمبدإ برنامج النحو العاملي المفصل والقائم على الوسائط وعلى تحديد المستويات العاملية (بتقليل عدد العوامل المستقلة وبإرجاع بعضها إلى بعض وتنزيه كل ما له صفة

العامل عن الأعـراض اللفظيـة...إلخ[5])، استجابة لهذا البرنـامج أرجعنـا العوامـل الدلاليـة في مستوى الموازين المتصلة على اختلاف اصنافها ورتبها إلى ثلاثة ثوابت كبرى هي «الإسـناد» و«التخصيـص» و «التقييد». وهذه الثوابت الكبرى يتـم تلفيظهـا بواسـطة عـدد مـن الصور والأشكال الـتي ليست إلا متغيرات جهية وتصريفات تلفيظية لهـذه الأنظمـة الأساسية. إن إرجـاع الموازيـن المتصلـة إلى الأنسـاق الترتيبية الأساسية الثلاثة فيه مراجعة واضحة للتصنيـف السيبويهي الـذي يرجـع المسافات إلى شـكلين اساسين هما: الشكل الابتدائي والشكل الفاعلي الذين اعتبرنا هما صورتين مختلفتـين للنظـام الاسـنادي والاختلاف بينهما راجع إلى اختلاف «جهة الإسناد» في كل منهما وهي «التجدد» بالنسبة للاسناد الفعلي و«الثبوت » بالنسبة للاسناد الاسمي وهذا الاختلاف الجهي هو من جنس الاختـلاف بـين جملـة الحال وجملة التمييز مثلا وهو اختلاف في « جهة التخصيص» المتحققة في كل منهما. ومن جنس هـذا الاختلاف أيضا الاختلاف بين جملة الحصر وجملة الاستفهام الذي هو اختلاف في جهة «التقييد» وكذا الاختلاف بين « ضَرْب» و «شَهْم» الذي هو اختلاف في جهة الحالـة الصيغيـة «فَعْل» فهـي جهـة « الحدث» في الاول وجهة «الصفة غير المتجـددة» (= الصفـة المشـبهة) في الثـاني. ونظـائر ذلـك كثـير. والمراد التنبيه إلى الإمكانات التأويلية الغنية التي تمنحنا إياهـا فكـرة «الـترادف العـاملي» بـين مستويات العبارة.

إن الإفضاء بالقيم الاسـنادية والقيـم التخصيصيـة والقيـم التقييدية يقـوم في مستوى العلاقـات والمعاني العاملية ـ وهو يكون مصحوبا بإفضاء آخر بقيم أخرى تتنزل من الافضاء الأول منزلـة التلفيـظ للمعاني العاملية والفروق الجهية بين قيم الافضاء العاملي (الاسنادي والتخصيصي والتقييدي) ـ أقسـام يختلف بعضها عن بعض باعتبار أنواع القيم التلفيظية التي تصاحب كل فرق جهي وهذه القيم التلفيظيـة منها ما هو مقولي ومنها ما هو تعييني (التنكير والتعريف) ومنها ما هو صيغي ومنها مـا هـو رتبي. وفي كل الأحوال لاتخرج القيمة التلفيظية الواحدة عن كونهـا حالـة[6] تنبئ عـن «فـرق» جهـي مخصوص والمقصود بالفرق هنا معناه المستعمل عند النحاة في قولهم إن الاعراب يدخل الاسماء للفرق بـين المعـاني و «الحالة» قد تكون اعرابية نحوية كـالرفع أو صيغيـة كاستفعل في استخرج أو تعيينيـة كـالتعريف أو مقولية كالاسمية أو رتبية كالتقديم إلخ...

لقد انطلقنا في بناء الأشكال العاملية الدلالية الاساسية من مقدمة ضرورة الفصل التام بين:

---

5 ـ راجع تفاصيل هذا البرنامج في "أية اللغة وكبرياء النظر" أحمد العلوي

6 – case

• المستوى الميزاني مستوى الانساق الترتيبية التي تضم العلاقات والمعاني العاملية الدلالية والمنطقية والنحوية

• والمستوى التلفيظي الذي يضم «العناصر» ونسق« الحالات» التي تترجم تلك العلاقات والمعاني العاملية وتلفظها.

ومبنى هذا الفصل أن التنظيم في العاملية الدلالية والمنطقية يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي (أو غيره مما يتنزل من المعاني العاملية منزلة التلفيظ) سواء في ما يتعلق بالموازين المتصلة (– الميزان الإسنادي والميزان التخصيصي والميزان التقييدي) أم فيما يتعلق بالموازين المنفصلة(– الميزان الصيغي والميزان الالصاقي).

4 ـ أما الباب الرابع من الرسالة فقد انعقد من أجل تقديم إجابة ممكنة للسؤال المتصل بالعلاقة الاستلزامية القائمة بين النظام التمكني في العاملية النحوية والتمكن المؤسس للنظام في العاملية الدلالية والمنطقية؟. وقد جربنا في هذا الخصوص جملة من الاجابات الجائزة وذلك في إطار العبارة العاملية للانتظامات الدلالية والمنطقية في بابي «التعدي واللزوم» و «البناء لما لم يسم فاعله». لكن ما وجه مناسبة الحديث عن «التعدي واللزوم» لما قبله؟. غاية الأمر أن وجه ترتيب هذا الباب في هذا المكان بالذات أن بينه وبين الفصل الثاني من الباب الثالث تناسباً واضحا وانساجما بينامن حيث أن هذا الفصل كان من مقدماته الكبرى أن أبواب المفاعيل يناسبها في العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن تُخَرَّج على كونها حركات تخصيصيةً تتعرض لها الصيغ الإسنادية من نفس الجهة التي يتعرض منها المعمول النحوي للزيادة الاعرابية في العاملية النحوية ولما كانت الزيادات يناسبها في وجه من أوجه التأويل العاملي أن تكون عَلَمًا على الحلول في المحلات العاملية فقد جعلنا الزيادات التخصيصية المذكورة (– المنصوبات الواقعة في حدود « التعدي») عَلَمًا على حلول الصيغ الاسنادية في المحلات التخصيصية و قد وجدنا في كلام لابن يعيش شارح المفصل عليه كان مبنى تعاليقنا في الباب الرابع قولا في تعريف التعدي يناسب هذا التأويل وذلك قوله « فكل ما أنبأ لفظه عن الحلول في حيز غير الفاعل فهو متعد». وقد وجدنا أيضا في الاصول الاستعارية للفظي التعدي واللزوم وفي الامثولة الجسمية المؤسسة لهذه الاصول ما اسعفنا وما مكننا من ربطهما لفظي «الاعراب» و «البناء» المتصلين بالمقدمة التمكنية وقد لاحظنا أن هذا الربط ضروري ـ في عاملية جديدة تريد أن تكون امتداداً للعاملية في صورتها السيبويهية المؤسسة تمكنيا ـ باعتبار أنه (أي الربط) يستمد اسباب تماسكه وانسجامه من كون النحدين معاً مشتقين من سماء الاستعارة التمكنية بكل نجومها ومجراتها وشعابها اقصد الامتدادات التصورية والخيوط التي تتألف منها الامثولة الجسمية المؤسسة لهذه الاستعارة.

إن الأمثولة التمكنية جامع استعاري وثابت تصوري وثنائيتا «الاعراب والبناء» و«اللزوم والبناء» صورتان مختلفتان لهذا الجامع الأول: صورة نحوية والثانية دلالية منطقية. فالتمكن النحوي تعد في الجهات الاعرابية وعدمه لزوم جهة اعرابية واحدة. وعليه فإن الاسم المبني لازم لايتعدى ولايتجاوز حيزا واحدا والاسم المعرب اسم متعد لأنه يتقلب بحرية في الجهات والاحياز الاعرابية. والفعل اللازم فعل مبني دلاليا على الحلول في حيز واحد لا يتجاوزه هو حيز الفاعل كما أن الفعل المتعدي فعل معرب دلاليا لأنه يتقلب في الأحياز (= محلات مجال التعدي).

خلاصة الأمر إذن أن الباب الرابع جاء بحثا في الترادف العاملي بين الثنائية النحوية «الاعراب والبناء» والثنائية الدلالية «التعدي واللزوم» باعتبار أن الأولى بحث في التمكن وعدم التمكن في الاحياز الاعرابية النحوية والثانية بحث في التمكن وعدم التمكن في الاحياز والمحلات الدلالية.

✧ ✧ ✧

إن الغاية التي نلتمس المساغ إليها من هذا التقرير المختصر عن الموضوع الذي اشتغلنا به في رسالتنا الاولى هي بيان أن عملنا في هذه الرسالة الاولى وفي الرسالة الثانية اردنا لهما أن يكونا مرحلتين من برنامج تأويلي واحد. فقد اشتغلنا في المرحلة الأولى بالاستدلال على أن خيوط الشبكة الاعرابية في النحو العربي أو مستويات الدرس اللغوي في هذا النحو ليست إلا تنويعات اعرابية لجنس واحد هو النسق الصوري العاملي، وسنشتغل في المرحلة الثانية و التي يمثلها عملنا في هذا البحث بالاستدلال على أن النحو التوليدي في نموذج «العاملية والربط»[7] ليس إلا شكلا من الأشكال النمذجية التي يحتملها

---

7 ـ نظرية العاملية والربط تطور طبيعي لمجموعة من الصيغ النمذجية التي تقلب فيها النحو التوليدي منذ نشأته، فهي بهذا المعنى تختزل تاريخا موصولاً من الجهد اللساني المثابر. وهذه الصورة الاختزالية، بما هي الوريث النظري الجامع لمحاسن هذا النحو تالدها وطريفها، هي التي تشفع لنا في ما ارتضيناه من عدم الرجوع ــ إلا في ما كانت الحاجة إليه ماسة ـ إلى تاريخ التوليدية في صيغها الكلاسيكية القديمة لتتبع أصول التصور العاملي في هذه النظرية والذي لم يكن حينئذ صريحاً كما هو الشأن الآن. هذا وإن لفظ «الاختزال» الذي استعملناه في معرض هذه الملاحظة إنما نقصد به المعنى المتداول في الابستمولوجيا وفلسفة العلوم، أي المعنى الذي تتضافر في نسج مشهده العناصر الآتية:

- اختزال اللغة النظرية إلى أدنى حد ممكن من القضايا والمفاهيم اللازمة للوصف والتفسير.
- التغيير في بنية الإطار النظري بالتوحيد الجدلي الذي به يتم حل التناقضات القائمة وتحويل الكامن فيها إلى فعلي.
- حل التناقضات الكامنة في النظرية بتخطيها جدليا إلى أطر نظرية أعمق وأرحب من سابقاتها .
- حل التناقض بين العنصرين المعنيين باللجوء إلى طرف آخر يمثل خلفية مشتركة بينهما ويشكل حلبة الصراع والتفاعل بينهما.
- الحل الجدلي للتناقضات باعتماد مبدإ التوحيد من خلال التجاوز والتفريق لا من خلالل الطمس والتوفيق. وذلك معناه:

أ ـ تعويض النظر إلى الأجزاء والفروع القائمة في معزل عن بعضها البعض بالنظر إليها جميعا بوصفها كلا مترابطا. ⟸

هذا النسق الصوري بالذات. وللتنبية نقول إن الغرض الذي نلتمس الوصلة إليه هنا ليس بيان أن النحو التوليدي أو غيره من الأنحاء الجديدة تعيد - من حيث أصولها وثوابتها العاملية - إنتاج الآلة العاملية في صورتها العربية وإن كان ذلك ليس بالمستحيل الخارج عن طوق التصور ولكن بيان أن اللغات النظرية تسقط في بؤرة «الترادف» متعاونة كانت في قلب نموذج واحد (كالترادف العاملي الذي بيناه في الرسالة الاولى بين اللغة النحوية واللغة الدلالية واللغة المنطقية في قلب النحو السيبويهي) أم متتابعة تاريخيا كاللغة السيبويهية واللغة التوليدية مثلاً.

✧ ✧ ✧

سنشتغل إذن في هذا البحث بالترادف العاملي بين السيبويهية ونكتفي في هذا المدخل بالإشارة على وجه التلميح والإجمال إلى أمر لا نقصد من التلميح إليه إلا طرق الأذهان وليس غير أما التفصيل فسيأتي في حينه، وهو أن أول ترادف يلوح للناظر بين النموذجين العاملين السيبويهي والتوليدي إقامتهما للنظر اللغوي على مقدمة تنويع مستويات التحليل أو تنويع اللغات النظرية[8] بحيث يكون هذا التنوع منسجما مع تنوع الجهات المؤسسة للعبارة فكل منهما يقيم بياناته على هذا التنويع وهذا دليل قيامهما معا على مقدمة آخرى وهي أن العبارة ليست كائنا متجانسا. ففي النحو العربي هناك الإعراب المقولي والإعراب الموقعي العاملي والإعراب الدلالي والإعراب المنطقي والإعراب الوجودي وهي نفس الاعاريب التي يقوم عليها النحو التوليدي ومبلغ ما انتهى إليه نظري في هذه القضية من مجمل ما اشتغلت به في هذا البحث من مسائل النموذجين أنه ليس في النحو التوليدي مستوى تمثيلي (أو لغة اعرابية) لامرادف لهما في النحو العربي. أما الاختلاف الذي يفرض نفسه علينا كلما حاولنا استخلاص العلامات والقرائن التي يمكن الاعتماد عليها في رسم حدود واضحة وصريحة بين نمط اللغات التمثيلية المستعملة في التوليدية ونظيره المستعمل في السيبويهية فمرجعه في المقام الأول إلى جملة أمور أبرزها الترتيب الذي تخضع له هذه اللغات في كلٍّ، وهذا الترتيب كما هو معلوم مرجعه في الغالب كونه

⇐ ب - تعويض العناية بأوجه التماثل ونقاط الالتقاء إذا كانت تودي إلى طمس التناقضات القائمة بينها والتمحل في التوفيق الاصطناعي بينها، بالعناية بتسليط الضوء على التناقضات وبلورتها في أوضح صورها ثم الشروع في حل لها خارج مجالها الظاهر وذلك بما يضمن تخطي القائم وتجاوزه والنفاذ إلى مستويات أعمق وأشمل.

إن العلاقة بين سوالف النظرية النحوية التوليدية وروادفها ينبغي أن تفهم في إطار هذه الحركية. ونشير بالمناسبة إلى أن صلاحية القول بالترادف النظري بين التوليدية والسيبويهية - والذي مثل بالنسبة لهذا البحث محوره الأطروحي الفذ - مرشحة فيما يظهر لي لألا تنقطع بالتقادم الذي نتوقعه بالنظر إلى التغيرات السريعة التي تتعاقب على النحو التوليدي في إطار الحركية المشار إليها. والفضل في ذلك إن صح يجب أن يكون مرجعه أن معظم المباحث والقضايا التي استهدفناها بالمرادفة تنتمي إلى المستوى الأساسي للنظرية (أي إلى «أصولها المحورية» على لغة «هلطن»)

8 - وبعبارة أخرى تنويع الاعرابات

مشتقاً من الشكل الذي تتخذه في كل من النموذجين العلاقـات الاستلزامية بين المستويات التمثيلية. وغالبا ما يكون مضمون البيانات التفصيلية خاضعا لهذا الشكل الصوري الهندسي الذي يصطنعه اللغوي لتنظيم الاعاريب وهو أمر فيه نظر لأن البيانات ينبغي أن تكون خاضعة للعبارة لا للنظرية التمثيلية أو النسق الصوري التمثيلي كما يسمونه. مجمل القول إذن أن الترادف بين السيبويهية والتوليدية ثابت أولاً من جهة قيامهما معا على مقدمة عدم تجانس العبارة وبالتالي ضرورة تنويع مستويات التحليل وخيوط «الإعراب» لتستجيب للتنوع في كيان العبارة وجوهرها وثابت ثانيا من جهة قيامهما معا على مقدمة مساهمة تلك الاعرابات في ترجمة الاعراب الواقعي المتكلمي أي في إقامة الاعراب الكلي وهي في الحقيقة ليست إلا تأويل «لإعراب واقعي كلي لايمكن الوصول إليه لأنه لايمكن أن ينتقل الواقع إلى اللغة الواصفة ولكنها هي التي تنتقل إلى الواقع عن طريق التأويل»[9]. الاعراب المقولي أو العاملي أو الدلالي أو المنطقي... تأويل خاصة لذلك الاعراب الكلي وهي وإن اختلفت ظاهراً فإنها متعادلة من جهة كونها « تنتقل إلى واقع واحد لايحصل في ذاته لأنه يفركلما اقترب منه» وهذا هو أصل «لعنة» الترادف التي تطارد كل نحو لاحق بالاضافة إلى الانحاء السابقة له " ولايتفاوت النحاة إلا في درجة اقترابهم من هذا الاعراب [الكلي الواقعي] ثم إنه لايبلغونه"[10] وبعبارة جامعة: نقول إن التعادل بين الاعاريب المختلفة من جهة توجهها إلى واقع واحد لايحصل في ذاته هو أصل الترادف الذي يقع بين الانحاء. فمهما عدد النحوي اللاحق في المستويات الاعرابية فإنه لايخرج عن الإعرابات التي نوعها سابقوه وهامش الاختلاف وإن وجد فهو ضيق على كل حال لايتجاوز مسائل الترتيب النمذجي وشكل البيانات وسنن التمثيل. وأما إن لوحظ شيء من الاختلاف في مضمون البيانات فذلك راجع إلى أن هذا المضمون يجعله اصحابه تابعاً لمقتضيات الشكل وقواعد التمثيل المصطنعة.

✧ ✧ ✧

إن الترادف بين الأنحاء لايكاد يخرج في تصورنا عن الأنماط الآتية:

- الترادف في قلب النحو الواحد بين أعاريبه ولغاته التمثيلية المختلفة كالترادف في النحو العربي بين لغة الابواب النحوية ولغة الأبواب الدلالية ولغة الأبواب المنطقية في جريان انتظام مفرداتها جميعاً على مستلزم النسق الصوري العاملي
- الترادف بين الانحاء في التنويعات الاعرابية التي تعتمدها مستويات للدرس والتحليل.
- الترادف بين الأنحاء في صدورها جميعاً عن نواة فلسفية تصورية واحدة تكون منزلة تلك الأنحاء منها أشبه ما تكون بمنزلة الصور التطبيقية المختلفة من نموذجها المثالي.

---

9 - «ظهور اللغة وعناوين الظهور» .

10 - المرجع السابق

وإذا كنا في رسالتنا الأولى عن العبارة العاملية للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي قد سعينا في أن يكون عملنا في العبارة العاملية جاريا على ما يتطلبه النمط الترادفي الأول فإننا في الموضوع الذي سنشتغل به في هذا البحث سنسعى في أن يكون عملنا فيه جاريا في العبارة العاملية على ما يتطلبه النمطان الترادفيان الثاني والثالث. النمط الأول يسمى في اللغة التوليدية «إسقاطاً» للمعلومات فالمعلومات في المستويات التمثيلية التركيبية والدلالية والمنطقية يجب أن تكون مسقطة من المعجم أي اسقاطا للمعلومات الواردة في المداخل المعجمية. ويسمى في بعض التآويل المعاصرة المقترحة للنحو العربي علاقات ترجمية. فالبنية المقولية والبنية العاملية في التصور الحدي[11] ترجمة للبنية الحدية والبنية الحدية ترجمة للبنية العددية والزمنية والاعراب الربطي القائم على علاقات السيادة بين الروابط والاعراب المنطقي الواحد منهما ترجمة للآخر. خلاصة الأمر إذن أن: الاعرابات يترجم بعضها بعضاً وهي جميعاً يراد لها أن تكون مساهمة في ترجمة الاعراب والواقعي الكلي إن هذه العلاقات الترجمية كما سنبين في حينه من أبرز مواقع الترادف بين النظر السيبويهي والنظر التوليدي. وإذا كنا قد بينا في رسالتنا الأولى أن التنويعات الاعرابية في النحو العربي ليست إلا تنويعات لأصول واحدة هي الأصول العاملية وأنه يمكن تخريج جميع الاعرابات غير النحوية (أي الدلالية والمنطقية) على مقتضى أصول اللغة النظرية العاملية وهو ما يعني امكان إقامة جسور ترادف عاملي صريح بين خيوط الشبكة الاعرابية التي يتكون منها نسيج الصرح النحوي العربي السيبويهي[12] فإننا نطمح في هذه الرسالة الثانية إلى إقامة البرهان على جواز تعميم هذه الاطروحة لتكون صالحة لتفسير الترادف الذي نلاحظه بين الانحاء المختلفة في مضمون البيانات الوصفية والتفسيرية التفصيلية، وذلك بإرجاعه إلى التقاء هذه الانحاء (الصريح أو غير الصريح) على اختلاف طبائعها صورة ونمذجة ومنهجا وتمثيلا في جوهر البحث اللغوي الوحيد وهو «العاملية». وهذا معنى استشهادنا في أول هذا التقرير بالمقالة التي نصها: «ليست العاملية مذهبا في النحو هو المذهب العربي السيبويهي بل هي النحو نفسه» و«اعمال النحاة لاتخرج عن العاملية» وهذا معناه أن الانحاء المختلفة في هذا التصور الابستمولوجي الخاص ليست إلا تنويعات نمطية مذهبية للعاملية وأنه ان جاز وصف النحو العربي بالمذهب التمكني في العاملية فإنه يجوز أيضا وصف نحو شومسكي بالمذهب التوليدي التحويلي في العاملية ونحو هاليداي وديك ومن دار في فلكهما بالمذهب الوظيفي في العاملية وهلم جراً.

---

11 ـ تراجع اصول هذا التصور في «الظنون اللسانية والاسماء الفارغة» (د. أحمد العلوي)

12 ـ معنى هذا أن العقل النحوي العربي اشتغل بآلة نظرية واحدة في جميع مستويات الدرس اللغوي الصرفية والنحوية: الدلالية والتركيبية والمنطقية، وهي الآلة العاملية على اختلاف بين هذه المستويات في كيفية تشغيل هذه الآلة وتوقيت كل مرحلة من مراحل هذا التشغيل. و مبنى هذا الكلام على مقدمة عامة أساسها أن «العاملية» في النحو العربي كانت العنصر الموحد الذي تلتقي عنده التناولات على اختلاف جهاتها وأصنافها وأعراضها.

المحور الأول: الترادف الفلسفي ﴿ديباجــة فلسفيــة فـي ابستمولوجيا الترادف ونموذج «الجوامع المعرفية»﴾

1 - روافد الترادف بين السيبويهية والتوليدية.
2 - «وحدة العقائد الكلامية» بين اللغويات العربية القديمة واللغويات التوليدية

المحور الثاني: الترادف النحوي التفصيلي

1 - عاملية المقولات الظاهرة.
2 - عاملية المقولات المستترة.

المقدمــــة:

كل نحو ينطلق من طائفة من الأسئلة والاستفهامات وإنما يميز الانحاء بعضها عن بعض نوع الاسئلة التي تطرحها. وهذه الاسئلة الاختلاف في كيفية صياغتها وفي زوايا طرحها قد يوهم أحيانا بأن الاختلاف بينها جوهري إلا أن امعان النظر يكشف في الغالب عن الترادف أو عن لقاء المتساءلين التواردي على مواقع نظرية متشابهة في الاطار التصوري الذي ينتظم كلا منها: فالتوليدية في واجهتها الفلسفية امتازت عن غيرها من مذاهب النظر اللغوي بانطلاقها من جملة من الاسئلة الفلسفية حول "نظام المعرفة" الذي يفترض أن حيازة المتكلم له هي الاساس الذي يمكنه من التصرف في أوضاع هذه اللغة او تلك إنتاجا وادراكا وفهما وتأويلا..."نظام المعرفة" هذا يوجد حسب هذا التصور ممثلا في العقل في صورة تمثيلات ذهنية مجردة وفي الدماغ في صورة تركيب مادي معين. والسؤال سؤال عن تلك التمثيلات (= نظام المعرفة) ماهي، وكيف نشأت في العقل/الدماغ؟ وكيف تستعمل في الممارسة اللغوية إنتاجا وإدراكا..؟ وكذلك سؤال عن طبيعة التركيب المادي المذكور(= العمليات العضوية التي تمثل الاساس المادي للتمثيلات الذهنية المجردة).

هذا عن الاسئلة التوليدية في واجهتها الفلسفية أما في الواجهة النحوية التفصيلية فلم تخرج التوليدية في شكلها العام عن محور حصر الكيفيات الكلية التي تنتقل بها العبارة في اللغات الطبيعية المختلفة من حال الفوضى إلى حال النظام[1]. إلا أن هذا الحصر لا يمثل بالنسبة للتوليدية هدفا في حد ذاته بل وسيلة يرجى لها أن تكون مطية إلى هدف آخر له صلة بالشق المادي التجريبي من الاسئلة الفلسفية المذكورة اي السؤال المتعلق بالعمليات العضوية التي تكون الاساس المادي لنظام المعرفة الممثل في العقل. ومعلوم أن السؤال عن حقائق التركيب المادي للأنواع العضوية سؤال مشترك بين مختلف المباحث العلمية المعاصرة التي نشأت التوليدية تسعى إلى حيازة موقع ضمنها تنال به صفة العلم التجريبي الحق.

وهذا يذكرنا بالكيفية التي ارتبط بها النحو السيبويهي بالسؤال الذي مثل بالنسبة للمباحث العلمية التي كانت سائدة في عصره محور انشغالها. فالسؤال النحوي السيبويهي من حيث تمحوره حول **مسألة التغير** جاء امتدادا للسؤال العام الذي هيمن على مباحث العلم الطبيعي في صورتها التي كانت

---

1 ـ إن الاهمية الخاصة التي حظي بها في النحو التوليدي مبدأ وصول العمل في تفاصيله التي ناقشناها عبر معظم مباحث هذه الرسالة، يجب أن يفهم في هذا الاطار .

عليها في عصر سيبويه لكن السؤال النوعي الذي انفصل به نحو سيبويه[2] من حيث كونه نظرية في فزياء الجسم اللغوي عن غيره من "الانحاء الفزيائية" التي اشتغلت بالجسم الطبيعي فهو : حصر الكيفيات التي تنتقل بها العبارة من حال الفوضى إلى حال النظام.

إن الاشتغال بهذا الحصر يمثل حظا مشتركا بين الانظار النحوية مهما بلغت درجة اختلافها في الصورة النمذجية والشكل التنظيمي. وهذا الاشتراك يمثل في نظرنا مادة "الترادف العاملي" الاولى، اي مادة ذلك الترادف الخفي الملحوظ بشكل مطرد بين الانحاء[3]. إن الترادف العاملي بين السيبويهية والتوليدية في الصور المفصلة التي خضنا غمارها في هذه الرسالة، قام على هذا التصور. هذا وان السؤال التوليدي إذ تمحور حول حصر الكيفيات التي تتنقل بها العبارة من حال الفوضى إلى حال النظام وحصر الكيفيات الذهنية التي توازيها في العقل/الدماغ وجعل تحقيق الحصرالاول بما هو تعامل مع العناصر والخصائص في مستوى التجريد مطية ضرورية لتحقيق الحصر الثاني بما هو تعامل مع ما يوازي تلك العناصر والخصائص في مستوى التكوين المادي والتفاعل العضوي، فإن السؤال السيبويهي بقي مشدودا إلى الحصر الأول وجعله غايته القصوى المرجوة، ولو أنه جاوز ذلك إلى الحصر الثاني إذن لاشتدت عليه المذاهب الكلامية ولجعلته طرفا في الخصومات الفلسفية التي اشتغل بها المتكلمون. فليس سلامة الفكر النحوي من كل ذلك إلاّ دليلا صريحا على أن الدرس النحوي العربي وضع بينه وبين العقائد الكلامية مسافة نال بها احترام المتكلمين أجمعين. وقد عوض الفكر النحوي السيبويهي الارتباط الصريح بالعقائد الكلامية ومقتضياتها بأن جاء انغماسا تطبيقيا مباشرا وامتدادا لمباحث العلم الطبيعي - كما كانت سائدة في عصره - على درجة عالية من المرونة والانسجام.

---

2 - هذا الضرب في الانفصال ضروري إذ به ينال الدرس اللغوي استقلاله عن غيره من المباحث التي تشاطره نفس السؤال العام. فالنحو التوليدي شارك المباحث المادية التجريبية سؤالها حول حقيقة التركيب المادي ولكنه انفصل عن تلك المباحث عندما جعل الموضوع المستهدف بذلك السؤال نظام المعرفة الممثل في عقل/دماغ المتكلم.

3 - سنعود لاحقا إلى هذا المفهوم مفهوم "الترادف العاملي" بما يناسبه من التفصيل وحسبنا هنا أن نحيل القارئ إلى مقال ["الواقع اللغوي والترادف النظري" د.أحمد العلوي] الذي من جوامع ماجاء فيه في هذا الخصوص أن "المذاهب واللغات النظرية المعاصرة مترادفات عاملية لاتختلف إلا في المرجع التأسيسي الذي لا يخرج عن التخابر والطبائع والجسم بالمعاني الفلسفية".

اللغويات العربية واللغويات التوليدية:

التوارد على "عقائد كلامية مترادفة"

إن المبدأ الذي قام عليه نظرنا، في مابين اللغويات العربية واللغويات التوليدية مما لاحظناه ووقع في خط نظرنا من نقط اللقاء التواردي بينهما على عقائد كلامية مترادفة في المرجع التأسيسي متقاربة في المجال الاعتقادي، هو وجوب التمييز في كل مذهب من المذاهب اللغوية بين واجهتين اثنتين: واجهة البرنامج الكلامي (=الفلسفي) وواجهة النحو التفصيلي(4). وهكذا وانطلاقا من هذا المبدإ أقمنا بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية في هذا الخصوص فرقا هاما، وهو أن الاولى اتخذت موقفا صريحا من البرنامج الفلسفي العام الذي منه تستمد عناصر تميزها الأطروحي عن غيرها من مذاهب النظر اللغوي وقد بلغ هذا الموقف التصريحي درجة من الإمعان والإلحاح درجة لم تخف معها التوليدية كون "الدرس النحوي التطبيقي" ليس إلا امتدادا تفصيليا لذلك البرنامج وليس غير. اما اللغويات العربية فقد جاءت على خلاف ذلك بحيث لا يمكننا التمييز في اللغويات السيبويهية بين مستوى البرنامج الفلسفي (=العقائد الكلامية) ومستوى الدرس النحوي الذي ينزل من البرنامج المذكور منزلة التطبيق التفصيلي لمقتضيات هذا البرنامج.

غاية الأمر أن منزلة النحو التفصيلي في اللغويات التوليدية من البرنامج الفلسفي العام الذي ينتظمه، يجب أن تفهم في ضوء ما قلناه آنفا من ان هذا النحو ليس مقصودا لذاته ولكنه مرجع استدلالي اي انه اطار ينتظم الادلة المفصلة على صحة او خطأ الاجابات المقترحة في المستوى الذي يتسع فقط للاسئلة الفلسفية وللعقائد الكلامية.

بناء على هذا الفرق الذي أقمناه بين السيبويهية والتوليدية تبين لنا أن استقراء مواقع الترادف في مستوى العقائد الكلامية والاصول الفلسفية يجب ان يكون بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية النظرية (= لغويات الفلاسفة والمتكلمين) وليس بينها وبين اللغويات العربية في شكلها النحوي التفصيلي (= اي اللغويات النحوية السيبويهية) وذلك لأن هذه الأخيرة لم تجعل نظريتها مستنبطة من أصول كلامية صريحة و لم تعبأ البتة بما تحتمله هذه النظرية من نتائج على المستوى الكلامي.

بين أننا نجعل للغويات التوليدية، في ضوء تقدم، شبهين اثنين: شبها باللغويات العربية في صورتها الفلسفية النظرية وشبها آخر باللغويات العربية في صورتها النحوية التفصيلية. الشبه الاول شبه في

---

4 ـ راجع تفاصيل هذا المبدإ الابستمولوجي في قراءة تاريخ الافكار والنظريات في الفصل المعنون "بعلم الكلام وعلم اللغة العام" من كتاب "الطبيعة والتمثال".

محتوى العقائد الكلامية الاساسية وفي نوع الاسئلة الفلسفية أما الشبه الثاني فيمثله ما نسميه **بالترادف في نمط الاستجابة لاستفزازات الخيال العاملي.**

وبما أن مباحث وفصول هذه الاطروحة جاءت نظرا مفصلا في هذا الترادف الاخير فإن هذا القسم الذي نحن بصدده والذي نريده ان يكون بمثابة التوطئة والتمهيد أو بمثابة الديباجة الفلسفية نريده أن يكون نظرا موجزا ـ في شكل اشارات مجملة وتنبيهات عامة ـ في بعض أوجه الترادف الاول الذي قلنا ان مناطه العقائد الكلامية الفلسفية.

بناء على هذا فإن هذه الرسالة جاءت من حيث شكلها التنظيمي العام منقسمة باعتبار محورين اثنين:

ـ محور النظر في الترادف بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة في المجال الاعتقادي الفلسفي وفي المرجع التأسيسي الكلامي. وقد بنينا هذا المحور على الاجمال ما أمكننا ذلك، اذ جعلنا منزلته من المحور الذي يليه منزلة التوطئة والتمهيد باعتبار ومنزلة الصلة والتكملة باعتبار آخر، ليس غير.

ـ ومحور ثان بنيناه على التفصيل " الممل" وقد سعينا فيه، مستعينين بمختلف ما توافر لدينا من أدوات للتحليل الابستمولوجي، إلى الاحاطة الاستقرائية الشاملة ــ ما أمكننا ذلك ــ بمعظم مظاهر الترادف بين السيبويهية والتوليدية في مستوى الشكل العام الذي انتظم البيانات النحوية التفصيلية وفي المنطق التصوري الذي تحكم في الاستعارة النظرية الاساس التي قام عليها ذلك الشكل في كل منهما. والاشارة هنا كما هو بين إلى ما ترجمناه قبل حين بعبارة **"الترادف في نمط الاستجابة لاستفزازات الخيال العاملي القائم على مبدأ العلاقات التأثيرية الضبطية التنظيمية".**

هناك قرينة تنظيمية أساسية أخرى نرى أنّهُ من المناسب جدا ان يستعين بها القارئ في تجواله بين شعاب هذه الرسالة وهي ان كلا من هذين المحورين تمحورت تفاصيلهما في اتجاهين اثنين:

• فالمحور الأول لم تخرج مسائله عن أمرين أساسيين:

أ ـ النظر في ما أمكن أن نعتبره، انطلاقا من الاسئلة التي مثلت بالنسبة للتوليدية اطارها الفلسفي العام، روافد كبرى تمد الترادف بين السيبويهية والتوليدية بالمادة الاولية.

ب ـ النظر في كبرى القضايا التي مثلت بالنسبة للعقائد الكلامية التوليدية روافدها الفلسفية الاساسية وفي خضم ذلك نقطع الاستعراض المحايد للقضايا المذكورة باشارات عامة وتنبيهات مجملة الى أشباهِ تلك القضايا ونظائرها في اللغويات العربيةالقديمة في صورتها النظرية كما هي مبسوطة في الادبيات الفلسفية والكلامية الأصولية.

• أما المحور الثاني اي الذي دارت رحى المفاحصة فيه حول الترادف بين السيبويهية والتوليدية في الجانب النحوي التفصيلي فلم يخرج في عمومه عن النظر في "مبدإ وصول العمل" وفي "ضوابط الانقطاع والاتصال في المجالات العاملية" وتطبيقاتها بالنسبة للمقولات في انقسامها الاساس باعتبار "الظهور" و "الاستتار" وهذا الانقسام - كما استدللنا على ذلك بتفصيل - قد آلت اليه كل من النظريتين النحويتين العربية والتوليدية بطرق متشابهة ومن حيثيات متقاربة الى أقصى الحدود. وهكذا فقد انقسمت مباحث هذا المحور الثاني والتي استهدف عملنا فيها، استقراء وتعليقا، معظم ما أمكن ان يقع في خط نظرنا من نقط اللقاء التواردي بين النظريتين على "أبجدية الاستعارة العاملية" وعلى مداخل المعجم التأثيري الضبطي التنظيمي، انقسمت تلك المباحث الى قسمين كبيرين وذلك باعتبار الانقسام الاساس الذي ذكرنا قبل حين ان المقولات قد خضعت له في كل من النظريتين من حيثيات مترادفة:

- قسم في عاملية المقولات الظاهرة
- وقسم في عاملية المقولات المستترة.

المحور الاول : «الترادف الفلسفي»

(ديباجة فلسفية في : ابستمولوجيا الترادف ونموذج «الجوامع المعرفية»)

•1 - روافد الترادف بين السيبويهية والتوليدية.

•2 - "وحدة العقائد الكلامية" بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة.

روافد الترادف بين السيبويهية والتوليدية

1 ـ ارتباط الدرس النحوي في اللغويات العربية القديمة واللغويات التوليدية بأسئلة المشروع الفلسفي السائد، واستمداده الابستمولوجي من أعراف وتقاليد الانموذج الطبيعي المهيمن عن طريق اقامة الترادف بين الموضوعات الطبيعية والموضوعات اللغوية وقياس هذه على تلك في كيفية التناول.

2 ـ من الترادف بين اللغات الطبيعية الى وحدة المعرفة النظرية (او من وحدة المعرفة اللغوية الى وحدة المعرفة النظرية).

3 ـ الظاهرة اللغوية بين اسئلة "الجسم" واسئلة "المعرفة" والترادف بين التوليدية والسيبويهية في مستوى "النواة التصورية الصلبة" (=المبادئ والاشكال العامة في السيبويهية والتوليدية:
درجة تجردها الصورى عن المتغيرات التلفيظية وجدل "التوظيف الجسمي" والتوظيف المعرفي").

4 ـ الاسئلة الديكارتية: نظرية تشابه العقول ومسألة الجبر والاختيار.

5 ـ المسافة التي تفصل "الخصائص المجردة" عن موازياتها في «الوجود المادي»: بين السيبويهية والتوليدية.

1 - سنحاول فيما يلي، انطلاقا من الاسئلة التي مثلت بالنسبة للتوليدية اطارها الفلسفي العام، حصر جملة من "الروافد" التي امدتنا في هذه الاطروحة بالوسائل الاستكشافية الضرورية لاستقراء مواقع الترادف النظري بين السيبويهية والتوليدية. وأول هذه الروافد ارتباط الدرس النحوي في كل من اللغويات العربية القديمة واللغويات التوليدية المعاصرة بالمشروع الفلسفي السائد واستمداده الابستمولوجي من أعراف وتقاليد الانموذج الطبيعي (= العلمي) المهيمن .

ان أول ما يميز التوليدية في هذا الخصوص، عن غيرها الحاحها على الارتباط الانطولوجي بين "اللغة"، "والمعرفة" واعتبارها الاشكالية اللغوية وجها آخر من أوجه الاشكالية المعرفية[5] في صورتها القديمة الكلاسيكية[6] (الافلاطونية والارسطية والديكارتية) هذا الاعتبار وذلك الالحاح لا يمكن

---

5 - من نتائج هذا التصور ان اللغة عوملت في التوليدية من زاويتين متلازمتين: اللغة - النص واللغة - المعرفة (او العقل)، واعتبار نظريتنا عن الزاوية الاولى طريقا يجب ان يكون على نحو يؤدي الى اكتشاف خصائص الزاوية الثانية.

6 - اننا اذ نتذكر هنا ان هذا الإطار الكلاسيكي في صورته الارسطية مثل بالنسبة للنظرية النحوية العربية حدا معرفيا، يطاردنا حدس قوي بان تنوع وتعدد شعاب الترادف بين النحوين العربي والتوليدي والتي مثل استقراؤها واستنطاق مناطاتها محور هذه الرسالة انما مصدره ماذكرناه في المتن من كون الاشكالية اللغوية عند التوليديين في أدق تفاصيلها تضرب بجذورها في عمق الاشكالية المعرفية في إطارها الكلاسيكي القا.يم هذا وان في وصفنا السابق للارسطية بكونها تمثل بالنسبة للسيبويهية حدا معرفيا فيه مقدار من التجوز ليس باليسير فوصفنا ذلك ليس معناه ان هذه الأخيرة استمدت من "الاصول اليونانية" بشكل مباشر، اذ ان الانسب اذا كان لابد من اعتبار النظرية اللاحقة متأثرة بالنظرية السابقة في الترتيب التاريخي - ان يربط التفكير النحوي العربي بالمنطقة التي ظهر فيها وهي العراق البابلي لما يتضمن ذلك الربط من مزية مواطأة الحد التاريخي للحد الجغرافي الا ان هذا الضرب من الربط بين النظريات لا نرتضيه أصلا في النظر إلى العلاقة بين النماذج النظرية المتعاقبة في الترتيب الزمني (ونستثني من ذلك ماجاء مصرحابه عند مؤسس النظرية اللاحقة كما هو الشأن بالنسبة للتوليدية التي جاء ارتباطها بالافلاطونية والارسطية والديكارتية وغيرها من محطات الفلسفة الغربية الكلاسيكية صريحا في ديباجتها الفلسفية) قلت لا نرتضي الربط التاريخي أصلا ومرجعا لتفسير الترادف والتشابه بين نموذج لاحق وسلف له سابق لأنه يصلح في أحوال ولايصلح في أحوال اخرى. إن التفسير التاريخي القائم على مبدا تأثر اللاحق بالسابق تعوزنا فيه الحيلة في احوال كثيرة وذلك بسبب من ظاهرة الحلقات التاريخية الواصلة بين اللاحق والسابق المفقودة بسبب ما يعرض لها من صنوف الانطماس التي مرجعها صروف الدهر التي تعتري الاحياء ورسومهم فيذهب الاحياء وتنطمس معظم رسومهم ولا يبقى منها الا النزر اليسير مما لا يصلح ان يعتمد مرجعا في استحضار معالم الترابط التاريخي الموصول بين النظريات اللاحقة والنظريات السابقة: فمن صاحب العقل النظري الاول وكيف كانت صورة هذا العقل، بل دعنا من الماضي المغرق في التاريخ ولننظر فقط في العلاقة بين نموذجين نظرين مثلا بالنسبة لذلك العقل النظري الاول معاني "الحداثة" في أدق صورها وهما النموذج السيبويهي الذي جاء بعد النموذج الارسطي بزمن ليس باليسير، فأي علاقة يمكن اقامتها بين هذه النماذج على مابينهما من التباعد في الزمان او في المكان أو فيهما معا؟ إن الحلقات التاريخية الرابطة والتي تقيم أود الوصل المنطقي بين هذه ⇐ ⇐

فهمهما على النحو المناسب إلا بتحديد المكان الذي اتخذه الدرس اللغوي التوليدي لنفسه ضمن السياق الإبستمولوجي العام الذي نشأ في رحابه. إن هذا السياق كما يصرح بذلك مؤسس التوليدية نفسه[7] يمتاز بمظهرين اثنين بارزين طبعا تاريخ الفكر الغربي بطابعهما الخاص بحيث لا يمكننا في معزل عنهما ان نفهم ابعاد الدرس اللغوي التوليدي على النحو الملائم وهما:

أ ـ اصول الفلسفة الغربية واسئلتها التقليدية.

ب ـ والنزوع العام الذي شهدته مباحث "العلم المادي" الحديث نحو تناول الاسئلة والمشاكل القديمة في ضوء مستجدات المعرفة الفزيائية والبيولوجية[8].

النماذج مفقودة، فلا يمكننا والحالة هذه أن نتخذ مبدأ "الربط التاريخي" القائم على تأثر اللاحق بالسابق أصلا تفسيريا، في هذا الشأن. أما المبدأ الذي نرى أنه يمثل مرجعا قويا ومناسبا لتفسير هذه الأحوال وأحوال أخرى كذلك فهو مبدأ "الكليات المعرفية" "وثوابت العقل النظري" والذي مبناه أن التشابهات التي تلحظ بين النظريات المتزامنة أو المتعاقبة مرجعها أن "العقل النظري" يشتغل بطريقة واحدة وهو في ذلك محكوم بثوابت وكليات تصورية مشتركة تتغير النظريات في الصورة وفي المحتوى ولا تتغير هي. (ان نظرنا في مكونات ومظاهر الترادف بين السيبويهية والتوليدية في هذه الرسالة قام على توظيف لهذا المبدإ على نطاق واسع).

لقد بدأت كلامي في هذا الهامش عن "الأرسطية" وذكرت ان وصف هذه الأخيرة بكونها مثلث بالنسبة للسيبويهية حدا معرفيا فيه الكثير من التجوز والقصد متوجه هنا نحو التنبيه الى ان وصف "الارسطية" نستعمله هنا ـ وفي كل المواطن التي لجأنا فيها إليه من هذه الرسالة ـ لاعلى انه وصف تاريخي اي وصف لمرحلة معينة من مراحل العقل النظري ولكنه وصف لقيمة ابستمولوجية مجردة بحيث يجوز مثلا لمن شاء ان يصف الوسائل المعرفية التي استعملها البابليون في دراساتهم الطبيعية (الفلكية والنباتية) كالزيادة والعلة والقياس والتاثير بكونها وسائل ارسطية. ونحن نعلم أن البابلية كانت قبل الارسطية. فالارسطية في هذا الاستعمال وصف لنوع من أنواع النظر العقلي وليس لمرحلة من مراحله، إنها تمثل حسا نظريا مشتركا بين افراد العشيرة "العلمية" البابلية واليونانية والعربية. وعلى هذا النحو ذاته وبالمنظار نفسه احرينا عبر مباحث هذه الرسالة العلاقة بين السيبويهية والتوليدية.

7 ـ انظر :

Chomsky , N. - (1966). *Cartesian linguistics.*
- (1968). *Language and mind.*
- (1975b) *Reflections on language.*
- (1980b) *Rules and Representations.*
- (1986a) *Knowledge of Language, its Nature, Origin, and use.*
- (1988a) *Language and problems of Knowledge*

8 ـ إن البحث عن مواقع الترادف وموارده بين نظرية قديمة وأخرى حديثة يستوجب أولا وقبل كل شيء وضع كل منها في السياق الإيستمولوجي العام الذي نشأت بين رحابه اذ بذلك تسهل مهمة استنطاق واستقراء مواقع الترادف سواء في مستوى الاسئلة ام في مستوى الاجوبة.

ان الامتياز الذي تمنحه للمستقري هذه الطريقة في التناول بالنظر الى الطريقة الاخرى التي لاتعترف بقيمة السياق المذكور وتنصب من ثم مباشرة على النظر في جزئيات وتفاصيل كل من النظريتين يكمن في ان السياق المعرفي العام ⇐

ان الموضوع الذي مثل الانشغال الاساس بالنسبة للدرس الفلسفي الغربي ومحور اسئلته التقليدية هو "فهم طبيعة الانسان الاساسية"، ولما كان العنصر الجوهري الذي يدخل في تكوين هذه الطبيعة البشرية الأساسية هو العنصر اللغوي فقد حظيت "الظاهرة اللغوية" بأهمية خاصة في محاولات الفكر الغربي فهم الطبيعة المذكورة. ان الافتراض التوليدي بان "اللغة" من حيث كونها خاصية مميزة للنوع البشري ومقصورة على افراده لايناسبها ان تعتبر الا كونها من قبيل ما يمثل بالنسبة لهؤلاء الافراد رصيدهم الخِلقي (=البيولوجي) المشترك، هذا الافتراض لايمكن فهمه في ابعاده الحقيقية الا اذا وضعناه في السياق الذي يناسبه ضمن "المشروع العلمي" الذي نشأ في رحابه وهو المشروع العلمي الغربي التقليدي الذي لم يكن يقيم الحدود التي اصطنعت اليوم بين "العلم" و"الفلسفة" فعبارتا "العلوم الطبيعية" و"الفلسفة الطبيعية " كانت تعنيان شيئا واحدا بالنسبة لديكارت مثلا وديفيد هيوم وغيرهما من اسماء الفلسفة الغربية التقليدية:

أ ـ فاعمال ديكارت الفلسفية والتي اشتغل فيها بما يمكن ان نعتبره "ابستملوجيا العقل النظري والفكر العلمي" (=الاطار التصوري الذي يجب ان تنضبط به الممارسة النظرية، حدود العقل النظري الخ...) لايمكن فصلها البتة عن أعماله العلمية والتي كانت انغماسا عمليا في ممارسة الفكر العلمي والتأمل النظري.

ب ـ كما ان مشروع ديفيد هيوم الفلسفي والذي كانت غايته استقراء مكونات "الطبيعة البشرية" ومبادئ العقل النظري (= المبادئ التي تتحكم في الجزء المعرفي من الطبيعة المذكورة) ارتبط

⇐ الذي ينتمي إليه أنموذج "علمي" معين يمثل النواة التي تتضمن الخصائص الوراثية (الموروثة عن الماضي أو الناتجة عن التراكم المعرفي...) التي حتى بعد حدوث تحول حاد في زوايا النظر وفي محاور التساؤل النظري تبقى المرجع الذي يمنح الجسم المعرفي الناتج عن هذا التحول مميزاته الاساسية.

هذا التصور من مزاياه فيما يبدو لي انه يقدم تفسيرا لابأس به لأمور كثيرة:

ـ منها قوة التشابه ـ الشكلي على الاقل ـ التي تستفز المشتغل بحصر العلاقات التي يمكن أن تقوم بين نظريات قديمة وأخرى حديثة ليس بينها روابط تاريخية صريحة ومباشرة.

ـ ومنها ما لاحظه الابستمولوجي «هلطن» 1974 في رسالته عن الأصول المحورية للفكر العلمي من أن:

"العلم لا يقتحمه محور جديد إلا في حالات نادرة" وان "الغالب على المحاور انها ضمنية وليست صريحة" وأن "عددا قليلا من العناصر المحورية كاف لتتبع تاريخ النظريات والافكار العلمية" وأن "أهم العناصر المحورية التي عرفها العقل النظري منذ القدم بقيت سلطتها نافذة على المؤسسة النظرية. من هذه العناصر المحورية:

محور الثبوت والتحول ومحور الانفصال والاتصال ومحور التدرج الهرمي والوحدة التجانسية الخ.........".

غاية الأمر ان "السياق المعرفي" العام المذكور في اول كلامنا من هذا الهامش يمثل بالنظر الى ما تقدم الواجهة المناسبة التي من خلالها يمكن استخلاص "جوامع" الترادف أو التباين بين نظرية قديمة واخرى حديثة.

ابستمولوجيا ـ باعتراف هيوم نفسه ـ بالأنموذج العلمي الذي كان سائدا في عصره وهو الانموذج البيكوني.

ج ـ من جهة اخرى، ماشتهر في تاريخ الفكر الغربي بنظرية النحو الفلسفي او النحو العام انما ظهر في الفترة التي تميزت بالتواصل الابستمولوجي المشار اليه آنفا بين الدرس الفلسفي والدرس العلمي (– بين الفلسفة الطبيعية والعلوم الطبيعية) . فإن كان الدرس الفلسفي قد انشغل في المقام الأول بصياغة **المبادئ العامة** الذي ينضبط بها العقل البشري في ممارسته للفكر وانتاجه للمعرفة اي بالظاهرة الفكرية من زاوية كونها جزءا جوهريا في طبيعة الانسان الاساسية فإن الدرس اللغوي الذي نشأ بموازاة هذا الدرس الفلسفي انشغل بإشكال بينه وبين الإشكال الفلسفي تناسب واضح وهو "المبادئ العامة الثابتة" المرتبطة بالظاهرة اللغوية اي المبادئ التي تدخل في تكوين **الطبيعة اللغوية البشرية المشتركة**[9].

إن هذا الترابط الذي شهدته في ظل تقاليد الفكر الغربي "الظاهرة اللغوية" و"الظاهرة الفكرية ـ المعرفية" وهو الترابط الذي تمثل في جعل "المبادئ العامة المشتركة" مناطا للتساؤل والمفاحصة والنظر سواء بالنسبة للفكر ام بالنسبة للغة، مثل بالنسبة للدرس اللغوي المعاصر، في صورته التوليدية على الأقل، أصلا تصوريا للمنحى الذي يجب ان يتخذه النظر في المسألة اللغوية ولنمط الاسئلة التي "يجب" ان ينشغل بها اللغوي وهي أسئلة كما راينا قديمة قدم النظر في الاشكالية المعرفية وبذلك تكون التوليدية قد ضمنت لنفسها موطئ قدم ثابت ومتجذر في تاريخ المساءلة الفلسفية الغربية.

ان أصل هذا الترابط عند التوليديين، افتراضهم ان "اللغة" تمثل جزءا من "النظام المعرفي الكلي" الذي يدخل في تكوين طبيعة الانسان الاساسية اي النظام الذي مثل محور انشغال الدرس الفلسفي منذ سقراط وافلاطون وارسطو ومحور تساؤلاته. وهكذا فإن الصيغة التي اتخذتها هذه التساؤلات في الدرس اللغوي التوليدي تأسست على الملاحظة الاساسية الاتية:

المتكلم بهذا اللسان او بذاك، بحوزته "نظام من المعرفة" ممثل في "عقله" في صورة نظام ذهني مجرد وممثل باللزوم في "دماغه" في صورة نسق عضوي محدد خِلقيا وخاضع لسنن التركيب المادي (–البيولوجي): ولئن كان البحث في الوجه الاول من المشكل يمضي قدما نحو آفاق واسعة لا تعترضه عوائق حقيقية وذلك بسبب من الطابع التجريدي لهذا الوجه والذي لا يتوقف التعامل معه على

---

9 ـ انظر تفاصيل هذا التناسب كما كان يفهمه لغويو القرن الثامن عشر في:

Arnauld et Nicole "*la logique de port royal*"

التجريب المادي على الدماغ البشري فإن البحث في الوجه الثاني متروك للمستقبل والعوائق دونه ذات طابع اخلاقي مصدرهاان التجريب المادي على النوع البشري داخل في قبيل المحرمات[10].

ان الاسئلة التوليدية التي تأسست على هذه الملاحظة تمحورت حول "نظام المعرفة" المذكور: ماهو؟ وكيف يتكون في العقل ـ الدماغ وكيف يكتسب ؟ وكيف يستعمل؟ وماهي العمليات العضوية التي تتفاعل في الدماغ والتي تمثل الاطار المادي للعمليات الثلاث : التمثل الذهني والاكتساب والاستعمال.

الجديد في هذه الاسئلة صيغتها فقط اما في حقيقة الأمر فهي تنتمي الى الفلسفة الكلاسيكية: اذ بعضها افلاطوني[11] (=السؤال الثاني: كيف نستطيع معرفةاشياء كثيرة على رَغْمٍ من محدودية تجاربنا) وبعضها ديكارتي[12] (=السؤال الثالث: السؤال عن المظهر الابداعي في الاستعمال اللغوي) وبعضها اشتغل به نحاة القرنين السابع عشر والثامن عشر (السؤال الاول ونظرية النحو الفلسفي العام).

* * *

ان ربط الدرس اللغوي المعاصر في صورته التوليدية بأصوله في تقاليد الفلسفة الغربية في هذا التصور[13] نعده من وجهة نظر برنامجنا التاويلي في هذه الاطروحة منهاجا حسنا في التعامل الابستمولوجي مع النظريات خصوصا انه ينسجم من حيث التصور العام للكيفية التي تتغير بها النظريات مع برنامج معاصر في التعامل مع الدرس النحوي العربي القديم في صورته السيبويهية والذي اتخذناه طرفا في الموازنة الترادفية التي مثلت محور انشغالنا في هذه الرسالة.

والاشارة هنا الى اعمال الأستاذ د. احمد العلوي وجملة من الدراسات الجامعية التي اشرف عليها في مسائل "العاملية العربية والنحو السيبويهي". هذا البرنامج قام على ان الفهم الصحيح لهذا النحو ولقضاياه الاساسية ينبغي ان يمر عبر ربط هذا النحو بالمشروع العلمي القديم الذي نشأ في رحابه وبالاسئلة الفلسفية الكبرى التي انشغل بها هذا المشروع.

---

10 ـ انظر شومسكي 1966-1988a

11 ـ انظر شومسكي 1986a

12 ـ انظر شومسكي 1966.

13 ـ راجع تفاصيل هذا التصورفي الاسانيد المذكورة في الهوامش الثلاثة السابقة انظر على وجه الخصوص كتاب "اللسانيات الديكارتية" و "المعرفة اللغوية: طبيعتها مصدرها واستعمالها" و"اللغة ومشكلات المعرفة".

"سيبويه كان يتصور النحو على طريقته الخاصة وكان يهدف الى ان يكون عمله مساهمة في المشروع العلمي القديم فكأنه كان يريد ان يقدم للناس برهانا على صحة التوجهات العلمية في عصره. المشروع العلمي القديم هو مشروع يبحث في التغير، مشروع ينظر الى العالم باعتباره ظواهر متغيرة يجب تفسيرها (...) لقد استعمل النحاة العرب مفاهيم فزيائية نجد لها نظائر واشباها في الفلسفة الطبيعية القديمة كمفهوم التغير ومفهوم التمكن، ومفهوم الخفة والثقل ومفهوم المحل والتاثير الخ....

لقد استفاد النحو العربي من شكل النموذج الطبيعي كما استفادت اللغويات المعاصرة من شكل النموذج "العلمي" السائد اليوم (...) ان شكل القول النحوي السيبويهي جاء مشبها لشكل القول الطبيعي ولكن محتوى القول الطبيعي لايجب ان يشبه بالضرورة محتوى القول النحوي لأن الاول اشتغل بفزياء الجسم الطبيعي والثاني اشتغل بفزياء الجسم اللغوي غاية الأمر ان **الكليات المعرفية واحدة في الطبيعيات القديمة والنحويات السيبويهية**"[14].

---

14 ـ أ ـ العلوي" حلسات التكوين فوج 86 ـ 88"

راجع تفاصيل أخرى عن هذه المسألة والاسانيد المتصلة بها في الباب الاول من رسالتنا عن "العبارة العاملية للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي" وهي الرسالة التي تندرج ضمن الدراسات الجامعية المشار اليها اعلاه.

هناك أمر يجب لفت الانتباه اليه في هذا الهامش وهو ان ما فعله شومسكي في رسالته عن "اللغويات الديكارتية" وفي مقالاته عن "اللغة ومشكلات المعرفة" في ربطه للمشروع التوليدي في البحث اللغوي بجملة من الاصول والاسئلة الضاربة بجذورها في تقاليد الفكر الغربي في صوره المختلفة الارسطية والافلاطونية والديكارتية الخ... وان كان يشبه ما فعله أ ـ العلوي بالدرس النحوي السيبويهي في اعماله عن العاملية العربية القديمة وذلك ربطه للاسئلة الكبرى التي انشغل بها الدرس النحوي المذكور بالمشروع العلمي القديم الذي نشأ هذا الدرس في رحابه وتحت ضغط اسئلته الفلسفية حول "الجسم" و "قوانين التغير" وغير ذلك من مباحث "العرض الانطلوجي" التي انشغل بها "العلم القديم" الا ان بين ما فعله هذا وذاك كل بالدرس اللغوي الذي اتخذه موضوعا للنظر الابستمولوجي فرقا وحب التنبيه اليه، وهو ان الاول حعل ارتباط التوليدي بتقاليد الفكر الغربي وباصول الفلسفة التقليدية قائما على التاثر الواعي والانفعال الصريح بالاسئلة الكبرى المتراكمة عبر تاريخ هذه الفلسفة اما الثاني فإنه يربط السيبويهية بالارسطية وبالمشروع العلمي القديم ربطا ابستمولوجيا من نوع آخر منفتح على حدود معرفية هي المشار اليها في هامش سابق باسم " ثوابت وكليات العقل النظري".

هذه الحدود من معانيها ان التشابه او الترادف بين نظريتين ليس معناه بالضرورة استعارة اللاحق من السابق اسئلته ومقدماته وان الانسب ان يعتبر من نتائج الثوابت والكليات والمقولات العقلانية العامة التي لا يملك العقل النظري الاشتغال خارج نطاقها (راجع تفاصيل هذا التصور في كتاب "الطبيعة والتمثال" وفي مقال "الواقع اللغوي والترادف النظري").

⇐

هناك أمر آخر نرى انه من الانسب إضافته الى ما تقدم وهو ان بين السيبويهية والتوليدية تناسبا قويا يستحق الانتباه اليه وهو اللجوء الى قياس الموضوع اللغوي على الموضوعات التي يشتغل بها "المشروع العلمي السائد" الذي قلنا عنه انه يمثل بالنسبة لكل منهما خلفيته الفلسفية واطاره المرجعي في تحديد زوايا التناول والتساؤل والمفاحصة، وذلك بغية كسر طوق الغربة والتميز الحاد عن الظاهرة اللغوية (والمعرفية عموما) في خصوصياتها التي تفرض على الباحث تحديات قهرية من نوع خاص، تحديات "اخلاقية" تحد من حريته في التجريب المادي على العقل الانساني[15] لمعرفة ما يجري بداخله من تفاعلات عضوية اثناء الممارسة اللغوية اكتسابا وانتاجا وتأويلا وفهما...:

أ ـ وهكذا فقد قيست الظاهرة اللغوية في السيبويهية على "الجسم الطبيعي" الذي كان محور الفزياء الارسطية بماهي بحث في قوانين التغير والحركة.

ب ـ وقيست على "المعرفة" (=الظاهرة الفكرية) عند نحاة القرنين 17 و 18 في اوربا من خلال نظرية "النحو الفلسفي العام" وذلك في مرحلة كانت فيها "المعرفة" محور "العلم" الطبيعي (=الفلسفي).

ج ـ اما المشروع التوليدي فقد سجل جمعا متفردا بين القياسين معا:

ـ وقياس اللغة على "المعرفة" (=الفكر ـ العقل) في زوايا التساؤل وذلك باعتبار اللغة جزءا من نظام شامل للمعرفة يشمل اللغة وغيرها من الانظمة المعرفية.

– وقياس "اللغة" على "الجسم المادي" في كيفية التناول وفي طبيعة الاستدلال وفي كيفية بناء الافتراضات والاوصاف والتفسيرات.

⇐ ونضيف هنا امرا وهو ان هذا التصور للعلاقة التي تقوم بين نظرية سابقة واخرى لاحقة من مزاياه انه يجنب الناظر في تاريخ النظريات متاهات التوثيق التاريخي الذي تعز ادواته ووسائله كما ذكرنا في هامش سابق ولاسيما في الاحوال التي تكون فيها ادلة التناسب ـ في العلاقة بين نظريتين او مشروعين علميين ـ مفقودة بين البعدين الجغرافي والتاريخي كما هو الشأن مثلا في العلاقة بين الفكر البابلي القديم والفكر النحوي العربي.

15 ـ راجع تفسيرا اخر لهذه التحديات القهرية في فصل "تأملات في سوسيولوجيا المعرفة" من كتاب "الطبيعة والتمثيل". وهو تفسير قائم على انه لاعضو في العلوم الانسانية يمكن ان تقاس به النظرية لأن هذه الاخيرة هي العضو المذكور "ان كاهن الانسانيات يصنع العضو اذ لايجد العضو وذلك صحيح فالنظرية في العلوم الانسانية عضو يصنعه الكاهن "يفسر" او "يصف" به سلوك الانسان ولا يخفى على حكيم ان كاهن الانسان يعي وإن أنكر ذلك انه يغتصب وظيفة العضو المنكر في مقدماته فاذا أنكر قيام عضو ينتج العبارات او غفل عنه عجزا عن الاحاطة به فإن عمله هو صناعة الاعضاء العاملة وعليه تكون النظريات في المجال الانساني اعضاء يصنعها الكاهن صنعا " [د.احمد العلوي "الطبيعة والتمثال"].

"الانساق المعرفية" في هذا التصور ـ واللغة واحد منها ـ عضو يجب اكتشافه ومعرفة قوانينه البيولوجية أي المبادئ المادية التي تمثل أصلا مشتركا بين أفراع النوع البشري الذي يمتاز عن غيره من الأنواع بحيازته لهذه الانساق المعرفية دون هذه الاخيرة.

* * *

ان ارتباط النظر في الظاهرة اللغوية بالمشروع الفلسفي العلمي السائد واستجابته في هذا الارتباط للضغوط التي تمارسها استلته وتقاليده وأعرافه على المنحى الذي يتخذه النظر في الموضوعات الفلسفية والموضوعات العلمية المادية، نعتبره وفقا لما تقدم رافدا كبيرا من روافد الترادف النظري بين السيبويهية والتوليدية، الترادف الذي مثل بالنسبة لهذه الاطروحة محور ما انطوت عليه من استقراءات وتعاليق مفصلة.

هذا الرافد يليه من حيث الاهمية رافد آخر وهو توجيه النظر نحو اختراق التنوع والتعدد والاجزاء والفروع والاحكام الخاصة لاستخلاص معاملات الوحدة والتجانس والثبات والكليات والاصول المشتركة والمبادئ العامة. فالقياسان السيبويهي والتوليدي[16]، واللذان انبنيا على اساس الترادف بين "الظاهرة اللغوية" والظواهر التي انشغل بها الفلاسفة وعلماء الطبيعة وعلى اساس ان هذا الترادف يستوجب توحيد شكل التناول وزوايا النظر، الغاية منهما واحدة على اختلاف في الشكل والمنحى وهي استقراء واستكشاف رصيد المبادئ والقوانين التي تمثل الأصل المشترك بين ما ينطبع في ادراكنا صورا مختلفة وأنواعا متباينة (=مجاوزة مظاهر التعدد والتنوع واستخلاص مكونات الوحدة والتجانس) فالجسم اللغوي في السيبويهية جاء خاضعا لنفس القوانين التي حكمت الجسم الطبيعي في الفزياء الارسطية كما ان التوليدية جاء نظرها في الظاهرة اللغوية مرادفا للبحث الفلسفي في المسألة المعرفية وذلك من حيث ان البحث فيهما معا بحث في مكونات الطبيعة الجوهرية التي تمثل أصلا مشتركا بين افراد النوع البشري بصرف النظر عن المتغيرات العرضية، وبحث في المبادئ التي تنضبط بها هذه الطبيعة.

هذه المبادئ التي توجه اللغة البشرية والعقل الانساني في عملياته الفكرية ، لا يمكن ان تكون الا كلية مادامت جزءا من الطبيعة البشرية الجوهرية المشتركة بين افراد النوع الانساني .

هذا ويمكن صياغة القياس التوليدي القائم بصفة ضمنية في الفلسفة النحوية التي انبنت عليه كما يلي:

- الانساق المعرفية حظ مشترك بين افراد النوع البشري اي جزء من الطبيعة الجوهرية لهذا النوع.
- الملكة اللغوية نظام من هذه الانظمة المعرفية.

---

16 ـ اللغة عوملت في القياس السيبويهي معاملة الجسم الخاضع لقوانين التغير في الفزياء الارسطية وفي القياس التوليدي عوملت معاملتين: معاملة "المعرفة" في الافلاطونية والديكارتية ومعاملة "العضو" المادي في المباحث التجريبية المعاصرة.

ـ اذن مبادئ هذه الملكة يجب ان تصاغ بحيث تترجم مكانتها من النوع الذي من خصائصها فيه انها عامة فيه مقصورة عليه. اي يجب ان تكون كلية. اما مظاهر الاختلاف والتغير والتنوع فيجب ان تحمل محمل الاعراض المتغيرة التي تتوارد على جوهر واحد ثابت لا يتغير ولا يتبدل. خلاصة القول اذن ان الترادف بين السيبويهية والتوليدية والذي وقفنا على مناطاته الاساسية في هذه الاطروحة يتغذى برافدين كبيرين:

أ ـ الالتزام باسئلة المشروع الفلسفي والطبيعي الذي نشأ كل منهما بين رحابه وذلك عن طريق اقامة الترادف بين الموضوعات الطبيعية والموضوعات اللغوية وقياس هذه على تلك في كيفية التناول.

ب ـ وحدة الهدف: وهو استخلاص الوحدة الثاوية وراء مظاهر التنوع وتجليات التباين.

من الترادف بين اللغات الطبيعية الى الترادف بين اللغات النظرية[17]

ان السؤال عن طبيعة "نظام المعرفة" الذي في حيازة العقل البشري وعن الكيفية التي بها يتكون وينمو هذا "النظام" وعن الكيفية التي بها يستعمل ـ ادراكا وانتاجا ـ في مختلف صور "الممارسة المعرفية" وعن العمليات العضوية التي تدخل في تكوين الاساس المادي للنظام المذكور، هي الاسئلة الفلسفية الاساسية التي اشتغل بها فلاسفة النحو التوليدي. وما يميز هذه الاسئلة هو انها اسئلة قديمة مثلت محورا للمعاناة الفلسفية البشرية حول مسالة "المعرفة" منذ القدم. وفي هذا السياق يجب ان ننتبه الى امر هام وهو ان الاسئلة المذكورة كانت البداية فيها والتي ـ حسب الشائع في تاريخ الفكر والفلسفة ـ دشنها سقراط في جملة من محاوراته على راسها محاورة مينون[18] بداية معرفية لا لغوية اي ان السؤال الفلسفي السقراطي في هذه المحاورة كان سؤالاً حول "المعرفة الرياضية"[19] وكيف تمت للمملوك حيازتها رغم محدودية تجربته مع هذه المعرفة اذ ان اول تجربة للمملوك المذكور مع هذه المعرفة هي الاسئلة التي وجهها اليه سقراط. المملوك في هذه المحاورة اكتشف اذن صدق البرهان الرياضي دون سابق علم بطبيعة هذا البرهان او تمرين عليه.

ان البداية السقراطية في تناول الاسئلة الفلسفية الثلاثة المذكورة آنفاً كانت اذن بداية معرفية صرف اذ كان محورها المعرفة الرياضية ولم تجاوزها الى المعرفة اللغوية، اما توسيع مجال هذه الاسئلة لتشمل هذه المعرفة الاخيرة فأقدم ما وصلنا بشأنه هو جدل"المتكلمين"الشهير في مسائل الواضع

---

17 ـ او (من وحدة المعرفة اللغوية الى وحدة المعرفة النظرية).

18 - the mono

19 ـ مبادئ وبراهين الحساب.

والمتكلم والقدرة على الكلام والكلام النفسي الخ...[20]واحدث مانعرفه عن التوسيع المذكور هو جدل "التوليديين" المعاصرين حول هذه المشكلة، ويحتل الديكارتيون ونحاة القرنين السابع عشر والثامن عشر (=فلاسفة النحو الفلسفي العام) مرحلة وسيطة في تاريخ هذا التوسيع الذي انبنى فيما يبدو على مبدإ توحيد زوايا التساؤل بالنسبة لكل اوجه"المعرفة"بصرف النظر عن كونها رياضية نظرية او لغوية طبيعية.

الاسئلة الفلسفية التقليدية التي مثلت بالنسبة للفكر الغربي اطاره المرجعي صالحة اذن ـ حسب التوسع الذي شهده مجالها ـ لمعالجة "المعرفة النظرية" و "المعرفة اللغوية" على حد سواء. والقول بفطرية "المعرفة" وبوجود مبادئ فكرية عامة تحكم العقل البشري يجب تعميمه ليشمل جميع اوجه المعرفة البشرية لغوية وغير لغوية هذا هو الاستدلال الموجود ـ في هذا الخصوص ـ بصفة ضمنية في كلام التوليديين[21] حول هذه القضايا.

وهكذا فإن القول بفطرية المعرفة اللغوية في نظرية النحو الكلي التوليدي والذي يلزم عنه ان اللغات الطبيعية بينها ترادف في مستوى المبادئ العامة التي تمثل نسيج تلك المعرفة، يجب ان يوازيه افتراض آخر بان اللغات النظرية بينها ترادف من نفس النمط مرجعه اشتراك منتجي هذه اللغات في ملكة واحدة هي ملكة المعالجة النظرية فالملكة التي عولجت بها القضايا النظرية عند القدماء هي نفسها الملكة التي يستخدمها المعاصرون والفرق فرق في شكل التوظيف ودرجته ومجاله... وغير ذلك من "الوسائط" (=البرامترات).

وبعبارة أخرى: اذا كان التشابه بين اللغات البشرية أصله اشتراك هذه اللغات في رصيد من المبادئ والقوانين العامة فإن التشابه بين النظريات يجب ان يكون أصله جاريا على المنوال ذاته مادامت الممارسة اللغوية والممارسة النظرية تنتميان الى مكون واحد من مكونات "طبيعة الانسان الاساسية" وهو مكون "المعرفة" والقول بوجود مبادئ مشتركة وموحدة (=نحو كلي) بالنسبة للاولى يستوجب القول بوجود مثل تلك المبادئ بالنسبة للثانية.

غاية الأمر ان العلاقة بين اللغات والعلاقة بين النظريات ينبغي معالجتهما على نحو واحد في هذا التصور مادام «اللغو» و«النظر» وجهين لملكة واحدة هي المعرفة.

---

20 ـ راجع د.احمد العلوي في كتاب "الطبيعة والتمثال" انظر على وجه الخصوص الفصل الاول من الباب الثاني الذي تضمن دراسة مفصلة حول الترادف النظري بين علم الكلام القديم في صورتيه المعتزلية والاشعرية وبين علم اللغة العام الحديث في صورتيه البنيوية والتوليدية، (في مسائل القدرة والاقدار الالاهي والكلام النفسي الخ...).

21 ـ انظر شومسكي 1966 ـ 1986a ـ 1988.

شومسكي اشار الى هذا التشابه بين المسألة اللغوية والمسألة النظرية في مناسبات عديدة[22] الا انه لم يجاوز ذلك الى استخلاص المبادئ التي يفترض فيها انها تمثل الأصل المشترك بين النظريات (=اللغات والعقول النظرية). ان التشابه بين النظريات تجب معاملته في هذا التصور معاملة التشابه بين اللغات الطبيعية في نظرية النحو الكلي. ولئن كان شومسكي لم يجشم نفسه عناء الخوض الابستمولوجي في هذا الشأن رغم ان ذلك من لوازم نظريته فإن هناك نماذج ابستمولوجية معاصرة اشتغلت بإشكال العلاقة بين النظريات من حيثية التشابه المذكور نكتفي بالاشارة الى اثنين منها هما:

- نموذج "الكليات المعرفية"[23].
- نموذج "الأصول المحورية"[24].

الجامع بين هذين النموذجين تركيزهما على أن معامل التغير والاختلاف في تاريخ النظريات ضعيف جدا وهما في اقرارهما بهذا المبدإ يختلفان عن نماذج ابستمولوجية اخرى تتعامل مع العقل النظري على اساس انه يمثل "خطوات تقدمية في خط ذي نهاية" كنموذج الابستمولوجيا التكوينية "لبياجي" مثلا[25]

- فمن مشهور مواقف النموذج الثاني في هذا الشأن ان مستوى التجربة والوسائل الاستكشافية شهد تقدما هائلا لكن العناصر المحورية الاساسية بقي عددها ثابتا ماعدا في حالات نادرة وان عددا قليلا من هذه العناصر كاف لمتابعة تاريخ العلم في محطاته الاساسية. وفي النموذج الاول، نجد في سياق استقراء شامل لمقدمات القول النظري[26](=اللغة الاصطناعية) وهي مقدمات تقع من هذه الأخيرة موقع الكليات المعرفية، حديثا عن واحدة من هذه المقدمات وهي مقدمة "جواز الخطإ" جاء فيه "واما مقدمة جواز الخطإ فهي قيام اللغة الاصطناعية النظرية على جواز الحديث عن الواقع بغير الواقع وأصل ذلك الجواز أن الواقع المدروس ان لم يتحدث عنه الا بواقع لم يجز فيه الا حديث واحد في الرتبة الواحدة....فإن جاز الحديث عن الواقع بغير الواقع تعدد الحديث وقام على قول بجواز الوصول الى الواقع بواسطة الاخطاء المتنافية المتراكمة وبين ان باب الاخطاء لاحد له فيجوز اذن قيام لغات

---

22 ـ انظر مثلا كتابه عن «القواعد والتمثيلات» (ص 198) حيث تكررت المقارنة بين «القدرة اللغوية» والقدرات الاخرى النظرية كالقدرة الرياضية والهندسية مرات عديدة.

23 ـ تراجع فلسفة هذا النموذج في: ـ "الطبيعة والتمثال" [أحمد العلوي]
ـ "الواقع اللغوي والترادف النظري". [أحمد العلوي]

24 ـ تراجع فلسفة هذا النموذج في كتاب "هلطن" المشار اليه آنفا في هامش سابق "الفكر العلمي وأصوله المحورية".

25 ـ راجع مبادئ جملة من هذه النماذج في "نظريات العلم" لآلان شالمرز.

26 ـ انظر "الواقع اللغوي والترادف النظري".

اصطناعية مخطئة بغير حصر ولكن اللغة الاصطناعية النظرية تسر نفيا لهذا الاطلاق وتقوم على مقدمة انحصار الأخطاء ولهذا فإن تاريخ اللغات النظرية يمثل عند النظار خطوات تقدمية في خط ذي نهاية، أما الآخرون الذي يؤمنون بقيام برزخ بين دار الاخطاء ودار الواقع فإن تاريخ اللغات النظرية عندهم يشبه مَفَازة لا يدرى رأسها من دبرها".

* * *

لقد اتخذنا في رسالتنا هاته، من هذا التصور للعلاقة بين اللغات النظرية خلفية ابستمولوجية في التعامل مع السيبويهية والتوليدية وذلك معناه بلغة اخرى اننا حولنا قضية "الترادف" و"التشابه" من موضوع للتأمل اللغوي ومن كونه خاصية تمتاز بها المستويات والابعاد والجهات التي تدخل في تكوين الظاهرة اللغوية الى زاوية للتعامل مع أشكال ونماذج هذا التأمل في حد ذاته (=النظريات اللغوية). ونشير هنا الى أن اي موازنة او مقارنة بين نظريتين هذا شانها لاينتظر منها ان تنصب على الجزئيات والأحكام والفروع التي تنتمي إلى كل من النظريتين فتستخلص مناطات الترادف بينها في المحتويات التفصيلية بل ينتظر منها ان تتوجه صوبا نحو **مواقع الترادف الذي مناطه زوايا التساؤل وطرق التناول وادوات المفاحصة النظرية والمعالجة الاستدلالية** ولايخفى على حكيم هنا ما لأطروحة "الكليات المعرفية" من اهمية بالنسبة لبرنامج في تخريج صور الترادف بين السيبويهية والتوليدية كهذا الذي نفذنا جزءا منه في هذه الرسالة.

المبادئ والأشكال العامة في السيبويهية والتوليدية:
درجة تجردها الصوري عن المتغيرات التلفيظية.
وجدل " التوظيف الجسمي" و "التوظيف المعرفي".

إن الإجابة التي اقترحها افلاطون لسؤال سقراط حول معرفة المملوك بصدق البراهين الرياضية دون سابق علم ولاتدريب يمكن تلخيصها في أن المعرفة المذكورة كانت موجودة في عقل مسؤول سقراط وان ما فعله هذا الاخير هو انه اخرجها بواسطة الاسئلة من حيز القوة الى حيز الفعل ومن حيز النسيان الى حيز الوعي وقد صاغ «لايبنز» الاجابة الافلاطونية بعد تنقيتها من فكرة "الوجود السابق" صياغة اخرى تتناسب مع برنامجه المشهور في التوفيق بين "عقلانية" افلاطون وديكارت "وتجريبية" لوك[27]. اما شومسكي ففي سياق بحثه عن المكان الطبيعي الذي يمكن ان يناسب مذهبه في النظر اللغوي ضمن تقاليد الفكر الغربي وضمن السياق العام الذي ينتظم هذه التقاليد والذي يمثله المشروع الفلسفي الغربي في اصوله الكلاسيكية القديمة السقراطية والافلاطونية، فقد افترض ان الإجابة الافلاطونية صحيحة وان التصور العام لطبيعة البحث كما تستوجبها خصوصية هذه الاجابة يبدو قويا، ثم لم يكلف نفسه بعدئذ الا عناء اعادة صياغة هذا الاقتراح وتفسيره وفقا لمقتضيات ومستجدات اللغة النظرية السائدة. هذه الصياغة التوليدية للمقترح الأفلاطوني وللتعديل الذي أدخله عليه"لايبنز"ـ و"كنط" كذلك ـ نصت على أن:

"القول بأن جملة من مظاهر معرفتنا خصائص فطرية لا يمكن ان يفهم [في اطار الحس العلمي المشترك السائد اليوم] الا على انه معادل للقول بان هذه الخصائص تمثل جزءا من تكويننا البيولوجي العام المحدد بالوراثة اي أن، تلك الخصائص تمثل جانبا من جوانب الطبيعة الجوهرية المشتركة بين افراد النوع البشري والتي تستوجب من جملة ما تستوجبه ان تكون من فصيلة الكائنات التي تنمو لها ارجل واذرع بدلامن أجنحة"[28].

* * *

---

27 ـ الاشارة هنا الى موقفه الشهير في التوفيق بين ديكارت ولوك فالمعرفة حسب هذا الموقف كما هو معلوم لا يمكن تفسيرها ابدا باعتبار التجربة فقط كما زعم لوك، ولكن باعتبارها حقائق ضرورية كلية Vérités necessaires et universelles والتجربة يقتصر دورها على كشف هذه الحقيقة. وبلغة اخرى الحقائق الاولية الضرورية موجودة في عقولنا بالفطرة وبالقوة ولكن لا نستطيع اكتشافها الا بواسطة التجربة. فالتجربة بهذا المعنى أداة تنكشف بها الحقائق الفطرية وليس بها تتكون.

28 ـ شومسكي 1988.

ان الافتراض الاساس الذي مثل بالنسبة للمشروع اللساني التوليدي نواته الفلسفية الاولى قام اذن على اعادة صياغة "اقتراح قديم" وذلك بنقله الى لغة المعاصرين النظرية:

1 ـ والمقصود بالنواة الفلسفية في هذا الكلام المستوى الاساسي الذي يتضمن "المعلومات الوراثية" التي تحددلاعضاء "الجسم النظري" الصفات والخصائص التي يجب ان يتخذها ما بين مرحلتي الولادة والممات. تصريف هذا القول انبنى ـ كما هو واضح ـ على تشبيه نظام هذا الجسم بنظام الخلية عند المشتغلين بالأحيائيات. اي أن "الجسم النظري" تنمو أعضاؤه وتتفرع شعابه وتتحدد صفات شبحه وفقا لموجبات **البرنامج الوراثي العام** الذي تنطوي عليه النواة الفلسفية التصورية الأولى، بحيث لا تكون هذه الصفات وتلك الشعاب والاعضاء الا تنفيذا مفصلا للبرنامج العام المذكور.

2 ـ ان تصريح شومسكي بالنواة الفلسفية التصورية ذات الاصول الافلاطونية باعتبارها مناطا لارتباط مشروعه اللساني بالبرنامج الفلسفي ـ العلمي الذي منه استمد عموم الفكر الغربي تقاليده الكبرى، يمثل بالنسبة: لبرنامجنا التأويلي في هذه الاطروحة "نواة" غنية امدتنا بإمكانات هائلة في المرادفة بين "السيبويهية" و "التوليدية" خصوصا ونحن نرتضي فيما يتعلق بأصول السيبويهية التصور[29] الذي يجعل لهذه الأصول ارتباطا ابستمولوجيا خاصا بمبادئ مشروع فلسفي وفزيائي طبيعي مرتبط بالاصول الافلاطونية المذكورة وهوالمشروع الارسطي.

3 ـ ان وجوب الإمساك ـ في مقتضى هذا التصور ـ بمناطات الترادف بين السيبويهية والتوليدية من هذه الحيثية بالذات، لزم عنه في اطار العمل بموجبات "الاستعارة الابستمولوجية"[30] التي اتخذناها مرجعا في القراءة والتأويل والموازنة ، ان تنبني مسطرة المرادفة بين هاتين النظريتين النحويتين على اساس المبدإ الآتي:

الترادف والتشابه في خصائص "النواة الفلسفية التصورية الصلبة" أمر ضروري لإمكان قيام الترادف بين الجسمين النظريين التوليدي والسيبويهي في خصائص الأعضاء اللاحقة التي يتكون منها كل منهما والتي تتولد وفق الخواص المنصوص عليها في برنامج النواة المذكورة. فاكتشاف التشابه في مستوى هذا البرنامج هو القمين بأن يوطئ الطريق نحو اكتشاف الترادف القائم في المستويات اللاحقة.

4 ـ في اطار هذا التصور، اول ما يتبادر الى الذهن في هذا الشأن هو أن مشاهد الترادف النظري بين السيبويهية والتوليدية لا يمكن ان تكتمل شرائط انسجامها واتساقها الا اذا وجدنا في السيبويهية تجليات ومظاهر للقول بوجود مبادئ عامة موحدة بسيطة في بنيتها، قليلة في عددها، يشترك في

29 ـ راجع تفاصيل هذا التصور في اعمال د. احمد العلوي عن العاملية السيبويهية (انظر قائمة المراجع).

30 ـ الاشارة الى العلاقة بين "الجسم" ونواته الاساس.

حيازتها متكلمو اللسان العربي وتمثل بالنسبة لكل واحد منهم "أصلا مقيدا ـ متناهيا" يعتمد عليه المتكلمون في كلامهم الحر. وبعبارة جامعة، شرائط الانسجام بين مشاهد الترادف لن تكتمل في هذا التصور إلاإذا وجدنا في السيبويهية معاملة للغة على اساس "المبادئ والأشكال العامة" التي تمثل الأصول المطردة في كل مظاهر الممارسة اللغوية ووجدنا في التوليدية معاملة للغة على اساس مقدمات الجسم والمكان والحركة والحالة وقوانين تغير الاحسام ومبادئ تتابع المحالات والامكنة... وغير ذلك من مباحث انطلوجيا "الجسم"[31] وأعراضه كما كانت مفهومة في نسق الفزياء الطبيعية الارسطية وفي نسق الفزياء اللغوية السيبويهية.

5 ـ غاية الأمر ان هذه النظرة الى الكيفية التي بها يمكن ان نمسك بمناطات الترادف بين السيبويهية والتوليدية بنيناها على ان ارتباط كل من هاتين النظريتين النحويتين بأصول وعقائد فلسفية متشابهة يوجب اشتراكهما في "نواة تصورية واحدة" وان الاختلاف الظاهر بينهما يجب حمله على انه ناتج عن الاختلاف في ترتيب الاولويات وترتيب الاسئلة وترتيب "الاعضاء" المكونة للجسم النظري، اما على مستوى النواة المذكورة فلا اختلاف خصوصا اذا تذكرنا ان هذه "الاعضاء" المكونة لكل من الجسمين النحويين التوليدي والسيبويهي "تسقى بماء واحد" وهو "العاملية" ومبادؤها المنفتحة كما هو معلوم على انطلوجيا الجسم واعراضه انفتاحا لاحدود له تكاد لا تنحصر لوازمه وتداعياته.

6 ـ ان النواة الفلسفية ـ التصورية التي تمثل الأصل المشترك بين النظرية النحوية العربية والنظرية النحوية التوليدية هي ان "اللغة" يجب ـ في كيفية معالجها ـ ان تنقاس على الموضوع الاساس الذي تتمحور حوله اهتمامات "المؤسسة العلمية المهيمنة" بشقيها الفلسفي والمادي. وهذا يلزم عنه بالنسبة لكل من السيبويهية والتوليدية ان اللغة يجب ان تعتبر جسما طبيعيا من جهة وعضوا ذهنيا معرفيا من جهة اخرى الا انه في السيبويهية يجب ان نقدر أن الأولوية في المساءلة والتناول اعطيت للغة من حيث كونها جسما يخضع لنفس القوانين التي يخضع لها الجسم الفزيائي (=مبادئ النظام العاملي) اما الحيثية المعرفية الذهنية فيجب ان نقدر انها قائمة بصفة ضمنية وعرضية، بوجه او بآخر، بحيث لا يمكن ان نفهم مثلا نظرية "الجملة المتخيلة الطويلة المقعدة والتي تكون الأساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث ان هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئا آخر غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول أو

31 ـ ان استقراء مظاهر هذه المعاملة في النحو التوليدي مثل في هذه الرسالة محور تعاليق مفصلة.راجع جملة منها على وجه الخصوص في هوامش مبحث "البنية المركبية ونظرية س ـ خط".

تقصر"[32] لا يمكن فهم هذه النظرية الا في ضوء الحيثية المعرفية المذكورة. الا ان هذه الاخيرة لم تمثل في السيبويهية محورا للمساءلة اللغوية واقعا في حدود الإلحاح المقدماتي كما هو الشأن في التوليدية وذلك لأن الأسئلة التي اشتغلت بها السيبويهية بشكل اساسي والتي حازت امتياز الأولوية بالنسبة لغيرها من الاسئلة هي اسئلة "اللغة" من حيث كونها جسما يتغير وفقا لنظام هندسي معين ووفق نسق من المبادئ والقوانين العامة بصرف النظر عن الامكانات المباشرة والهائلة التي تسمح بها هذه القوانين ومبادئ ذلك النظام في معالجة المشاكل المتعلقة بطبيعة "المعرفة البشرية" وكون هذه المعرفة يجب ان يراعى في مبادئها صفة التعميم والبساطة الصورية العالية التي تمتاز بها مبادئ "النظام العاملي" المتحكمة في بنية الجسم اللغوي.غاية الأمر أن الحيثية المعرفية في النظر السيبويهي الى الظاهرة اللغوية قائمة في "عالم ممكن" هو التأويل الذي اقترحناه لهذا النظر وهو تأويل من التآويل الممكنة وليس التأويل الوحيد بطبيعة الحال. هذا التأويل استفدنا فيه ـ في المقام الأول ـ من "الشغف" الملحوظ بقوة في ثنايا هذا النظر بالأشكال العامة والمبادئ البسيطة على منوال الشغف التوليدي المعروف في هذا الخصوص. والفرق بين السيبويهية والتوليدية هو ان تلك الأشكال والمبادئ العامة وظفت في التوليدية توظيفا معرفيا بافتراض انها تصف "القدرة اللغوية" والرصيد الفطري المشترك بين أفراد النوع البشري في حين أن **السيبويهية بقيت في مستوى تقرير ان الأشكال والمبادئ المذكورة تمثل اصولا مطردة صالحة لتفسير النظام العاملي في كل تركيب، ولم تجاوز ذلك الى توظيف هذا التقرير في تناول مسائل المتكلم والقدرة والمعرفة. لكن مع ذلك لامانع يمنع من افتراض ان طبيعة الأشكال والمبادئ العامة السيبويهية تمثل، بفضل رتبتها العالية في التجرد الصوري عن المتغيرات التلفيظية اللامتناهية وفي اختزال معاملات التنوع والتعدد، اطارا صالحا للتوظيف المذكور.**

الفرق بين السيبويهية والتوليدية من هذه الجهة اذن فرق في " المركز" الذي انجذب اليه الثقل التوظيفي أي في الجهة التي مال اليها ميزان الاولوية (=الجهة الحسمية ونظام التغير في السيبويهية والجهة المعرفية في التوليدية).

---

32 ـ د. احمد العلوي "التصاوير الزمخشرية". جاء في السياق ذاته من هذه الدراسة أن "النحوي العربي اغفل اللغة العربية في إنجازيتها واتجه الى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية والجملة التي ينتجها النحو العاملي هي جملة كبيرة متكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة".

7 ـ ان النظر النحوي في السيبويهية لم يقم على توظيف مقدمة "القدرة" باعتبارها إطارا فلسفيا صريحا وذلك لاسباب كلامية[33] الا ان ارتباطه بالمشروع الفلسفي والعلمي القديم وبتقاليده في النظر والتساؤل وكيفية المعالجة طبعه بطابع ذلك المشروع.

بعبارة اخرى لما كانت النواة الاساسية التي يستمد منها هذا المشروع مميزاته الاساسية تمثلها اسئلة "الجسم" و "المعرفة " على حد سواء فقد كان لزاما أن يمتد شيء من ذلك الى السيبويهية ـ ولو عبر ممرات خفية ـ مادامت هذه الاخيرة ارتبطت بتقاليد المشروع المذكور. وهذا الامتداد يمثل مرجعا ممكنا لفهم الامكانات التأويلية الهائلة التي تنقدح في ذهن القارئ للسيبويهية الدارس للخصوصيات التي تمتاز بها الكيفية التي صيغت بها "المبادئ العاملية" و«الأشكال العامة» في هذه النظرية النحوية. والاشارة هنا بطبيعة الحال الى الامكانات التأويلية التي تسمح بها هذه الأشكال وتلك المبادئ في مجال ربط المسألة اللغوية بالمسألة المعرفية وبمسألة القدرة اللغوية. ان هذه الامكانات ـ بلغة اخرى ـ لايمكن تفسيرها ابستمولوجيا الا باعتبارها اثرا للارتباط بالمشروع الفلسفي الطبيعي القديم بطرفي نواته الأساس: اسئلة الجسم واسئلة المعرفة. هذا وان من هذه الامكانات ماسبقت الاشارة اليه من ان: "النحوي العربي اغفل اللغة العربية في تحققها وانجازيتها واتجه الى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية. الجملة التي ينتجها النحوالعاملي هي جملة كبيرة مكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة"[34].

ان الجملة المذكورة عبارة عن اشكال متخيلة اولى بسيطة في بنيتها الصورية مفرقة في التجانس الصوري يفترض فيها انها تمثل الأصل المشترك بين المتكلمين والاساس عندهم في كلامهم الحر بحيث يجوز ان يفترض ان هؤلاء المتكلمين لا يفعلون شيئا آخر غير تكرير الجملة المذكورة بأشكال مختلفة تطول او تقصر.

8 ـ بهذا، اذن يتحصل لنا رافد آخر من روافد "الترادف" التي مثلت بالنسبة لبرنامجنا التأويلي في هذه الاطروحة مرجعا من مراجع الموازنة بين السيبويهية والتوليدية. فالكيفية التي أنشئت بها الأشكال الميزانية العامة في النحو العربي تنبئ عن انها صيغت من زاوية كونها تمثل بالنسبة للمتكلمين نماذج عامة يعيدون تلفيظها وانتاجها بصور مختلفة. وليست الابواب النحوية المختلفة الا تفصيلا لأحكام كل صورة من هذه الصور.

---

33 ـ انظر كتاب "الطبيعة والتمثال" (هذا ولنا عودة الى هذه المسألة لاحقا).

34 ـ "التصاوير الزمخشرية".

وهكذا يمكننا في اطار موجبات هذا التصور صياغة السؤال الذي نفترض انه يمثل انشغالا وهما مشتركا بين التوليدية والسيبويهية كما يلي : ماهي الأشكال الأولى العامة البسيطة والمغرقة في التجانس الصوري والتي تمثل بفضل هذه الصفات أصلا او حظا مشتركا بين مجموعة من "الاشياء" اللغوية الواقعة ـ ظاهرا ـــ في حدود الاختلاف والتنوع؟ مع فارق بين التوليدية والسيبويهية في ان **المختلف في الاولى هو اللغات الطبيعية وفي الثانية هو الابواب النحوية،** وفي ان الأشكال المذكورة يجعلها التوليدي بعد الاجتهاد في صياغتها على أقصى نحو ممكن من التجانس الصوري مطابقة لما يتفاعل في "عقل" المتكلم من "عمليات ذهنية" بل يجاوز هذا المستوى الى مستوى اخر للافتراض يتخيل فيه وجود عمليات عضوية موازية تمثل الاساس المادي للعمليات الذهنية المذكورة. اما النحوي العربي فوقف عند اقرار تلك الاشكال ولم يجاوز ذلك الى مسائل الدماغ والذهن والقدرة لأن الدرس النحوي العربي كان اقرب الى القول الاشعري بالإقدار الالهي منه الى القول المعتزلي في هذا الشأن[35].

وعليه فإن ماتقدم ليس معناه اننا نقصد "ان نقول ان النحوي العربي توليدي يصف القدرة اللغوية على طريقة التوليديين إذ من الواضح ان النحو العربي يجيب عن سؤال اخر غير السؤال الذي يجيب عنه النحو التوليدي. وسؤال النحو العربي: ماهي أنواع الجمل وأصنافها التي تحصر فيها الانتاجات اللغوية؟ ان النحو العربي لا يبحث عن القوانين التي تسمح للمتكلم بان ينتج عددا لا نهائيا من الجمل انه نحو قائم ابدا في ارض التصنيف فاذا قدم الاصناف الممكنة عن طريق الميزان العاملي فقد بلغ منتهاه وفي هذا المقام نقول ان المجموع اللغوي لا يكون له في اطار هذه النظرية ان يبنى عليه التحليل اللغوي. ان ذلك المجموع يكون له دور الرائز الذي به يعرف صواب الصنف الجملي الناتج عن النظر العاملي"[36].

35 ـ انظر تفاصيل هذا التأويل في "الطبيعة والتمثال".

36 ـ "التصاوير الزمخشرية".

الأسئلة الديكارتية ونظرية «تشابه العقول» ومسالة الجبر والاختيار

قلنا سابقا، اذن، ان الافتراض الاساس الذي يمثل بالنسبة للمشروع اللساني التوليدي "نواته الفلسفية الاولى" قام على اعادة صياغة "اقتراح قديم" هو الاجابة الافلاطونية على السؤال السقراطي وذلك بنقله الى لغة المعاصرين النظرية. ونضيف هنا امرا آخر وهو ان التوليدية استفادت من جملة من التعديلات التي تعاقبت على النواة الفلسفية المذكورة والتي لم تدخل على أصل هذه النواة بل على الشكل الذي اتخذته في التعبير الفلسفي .

ان الديكارتية تمثل محطة اساسية في تاريخ هذه التعديلات التي اصابت النواة الفلسفية الافلاطونية وقد امتازت هذه الديكارتية بكونها اضافت في صياغة الإشكال الفلسفي الافلاطوني بخصوص المسألة المعرفية زاوية أخرى في التساؤل وهي الزاوية الابداعية في الاستعمال اللغوي إدراكا وإنتاجا. ان هذه الزاوية الديكارتية في المساءلة الفلسفية حول المعرفة اللغوية مثلث بالنسبة للتوليدية[37] الرافد الاساس بعد الرافد الافلاطوني.

المظهر الإبداعي في "الممارسة اللغوية" كما تصوره ديكارت له مجموعة من التجليات منها ان هذا المظهر دائم وغير متناه وانه لا يتقيد بالحوافز. ومن هذه التجليات ايضا مطابقة المقامات المختلفة وانتاج الأشكال اللغوية المبتكرة ومنها كذلك ان المتلقي لا تعوزه الحيلة أبدا في فهم هذه الأشكال الجديدة ولو كانت حداثتها حتى بالنسبة لتاريخ اللغة التي يستعملها بجملته كما لا تعوزه الحيلة أبدا في فهم وجه مطابقة تلك الأشكال للمقامات التي تمثل اطارها الإنتاجي.

هذا وان على رأس تجليات المظهر الابداعي التي استفزت انتباه الديكارتيين **التجاوب النفسي بين المتكلمين في الخصائص السابقة (= التوافق في الافكار التي يثيرها الكلام).**

ان اشتراك المتكلمين في هذه الخصائص الابداعية عليه بنى الديكارتيون نظريتهم المشهورة في "تشابه العقول".

غاية الأمر ان أهم ما يميز المحطة الديكاتية في صياغة "الإشكال الفلسفي" المتعلق بالمسألة المعرفية، بالنسبة للتوليدية هو التساؤل عن حقيقة "المظهر الابداعي للاستعمال اللغوي" وان هذا المظهر مثل بالنسبة للديكارتيين المنطلق نحو الاستدلال على نظريتين:

---

37 ـ انظر شومسكي 1966 - 1986a - 1988 .

- **نظرية تشابه العقول البشرية** اذ لولا هذا التشابه لما اشترك مستعملو اللغة في المظاهر الابداعية المذكورة آنفا. هذه النظرية تتضمن القول بوجود "عقل كلي" وفي هذا الإطار يجب أن نفهم استفادة الدرس النحوي الذي نشأ في رحاب الديكارتية من فكرة "النحو العام".

- **نظرية ان النوع البشري يختلف في طبيعته الاساسية عن اشياء العالم المادي فهذه الاخيرة** ذات طبيعة آلية تستوجب ان تكون صورة عملها "متوقعة" الى أقصى الحدود وفي ادق الجزئيات وذلك لأن هذا العمل يكون وفق تركيبها المادي الداخلي ووفق عناصر وعوامل تنتمي الى البيئة الخارجية . اما النوع البشري فيمتاز بحرية التصرف امام المثيرات الخارجية والداخلية والتي لا تقوم بالنسبة اليه الا بدور التحفيز والحث وحتى مع هذا الدور تكون مخالفة الانسان لمقتضى هذا الحث وذلك التحفيز امرا متوقعا(38).

38 - هذه المسألة كما هو معلوم النظر فيها قديم. (راجع في هذا الشأن مبحث الجبر والاختيار والارادة والكسب عند علماء الكلام) والذي يعنينا منها في هذا السياق، في المقام الأول التنبيه الى ان تصريح مؤسس التوليدية نفسه بان نظريته اللغوية تعتمد على النظريتين الديكارتيتين في: مسالة "المظهر الابداعي للاستعمال اللغوي" أصلا فلسفيا مكينا، يقدم الدليل الواضح على ان كل نظرية نحوية تقوم - صرحت بذلك أم لم تصرح - على "نسق من العقائد الكلامية" يقع منها موقع المناهج العامة والحدود التصويرية وتقع هي من هذا النسق موقع النظرية التفصيلية والبرنامج التنفيذي "ان موقع علم اللغة العام من العمل النحوي كموقع المناهج العامة والحدود التصويرية التي تعمل في قلبها الاعمال النحوية الخاصة وملخص هذا ان العلاقة بين المتكلم والكلام هي موضع نظرية تختلف فيها المذاهب وكل نحو يقوم ليكون تنفيذا لذلك النظرية المصورة [...] فاذا كان ذلك كان علم اللغة العام **مذهبا كلاميا** يتخذه اللغوي ويرجع فيه الى اصول نظرية مقيدة تقيده (...) ويعلم من ذلك كله ان المذاهب اللغوية كلها تنبني على مواقف كلامية ضرورية" [الطبيعة والتمثال].

المسافة التي تفصل «الخصائص المجردة» عن موازياتها في «الوجود المادي» بين السيبويهية والتوليدية

1- ان احد الاسئلة التي تمثل بالنسبة للتوليدية اطارها الفلسفي العام السؤال حول العمليات العضوية التي تمثل الاساس المادي للمعرفة اللغوية. والواقع ان هذا السؤال به اتخذت التوليدية موقعها المتميز ضمن السياق العام للفكر الغربي. لكن يجب ان ننتبه الى ان هذا الموضوعَ ــ موضوعَ العمليات العضوية التي تكون الأساس المادي لنظام المعرفة الذي في حيازة العقل/الدماغ، النظام الذي من مكوناته المعرفة اللغوية بجميع ابعادها: الاكتساب والانتاج والإدراك والفهم والتأويل... ـ موضوع يمثل اكتشافه بالنسبة للتوليدية "حلما فلسفيا" دونه عوائق لايمكن تخطيها في الظروف الحالية للبحث العلمي في هذا الشأن. لكن في انتظار ظهور بشائر الأمل هناك **موضوع مؤقت** يمكن الاشتغال به على اساس انه يمثل التوطئة والتمهيد الطبيعيين نحو تحقق الحلم المذكور وهو **البحث النظري المجرد في خصائص "نظام المعرفة"** اما السؤال عن العمليات العضوية فهو سؤال عن العمليات التي تمثل بالنسبة لهذه الخصائص أوعيتها المادية.

ان هذا النموذج في ترتيب الاولويات اي في ترتيب ما يمثل متخيلا وأملا فلسفيا بالنسبة لما يمكن الاشتغال به عمليا واعتبار هذا الاخير التوطئة الطبيعية نحو تحقيق "المتخيل" الفلسفي، هذا النموذج استفادته التوليدية بزعم مؤسسها[39]، من مجريات الأمور في مجال العلوم الطبيعية. ان الكيفية التي تطورت بها النظريات في هذه العلوم والطريقة التي تكيفت بها مساطر التحليل والاستدلال تبعا لموجبات هذا التطور كل ذلك مثل بالنسبة للتوليدية إطارا ميتودولوجيا ذا قيمة مرجعية خاصة: فالاشتغال بالخصائص المجردة الواقعة في حدود الافتراض النظري في انتظار اكتشاف ما يوازيها من عمليات عضوية في الوجود المادي مثلث بالنسبة لتطور "العلوم" و "النظريات" مرحلة ضرورية « فالمشتغلون بالكيمياء في القرن التاسع عشر افترضوا، في اطار اهتمامهم بخصائص العناصر، نماذج مجردة لجملة من التركيبات الكيميائية. هذه النماذج قامت على "مفاهيم مجردة" نذكر منها "الجزيء" وَ"الجدول الدوري للعناصر"والتكافؤ الذري الخ...

ان ما يوازي هذه المفاهيم المجردة من خصائص عضوية في الوجود المادي كان يمثل بالنسبة للدرس الكيميائي في المرحلة التي شهدت ولادة هذه المفاهيم حلما وجب الدفع بعجلة الدرس الكيميائي في الاتجاه الكفيل بتحقيقه (...) غاية الأمر ان البحث النظري المجرد في الخصائص المذكورة

39-انظر شومسكي 1988 (الفصل الاول والخامس على وجه الخصوص).

كان الخطوة الاولى في درب طويل كان منتهاه اكتشاف[40] ما يوازيها من خواص في الوجود المادي (...). ان البحث في العقل ـ الدماغ يجب ان يكون جاريا على المنهاج ذاته فالصعوبات "المادية" الحالية التي تكتنف هذا البحث يجب حملها محمل "العوائق" التي كانت تمثل بالنسبة للدرس الكيميائي في ق 19 تحديا انطلوجيا (-هل الخصائص المجردة لها وجود مادي). فكما أن الافتراضات النظرية المجردة مهدت بالنسبة للدرس الكيميائي الطريق نحو اكتشاف مستويات جديدة في الوجود المادي اعمق وارحب فإن الاكتشافات الواقعة في حدود الافتراضات النظرية والتي يقوم بها الباحثون في مجال اللسانيات النفسية نرى انها تمهد الطريق نحو اكتشاف العمليات العضوية التي توازي تلك الخصائص المجردة في الدماغ»[41].

2- هذا المنهاج في ترتيب "الاولويات" النظرية قام في التوليدية على مقدمة جواز قياس العقل/الدماغ على موضوعات العلوم الطبيعية لكن ماهي المقدمات التي انبنى عليها افتراض جواز هذا القياس؟

ان الصياغة التفسيرية المعاصرة التي اقترحتها التوليدية للإجابة الافلاطونية في شأن المسألة المعرفية في صيغتها السقراطية جعلت المعرفة اللغوية امرا فطريا عاما وربطتها بموجب هذه الفطرية بالتكوين البيولوجي البشري المحدد وراثيا لأن هذا التكوين هو الذي يمثل بالنسبة لمنطق العلوم الطبيعية القاعدة المادية المشتركة بين افراد النوع البشري.

هذه اللغة المعاصرة في التعبير عن الاقتراح الافلاطوني القديم تولد عنها سؤال فتح بابا من المشاكل التي تستعصي على البحث اللغوي في صورته التجريدية الحالية وأم هذه المشاكل العلاقة التي

40-انظر في: Louis de Broglie :" *Continu et discontinu en physique moderne* " p 59 - 64 موقفا متميزا من هذا الضرب من الاكتشافات ونذكر ان هذا الموقف جاء من هذا الكتاب في سياق استعراض نظرية الفزيائي "بور" في التكامل بين المظهر الموجي والمظهر الجسيمي في الضوء ونظريته في مشكلة الحتمية في الفزياء الكوانتية. يقول هذا الفزيائي "ان الظواهر الذرية لا يمكن تفسيرها في اطار مسلمة الكوانتا انطلاقا من فكرتي السببية والعلاقات الزمانية والمكانية في وقت واحد (...) ان الدرس الفلسفي الذي يجب استخلاصه من المسلمة الكوانتية هو ان هذه الاخيرة من جملة ما يلزم عنها من نتائج وموجبات ان الاحاطة بالظواهر الذرية وصفا وتفسيرا تستوجب تدخل آلة القياس في هذه الظواهر وهذا التدخل يؤثر حتما في الشكل الذي تتخذه هذه الأخيرة وفي الطريقة التي نستوعب بها هذا الشكل بحيث يبقى استئثار هذه الظواهر بوصف الواقعية الفزيائية امرا مشكوكا فيه الى اقصى الحدود".
هذا الكلام يثير مشكلة طبيعة الحقيقة العلمية وحدود النظرية الفزيائية ودور التجربة والآلة الاستكشافية في تشكيل "المعرفة" فالقول بان ادوات القياس تؤثر في تشكيل صورة "الجسم" المبحوث عنه وخصائصه من معانيه ان هذه الأدوات هي التي تصنع هذه الخصائص وذلك الجسم بصرف النظر عن كون هذا وتلك واقعا فزيائيا مستقلا.

41 - شومسكي 1988.

ينبغي ان تقوم بين "الخصائص المجردة" والافتراضات النظرية عن الكيفية التي تتركب بها الوحدات[42] وعن المبادئ الضابطة لهذا التركيب، وبين ما يوازيها من خواص في "الوجود المادي".

في معالجة هذا التحدي الانطلوجي (=هل الخصائص المجردة لها وجود مادي) ذهب شومسكي الى انه يجب ان تعطى اهمية خاصة لدور الاسئلة الفلسفية في توجيه الشق المادي من برنامج البحث الذي يستهدف الطبيعة الاساسية للكائن البشري. وذلك لأن الاسئلة الفلسفية عن الخصائص المجردة ـ في زعمه ـ هي التي تحدد ما الذي يجب على الباحث في مجال العلوم الطبيعية ان يدرسه، يقول "فانطلاقا من افتراضات اللساني حول الاسئلة الثلاثة الاولى التي تمثل بالنسبة للبرنامج التوليدي في البحث اللغوي اطاره الفلسفي العام يستطيع الباحث المختص في دراسة الدماغ ان يتتبع ويتفحص العمليات العضوية التي تمثل بالنسبة للخصائص المجردة التي صاغتها النظرية اللسانية اوعيتها المادية.

ان اقل ما يمكن ان يقال عن دور الاسئلة المذكورة وعن الافتراضات المقترحة بشأنها هو انها تحدد للباحث المختص في دراسة الدماغ ما يجب ان يبحث عنه اي انها تثير فيه على الاقل فضول البحث في ما يوازي الخصائص المجردة من خواص في الوجود المادي"[43].

ان شومسكي في هذا التوجه يعطي للدرس الفلسفي دورا شبيها بالدور الذي كانت تحظى به الفلسفة على عهودها التقليدية الغابرة[44].

ويعجب المرء من عدم استنكاف الرجل من التصريح بانه يمارس الفلسفة في اسئلتها وظائفها الكلاسيكية استنكاف وكلائه وتلامذته من ذلك ـ ولاسيما في جامعات العالم العربي ـ بل انه لم يأل جهدا في الاستدلال على صحة منظوره هذا، وذلك انطلاقا من الكيفية التي تطورت بها النظريات في مجال البحث الفيزيائي والكيميائي وفي مجال العلوم الطبيعية بصفة عامة: **فافتراض الخصائص المجردة في**

---

42 ـ هذه الوحدات تمثل بالنسبة للدرس اللغوي تصورات ومفاهيم مجردة لا تعلم موازياتها في الوجود المادي.

43 ـ شومسكي 1988.

44 ـ هذا امر نلحظه ايضا في المقدمات التي يصدر بها كبار الفزيائيين ـ وكذا غيرهم من المشتغلين بالعلوم الطبيعية ـ كتبهم. انظر مثلا الكيفية التي كتب بها الفزيائي "هوكنغ" كتابه عن "تاريخ الزمان". ومما جاء في مقدمة هذا الكتاب: "لماذا نعتقد نحن ان ما نعرفه افضل؟ فماذا نعرف عن الكون وكيف نعرفه؟ ومن اين جاء الكون والى اين يصير؟ هل كان للكون بداية وفي هذه الحالة ماذا حدث قبل بدايته؟ وماهي طبيعة الزمان؟ وهل تكون له نهاية؟. "ثم بدأ بعدئذ مباشرة في استعراض جملة من اجوبة الفلاسفة القدماء عن بعض هذه الاسئلة على اساس ان هذه الأجوبة تمثل الاطار الفلسفي الذي انطلق منه المسار التصحيحي المعاصر.

جملة عريضة من مباحث هذه العلوم كان يمثل بداية الطريق نحو اكتشاف العمليات المادية التي تحمل هذه الخصائص[45].

وهكذا وفي سياق العمل بالنموذج القياسي أي قياس العقل/الدماغ ـ الوعاء الذي توجد في حيازته "المعرفة" التي تعد اللغة مكونا من مكوناتها ـ على موضوعات العلوم الطبيعية افترضت التوليدية أن البحث في خصائص الوعاء المذكور يجب ان يمر من الطريق نفسه اي قصر الطريق في الظروف الحالية على الدراسة التجريدية وإرجاء النظر في المبادئ الضابطة للخصائص المجردة في اطار خصائص الدماغ المادية الى حين.

3 ـ اللغويات وزوايا الانفتاح على العلم الطبيعي بين السيبويهية والتوليدية

ان السيبويهية انفتحت على العلم الطبيعي كانفتاح التوليدية عليه وهذا كما ذكرنا يمثل رافدا من الروافد الكبرى التي أمدتنا بإمكانات واسعة في المرادفة بين الاشباه والنظائر التصورية في كل من السيبويهية والتوليدية لكن يجب لفت الانتباه الى ان بين النموذجين فرقا في درجة الانفتاح وزاويته وكيفيته. وهذا الفرق إنما فضلنا لفت الانتباه اليه في هذا المكان بالذات لأن له صلة مباشرة بمشكل العلاقة بين "الخصائص المجردة" (=المفاهيم والمقولات والمبادئ الخ...) وبين ما افترض انه يوازيها من عمليات في الوجود المادي (=الدماغ).

ان ما يميز التوليدية عن السيبويهية في هذا الشأن هو "الحيثية الفلسفية" التي اتخذتها زاوية للنظر الى الظاهرة اللغوية وجوهر هذه الحيثية هو تحويل "الانشغال اللساني" من اللغة ـ النص الى اللغة ـ العقل/الدماغ.

ان للغة في مقتضى هذا التصور وجودين: "وجوداً في النص" و "وجوداً في العقل/الدماغ". وهذا الوجود الثاني هو الذي يمثل الانشغال الاساسي بالنسبة للتوليدية. وهو في ذلك قد حمل محمل "الوجود المادي" الذي يشتغل به الفزيائي والكيميائي من حيث انه يحتمل ان ينظر اليه من حيثيتين اثنتين: "الخصائص المجردة" والعمليات المادية التي توازي هذه الخصائص في الوجود المادي باعتبارها أوعية لها في هذا الوجود. وماتحقق لحد الآن من نظر لغوي في اطار التوليدية يتمحور كله حول الواجهة الاولى اما الواجهة الثانية فَتُمَثِّل في وجه التوليدية تحديا فلسفيا خطيرا لأن البحث في تفاصيلها وخصائصها دونه جملة من العوائق مصدرها اخلاقي في المقام الأول (=عدم امكان التجريب على النوع البشري). وهذا الضرب من العوائق كما هو معلوم تخطيها يستوجب "تحولات في نظام القيم" الغالب عليها انها لا تتم

---

45 ـ الاشارة هنا الى الأفكار والمفاهيم التي ذكرنا انها قامت في المراحل الاولى للدرس الطبيعي في مستوى التجريد كمفهوم الجزيء والتكافؤ الذري الخ...فالسؤال حول هذه الخواص بدأ سؤلا انطلوجيا اي سؤالا عن: "غيب" ليس في "الشهادة" قرائن مادية تدل عليه.

من جيل الى جيل بل من حقبة حضارية الى حقبة اخرى. (لاحظ مثلا نظام الرق والمخاض الطويل الذي مرت به البشرية قبل ان تستغني عنه ويصبح هذا الاستغناء "قيمة حضارية" يعتبر الاعتداء عليها: "فسوقا مدنيا" يعاقب عليه "القانون").

ان السيبويهية تتميز عن التوليدية بكونها بقيت عند حدود اللغة ـ النص اما اللغة كما هي في حيازة الذهن (=العقل/الدماغ) المتكلمي فقائمة عرضا في مستوى التآويل التي تحتملها السيبويهية وفيما يتسع له لازم نظرياتها من نتائج[46] نعدها ملزمة للسيبويهية وان لم يصرح بها سيبويه "فاذا كان سيبويه لم يقل ذلك بصراحة فإن نحوه يدفع اليه وكل ما دفع اليه نحو سيبويه فهو من نحوه. وهذا موقف نتخذه ونحن نعلم انه أبعد شيء عن التأويل فنحن لا نؤول شيئا حين ندفع بالمقدمات السيبويهية الى نهاياتها"[47].

ان الكيفية التي بنت بها السيبويهية اشكالها العامة ومبادئها الاساسية يمكن لمن شاء ان يعتمد على مرونتها الصورية العالية في تخريجها على كونها نموذجا للغة ـ العقل اي نموذجا للمعرفة والاكتساب بالاضافة الى كونها نموذجا للغة ـ النص. وقد سبقت الاشارة الى شيء من ذلك عندما ذكرنا انه يمكن ان يقال في تأويل من التآويل التي تحتملها النظرية النحوية العربية القديمة "ان النحوي العربي لم يهتم بالقول المنجز ولكنه اهتم بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة هي التي تكون الاساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث ان هؤلاء المتكلمين لايفعلون شيئا آخر [في الاكتساب والادراك والانتاج] غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول او تقصر".

ان الخصائص المجردة التي تمحورت حولها المبادئ والقوانين السيبويهية كان يوازيها في هذه الاخيرة تفسير لها باعتبارها موازية لخصائص الجسم الطبيعي في الوجود المادي.

ان الذي املى على السيبويهية هذه الزاوية في النظر الى الظاهرة اللغوية هو الكيفية التي بها ارتبطت بالعلم الطبيعي الذي عاصرته وعاشت في ظل تقاليده واعرافه، فسيبويه جاء نحوه مبنيا على

---

46 ـ معلوم ان قيام هذه الفكرة او تلك في لازم نظرية من النظريات غير قيامها في ملزومها فلو كانت فكرة اللغة ـ العقل قائمة في السيبويهية في حدود التصريح المقدماتي اذن لانفتح عليها بموجب ذلك من جهة المتكلمين باب واسع من التقريع والتعنيف ولاعتبرت طرفا مباشرا في المجادلات الكلامية حول المسألة اللغوية.

هذا واذا تذكرنا خصوصيات الاطار الذي نشأ فيه الدرس النحوي العربي وهو الإطار الذي كان الغالب عليه الطابع التعليمي تبين لنا ان النحو العربي ماكان أغناه عن ان تكون منزلته من علم الكلام منزلة الشريك في المطارحة الكلامية خصوصا أن علم الكلام كان يمثل بالنسبة للثقافة الاسلامية مصفاة رقابية يتحدد بواسطتها ما يجوز ان يتسرب الى الجماهير باعتباره معرفة صالحة للتلقين ومالا يجوز.

47 ـ "آية اللغة و كبرياء النظر".

منوال ينبئ عن كونه كان يريد تقديم الدليل على صحة التوجهات العلمية في عصره[48] ومعلوم أن السيبويهية دشنت هذه الطريقة في الارتباط بالدرس الطبيعي الفزيائي بمعاملتها للعناصر والكائنات اللغوية معاملة الجسم الطبيعي اي من زاوية كونها امتدادا لأجسام العالم الطبيعي يصدق عليها من قوانين التغير ما يصدق على هذه الاخيرة.

ان قوانين التغير في الجسم الفزيائي مثلت بالنسبة للسيبويهية إطارا لتفسير الخصائص المجردة محور مبادئها ونظرياتها عن الجسم االغوي وقد استفاد هذا الوضع النظري من طبيعة المسافة التي تفصل في السيبويهية بين الخصائص المجردة المذكورة وخصائص الوجود المادي وهي مسافة مباشرة خلافا للتوليدية حيث ان استخلاص خصائص الوجود المادي الموازية لخصائص الوجود النظري المجرد يمثل حلما وأملا وليس ممارسة فعلية كما هو الشأن بالنسبة للسيبويهية.

ان الاختلاف بين السيبويهية والتوليدية من هذه الجهة راجع الى ان اللغة في الاولى اعتبرت امتدادا أنطلوجيا لأجسام العالم الطبيعي اما الثانية فتميزت بتحويل زاوية النظر من اللغة ـ النص (=الجسم) الى اللغة ـ العقل (/الدماغ).

هذا الفرق يترتب عنه فرق آخر وهو ان السيبويهية يمكن اعتبارها انغماسا كليا في العلم الطبيعي الفزيائي الذي عاصرته، اما التوليدية فقد جاءت بسبب من تحولها المذكور آنفا من اللغة ـ الجسم (=العبارة ـ النص) الى اللغة ـ العقل، انغماسا صريحا في الاسئلة الفلسفية الكلاسيكية المتعلقة بالمشكلة المعرفية التي تحتل الموقع المركزي من برنامجها العام ومن خلفيتها الفلسفية.

ان اللغة لا تدرس في التوليدية بهدف اكتشاف قوانين اللغة بل لاكتشاف قوانين العقل/الدماغ بما هو آلة للمعرفة (اكتسابا وانتاجا وتأويلا...). التوليدية مشروع فلسفي غايته القصوى ان تخرج هذه الاسئلة المعرفية من دائرة سلطة الدرس الفلسفي النظري الى دائرة انشغالات العلم الطبيعي المادي. وهي بذلك تقترح على فرع من فروع هذا العلم، وهو الفرع الذي يشتغل بالدماغ معطى بيولوجيا، تقترح عليه موضوعا جديدا وهو "العمليات العضوية" التي تتفاعل في الدماغ اثناء ممارسة "المعرفة" بمختلف أشكالها. وما التركيز على الشكل اللغوي لهذه المعرفة الا لكونها تقدم إمكانات غنية للاكتشاف والمعاينة "التجريبية" يمثلها التنوع الهائل في اللغات الطبيعية التي تحقق ذلك الشكل. اما السيبويهية فقد جاءت كما ذكرنا سابقا امتدادا ابستملوجيا مرنا لمباحث العلم الطبيعي الذي عاصرته. يؤكد ذلك، الدرجة العالية من الانسجام الذي قام بين مكونات جهازها الاصطلاحي ومعجمها المفهومي.

---

48 ـ د. أحمد العلوي: ـ "حلسات التكوين 86 ـ 88"

- "Grammaire et Coranité"

اللغويات التوليدية واللغويات العربية القديمة ووحدة العقائد الكلامية

1 - "المعرفة" و "القدرة": الحد التوليدي ونظرية المتكلمين في "العلم الاضطراري الذي ليس كسبا بشريا".

2 - "المواضعات اللغوية" والاشكالية الاكتسابية.

3 - النظرية النحوية ومبادئ "العمل العقلي".

4 - "مفاتيح شومسكي و "ابواب" سيبويه.

5 - الغيب" العباري تراه "النية" في السيبويهية ويراه "العقل" في التوليدية

6 - من فلسفة "الجسم" الى النظرية اللغوية: الترادف النظري وحدود "العقل" بين اللغويات العربية واللغويات التوليدية

7 - من جوامع العقل النظري التصورية: "الاشتغال بالحدود بين الكليات المجردة وبين ماتتسع له هذه الكليات من كيفيات مختلفة في التطبيق ومسالك متنوعة في التنزيل" (بحث في إمكان المرادفة بين "تحقيق المناط" المفهوم الاصولي و"تثبيت الوسائط" المفهوم التوليدي)

العقائد الفلسفية التوليدية و نظائرها في "علم الكلام" العربي القديم

تقديـــم

الغاية التي نرجوها في هذه الفقرة لاترقى إلى الدراسة الموسعة والموازنة التفصيلية بين العقائد الكلامية التوليدية وبين ما شاع في اللغويات العربية النظرية (=علم الكلام) من نظائر عقدية تشبهها، بل القصد متوجه الى ما دون ذلك وهو التنبيه الموجز و الاشارة المجملة الى مظان الترادف والتشابه. فإذا حصل هذا التنبيه، و ان خف وزنه و دق مناطه، فقد بلغنا المبتغى و حققنا المرتجى. وهكذا فقد فضلنا أن نبني تعاليق هذه الفقرة على منوال بسيط لا تركيب فيه، مخالف لما ارتضيناه من سبل التعليق المفصل سواء في الفقرة السابقة، ام في مباحث هذه الاطروحة بجملتها. بحيث سنكتفي باستخلاص جملة من المواقف الفلسفية مستخرجة من مظانها عند مؤسس التوليدية[49] منقولة الى العربية، منبهين تنبيها خفيفا ـ لا يرقى كما ذكرت الى مستوى التعليق المفصل ـ الى ما يشبهها عند علماء الكلام القدماء. وسنراعي في هذا الاستخلاص الايجاز ما امكن اما في اختيار هذا الموقف او ذاك فسنراعي فيه معيارا واحدا وهو ان يكون النص ـ الموقف المنقول معبرا عن وجه من اوجه "النواة الاطروحية المميزة" التي تمثل جوهر الموقف التوليدي من إشكال "المعرفة" كما تنوولت في البحث الفلسفي المعاصر، وأن يكون لهذا الوجه نظير يشبهه أو يرادفه في المواقف الكلامية القديمة.

ان المسائل التي مثلت بالنسبة للنحو التوليدي اطاره الفلسفي العام و التي منها استمد ذلك النفَسَ التأملي الذي يكاد لا ينضب لم تخرج في جوهرها العام عن مسائل: الوضع والكسب ونظرية العلم الاضطراري في الكلام[50] وهل "امكان الكلام" يكتسب ام هل هو جزء من هذا العلم الاضطراري، وهذه المسائل كما هو معلوم مثلت بالنسبة لفلاسفة "علم الكلام" محور نظرهم في المسألة اللغوية. هذا مع فارق ـ لانمل من تكرار الاشارة اليه ـ بين اللغويات التوليدية واللغويات العربية (=النظرية الكلامية)

49–نكتفي هنا في هذا الشأن بثلاثة أسانيد لشومسكي هي:

- "اللغويات الديكارتية" 1966.
- "المعرفة اللغوية: طبيعتها ومصدرها واستعمالها" 1986 ـ أ.
- "اللغة ومشكلات المعرفة" 1988.

50 ـ سننقل بعد قليل نصا للقاضي عبد الجبار يستفاد منه ان اللغة في الاختيار الفلسفي لهذا الأخير جزء من الطبيعة الاساسية للانسان اي جزء من فطرته ـ والفطرة الحظ المشترك بين افراد النوع البشري ـ وان المكتسب في الكلام ليس صورته في هذه الطبيعة الاساسية ("إمكان الكلام") وإنما مران آلة الكلام وحصول مستلزماته وانعقاد شروط انقداحه وخروجه الى حيز الفعل وهي: العلم والارادة والآلة الخ...

وهو ان الاولى يجب ان نميز فيها بين وجهين توأمين (=مرتبطين برحم تصورية واحدة) هما: برنامج الدراسات النظرية العامة والاصول التصورية المقيدة من جهة، وهذا البرنامج يمثله نسق العقائد الفلسفية حول مسائل العقل والمعرفة، اما الوجه الثاني فهو التصاوير النحوية التفصيلية التي تتنزل من البرنامج المذكور منزلة التنفيذ التصويري (=دراسة تفاصيل الصور العامة المبنية في البرنامج العام)[51].

هذا في اللغويات التوليدية اما في اللغويات العربية القديمة فالأمر فيها على خلاف ذلك اذ ان هذه اللغويات لم تتحقق في شكل مشروع واحد متجانس قائم على ذلك الضرب من التواصل الحميم والمباشر بين البرنامج النظري (=الكلامي) العام و النظريةالنحوية التي تفصل صوره العامة فالسيبويهية كما ذكرنا في مكان سابق مثلت حلا وسطا بين مذاهب علم الكلام «ولو كان في النحو العربي ما يشم منه رائحة مذهب من المذاهب الكلامية لا شتد عليه قول المذاهب الكلامية و لكنه كان حلا وسطا بين مذاهب علم اللغة العام (=علم الكلام) واذا كانت مذاهب علم اللغة العام تبنى ثم تبنى عليها الأنحاء التفصيلية فما كان ذلك الا لانطلاق التصوير في هذه المذاهب اما عند العرب القدماء فإن التصوير كان محرما و ان مورس ممارسة خفيفة في مواقع اخرى اذ يكون المصور بينا كالعبارة الخارجة فإن كان خفيا مغيبا لم يغامر أحد بالتصوير ولهذا كانت المذاهب الكلامية كلها (علم اللغة العام) مدخلا الى المباحث اللغوية العربية و كانت هذه المباحث منتجعا تجتمع عنده هذه المذاهب»[52].

بناء على هذا فإن الموازنة في هذه الفقرة ــ كما ذكرنا في مقدمتها ــ موازنة لا بين التوليدية والسيبويهية ولكن بين التوليدية في شقها الفلسفي واللغويات العربية في صورتها النظرية (=الكلامية) لا في صورتها النحوية التفصيلية.

* * *

---

51 ـ انظر تفاصيل هذا التمييز في "الطبيعة و التمثال".

52 ـ "الطبيعة و التمثال".

1 - «المعرفة ليست القدرة»[53] و«العلم الاضطراري ليس كسبا بشريا»[54]

لقد جاء الموقف التوليدي من "إشكال المعرفة" في صورتها التي اثيرت بها في اطار البحث الفلسفي المعاصر، ردا على الموقف السلوكي الذي ملخص زعمه في هذا الشأن أن المعرفة نظام من العادات العملية والمهارات الانجازية ليس غير وأن المظهر الابداعي في استعمال اللغة لا يناسبه في اطار هذا التصور ان يفسر الا باعتباره من تجليات القدرة على "القياس" التي يكتسبها المتكلم بمقتضى حيازته للعادات والمهارات المذكورة، اي ان قدرة المتكلم على انتاج تراكيب جديدة مظهر من مظاهر قدرته على القياس. فهو ينطلق من العناصر التي منها تكونت تجربته اللغوية (جملة العادات والمهارات الانجازية المكتسبة) و يقيس عليها. ان مزية هذا التصور عند اصحابه انه يجنبنا الوقوع في متاهات العقلانية الديكارتية المغرقة في التجريد. و الاشارة هنا بطبيعة الحال الى فكرة "الجوهر الثاني" التي لجأ اليها ديكارت لتفسير الخصائص التي استثناها من دائرة مبادئ "آليات التماس".

اما الرد التوليدي على هذا التصور فيمكن تلخيص جوهره على النحو الآتي: "إن القول بأن المعرفة هي عين "الاستعداد" و "القدرة" العملية على الكلام قول مستحيل بالبداهة. و ذلك لأن القدرة و الاستعداد بهذا المعنى امر متغير و ليس مشتركا بل يقع فيه التفاضل بين المتكلمين اما "المعرفة" فلا تفاضل فيها بينهم. فالقدرة على الكلام قد يفقدها المتكلم لأسباب عارضة و بزوال هذه الأسباب تعود القدرة. وفي الفترة التي تكون القدرة فيها على الكلام مفقودة تبقى المعرفة اللغوية في حيازة المتكلم. وافتراض امتلاك هذه المعرفة هو الذي يفسر كيف يمكن للمتكلم ان يستعيد القدرة العملية على الانجاز اللغوي بعد زوال الأسباب العارضة التي أدت الى فقدها. المعرفة اذن لايجوز ان نتخيل أنها عبارة عن نظام للقدرات والاستعدادات لأن هذه تتعرض للفقد وتبقى المعرفة ويمكننا بواسطة اسلوب المناورة اللفظية ان نميز بين المستويين بالقول إن الأمر يتعلق بقدرتين: القدرة التي قد تتعرض للفقد (وهي القدرة على الاستعمال الفعلي) والقدرة التي تبقى ولا تزول وهي المعرفة الفطرية"[55].

ان إشكال المعرفة والفرق بينها وبين القدرة إشكال قديم تنوول في المباحث الكلامية في إطار مسألة الكسب والاضطرار ومسألة علاقة الانسان بالظاهرة اللغوية وهل هي علاقة بالطبع والاقتضاء أم بالعرض والاتفاق.

---

53 - شومسكي

54 - القاضي عبد الجبار.

55 - شومسكي 1988.

لن نستطيع، على كل حال، ان نحيط في هذه العجالة بكل كتب المتكلمين القدماء، لكننا سنكتفي بالاشارة الى جملة من الأسانيد انتخبناها دون غيرها نظرا لشيوع متونها في هذا الشأن. انظر مثلا:

- فخر الدين الرازي "مفاتيح الغيب" ج 26 - ص 187.
- ابو نصر الفارابي "كتاب الحروف" ص 77 - 80.
- ابو عثمان الجاحظ "رسائل الجاحظ" ج 1 - ص 140 - 143.
- ابو عثمان الجاحظ "الحيوان" ج 1 - ص 30 - 34.
- ابن جني "الخصائص" ج 1 - ص 239[56].
- القاضي عبد الجبار "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 ص 211 - 212 - 213.

ونستعرض فيما يلي نصين وجدتهما أبين ما في هذه الأسانيد دلالة على صدق ما زعمت من أن المتكلمين القدماء انشغلوا بمسألة اللغة وهل هي منحة فطرية ام كسب بشري. و اول هذين النصين مقالة للجاحظ جعل فيها "القدرة على البيان" مناطا لانقسام الوجود، الى موجود مستدل (مبين) وموجود غير مستدل و هذا الأمر اشتهر في لغة التوليديين بلفظ آخر وهو كون "اللغة مقصورة على النوع البشري وعامة في افراده". اما النص الثاني فهو للقاضي عبد الجبار وهي مقالة مباشرة وصريحة في مسألة الكسب والفطرة الضرورية:

أ - "ووجدنا كون العالم، بما فيه، حكمةً، ووجدنا الحكمة على ضربين شيء جُعل حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة وشيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمة، فاستوى بذاك الشيء العاقل وغير العاقل في جهة الدلالة على انه حكمة واختلفا من جهة ان احدهما دليل لا يستدل والآخر دليل يستدل، فكل مستدل دليل وليس كل دليل مستدلا، فشارك كل حيوان سوى الانسان جميع الجماد في الدلالة وفي عدم الاستدلال، **واجتمع للانسان ان كان دليلا مستدلا ثم جُعل للمستدل سبب يدل على وجوه استدلاله ووجوه ما نَتَجَ له الاستدلال وسموا ذلك بيانا**"[57].

تعريف البيان بحسب ما جاء في هذه المقالة انه "سبب جعل (مبنيا للمجهول لا للمعلوم) للمستدل يدل على وجوه استدلاله" وهذا التعريف من معانيه ان السبب المذكور ليس كسبا بشريا بل هو منحة جعلت له ضرورة وجودية.

---

56 - يتميز ابن جني عن سابقيه في هذا الخصوص بكونه استعمل لفظاً في هذا الشأن استأثر به دونهم وهو "قابلية النفوس للاكتساب".

57 - "الحيوان" ج 1/ص 33.

ب ـ ويذكر القاضي عبد الجبار في سياق الاستدلال على ان العلم بالكلام ضروري وليس مكتسبا، ان العلوم اللغوية لو كانت مكتسبة لصح من العاقل ان يكتسبها عند المشاهدة الاولى فكان لا يحتاج الى تكرار المشاهدة والمطاولة في الاختبار. كما ان اختلاف احوال العقلاء في مقدار ما يحصل لهم من المعرفة بالكلام وفي مدة اكتمال هذا الحصول يعتبره القاضي عبد الجبار دليلا آخر «على انه (اي العلم بالكلام) ضروري والعادة[58] فيه مختلفة...»

يقول القاضي عبد الجبار في دليل آخر على ان العلم بالكلام ضروري وليس مكتسبا "ولو كان مكتسبا لوجب ان يكون دافعا عن النظر في دليل وقد عرفنا ان هذه العلوم لا دليل عليها لانها كالمشاهدات[59] لو لم تكن **ضرورية** لما صح حصول العلم أصلا لأنه إذا لم يكن هناك دليل استدل به على ذلك فكيف يمكن ان يكون مكتسبا".

وفي السياق الاستدلالي ذاته يضيف القاضي عبد الجبار: «ولهذه الجملة قلنا ان المعرفة بالحساب لا تكون الا ضرورية[60] لأنها معرفة بجمع قدر الى قدر، فالحال فيها ما قدمناه لأنه لافرق بين العلم بالفرق بين المدور والمربع، وبين العلم بالفرق بين العشرة والمائة ولا فرق بين العلم بما اذا انضم بعضه الى بعض كان مربعا وبين ما اذا ضم بعضه الى بعض كان مائة في ان **جميع ذلك لا يكون الا ضروريا** لكنه ربما يدق ويلتبس كما قد يدق كثير من المدركات فيحتاج في تمييزه الى تكرار الإدراك والتأمل **ولا يمنع ذلك من كونه ضروريا**. فكل هذه العلوم لا تخرج عما ذكرناه وان كانت العبارات تختلف فيه لأن ضرب العدد في العدد ليس الا من باب الجمع، لكن المراد بالضرب جمع الخمسة خمس مرات والمراد بالجمع جمع خمسة الى خمسة. **فاللقب مختلف والمعنى متفق** فكذلك القول في القسمة انها تفريق الجمع. فالعلم بكيفيتها كالعلم بالجمع لأنا كما **نعلم باضطرار** ان بعض الاجسام اذا ضم الى بعض يكون مربعا فكذلك نعلم اذا فرق بعضه عن بعض كيف يكون حاله **فكذلك القول في الأعداد والعلم بالكلام وتركيبه يجري على هذا النحو** لأن المتكلم يجب ان يكون عالما بأفراد الكلام ويعرف ما اذا ضم بعضه الى بعض يكون ضربا من الكلام ومفارقته لغيره وكذلك القول في تفريق بعض عن بعض

58 ـ هذا التمييز بين "الضروري" و"العادة" هو المرادف التام للتمييز التوليدي في المناورة اللفظية التي تضمنتها مقالة شومسكي السالفة بين المعرفة (=الضرورة) والعادة (=القدرة العملية).

59 ـ يقصد بالمشاهدات هنا ما يقصده التوليدي بالتمثيلات المستبطنة (سنرى مصداق هذه المرادفة لاحقا).

60 ـ الغريب في هذه المقارنة بين المعرفة اللغوية والمعرفة الحسابية والهندسية التي لجأ اليها القاضي عبد الجبار في الاستدلال على فطرية المعرفة اللغوية أنها نفسها المقارنة التي اعتمد عليها شومسكي في السياق الاستدلالي ذاته. وهذا من عجائب "الصدف" حقا. انظر كتاب "القواعد والتمثيلات" 1980 انظر على وجه الخصوص الفقرات الأخيرة من الفصل الاخير من هذا الكتاب وكذلك الفقرات الاخيرة من الفصل الثاني ومن الفصل الاول.

فالعلم بذلك ضروري على ما ذكرناه»[61]. هذا ويضيف القاضي عبد الجبار في سياق آخر كلاما يستفاد منه الفرق بين"المعرفة" و"القدرة" من نفس الحيثية التي اعتمد عليها شومسكي في كلامه السابق وهي حيثية القصور العضوي. يقول في سياق الاستدلال على ان المكتسَب في الكلام "مران الآلة" وليس "إمكان الكلام أصلا": "لأن الكلام يحتاج الى العلم بتصريف الآلة التي هي اللسان وغيرها على بعض الوجوه، كما يحتاج الى آلة مخصوصة، فاذا لم يعلم الطفل ذلك او لم تكمل آلته **لم يمكنه ايجاده** وصار ذلك بمنزلة من لا يعلم الأفعال المحكمة في **تعذره عليه**. ولذلك متى علم ذلك ومرن عليه **فعل الكلام**»[62].

2 ـ الأوضاع اللغوية وكيفية اكتسابها

النصوص والاسانيد الآتية نرى انها تقدم صورة موجزة عن اهم ما قيل في اللغويات النظرية العربية القديمة في شأن مسألة الاكتساب اللغوي وطبيعة علاقة الإنسان بالمعرفة اللغوية، وهي المسألة التي جرت عادة التوليديين على وصفها بالمسألة الافلاطونية اي كيف تتم للانسان المعرفة بسنن الكلام (-أوضاع اللغة و مقاييسها)؟.

1 ـ اللغة تكتسب بقانون "العادة" و "المران" اما "السجية" فيتوقف دورها على خلق القدرة على الكلام التلقائي انطلاقا من مقتضى "العادة" بحيث يصبح الكلام عند المتكلم "يجري اكثره على غير روية ولا فكرة". [ابن وهب الكاتب: "البرهان في وجوه البيان" ص 253/250]

2 ـ اللغة تحصل "بالمنشإ والوراثة"

[أبوحيان التوحيدي "الإمتاع والمؤانسة" ج 1 ـ ص 116/115]

3 ـ "الجاهل بتأليف الكلام وأساليبه على مقتضى ملكة اللسان اذا حاول العبارة عن مقصوده و لم يحسن، بمثابة المقعد الذي يروم النهوض ولا يستطيع **لفقدان القدرة عليه**"

[ابن خلدون "المقدمة": ص ـ 439/438]

---

61 ـ "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 ـ ص 213/210 ونذيل هذا التوثيق بكلام لشومسكي في كتابه المشار اليه في الهامش السابق ونترك للقارئ حرية التعليق:

"Il est sûr que; pour l'essentiel, cette capacité à manier le systeme numérique ou les proprietés spatiales abstraites n'est pas une chose qui s'apprend ...."(règles et représentations p 40)

وقد ورد هذا الكلام في سياق الاستدلال على أن الأنظمة المعرفية ـ واللغة واحد منها ـ قوالب تدخل في تكوين شيء واحد هو "الملكة المعرفية".

62 ـ "المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 7 ـ ص 22.

يعنينا من كلام ابن خلدون هذا أمران أولهما ربطه الجهل بتأليف الكلام على مقتضى ملكة اللسان بالقصور العضوي وهو ربط يذكر بشغف التوليديين بربط قانون نمو اللغة عند الطفل بقانون النمو العضوي عنده اما الأمر الثاني فهو انه يتضمن موقفا من مسألة المعرفة بتأليف الكلام على مقتضى ملكة اللسان وهل هي الاستطاعة والقدرة العملية على "العبارة عن المقصود" أو لا. وهذه ايضا ـ كما رأينا ـ من أمهات المشاكل التي اشتغلت بها فلسفة النحو التوليدي.

4 ـ "ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات ان الصواب للعرب في لغتهم اعرابا وبلاغة **امر طبيعي** ويقول كانت العرب تنطق بالطبع وليس كذلك وانما هي **ملكة لسانية في نظم الكلام** تمكنت ورسخت فظهرت في بادئ الرأي انها جبلة وطبع...هذه الملكة انما تحصل **بممارسة كلام العرب** وتكرره على السمع و التفطن لخواص تراكيبه **وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية** في ذلك التي استنبطها اهل صناعة اللسان **ولاتفيد حصول الملكة بالفعل في محلها**".

[المقدمة: ص 562 ـ 563]

هذا الكلام يتضمن موقفا صريحا من مسألة "المعرفة اللغوية" وهل مصدرها التجربة (=البيئة "والممارسة") او انها عبارة عن "امرطبيعي" مصدره الفطرة والخلقة البشرية . والظاهر ان موقف ابن خلدون في هذا الشأن جاء جاريا على منهاج السلوكيين[63] اذ يستفاد من كلامه هذا أن "الملكة اللسانية في نظم الكلام" ليست "امرا طبيعيا" وترجمة هذا بألفاظ التوليديين أن الحقائق اللغوية ليست من

---

63 ـويؤكد هذا مقالة له صريحة في هذا الشأن يقول فيها "الملكة صفة راسخة تحصل عن استعمال ذلك الفعل وتكرره مرة بعد اخرى حتى ترسخ صورته" [المقدمة ص: 400]

هذا ونلفت الانتباه الى ان كلام ابن خلدون في هذا الشأن لانكاد نحصل فيه على منهب واحد واضح في المسألة اذ وصف اللغة مرة فقال انها "ملكة" وفي اخرى فقال انها "ملكة في اللسان بمنزلة الصناعة" [المقدمة ص 568 ـ 569] الا ان تقريره بان "السمع ابو الملكات اللسانية" [المقدمة ص 546] وان "الملكات لا تحصل الا بتكرار الافعال لأن الفعل يقع اولا وتعود منه للذات صفة تتكرر فتكون حالا ومعنى الحال انها **صفة غير راسخة**. ثم يزيد التكرار فتكون ملكة اي **صفة راسخة**" [المقدمة ص 554] وان "مؤلف الكلام هو كالبناء او النساج والصورة الذهنية المنطبقة كالقالب الذي يبني فيه او المنوال الذي ينسج عليه" [المقدمة ص 572]

وان الشكل الاسلوبي الذي يتخذه الكلام "عبارة عن المنوال الذي ينسج فيه التراكيب او القالب الذي يفرغ فيه" وان القوالب ترتبط "بصورة ذهنية للتراكيب المنتظمة **كلية** باعتبار انطباقها على تركيب خاص وتلك الصورة ينتزعها الذهن من **اعيان التراكيب واشخاصها** ويصورها في الخيال كالقالب او المنوال" او ان فعل المتكلم في اختياره للتراكيب يقتصر على رصها "في ذلك المنوال رصا كما يفعله البناء في القالب أو النساج في المنوال حتى يتسع القالب بحصول التراكيب الوافية بمقصود الكلام" [المقدمة ص 570]. كل ذلك يؤكد غلبة التصور السلوكي التجريبي على منهب ابن خلدون في مسألة طبيعة المعرفة اللغوية ومصدرها وكيفية اكتسابها.

قبيل ما يعرفه المتكلمون من غير سابق تدريب، وانما تحصل الملكة اللسانية في نظم الكلام "بممارسة الكلام" و"تكرره على السمع" وهذا مرادفه في اللغة التوليدية عبارة السلوكيين ان المعرفة اللغوية نظام من العادات الانجازية وانها تحصل بالتجربة وليست اعتبارا فطريا غريزيا (أو "أمرا طبيعيا" على لغة ابن خلدون في النص المذكور).

من جهة اخرى يتضمن كلام ابن خلدون موقفا من مسألة القوانين النحوية الصناعية وهل هي مطابقة لمحتوى الملكة اللسانية او لا وذلك تمييزه بين "العلم باللسان" وهو "معرفة القوانين العلمية التي استنبطها اهل صناعة اللسان" وبين "حصول الملكة" وطريقة "الممارسة" والمران. هذا التمييز يذكر بتمييز شومسكي الشهير بين صورتين لحصول المعرفة باللغة: حصولها بالمعرفة الفطرية وهذه واقعة في حدود اللاوعي والتلقائية بالاضافة الى كونها مشتركة وحصولها بالمعرفة النظرية وهذه ملكة اخرى غير سابقتها لأنها واقعة في حدود الوعي والمعالجة الصناعية وهذه الملكة ليست مما يتكون عند الكائن البشري بشكل فطري.

5 ـ وفي العلاقة بين اللغة والعقل والدماغ وهل هي علاقة تولد عضوي أَوْلا وصلة ذلك بالمسألة الاكتسابية يقول القاضي عبد الجبار « فإن قالو ان تولد الابن من الأب هوكتولد الكلمة من العقل وحر النار من النار وضياء الشمس من الشمس، قيل له ان الكلمة لا تتولد من العقل لأنها قد تحصل من غير العاقل وقد يحصل العقل في من لايمكنه الكلمة. وإنما صح ترتيبها بالعلم على سبيل الاختيار من الفاعل لا لأنها تتولد من العقل فإن قال: أردت بالكلمة العلم قيل له: إن **العلم هو نفس العقل اذا اشير به الى العلوم الضرورية** وان اردت **العلوم المكتسبة** وما يجري مجراها فذلك مما لا يتولد عن العقل لخلو العاقل منه وصحة ذلك فيه». [القاضي عبر الجبار "المغني" ج 102/5].

هذا الكلام الأخير من معانيه ان العلوم الضرورية (=المعرفة الفطرية) يتصور فيها التولد العضوي عن العقل "تولد الابن من الاب" و "حر النار من النار وضياء الشمس من الشمس". أما العلوم المكتسبة (=المعارف التجريبية) فلا يتصور فيها ذلك. هذا وان من عجائب الصدف هنا ايضا ان النظر في إمكان قياس صدور اللغة عن العقل على صدور ضياء الشمس من الشمس نجده في مواطن كثيرة من كتب مؤسس التوليدية: انظر مثلا الفصل الخامس من كتاب "القواعد والتمثيلات" حيث الاستدلال على إمكان المقارنة بين دراسة العمليات العضوية التي تمثل داخل الدماغ الاساس المادي للمعرفة اللغوية ولعملياتها وبين دراسة ردود الفعل النووية الحرارية وعملياتها داخل الشمس، الردود الناتجة عن الطاقة الضوئية المنبعثة من المحيط الخارجي للشمس.

6 ـ المسائل التي مثلت بالنسبة للتوليدية اطار مساءلتها الفلسفية العام تمحورت كما رأينا حول جملة من الجوانب بعضها متعلق بالاكتساب وبعضها متعلق بالادراك وبعضها بالمظهر الإبداعي وبعضها متعلق بطبيعة المعرفة اللغوية ماهي.

نجد عند ابن سينا في كتاب الشفاء [الجملة الاولى "المنطق" الفن الخامس "البرهان" ص 190 وما بعدها]، جملة من التعريفات انتظمتها هذه الزوايا الاربع . فقد حد اللغة بكونها: "ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية **بغير روية تنحو تماما مقصودا**" وتقييد الافعال إلارادية المذكورة في هذا الحد بكونها تصدر عن الملكة النفسانية "بغير روية" يذكرنا بالحاج التوليديين كلما ذكروا ان "العقل يقوم بعمليات حوسبية دقيقة مستعملا تمثيلات عقلية دقيقة ومحددة" على ان ذلك يتم من غير "اعمال فكر اوتأمل".

وقد اضاف ابن سينا الى هذا الحد لطبيعة المعرفة اللغوية حدودا ثلاثة اخرى يستفاد منها قيام التمييز عنده بين "قوة النفس المستعدة للاكتساب" وهذه يسميها "ذهنا" و"جودة تصور ما يرد عليها" وهذه يسميها "فهما" وجودة الحدس وهي عنده الاحاطة بجزئيات "ما يرد على النفس" في زمن قصير. وهذه يسميها "ذكاء".

"الذهن" اذن و "الفهم" و "الذكاء" عناصر في تعريفات ابن سينا اولها مرتبط بمشكل الاكتساب والثاني مرتبط بمشكل الادراك والثالث بمسألة المظهر الابداعي وهذه بالاضافة الى تعريف اللغة بكونها "ملكة نفسانية تصدر عنها افعال ارادية بغير روية" تمثل بالنسبة للتوليدية كما رأينا اسئلتها الفلسفية الاساسية.

7 ـ وفي الكيفية التي تتفاعل بها "المعرفة اللغوية الفطرية" والتجربة اللغوية جاء في مقالة للقاضي عبد الجبار ميزفيها بين الأمرين بتسمية الاولى علما "اضطراريا" حاصلا "ببديهة العقل" "لايجوز اختلاف احوال العقلاء فيه" والثانية "علما اختياريا " يختلف باختلاف اللغات وباختلاف أحوال العقلاء فيه، مايلي:

«واعلم انه لا يمتنع ان يُعْلم بالاختبار مقاصد المخاطبين باضطرار. ولولا الاختبارُ المتقدم لم يعلم ذلك حتى يختلف الحال في هذه المعرفة بحسب **طريقة الاختبار** وما يمكن فيه وما لايمكن **لأن العربي يعرف مقاصد العربي بالاختبار**، ولهذا نرى العرب تعرف من مقاصد العرب ما لاتعرفه من مقاصد العجم لما لم يكن فيه من الاختبار ما امكنه في العرب، ولذلك يعرف الاخرس بالاشارة من حال صاحبه مالا يعرفه غيره لأنه قد اختبر من ذلك ما لم يختبره غيره، والوالدة ربما عرفت من اغراض الصبي الصغير عما لايفهم من القول مالايعرفه غيرها لفضل اختبارها فاذا صح ذلك لم يمتنع ان يُعْرف بالاختبار من حال الواحد والجماعة ما يقع وما لايقع، وما يمتنع وما لايمتنع ويكون **هذا العلم مما**

يحصل باضطرار عن طريق العادة لأنه مباين للعلوم الحاصلة ببديهة العقل الذي لايجوز اختلاف أحوال العقلاء فيه من حيث كان هذا العلم يفتقر الى الاختبار الذي قد تفترق احوالهم فيه».

["المغني في ابواب العدل والتوحيد" ج 16 - ص 37]

القاضي عبد الجبار يثير المسألة اذن من زاوية ما يشترك فيه العقلاء وهو ما يحصل معرفته ببديهة العقل، وما لا يشتركون فيه وهو ما يحصل بالاختبار. وهي نفس الزاوية التي تناول منها التوليديون المسألة ذاتها. فالعربي والعجمي في لازم مقالة القاضي يشتركان في "العلم الاضطراري" الذي آلته "بديهة العقل" التي ليست مناطا للاختلاف ويختلفان في العلم الاختياري الذي آلته " العادة". وندعو القارئ الى الموازنة بين مقالة القاضي ومقالة شومسكي الآتية:

"ان الطفل اذ يبدأ في مباشرة عملية الاكتساب اللغوي يكون في حيازته اطار تصوري غني يمثل جزءا من معرفتنا الفطرية المشتركة. وهذه المعرفة جزء من تكويننا البيولوجي الذي يقتصر دور التجربة تجاهه على ايقاضه وتفجير امكاناته وشحذه واغنائه بتفاعل الطفل مع أفراد النوع البشري ومع معطيات العالم المادي المحيط به. هذا التصور نرى انه حل ممكن لمشكلة افلاطون"

[شومسكي 1988]

كما ان الفارابي له مقالة في هذا الشأن بينها وبين سابقتها شبه وثيق. يقول "واول ما يفعل شيئا من ذلك يفعل بقوة فيه بالفطرة **وبملكة طبيعية لا باعتياد له سابق** قبل ذلك ولا بصناعة واذا كرر فعل شيء من نوع واحد مررا كثيرة حدثت له **ملكة اعتيادية** اما خلقية او صناعية".

[الحروف ص 135]

هذا الكلام يؤكد ان الخصومة بين المذهب الفطري والمذهب السلوكي في تفسير المعرفة اللغوية وهي الخصومة الحاضرة بامتياز خاص في كتابات شومسكي الفلسفية خصومة قديمة كانت تلقي بظلالها على كل طرف شارك في الحوار الكلامي الفلسفي العربي القديم.

8 - نصادف عند الجرجاني في اسرار البلاغة تعريفا للظاهرة اللغوية بأن "مادة الصناعة" فيها "الاجزاء المختلفات في الشكل والهيئة" وان الآلة التي تشتغل بها اللغة في مبادئها يمثلها قانون "ايجاد الائتلاف في المختلفات" وانه "كلما كانت اجزاؤها اشد اختلافا في الشكل والهيئة ثم كان التلاؤم بينها مع ذلك اتم والائتلاف أبين كان شأنها اعجب والحذق لمصورها اوجب".

[اسرار البلاغة ص 118]

ان التمييز بين هاتين الجهتين في تكوين الظاهرة اللغوية يذكرنا بالتمييز التوليدي بين ما يستهدف بالوصف وهو مظاهر التنوع والاختلاف ويسمونها "خصائص النظام الحوسبي الذي تحدده اشكال

التراكيب اللغوية المختلفة ومعانيها في اللغات المختلفة" [شومسكي 1988] وبين ما يستهدف بالتفسير وهو "مظاهر النظام الثابت غير المتنوع اي المبادئ الكلية التي تمثل بالنسبة للغات الانسانية المختلفة قاعدتها الاستنباطية وكذا الوسائط (=البرامترات) التي ان وضعت في وضع من الأوضاع المسموح بها في لغة من اللغات جعلت للبنية التركيبية في هذه اللغة خصائص غير خصائصها في لغة اخرى تستوجب تثبيت الوسائط المذكورة في اتجاه آخر". [شومسكي 1988]

"ان اللغات البشرية تبدو مختلفة جدا لكن هذا الاختلاف لا يناسبه ان يكون جزءا من الطبيعة الاساسية لتلك اللغات بل ان نظام الكون في مظاهره المادية المباشرة واللغة جزء من هذا النظام يستوجب ان نفترض أنّ اللغات المختلفة قد صيغت من طينة واحدة تمثل طبيعتها الاساسية المشتركة وهذه الطينة يناسبها في هذه التصور ان يفترض أنها تنضبط بمبادئ ثابتة غير متغيرة هي التي اصطلحنا عليها بالنحو الكلي، اذا كانت مهمة الواصف في البحث اللغوي تتمثل في تحديد النظام الحوسبي الذي يفسر الظواهر اللغوية المختلفة فإن مهمة المفسر أصعب لأنها تجاوز هذا التحديد الذي يتعامل مع الظواهر في تنوعها واختلافها الى بيان كيف يمكن اشتقاق هذه الظواهر من المبادئ الكلية غير المتغيرة بعد تثبيت قيم المتغيرات (=الوسائط)". [شومسكي 1988]

هذا ونجد مظاهر عملية لهذا المنحى في الاجتهاد والسعي إلى الإحاطة "بالمختلفات في الشكل والهيئة" بمبدإ واحد يمثل قاعدة "ائتلافها" في كل مبحث من مباحثهم الاساسية في النظر النحوي التفصيلي (راجع مثلا تعليقاتنا على مبحث نظرية س ـ خط في الباب الثالث من القسم الأول وكيف قامت هذه النظرية عندهم على مبدإ "ايجاد الائتلاف في المختلفات" (=استخلاص ماهو مشترك بين الأنواع المركبية المختلفة) راجع في السياق ذاته موازنة مفصلة اقمناها بين هذا المنحى التوليدي والمنحى السيبويهي في الإحاطة بمظاهر التنوع والاختلاف المنحى الذي قام على مبدإ التمييز بين الشكل الميزاني العام وصوره التلفيظية المختلفة).

9 ـ وفي الفرق بين مايمكن تحصيله بالملكة الطبيعية وما يحصل بالملكة الصناعية (او ما عبر عنه التوحيدي بالفطرة والفطنة [الامتاع ج 2 ص 139] وما عبر عنه ابن فارس بالاعتماد والتلقن [الصاحبي ص 30]). يقول ابن خلدون: "في ان ملكة هذا اللسان غير صناعة العربية ومستغنية عنها في التعليم، والسبب في ذلك ان صناعة العربية انما هي معرفة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية لا نفس كيفيةٍ فليست نفس الملكة وانما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علما ولا يحكمها عملا(...) وهكذا العلم بقوانين الإعراب مع هذه الملكة في نفسها فإن العلم بقوانين الإعراب انما هو **علم بكيفية العمل** ولذلك نجد كثيرا من جهابذة النحاة، والمهرة في صناعة العربية المحيطين علما

بتلك القوانين اذا سئل في كتابة سطرين الى اخيه او ذي مودة او شكوى ظلامة او قصد من قصوده اخطأ فيها عن الصواب واكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك والعبارة عن المقصود على اساليب اللسان العربي" [المقدمة ص 560]

و ادعو القارئ الى الموازنة بين هذا الكلام وبين نصوص ثلاثة نقلتها بتصرف الى العربية من كتاب "اللغة ومشكلات المعرفة":

أ ـ في الاجابة عن سؤال هذا نصه: "هل يمكن استعمال نتائج النحو التوليدي في مجال تعليم اللغات والترجمة؟. "جاء رد شومسكي على النحو الآتي: « ان قدرة الانسان على مزاولة النشاط العلمي في مختلف مجالات الحياة من غير قدر كبير من الالتفات الواعي والتأمل الشعوري المقصود في مبادئ هذا النشاط تمتاز دائما بالسبق الزمني بالنسبة الى المعرفة العلمية النظرية التي تحاول فهم هذه المبادئ وصيانتها، فالمهندسون منذ أمد بعيد كانوا ينجزون اشياء معقدة تستدعي مبدئيا درجة عالية من المهارة كبناء الجسور مثلا. فقدرتهم على ذلك الانجاز لم تكن متوقفة على حيازة العلوم الهندسية في صيغتها الدقيقة المعاصرة(...). وعلى العموم وبصرف النظر عن كون بناء الجسور مهمة أسهل بكثير من مهمة تعليم اللغات والترجمة فإن الاجابة عن سؤالك هي ان اللسانيات الحديثة ليس بحوزتها ما يمكن ان تساعدك به في هذا الشأن...بل ان علم النفس واللسانيات قد جرا على المشتغلين في المجالات اللغوية ذات الطابع العملي التطبيقي الكثير من الضرر والأذى اذ يتظاهران بأنهما يقدمان إجابات حاسمة وحلولا نهائية في هذا الخصوص...». [شومسكي 1988 (فصل المناقشات)]

ويضيف شومسكي في السياق ذاته ان "حقيقة التعليم ان 1% منها تتعلق بالطريقة التربوية والنسبة الباقية تتعلق بترغيب الطلبة في المادة وجعلها مشوقة وبأن يكون هؤلاء الطلبة على بينة من الضرورة التي تستوجب تعلم المادة المذكورة".

يقول الجاحظ في كلام بينه وبين هذا شبه وثيق: "لأن من أعون الأسباب على تعلم اللغة فرط الحاجة الى ذلك، وعلى قدر الضرورة اليها في المعاملة يكون البلوغ فيها والتقصير عنها"

[الجاحظ الحيوان ج 5 ص 290]

ب ـ « إن مهمة الطفل الذي يتعلم لغة من اللغات الطبيعية ومهمة النحوي الذي يبحث في بنية هذه اللغة وخصائصها تتشابهان في وجوه وتختلفان في وجوه اخرى عديدة. فالخصائص والمبادئ التي يسعى النحوي الى اكتشافها عناصر واقعة في حيازة الطفل عن طريق المعرفة الحدسية البعيدة كل البعد عن التأمل الواعي. ومن مظاهر هذا الوجه الاساسي من أوجه الاختلاف بين عمل الطفل وعمل النحوي ان الطفل تتم له المعرفة بالقاعدة (ص) في مدة زمنية قياسية اما النحوي فلا يكتشف ان هذه

القاعدة (ص) وغيرها من القواعد الجزئية جزء من بنية الملكة اللغوية، لا يكتشف النحوي ذلك الا بعد جهد نظري مضن». [شومسكي (الفصل الثاني) 1988]

ج ـ "ان للملكة اللغوية من حيث هي عملية مادية بعض الخصائص المجردة هي ما نحاول الاقتراب منه في صياغتنا للمبادئ التي نصفها بكونها مبادئ للنحو الكلي. هذه الخصائص نحرص في صياغتنا لها على ان تكون مقيدة بما فيه الكفاية بحيث يصح ان نزعم بأنها تجيز للعقل البشري ان يكتسب لغة من نوع خاص وبأنها تمثل في نفس الوقت عائقا دون اكتساب لغات اخرى ممكنة لكن من نوع مباين، اي اللغات التي لا يمكن تعلمها بواسطة الملكة اللغوية. هذا وانه من الجائز ان نتصور إمكان اكتساب مثل هذه اللغات لكن شريطة أن نفترض أن هذا الاكتساب يجب ان تكون آلته ملكة اخرى غير الملكة اللغوية. كالملكة التي يستعملها الانسان مثلا في محاولته فهم مبادئ العالم المادي بالاعتماد على البحث النظري والتجريب والاستدلال..." [شومسكي 1988 (الفصل الخامس)]

10 ـ من مشهور النظريات التوليدية كذلك في طبيعة الملكة اللغوية ان من خصائص هذه الاخيرة ان سرعة تثبيت الوسائط تتم بالنسبة للغة الام موضوع التجربة اللغوية الأصلية الاولى اما بالنسبة للغة أخرى مختلفة محور تجربة لغوية طارئة فإن تثبيت الوسائط لا يتم بنفس السرعة بل قد لا يتم أصلا اذا تأخر زمن التجربة أكثر من المعقول.

هذا الموقف له نظائر في اللغويات العربية القديمة:

أ ـ منها: قول الجاحظ "فاللغتان اذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضيم على صاحبتها" [البيان ج 1 ص 368]

ب ـ ومنها قوله ايضا "متى وجدناه [اي الترجمان] ايضا قد تكلم بلسانين علمنا انه قد أدخل الضيم عليهما لأن كل واحدة من اللغتين تجذب الأخرى وتأخذ منها وتعترض عليها **وكيف يكون تمكن اللسان منهما مجتمعين** فيه كتمكنه اذا انفرد بالواحدة وانما له **قوة واحدة** فإن تكلم بلغة واحدة استُفرِغت تلك القوة عليها وكذلك **ان تكلم باكثر من لغتين** على حساب ذلك تكون الترجمة لجميع اللغات" [الحيوان ج 1 / 76 ـ 77].

ج ـ ومنها قول ابن خلدون "وانظر من تقدم له شيء من العجمة كيف يكون قاصرا في اللسان العربي أبدا، فالأعجمي الذي سبقت له اللغة الفارسية لا يستولي على ملكة اللسان العربي ولا يزال قاصرا فيه ولو تعلمه وعلمه وكذا البربري والرومي والافرنجي قل أن تجد أحدا منهم محكما لملكة اللسان العربي وما ذلك الا لما سبق الى ألسنتهم من ملكة اللسان الاخرى". [المقدمة ص 569]

د ـ الا ان لابن جني في هذا الشأن مقالة نَحا فيها منحى مغايرا استمد فيه من فكرة المبادئ الكلية المشتركة بين اللغات استمدادا مباشرا وصريحا لا يحتاج الى تأويل جاء فيها:

"وايضا فإن العجم العلماء بلغة العرب وان لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن **قواهم في العربية** تؤيد معرفتهم بالعجمية وتؤنسهم بها وتزيد في تنبيههم على أحوالها **لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتراميها الى الغاية الجامعة لمعانيها.**" [الخصائص ج1 ـ ص 243].

11 ـ ان الخلاف بين المنظور الفطري والمنظور التجريبي في تفسير كيفية حصول المعرفة اللغوية ظهر في اللغويات النظرية العربية القديمة في سياق تفسير مبدإ المواضعة:

ـ السكاكي ـ مثلا ـ من أتباع المنظور السلوكي وذلك قوله في تعريف الكلام انه "صناعة مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات إلفية" [مفتاح العلوم ص 81].

ومن انصار هذا الاتجاه ايضا: الرازي وذلك قوله: "وذلك لأن العقل لا طريق له الى معرفة اللغات بل ذلك لا يحصل الا بالتعليم، فإن حصل التعليم حصل العلم به والا فلا اما العلم بحقائق الاشياء فالعقل متمكن من تحصيله" [مفاتيح الغيب ج 2 ص 176].

ـ وابو بركات الانباري وذلك قوله "الاترى ان اللغة لما وضعت وضعا نقليا لا عقليا لم يجز اجراء القياس فيها واقتصر فيها على ما ورد به النقل". [لمع الادلة في اصول النحو ص 48]

ـ والشهر ستاني وذلك قوله: "لو قدرنا انسانا خاليا من العبارات كلها ابكم **لا يقدر على النطق** لا نشك ان نفسه لا تحدثه بعربية ولا عجمية ولا لسان من الالسن وعقلُه يعقل كل معقول وان كان يعرى عن كل مسموع ومنقول. فعُلم ان الكلام الحقيقي هو الحروف المنظومة التي في اللسان والمتعارف من اهل اللغة والعقلاء ان الذي في اللسان هو الكلام، **ومن قدر عليه فهو المتكلم ومن لم يقدر عليه فهو الاعجم فعلم من ذلك ان الكلام ليس جنسا ونوعا في نفسه**، ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني بل هو مختلف بالمواضعة والاصطلاح والتواطؤ حتى لو تواطأ قوم على نقرات واشارات وزمرات لحصل التفاهم بها كما حصل بالعبارات". [نهاية الاقدام ص 323]

مقالة الشهرستاني هاته تندرج في صلب مسألة المعرفة اللغوية وهل هي عين القدرة العملية على الانجاز ام هل هي شيء مستقل عن هذه القدرة. ومذهبه في هذه المسألة كما تنطق بذلك ألفاظ مقالته هو أنهما شيء واحد فالكلام "من قدر عليه فهو المتكلم ومن لم يقدر عليه فهو الأعجم".

ان اعتبار الكلام هو القدرة العملية عليه، جرَّ الشهرستاني رأسا إلى إنكار "النحو الكلي": "فالكلام ليس جنسا ونوعاً في نفسه ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني" وبهذا نفهم الحاح شومسكي في

دراساته الفلسفية على ابتداء الكلام بتحديد الفرق بين المعرفة والقدرة واعتبار القول بتطابقهما والقول باختلافهما مقدمتين يلزم عنها نظريتان مختلفتان.

12 ـ من مشهور النظريات التوليدية عن طبيعة المعرفة التي يمتلكها المتكلم عن الحقائق اللغوية وعن الكفاية العالية التي يمتاز بها توظيفه لهذه الحقائق في كلامه الحر رغم التعقيد الشديد الذي يطبع البنية الحوسبية لهذه الحقائق ان المعرفة اللغوية لا تكون بأسباب و**مسوغات** منطقية كتفضيل القاعدة البسيطة مثلا على القاعدة المعقدة. وهذا لا يمكن تفسيره بشكل مناسب الا في اطار فكرة "التكوين الفطري" الذي من خواصه ان الخصائص الناتجة عنه لا تراعى **المسوغات** المنطقية. يقول شومسكي في هذا الشأن: "لقد استدللنا بما فيه الكفاية على أن اللغة توظف مبدأ الاعتماد على البنية بدلا من القواعد التي تراعي مبدأ التتابع الخطي وذلك رغم أن البنية الحوسبية التي تستوجبها تلك القواعد في ضوء موجبات هذا المبدإ الأخير هي على قدر كبير من السهولة واليسر بالنسبة الى الجهد الحوسبي الذي يتطلبه مبدأ الاعتماد على البنية. ان الطفل سيجد صعوبة كبيرة في تعلم اللغة البسيطة في بنيتها الصورية رغم انه يستطيع، بصورة تلقائية وبسرعة مدهشة، تعلم اللغة الأشد تعقيدا من غير تدريب سابق، وذلك لأن المطلوب منه في تعلمه للغة ذات البنية الصورية البسيطة بنية التتابع الخطي ان يقوم بعمليات حوسبية شعورية بدلا من الاعتماد اللاشعوري على العمليات الحوسبية الآلية التي تقوم بها الملكة اللغوية بصفة تلقائية وبسرعة تفوق كل التوقعات. ان هذه الملاحظة البسيطة تتضمن مقاربة متواضعة لمشكلة افلاطون والكيفية التي يمكن انتهاجها في تناول هذه المشكلة [...] لماذا يقع اختيار الطفل في نشاطه الحوسبي المرتبط بالممارسة اللغوية اكتسابا وإنتاجا على القواعد الأشد تعقيدا دون القواعد الأقل تعقيدا؟ هذا الأمرلا يمكن تفسيره الا باعتباره خاصية فطرية من خصائص الملكة اللغوية البشرية والخاصية الفطرية تمتاز بكونها لا تراعي المسوغات المنطقية كمسوغ تفضيل الاسهل على الاصعب مثلا".

[شومسكي 1988]

وفيما يلي نستعرض جملة من مقالات اللغويين العرب القدماء التي تناولت مسألة المعرفة اللغوية من زوايا بينها وبين الزاوية التوليدية قرابة نظرية وثيقة:

أ ـ "إن هذه العبارات والتقديرات غير حقيقية اي ليست امورا عقلية بل اصطلاحية مختلفة باختلاف الأعصار والأمم. ولهذا لو وقع التواضع من أهل الاصطلاح على أن يكون التفاهم بنقرات وزمرات لقد كان ذلك جائزا" [سيف الدين الامدي" غاية المرام ص 100]

ب ـ "وليس من حق الكلام أن يكون مفيدا كما ان من حق القادر ان يكون حيا لأن كونه كلاما لو اقتضى ذلك لاقتضاه في الشاهد والغائب وفي علمنا **بجواز كلام غير مفيد** دلالة على فساد هذا القول" [القاضي عبد الجبار: "المغني" ج 107/7]

ج ـ "تأليف الكلام فعل اختياري متصرف في وجوه شتى". [ابن حزم "الاحكام" ج1 ص 29]

د ـ "وذلك ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولو لا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل بارادة اللافظ ،فكما ان اللافظ يطلقه دالا على معنى ... فيكون ذلك دلالته ، كذلك اذا اخلاه عن اطلاقه في الدلالة بقي غير دال"

[ابن سينا ـ كتاب الشفاء ـ الجملة الاولى ـ الفن الاول "المدخل"]

هـ ـ "لا مجال للعقل في اللغات" [الغزالي "المستصفى" ج1 ص 165]

و ـ "نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسما من العقل اقتضى ان يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو ان واضع اللغة كان قد قال ربض مكان ضرب لما كان في ذلك ما يؤدي الى فساد" . [الجرجاني "دلائل الاعجاز" ص 35]

ز ـ "ان اللغة لا تثبت قياسا" [المقدمة ص 454]

ح ـ "وقد علم ان العقل لا يوجب وضع اللغة أصلا فضلا عن استعمال عبارة مخصوصة في امر معين" [القاضي عبد الجبار "المغني" ج16 ص 359]

ي ـ "وانما فزع العقلاء الى الحروف في المواضعة لأنها أسهل وأوسع ومع التأمل لايوجد ما يقوم مقامها" [الخفاجي "سر الفصاحة" ص 45]

يبدو من هذه المقالة ان الخفاجي يذهب في المسألة مذهب أن بناء اللغة وتنظيمها اختير فيه "الأسهل" وهو مذهب مخالف لمذهب السابقين الذي استشهدنا بنصوصهم في هذا الشأن.

وههنا أمر وجب لفت الانتباه إليه وهو أن هذه النصوص وإن كان بعضها يحتاج إلى قدر غير يسير من التخريج والتأويل قد يبلغ حد التعسف في بعض الوجوه إلا أنها مع ذلك تبقى دليلا عاما مناسبا على أن اللغويين العرب القدماء قد انشغلوا ـ من بين ما انشغلوا به من المسائل المتصلة بطبيعة الاكتساب اللغوي ـ بالنظر في قضية المسوغات والموجبات المنطقية (كمسوغ الأسهل والأصعب) وهل لها دخل في توجيه الاختيارات المتبعة في بناء مادة اللغة وتنظيم بنيتها. فصلاحية النصوص المذكورة لمجرد الاستدلال المجمل على هذا الأمر هو قصارى مانرجوه منها في هذا السياق.

13– يقيم القاضي عبد الجبار حدودا بين "المواضعة" و "الكلام" يستفاد منها ان هذا الاخير أصل والمواضعة عرض فيه وينسب التنوع والاختلاف الى هذا العرض دون أصل "الكلام" وان المواضعة ليس

لها تأثير في كون الكلام كلاما، وان تصرف المتكلمين فيما يجوز توظيفه من امكانات الكلام وما لايجوز في لغتهم هو عين المواضعة.

النظر في هذه المسألة يذكر بالجدل التوليدي الشهير في التمييز في الظاهرة اللغوية بين "النظام الثابت غير المتنوع" ومظاهر الاختلاف الممكنة.

يقول القاضي: "فإن قال قائل: هلا حددتم الكلام بأنه الحروف المنظومة اذا حصلت مفيدة، وليس ثمة في كتب الشيوخ ان الكلام لا يكون الا مفيدا، إلى ما شاكله من الالفاظ الدالة على ما سألناكم عنه؟ قيل له: لأن أهل اللغة قد قسموا الكلام الى مهمل لا يفيد، لأنه لم يتواضع عليه، وإلى مستعمل مفيد، فلو كان ما ذكرتم صحيحا لم تصح منهم هذه القسمة، ولأن الكلام يصير مفيدا بالمواضعة، **ويكون الكلام صحيحا وليس للمواضعة تأثير في كونه كلاما كاملا**، كما لا تأثيرله في كونه صوتا. ولذلك يقول القائل منهم من غير مدافعة. تواضع العرب على الكلام فحصل مفيدا بالمواضعة ويكون الكلام صحيحا، يبين ذلك **ان الكلام مهيأ لصحة المواضعة عليه كالاشارة والحركة**، فكما أنهما لايصيران كذلك إلا بالمواضعة فكذلك الكلام"(64).

[المغني في ابواب العدل والتوحيد ج 3 ص 10]

الفصل في هذه المقالة بين "الكلام" و"المواضعة" فصل بين الجوهر العام الثابت الذي لااختلاف فيه وبين الصور المختلفة التي يتخذها بحسب ما يسميه القاضي في مكان آخر بخصوصيات "الاختبار". ويتعزز هذا المنحى في تصور المسألة بكلام له في سياق آخر جاء فيه:

"اعلم ... أن الكلام من جملة الأفعال المحكمة التي لا تصح الا من العالم بكيفيتها ولذلك يصح من العالم بالعربية ان يتكلم بها ولايتأتى منه ان يعبر عن ذلك المعنى بالفارسية فإن كان يعلم المواضعة الفارسية امكنه ان يعبر بها عن ذلك المعنى وتعذر ذلك منه بالعربية". [المغني ج 16 ص 191]

14 ـ وفي السياق ذاته نجد عند الشهرستاني تمييزا بين "اللغة" و"المواضعة" يجري في شكله العام على منوال ما افادته مقالة القاضي عبد الجبار السابقة. وهوتمييز انجر في آخر المطاف الى الإقرار بأن **اللغات المختلفة لها جنس عام تنتسب اليه:**

---

64 ـ جاء في النص الأصلي "فكما أنهما لايصيران كذلك بالمواضعة فكذلك الكلام" والمعنى على ذلك ظاهر البطلان والتناقض بالإضافة إلى ما حرره القاضي قبل هذا الكلام. ولأجل ذلك فإن النص لايستقيم إلا بأحد أمرين:

(i) إما تقدير أن الناسخ قد أسقط سهوا أداة الاستثناء (إلا) قبل قوله (بالمواضعة).

(ii) وإما تقدير أنه قد أضاف سهوا أداة النفي (لا) قبل قول القاضي (يصيران).

أ ـ فاللغة في تعريفات الشهرستاني: "معان في ذهن الانسان مختلفة الاعتبار" وهي من حيثية أخرى "معاني **كلية مجردة متحدة متفقة**" والمتكلم يعالج هذه المعاني بآلات هي "التمييز العقلي والتفكير النفساني والتصوير الخيالي".

ب ـ اما المواضعة فهي عنده "تقدير للمعقول في المحسوس".

واذا كان "المعقول" اسما جامعا للمعاني المذكورة في التعريف السابق فإن "المحسوس" هو ما يتحقق "عربيا أو عجميا أو هنديا أو روميا أو سريانيا أو عبرانيا" [نهاية الاقدام ص 319]

وفي سياق آخر يؤكد الشهرستاني هذا المنحى في تصور المسألة وذلك تمييزه بين "**الأقوال العقلية** والنطق النفساني" والصورة التي تتخذها هذه الأقوال في اللغات المختلفة بحيث "يكون اللسان معبرا عنها تارة بالعربية وتارة بالعجمية ان كان منطقيا وبالإشارة والايماء ان كان أبكم" [نهاية الاقدام ص 326]

ولهذا نعجب من إقرار الشهرالستاني، في كلام آخر بينه وبين هذا الذي لخصنا هنا تناقض واضح بأنه "لوقدرنا إنسانا خاليا من العبارات كلها ابكم لا يقدر على نطق لم نشك ان نفسه لا تحدثه بعربية ولا عجمية ولا لسان من الالسن ... فعلم من ذلك ان **الكلام ليس جنسا ونوعا في نفسه ذا حقيقة عقلية كسائر المعاني بل هو مختلف بالمواضعة**". [نهاية الاقدام ص 323]

ويؤكد هذا التناقض الغريب وان تمييزه بين الكلي الثابت والخاص المختلف هو الأصل المطرد في تصوره لهذه المسألة قوله أيضا: «فعلم من ذلك ان الذي حصل من **الخيال** غيرٌ والذي حصل في **النفس** غيرٌ وان الذي حصل في **العقل** غيرٌ ومن امكنه التمييز بين هذه الاعتبارات سهل عليه تقدير النطق النفساني والقول بأن ذلك **المعنى** جنس **ونوع من المعاني له حقيقة لا تختلف** والذي في الخيال واللسان **ليس جنسا ونوعا حقيقيا ثابتا بل يختلف ذلك بحسب الاصطلاح والمواضعة**. وعلى امكان التعبير من حال الى حال ومن شخص الى شخص ومكان الى مكان وذلك **ليس كلاما حقيقيا ولا نوعا متنوعا** ويتبعه الذي في الخيال من الصور والأشكال عن الحروف والكلمات التي في السمع وعن المبصرات والمدركات التي في البصر لكن **المعاني التي في النفس حقائق موجودة** تتردد فيها النفس بنطقها الذاتي وتمييزها العقلي» [نهاية الاقدام ص 326]

3 ـ النظرية النحوية ومبادئ العمل العقلي

ـ « ان الحقائق التي يعرفها المتكلمون عن بنية اللغة يعرفونها من غير سابق تدريب. وهذا لا يمكن تفسيره الا بشيء واحد وهو ان تلك الحقائق جزء من المعرفة التي تنمو في عقل/دماغ الطفل الذي ينشأ في محيط لغوي معين. وهذا معناه ان تلك الحقائق انما استطاع المتكلم ان يعرفها لسبب بسيط وهو **ان العقل الانساني لا يعمل الا بهذه الطريقة.**

ان خصائص التراكيب اللغوية والتي نجتهد في استخلاصها بالطرق النظرية المجردة المعروفة نفترض انها تعبر عن **مبادئ العمل العقلي** تلك المبادئ التي تصور ـ من حيث كونها جزءا من الملكة اللغوية البشرية ـ الكيفية التي يشتغل بها العقل الانساني في إنتاجه وتأويله للتراكيب الجديدة» [شومسكي 1988].

خلاصة هذا الكلام ان **العقل الانساني يعمل بطريقة واحدة في كل اللغات**. هذا وان الكيفية التي انبنى بها في التوليدية هذا القول الفلسفي والجوهر التصوري الذي يؤسسه يملي علينا هنا ايضا القول بأن الأمر يتعلق بإحدى النتائج التي تحتملها السيبويهية على المستوى الكلامي ولو على تأويل بعيد، أصل البعد فيه انحصار مظاهر الاختلاف والتنوع، التي تعاملت معها السيبويهية، في اللغة الواحدة.

الإشارة هنا الى مبدإ اشتغال "الآلة العاملية" (=او العقل العاملي") بطريقة واحدة وبمبادئ عامة مشتركة في كل الابواب بحيث ان كل باب من هذه الابواب يمكن اعتباره "تأويلا خاصا" من التآويل التي تحتملها مبادئ هذه الآلة.

ـ « ان المعرفة التي يمتلكها الطفل عن القواعد والمبادئ التي تنضبط بها لغته وحيازته لها في مدة زمنية قصيرة وحجم هذه المعرفة ودرجة غناها بالنظر الى قصر التجربة اللغوية التي يمر بها ومحدوديتها كل ذلك يدل على أن المعرفة المذكورة نظام فطري محكوم بمبادئ التكوين البيولوجي، مستقل عن التجربة وان العوامل البيئية يقتصر دورها كما هو الشأن بالنسبة لكل مكون من مكوناتنا الخلقية الفطرية الثابتة على تحفيز ذلك النظام واخراجه من حيز القوة الى حيز الفعل. ولأجل ذلك فإن احتملات التنوع والاختلاف ليست من نتائج التنوع الذي تفرضه العوامل البيئية فقط بل هي قبل ذلك من قبيل ما يسمح به الاستعداد الفطري الثابت». [شومسكي 1988]

إن السيبويهية لم ينتبه أصحابها الى نتائج نظريتهم على المستوى الكلامي ـ كما ذكرنا سابقا ـ ربما استجابة لأغراض اجتماعية وثقافية[65]. ونذكر هنا في هذا الشأن ان انبناء السيبويهية على مبدإ استقلال الموازين عن صورها التلفيظية واستقلال الأشكال العامة عن الصور التي تحتمل التحقق بها في كل باب وعلى ان الأشكال الميزانية العامة يجب أن تكون على قدر من التجرد والمرونة الصورية والاستقلال عن المتغيرات المادية (=الابواب=التجربة) بحيث يصح ان تكون أصلا لكل احتمالات الاختلاف والتنوع الذي يطبع الابواب والصور التلفيظية المختلفة المندرجة تحت كل باب (=وهذه ترادف التنوع الذي يطبع التجربة اللغوية)، قلت ان انبناء السيبويهية على كل ذلك تلزم عنه على المستوى الكلامي نتيجة فيما يتعلق بطبيعة المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم بينها وبين نظرية شومسكي

65 ـ راجع تحليلا مفصلا في هذا الشأن في "الطبيعة والتمثال" (الفصل الاخير).

في هذا الشأن ترادف بَيِّنٌ... اما اعتبار "الخصائص التركيبية معبرة عن مبادئ العمل العقلي" فنتيجة تكاد تكون صريحة في البلاغة الجرجانية التي حولت العاملية ومبادئها من كونها قوانين للعبارة الى كونها تصويرا لما يجري في الفكر المتكلمي يقول الجرجاني في تعريف الفكر « ومعلوم ان الفكر عند الانسان يكون بأن يخبر عن شيء بشيء او يصف شيئا بشيء او يضيف شيئا الى شيء أو يشرك شيئاً في حكم شيء أو يخرج شيئاً من حكم قد سبق منه شيء او يجعل وجود شيء شرطا في وجود شيء وعلى هذا السبيل. وهذا كله **فكر في امور معلومة معقولة زائدة على اللفظ**». [دلائل الاعجاز ص 378]

ويقول في ان النظم يكون «على الوجه الذي اقتضاه العقل»: «الفائدة في معرفة الفرق بين نظم الكلمة انك اذا عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلمة أن توالت ألفاظها في النطق بل ان تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل» وان «النظم صنعة يستعان عليها بالفكر» وانه «لا يقوم في وهم ولا يصح في عقل ان يتفكر متفكر في معنى اسم من غير ان يريد اعمال فعل فيه وجعله فاعلا له او مفعولا او يريد منه حكما سوى ذلك من الأحكام مثل ما يريد جعله مبتدءا او خبرا او صفة او حالا او ما شاكل ذلك» [الدلائل 374].

النحو في هذا الكلام قانون للفكر قبل ان يكون قانونا للغة فالعمليات والقواعد النحوية من إضافة ووصف واخبار ...الخ. - بصرف النظر من كون كلام الجرجاني بشأنها يفيد بأنها في نموذجه سابقة لما يدعى في لغة المعاصرين بالملء المعجمي هي "تعبير عن مبادئ العمل العقلي" وكأني بالجرجاني في ذلك يقيم نظرية حول الكيفية التي تتحول بها تلك المبادئ العقلية (-الفكرية) الى كائنات كلامية هي تلك التي يتخذها النحوي محورا لنظره[66].

66 -راجع دراسة مفصلة عن هذه المسائل في كتاب "الطبيعة والتمثال" (الفصل الثالث من الباب الثاني والمعنون ب "تصاوير الحيازة او تمثال المتكلم") ومما جاء في هذا الفصل عن الحدود بين عمل النحاة وعمل البلاغين في اللغويات العربية القديمة مايلي:

«يقرر الجرجاني ان نحو الفكر كما سميناه راجع في أساسه الى قضية التعليق والبناء فلا نظم في الكلمة ولاترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها ببعض وتكون كلمة سببا لأخرى. ويرجع الجرجاني في إبراز فكرته الى مفاهيم النحو، فإن التعليق ان تربط اسما بفعل برابطة الفاعلية او المفعولية او تربط اسما بآخر عن طريق الخبرية او الوصفية او التأكيد أو البدلية او الحالية او التمييزية...الخ ويقرر الجرجاني ان هذه الروابط النحوية راجعة إلى المعنى لا إلى اللفظ... الارتباط بين الفعل والفاعل هو ترتيب للمعاني في النفس ينتج عنه ارتباط بين الكلمات في النطق. اذن اعتمادا على هذا المثال يمكن ان يقال بأن المعاني التي يقصدها الجرجاني هي المعاني الوظيفية العاملية والتابعية. كان الجرجاني يؤكد ان الترتيبات العاملية ترتيبات لمعان في النفوس...وإذا شئنا قلنا إن الجرجاني يقرر أن الترتيبات النظمية ترتيبات فكرية وان الانجازات المعجمية التي تمثلها ترتيبات للالفاظ ليست إلا تعبيرا عن الترتيبات النظمية. ⇐

علينا منه من مظاهر التنوع والاختلاف ، وذلك ما نعبر عنه عادة بالرفع من مستوى القوة التفسيرية لنظريتنا.

وفي هذا الاطار استقر لدينا افتراض قوي استطاع لحد الآن الصمود امام التهديد المذكور آنفا وهو ان الحقائق اللغوية المباشرة التي نستطيع ملاحظتها من خلال الظواهر لا تلزم عن مبادئ الملكة اللغوية وحدها بل تلزم عن تلك المبادئ مقترنة بما تفرضه من احتمالاتٍ، المادةُ الاولية التي يعالجها المتكلم في مرحلة الاكتساب اللغوي. اي ان المادة الاولية مناط التجربة الاكتسابية يتمثل دورها الاساسي في الحسم في الاختيارات والاحتمالات التي لم يحسمها النحو الكلي وذلك بتوجيه المتكلم نحو هذا الاحتمال او ذاك.

مبادئ النحو الكلي اذن ثوابت بالأصالة الفطرية لكنها ترتبط بمتغيرات تتدخل المادة الأولية مناط التجربة اللغوية في تثبيتها تدخلا حاسما.

وإذا أردنا الاستعانة بأسلوب التشبيه في تقريب المراد، قلنا إن الملكة اللغوية يمكن النظر اليها على أنها نظام من الأجهزة المتشابكة فيما بينها، موصول بعلبة تتسع لعدد من المفاتيح[67] وكل مفتاح يمكن تثبيته في وضع من جملة أوضاع ممكنة. واشتغال النظام رهين بهذا التثبيت، أي أن النظام يبقى معطلا إذا لم تُشغّل المفاتيح على النحو المذكور. اما إن وضع كل مفتاح في وضع من الأوضاع المسموح بها فإن النظام عندئذ سيشتغل لا باعتبار هذه الأوضاع المفتاحية لكن باعتبار طبيعته الاساسية وموجباتها الهندسية اما هذه الأوضاع فيقتصر دورها على تحفيز النظام المذكور على الاشتغال وعلى تكييف طريقة هذا الاشتغال وفق مستلزم كل وضع مفتاحي:

ان النظام الثابت في هذا التشبيه هو نسق المبادئ الكلية اما المفاتيح فهي المتغيرات التي تفرض خصوصية التجربة اللغوية الاولية تثبيتها على هذا النحو او ذاك.

وهكذا فإن امتلاك الطفل للغة معينة نؤوله في هذا التصور بأنه تشغيل للمفاتيح اي تثبيت لكل مفتاح في وضع من الأوضاع الممكنة. وليس الاختلاف بين اللغات الا انعكاسا للاختلاف الذي تسمح به هذه الأوضاع. إن اكتساب لغة من اللغات ليس اذن الا تثبيتاً للمتغيرات في الاتجاه الذي يناسب خصوصيات المادة الاولية، وعليه فقد يلزم عن تغيير عدد قليل من المتغيرات، ـ ولربما في متغير واحد فقط ـ لغة بينها وبين اللغة الأصلية التي تنتمي اليها اختلاف شديد جدا على حين قد يكون التشابه بين لغات لا تنتمي الى عائلة لغوية واحدة أوثق مما قد نتوقع اذا كانت التثبيتات البرامترية التي أنتجتها متشابهة.

---

switches– 67

ان الأساس الذي يقوم عليه البحث اللغوي الجاري على هذا المنهاج، في تصور الأشياء، يشبه الأساس الذي يعتمده البيولوجيون في تحديد الأنواع الأحيائية. فكل الأنواع الحية من ابسطها (=البكتيريا) الى اعقدها (=الانسان) تشترك في نظام حياة بيولوجي واحد، قصارى صلته بالاختلاف والتنوع تتلخص في بعض التغيرات الضئيلة في بعض العوامل كالتوزيع الزمني الذي تختاره الخلية لعملياتها مثلا فتغير بسيط من هذا الصنف قد تلزم عنه فروق كبيرة بين الأنواع الحية التي تؤول إليها الخلية. راجع في هذا الشأن مثلا ما يقوله علماء البيولوجيا عن الفرق بين سمك الحوت والفراشة. فإن نتائج دراستهم عن الروابط البيولوجية بين الأنواع الحية تثير العجب حقا.

ان اللغات البشرية تبدو في الظاهر مختلفة اختلافا شديدا من وجوه عديدة، لكن الحدس الحاد الذي لا ينفك يطاردنا في عصر يتعامل فيه علماء المادة مع الاختلاف والتنوع التعامل الذي المحنا الى مثال من أمثلته قبل حين، يقضي بأن هذه اللغات جُمع قد صيغت من طينة واحدة وأن خصائصها الأساسية لابد ان تكون من باب ما يرجع الى مبادئ ثابتة غير متغيرة هي التي نصفها بمبادئ النحو الكلي.

وعليه فإن مهمتنا في الوصف تنطلق من رصيد الاختلاف الهائل اي من الظواهر الملاحظة الى النظام الحوسبي الخفي الذي يمثل إطارا صالحا ليس لتفسير هذه الظواهر الملاحظة فحسب بل ما يمكن ان يُحمل عليها كذلك اي لتفسير "الواقع" (=الملاحظ) و"المتوقع".

اما مهمتنا في التفسير فتفوق صعوبة مهمتنا في الوصف اذ يجب ان نبين كيف يمكن اشتقاق الظواهر المذكورة من المبادئ الثابتة بعد عملية تثبيت المتغيرات في الأوضاع المسموح بها»[68].

هذا النص نقلناه في هذا السياق الى العربية على طوله لغاية واحدة وهي تقديم الدليل على أن الكيفية التي انبنى بها القول التوليدي عن الحدود بين الوحدة والتنوع في الظاهرة اللغوية مشاكِلةٌ للكيفية التي تعامل بها النحو العربي مع هذه الحدود، مشاكَلةً تكاد تكون تامة لولا ان **الاختلاف مناط التنوع والذي تعاملت معه التوليدية قد فارق الذي تعاملت معه السيبويهية من جهة ان المناط المذكور هو اللغات الطبيعية في الأولى وهو في الثانية الابواب النحوية المختلفة**. فالقول في التوليدية بأن اللغات البشرية المختلفة "قد صيغت من طينة واحدة". ينبغي ان يوازيه في السيبويهية قول نفترض انه مضمر في مقدماتها وليس لنا فيه هنا الا الاستصراح ـ بأن الابواب النحوية المختلفة قد صيغت كلها

---

68 ـ شومسكي (1988).

من طينة واحدة هي "الطينة العاملية التمكنية" بمبادئها وخواصها العامة المعروفة[69]. والفرق بين القولين فرق في التوظيف الفلسفي الصريح وفي الالحاح الأطروحي المباشر وعدمهما ليس غير: فالتوليدية يميزها في هذا الشأن عن السيبويهية كونها نقلت تصورها للحدود بين الوحدة والاختلاف في الظاهرة اللغوية من مستوى الإطار المنهجي في التعامل مع الظواهر وصفا وتفسيرا الى مستوى التوظيف الفلسفي أي النظر في ما يلزم عن ذلك التصور من نتائج على مستوى العقائد الفلسفية اما النحو العربي فقد بقي مقيدا في المستوى الأول اذ إن تصوره للحدود بين الوحدة والاختلاف تجده منهاجا عمليا في المعالجة النحوية للظواهر وليس صيغة اطروحية فلسفية صريحة اي أنه لم يجاوز التناول التحليلي المباشر الى ما يلزم عن كيفية هذا التناول من نتائج على المستوى "الكلامي".

وهكذا وفي سياق استصراح الصيغة الأطروحية الفلسفية الثاوية وراء الفسيفساء السيبويهية ذات الكثافة العالية يستقيم القول بأن الكيفية التي بنيت بها الأبواب والفصول والمنطق العام الذي ينتظم نسيج ما بينها من علاقات استلزامية بينة أحيانا وخفية أحيانا أخرى، لا يستوي معها من صنوف التخريج - في مستوى الاستنتاج الفلسفي - الا اعتبار الفصول والابواب المذكورة صورا مختلفة لشيء واحد لا مانع يمنع - البتة - من الاصطلاح على تسميته "نحوا كليا" يندرج تحته مجموعة من الصور الفرعية والجزئية (=اللغات المختفة=الابواب والفصول)، بحيث يكون الاختلاف بين هذه الصور اختلافا في تثبيت عدد قليل من المتغيرات.

لكن ههنا امرا حقه ان يلتفت اليه بقدر غير يسير من العناية والاهتمام وهو ان تنزيل "الابواب" من النظرية النحوية السيبويهية في منطقها العام منزلة "اللغات" من النظرية النحوية التوليدية والذي غايتنا منه تقريب ما بين النظريتين من مسافات انطلاقا من مبدإ أن اللقاء بينهما "لقاء توارد على مفاهيم متقاربة لا ينفي اختلافهم في الصدور عن امور متباعدة"[70] هذا التنزيل يحتاج الى "وجه شبه" يصححه و" قرينة"[71] تسوغه وتقويه وتجعله من باب "التنزيل البليغ". فماهي هذه القرينة التشبيهية؟.

69-نشير هنا الى ان مظاهر التنوع والاختلاف التي تم اشتقاقها من هذه الطينة انحصرت في السيبويهية في جزء فقط مما تحتمله من امكانات وهو الجزء النحوي و لم تجاوزه الى أبعاد أخرى كالأبعاد الدلالية والمنطقية. وقد بينا في رسالتنا الأولى عن «العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي» قولا مفصلا عن إمكان حمل هذه الاعتبارات على الاعتبار النحوي في خاصية التولد عن الطينة العاملية. (الرسالة المشار إليها أنجزت بإشراف د.أحمد العلوي. وهي مسجلة بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط تحت الرقم: 1990 / 91. ر - ج 415 ب و ز. [62 - 63659]).

70- "الطبيعة والتمثال".

71-نستعمل لفظ القرينة بمعناه عند البلاغيين في مبحث التشبيه.

وبعبارة أخرى، سنورد بعد قليل ترجمة لفلسفة الوحدة والاختلاف والتي نرى ان منزلتها من السيبويهية في جانبها النحوي التفصيلي كمنزلة القول الفلسفي التوليدي بشأن هذه المسألة من النظرية النحوية التفصيلية التي انبنت عليه. وهذه الترجمة سنوظف فيها ألفاظ المعجم النظري ذاته الذي وظفه التوليديون في بناء هذا القول الفلسفي وذلك إمعانا في الاستدلال على مابين التوليدية والسيبويهية من وشائج اللقاء التواردي على مفاهيم مترادفة. لكن إلقاء الكساء اللفظي التوليدي على التمثال السيبويهي في هذه الترجمة يستوجب "شفرة" تسهل على هذا التمثال "تفكيك" نسيج هذا الكساء. اي أننا نحتاج الى شفرة تكون واسطة ترجمية نقيم بواسطتها جسورالتواصل بين مانرى أنه حدود مترادفة بين السيبويهية والتوليدية في هذا الشأن، شفرة ننقل بواسطت اعتباراتها "القول الفلسفي" السيبويهي المضمر بشأن الوحدة والتنوع من لغته الأصلية الى اللغة النظرية التوليدية امعانا ـ كما قلت ـ في الاستدلال على ما بين اللغتين من اسباب القرابة الترادفية والتواصل التواردي.

هذه الشفرة والتي أشرنا إليها قبل حين بلفظ "القرينة" و"وجه التنزيل" انطلقنا في صياغتها من تصور للعلاقة بين العامل والمعمول جاء تفصيله في مقال "آية اللغة وكبرياء النظر" في اطار متابعة المشروع السيبويهي «واقتراح اسس مفصلة لنظرية عاملية يرجى لها ان تكون امتدادا للغويات العربية في صورتها السيبويهية» هذا التصور قام على تشبيه العلاقة المذكورة بعلاقة المتكلم بكلامه يقول صاحب المقال:

«نفترض ان اللغة تتقدم في شكل عناصر تنتمي الى مستويات قاعدية مختلفة وكما أنه لا يمكن ان ينتمي الكلام والمتكلم الى طبيعة واحدة فإن العامل والمعمول لا ينتميان كذلك الى طبيعة واحدة...في نهاية تحليلنا سنلاحظ ان العامل هو علامة المعمول وان **العامل هو اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات** وان العامل كالمتكلم فهذا الاخير هو اللغة التي تتكلم بها مكون القول المطلق الأزلي المستمر. الكلام ليس عرضا في المتكلم بل المتكلم هو عرض القول والعامل عرض المعمول»[72].

ونبني نحن على هذا القول قولا آخر ننزله منه منزلة الصلة والتكملة وذلك في إطار الإجابة عن السؤال الآتي: ماهي طبيعة تلك اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات؟ وهل هي لغة واحدة اما لغات مختلفة؟.

فاذا تذكرنا هنا أن « الإعراب هو النظام الداخلي. الشيء يكون له محل من الإعراب حين يكون له محل من النظام في قلب المجموعة التي ترتبط بالعامل »[73] تبين ان اللغة الداخلية التي تتكلم

72- "آية اللغة وكبرياء النظر".

73-"تعليقات على المغني (المسائل الاولى)".

بها المكونات هي "الإعـراب" وأن مهـمة العـامل ينـبغي ان نتصـور أنهـا عبـارة عـن ضبـط للمشـهد التواصلي القائم بين المكونات وتوزيع للادوار اللغوية (=الإعرابية) على هذه الاخيرة. وبعبـارة جامعـة، مهمة العامـل في هـذا التصـور "إخـراج" المشـهد المذكـور في كـل تفاصـيله وذلـك في ضـوء قواعـد ومبادئ « اللغة الداخلية التي تتكلم بها المكونات».

هذه اللغة التي تتواصل بها المكونات هي "**الإعراب**" فبهذا الأخير "تعرِب" المكونات عن نفسـها اي به "تنبئ" عن "المعاني" الى "**تعتورها** ". وعليه فإن الاسمـاء أنسـب مـا يمكـن ان يقـال بشـأنها وفـق المنطق العام لهذا التصور هو انها تتكلم بلغات ثلاث هي الرفع والنصب والجر، ولكل لغة لهجات ولكل لهجة قوانينها وقواعدها ومميزاتها والنظرية النحوية العربية في مستوى مبادئها العاملية العامة منزلتهـا مـن هذه اللهجات وتلك اللغات كمنزلة "النحو الكلي" من اللغات المختلفة في النظريـة النحويـة التوليديـة. وتتأكد صحة هذا التنزيل عندما نلاحظ ان المدخل إلى الأبواب والفصول والمخرج منها يتم إما بواسطة ماتسميه اللغة التوليدية المخالفة بـين المفـاتيح وإمـا بواسـطة تقليـب المفتـاح الواحـد في أوضـاع مختلفـة يحتملهن جميعا. بهذا المعنى فإن قول القائل ان النحو العربي بحث في قوانين التغـير (=قوانـين الإعـراب) تأويله عندنا في ضوء ماتقدم ان النحو العربي بحث في "اللغات المختلفة" الـتي تتكلـم بـه المكونـات وان "النظرية العاملية" التي تمثل بالنسبة لذلك النحو إطاره العام بحث في المبادئ العامـة المشـتركة الـتي ترجـع اليها هذه اللغات أي المبادئ التي منزلتها من هذه الأخيرة منزلة "النحو الكلي".

المتكلمون في التوليدية يتكلمون بلغات مختلفة لكنهم يصدرون في ذلك عـن "نحـو كلـي" واحـد والاختلاف بين اللغات اختلاف في تثبيت عـدد قليـل مـن المتغـيرات والمكونـات في السـيبويهية تتكلـم بلغات مختلفة وهذه اللغات على ما بينها مـن الاختـلاف تصـدر عـن أصـول عامـة مشـتركة (=النحـو العاملي الكلي) والاختلاف بينها إنما هو اختلاف في تثبيت عدد قليل من المتغيرات التي سنضرب لها بعد قليل امثلة مباشرة من مباحث الدرس النحوي العربي القديم حتى لا يكون كلامنا في هذه المرادفة أبـتر لا دليل يؤيده. وقبل ذلك نذكر بأن القول عند المشـتغلين بالعامليـة العربيـة إن النحـو العربـي بحـث في التغير يستقيم في اطار تصور نلخصه في كلمتين:

- أولهما ان « المشروع العلمي القديم هـو مشـروع يبحـث في التغـير. ينظـر الى العـالم باعتبـاره ظواهر متغيرة يجب تفسيرها » اي يجب استخلاص قوانينها العامة.

- الثانية ان « سيبويه كان يهدف الى ان يكون عمله مساهمة في المشروع العلمي القديـم فكأنـه كان يريد ان يقدم للناس برهانا على صحة التوجهات العلمية في عصره ».

ونحن بعدئذ نضيف التساؤل الآتي:

هل النحو التوليدي خرج في منطقه العام عن هذا الاطار اي اطار البحث في قوانين التغير ومبادئ الاختلاف نقول في الإجابة عن هذا التساؤل: كلا لم يخرج. فهو مشروع يبحث في التغير وفي قوانينه ـ وهذا أمر بيناه بما يناسبه من التفصيل والتعليق المحيط بالجزئيات والأفراد في مواطن مختلفة من هذه الرسالة ـ الا انه وسع دائرة التغير التي اتخذها محورا للنظر والتفحص.

النحو التوليدي ينظر الى العالم اللغوي باعتباره ظواهر متغيرة (=لغات مختلفة) يجب تفسيرها اي يجب استخلاص قانون التغير فيها وصياغة نظرية تفسيرية واضحة عن الحدود في هذا العالم بين "الثابت" اللامتغير والمتغير الذي تتعاقب عليه أعراض الاختلاف.

المشروع التوليدي في هذا الاتجاه هو الذي اشتهر بنموذج المبادئ (=الكليات) والبرامترات (=المتغيرات).

* * *

بقي الآن أن نستعرض الترجمة التي نقترحها لفلسفة الوحدة والاختلاف المؤسّسة للسيبويهية الى مفردات المعجم النظري التوليدي ثم بعدئذ نستعرض أمثلة من الدرس النحوي العربي القديم نقدم من خلالها صورا مباشرة عن الحدود بين الوحدة والاختلاف كما هي في مقتضى تلك الفلسفة وعن ان الانتقال بين الأبواب في هذا النحو انتقال بين "لغات مختلفة" يتم بواسطة احد امرين: اما تغيير "المفتاح" واما تقليب المفتاح الواحد في أوضاع مختلفة. ونعجب هنا من لفظ "المفاتيح" (=switches) الذي استعمله شومسكي ـ في كلامه عن الجسر الذي يربط المختلفات بأصلها المشترك ـ لما بينه وبين لفظ "الأبواب" المستعمل في النحو العربي من "توارد" عجيب وتناسب واضح ما أحوجنا إليه فيما نسعى إليه في هذه الرسالة من التقريب بين السيبويهية والتوليدية.

وفيما يلي الترجمة متبوعة بالأمثلة المشار إليها:

أ ـ إن المبادئ العاملية العامة نظام حوسبي من نوع خاص يمنح التراكيب اللغوية تمثيلات بنيوية تحدد أشكالها ومعانيها. أما قواعد كل باب من الأبواب النحوية فهي تفسير لحالة من الحالات التي يحتملها ذلك النظام عندما يُقدم له زمرة من المواد اللغوية الاولية تشترك في عناصر معينة تمثل مناط اجتماعها ضمن زمرة واحدة...وعليه فإن المبادئ العاملية العامة المذكورة هي عبارة عن نحو كلي بالنسبة للأبواب لأنها تقدم تفسيرا لبنية اللغة في حالتها الاولى قبل ان تكون ابوابا مختلفة اي قبل اي تجربة مع المواد الاولية. ومن مبادئ هذا النحو الكلي[74] ان العامل يتجه من اليمين الى اليسار؛ وانه لا

74–الكلية في النحو العربي يجب ان تكون بالنسبة للابواب النحوية المختلفة وهي في التوليدية بالنسبة للغات الطبيعية المختلفة كما ألمحنا إلى ذلك آنفا.

يمكن للعامل ان يعدم معمولا ولا للمعمول ان يعدم عاملا؛ وان العامل يستطيع ان يعمل في محلات مختلفة ينتقل بينها بالترتيب فلا ينتقل الى محل النصب الا بعد مروره بمحل الرفع؛ وانه لا يجوز لمسافة عاملية ان تخترقها مسافة عاملية اخرى؛ وان انتهاء المسافة العاملية إيذان باستئناف مسافة عاملية جديدة؛ وان عوامل الأفعال لا تدخل على الاسماء وعوامل الأسماء لاتدخل على الأفعال؛ وان العامل يحمل عمله الى المحلات كما انه يعمل في المسافات المستقلة التي تكون هي بدورها محلا[75].

إن هذا النحو العاملي الكلي يمثل بالنسبة للسيبويهية أصلا تفسيريا عاما تندرج تحته الأبواب النحوية على مابينها من صنوف الاختلاف الظاهر اذ بواسطة مبادئ هذا النحو نستطيع ان نستنتج ان الأبواب النحوية يجب أن تكون على هذا المنوال بدلا من منوال آخر (يمثل هو ايضا منوالا ممكنا لكن في إطار نحو آخر غير "النحو العاملي الكلي") وهذا الذي نستنتجه هنا انما نستنتجه بالنظر الى "المادة الاولية"[76] التي نقدمها للنحو العاملي الكي المذكور والتي بها يتحقق هذا النحو في صورة من الصور الجائزة التي يحتملها.

ان مبادئ هذا النحو يجب ان تكون درجة الاطراد فيها مطلقة لا تقبل الاستثناء وحق لها ذلك لأنها تمثل الإطار العام الصالح لكل الابواب النحوية. اما الاختلاف الظاهر بين هذه الابواب فيمكننا الاحاطة به بسهولة كبيرة في ضوء هذا التصور، اذ لا يستوجب ذلك الا منطلقا افتراضيا بأن الأبواب المختلفة المذكورة لا تلزم عن مبادئ النحو العاملي الكلي وحدها بل تلزم عنها مقترنة بالمادة الأولية التي تقدم لها داخل كل باب. والمادة الاولية على هذا الاعتبار هي التي تحدد مختلف الاختيارات التي لم تحسمها المبادئ الكلية. هذه المبادئ اذن ثوابت جامعة لكنها ترتبط بمتغيرات تتدخل المادة الاولية الخاصة بكل باب في تثبيتها تدخلا حاسما بحيث تختلف التثبيتات من باب الى باب...وبالاستعانة بأسلوب التشبيه يمكننا ترجمة هذا الكلام على النحو الآتي:

« النحو العاملي الكلي» عبارة عن شبكة ذات بنية غنية ومعقدة موصولة بعلبة تحتوي عددا من المفاتيح، بإزاء كل واحد منها جملة من الأوضاع التي يحتمل أن يتخذها. ولا يشتغل هذا النظام الا اذا وضع كل مفتاح من المفاتيح المذكورة في وضع من الأوضاع التي يحتملها. اما اذا لم تثبت المفاتيح في الأوضاع المسموح بها فإن النظام يبقى معطلا...وهذا معناه أن هذا النظام عندما يتم تشغيله فإن الطريقة التي يعمل بها تعكس طبيعته الأساسية وبنيته الداخلية أما الأوضاع التي تتخذها المفاتيح فيقتصر

75–راجع تفصيل هذه المبادئ في: أ ـ العلوي:2 V° "*Grammaire et Coranité*"

76–هذه المادة يمثلها في السيبويهية الصنف الجملي المتناول بالتحليل النحوي في قلب الباب الواحد.

دورها على تحفيز النظام على الاشتغال وفق ما تمليه عليه طبيعته وعلى تكييف طريقة هذا الاشتغال وفق مستلزم كل وضع مفتاحي:

ان الشبكة الثابتة في هذا التشبيه هي نظام المبادئ العاملية الكلية أما المفاتيح فهي المتغيرات التي يتم تثبيتها وفق خصوصيات المادة الأولية لكل باب نحوي. هذه المادة الأولية يجب ان تكون غنية بما يكفي ليتبين لكل مفتاح الوضع الذي يناسبه لمعالجة هذه المادة إنتاجا وإدراكا.

إن المفاتيح عندما تتخذ أوضاعها فإن ذلك يعني أننا بإزاء باب نحوي لا يفصله عن الأبواب النحوية الأخرى إلا ان يوضع واحد من تلك المفاتيح (او اكثر) في وضع آخر مغاير...الأوضاع المفتاحية اذن كل واحد منها ينتج بابا معينا. فأن تكون أمام باب من الابواب النحوية ليس اذن الا تثبيتا للمتغيرات في الاتجاه التي يناسب خصوصيات مادته الأولى. اذ يجوز وأنت بإزاء باب من الأبواب ان يقود تغيير عدد قليل من المتغيرات الى إنتاج باب بينه وبين الباب المذكور اختلاف كبير وفي المقابل، الأبواب التي ليست من **عائلة نحوية واحدة** قد يكون **التشابه** بينها كبيرا اذا كانت أوضاع المتغيرات فيه متماثلة أو متقاربة أو متشابهة.

ان هذه اللغة التي ترجمنا بها الكيفية التي تعاملت بها النظرية النحوية العربية مع مظاهر الاختلاف والتنوع ـ الكيفيةَ التي سنقدم بعد قليل أمثلة لها تقع من هذه الترجمة موقع الشيء المترجَم ـ، هذه اللغة اذ تختزل المسافة بين التوليدية والسيبويهية اختزالا شديدا لا تكاد تتبين معها حدودا حقيقية بينهما في هذا المستوى من النسيج الفلسفي لكل منهما تجعل للعاملية العربية حظا من صحة تشبيه الأساس الذي قامت عليه في هذا الشأن بالأساس الذي قام عليه البحث البيولوجي المعاصر في تحديد طبيعة العلاقة بين الأنواع الحية كحظ التوليدية من صحة هذا التشبيه.

إن أبواب النحو العربي يبدو الاختلاف بينها شديدا، وقد تتفاوت حدة هذا الاختلاف من عائلة نحوية الى أخرى، لكن التصور الذي يناسب هذا الاختلاف في ضوء ماذكر هو ان نفترض أن الأبواب المذكورة قد صيغت من طينة واحدة، وان خصائها الأساسية تنضبط بالمبادئ اللامتغيرة للنحو العاملي الكلي...هذا وإن من النتائج التي تلزم السيبويهية في تأويل من التآويل التي تحتملها أن منحاها في تصور الاشياء هو هذا الذي شرحناه مفصلا هنا. إن مهمة الوصف بالنسبة للغوي الذي يشتغل في اطار العاملية السيبويهية معناها الانطلاق من الظواهر المختلفة إلى اكتشاف "**الحساب العاملي القائم على المتغيرات**" والذي يقدم لهذه الظواهر الملاحظة وغيرها من الظواهر المتوقعة الأشكال والقيم التنظيمية ويجعلها في سلم مضبوط. أما مهمة التفسير فمعناها بالنسبة إليه تبيين كيف يمكن اشتقاق هذه الظواهر من المبادئ غير المتغيرة بعد تثبيت المتغيرات في أوضاعها النهائية.

ب ـ الأمثلة:

النصوص الآتية أخذناها من شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري ومن كتاب "المقتصد في شرح الايضاح" والغاية المرجوة هي تقديم أمثلة ولو على سبيل الإجمال على أمرين اثنين:

♦ 1 ـ اولها ان الاختلافات الأساسية في النحو العربي إما اختلاف بين لغات متنوعة (=لغة الرفع ولغة النصب ولغة الجر). وإما فروق بين لهجات مختلفة تنتمي الى عائلة لغوية واحدة (=كالفرق بين المرفوع بالأصالة والمرفوعات بالإلحاق «على سبيل التشبيه والتقريب»... الخ...)، واما متغيرات تفصيلية تنتمي إلى اللهجة الواحدة هي منها بمنزلة القواعد الجزئية والأحكام الخاصة و"اللحظات التعبيرية" المختلفة التي تحتملها.

♦ 2 ـ الثاني أن خروجك من باب ودخولك إلى آخر في هذا النحو لا يخلو من أن يكون اما بواسطة مفاتيح مختلفة كانتقالك من لغة الرفع الى لغة النصب الى لغة الجر، واما بواسطة مفتاح واحد تثبته في أوضاع مختلفة وكل وضع يسمح لك بفتح باب من الابواب، وذلك تقلبك بين المرفوعات فقط مثلا أو بين المنصوبات فقط أوبين المجرورات فقط. فبتثبيت عدد قليل من المتغيرات (=البرامترات) تستطيع ان تتبوأ من الأبواب حيث تشاء ، وهذه المتغيرات موصولة بشبكة ثابتة من المبادئ الكلية هي مبادئ الميزان العاملي:

1 ـ « القول في وجوه إعراب الاسم ... قال صاحب الكتاب وهي (الرفع والنصب والجر وكل واحد منها **علم** على معنى فالرفع **علم** الفاعلية والفاعل واحد ليس الا وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسمها ولا المشبهتين بليس **فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب**، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة اضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب ان والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبرها ولا المشبهتين بليس **ملحقات**. والجر علم الاضافة، واما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة وانا اسوق هذه **الأجناس** كلها مرتبة **مفصلة** بعون الله وحسن تأييده» [شرح ابن يعيش 73/1]

2- « فقدم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات لا سيما المبتدا **لمشاركته في الاخبار عنه** وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب انما احتمل **للفرق بين المعاني** التي لولاها وقع لبس **فالرفع انما هو للفرق** بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا، ورفع المبتدإ والخبر **لم يكن لامر يخشى التباسه** بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث **كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدإ الى الخبر**

الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر وذهب سيبويه وابن السراج الى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ومنه قول سيبويه اعلم ان الاسم أوله الابتداء يريد أوله المبتدأ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع والابتداء هو العامل وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية **ويعرى الاسم عن غيره في التقدير** قبل ان يقترن به غيره والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الاول» [ابن يعيش 73/1]

3 ـ « قال صاحب الكتاب لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة وهي **المقتضية للجر** كما ان الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر او معناه في نحو قولك مررت بزيد وزيد في الدار وغلام زيد وخاتم فضة. قال الشارح. لما فرغ من الكلام على المرفوعات والمنصوبات أخذ في الكلام على المجرورات ... فالجر انما يكون بالاضافة وليست الاضافة هي العاملة للجر وانها هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا ان القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول **فيتميز عنهما إذ الإعراب إنما** وضع للفرق بين المعاني، والعامل هو حرف الجر او تقديره...**فالإضافة معنى وحروف الجر لفظ** وهو الأداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل أداة محصلة لهما **فالمقتضى غير العامل**» [شرح ابن يعيش 117/2]

4- « ذكر التوابع قال صاحب الكتاب: هي الأسماء التي لايمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب: تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف. قال الشارح: التوابع هي الثواني المساوية للاول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل. ومعنى قولنا ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن **المقصود** وإنما هي في **لوازم** الأول كالتتمة له وذلك نحو قولك (قام زيد العاقل)، فزيد ارتفع بما قبله من الفعل المسند اليه والعاقل ارتفع بما قبله أيضا من حيث كان تابعا لزيد كالتكملة له، إذ الإسناد إنما كان الى الاسم في حال وصفه فكانا لذلك اسما واحدا في الحكم. ألا ترى أن الوصف لو كان مقصودا لكان الفعل مسندا إلى اسمين وذلك محال. ونظير ذلك ان الرجل ذا العبيد والأتباع يدعى الى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل مانال السيد لكن ذلك **بحكم التبعية والمقصود بذلك السيد** كأنهم ليسوا غيره لأنهم من **لوازمه**، كذلك ههنا الإعراب يدخل التابع والمتبوع **لكن المتبوع بحكم أنه أصل ومقصود والتابع بحكم الفرعية وانه تكملة الاول**» [شرح ابن يعيش 38/3]

« والتوابع خمسة تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف. وإنما رتبناها هذا الترتيب فقدم التأكيد لأن التأكيد هو الأول في معناه والنعت هو الاول على خلاف معناه لأن النعت يتضمن حقيقة الأول وحالا من احواله والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير فكان مخالفا له في الدلالة وقد يكون النعت

بالجملة وليس كذلك التأكيد، وقدم النعت على عطف البيان لأن عطف البيان ضرب من النعت وقدم عطف البيان على البدل لأن البدل قد يكون غير الأول وأخر العطف بالحرف لأنه **يتبع بواسطة وما قبله يتبع بلا واسطة»** [شرح ابن يعيش 39/3]

5- « قال الشيخ ابو علي: "باب اعراب الاسماء: اعراب الأسماء على ثلاثة اضرب رفع ونصب وجر فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر، وذلك ان الرفع يستغني عن النصب والجر نحو (قام زيد) و(عمرو منطلق) والنصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع نحو (قام زيد قياما) و(مررت بعمرو اليوم)" قال الشيخ الامام ابو بكر اعلم إن أسبق الحركات في الرتبة هي الرفع وذلك لأجل أنه **يستغني عن صاحبيه وهما يفتقران اليه** (...) وانما يكون للمنصوب وللمجرور **فائدة لا يبطل بعدمها أصل الكلام** ولو قلت (زيدا) او (بعمرو) لم يكن كلاما حتى يتقدم الرفع...واذا كان حال الرفع مع صاحبيه على ما وصفنا في **استغنائه** عنها، **وافتقارهما** اليه وجب الحكم بتقدمه في الرتبة.

واعلم ان الرفع للفاعل في الأصل وكونه في الابتداء فرع على ذلك .... ويدلك على ذلك ان المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه **والفعل هو الأصل في الإخبار** واذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدإ في المرتبة، كما ان الفعل قبل الاسم في الاخبار...

قال الشيخ أبو على: "فأما قولهم: (إن زيدا ذاهب) **فمشبه بالمفعول به** المقدم نحو ضرب زيدا عمرو وكذلك قولهم: ما بكر خارجا **مشبه بالفعل والفاعل**..." قال الشيخ الامام ابو بكر:...وذلك أن[77] حرف لا أصل له في العمل ولكنه شبه بالفعل فجعل له منصوب ومرفوع كما يكون للفعل، إلا أنهم ألزموه طريقة واحدة لئلا يكون له تصرف (...) وانما وجب ذلك [اي تقديم المنصوب وتقديم المرفوع في جملتيي (ان) و (ما)] لأن العامل حرف لاأصل له في العمل (...) فالعمل في الموضعين لفظي ومحمول على التشبيه فألزما طريقة واحدة حتى نفرق بين ماهو أصل وبين المشبه به»

[كتاب المقتصد ص 209 - 212]

6 - « باب الأسماء المنصوبة قال الشيخ ابو على: "الأسماء المنصوبة على ضربين أحدهما **ما يجيء بعد تمام الكلام** والآخر ما يجيء **منتصبا عن تمام الاسم**. فما يجيء بعد تمام الكلام على ضربين: **مفعول ومشبه بالمفعول** فالمفعول على ضروب مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول معه ومفعول له» [كتاب المقتصد ص 579]

77- هكذا جاء النص الأصلي أي غفلا من اسم (أن) من قوله (وذلك أن حرف...) ومحقق الكتاب لم يقل في ذلك شيئا. ولأجل ذلك نقدر أن الأمر سهو إما من المحقق وإما من الطابع. واضح أن المعنى لايستقيم إلا على تقدير (وذلك أن العامل حرف لا أصل...). أو (وذلك أن "إنّ" حرف لا أصل له في العمل...)

"قال الشيخ أبو علي: باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول: وهو على ضربين أحدهما ماكان المنصوب فيه هو المرفوع والآخر ماكان المنصوب فيه بعض المرفوع. فالأول على ضروب منها ماكان خبر (كان) واخواتها وخبر (ما) واسم (إن) وقد تقدم ذكر ذلك ومنها التمييز والحال".

[كتاب المقتصد ص 671]

7 - « وانما كان (=المستثنى) منصوبا **لشبهه بالمفعول** ووجه الشبه بينهما أنه **يأتي بعد الكلام التام فضلة** وموقعه من الجملة الآخر وإنما قلنا إنه مشبه بالمفعول و لم نقل انه مفعول لأن **المستثنى أبدا بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل** وكذلك قلنا في خبر كان أنه مشبه بالمفعول. ويؤيد ما قلناه أنه يعمل في المستثنى **المعاني** نحو قولك (القوم في الدار الا زيدا" والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه الا لفظ الفعل اما ظاهرا وإما مضمرا فاعرفه". [شرح ابن يعيش 77/2]

* * *

- ان الكيفية التي تتقلب بها النظرية النحوية العربية القديمة بين الأبواب المختلفة قائمة على نفس المنطق الذي قام عليه النحو التوليدي في تصوره للعلاقة بين اللغات الطبيعية المختلفة، اذ لا يخرج انتقالك من باب إلى باب عن أن يكون إما بواسطة مفاتيح مختلفة كانتقالك من لغة الرفع مثلا على لغة النصب واما بواسطة مفتاح واحد تثبته في أوضاع مختلفة كانتقالك بين المرفوعات فقط مثلا (خروجك مثلا من باب الفاعل الى باب المبتدإ) فخروجك من لغة الرفع الى لغة النصب او الجر مثلا يستوجب تغيير "المفتاح" « فالرفع يستغني عن صاحبيه (=النصب والجر) وهما يفتقران إليه» فالاستغناء تفتح به باب الرفع والافتقار تفتح باب النصب والجر (انظر النص رقم 5).

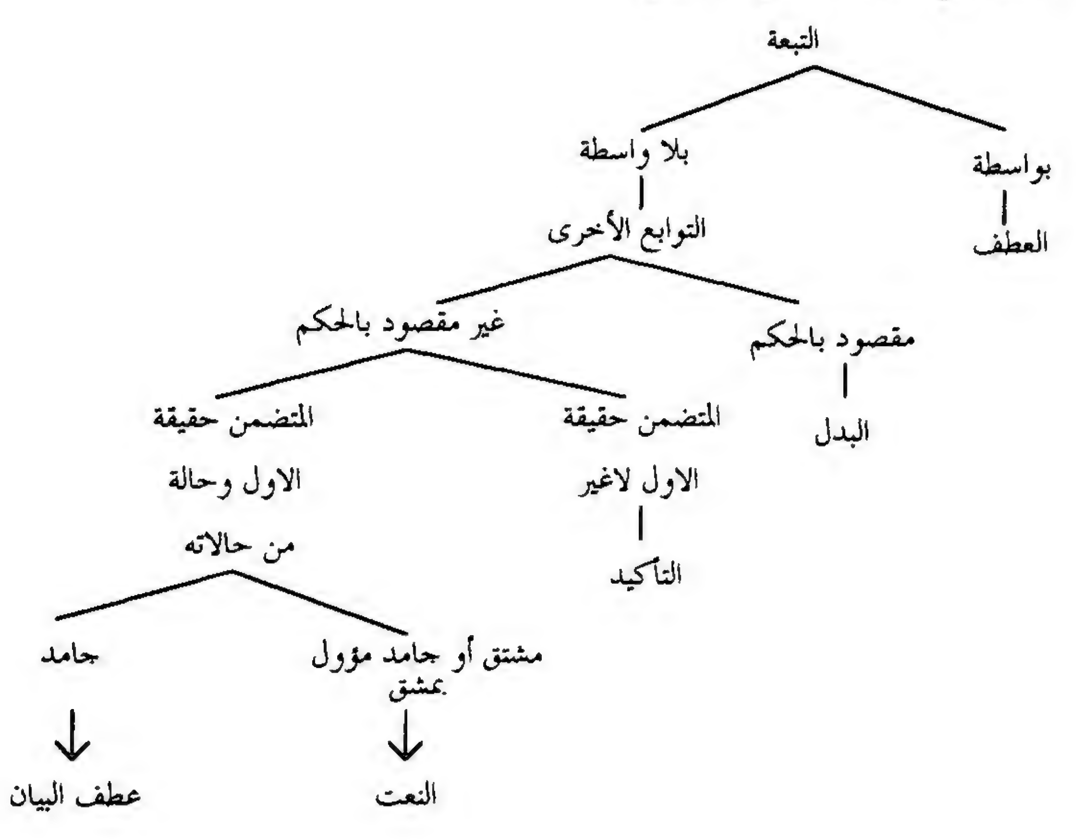
وما به تدخل الى الجر سواء خرجت من الرفع ام من النصب مفتاح واحد هو كون « العامل هو المقتضى غير المقتضى» (انظر النص رقم 3) « لا يكون الاسم مجرورا الا بالإضافة وهي المقتضية للجر كما ان الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان للرفع والنصب والعامل هنا غير المقتضى كما كان ثم وهو حرف الجر او معناه».

لغة النصب تدخلها بمفتاح "العامل هو المقتضى" في وضع من وضعين اثنين يحتملهما وهو "الاستغناء" (أما وضع "الافتقار" فيخرج بك الى لغة الرفع[78])، فتجد نفسك أمام جملة من اللهجات

78-ذكرت قبل قليل ان الاستغناء والافتقار مفتاحان وليسا وضعين لمفتاح واحد واذ نشير الى ذلك ههنا نلفت الانتباه الى أن الغاية المرجوة من هذا الذي نحن بصدده هي تقديم صورة تقريبية لإمكان من الإمكانات التأويلية التي تحتملها اللغة النحوية العربية، صورة لا ترقى الى مستوى الدقة والتفصيل والانسجام بقدر ماهي مشدودة فقط الى مستوى ⇐

يكفيك ان تخالف بين أوضاع نفس المفتاح لتدخل أيها شئت: فكون الانتصاب بعد تمام الاسم يخرج بك الى لهجة التمييز وكونه بعد تمام الكلام يخرج بك الى بقية المنصوبات. وهناك وضعان مفتاحيان آخران متفرعان عن هذا الوضع الأخير أحدهما يؤدي الى المفعول بصوره الخمس والآخر يؤدي الى "المشبه بالمفعول" الخ... (انظر النصين 6 و 7).

ـ باب التوابع أيضا يقدم إمكانات تأويلية غنية في هذا الاتجاه فمفتاح لغة "التبعية" له وضعان أساسيان اذا جعلته في أحدهما دخلت لهجة العطف واذا جعلته في الوضع الآخر وجدت نفسك امام التوابع الاخرى والمتغير الذي يتم تثبيته للدخول الى هذه اللهجة اوتلك هو كون التبعية بالواسطة او بلا واسطة : وفيما يلي خطاطة تلخص هذا المشهد:



⇐ التنبيه والاشارة المجملة اذ لو دخلنا الى متاهات وشعاب الإمكان المذكور واستشرفنا بناء قول مفصل ومتماسك في المسألة اذن لاستوجب ذلك قسما مستقلا لا أرى أن هذه الرسالة تحتمله.

5 ـ «الغيب» العبار ي تراه «النية» في السيبويهية ويراه «العقل» في التوليدية

يقول شومسكي:

« إن القوة التفسيرية لنظرية من النظريات النحوية تتناسب طردا و عكسا مع أمرين اثنين:

ـ أولهما قدرة هذه النظرية على صياغة نظام ثابت غير متنوع يكون مبنيا بحيث نستطيع أن نستنبط منه مختلف اللغات الانسانية الممكنة، بمجرد تثبيت المتغيرات في الأوضاع المسموح بها.

ـ الثاني قدرتها ـ في مستوى الوصف ـ على اكتشاف النظام الحوسي الذي ينتظم خصائص العلاقة التي تقوم بين شكل التركيب اللغوي ومعناه في لغة معينة.

إن قيام هذا التصور على وجود نظام حوسي هو الذي ينتج التمثيلات ينفتح به على نظريتنا اشكال أنطلوجي حاد حول قرائن الوجود الفعلي لهذه التمثيلات وذلك النظام الذي ينتجها. إن آثار هذه الأزمة يكن امتصاصها في حالة واحدة فقط وهي أن ننتبه إلى أن تاريخ العلوم لم يسلم قط من توظيف البنى النظرية المجردة، التي لا يدل عليها دليل واقعي صريح ومباشر، في تفسير بعض المظاهر الغريبة والمعقدة. ومن أمثلة هذه البنى النظرية في مجال الفزياء والكمياء: العناصر الكيميائية، التكافؤ الذري، الجزيئات، الذرات الخ... ونحن نأمل من جهتنا اكتشاف العمليات العضوية التي تمثل الأساس المادي للخصائص والبنى النظرية المجردة التي نوظفها ـ في اطار البحث اللساني ـ، في التعامل مع ما نفترض انه من خصائص العقل/الدماغ الانساني...ونشير فيما يلي الى مثالين اثنين من امثلة هذه البنى والخصائص المجردة نذكرهما على سبيل التنبيه والاشارة المجملة لا على سبيل البسط والتفصيل وهما "المقولات الفارغة" و "الحالات الإعرابية" فالجامع بين هذين الكائنين النظريين ان الطفل ليس لديه دليل مباشر على وجودهما اذ لا مقابل لهما في اللفظ[79]، لكن ملكته اللغوية تحيط بخصائص هذه الحالات وتلك المقولات إحاطة دقيقة بحيث يجعلها في المواقع المناسبة مستعينا في ذلك بمبدإ الإسقاط وبمختلف مبادئ النحو الكلي التي تنضبط بها تلك الخصائص. وهذا إن دل على شيء فهو أن معرفة المتكلم بخصائص المقولات الفارغة وبخصائص الحالات الإعرابية ينبغي ان تعتبر جزءا من الاطار الفطري، الذي ينتظم العقل البشري في الممارسة الاكتسابية والمعرفية بصفة عامة، والذي لا نتصور ان عناصره يمكن ان تتعلم على أساس "الوقت المتاح" و "الدليل المتاح". فافتراض أن المتكلم يكتشف المقولات الفارغة والحالات الإعرابية عن طريق التجربة افتراض ضعيف جدا باعتبار جملة من المقاييس، وأم هذه المقاييس أن الاكتساب التجريبي يستوجب الاستعانة بأدلة واقعية (-لفظية) ليست متاحة للطفل راجع الأدلة

79-نستثني هنا بطبيعة الحال فيما تعلق بالإعراب اللغات التي تتحقق فيها الحالات الإعرابية ومع ذلك تبقى هذه اللغات مشمولة بهذا التصور لأنه لا وجود للغة تحققت فيها الحالات الإعرابية بصفة استغراقية شاملة.

التفصيلية على هذا الأمر في التفصيلات النحوية وهي أدلة مأخوذة من المقارنة بين اللغات المختلفة وبالبحث التجريبي الذي نهتدي فيه بالطريقة المعروفة التي تبنى بها النظريات في مجال العلوم المادية. وههنا كلام حقه أن يقال وهو أننا نعتبر الإطار العام الذي تم فيه اكتشافنا للمقولات الفارغة والحالات الإعرابية وللمبادئ التي تحكم هذه وتلك والتي تحدد طبيعة التمثيلات العقلية والعمليات الحوسبية بصفة عامة، نعتبره صنوا ونظيرا للاطار العام الذي تم فيه اكتشاف الموجات الضوئية والذرات والجينات والتكافؤ الذي الخ ... في مجال العلوم المادية وعليه فإننا ننظر الى ما تحقق لحد الآن من مقاربات لخصائص العقل/الدماغ بمنظار أننا نعيش في ذلك مرحلة بينها وبين ماكانت عليه العلوم الطبيعية في القرن السابع عشر، قرن التحولات الكبرى في تاريخ العلم، شبه وثيق.

ان خلاصة التحليل الذي يقدمه النحو التوليدي لشواهد المقولات الفارغة والحالات الإعرابية هي: **ان هذه الحالات وتلك المقولات موجودة في التمثيل العقلي أي يراها العقل ويراعي خصائصها لكن اعضاء النطق لا تنطق بها والسمع لا يدركها ...**" [شومسكي 1988]

هذا النص إنما أوردناه في هذا السياق لغاية محددة وهي:

تقديم دليل إضافي على أنه وإن افترضنا جدلا أن النحو العربي والنحو التوليدي يختلفان في الصدور عن أمور مبدئية متباعدة فإن ذلك لا ينفي ان بينهما لقاء توارد على مفاهيم نرى ان بينهما من التقارب ما يكاد ينطمس معه ما يلحظه الملاحظ العادي من التباعد المذكور بين الأمور المبدئية التي يصدر عنها النحوان. ومما تجب الاشارة اليه في هذا السياق مما يناسب ما جاء في كلام شومسكي السابق من ان هناك اشياء « موجودة في التمثيل العقلي يراها العقل ويراعي خواصها ولكن اعضاء النطق والسمع تنبو عنها » وهو امر أورده شومسكي في إطار البرهنة على ان حجم وغنى المعرفة اللغوية التي في حيازة المتكلم يفوقان بكثير الإمكانات المحدودة التي تتيحها له التجربة اللغوية في مرحلة الاكتساب، قلت إن مما تجب الإشارة اليه في سياق تقديم الدليل الاضافي المذكور اول هذا الكلام "الآلة التقديرية" التي هي أقوى ما وظفه النحاة العرب في بناء نظريتهم. هذه الآلة يمكن تلخيص قيمتها الإجرائية المسطرية بالنسبة للنحو العربي في كلمة واحدة وهي **التعامل مع ما لاحظ له في التحقق اللفظي وافتراض انه جزء من نظام اللغة** ويؤكد عملهم بهذا الافتراض تقريرهم في قواعد التقدير ان

الشيء « قد يحذف لفظا ويثبت تقديرا»[80] وانه « لا اعتبار بالتقديم اذا كان في تقدير التأخير»[81] وان « ما حذف لدليل او عوض فهو في حكم الثابت»[82].

فتقرير هذا الضرب من القواعد انما يندرج في سياق يرادف من أوجه عديدة ما عبر عنه شومسكي في كلامه المنقول آنفا بإشكال الوجود الفعلي للحوسبة والتمثيلات من خلال مثالي المقولات الفارغة والحالات الإعرابية: (=المتكلم يراعي خصائص هذه العناصر ولا دليل لفظي مباشر وصريح يدل على انها موجودة ـ اذ لا حظ لها في النطق ـ ويستنتج شومسكي من ذلك ان غياب هذا الدليل دليل على ان هذه العناصر جزء من الاطار الفطري الذي ينتظم ممارسة الانسان المعرفية والاكتسابية وأنه اذا لم يكن ذلك كذلك فمن أين للمتكلم المعرفة بهذه العناصر وبخواصها).

إن الآلة التقديرية في النحو العربي انبنت في منطقها العام على ان **المقدرات** جزء فعلي (=واقعي) من نظام اللغة وليست قواعدهم في الرد الى الأصل والتي ذكرنا أمثلة منها قبل حين الا وثائق تعترف لهذه المقدرات بالوجود اللغوي الفعلي. ونحن في إطار الإمعان في تقديم الدليل على ما بين النحوين العربي والتوليدي من لقاء تواردي على مفاهيم متقاربة مترادفة لا يستفزنا لفظ من ألفاظ المعجم التقديري الذي شغف به النحاة العرب مثلما يستفزنا لفظ "النية" المطرد في كلامهم عن امور عدة[83] نذكر منها مثلا مقالتهم في ان الشيء قد يتقدم لفظا والنية به التأخير والعكس. فلفظ "النية" هذا لايجد مكانه الطبيعي الا ضمن الحقل الدلالي المرتبط بالإشكال المعرفي، فالذي ينوي هو المتكلم والمنوي (=المقدَّر) **هو ما يراه المتكلم بنيته ولا يتحقق في اللفظ.**

والآن ماهو الدرس الذي ينبغي استخلاصه من كل هذا ؟

إن ما ينبغي استخلاصه في تقديري يمكن ايجازه في كلمة واحدة وهي **ان النحاة العرب اذ قرروا ما قرروه من قواعد وحرروا ما حرروه من مبادئ وقفوا عند حدود التوظيف الاجرائي والاستهلاك المسطري التقني ولم يجاوزوا ذلك الى ما تحتمله هذه المبادئ والقواعد من نتائج على المستوى الفلسفي.**

---

80 -" الانصاف" المسألة 4 ص 43.

81 - الانصاف المسألة 5 ص 50.

82 - النصاف المسألة 7 ص 398.

83 - الاشارة هنا الى كل ماجاء في النحو العربي مبنيا على مراعاة "أشياء" لا مقابل لها في اللفظ كالمحل الإعرابي فيما لا يتحرك من المعمولات (=المبنيات) ومسائل الحذف والاضمار التي لم يخل منها باب من أبواب هذا النحو.

6 ـ من جسمية المعرفة إلى حدود العقل النظري

(من فلسفة «الجسم» الى النظرية اللغوية
الترادف النظري وحدود «العقل» بين
اللغويات العربية واللغويات التوليدية)

قوانين «الجسم الطبيعي» وقوانين «اللغة» و«العقل»:
من الحدود النوعية إلى الامتداد الوجودي والترادف
الانطلوجي (موازنة بين الاصول الطبيعية للنظرية
النحوية في كل من السيبويهية والتوليدية)[84]

---

84 – من فلسفة "الجسم" إلى "النظرية اللغوية" ومن "جسمية المعرفة" إلى "حدود العقل النظري"اطروحة الترادف النظري وحدود "العقل": بين اللغويات العربية واللغويات التوليدية).

التوليدية وحدود العقل النظري:

من الامتياز الابستمولوجي الى الترادف.

"لماذا يتسارق أصحاب النظريات الانسانية ؟ فإن كثيرا مما يقال عن اللغة الآن قيل من قبل وما قيل عن غير اللغة قيل من قبل ولكل جيل نظرياته يلعن بها الجيل الذي قبله ونظريات ذلك الجيل فهل يسير الناس في خط نظري متقدم ؟ هنا تدخل السوسيولوجية المعرفية في الموضوع وأول شيء فيها مبحث سحر الاسماء فإن من قوانينها انك تجيز القديم او ما لا يدخل في اهتمامات القدماء اذا جعلت له اسما جديدا حتى ان الاسم هو الذي يصنع المسمى في "العلوم الانسانية". وقد قدمنا من قبل ان النظرية بناء كلماتي مفهامي اي انها اسم يصنعه صانعه " يحرك" به الواقع الذي يتحرك في الحقيقة بأمر الله سبحانه. فاذا جعل له اسما استقرت النظرية "علما" مستقلا وهذا الاستقرار لا يتم الا في أوضاع تتسم بجهل كبير بأصول المعرفة كحال الأمر عندنا او لا يعلم العالم شيئا الا بالاستسلاع وحكاية أقاويل مشقشقة على سبيل الاتباع الاعمى [...] ان جماهير المثقفين تشتغل أذهانهم بالمقدمات المشهورة لا بالمقدمات المعرفية البرهانية ولهذا كان كهان الانسان المسايرون لشهوات الجماهير من أقدر الناس على سرقة نظريات الغير وإلباسها الاسم الساحر الذي يغذي مسحرة الجماهير وهؤلاء يعلمون ان الجمهور لا يتغذى بالمسميات (...) ولنذكر هنا قضية الجمهور وحاله مع كهان المادة فإن كلام هؤلاء مستغلق فلا ترى فزيائيا يكتب وفي ذهنه هذه الأوضاع الاجتماعية ولذلك لا تسارق لأنه لا ينفع (...) لا سبيل إلا الوقوف في وجه شهوة الاسماء بل يسمى الذي أعلن أنه يمارس البحث العلمي والمناهج الحديثة باسم ما أعلن وإن كان ما يفعل هو ما فعله الناس قبله، ومثل هذا أن تقرأ كلام اللسانيين الغربيين الذين يصفون عملهم بالبحث العلمي وتغرق في المقدمات الغليظة التي يصبغون بها أقاويلهم **فاذا جئت الى المقصود لم تجد الا بيانات نحوية قالها الناس من قبل.** بل ان الأدهى من ذلك أن يزعم قوم انهم يبشرون بالبحث العلمي في مجال اللسانيات وعلم اللغة فتظن انهم يعلمون ما يقولون فاذا سألتهم علمت انهم نقلوا هذا الاسم عن أصحاب المذهب فلما رأوا أصحاب المذهب يقولون عن منهبهم انه علم اللغة وانه علم اللسانيات سكن في روعهم ما صدقوه غيا فصرت لا تستطيع ان تنزع من نفوسهم هذه الكذبة ولكنك تظن رغم ذلك انك لم تحسن أخذ مقاصدهم فتنتظر ان يكتبوا شيئا عن علم اللغة فإذا نظرت فيه قلت في نفسك فلعل المبرد وسيبويه فعلا علم اللغة وهما لا يشعران" [الطبيعة والتمثال]

♦ هناك أمران اثنان مثلا بالنسبة للمشروع التوليدي تحديا فلسفيا كبيرا:

أولهما الإشكال الديكارتي حول الكيفية التي تستعمل بهـا اللغة وفق مبـدإ "الإبداعيـة الطبيعيـة التلقائية" والذي من مظاهره المميزة التجدد والاستمرار والتحرر من ضغوط المثيرات الخارجية والداخلية (= الذاتية) وكذا ملاءمة المقامات المختلفة وقدرتها الفائقة على اثارة الأفكـار الملائمـة المقصـودة لـدى السامع.

الثاني: السؤال التوليدي الذي صيغ في سياق محاولة الاقتراب من الإشكال الديكارتي السابق[85] وذلك، السؤال عن حقيقة ما بين النمو العقلي اللغوي والنمو العضـوي مـن وشـائج عضويـة (ماديـة)، اقامة النظر على افتراض وجودها لا تعتبر بالنسبة للتوليدية مناورة اختيارية بـل هـي امـر يمثـل اسـتجابة لضغط ابستمولوجي حاد ومستمر تفرضه طبيعة "الاسئلة" المهيمنة على "المشروع العلمي" الذي نشأت التوليدية في رحابه.

إن هذا السؤال وذلك الإشكـال ـ كما قلت ـ مثلا بالنسبة للمشـروع التوليـدي تحديـا فلسـفيا كبيرا بحيث لن نكون مجازفين اذا أطلقنا في هذا الخصوص قولا بأن الكلام التوليدي حول هـذه المسـائل جاء نظرا تأصيليا في **الحدود التي لا يستطيع العقل النظري تجاوزها.**

وههنا كلام نرى أن من حقه ان يقال في هذا السياق بالذات وهو ان الشطر الـذي يمثـل امتيـازا ابستمولوجيا امتازت به التوليدية عن غيرها من النظريات اللغوية القديمة والحديثـة وهـو الشـطر المـادي العضوي (=التبشير بإمكان استكشاف العمليات العضويـة الـتي تمثـل الأسـاس المـادي للممارسـة اللغويـة المحكومة بالخواص الإبداعية المذكورة آنفا، وذلك بالدفع بالنظر في الخصائص والبنى النظرية المجردة محور البحث اللغوي الراهن الى أقصى حدوده الممكنة) بقي مجرد حلم فلسفي فقط لم يتحقق منه شيء وربمـا لن يتحقق منه شيء الى الأبد لبعد ذلك عن متناول قدراتنا العقلية كما يذكر ذلك شومسكي نفسـه في آخر كلام له في هذه المسألة سننقله بعد حين من المحـاضرة الخامسـة مـن جملـة محـاضرات اشتهرت في الأسانيد التوليدية باسم محاضرات "ماناجوا"، فمابقي من التوليديـة اذن الا النحـو التفصيلـي والقواعـد والمبادئ والأحكام، اي ما به تنفتـح على السيبويهية في شـكلها القواعـدي التفصيلـي انفتـاح تـرادف تتفاوت درجاته من موقع الى آخر[86].

---

85 -الإشكال الديكارتي والسوال التوليدي المذكوران هنـا اشتهرا في التوليديـة بالسـوال الثـالث في شـطره الإنتـاجي (=الشطر الثاني اما الاول فيتعلق بالإدراك) والسوال الرابع على التوالي.

86 -"...فإذا جئت الى المقصود لم تجد الا بيانات نحوية قالها الناس من قبل" [الطبيعة والتمثال].

• ان التوليدية تمثل حلقة في سلسلة تاريخية طويلة في الدفاع عن فلسفة «وحدة العقل» وفي السعي نحو نظرية واضحة ومحددة عن طبيعة العلاقة بين الجسم والعقل، وعن قوانين «الجسم» وهل هي بذاتها التي تحكم «العقل» أم ان العقل جوهرثان تحكمه قوانين خاصة به؟

يقول شومسكي في سياق استعراض المحطات الأساسية في تاريخ هذه المشكلة وتحديد المكان الطبيعي الذي يناسب التوليدية ضمن هذا السياق:

« إن نظرية "آليات التماس" التي اقترحها ديكارت والتي قامت على مبدإ التفاعل المباشر بين الأجسام اعتبرت في ذلك العهد نموذجا عاما صالحا لتفسير "حركة" الكون في كل مظاهرها. (حركة الاجسام الجامدة وسلوك الكائنات الحية بما فيها الكائن البشري) الا ان المعضلة التي واجهت هذا النموذج الديكارتي كانت الخصائص الابداعية التي تمتاز بها الممارسة اللغوية عند الانسان، وأصل هذا التحدي الذي واجهته الديكاتية، ما بين "الآلة" (=الجسم) و"الانسان" من فروق في الطبيعة الاساسية لكل منهما. هذه الفروق يمكن تلخيصها في كلمة جامعة وهي أن: الآلة إذا وضعت في ظروف معينة فإن الطريقة التي تعمل بها تكون محددة ومتوقعة سلفا وذلك باستعمال حساب يدخل فيه عاملان: هما التكوين الداخلي للآلة وخصائص الظرف الذي يحيط بعملها وهذا معناه ان الآلة عملها محكوم بمبدإ الانفعال الجبري اما الإنسان فيميزه عن الآلة كونه يستجيب لضغوط "الحث والتوجيه" الخارجية والذاتية لكن بشكل اختياري يبقى معه احتمال مخالفته لمقتضى هذا التوجيه وذلك الحث واردا ومتوقعا. ان هذه الحقيقة هي التي أملت على الديكارتية ضرورة تكميل مبدإ التفسير الآلي بمبدإ تفسيري آخر يحيط بما لا تستطيع أن تحيط به دائرة آليات التماس وهذا المبدأ التكميلي هو "مبدأ الإبداع" الذي اعتبره الديكارتيون جوهرا ثانيا يجب ان يفترض انه مستقل استقلالا كاملا عن الجسم ليصح ما زعمناه آنفا من أن مبادئ آليات التماس لا تستطيع الاحاطة به كاستطاعتها الإحاطة التفسيرية بحركة الأجسام (=الجوهر الأول).

ـ من النتائج التي لزمت عن هذا التصور ان :

أ ـ العقول البشرية لا يمكن ان يتخيل فيها انها تنتظم من حيث الشكل التكويني لطبيعتها الأساسية وفق هيئات ونماذج تكوينية مختلفة.

ب- وان "العقل" من حيث كونه "جوهرا ثانيا" على هذه المرتبة من الوحدة والتجانس يناسبه في إطار هذا التصور ان يعتبر وسيلة كلية تمتاز بالصلاحية المطلقة للعمل في كل الظروف والاحتمالات.

ان تعاملنا في اطار النحو التوليدي مع هذه الأفكار يجب ان يتخذ منحى آخر يجعل نصب عينيه في المقام الأول التخلص من ميتافيزيقا القول بجوهرثان مفارق للجسم مفارقة تامة[87].

87 ـ واضح من هذا الكلام ان التوليدية بذلك توطئ الطريق نحو تعويض مبدإ الفصل بين الجسم والعقل بمبدإ قياس النمو العقلي ـ اللغوي على النمو العضوي (=الجسمي).

لكن قبل ان نشرح تفاصيل هذا المنحى يجب ان نكون على بينة من الصور المختلفة التي اتخذتها الديكارتية بعد ديكارت ومن التحول الأساسي الذي شهدته مع ظهور النموذج النيوتوني في تفسير حركة الأجسام والذي عوض مبدأ التماس بمبدإ "الفعل عن بعد":

- فالديكارتيون الاوائل صاغوا نظرية محددة للجسم قامت على مبادئ نموذج آليات التماس وجعلوا للعقل وضعااستثنائيا بالنظر الى إمكانات هذا النموذج التفسيرية.
- وقد تناول الافلاطونيون الجدد (ق17) هذا الوضع بالمزيد من التفصيل في إطار مااشتهر عندهم بنظرية مقولات الإدراك ومبادئ النسق المعرفي.
- هذه الأفلاطونية الجديدة اتخذت صيغتها النهائية مع النسق الفلسفي الكنطي.
- ومع ظهور علم النفس الجشتالتي في القرن العشرين حظيت الصيغة الكنطية للافلاطونية الجديدة بتألق ابستمولوجي خاص.
- كما انه يجب الا ننسى حلقة بارزة من الحلقات التي تطورت من خلالها الديكارتية وهي الحلقة التي تمثلها نظرية "النحو الفلسفي العام" التي هيمنت على الفكر اللغوي ابتداء من القرن 17 وانتهاء بأوائل القرن 19، والتي كانت في جوهرها نظرية في النحو الكلي تمحورت حول نواة اطروحية يمكن تلخيصها في **الترادف بين المبادئ العامة للغة والمبادئ العامة للفكر.**
- هذا المنحى في النظر النحوي تعرض لهجمة فلسفية قاسية أسكنته قرنا من الزمن ثم كان انبعاثه مع النحو التوليدي منذ ما يقارب الثلاثين سنة.

لكن الإرث الديكارتي الذي انبعث مع التوليدية إنما انبعث في صورته المهذبة في ضوء النيوتونية. وههنا أمر يجب ان ننتبه اليه وهو أن هذا **التهذيب النيوتوني لم يستهدف نظرية ديكارت عن العقل بل نظريته عن الجسم.**

فقد أكدت مبادئ نيوتن ان آليات التماس « ليست صالحة لتفسير حركة الأجرام السماوية وان هذه الأجرام يمارس بعضها على بعض "قوة" لا تستوجب التماس» وفي هذا الإطار ظهر مفهوم "الفعل عن بعد" الذي يقع خارج دائرة آليات التماس الديكارتية. النتيجة اذن ان مفهوم "الجسم" في حدوده الديكارتية لم يعد أمرا معترفا به، بل ان الحدود بين ماهو جسم وما ليس بجسم لم تعد واضحة ذلك الوضوح الذي عهدناه في الديكارتية، بحيث صرنا امام عالم مادي نسعى نحو اكتشاف خصائصه وليس بحوزتنا تعريف محدد للجسم نهتدي به في توجيه هذا الاكتشاف بحيث أصبح التساؤل عن ظاهرة ما، هل تدخل في دائرة الجسم أو لا تساؤلا لامعنى له. وفي هذا الإطار نعتبر كلامنا عن التمثيلات العقلية والعمليات التي ترتبط بها في مجال الحوسبة العقلية، نظرا في خصائص العالم المادي ليس غير الا ان هذه الخصائص تتعامل معها نظريتنا في مستوى التجريد لأسباب اخلاقية بسطنا القول بشأنها بتفصيل في مكان آخر وما يعنينا في المقام الأول هو أن هذا الضرب من التعامل تكمن قيمته عندنا في كونه يقدم لنا الإطار المناسب ــ في ضوء إمكانات البحث المتاحة حاليا ــ لصياغة نظرية تفسيرية تلقي بعض الضوء على طبيعة الظواهر التي نسعى الى اكتشاف قوانينها. هذه الظواهر نختار منها دائما ما نرى انه يوطئ الطريق نحو اكتشاف ما يقوم به الدماغ من عمليات اثناء الممارسة اللغوية

وبالتالي نحو اندراج الدراسة اللغوية في التيار العام للعلوم الدقيقة على شاكلة ما حدث في مجال دراسة الجينات والعناصر الكيميائية والتكافؤ الذري الخ...

ان هذا المنحى الذي اخترناه للتعامل مع الأشياء في مجال البحث اللغوي واقع لا محالة في مجال فكرة "الجسم" ولأجل ذلك نرى ان الجدل الديكارتي حول مسألة الحدود بين الجسم والعقل والذي مازال شبحه يطارد المؤسسة النظرية في غير موطن واحد جدل لا معنى له البتة، خصوصا في ظل وضع لاتكاد تمسك فيها بتعريف محدد للجسم.

ان من الحلول التي يحتملها ما اصطلحنا على تسميته بمشكلة ديكارت[88] القول بأن هذه المشكلة تتجاوز قدراتنا الفكرية. وهذا بالنظر الى تصورنا للجسم - و"العقل" مظهر من مظاهره ـ امر منطقي ومقبول مادام الجسم من خواص طبيعته الاساسية ان قدراته محددة بيولوجيا. فالعقل الانساني في ظل هذا التصور لا يمكن ان تكون قدراته كلية تعمل في مختلف الظروف والاحتمالات كما كان الديكارتيون يزعمون، بل يجب ان نتصور أن هذه القدرات محددة ومقيدة بيولوجيا تماما كما هو الشأن بالنسبة لقدرات الجسم بصفة عامة، فالطبيعة الاساسية للعقل الانساني مركبة بشكل تجعله قادراً على حل بعض المعضلات عاجزا عن حل معضلات أخرى قد تكون بسيطة يمكن حلها بذكاء مركب وفق نظام خلقي مخالف.

وفي هذا الإطار نفهم لماذا توجد بعض اللغات الممكنة كاللغة التي تعتمد مثلا على مبدإ الترتيب الخطي بدلا من مبدإ الاعتماد على البنية خارج متناول الملكة اللغوية لأفراد النوع البشري على الرغم من أنها بسيطة بالنظر الى تلك التي تستطيع هذه الملكة الإحاطة بها بالفعل. ان قدرتنا على الفهم الجيد للكيفية التي تنمو بها الملكة اللغوية عند الانسان تتعاظم عندما نجعل هذه الكيفية صنوا لنظائرها في مجال "النمو العضوي" . فأجسامنا لا تنمو وفق ماتمليه خصائص البيئة المادية المحيطة بنا بل بما تمليه طبيعتنا الاساسية المشتركة بين أفراد نوعنا. ومع ذلك فإننا لا ننكر أن البيئة تساهم في هذا النمو لكن بصفة ثانوية وهامشية تقتصر على الحث والتحفيز او الإعاقة والتأخير والتشويه.

غاية الأمر ان **النمو العقلي والنمو العضوي يتمان وفق نظام واحد وهذه النتيجة منطقية ومعقولة بالنظر الى امر واحد فقط وهو اننا نمثل جزءا من العالم الطبيعي**. وفي هذا الإطار نستطيع أن نزعم أن عدم تحقيق أي تقدم في حل مشكلة ديكارت رغم ما أصابته اليوم العلوم الطبيعية من تقدم نرى انه يقدم دليلا واضحا ولو مؤقتا او جزئيا على أن هذه المشكلة يستحسن اعتبارها من قبيل ما لا تستطيع قدراتنا الفكرية الإحاطة به اذ **لا فرق بين قدراتنا العقلية وقدراتنا العضوية من حيث كونهما معا محددين وفق قيود تنتمي الى طبيعتنا الاساسية**. وعدم قدرتنا على حل مشكلة ديكارت مظهر من مظاهر الانفعال بهذه القيود.

---

88 -تصرفاتنا حرة بحيث اننا قد نستجيب لعوامل الحث والتوجيه دون ان تكون هذه الاستجابة جبرية بالمعنى الدقيق للعبارة.

إن الذي يؤكد هذه الحقيقة ، حقيقة ان قدراتنا العقلية محدودة كمحدودية قدراتنا العضوية وبموجب نظام من القيود المادية تنتمي الى طبيعة تركيبنا العضوي تشترك فيه هذه وتلك، هو النظر الى الاسئلة الكبرى التي اشتغل بها العقل النظري وفي ما أثمره تاريخ الفكر من نظريات في اطار سعي الإنسان الى الاجابة عن هذه الاسئلة. فإن الذي يثير انتباه المتأمل في هذا الشأن هو أن هناك جملة من الاسئلة مازالت الى الآن تطرح بصيغتها البدائية الأولى التي طرحت بها أول الأمر منذ زمن بعيد مغرق في تاريخ العقلانية البشرية. وهذا لا تفسير له عندنا إلا شيء واحد وهو أن هذه الاسئلة او بعضا منها على الاقل يوجد خارج متناول قدراتنا العقلية إلى الأبد وذلك بمقتضى نظام القيود المذكور آنفا.

وهذا التفسير نفهم أصوله جيدا عندما ننتبه الى ان نظام «**بناء المعرفة**» عند الانسان نظام واحد وان «بناء اللغة» و«بناء النظريات العلمية» من حيث كونهما سلوكين معرفيين يتمان وفق هذا النظام.

كلامنا هذا مبني إذن على افتراض ان ما يفعله الإنسان في بنائه لنظرية علمية ما يشبه ما يفعله في اكتسابه للغة ما. أي أنه في حوزته ـ بمقتضى التكوين البيولوجي الاساسي للنوع البشري ـ جهازاً تصورياً ومعرفة أولية بطرق صياغة المشكلات وبتصور للوضوح والتفسير والاستدلال الخ... وهذا كله يمكن ان نسميه قياسا على القدرة اللغوية بالقدرة على بناء العلم (Science forming capacity)[89]. وهذه القدرة "النظرية" نفترض أن لها حدودا لا تستطيع مجاوزتها وذلك كغيرها من الانظمة العضوية المحددة بيولوجيا. ولأجل ذلك فإنه من الطبيعي جدا ان تبقى بعض الأسئلة خارج ما تستطيع قدرة الانسان على بناء النظريات العلمية الإحاطةَ بِهِ، مهما بلغت تجربته، مع "العالم" الذي يسعى الى اكتشاف قوانينه، من الغنى والتعقيد والتنوع. ولعل مشكلة ديكارت اذ قد تعاقبت عليها الأزمنة الطويلة و لم تحظ حتى ببصيص يشر بإمكان حلها، يناسبها ان تعتبر من قبيل هذا الضرب من الإشكالات الخارجة بالأصالة عن نطاق قدراتنا العقلية المحددة عضويا.

يبدو اذن ان دراسة اللغة على النحو الذي ارتضيناه وطورناه عبر هذه السنين الطويلة، تقدم لنا نموذجا مرجعيا صالحا للتعامل مع مكونات اخرى للنسق المعرفي عند الانسان ونحن ننطلق في هذا التصور من ان العقل مكون بصورة قالبية أي أنه يتكون من أنظمة مختلفة يستقل بعضها عن بعض لكنها تشترك في جملة من الخصائص الاساسية يؤكد ذلك، التفاعل الملحوظ بين هذه الأنظمة (...) ونشير هنا الى أنه سيكون نجاحا كبيرا لفلسفتنا في المعرفة ان نكتشف أن العناصر التي تدخل في تكوين الملكة اللغوية ليست خاصة بهذه الأخيرة فقط بل تجاوزها الى ملكات معرفية اخرى كملكة الإبصار مثلا والتي تحقق في دراستها نجاح كبير في السنوات الأخيرة فعلى ما بين الملكتين من فروق من جهة أن الإبصار نظام للمعالجة واللغة نظام للمعرفة فإن بينهما من التشابه ما يكفينا، في الاستدلال عليه، الانتباه فقط الى مايتيحانه من إمكانات متشابهة لتناولهما في التحليل والمعالجة النظرية بمنهج واحد. فنظام

89 ـ من مظاهر هذه القدرة مثلا اشتراك الناس في فهم نتائج العلم وكذا في تقويمها رغم أنهم يفتقرون الى تلك المهارات الإنجازية والأدوات التقنية الدقيقة التي يستعملها "العلماء" في بناء نظرياتهم.

الإبصار يراعي جملة من المبادئ العامة كمبدإ "الصلابة" مثلا على نحو ما شرحناه بالنسبة للملكة اللغوية بالضبط، هذا مع الاستدراك، بطبيعة الحال، بأن الملكتين تعمـلان بطرق مختلفة فاللغة لا تعرف مبدأ الصلابة كما ان نظام الإبصار لا يعرف مبدا المقولات الفارغة او مبدأ الربط العاملي مثلا.

(...) إن ما وصل إليه البحث في المجالات المعرفية الأخرى يصدق عليه ماقلناه عن مجال اللغة ومجال الإبصار وذلك فيما يبدو راجع الى مبدإ القالبية الذي قلنا قبل قليل إنه يتحكم في الكيفية التي يتكون بها العقل وأنظمته المعرفية. لقد قدمنا من الأدلة ما يكفي على أن هذه الأنظمة جزء من تكويننا العضوي وعلى أنه لادليل البتة يؤيد كونها مكتسبة بالمران والتجربة كما هو في زعم السلوكيين والمتشبثين بالتقاليد الماركسية. ان التناقض الكبير الذي يطارد هؤلاء هو انهم ينهبون الى أن الإنسان محكوم في لغته وحضارته بالتاريخ والمجتمع والتجربة إلا أنهم لا يرون الرأي ذاته فيما يتعلق بالخصائص العضوية للإنسان.

إن أكبر تحد تواجهه نظريتنا في تفسير خصائص الأنظمة المعرفية عند الإنسان، اللغوية وغير اللغوية في إطار التكوين العضوي الفطري هو أن هذه النظرية يجب ان تكتمل بنظرية اخرى موازية في تفسير الكيفية التي تطور بها هذا التكوين الفطري. ومناط التحدي المذكور هو ان قدراتنا على المناورة النظرية في هذا المستوى محدودة وضعيفة جدا بحيث لم يتوافر لدينا من المعارف في هذا الشأن منذ ظهرت اول صياغة لهذا الإشكال إلا النزر اليسير الذي لا يرقى حتى الى مستوى البيانات الاولية. ولئن جاز ان يتحقق شيء من التقدم في هذا الاتجاه فإننا نتوقع ان يتم ذلك في إطار ذلك الفرع من المعرفة العلمية المعروف باسم البيولوجيا الذرية، والذي يسعى الى تفسير العلاقة بين خصائص ظروف الحياة على الارض وبين خصائص الأنواع العضوية التي أمكن ان تتطور في ظل هذه الظروف. وماهي المبادئ المادية التي تحكمت في تكييف هذه العلاقة وفق الضرورات التي تفرضها الظروف المذكورة.

ان مجمل ما نعرفه في هذا الشأن يكاد ينحصر في شيء واحد وهو ان الأعضاء "تتطور" بحيث تكون قدراتها على نحوٍ في مرحلة وعلى نحوٍ آخر في مرحلة اخرى وذلك وفق نظام محكوم بمنطق وضغوط الحاجات الاستعمالية (=منطق: «الحاجة تفتق الحيلة). ونحن نضيف هنا أن المسار الذي اتخذته في تطورها، القدرات العقلية المعرفية عند الانسان يشبه هنا المنحى الذي أشرنا اليه فيما يتعلق بالأنواع العضوية. فالخصائص الأساسية لنظام المعرفة واللغوية عند الانسان نفترض انها نتجت عن تفاعل ما وقع في نظام خليته لأسباب مرتبطة بخصائص العمليات العضوية عموما وبالقوانين المادية التي تحكمت في خلقة دماغه والتي جعلت هذا الأخير على تلك الدرجة المعلومة من التعقيد (...).

إن هذه الجوانب من العالم الذي يسعى الانسان منذ زمن بعيد الى اكتشافه يوجد معظمها في نظرنا خارج ما تستطيع قدراتُه الفكرية الإحاطةَ به. وكون الاشياء تجري على هذا النحو امر معقول جدا بالنظر الى "خاصية محدودية القدرات " التي تطبع عالم الأنواع العضوية...»

[انتهى كلام شومسكي]

التعليــــق:

ان كلام شومسكي في هذه المقالة تمحور حول مسألة أساسية نظره فيها تشعب وتنوع في اتجـاه رأينا أنه يخدم الموضوع الذي اشتغلنا به في هذه الرسالة، ولأجل ذلك لم نر بأسا في أن ننقل إلى العربيـة في هذا السياق مقالته هذه على طولها وذلك لتكون لنا سندا استشهاديا نستدل به على جملة امـور تقـع من تعاليقنا المبثوثة عبر مباحث هذه الأطروحة موقع المقدمات العامة التي صرحنا ببعضها في أثناء التعليق وبقي بعضها الآخر في دائرة الظل وها نحن نلقي عليها هنا بصيصا من الضوء لعله يسعف المتجـول عـبر شعاب تلك التعاليق في تذليل بعض منعرجاتها والتي لم تتح لنا ثمة فرصـة تفكيـك خطوطهـا المتشـابكة تفكيكا واضحا الوضوح الذي اتاحته لنا فرصة هذه المقالة.

فماهي المسألة الأساسية التي قلنا عنها إن هذه الأخيرة جاءت متمحورة حولها؟ انها بنـاء مقدمـة واضحة في مسألة العلاقة والحدود بين «الجسم» (=العالم الطبيعي) و«العقل» (=المعرفـة واللغة مكـون من مكوناتها) والدفع بهذه المقدمة الى أقصى نتائجها ونهاياتها التي تحتملها، وذلك في سياق الاجابـة عن سؤال محدد وهو: لماذا بقيت مشكلة ديكارت (=حرية السلوك اللغوي عنـد الانسـان) بـدون حـل رغم التقدم "الكبير" الذي حصل في العلوم الطبيعية وفي البحث اللغـوي التوليـدي الـذي مـافتئ يتحـين فرص الاستفادة من كل ما يراه مناسبا من نتائج هذه العلوم؟

إن الكيفية التي بنيت بها الاجابة عن هذا السؤال تضمنت التصريح بالموقف التوليدي من قضيتين شغلتا الفكر الانساني دائما وهما:

أ- طبيعة العلاقة بين الجسم والعقل وهل المعرفة جسـم مـن اجسـام العـالم الطبيعي ام هـل هـي "جوهرثان" منفصل؟

ب- وهل للفكر البشري (= العقل النظري) حدود لا يستطع مجاوزتها أم هـل يسـتطيع التعـامل مع كل المشاكل.

* * *

وههنا كلام يجب ان يقال ويستحق عناية خاصة مادمنا بصـدد برنـامج للموازنـة بـين النظريتـين النحويتين العربية والتوليدية، وهو ان بناء النظرية اللغوية على اساس موقف محدد من مسألة الحدود بـين «اللغة» و«العالم الطبيعي»، نعتبره في إطار البرنامج المذكور، اختيـارا فلسـفيا مشـتركاً بـين السـيبويهية والتوليدية أما بالنسبة للسيبويهية فحسبنا هنا التذكير فقط بأن الكائنـات اللغويـة اعتـبرت فيهـا امتـدادا انطلوجيا لاجسام العالم الطبيعي يصدق عليها من قوانين التغير ما يصدق على هذه الأخيرة.

وهذا أمر بيناه بتفصيل آنفا وسيأتي الكلام على تفاصيله بشكل موسع في مواطن عديدة من هذه الرسالة فلا حاجة للتكرار. فالغاية هنا التذكير فقط. أما بالنسبة للتوليدية فما يستفاد من مقالة شومسكي فيما نقلناه من كلامه هو أنها سارت في هذا الشأن على أثر السيبويهية اذ بنت نظريتها على تحطيم الحدود بين "الجسم" و"العقل". هذا التحطيم كان من نتائجه:

ـ قياس النمو اللغوي على النمو العضوي واعتبار قوانين الاول امتدادا طبيعيا لقوانين الثاني.

ـ ثم قياس «العقل النظري» على «العقل اللغوي» في مبدإ «محدودية القدرات» المحدد عضويا (=بيولوجيا) وذلك باعتبارهما صورتين اثنتين لشيء واحد هو «نظام المعرفة»[90] البشري والذي تظاهرت الأدلة ـ في مجالات معرفية اخرى غير اللغة والنظر كمجال الإبصار مثلا ـ على انه محكوم بقوانين التكوين المادي العضوي...لكن كيف انعقدت في التوليدية أسباب هذين القياسين؟

نبدأ بحكاية قصة القياس الأول ثم نتبعه بالحديث عن القياس الثاني.

1 ـ القياس الأول

التوليدية استفادت من الثغرة الكبيرة التي أحدثتها النيوتونية في الجدار الديكارتي الذي كانت آليات التماس فيه تقيم حدودا واضحة بين الجسم واللاجسم (العقل) فنيوتن عوض النموذج الديكارتي في تفسير حركة الأجسام بنموذج آخر قام على مفهوم "الفعل عن بعد"، نموذج كان من نتائجه أن غاب معه ذلك التصور المحدد للجسم الذي كان معروفا إبان شيوع النموذج الديكارتي أساسا للعلم الطبيعي. التوليدية قامت على استغلال غياب مثل هذا التصور وعملت في فلسفتها العامة بمقتضى المبدإ الآتي:**"كل شيء "جسم" حتى يتوافر الدليل على العكس".**

إن الدرس الفلسفي الذي استفادته التوليدية إذن من التهذيب النيوتوني للنموذج الديكارتي تمثل في: كونها حصلت بموجب هذا التهذيب مرجعا "علميا" للزيادة في معامل كثافة النسيج

---

90 –ان القول بأن المعرفة "جسم" لا يعنينا منه هنا ما فيه من الجسارة "العلمية" المبالغ فيها ولكن يعنينا منه كونه قولا يودي كما سنرى الى نتيجتين مطلوبتين:

أ ـ محدودية قدرات العقل البشري كمحدودية قدرات الجسم مادام العقل مظهراً من مظاهر الجسم.

ب– الترادف بين العقول النظرية مادامت البنية الخلقية للجسم واحدة لا تقبل التنوع والاختلاف. فكما ان النوع البشري واحد في طبيعته الاساسية والتعدد عرض في أفراده فكذلك العقل النظري نوع واحد والتعدد وصف في أفراده. هذا وسنعرض في آخر هذا التعليق قولا في المسألة العاملية يجو ز لمن شاء اعتباره بمثابة الصلة والتكملة للقول التوليدي بأن المعرفة جسم وكذا للنتيجتين اللتين تلزمان عنه وهو أن **«العاملية» قَدَرٌ يطارد العقل النظري النحوي من حيث كونه نوعا بصرف النظر عن الصور المختلفة التي تتحقق بها أفراد هذا العقل.**

العضوي الرابط بين أشياء العالم (=كل ما يفقهه الإدراك البشري من موضوعـات) وبالتـالي لنسـف كل الموانع التي كانت تمنع في الديكارتية من اعتبار "العقل" مشمولا بدائرة "الجسم".

إن المقالة التوليدية الشائعة بأن "اللغـة" و"المعرفـة" و"الإدراك" كائنـات عضويـة، مقالـة يجـب أن تفهم معانيها الحقيقية في ضوء هذا الأصول.

وبعبارة أخرى، لقد وجدت المؤسسة العلمية نفسها مع نيوتن أمام ما يشبه أزمة تعريـف الجسـم بحيث لم يعد في حوزة هذه المؤسسة معيار يميز به بين ما يدخل في ما صدق هذا التعريف ومالا يدخـل، كما كان الشأن في الديكارتية حيث كانت مبادئ آليات التماس هي المعيـار الـذي يهتـدى بـه في هـذا التمييز فما يخضع لهذه المبادئ جسم وما لا يخضع لها فليس بجسم. وأصبح عمل البـاحث في كـل مجـال من مجالات هذه المؤسسة حتى في المجالات الـتي لايجاوز فيهـا التنـاول والدراسـة البنـى النظريـة المجردة كالمجال اللساني مثلا مطاردا بفكرة الجسم قدرا فلسفيا محتوما. ففي هذا الإطار نفهم كيف مال مـيزان الامتياز الفلسفي في التوليدية لصالح اعتبار المعرفة اللغويـة،كائنـاً عضويـا أي جسـما تسـعى النظريـة الى اكتشاف قوانينه وكيف ظهر هذا الامتياز في صورة سعي موصول نحو صياغة نظريـات تفسـيرية بشـأن هذا الجسم بناء على تعويض مبـدإ الفصـل الديكـارتي بـين الجسـم والعقـل بمبـدإ البحـث النيوتونـي في خصائص العالم المادي على مستوى التجريد.

إن هذا الحديث عن الاعتبار "الجسمي" وصلته بالمسألة اللغوية نريده ـ بالإضافة الى كونـه تنبيهـا واضحا على الأصول الفلسفية التي يجب أن يفهم الكلام التوليدي في ضوئهـا ـــ نريـده أن يكـون بمثابـة التنبيه إلى مابين السيبوهية والتوليدية مـن التلاقـي والتـوارد علـى ربـط النظـر اللغـوي بتوابـع الإشـكال الجسمي وامتداداته المتشبعة مع خلاف بينهما، بطبيعة الحال، في تفاصيل ذكرناها آنفـا بمـا يناسـبها مـن التوسع وسنعرض لها بالمزيد من التفصيل في مواطن متفرقة من هذه الرسالة. ولعل هذا الربط إذ لم تسلم منه السيبويهية ولا التوليدية على حد سواء يناسبه أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري النحـوي. إن ارتباط المسألة اللغوية بقضية «الجسم» في كل من السيبويهية والتوليديـة ارتبـاط في المسـتوى الأساسـي (=الفلسفي) للنظرية النحوية، إذ هو الذي يملي على هذه الأخيرة الشكل الذي ينبغي أن تتخذه والغايـة التي يجب أن تصبو إليها: فالسيبويهية جاء نظرها النحوي في الأجسام اللغويـة مخلصـا لمقتضـى تعريـف "الجسم" الذي كان سائدا في عهدها (=الجسم كل متحـيز في المكـان متغـير بالحركـة؛ الجسـم الجوهـر القابل للأبعاد الثلاثة؛ الجسم الجوهر الذي يبحث فيه عن أحوال الكم المتصل والمنفصل)[91]

91 ـ راجع "التعريفات" للجرجاني المادة 491 و 492.

والتوليدية أيضا جاءت في فلسفتها التأسيسية العامة وفي الشكل الذي انتظم مباحثها النحوية التفصيلية على حد سواء موافقة للوضع الراهن الذي يشهده مفهوم "الجسم" وتفاصيل تعريفه. (راجع في مبحث البنية المركبية ونظرية س ـ خط من هذه الرسالة تعاليقنا المفصلة على تعامل النحو التوليدي مع المركبات المختلفة بقسميها ذوات الرؤوس المعجمية وذوات الرؤوس غير المعجمية وكيف اعتبرت صورا مختلفة لشكل واحد (=خطاطة س ـ خط الاسقاطية) وكيف شبه تنوعها بالنظر الى هذه الخطاطة العامة الوحيدة بتنوع اعضاء الجسم البشري في أشكالها ووظائفها بالنظر إلى الخلية الأساسية الأولى التي منها نشأت وتولدت هذه الأعضاء).

خلاصة القول إذن أن: جعل النظرية اللغوية مبنية في سَمْتِهَا العام بما يوافق فلسفة "الجسم" السائدة (=مبادئ الوحدة وقوانين الاختلاف والتنوع في هذا الجسم) جامع معرفي بين التوليدية والسيبويهية.

2 ـ القياس الثاني:

التوليدية إذن منحت امتيازا خاصا للعضوي على حساب اللاعضوي فأدخلت بموجب ذلك "العقل" ـ واللغة مستوى من مستوياته ـ الى دائرة "الجسم". وهي إذ فعلت ذلك جعلت العقل، شأنه في ذلك شأن الجسم، محكوما بمبدإ: "القدرات المحددة بيولوجيا". ولا يخفى أن هذا الاختيار التصوري يؤدي بالضرورة الى تعويض التصور الديكارتي الذي كان يقوم على أن العقل آلة كلية قدراتها مطلقة صالحة للعمل في مختلف الظروف والاحتمالات بتصور آخر يتفق مع الانسجام الجديد الذي أقيم بين "العقل" واجسام العالم الطبيعي. فالعقل في إطار هذا التصور يجب أن يعتبر آلة نسبية تخضع قدراتها لنظام من القيود المحددة عضويا أي بموجب خصائص التركيب المادي للعقل. وفي هذا الإطار يجب أن نفهم شغف شومسكي في جل مقالاته في فلسفة المعرفة بتكرار القول بأن هناك لغات ممكنة أبسط في بنيتها من تلك التي استطاعت الملكة اللغوية بناءها (كاللغة التي تعتمد على مبدإ القواعد الخطية بدلا من مبدإ الاعتماد على البنية) لكنها مع ذلك توجد خارج متناول هذه الملكة لأن قدرات هذه الأخيرة محددة عضويا بصرف النظر عن معايير البساطة والتعقيد. وهذا هو المعنى الذي يجب أن يفهم به القول التوليدي بأن "العقل" ليس آلة كلية تستطيع العمل في مختلف الاحتمالات أبسطها وأعقدها.

إن ما يمكن أن يقال عن المشكلة الديكارتية في ضوء هذا التصور الجديد لثنائية العقل/الجسم وبالنظر الى كون هذه المشكلة مازالت تطرح بصيغتها الأولى التي ظهرت بها أول الأمر منذ زمن بعيد، هو أن النظر في هذه المشكلة يوجد خارج متناول قدراتنا الفكرية المحددة عضويا، أي أنه كما أننا خلقنا لا نستطيع الطيران لأن الأجنحة ليست من موجبات طبيعتنا الاساسية فكذلك النظر في هذه المشكلة

وفي مشكلات أخرى أيضا يوجد خارج ما تسمح به قدراتنا العقلية ونظام القيود المادية العضوية الذي يرسم الحدود التي لا تستطيع هذه القدرات تجاوزها.

إن كون النوع البشري يمثل جزءا من العالم الطبيعي يستوجب أن تكون مبادئ عقله ـ من حيث كون هذا الاخير جسما من أجسام الفضاء العضوي الذي يحيط به ـ من جنس مبادئ هذا العالم وأن تكون كيفية نموه العقلي ونموه اللغوي مجانسة لكيفية النمو العضوي في غيره من أجسام المحيط المذكور. فكما أن هناك أعمالا توجد خارج قدراته العضوية وتستطيع أنواع جسمية أخرى القيام بها بسهولة بمقتضى طبيعتها الأساسية، فكذلك هناك حقائق عن العالم وعن قوانينه توجد خارج قدراته العقلية التي هي امتداد لقدراته العضوية. ان عجزنا ـ الذي لا حدود له ـ عن اكتشاف جملة من حقائق السلوك اللغوي عند الانسان لا يمكن تفسيره إلا في هذا الاطار.

خلاصة القول إذن أن النمو العضوي والنمو العقلي والنمو اللغوي كل ذلك يخضع لتطور واحد تتحكم فيه قوانين التركيب المادي.

ان ما يعنينا في المقام الأول من هذا التصور هو:

ـ أن القول بأن "العقل" (=نظام المعرفة) ـ واللغة مكون من مكوناته ـ، امتداد للعالم الطبيعي. يمثل بالنسبة لنا موردا من موارد الترادف بين السيبويهية والتوليدية كما ذكرنا سابقا.

– وأن القول بعضوية (=جسمية) المعرفة مزيته عندنا بالإضافة الى هذا الذي ذكرت من كونه موردا للترادف أنه يؤدي الى نتيجتين مطلوبتين:

أولاهما: أن قدرات العقل البشري محدودة مادامت قدرات الجسم مقيدة عضويا ومادام "العقل" امتدادا طبيعيا وعضويا للجسم. اي أن محدودية قدراتنا الفكرية نتيجة من نتائج محدودية قدراتنا المحددة بيولوجيا، وأن العقل الديكارتي ـ الآلةَ الكليةَ المطلقةَ التي تعمل في كل الظروف والاحتمالات ـ لا وجود له.

الثانية: أن "الملكات المعرفية" عند الانسان جنس واحد يشغلها الانسان بطريقة واحدة محددة عضويا، مادامت المعرفة (=العقل) امتدادا عضويا للجسم ومادام الجسم طبيعته الأساسية مشتركة بين أفراد النوع البشري ولايتصور فيها الاختلاف. وفي إطار هذا التصور يندرج القياس الثاني في سلسلة القياسات التوليدية وهو: قياس الملكة اللغوية (=القدرة على بناء اللغة الطبيعية) على الملكة النظرية العلمية (=القدرة على صياغة العلم). فهما صورتان مختلفتان من بين صور أخرى ممكنة لنظام واحد هو "نظام المعرفة البشري".

ان قياس (=القدرة النظرية العلمية) على القدرة اللغوية في خصائص الاكتساب والإدراك والإنتاج.... نعتبره إطارا لابأس به لبناء هامش استدلالي إضافي لفائدة القول بوجود كليات وثوابت للعقل النظري، اي نحو كلي للملكة العلمية، مادام القول بالملكة اللغوية المشتركة قد انبنى عليه قول متماسك في وجود «نحو كلي» مشترك بين اللغات الطبيعية المختلفة. فالترادف بين السيبويهية والتوليدية على هذا الاعتبار ملزم للتوليديين مادامت فلسفتهم في المسألة المعرفية قد آلت الى قياس «اللغة النظرية» على «اللغة الطبيعية»، في مبدإ الكليات والثوابت والجوامع.

وليس إلحاحنا على أن هذه النتيجة لازمة للتوليديين على مقايسيهم في التعامل مع نتاج «العقل البشري»، لغة طبيعية كان أم لغة اصطناعية (=نظريات)، إلا لأن «الترادف النظري» جاء في هذه الرسالة الآلة التأويلية المركزية التي اشتغلنا بها في كل مراحل الدراسة، بحيث نفترض أن أنسب ما يمكننا الاعتماد عليه من نماذج ابستمولوجية في التأصيل التصوري لهذا المفهوم مفهوم «الترادف النظري» نموذجان:

أ ـ نموذج "الجوامع المعرفية وكليات العقل النظري" المقترح في كتاب "الطبيعة والتمثال" آداة للتعامل الابستمولوجي مع ماأنتجه تاريخ العقلانية البشرية من نظريات ومفاهيم.

ب ـ نموذج "الملكة العلمية=النظرية" الموازية في شكلها وفي خصائصها العامة (=الثوابت والمتغيرات) للملكة اللغوية ولغيرها من ملكات النظام المعرفي عند الإنسان. والإشارة هنا ـ بطبيعة الحال ـ الى النموذج الذي جاء الحديث عنه مفصلا في آخر كلام شومسكي الذي نقلناه آنفا في مسألة «العقل» و «الجسم» وفي أن قدرات الأول محدودة كمحدودية قدرات الثاني من حيث أن نموهما معا محكوم بنواميس التكوين العضوي التي تفرض قيودا مادية على خصائص وقدرات الأنواع العضوية.

إن الانسجام بين هذين النموذجين من حيث أن كلا منهما يلزم عنه كما بينا ـ بالضرورة المنطقية ـ القول بأن ما تنتجه العقول البشرية واقع لا محالة في بؤرة التشابه وشباك الترادف.

* * *

خلاصة القول إذن أن: القياسات التشبيهية الأساسية التي أسست النسيج الفلسفي للتوليدية في هذا الخصوص هي قياس النمو اللغوي على النمو العضوي ثم قياس الملكة النظرية على الملكة اللغوية والذي يؤدي بالضرورة الى القول بخضوع الملكة النظرية لنفس الإطار الذي ينتظم نمو الملكة اللغوية سواء في الانبثاق عن مبادئ التكوين المادي العضوي أو في الخضوع لقيد محدودية القدرات.

إن المقدمة التي أنتجت القياس الأول (=قياس النمو العقلي واللغوي على النمو العضوي) هي إدخال "العقل" الى دائرة الجسم وتحطيم الحدود التي كانت تفصل بينهما في النموذج الديكارتي

وافتراض أن بينهما من وثاقة الامتداد الانطلوحي ما يرقى الى مستوى الترادف في الخصائص والقوانين وفي مبادئ التكوين المادي. وأما المقدمة التي أنتجت القياس الثاني "قياس بناء اللغة النظرية على بناء اللغة الطبيعية" فهي ما يلاحظه المتأمل، في ما أنتجه تاريخ الفكر من مفاهيم ونظريات ونماذج، من التشابه والترادف بينها سواء في مستوى الاسئلة الاساسية أم في طرق التناول النظري. فمن موارد هذا التشابه أن معامل التنوع في الاسئلة التي انشغل بها العقل النظري ضعيف جدا كما أن بعضا من هذه الاسئلة لم يعرف طريقه إلى الحل ومازال يطرح بصيغته التي ظهر بها أول مرة.

إن التفسير الذي يناسب هذا التشابه بين ما تنتجه العقول النظرية من لغات اصطناعية، في إطار نموذج للتعامل مع اللغات الطبيعية يعتمد على مفهوم الملكة الفطرية وعلى نظرية النحو الكلي والمبادئ والوسائط هو اعتباره من جنس التشابه بين اللغات الطبيعية اي ان يعتبر من نتائج وجود "نحو نظري كلي" تصدر عنه العقول النظرية في إنتاجها للغات الاصطناعية.

إن كلام التوليديين في هذه القضايا قد تشعب فيما يبدو في اتجاه يخدم المنحى الابستمولوجي الذي اتخذناه إطارا عاما لعملنا في هذه الرسالة في الموازنة بين السيبويهية والتوليدية. وتتجلى هذه الخدمة في أيلولة الكلام التوليدي المذكور الى اقتراح أساس فلسفي لمفهوم الترادف النظري[92] ولنظرية محدودية المجال أو الخيال الذي يمكن أن يتحرك العقل النظري ضمن إمكاناته[93].

ونحن إذ نصرح بذلك في هذا السياق نضيف أمرا أساسيا آخر ما كان للمنحى الابستمولوجي المذكور أن يكتمل بدونه وهو **أن المظهر الأساسي لمحدودية العقل النظري في المجال النحوي يتمثل في كون هذا العقل لم يستطع قط - وربما لن يستطيع عوض - التفكير في بنية العبارة اللغوية خارج مقتضيات "الخيال العاملي".**

إن الأساس الذي استمددنا منه هذه الإضافة هو ما جاء في مقال «الواقع اللغوي والترادف النظري» من أن:

> « العلاقات الترادفية... تقوم حين يكون المجال الاعتقادي الظاهر الذي تقوم عليه نظريتان أو أفقان نظريان في لغة نظرية واحدة شيئا واحدا. فمن هذا الوظائف التركيبية والبنية المقولية، فهذه الآفاق النظرية تختلف عن الوظائف البلاغية (=التداولية) والدلالية فالبلاغية تخابرية والدلالية طبائعية أما الوظيفة التركيبية والبنية المقولية فمجالهما الاعتقادي هو **الجسم والكائن**. الوظائف التركيبية انطلوحية والمقولات حسمية، وبين أن الحركة والجسم والأعراض الأنطلوحية جهات فلسفية مترادفة ولهذا صح

92 - الإشارة هنا الى ما ترجمناه آنفا بضعف معامل التنوع في قائمة الاسئلة الكبرى التي انشغل بها الفكر الإنساني.

93 - الإشارة هنا الى المحدودية التي من مظاهرها بقاء جملة من الاسئلة خارج ما استطاعت قدرة الإنسان الفكرية، على حل المشاكل النظرية، الإحاطة به.

منا أن نعد الكلمات المقولية والكلمات الوظيفية التركيبية مرادفات للعوامل المعنوية. فما الفرق بين الإبتداء ومقولة الاسم؟ لا فرق. وما الفرق بين قولنا إن الفاعل مرفوع لأنه فاعل أي بالوظيفية التركيبية وبين إقرار عامل معنوي يعمل في الفاعل. وعلى كل فالمقصود أن الوظائف التركيبية والمقولات بيان للعوامل المعنوية وأنها تستند على الوراء الفلسفي الجسمي وأعراضه، بل إننا نذهب الى أشد من هذا إذ نقول إن الترادف المرجعي بين الوظائف التركيبية والمقولات لا يعفي الوظائف التخابرية والوظائف الدلالية ـ وإن اختلفت في المرجع التأسيسي عن السابقة ـ من أن تكون بيانا لعوامل معنوية بحيث يكون النقاش بين النحاة المعاصرين حول رتب العوامل وصحتها وحول الصنف الأعلى منها فهي عوامل تداولية أو دلالية أو مقولية أو وظيفية تركيبية ويكون الفرق بين اللغويات المعاصرة والعربية القديمة في قيام الاولى على العوامل المعنوية وقيام الثانية على العوامل المعنوية واللفظية. وإذا كان ذلك كانت **المذاهب واللغات النظرية المعاصرة مترادفات عاملية،** لا تختلف إلا في المرجع التأسيسي الذي لا يخرج عن التخابر والطبائع والجسم بالمعاني الفلسفية. ولنكمل الحديث بأنواع المفاهيم الصوتية التي ليست إلا رتبا للعوامل الصوتية ويكفي أن نعلم أن كلمة مثل "بعد" ستكون ساقطة تحت عامل معنوي هو "الشفوي" وتحته عامل يحكم الباء هو "المرقق المجهور" والقاعدة أن كل صوت عوامله هي صفاته وما يقال عن الصوت يقال عن العوامل المقطعية فيعمل في المقطع المعنى المقطعي المتصل به فلا تخرج المباحث الصوتية عن رصد العوامل الصوتية المقطعية وترتيبها ترتيبا رئاسيا. وإذا كان ذلك صح أن نتحدث عن الترادف الخفي بين أنواع النظريات وآفاقها وهو **الترادف العاملي** بينها فلا يخرج البحث عن **العمل المعنوي** فيها وذلك بين إذ أول ما ينسى الناظر العمل المادي الذي به قيام الكلام».

* * *

ونختم هذا التعليق بكلمة موجزة عن القول التوليدي الذي تردد كثيرا فيما نقلناه آنفا من كلام شومسكي في خصوص كون بعض الحقائق عن العالم، تفلتها عن أن تكون في متناول قدرات الإنسان العقلية ناتج لا عن وضع طارئ قد يزول بزوال أسبابه ولكن عن خاصية جوهرية تدخل في تكوين الطبيعة الأساسية للنوع البشري. وما نريد أن نضيفه في هذا التعليق هو أن هذه الخاصية، التي تم التعبير عنها في لغة التوليديين بكونها عبارة عن محدودية في العقل البشري تتقدم باعتبارها من موجبات نظام من القيود المادية يتحكم في المسار الذي يتخذه نموه العضوي شأنه في ذلك شأن أي جسم عضوي آخر، هي نفسها الخاصية التي تم التعبير عنها، في إطار آخر ذي منحى ابستمولوجي مخالف هو الإطار الذي تنتمي إليه المقالة التي أوردنا قبل حين في مسألة "الترادف العاملي"، لكن بلغة أخرى وصفت فيها تلك الخاصية بكونها **قصورا فطريا في الإنسان عن حيازة شرط المفارقة.** وقد جاءت العبارة عن هذا المعنى في مقال. «ظهور اللغة وعناوين الظهور»[94] علىالنحو الآتي:

---

94 ـ د. أحمد العلوي.

« وإذا كان ما يستطيعه الإنسان هو الاحتيال على العالم عن طريق تسميات منظمة يضعها وكانت تلك التسميات تختلف باعتبار السؤال المطروح وباعتبار الظروف الفكرية المجتمعية، فإن كل التسميات نسبية ولا يجوز بحال ان يزعم زاعم لاقواله صفة الحق المطلق ولا يجوز ذلك إلا لمن كان له من الناحية الوجودية صفة المفارقة بحيث كان له أن يطل على هذه الوقائع دون أن يكون هو جزءا منها. إن القوانين التي تنظم الظواهر اللغوية تكتشف كلها إذا توفرت للإنسان إمكانيات لغوية أعلى من هذه القوانين ذاتها. ولما كان ذلك متعذرا وكان هو جزءا من هذه القوانين وكان لا يستطيع مفارقتها فكان نظره فيها على غاية كبرى من النسبية. لما سبق نعتقد أن أول شرط وجوبي لازم من أجل إقامة نحو جامع هو المفارقة.وما دام اللغويون ينظرون في الظاهرة اللغوية ويقولون أقوالهم من عهد بعيد فإن المعيار الذي ينبغي أن يتخذ للمقايسة بين هذه الأقوال هو **معيار المفارقة**. ومن هذه الجهة نلاحظ أن البون قريب بين كبار اللغويين في القديم والحديث لأنهم على درجة واحدة بالإضافة الى ذلك المعيار، ولا يختلفون إلا فيما وجهوا اليه إجاباتهم من أنواع المصالح المادية والمعنوية التي يودي إليها نحوهم».

7 ـ من جوامع العقل النظري التصورية:

"الاشتغال بالحـــــدود بين الكليـــات المجــــــردة
وبين ما تتســــــع له هـــــذه الكليات من كيفـــيات
مختلفة في التطبيق ومسالك متنوعة في التنزيل"

(الترادف بين "تحقيق المناط" المفهوم الأصولي و"تثبيت الوسائط" المفهوم التوليدي)

إن الفهم الصحيح للعلاقة الأساسية التي اشتغل بها النحو التوليدي والتي أقامها بين مفهومي «النحو الكلي» و «الأنحاء الخاصة»، يستوجب أن تتناول هذه العلاقة في إطار تاريخ موصول من «العلاقات» التي أقامها العقل النظري بين نظائر لهذين المفهومين، نظائر توافقهما في «المرجع التأسيسي» و «المجال الاعتقادي». هذا المجال وذلك المرجع لا يخرجان عن المعاني الفلسفية المرتبطة بأنطلوجيا «الثبات» و «التغير» وإذا كان ذلك صح أن نتحدث عن ترادف خفي بين أنواع النظريات وآفاقها وهو الترادف في النظر الى أشياء العالم على أن لها وجودين: وجود تنصهر فيه معاملات التغير والتعدد والتنوع ويمنح فيه الامتياز لمعاملات الوحدة والتجانس ووجود يمنح فيه الامتياز للمعاملات المعاكسة. ولهذا قد تجوز المجازفة بالقول إن العقل النظري، لم يخرج عمله قط عن رسم الحدود التي تحاصر **طوفان الواقع** في جزئياته وتفاصيله التي لا نهاية لها وتوطئ الطريق نحو بناء نظرية تعلو على هذا الواقع بحيث يصير فيها مجردا من مظاهر التغير والحركة والاختلاف والتنوع[95] التي تؤسسه. هناك في الحقيقة طرق مختلفة في التعبير عن هذه الكلية من كليات العقل النظري. منها مثلا: التمييز بين الإلزامات الكلية الثابتة المجردة الواقعة خارج اختيار الإنسان والتي يقتصر دوره تجاهها على التمثل

---

95 ـ ندعو القارئ هنا الى مراجعة تفاصيل أخرى عن مقدمات اللغة النظرية السرية في مقال «الواقع اللغوي والترادف النظري» وندعوه على الأخص الى مراجعة التفاصيل المتعلقة بثلاث من هذه المقدمات:

أ- مقدمة الاستحالة التي مما جاء فيها أنه «إذا تذكرنا استقلال القول النظري لأن أول كلمة فيه تنتمي الى اللغة النظرية وليس فيه كلمة أو قول أول خبري أو طبيعي تبين لنا أن في...دعوى الدراسة بالجوامع النظرية قول باستحالة الواقع... وهذا يذكر بمقدمة الاستعلاء فإن القول النظري لا يعلو الواقع ليتحدث عنه إلا بعد أن يقضي على الواقع بالاستحالة وبعد أن يغتصب لنفسه صولجان الواقعية».

ب- المقدمة الصلبية، ومما جاء فيها: «يلاحظ أن كل قول نظري يجرد الحركة من الحركة والحركة مرادف للواقع... ما حكم الذي يوقف القطار ليرى الحركة؟ حكمه حكم القول النظري الذي يتحدث عن الحركة من رتبة السكون... القول النظري لا يسعى... ولهذا فإنه يصلب الساعي المتحرك فلا يلبث في يده شيئ أو يريد أن يصلب فلا يصلب شيئا. فإن المتحدث باللغة الاصطناعية عن الواقع الساعي ينوي أن يجرد الحركة من الحركة والزمن من الزمن والواقع من الواقع، فلا يلبث في أقوال هذه اللغة الاصطناعية إلا مؤسساتها [=القيم المفهامية] ولهذا نقول إن اللغة النظرية لا تنتج إلا نفسها ولا تعيد الواقع».

ج ـ مقدمة القدم ومما جاء فيها «القول الخبري الطبيعي قائم على مقدمة الخلق. الواقع مخلوق في القول الخبري ولهذا نجد فيه متابعة زمنية ومعادلة لما يخلق في الواقع... أما أقوال اللغة الاصطناعية النظرية فهي سكونية ... ومعلوم أن المعترف بحَرَكةِ الواقع معترف بأنه مخلوق لأن كل مخلوق متحرك ساع وكل قديم ساكن فإن قام القول على إزالة الحركة كان كالقائم على مقدمة القدم وهذا معناه أن **الواقع قديم في اللغة النظرية وأن الواقع حادث في اللغة الخبرية الطبيعية**».

والفهم وبين المحايثات المادية والمتغيرات الواقعية التي تحيط بتلك الإلزامات وتتعاقب عليها، ودور الإنسان تجاه هذه المتغيرات وتلك المحايثات اجتهادي في المقام الأول، ويتمثل في اختيار الكيفية المناسبة لتنزيل الإلزامات المذكورة على واقعه التنزيل الملائم، ومناط الاجتهاد هنا هو خلق الانسجام والتوافق بين متغيرات هذا الواقع وثوابت تلك الإلزامات.

إن الانشغال بهذا التمييز وبالتطبيقات والاستنتاجات التي تلزم عنه في مختلف المباحث التي اشتغل بها العقل النظري، ربما بلغ الاختلاف بين بعض صوره التي تحقق بها في مختلف محطات الفكر الإنساني الأساسية درجة تكاد تنطمس معها معالم أصلها المشترك: فما شاع عند مؤرخي الفكر الفلسفي بإشكال الفكر والواقع وإشكال العقل والنقل وكذلك الحدود بين الوحي الاهي والاجتهاد البشري عند المتكلمين والحدود بين الواضع والمتكلم في المباحث البلاغية والحدود بين الثوابت الميزانية والمتغيرات التلفيطية عند النحاة والحدود بين كليات التشريع ومتغيرات محل التكليف عند الأصوليين وما ترتب على هذه الحدود عندهم من التمييز بين مساطر الفهم ومساطر التنزيل ومن التمييز بين "الحكم" و "الفتوى"، وارتباط كل ذلك عندهم بمفهوم الإنسان المطلق وأن كليات الشرع إنما ترتبط بهذا الإنسان من حيث كونه مستقلا عن عوارض التشخص والتعين[96]، كل ذلك ـ وغيره كثير مما لا يمكننا الإحاطة به في هذه العجالة ـ إنما هو صور مختلفة لذلك التمييز الذي قلنا عنه في أول كلامنا إن ما يناسبه في تحديد طبيعته الابستمولوجية هو أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري.

لانستطيع ـ بطبيعة الحال ـ أن نحيط في هذه العجالة بكل الصور التي أشرنا إليها وبأسانيدها المتنوعة على أنه قد مضى بنا شيء من ذلك فيما تقدم وإن لم يكن جاريا على حد الاستقصاء والاحاطة

96 ـ لا يخفى ـ كما سنبين بعد حين بشيء من التفصيل ـ ما بين هذه العلاقة التي قامت في المباحث الأصولية بين «القواعد والأحكام الكلية» ومفهوم «الإنسان المطلق» وبين العلاقة التي قامت عند التوليديين بين «النحو الكلي» و«المتكلم المثالي» من ترادف وتوارد. هذا ونضيف هنا أمرا سبق الكلام عليه بما يناسبه من التفصيل وهو أن النحاة كانوا أولى من غيرهم بأن ينبني نموذجهم في التحليل النحوي على هذا المبدإ انبناء صريحا واقعا في حدود الإلحاح المقدماتي لولا أنهم أرادوا للمقدمات والنتائج التي يحتملها نموذجهم على المستوى الفلسفي ـ الكلامي أن تبقى في دائرة المسكوت عنه، وذلك طمعا في السلامة من تبعات «المراقبة الكلامية»، التي لا ترحم. وقد كان لهم ذلك كما هو معلوم. أما الدرس الأصولي ـ في بعض تياراته على الأقل كالتيار الذي كان يمثله الآمدي والبصري ـ فإن العناية التصريحية الخاصة التي أولاها لتلك المقدمات والنتائج والتي من مظاهرها البارزة العمل بمقتضى الفرق بين محل التكليف في صورته المطلقة المجردة وبينه في صورته المتلبسة بعوارض التشخيص والتعين، قد جعلته طرفا اساسيا في الخصومة الكلامية.

الشاملة، لكننا سنكتفي بالإشارة المجملة الى صورتين اثنتين من هذه الصور انبنى انتخابنا لها على ما انطوت عليه هاتان الصورتان من دلالات واضحة وإشارات صريحة في هذا الخصوص وهما:

أ ـ تمييز الإمام الشاطبي بين دور العقل في تشغيل مسطرة الفهم (=فهم النص القرآني) وبين دوره في تنزيل مقتضى النص على الواقع.

ب ـ وتمييز القاضي عبد الجبار في المعرفة اللغوية بين ما يقع فيه التفاضل بين المتكلمين وما لا يقع فيه ذلك.

أ ـ الشاطبي: القاعدة الكلية بين ثوابت صورتها المجردة ومتغيرات صورتها التنزيلية

إن الحديث عن العلاقة التي قامت عند الأصوليين بين "الكلي الثابت" والصور المختلفة التي يلتبس بها في التنزيل والتي تتغير بحسب التغير الذي يعتور الشروط المادية الخاصة التي تكتنف هذا التنزيل، يجب أن يبدأ من الحديث عن تمييز أساسي، قام عليه الدرس الأصولي، بين دورين اثنين للعقل البشري في علاقته بنصوص الوحي، وهما:

1 ـ دوره في فهم هذه النصوص والمقصود بهذا الفهم هو تحصيل صورة المراد الإلهي من الأوامر والنواهي التي تتعلق «بأجناس الأفعال مجردة». وهذا مبني عندهم على أن: «الوحي ممحض للحكم في **أجناس الأفعال الإنسانية المجردة**، من حيث إن الأمر والنهي فيه يتعلقان في الخطاب بصفة مباشرة **بجنس الفعل** كأن يتعلق النهي بالسرقة والأمر بالأمانة، أما **الأفعال الجزئية المشخصة** بظرف المكان والزمان، مما قام به زيد من سرقة أو عمرو من أمانة فإن **الوحي يتعلق بها بواسطة النظر العقلي حيث يتم إرجاعها الى أجناسها التي تعلق بها الوحي مباشرة،** لَمَّا يقع التحقق من أنها مناطة بالجنس المعين الذي شمله الحكم المعين، كأن يقع النظر العقلي في معاملة مالية قامت بها أطراف معينة في زمن ما وبأوصاف معلومة، فيظهر بذلك النظر أن تلك المعاملة من جنس الربا، فيتعلق بها إذا حكم المنع، وإنما تعلق بها ذلك الحكم بواسطة **نظر العقل** لا بصفة مباشرة كما تعلق بالربا الذي هو جنس عام»[97].

2 ـ أما الدور الثاني للعقل في علاقته بنصوص الوحي فهو عندهم "التنزيل". ويهدف هذا الأخير الى «جعل ذلك المراد الالهي الذي حصلت صورته في الذهن قيما على **أفعال الناس الواقعة** بحيث تصبح جارية على مقتضاه في الأمر والنهي. فدور التنزيل إذن يتعلق بالوصل بين الوحي والواقع[98] على معنى تبيين المسالك والكيفيات التي يأخذ بها الوحي مجراه نحو الواقع. ويأخذ بها الواقع مجراه نحو

---

97 ـ عبد المجيد النجار " في فقه التدين فهما وتنزيلا " ج 50/1. [انظر الإمام الشاطبي ـ الموافقات: 19/3]

98 ـ "الوحي" من حيث كون كليات ثابتة و"الواقع" من حيث كونه محايثات مادية متغيرة. (انظر: الشاطبي ـ الموافقات 57/4. وكذا: عبد المجيد النجار ـ خلافة الانسان ص107).

التكيف بإلزامات الوحي وقد سمى الشاطبي هذا الدور الإجتهادي للعقل **بتحقيق المناط** وقال فيه: «**إنه لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف**. وذلك عند قيام الساعة... ومعناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محله(...)»[99] وقال فيه أيضا «إن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حِدَتِها. وإنما أتت **بأمور كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر** ومع ذلك فإن لكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين وليس مابه الامتياز معتبرا في الحكم بإطلاق ولا هو طردي بإطلاق بل ذلك منقسم الى الضربين وبينهما قسم ثالث يأخذ بجهة من الطرفين فلا يبقى صورة من صوره الوجودية المعينة إلا للعالم فيها نظر سهل أو صعب حتى يحقق تحت أي دليل تدخل فإن أخذت بشبهةٍ من الطرفين فالأمر أصعب»[100].

* * *

إن الغاية التي وضعناها نصب أعيننا إذ عزمنا على استعراض هذا التمييز الأصولي بين دور العقل في فهم "نصوص الوحي"، بما هي متعلقة بأجناس أفعال المكلفين مجردة من عوارض التشخص والتعين وبين دوره في تنزيلها على الواقع بما هو إطار تعتوره وتتوارد عليه هذه العوارض في حركة دائمة وتغير مستمر لا يتوقف، هو تقديم الدليل على أن بين الآلة التصورية التي وظفها الأصوليون في هذا التمييز وبين أختها التي وظفها التوليديون في التمييز بين ثوابت النحو الكلي ومتغيرات التجربة اللغوية الخاصة، من الترادف والتوارد والتقارب في المرجع التصوري ما يكاد ينطمس معه ذلك التباعد المعلوم بين الأمور التي يصدر عنها كل منهما، ويؤكد لقاءَ التوارد والترادف هذا المرونةُ الكبيرة التي تبديها كل من الآلتين التصوريتين المذكورتين في إمكان ترجمة إحداهما الى لغة الأخرى. هذه المرونة، التي سنقدم بعد قليل مثالا لها، مرجعها في تقديرنا أمران أساسيان:

أولهما: الحضور المتشابه لمقولة "العقل" في كل منهما باعتباره محورا للعلاقة التي تقوم بين الثوابت الكلية والمتغيرات الخاصة. ورسم حدود واضحة بين دوره تجاه الأولى (=التمثل) ودوره تجاه الثانية (=تنزيل المتمثّل بما يناسب خصوصيات المتغيرات).

الثاني: التمييز بين النموذج وصوره التطبيقية المختلفة التي يحتملها في الواقع وإضفاء سمة الكلية والتجرد والثبات على الاول واضفاء سمة الخصوصية والتشخص والتغير على الثانية وهكذا يمكن أن يقال في سياق ضرب المثال للمرونة الترجمية المذكورة قبل حين:

---

99 ـ الشاطبي الموافقات 57/4.

100 ـ المرجع السابق.

إن دور العقل في تمثل المبادئ النحوية الكلية (=قواعد الشريعة اللغوية الفطرية الخارجة عن اختيار الإنسان وعن دائرته الاجتهادية كخروج إلزامات الوحي عن اختياره وعن دائرة ما يجوزالاجتهاد فيه) يختلف عن دوره في تنزيل تلك المبادئ على واقعه اللغوي الخاص فالتمثل الذهني يهدف الى تحصيل صورة مراد الشريعة اللغوية الكلي في الأوامر (=بما يصح وما يجوز) والنواهي (=عما لا يصح ولا يجوز). هذه النواهي وتلك الأوامر تتعلق في هذا المستوى بأجناس الأفعال اللغوية مجردة، أما التنزيل فيهدف الى جعل ذلك المراد الكلي الذي حصلت صورته في الذهن قيما على **أفعال المتكلمين الواقعة**، بحيث تصبح هذه الأفعال جارية على مقتضاه في الأوامر والنواهي. فدور التنزيل إذن يتعلق بالوصل بين النحو الكلي (=الشريعة اللغوية الفطرية) والواقع اللغوي الخاص، على معنى تبيين المسالك والكيفيات التي يأخذ بها النحو الكلي مجراه نحو الوقوع ويأخذ بها الواقع اللغوي في تشخصه وتعينه نحو التكيف بإلزامات النحو الكلي. هذا الدور الاجتهادي الذي يقوم به المتكلم في اختيار هذه المسالك والكيفيات أو تلك في سياق سعيه لتنزيل النحو الكلي وفق ما تمليه عليه خصوصيات تجربته اللغوية الخاصة هو الذي يدعى في الاصطلاح التوليدي بتثبيت المتغيرات أو التوسيط[101] وهو نفس الدور الذي يوصف به عند الأصوليين عمل "المكلف" في سعيه للوصل بين الوحي والواقع بما يضمن الانسجام والتوافق بين متغيرات هذا وثوابت ذاك، والذي يدعى عندهم بتحقيق المناط، والذي قال فيه الشاطبي إنه «لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف».

إن مقالة الشاطبي في أن «الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها وإنما أتت بأمور كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر ومع ذلك فلكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين...» وأنه «لا يبقى صورة من الصور الوجودية المعينة إلا للعالم فيها نظر سهل أوصعب حتى يحقق تحت أي دليل تدخل». تذكر بذلك التمييز التوليدي الشهير بين الأحكام الكلية التي تضبط ما يتعين أن تكون عليه أعمال المتكلم بحسب أجناسها مثل منع كذا ووجوب كذا... وبين ما يجري به واقع المتكلمين في لغة من اللغات المتعينة. وما يمكن أن يجري عليه هذا الواقع لا يمكن أن يكون إلا أصنافا متشخصة من الأفعال، وهذه الأصناف لا تدخل تحت حصر سواء بالنظر الى الأفعال التي تصدر من آحاد المتكلمين أم بالنظر الى الأوضاع التي تسود عامة المتكلمين ضمن جماعة لغوية معينة.

إن الجامع التصوري إذن بين المسطرة التحليلية التي وظفها الأصوليون والتي وظفها التوليديون واضح بيّن وهو قيامهما معا على مبدإ رسم الحدود بين الإلزامات الخارجة عن اختيار الإنسان وبين ما يدخل في دائرة الاختيار الاجتهادي، واستمدادهما معا من مقدمة أن صفة الكلية والتجرد في الثوابت

Parametrisation - 101

هي مصدر المرونة التطبيقية الكبيرة التي تمتاز بها هذه الثوابت في الإحاطة بأعمال الإنسان الجزئية التي لا حصر لها (=المشخصة بظروف المكان والزمان).[102]

---

102 ـ نختم كلامنا عن العلاقة الأساسية التي اشتغل بها الدرس الأصولي في صورته الشاطبية بنقول انتخبناها من دراسات لأصولي معاصر (=عبد المجيد النجار) في تفاصيل هذه العلاقة، هذه النقول ندرجها في هذا المكان بالذات لمن شاء من قراء هذه الرسالة أن يستكمل تفاصيل الصورة المجملة التي قدمناها في الأوراق السابقة عن العلاقة المذكورة. ولمن يرى أن هذه الأوراق تجزئ فله أن يجاوز هذه النقول الى تعليق لنا، جعلناه بعدها مباشرة، حول مرادف "كلامي" (اي ينتمي إلى درس نظري آخر غير الدرس الوصولي وهو "علم الكلام") لتلك العلاقة ورد في سياق كلام للقاضي عبد الجبار في المعرفة اللغوية قام على التمييز بين العلم بكيفيات المواضعة وعلم آخر وصفه بأنه "علم زائد".

ـ «تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي وحيث جاء جزئيا فمأخذه على الكلية إما بالاعتبار أو بمعنى الأصل إلا ما خصه الدليل مثل خصائص النبي صلى الله عليه وسلم». [الموافقات 3/ 242]

ـ «كل دليل شرعي ثبت في الكتاب مطلقا غير مقيد، و لم يجعل لـه قانون ولا ضابط مخصوص فهو راجع الى **معنى معقول وكل الى نظر المكلف**، وهذا القسم أكثر ماتجده في الأمور العادية التي هي معقولة المعنى كالعدل والإحسان والعفو والصبر والشكر في المأمورات، والظلم والفحشاء والمنكر والبغي ونقض العهد في المنهيات». [الموافقات 3/ 28]

«وإنما **كان الهدي كليا** في أكثر هذه الأحوال، **لتكون الأحكام متسعة لصور متعددة من الأفعال**، تكون ملائمة لمصلحة الإنسان في مختلف منقلبات حياته، فيتخذ منها ما يحقق المصلحة بحسب الظروف، وتكون كلها جارية على أساس من التدين لاندراجها ضمن الحكم الالهي وذلك لأن الإنسان إذا كان في سلوكه التعبدي وفي شطر كبير من حياته الأسرية ينزع الى الثبات والاستمرارية، استجابة **لثبات فطرته** واستمراريتها فكانت أحكام الدين المتعلقة بها يغلب عليها الضبط والتحديد فإنه في تصرفه الاجتماعي وفي مناشطه التعميرية، تطوح به **الظروف المتغيرة الى أوضاع مختلفة**، يحتاج فيها الى **التغيير في نمط الاستجابة** لتحقيق مصلحته في كل تلك الأوضاع ولذلك كان **التشريع المتعلق بتلك التصرفات والمناشط الأساسية على هيئة من الكلية تسع ذلك التغير**، وهذا أحد المعاني الأساسية لمقولة إن شريعة الإسلام صالحة لكل زمان فمقتضاه "أن تكون أحكامها كليات ومعاني مشتملة على حكم ومصالح صالحة لأن تتفرع منها أحكام مختلفة الصور متحدة المقاصد" [ابن عاشور ـ مقاصد الشريعة ـ 93]» [في فقه التدين.93/2]

ـ «تنزيل الشريعة في واقع الحياة لتصبح مهتدية بها في مختلف شعابها ... عمل اجتهادي مقدر يستلزم أدبا منهجيا على درجة عالية من الدقة، ذلك لأن **الشريعة هي أحكام كلية مجردة والأوضاع الواقعية أوضاع عينية مستأنفة**، وهو ما يستلزم اجتهادا يهيأ به الحكم الشرعي المجرد ليجري على الوضع الواقعي الذي شمله محققا للمصالح التي من أجلها شرع، دون غيره من الأوضاع التي قد تكون **شديدة الشبه به**، والتي لو أجريت عليها لتعطلت مقاصده وأصاب الناس حرج من جراء ذلك. وقد أشار الإمام الشاطبي الى هذا المعنى في تحليله للاجتهاد التطبيقي المعروف عند الأصوليين بتحقيق المناط فقال:

"**الأفعال لا تقع في الوجود مطلقة** وإنما تقع معينة مشخصة فلا يكون الحكم واقعا عليها إلا بعد المعرفة بأن هذا المعين يشمله ذلك المطلق أو ذلك العام [أي الحكم الشرعي] وقد يكون ذلك سهلا وقد لا يكون وكلها اجتهاد" [الموافقات. 59/4]». [عبد المجيد النجار: في المنهج التطبيقي للشريعة الإسلامية ص6]. ⇐

⇐ - «الشريعة الإسلامية هي أحكام إلهية لهداية حياة الإنسان. وبعض هذه الأحكام منصوص عليها في الوحي قرآنا وحديثا ونصا مباشرا وبعضها الآخر منصوص على ضوابطها العامة ومقاصدها الأساسية وتركت للانسان **مهمة الاجتهاد لتحصيلها متعلقة بمستأنفات الأحوال** التي تطرأ على حياته اهتداء بتلك الضوابط والمقاصد. ومهما يكن من فعل من أفعال الإنسان سالف أو خالف إلا وللشريعة فيه حكم إما منصوص على ذاته أو **منصوص على ضوابطه ومقاصده، ويستخرج بالاجتهاد هذا** هو معنى الشمول في الشرع الإسلامي. ويتحمل المسلم أحكام الشريعة على مرحلتين: مرحلة الفهم للحكم الشرعي فهما مجردا حتى يدرك المراد الالهي فيما ينبغي أن يقع وما ينبغي الا يقع بناء على ما فيه مصلحة الانسان. ومرحلة التنزيل لذلك الحكم المدرك بالنظر على واقع السلوك ليصبح جاريا بحسبه في الإيجاب والاباحة والمنع حتى تتحقق المصلحة بالفعل. وهاتان المرحلتان متكاملتان ومتلازمتان» [في المنهج التطبيقي...ص9]

- ولكل من مرحلتي الفهم والتنزيل في تحمل الحكم الشرعي أسس وقواعد خاصة. ويهمنا من قواعد الفهم في هذا السياق قاعدة "التجريد" أما التنزيل فيعنينا من قواعده قاعدة التجزئة والإفراد وقاعدة تحقيق المناط:

1 - "التجريد": «لما كانت **أحكام الشريعة متعلقة في الأصل بالإنسان المطلق** فإن ضبطها في الأفهام من مظانها يقتضي أن يكون قائما على التجريد وذلك بأن يتجه الاجتهاد في الفهم الى تقرير الحكم مراعى **فيه تعلقه بالانسان المطلق عن عوارض التشخص المختلفة**، ولا تكون إذاً الأحوال الواقعية لإنسان ما... عنصرا معتبرا في تقرير الحكم الشرعي في ذاته. وليس ما قد يكون لتلك الاحوال من مدخل في تحويل حكم الى آخر بالتخفيف أو الإلغاء بعامل في فهم وتقرير الحكم في ذاته وإنما **هو تنزيل للحكم المطلق على ما يليق به من الأحوال**، وإلا فإن حكم الحرمة في أكل الميتة حكم مطلق وإن سقط في حالة الاضطرار لحفظ الحياة، وحكم الوجوب في قطع السارق حكم مطلق وإن سقط في زمن المجاعة. وقد ذكرنا آنفا أن الأحكام الشرعية حتى وإن جاءت في نصوصها متعلقة بأعيان مشخصة فإن الفهم ينبغي أن يعالجها بالتجريد لتتعلق بالانسان المطلق الا إذا دل الدليل على تخصيصها بتلك الأعيان. وذلك أبرز الشواهد على هذا الاساس التجريدي في فهم الاحكام. ومن البين أن **هذا الاساس التجريدي في فهم الاحكام سيتجه به وجهة خاصة في التقرير تنحو به منحى الديمومة والثبات ليكون الحكم الشرعي في ذاته متصفا بالدوام والثبات لا رهين الظروف والأحوال يتغير بتغيرها، وينقلب بانقلابها**. وإنما الذي يتغير بحسب الازمان والأوضاع هي الفتوى لا الحكم كما حققه ابن القيم. **وتغير الفتوى** يقتضيه لدى المفتي أن **النوازل المشخصة تختلف في عناصر تشخصها وإن تماثلت في صورها**، فيكون ذاك الاختلاف مبررا لاختيار الحكم المناسب لكل نازلة من بين الاحكام المطلقة الثابتة وإن خالف حكما سابقا في نازلة شبيهة بها. ولو كان فهم الاحكام يقوم على اساس تشخيصي لأصبحت الشريعة كلها ظرفية ينسخها حولان الزمن وتغاير الأوضاع في حياة الانسان» [المرجع السابق ص 13 و 14]

2 -" التجزئة والإفراد": «إذا كان الحكم الشرعي يحصل في الفهم كليا عاما بمنهج التجريد فإن المجتهد عند تطبيق ذلك الحكم في واقع الحياة ينبغي أن ينحو به منحى التجزئة والافراد في الموضوع الذي سيطبق عليه، ذلك أن **الواقع هو اعيان مشخصة متمثلة في أفراد من الناس وافعال تصدر عنهم**، واحداث ونوازل فردية وجماعية تتوالى على الزمن، فالمجتهد في نزوعه الى تنزيل الحكم المتقرر في ذهنه كليا ينبغي أن يكون نظره الى الواقع بحسب طبيعته المجزأة ليجري الحكم على كل جزء جزء وكل فرد فرد من اجزاء الواقع وافراده. وإنما يدعو إلى هذا المنهج التجزيئي ما أشرنا إليه ⇐

⇐ آنفا من أن بعض الافراد والاجزاء من الواقع قد تحيط به ظروف وملابسات تجعل إجراء الحكم الكلي عليها مثل مثيلاتها من نوعها أو جنسها مفضيا الى الحرج والمشقة وربما الى الفساد فيتعطل مقصد الحكم وهو تحقيق المصلحة...." [المرجع السابق ص 17]

(مفهوم تحقيق المصلحة عند الأصوليين يرادفه عند النحاة من حيث خصائص موقعه من النموذج النظري مفهوم "الإفادة" وقد يجوز مرادفته من الحيثية ذاتها بمفهوم "السلامة النحوية" وشروطها وقيودها عند التوليديين).

3 ـ تحقيق المناط: «وهو أساس منهجي متفرع عن منهج التجزئة ولكنه مختص بمعان مميزة وقد ورد في مدونات أصول الفقه وجها من وجوه الاجتهاد والتطبيق وقال فيه الإمام الشاطبي: "معناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في **تعيين محله**. ذلك أن الشريعة لم تنص على حكم كل جزئية على حدتها، وإنما أتت بأمور كلية وعبارات مطلقة تتناول أعدادا لا تنحصر، ومع ذلك فلكل معين خصوصية ليست في غيره ولو في نفس التعيين، وليس ما به الامتياز معتبرا في الحكم باطلاق ولا هو طردي بإطلاق... فلا يبقى صورة من الصور الوجودية المعينة إلا وللعالم فيها نظر سهل أو صعب حتى يحقق تحت اي دليل تدخل". ومقتضى هذا التعريف أن **الاحكام الشرعية تتعلق من أفعال الانسان بأجناسها وأنواعها ولكن هذه الافعال تجري في الواقع افرادا مشخصة بفاعليها وازمانها واماكنها المخصوصة. وقد تكون أفراد الافعال والاحداث متشابهة في ظاهرها ولكن بالتأمل يتبين أن عناصر تشخصها قد تفرق بينها في حقيقتها وإن تشابهت صورها** مثلما هو الأمر بالنسبة للسرقة والاغتصاب في **تشابههما بالظاهر وافتراقهما في النوع**. وعند تطبيق الحكم الشرعي الكلي على أفراده الجزئية الجارية في الواقع ليتحقق مقصد الصلاح ينبغي على المجتهد أن يحقق في هذه الأفراد بدراسة عناصر تشخصها دراسة عميقة حتى يتبين ما هو داخل في نوع الحكم الذي بين يديه أو في جنسه فيكون مناطا له يُجريه عليه ويخرج من ذلك ما قد يشتبه لأول النظر أنه داخل في ذلك النوع أو الجنس وهو في الحقيقة ليس كذلك.» [المرجع السابق ص 18]

ـ "أحكام الشريعة... لما كانت متعلقة تعلقا مباشرا بالحياة في واقعها وهو واقع يجري على منطق غير منضبط ولا مطرد تماما، **فإنها** كانت أحكاما تحمل من **المرونة** ما يتسع **لاجتهاد عقلي** في الترجيح او الاستثناء والاستحداث ليقع بذلك كله مداورة منقلبات الواقع، في طوارئه غير المنضبطة مداورة تهدف الى **تحقيق مصلحة الانسان** من خلال تلك الاحكام، مهما كانت الظروف والأوضاع التي تنقلب إليها الأوضاع. وتتمثل هذه المرونة في الاحكام الشرعية في أن أكثر هذه الاحكام **أحكام كلية تنفسح لصور تطبيقية عدة**. ومثال ذلك حكم الشورى الذي هو حكم ديني واجب، وهو يتسع في تطبيقاته الواقعية لكيفيات متعددة، يحقق بكل واحدة منها التدين بهذا الحكم الواجب، وبالاضافة الى ذلك، **فإن الحكم الديني الواحد** في مجال العادات وهي أكثر أحوال الحياة **يدور مع الجنس الواحد من فعل الانسان** بحسب ما تتحقق في افراده العينية من مصلحة، فقد يكون الفعل الواحد في جنسه مأمورا به في فرد من أفراده إذا حقق مصلحة بحسب ظرفه ومنهيا عنه في فرد آخر يجر مضرة بحسب ظرفه أيضا، وقد قرر الإمام الشاطبي هذا المعنى في قوله:

أ ـ «إنا وجدنا الشارع قاصدا لمصالح العباد. والاحكام العادية تدور معه حيثما دار فترى الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيه مصلحة فإذا كان فيه مصلحة جاز» [الموافقات 2/ 525]

وفسر هذا الدوران في الحكم مع دوران المصلحة بطروء العوارض والملابسات الظرفية التي تجعل الفعل الواحد صالحا في حال وضارا في حال، فيتغير حكمه الديني بحسب ذلك. وفي ذلك يقول: ⇐

ب ـ القاضي عبد الجبار: المعرفة اللغوية بين ثوابـت " كيفيات المواضعة " ومتغيرات "العلـم الزائـد"

نورد فيما يلي كلاما للقاضي عبد الجبار رأينا أنه يجري من حيث الاطار التصوري الذي ينتظمه على حد كلام الشاطبي الذي مضى (انظر آخر الهامش 49) في التمييز بين الاقتضاء الأصلي والاقتضاء التبعي وعلى حد التمييز التوليدي بين المعرفة المشتركة بين المتكلمين والمعرفة الخاصة التي تختلف باختلاف متغيرات الاحوال الاختبارية والمحايثات التجريبية.

يقول القاضي:

1ـ «واعلم أن ما وضعت عليه المواضعة من كلام وغيره ففاعله قد يأتي به على جهة الحكاية والاحتذاء فلا يحتاج الا الى العلم بكيفية المواضعة[103]».

2ـ «واعلم ان الكلام من جملة الافعال المحكمة التي لا تصح إلا من العالم بكيفيتها فلا يصح وقوعه من كل قادر وإنما يتأتى ذلك من القادر إذا كان **عالما بكيفتها**».

3 ـ «وقد يفعله الفاعل على وجه **يتصرف** معه فيما تقدمت فيه المواضعة فيحتاج الى **أمر زائد على العلم بكيفية المواضعة.** فالوجه الأول (=كيفية المواضعة) **يقل فيه التفاضل** والوجه الثاني هو الذي يظهر فيه فضل الفاضل لكنا نعلم أن فضله في ذلك لا يعدو ما تتناوله **القدرة والعلم** لأنه إنما **يفعل ما يقدر عليه في جنسه، ويتصرف في ذلك بحسب علمه ويريده على الوجه الذي يصح أن يتصرف عليه فيه** فلا يدخل في هذا الباب إلا لهذه الوجوه».

⇐ ب ـ «اقتضاء الأدلة للاحكام بالنسبة لمحالها على وجهين:

احدهما: **الاقتضاء الأصلي قبل طروء العوارض**، وهو الواقع على العمل **مجردا عن التوابع والاضافات** كالحكم بإباحة الصيد والبيع والإجارة وسن النكاح وندب الصدقات غير الزكاة وما أشبه ذلك.

والثاني: **الاقتضاء التبعي** وهو الواقع على المحل، مع اعتبار التوابع والاضافات، كالحكم بإباحة النكاح لمن لا أرب له في النساء ووجوبه على من خشي العنت، وكراهية الصيد لمن قصد اللهو، وكراهية الصلاة لمن حضره الطعام أو لمن يدافعه الاخبثان، وبالجملة **كل ما اختلف حكمه الأصلي لاقتران أمر خارجي**". [الموافقات: 3/51 ـ 52]

وفي هذا المعنى راجع ابن القيم ـ في اعلام الموقعين [3/2 وما بعدها] حيث عقد فصلا مطولا بعنوان **"فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الازمنة والامكنة والاحوال والنيات والعوائد"**. [انظر في فقه التدين 2/61]

103 ـ ترتيب الحكاية والاحتذاء بعد العلم بكيفيات المواضعة، يرادف في التوليدية ترتيب قواعد الملكة اللغوية المشتركة قبل طوارئ التجربة اللغوية الخاصة إلا أن بين الترتيبين التوليدي والعربي فرقا يجب الانتباه إليه وهو أن الإطار الذي انتظم الاول بسيكولوجي والذي انتظم الثاني حقوقي تملكي (راجع تفاصيل الفرق بين هذين الاطارين في "الطبيعة والتمثال" الباب الاخير).

4 ـ «فأما التفاضل في باب القدرة إنما يكون بالزيادة والنقصان لا فيما يصح من **الاجناس فأما التفاضل في باب الآلات فإنه يقل** وإن كان قد يحصل، وإنما يجب ذكر العلوم التي هي العمدة فيما له يقع التفاضل فيما يصح من الكلام، ويقع معه تمييز قادر من قادر على وجه يظهر موقع الفضل فيه وهذا معلوم في الجملة قبل النظر في التفصيل فلو لم يعرف التفصيل لم يؤثر في ذلك لأن كل واحد يعلم أنه مع وقوع **الاشتراك في المعرفة باللغة** قد يتأتى من أحدهم الشعر والخطب ولايتأتى من الآخر».

5 ـ «وإذا كانت القدرة والآلات حاصلة ولا بد من ذلك في كل متكلم **ولا يجوز أن يقع التفاضل للوجه الذي تساووا فيه، فإذن يجب أن يكون لغير القدرة والآلة وليس ذلك الغير إلا العلم**».

6- «وإذا تأمل حال أهل العلم بالفصاحة وعلم **اختلاف مراتبهم فيها مع اشتراكهم في العلم بالكلام** وأحواله عرف أن **الذي له افترقت احوالهم غير الذي اشتركوا فيه** فإذا لم يمكن الاشارة الى **قدرة وآلة والى** علم بنفس الكلام فلا بد من **علم زائد**".

* * *

ـ التمييز الأساس الذي قام عليه كلام القاضي عبد الجبار في هذه النصوص هو التمييز بين «العلم بكيفية المواضعة» والعلم الذي وصفه في النص السادس ب «العلم الزائد» اي الزائد على هذا الذي يكون بكيفيات المواضعة ونعته بالزيادة مقتض اتصاف الآخر بالأصالة. فعلم المتكلم بالكلام على هذا الاعتبار علمان علم أصلي وآخر تبعي. ولأجل ذلك قلنا في مطلع استعراضنا لكلام القاضي عبد الجبار هذا إن التمييز الذي تضمنه هذا الكلام منتظم من حيث الاطار التصوري وفق نفس الإطار الذي انتظم كلام الشاطبي في تمييزه في باب "اقتضاء الأدلة للاحكام بالنسبة لمحالها" بين:

«الاقتضاء الأصي قبل ظهور العوارض وهو الواقع على العمل مجردا عن التوابع والاضافات» و«الاقتضاء التبعي وهو الواقع على المحل مع اعتبار التوابع والاضافات». وهكذا يمكننا في اطار الاستفادة من التوارد الدلالي بين لفظ "الزائد" الواقع في كلام القاضي عبد الجبار ولفظي "الأصلي والتبعي" الواقعين في كلام الشاطبي ترجمة التمييز بين «كيفيات المواضعة» و «العلم الزائد» الى اللغة الشاطبية وذلك بأن يقال إن الأولى كليات مجردة تتعلق بأجناس مجردة من التوابع والاضافات يشترك في حيازتها المتكلمون قبل طروء العوارض (=أي ما لا تفاضل فيه بينهم) والثاني يتعلق بالصور المختلفة التي تأخذها هذه الكيفيات في التنزيل: بحسب متغيرات التوابع والاضافات.

هذا وقد مضى بنا تمييز آخر للقاضي عبد الجبار يكتمل به هذا الذي اتخذناه هنا محورا لتعليقنا وهو التمييز في المعرفة اللغوية بين «العلوم الحاصلة ببديهة العقل الذي لا يجوز اختلاف أحوال العقلاء فيه» والعلوم الحاصلة ب «الاختبار الذي قد تفترق احوالهم فيه».

* * *

ـ إن هذه النصوص بالاضافة الى كونها صالحة للاستدلال على جملة من نقط اللقاء التواردي على مواقع كلامية فلسفية متقاربة، بين التوليدية وبين اللغويات العربية القديمة في صورتها النظرية ــ وهذا أمر قدمنا بشأنه فيما سلف من التفاصيل ما يغنينا هنا عن الاعادة ــ فقد أوردناها (اي تلك النصوص) هنا، كما هو بين، في سياق آخر وهو الاستدلال على أنَّ التمييزات الآتية:

أ ـ التمييز الأصولي بين كليات التشريع ومتغيرات محل التكليف وارتباط الاول بأجناس الأفعال والمكلفين والثانية بالمشخصات.

ب ـ والتمييز البلاغي بين أعمال الواضع وأعمال المتكلم.

ج ـ والتمييز النحوي بين الثوابت الميزانية والمتغيرات التلفيظية.

د ـ والتمييز الكلامي بين «كيفيات الوضع» و «الأمر الزائد».

ه ـ والتمييز التوليدي بين ثوابت النحو الكلي ومتغيرات الأنحاد الخاصة

كلها تمييزات متآخية في الاطار التصوري مترادفة في المرجع التأسيسي. فهي صور مختلفة تعيد انتاج تمييز واحد يمثل أصلها المشترك وهو الذي ترجمناه سابقا بالعبارة الآتية:

التمييز بين الالزامات الكلية الثابتة المجردة الواقعة خارج اختيار الانسان والتي يقتصر دوره تجاهها على التمثل والفهم والتحصيل وبين المحايثات المادية والمتغيرات الواقعية التي تحيط بتلك الإلزامات وتتعاقب عليها. ودور الإنسان تجاه هذه المتغيرات وتلك المحايثات اجتهادي في المقام الأول اي أنه مجال اختياري متروك لتقديره الاجتهادي ويتمثل هذا التقدير في اختيار الكيفية المناسبة لتنزيل الإلزامات المذكورة على واقعه التنزيل الملائم ومناط الاجتهاد هنا هو خلق الانسجام والتوافق بين متغيرات هذا الواقع وثوابت تلك الالزامات.

بناء على كون هذا التميز قد انفسح لصور تطبيقية عدة واتسع في تطبيقاته (النحوية، والبلاغية والكلامية الخ....) لكيفيات متعددة، فقد اطلقنا القول سابقا بأنه يناسبه في تحديد طبيعته الابستمولوجية أن يعتبر كلية من كليات العقل النظري.

القسم الأول : «الواحد والمتعـــدد»:

نسق «التعريفـــات» ونظام
التمثيلات المعجمية والتركيبية
في العامليـــة التوليـــديـــة

الباب الأول: برنامج محاصرة التعدد والبحث عن الواحد
في التعريفات «الفلسفية» التوليدية الأولى

الباب الثاني: «العـامليـة» في نظام التمثيـلات المعجمية

الباب الثالث: «العـاملية» في نظام التمثيـلات التركيبية

الباب الأول

برنامج محاصرة التعدد والبحث عن الواحد في التعريفات «الفلسفية» التوليدية الأولى

1 ـ إن القدرات التي يمتلكها المتكلم والتي تمكنه من التمييز بين الجمل السليمة وغير السليمة ومن ممارسة الإنتاج والتأويل تستوجب القول بأن بحوزة المتكلم: معرفة ضمنية بالقواعد وبالمبادئ التي تنضبط بها تراكيب لغته. هذه المعرفة الضمنية النحوية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية هي القطب الذي تدور حوله رحى البحث النحوي في إطار التقاليد التوليدية.

2 ـ إن النحو في مفهوم ومفترض هذه التقاليد يتدرج في جملة من رتب الكفاية أولها القدرة على التمييز بين التراكيب التي تنتمي الى اللغة التي تنضبط وفق مبادئ هذا النحو وقواعده وبين التراكيب التي ليست كذلك. من جهة أخرى النحو في التعريفات التوليدية عبارة عن نسق، من المبادئ والقواعد التي هي مناط الصحة والفساد في التراكيب، من خصائصه الانسجام والاتساق. وهذا يلزم عنه أن تحصيل النحو للرتبة الكفائية المذكورة أعلاه مرتبط أيضا بقدرة ضوابطه وقواعده على تصنيف التراكيب باعتبار الصحة والفساد.

هذا الضرب من ضروب الكفاية والذي لا يمكن لنحو اي لغة من اللغات أن يعدم حظه منه يدعى عندهم بالكفاية التمييزية أو التعيينية[1]. لأنه يشترط في النحو القدرة على التمييز داخل عموم التراكيب اللغوية بين ما ينتمي الى اللغة المنضبطة بحدوده وما لا ينتمي وكذا التمييز داخل المنتمي: بين الصحيح والسقيم.

إن المشكل الذي يواجه النحو في إطار سعيه نحو تحصيل هذه الرتبة الكفائية إذن هو محاصرة ظاهرة التعدد والتنوع الحاد الذي يفرضه الواقع اللغوي، سواء على صعيد اللغات الطبيعية في تنوعها وتعدد فصائلها واصنافها وآحادها أم على صعيد التراكيب المندرجة تحت نوع لغوي واحد. وسبيل النحو الى تحقيق المحاصرة المطلوبة هو الدفع بمسطرة اختزال الأنواع الى أقصى حد ممكن وذلك باحترام الحد الادنى في التنويع وهو الثنائية (المنتمي اللامنتمي، الصحيح/ السقيم). التمييز الاول يجعل اللغات

---

1 ـ Observational adequacy.

نوعين: نوع تنتمي إليه التراكيب المعنية بالتحليل ونوع لا تنتمي إليه هذه التراكيب وداخل النوع الاول التراكيب على تعددها وتنوعها ترجع الى بابين اثنين هما الصحيح والسقيم.

اللامنتمي
المنتمي — الصحيح
السقيم

3 ـ إن تدرج النحو في رتب الكفاية، المشهورة عند التوليديين، مرتبط بمجاوزة مستوى إحصاء الوقائع اللغوية وتصنيفها باعتبار مقياس الصحة والفساد الى مستوى آخر أرقى يمكن من تفسير الحدوس التي توجه المتكلم في أحكامه على تراكيب لغته.

4 ـ إن النحو الذي يصبو الى الترقي في مدارج الكفاية يجب ألا يكتفي بالتنصيص على قاعدة جزئية يستقيم جعلها أصلا للصحة في الجملة السليمة الموافقة وللحن في الجملة الفاسدة المخالفة وذلك لأن هذا المستوى لا يمكن من تفسير الحدوس المتكلمية، بل يجب صياغة مبادئ عامة تمكن من تفسير علة الفساد في تراكيب لغوية تنتمي الى أبواب مختلفة بحيث يصح أن نزعم أن علة الفساد في الجملة المعنية بالتحليل متعدية وليست لازمة اي أنها صالحة لتفسير الصحة والفساد في أصناف اخرى من التراكيب. وهذا معناه أن **العلة المنصوص عليها أصلا للصحة او الفساد في حالة جزئية معينة يجب ان تكون مطردة في غير الأمثلة المستهدفة بالوصف**[2]. والاطراد (وهو مرادف عندنا للتعميم) إذا ثبت

---

2 ـ نضرب في هذا الهامش مثالا نبين به المراد. فالأصل في المفعول به ـ الانجليزي ـ أن يتأخر عن فعله لكنه في المثالين التاليين جاء مخالفا لهذا الأصل:

(i) Detective stories, I don't like.
(ii) Which stories do you like?

والأصل في مخالفة الأصل أن تكون مظنة للفساد إلا أنه لا فساد في الجملتين فدل ذلك على أن الصحة فيهما يجب إرجاعها الى قاعدة تجيز تصدير المفعول به في (i) وأخرى توجب تصدير المكون الاستفهامي في (ii) . إلا إن هذه القواعد لا تفسر الفساد في الجملتين الآتيتين:

(iii)* Detective stories; I wonder; if he likes.
(iv)* Where do you wonder if he lives?

بل إن (iii)و(iv) يجب أن يحكم بصحتهما في ضوء القاعدتين المذكورتين وليس ذلك بشيء. وباختصار يجب تقييد قاعدة نقل المفعول به بعدم مجاوزة الاداة if في كل من (i) و(iii) وكذلك الشأن بالنسبة لنقل المكون الاستفهامي في (ii) و(iv). إن النحو الذي يصبو الى الكفاية الوصفية يجب ألا يكتفي بالتنصيص على القاعدة مرجع الصحة والفساد في التراكيب على الشاكلة المشروحة آنفا بل يجب أن يتجاوز ذلك الى اقتناص التعميمات الدالة وذلك باستشفاف العلاقة التي تربط بين مظاهر اللحن في التراكيب المختلفة. وفي المثال المعنى عندنا هنا بالتحليل يجب صياغة مبدإ عام يفسر علة الفساد في الجملتين (iii) و(iv). وفي هذا الخصوص يمكن أن يقال مثلا إن في الانجليزية مبدءا يمنع المنقول ⇐

كان دليلا عندهم على أن العلة (أو"المبدأ") يصح اعتبارها جزءا من فطرة المتكلم اللغوية (او ما يسمونه بالنحو الداخلي او المعرفة الضمنية المذكورة آنفا). وهذا الاعتبار صحته عندهم تتناسب طردا وعكسا مع اتساع مدى الاطراد المذكور، اي كلما اتسع حيز الاطراد ونطاقه كان ذلك زيادة في منسوب الصحة المحمولة على الاعتبار المذكور والعكس بالعكس.

إن هذه المبادئ المطردة (اي القابلة للتعميم) تتنزل من النسق التمثالي العام الضابط والرابط لاطراف ومكونات النظرية النحوية منزلة الصياغة المستصرحة للمعرفة اللغوية الضمنية المتكلمية. أي أنها تتنزل من هذه المعرفة منزلة الجهاز المحاكي.

5 ـ إن السمة الأساسية التي تميز البرنامج التوليدي عن غيره من البرامج تكمن في تحويل مركز الكثافة التصورية والثقل التمثالي في التحليل من اللغة نفسها الى معرفة المتكلم بهذه اللغة وبعبارة أدق من النص اللغوي الى صورة هذا النص في تمثيلات المتكلم الذهنية.

نفتتح هنا ما نصبو إليه، في هذه الرسالة، من تقصي مواقع التوارد وأوجه الترادف بين اللغويات العربية القديمة في صورتها السيبويهية واللغويات المعاصرة في صورتها التوليدية، ومن رسم لحدود هذا الترادف وذلك بالقول إن هذين البرنامجين النحويين يتقاسمان همًّا واحدا من الناحية العملية وهو بناء أنساق من القواعد تتنزل من التراكيب اللغوية منزلة الأصل التأسيسي. إلا أن التوليدي يجاوز هذا الحد إذ يوجه استدلالاته بما يجعلها امتدادا وتأييدا لعقائد فلسفية من جملتها أن الانساق القواعدية المبنية نماذج تمثالية تصاغ وفق نظام تصوري، يقوم على افتراض أن إخراج هذه الأنساق إنما هو استصراح للقدرة اللغوية المتكلمية أي محاكاة تمثيلية لمعرفة المتكلم الداخلية و الذهنية بنحو لغته.

6 ـ "النحوية" عند التوليديين أمر مستقل عن "المقبولية" الاولى اعتبار نظري والثانية اعتبار متكلمي: فالجملة توسم بميسم النحوية إذا كان انتظامها البنيوي موافقا لما هو منصوص عليه في مبادئ النظرية النحوية، أما المقبولية فترتبط بحدس المتكلم تجاه الوقائع اللغوية. وهذا معناه أن الجملة قد تكون غير مقبولة عند المتكلم لكنها نحوية من منظور موافقتها لقواعد النحو.

الجمل الثلاث التالية مثلا:

(i) [That Bill had left] was clear.

(ii) It was clear [that Bill had left].

⇐ من مجاوزة if (=اي بصرف النظر عن كونه مفعولا به أو مكونا استفهاميا). هذا المبدأ العام يناسبه في إطار العقائد التوليدية أن يكون جزءا من النحو الداخلي للمتكلم اي من نسق المبادئ التي تمكنه من إنتاج وتأويل الجمل في لغته ومن توجيه قرارات المقبولية.

(iii) Once that [that Bill had left] was clear, we gave up.

سليمة نحويا لأنها مبنية وفق قاعدة نحوية تصير بموجبها الجملة جزءا من جملة أخرى إلا أن (iii) على نحويتها لا حظّ لها في المقبولية. (=حدس المتكلم يرفضها).

أمام هذا الضرب من الحدوس المتكلمية يكون اللساني أمام اختيارين:

(i) - إما إعادة النظر في قواعد النحو بحيث تكون مصوغة على شاكلة تمكن من وسم الجمل التي لا حظّ لها في المقبولية المتكلمية باللانحوية.

(ii) - وإما الاحتفاظ بقواعد النحو المصوغة كما هي وإرجاع اللامقبولية الى اعتبارات اخرى مستقلة عن النحو.

إن المتكلم السليقي ينص حدسه في مثل هذه الأحوال على اللامقبولية . والنظرية النحوية تتقدم باعتبارها آلة استدلالية تسعى إلى تقديم تفسير لهذا الضرب من الأحكام المتكلمية المؤسسة حدسيا. وهذا معناه أن النحوي هو الذي يبين أن اللامقبولية في الجملة المعنية بالتحليل ترجع الى أسباب لها علاقة بالمبادئ النحوية أو الى أسباب لها علاقة بعوامل أخرى مغايرة. والاختلاف بين النحاه في هذا المستوى - ان وقع - يكون اختلافا في التحليل ولا يبلغ درجة تتضارب فيها أحكامهم في شأن نحوية الجمل أو لانحويتها. ومن المهام المنوطة بالنظرية النحوية في هذا الخصوص أن تعين بوضوح حدود اللامقبولية التي يمكن تفسيرها في إطار النحو.

غاية الأمر أن لحدس المتكلم واجهتين: واجهة تصله بمبادئ وقوانين نحوه الداخلي وواجهة أخرى تنفتح به على تعقيدات التفاعل بين نحوه الداخلي وعوامل أخرى مستقلة عن هذا النحو.

إن الفصل في النحو التوليدي بين هاتين الواجهتين هو فصل بين موضوعين يمكن أن يشتغل بهما البحث اللغوي لكن على الانفصال لا على الاتصال اي أن كلا منهما يمكن أن يكون موضوعا مستقلا لمنحى خاص من المناحي التي يحتملها البحث النظري في الظاهرة اللغوية. والنحو التوليدي إذ يقوم على مقدمة الفصل بين الواجهتين يرتضي لنفسه النظر في القضايا المرتبطة بالواجهة الاولى اي النحو الداخلي (=المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم السليقي) وأما التفاعل بين النحو وغيره من الانساق الذهنية فهو وإن كان موضوعا وجيها الى أقصى الحدود فإن البحث في أوجه هذا التفاعل (ضوابطه ومبادئه ومستوياته) ليس جزءا من اهتمام النظرية النحوية في حدودها المتعارف عليها توليديا.

يتبين مما تقدم أن **التمييز بين النحوية والمقبولية ليس تمييزا محايدا** وذلك لارتباطه باعتبارين اثنين أولهما أن المراد منه رسم الحدود التي تفصل موضوع النظرية النحوية التوليدية عن موضوعات غيرها من النظريات والثاني أن النحو بقيامه على التمييز المذكور يدشن استقلاله التام عن الواقع المتكلمي

وهذا الاستقلال موضوع آخر لنا عليه تعقيب مفصل في مكان آخر من هذا البحث. وبعبارة أخرى: **استقلال "المقبولية" عن "النحوية" في النحو التوليدي مؤسس غائيا على فكرة الاستقلال عن النظريات النحوية غير التوليدية او ذات المنحى التداولي ومؤسس فلسفيا على مقدمة الاستقلال عن تعقيدات الواقع المتكلمي.**

7 - وفي اطار التصريح بالمسلمات الفلسفية المؤسسة للاختيارات النظرية المتعلقة بالمسألة المعرفية في إحدى واجهاتها يقيم التوليديون تمييزا آخر بين تعريفين اثنين للمعرفة النحوية الداخلية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية وذلك بغرض تحديد المختار من هذين التعريفين: وذلك، التمييز بين النحو باعتباره قائمة من الجمل النحوية أو نسقا من القواعد والمبادئ. وهذا معناه أن المعرفة اللغوية عندهم تحتمل نظريا أن تكون معرفة إحصائية أو معرفة قواعدية. الأولى شرطها الاستغراق المادي الماصَدَقي لآحاد التراكيب وليس لأنواعها واما الثانية فشرطها الاستغراق الصوري وهذا المنحى الاستغراقي يستوجب التعامل مع الأصناف والأنواع لا مَع الآحاد[3].

في الحالة الأولى معرفة المتكلم بلغته (اي نحوه الداخلي) عبارة عن قائمة تحيط - على وجه الاستغراق - بكل الجمل التي تحتملها لغته والمتكلم في ممارسته اللغوية يلجأ الى هذه القائمة فإن صادفت الجملة المعنية عنده بالإنتاج او التأويل إحدى الجمل التي اتسعت لها القائمة المذكورة كان ذلك دليل نحويتها والعكس بالعكس.

وفي التعريف الثاني يفترض أن المعرفة اللغوية المتكلمية لا يستقيم كونها عبارة عن قائمة من الجمل وأنها - بدلا من ذلك - عبارة عن **نسق معرفي محدود** يمكن المتكلم من تأليف وتأويل عدد غير محدود من الجمل. وذلك مبني على فكرتين:

---

3 - هذه الموازنة بين الآحاد والأصناف (أو بين الجزئيات والكليات او بين الموازين والتلفيظات) لا يخلو منها نظر لغوي وغير لغوي. ثم إن اعتبار الأصناف والأنواع مجالا للتناول النظري دون الآحاد سنة معروفة في الممارسات النظرية منذ القدم (في الارسطية والسيبويهية وغيرهما) واستثناء الآحاد من مجال التناول النظري نعلم أصله ومرجعه إذا تذكرنا:

- أن النظرية مطاردة كما هو معلوم بقدر الاستقلال عن الواقع في ماديته وجريانه الموصول (راجع "الواقع اللغوي والترادف النظري")

- وأن الآحاد عناصر حية في هذا الواقع.

- وأن خروج الجمل من حيز الآحاد الى حيز الاصناف والأنواع في التناول النظري هو أول ما تستقل به النظرية عن الواقع أوهو - إن شئت - المدخل إلى هذا الاستقلال وذلك في إطار مقدمة صلب الواقع المؤسسة لكل نشاط نظري في مجال العلوم الانسانية (تراجع تفاصيل هذه المقدمة في المرجع السابق).

ـ الأولى أن القائمة الإحصائية، أمر مستحيل من الناحية العملية لأن الجمل النحوية لا حدَّ لها، كما أنها ـ من الناحية النظرية ـ لا سبيل الى الاستدلال على وجودها.

ـ الثانية أن الكائنات البشرية مبتلاة بمحدودية الذاكرة ومن هذه الجهة أيضا لا سبيل الى الزعم بأن الكائنات البشرية يمكنها أن تختزن ذاكرتها على جهة الاستغراق الماصدقي كل الجمل الممكنة والمحتملة.

التعريف المعتمد في النحو الوليدي هو التعريف النسقي وليس التعريف الإحصائي. وهذا الاختيار ألزم النحو التوليدي بمنحى خاص في البحث غايته استصراح نسق القواعد والمبادئ، المتناهي في مادته وصورته واللامتناهي فيما يحتمل توليده من جمل وتراكيب، والمزعوم آلة تشتغل بها المعرفة اللغوية المتكلمية.

* * *

ونختم هذه الفقرة بتعقيبات أربعة على هذا التمييز في النحو التوليدي بين التعريفين: الاحصائي والنسقي، نذكرها في هذا السياق مجملة على أن نرجع إليها لاحقا بما يناسبها من التفصيل:

ــ أولها: أن هذا التمييز مبني على توجيه فلسفي خاص لطبيعة العلاقة بين الأصناف وآحادها (اي بين الأنواع وأفرادها)، تكمن في أن الآحاد تتولد عن اصنافها، وأن الأنواع متناهية والأفراد غير محدودة و أن القواعد والمبادئ خاصيتها أنها نسق متناه يمكن من إنتاج الجمل والتراكيب التي لا تنحصر بعدٍّ ولا إحصاء.

والحديث عن هذا التوجه الفلسفي المخصوص في الربط بين الأنواع والآحاد يرجع الى أصول تصورية قديمة ارسطية وغير ارسطية اشتهرت بها العقلانية الكلاسيكية واحتفظت العقلانية الحديثة ببقايا منها لم تستطع التخلص منها ولعل ذلك يصلح دليلا على القول بأن تلك الأصول التصورية من ثوابت العقل النظري التي لا تفارقه.

– الثاني: أن التمييز بين التعريفين الاحصائي والنسقي يرادفه في النحو العربي القديم (من الناحية الشكلية العامة ــ على الارجح ــ وبصرف النظر عن التعقيدات المرتبطة بالامتدادات التصورية والاستدلالية التي يحتملها التمييز المذكور):

أ/ التمييز بين السماع والقياس على اختلاف بين النحوين في مناط التمييز (وهو المعرفة المتكلمية بالنسبة للنحوي التوليدي والنص بالنسبة للنحوي العربي القديم).

ب/ وكذا التمييز بين القاعدة العامة والضابط وبين صورهما الجزئية.

ج/ والتمييز بين الموازين والتلفيظات.

ـ الثالث: إذا كان التمييز السالف بين النحوية والمقبولية سبيل النظرية النحوية الى الاستقلال عن الواقع المتكلمي (في واجهته المنفتحة على تعقيدات التفاعل بين النحو الداخلي وبين العوامل غير اللغوية...) فإن التمييز بين التعريف النسقي (=الاصناف ...) والتعريف الإحصائي (=الأفراد والآحاد) تدشن به النظرية أيضا استقلالها عن الواقع اللغوي في تعدد افراده وآحاده وفي تعدد صوره الجزئية اللامتناهية.

ـ الرابع: إن الأصل التصوري الثابت والمطرد في كل المقدمات السابقة هو فلسفة محاصرة أجزاء الواقع اللغوي في تعددها وتنوعها. فقد ذكرنا في أول الكلام أن المشكل الذي يواجه النظرية النحوية في إطار سعيها نحو تحصيل الرتبة الكفائية الأولى في سلم الكفايات:

أ ـ هو « محاصرة ظاهرة التعدد والتنوع الحاد الذي يفرضه الواقع اللغوي سواء على صعيد اللغات في تنوع آحادها وتعدد أفرادها أم على صعيد التراكيب المندرجة تحت نوع لغوي واحد... وأن سبيل النحو الى تحقيق المحاصرة المطلوبة هو الدفع بمسطرة اختزال الأنواع الى أقصى حد ممكن وذلك باحترام الحد الادنى في التنويع وهو الثنائية»:

- المنتمي
  - الصحيح
  - السقيم
- اللامنتمي

ب ـ وذكرنا أيضا أن تدرج النحو في رتب الكفاية مرتبط بمجاوزة مستوى إحصاء الأفراد وتجنيسها باعتبار معياري الانتماء وعدمه والصحة وعدمها الى مستوى تفسير الحدوس المتكلمية وأن ذلك مرتبط بفكرة **العلل المطردة (=المبادئ القابلة للتعميم)** باعتبارها جزءا من معرفة المتكلم اللغوية. وهذه الفكرة في حد ذاتها مرتبطة بمطلب المحاصرة المذكور آنفا، لأن العلة إذا اطردت عبر الأفراد والآحاد كانت رابطا بين هذه الأخيرة أو ـ بعبارة أخرى ـ عنوانا اختزاليا يحاصر التعدد والتنوع الذي يطاردها.

والذي نريد التنبيه إليه على وجه التحديد في هذا التعقيب الرابع هو أن: التمييز بين النحوية والمقبولية وكذا التمييز بين **المفهوم الاحصائي والمفهوم النسقي للمعرفة اللغوية المتكلمية**، واجهتان من الواجهات التي يطرد فيها الأصل المذكور أول هذا التعقيب الأصلُ الذي ترجمناه بفلسفة محاصرة أجزاء الواقع اللغوي في تعددها وتنوعها.

8 ـ إن منتهى الرتب الكفائية في الترتيب التوليدي هي الرتبة التفسيرية، وتحصيل هذه الرتبة دونه العمل على **تحديد الكيفية التي تحصل بها للمتكلم المعرفة اللغوية.**

ومرة أخرى تتدخل فلسفة محاصرة الأجزاء وتفرض على النحو التوليدي توجها خاصا في المسألة الاكتسابية يناسب مقتضى تلك الفلسفة ومستلزمها وذلك قولهم إن جزءا كبيرا من المعرفة اللغوية التي بحوزة المتكلم ليس مكتسبا ووجه المناسبة المشار إليها أن القول بالاكتساب، أي أن المتكلم يتعلم كل الجزئيات والتفاصيل يوقع في الاضطراب والتناقض لأنه إذ قد تبين أن الواقع اللغوي ليس محدودا فكيف يمكن للمتكلم أن يتعلم اللامحدود وأن يستوفي في هذه الحالة حق الاكتساب غير منقوص. فالقول بالتعلم يقتضي أن المتكلم لا يمكنه ممارسة البيان اللغوي إلا أن يستغرق تعلما وتحصيلا كل جزئيات الواقع اللغوي وتفاصيله وهذا اقتضاء مظنون به الفساد ابتداء. هذا فضلا عن أن المتكلم يكتسب لغته بسرعة بالغة وفي سن مبكرة لا تتجاوز ست سنوات وهي مدة محدودة جدا بالنظر إلى "لامحدودية" الواقع اللغوي، وأن اللغة علاوة على كل ذلك لغات متعددة وليست لغة واحدة وأن المتكلم لا يحتاج الى أن تبين له مبادئ وقواعد اللغة التي يكتسبها حتى تحصل له المعرفة بها. شومسكي[4] يوضح المسألة بواسطة المثال الآتي :

- I wonder who [the men expected to see them]

- [The men expected to see them].

الضمير them في الجملة الأولى يمكن أن يعود على the men ولا يجوز ذلك في الجملة الثانية الفرق في تأويل الضمير ثابت، وليس في الجملتين قرينة لفظية يناسبها أن تكون علما على هذا الفرق. وهذا معناه أن الفرق المذكور ليس من قبيل ما يتعلم ولو كانت القرينةُ المشار إليها لجاز أن نزعم بأنها مناط التعلم وفقدها دليل على نقيض ذلك.

غاية الأمر أن الحدس المتكلمي الذي ينص على الفرق في تأويل الضمير ليس مرجعه التعلم ولا الأدلة التجريبية (=القرائن اللفظية) وأن ذلك من معانيه أن جزءا من المعرفة اللغوية التي يمتلكها المتكلم فطري وليس مكتسبا.

الفلسفة الثاوية وراء هذا التصور أن الكائنات البشرية تمتلك " قريحة وراثية "[5] تمكنهم من معرفة اللغة. والخاصية الوراثية لهذه القريحة أو (الجبلة) تجعلها مستقلة عن اللغات في تنوعها وتعددها (أي عن خصوص هذه اللغة أو تلك). أي أن المتكلم في هذا التصور مزود وراثيا بقدرة ذهنية تمكنه من تعلم أي لغة من اللغات الطبيعية وليس بنحو لغة خاصة من هذه اللغات دون غيرها.

---

4 - شومسكي (a - 1986 : 8.).

5 - "Genetic endowment ".

إن القول بالوراثية هنا واجهة أخرى من واجهات "محاصرة المتعددة" والبحث عن "الواحد" إنه قول توجهه الرغبة الموصولة في اختزال العدد الهائل من اللغات ومن الفصائل اللغوية في مركز ثقل على درجة عالية من الكثافة والتجانس.

9 ـ هناك تمييز آخر يصب في نفس الاتجاه أي في اتجاه محاصرة التعدد والتنوع وهو التمييز بين "النحو الكلي" و "التجربة اللغوية" الخاصة[6]

الكلام السابق كان مبنيا على فكرة أن "السماع" (=اللغات الطبيعية المختلفة) على تعدد أبوابه وتنوع مسالكه يمكن إرجاعه الى قياس وحيد هو نسق المبادئ (=النحو الكلي/الملكة أو القريحة الوراثية)، لكن القول بأن هذا القياس الوحيد جزء من الإرث البيولوجي المشترك بين بني البشر يلزم عنه أن المتكلم يمكنه الإفصاح والإبانة بكل اللغات الممكنة والتي يحتملها القياس الوحيد المذكور بدون تفاوت وهذه النتيجة يكذبها الواقع، إذ إن الإفصاح الذي يتحقق للمتكلم في لغته الأم لا يضاهيه إفصاحه في أي لغة أخرى يتفق له اكتسابها بعد لغته الأولى. والسؤال الذي يناسب هذا الوضع الاستدلالي المعقد يمكن صياغته على الشاكلة التالية:

لماذا لا يستطيع «المتكلم سليقة» **أن يفصح** إلا في لغته الأم في حين أنه مزود "بقياس كلي" أو نسق من المبادئ تشترك فيه كل اللغات؟

غاية الأمر أن المسألة تتعلق هنا بإمكان نظري لا مقابل له في الواقع. بحيث أن القول بالقياس الكلي (=القريحة المحددة وراثيا) يلزم عنه قول آخر بأن المتكلم يستطيع بفضل هذا القياس المكون لِجِبِلّتِهِ اللغوية أن يبين بكل لغات الطبيعية إذ ليست هذه الأخيرة إلا صورا جزئية وفروعا متولدة عن القياس الكلي المذكور:

إن القول بالنحو الكلي أو القريحة الوراثية لا يستقيم منطقيا إلا بأحد توجيهين استدلاليين:

أ ـ إما البحث في الواقع اللغوي عن متكلم "مطلق" تتوافر فيه قدرة على الإبانة اللغوية تستغرق كل اللغات وهذه وجهة في الاستدلال عقيم مسلكها لأن الواقع اللغوي ليس غنيا بما يكفي ليمكن النحوي من بغيته الاستدلالية في هذا الخصوص. ومن هذه الناحية تبدو نظرية "النحو الكلي الوحيد" مفارقة تصورية مغرقة في التعالي على الواقع اللغوي المغرق والمعجز في تعدد اجزائه وتنوعها.

ب ـ وإما البحث عن مسوغ تجريبي يجاوز به النحوي الاعتذراية التي تكتنف الاختيار الأول وذلك بتحديد وتعيين عنصر تجريبي تزعم له خاصية توجيه المعرفة اللغوية المحددة وراثيا (=القياس

6 ـ المرادف التصوري لهذه الثنائية في النحو العربي هو ثنائية القياس والسماع. سنفصل الحديث عن أوجه هذا الترادف لاحقا.

الكلي) توجيها جزئيا مخصوصا تنطمس معه القدرة اللغوية الكلية المنفتحة على المتعدد والمتنوع والمزعومة في رتبة من الرتب التخيل النظري أصلا صالحا ومرجعا يمكّن المتكلم من الإفصاح بكل اللغات.

إن فكرة التجربة اللغوية الجزئية والمحدودة تندرج في سياق البحث عن هذا المسوغ التجريبي.

يقول أحد النحاة التوليديين[7]: « إن القول بأن القدرة على الممارسة اللغوية عند المتكلم ترتبط فقط بالملكة اللغوية المحددة وراثيا تستوجب القول بأن المتكلم يستطيع التكلم بكل اللغات الممكنة بصرف النظر عن خصوص محيطه الذي أحاط بنشأته اللغوية الأولى. والذي يحد من هذا الاستلزام المنطقي الناتج عن القول بالملكة اللغوية المحددة وراثيا هو القول بأن: الملكة اللغوية بمفردها ليست كافية بل لابد من التجربة اللغوية المخصوصة التي تخرج المعرفة اللغوية الكلية الى حيز التطبيق والتوظيف».

خلاصة القول إذن أن القدرة اللغوية في إطار نظرية النحو الكلي "قياس" مرن منفتح على كل اللغات وهذا الانفتاح لا يصدقه في الواقع اللغوي دليل تجريبي إذ لا وجود لمتكلم يتكلم بكل اللغات، ودور التجربة اللغوية الخاصة أنها: إذ توجه المعرفة اللغوية الوراثية التوجيه الجزئي المناسب لواقع لغوي جزئي تنسخ فيها تلك القدرة السابقة على "الانفتاح المطلق" على المتعدد والمتنوع وتُحِل محلها انغلاقا على واقع لغوي مخصوص. (مع هامش ضيق جدا للانفتاح على اللغات الأخرى يمكن من الاكتساب الجزئي للغة الثانية والثالثة.... وجزئية الاكتساب هنا مرتبطة بما ذكرنا آنفا من أن قريحة المتكلم في لغته الأولى لا تبلغها قريحة في أي لغة أخرى ثانية أو ثالثة).

10 ـ إن هذا التحليل يستوجب اللجوء إلى مفهوم إضافي يضمن لفكرة التوظيف الجزئي للقياس (أو الميزان) الكلي في إطار تجربة لغوية محدودة المكانة التي تناسبها ضمن الصرح التصوري السابق.

وبعبارة صريحة، ما تقدم في الفقرات السابقة يستوجب البحث في طبيعة الآلة التي يتم بها هذا الربط التوظيفي (أو الإنزالي) بين "الكلي المعرفي" و "الجزئي التجريبي".

إن المبادئ والقواعد النحوية الكلية المشتركة بين الألسن تقابلها فروق بين اللغات المختلفة تبلغ في بعض الحالات درجة من الحدة تكلف نظرية النحو الكلي عنتا شديدا. وهذا مرتبط ارتباطا مباشرا بالحقيقة التالية « المعرفة بنحو لغة معينة لا يستلزم المعرفة بنحو لغة أخرى». الانجليزية واليابانية مثلا بينهما تشابه من حيث أن الجمل فيهما تتكون من الفاعل والمفعول والفعل لكنهما يختلفان في المنحى الذي يتخذه ترتيب هذه المكونات. وهذا معناه أن كون الرتبة الانجليزية (فاف مف) ليس جزءا من الكليات اللغوية، إنه جزء من نحو اللغة الانجليزية وليس جزءا من نحو اللغة اليابانية. والسؤال المطروح

---

7 ـ انظر: Riemsdijk , H c. Van and E. S williams 1986 " *Introduction to the theory of Grammar*" P 110 - 125.

في سياق هذا المشهد هو كيف تصير هذه القاعدة الرتبية جزءا من نحو المتكلم يهتدي بها في تنظيم مكونات الجمل؟ المشهد المتخيل في هذا الخصوص هو أن النحو الكلي يتضمن العناصر الثلاثة "الفاعل" و "المفعول" و "الفعل" باعتبارها مفاهيم كلية مشتركة بين كل اللغات طبيعية. والطفل في اثناء اكتسابه للغته الأم يختار منحى خاصا في ترتيب هذه العناصر يناسب التراكيب التي يعالجها "تلقيا وتأويلا" في إطار تجربته اللغوية الخاصة. وهذا معناه أن هناك وسائط[8] تختلف اللغات باعتبارها ومن هذه الوسائط الوسيط الرتبي[9]: كل لغة تتخذ منحى خاصا في تثبيت هذا الوسيط أي في وسمه باعتبار الايجاب أو السلب. الاختلاف بين اللغات من الناحية الرتبية إذن يمكن اعتباره نتيجة لهذا التنوع أو الاختلاف الوسيطي[10] وهذا معناه أن الطفل في بنائه لنحوه الداخلي يحتاج الى مبادئ ومفاهيم النحو الكلي والى المعالجة التجريبية ـ تلقيا وتأويلا ـ لتراكيب لغة من اللغات. وفي غياب التجربة اللغوية الخاصة لا يستطيع الطفل أن يبني نحوه الداخلي (لا يستطيع مثلا اختيار الانتظام الرتبي «فا مف ف» في اليابانية أو «فاف مف» في الانجليزية) وللنحو الكلي دور مركزي حاسم في تنظيم التجربة اللغوية الأولى. ففي المثال الرتبي المشروح آنفا يجب أن يقال إن: النحو الكلي يزود المتكلم بمفاهيم الفاعل و المفعول والفعل (التي تعتبر ارثا نحويا مشتركا بين جميع اللغات) و كذا بالوسيط الرتبي والطفل في خضم العملية الاكتسابية ينحو بهذا الوسيط منحى تثبيتيا خاصا إما بالايجاب وإما بالسلب وإذا كانت المبادئ الكلية لاتتعلم لأنها جزء من الإرث اللغوي المشترك وكذلك الشأن بالنسبة للوسائط في عموم جنسها فإن كيفية تثبيت هذه الوسائط تستوجب قسطا ضئيلا من التعلم.

يميز التوليديون أيضا بين التعلم والاكتساب، فالمتكلم يتعرف لسان قومه مهتديا في تمثل نحو هذا اللسان بالكليات وهذا يستوجب القول بأنه يكتسب القدرة على الحديث بلسان قومه أما عموم القدرة اللغوية فهي جزء من تكوينه الفطري. لذلك لفظ الاكتساب يفضل عندهم لفظ التعلم لأن هذا الأخير يشعر بأن المتكلم يتعلم البيان اللغوي ابتداءا بفضل التجربة اللغوية.

إن التجربة اللغوية (=ملابسة اللغة ومعالجتها في اضطرابها وتدفقها الاستعمالي بين المتكلمين) تتنزل عندهم من الاكتساب اللغوي منزلة الزند أو المقداح[11]. فرغم المبادئ الفطرية الكلية التي بحوزة

---

8 - Parameters.

9 - Word - ordre parameter.

10 - Parametric variation.

11 - The acquisition process is " triggered ".

المتكلم فإنه لا مناص من تعلم المعجم (=الكلمات ومعانيها) ليتمكن من توظيف تلك المبادئ. وهذا التعلم[12] مناطه التجربة اللغوية

* * *

وفي سياق التعقيب على هذا التوجه الخاص في تصور العلاقة بين النحو الكلي والأنحاء الجزئية[13] نقول:

لئن انتظمت نظرية النحو الكلي من الناحية التصورية والفلسفية العامة وفق مقتضى برنامج محاصرة التنوع والتعدد ـ المذكور آنفا أصلا لجملة من التعريفات والتمييزات التوليدية ـ وذلك من حيث قيامها على فكرة إرجاع الانحاء الى قياس وحيد وميزان مرجعي متفرد، لئن كان ذلك فإن تضمن واستلزام هذه النظرية لفكرة الانفتاح المطلق على كل اللغات ـ المشروح بتفصيل سالفا ـ جاء مضادا ومخالفا لمعاني الوحدة المطلوبة وهنا تتدخل فكرة التجربة اللغوية وكذا مفهوم الوسيط الذي يضمن الانتقال المنطقي من النحو الشائع الى النحو المختص. إن العلاقة بين النحو الكلي والتجربة اللغوية الخاصة علاقة بين «نحو شائع» و «نحو مختص» و الجسر الذي يضمن الانتقال من الشيوع الى الاختصاص هو الوسائط (=البرامترات). هذه العلاقة محمولة في شكلها العام على العلاقة بين الجوهر وأعراضه. الانحاء الخاصة منزلتها من النحو الكلي منزلة الأعراض من الجوهر الملتبس بها[14].

11 ـ إن هذا "النحو المختص" الذي يبنيه المتكلم انطلاقا من المبادئ الكلية و الوسائط من جهة أولى ومن التجربة اللغوية من جهة ثانية يتضمن ضربا آخرا من التنوع، يستهدف كذلك ببرنامج الاختزال والبحث عن الوحدة. وفي هذا السياق يندرج التمييز داخل النحو المختص بين «النحو النواة»[15] و «النحو الموسوم»[16] وهذا التمييز اقرب ما يكون في مضمونه من تمييز النحاة العرب القدماء بين ما ينقاس (=القياس) وما يحفظ ولا يقاس عليه (=السماع).

إن الطفل إذا بلغ السادسة من عمره فإنه يكون قد بنى نحو لغته الأم على أتم نحو. وهذا لا يلزم عنه أن معرفته اللغوية لا تتطور بل يصيبها من التطور الشيء الكثير خصوصا في اتجاهين اثنين:

ـ اكتساب المفردات الجديدة.

12- تراجع تفاصيل المسألة الاكتسابية في وجهها المعجمي في Lightfoot, D.(1991.) "*How to set parameters*"

13 ـ نستبدل لفظ الجزئي هنا بلفظ الخاص المستعمل عادة لدلالات نعود إليها لاحقا.

14 – هذا الربط المؤسس "استعاريا" على انطلوجيا الجواهر والأعراض ستتبين أهميته بالنسبة لبرنامجنا في القراءة والتأويل لاحقا.

15- Core - grammar.

16- Marked perphery.

ـ اكتساب التراكيب التي لا تطرد في الاستعمال.

هذه الأشكال الاستثنائية أو الموسومة[17] ليست جزءا من النحو النواة بل تنتمي الى الهامش الموسوم[18] (اي الى هامش النحو لا الى نواته ومركزه)، وهي لأجل ذلك لا يرتبط اكتسابها بالمرحلة الأولى. وأخيرا المتكلم يجب أن يتعلم أيضا الأعراف الاجتماعية والسنن الثقافية المرتبطة بلغته الا أن هذه العناصر ليست جزءا من النحو في التعريف التوليدي بل تنتمي الى مجال أعم هو السلوك الإنساني.

إن الغاية الكبرى الذي يصبو إليها النحو التوليدي هي بلوغ الرتبة الكفائية التفسيرية وذلك من خلال تقديم صياغة صريحة وواضحة للمكونات الثلاثة الآتية التي تتنزل عنده منزلة النموذج المحاكي لآلة الاكتساب اللغوي:

(i) مبادئ النحو الكلي والوسائط.

(ii) التجربة اللغوية المطلوبة للتشغيل مبادئ النحو الكلي.

(iii) النحو النواة.

لأجل ذلك فإن البيانات النحوية التفصيلية المتعلقة باللغات الخاصة ليست معنية عنده إلا من حيث كونها مدخلا لابد منه لصياغة المبادئ التي تتحد باعتبارها أنحاء اللغات الطبيعية. فتفاصيل النحو النواة ـ بعبارة أخرى ـ ليست هدفا في حد ذاته بل الغاية المرجوة هي تفاصيل المعرفة النحوية المتكلمية وهذه لا سبيل اليها إلا:

ـ الموازنة بين الأنحاء النووية واستخلاص "المشترك بينها" واعتبار جزءا من ذلك الكيان المصطلح عليه بالإرث البيولوجي المشترك وهو القريحة اللغوية،

ـ وكذا تحديد المميزات التي تستأثر بها هذه اللغة أو تلك عن غيرها من اللغات وبيان أوجه ارتباط هذه المميزات الخاصة بوسائط النحو الكلي[19]

إن التعامل مع لغة واحدة في البحث النحوي قصارى ما يجوز أن ينتهي إليه من نتائج هو كتابة نحو خاص بتلك اللغة له حظ من الكفاية في الملاحظة والوصف لكنه لا يستطيع تجاوز ذلك الى تقديم "نموذج" لمعرفة المتكلم اللغوية والكيفية التي استقرت بها عنده. وهذا معناه أن الرتبة التفسيرية، في

Marked perphery. -17

Marked perphery. -18

19- سنبين لاحقا بتفصيل أن هذا التقابل بين الكلي والبرامتري في النحو التوليدي يرادفه في النحو العربي التقابل بين الميزان والتلفيظات (=الميزان العامي "نحو كلي" والأبواب المختلفة تتنزل من هذا الميزان منزلة التلفيظات الخاصة أو منزلة اللغات الخاصة من النحو الكلي).

مدارج الكفاية، مرتبطة عن التوليديين ارتباطا مباشرا بالمعرفة المتكلمية، وأن التوليدي مطارد بقدر المقارنة بين اللغات ليبين من جهة أولى درجة الكلية في كل خاصية اكتشفها في نحو نواة وليبرهن من جهة ثانية على أن هذه الخاصية يمكن اعتبارها اختيارا لغويا خاصا محددا بواسطة النحو الكلي.

12 ـ هناك مثال شاع عند التوليديين في هذا الخصوص نعرض له باختصار شديد والذي يعنينا منه في المقام الأول وقبل كل شيء كونه يقوم على فكرة لها أهميتها بالنسبة لتأويلنا وهي «تصنيف اللغات باعتبار معيار الحجم الى لغات كبرى ولغات صغرى».

يندرج المثال المذكور في سياق الإجابة عن السؤال المشهور: كيف يبني الطفل نحو لغته الخاصة؟.

الطفل كما رأينا مزود في هذا التصور بمجموعة من المبادئ والقواعد الكلية وبمجموعة من الوسائط. ومن أمثلة هذه الوسائط أن المتكلم في الإيطالية يتعلم أن الفاعل الضمير في لغته يجوز حذفه بينما المتكلم الإنجليزي والفرنسي يتعلم أن الفاعل الضمير لا يجوز حذفه البتة.

هذا الفرق بين الحالتين اعتبار برامتري إذ المتكلم مطالب هنا بتثبيت برامتر حذف الفاعل الضمير بالايجاب في الإيطالية وبالسلب في الفرنسية والانجليزية. ثم أن تثبيت هذا البرامتر أسهل على الطفل الايطالي منه على الطفل الانجليزي او الفرنسي. إذ إن الطفل الايطالي لا يحتاج الا الى جملة واحدة يتلقفها فيعلم أن التثبيت البرامتري في هذا الخصوص يجب أن يكون على جهة الإيجاب أما الانجليزي فالخطب معه أعسر وأصعب لانه لا يسمع إلا الجمل التي تتضمن الفاعل الظاهر فكيف السبيل الى أن يتعلم أن لغته لا تجيز حذف الفاعل الضمير. المشكل هنا له علاقة بما يعرف بإشكال «الدليل السالب»[20] أي كيف يمكن ان نستخلص أن شيئا ما لا يجوز انطلاقا من عدم مصادفته فقط؟ وهل كل ما لا يصادفه المرء لا وجود له أو لا يجوز؟.

حل هذا الإشكال السبيل إليه استعانة التحليل بفكرة «الحجم» المشار إليها سابقا وذلك تحرير الملاحظة بأن الإيطالية لغة أكبر حجما[21] من اللغة الانجليزية: إذ بإزاء كل جملة انجليزية تتضمن فاعلا ضميرا توجد في اللغة الايطالية جملة اضافية يستتر فيها الضمير الفاعل. وهذا معناه أن الجمل ذوات الفاعل الضمير في الانجليزية ينبغي أن تعتبر مجموعة فرعية بالاضافة الى نظيرتها في الايطالية التي تجيز الحذف.

Negative evidence. - 20

Bigger.- 21

يرى التوليديون أن الطفل في بناءه لنحوه الداخلي وفي تثبيته لقيم الوسائط يبدأ بالافتراض الأدنى أو الاقرب[22] أي بالتثبيت البرامتري الذي ينتج «اللغة الصغرى» وهذا معناه بالنسبة للمثال المعني عندنا بالتحليل أن كل الأطفال يبدأون بافتراض أن «وسيط الفاعل المستتر» يتم تثبيته سلبا وهو التثبيت الذي ينتج اللغة التي لا يجوز فيها حذف الفاعل الضمير.

غاية الأمر أن الطفل إذا اعطيت له وقائع أو أدلة ايجابية لا يختار الا التثبيت الذي ينتج اللغة الكبرى اي اللغة التي تجيز حذف الفاعل الضمير، وباختصار، إن الطفل الانجليزي، لا يحتاج الى ادلة على أن لغته مخصصة ايجابا بالنسبة لوسيط الفاعل المستتر أما الايطالي فيحتاج اليها ولأجل ذلك فإن هذا الأخير يضطر الى اعادة تثبيت الوسيط[23].

يهمنا من عرض هذا المثال التنبيه الى أن العلاقة بين التثبيتات البراميترية في اللغات مدخل لترتيب اللغات باعتبار الحجم (اي الصغر والكبر) **وأن هذا يلزم عنه نظريا إمكان وجود لغة كبرى بإطلاق (وهذه اللغة يجب أن تكون أقرب اللغات الى النحو الكلي) ولغة صغرى باطلاق وبينهما رتب ومنازل.** أما الميزان الذي يحدد الصغر والكبر فيما يبدو هو «قوة التصرف» أي أن اللغة الاكثر تصرفا هي اللغات الأكبر حجما والعكس بالعكس. سنعود بتفصيل الى هذه العلاقات لاحقا.

---

22 - minimal assumption.

23 - راجع التفاصيل في:

- Manzini, R and K. Wexler (1987)" *Parameters, Binding Theory and Learnability*"
- Hyams , N. (1986) " *Language Acquisition and the Theory of parameters*"
- Hyams, N . (1989) "*The null subject Parameter in language acquisition*" .

الباب الثاني

«العاملية» في نظام التمثيلات المعجمية التوليدي

1 ـ مبدأ محاصرة التعدد: التقطيع المركبي والأصول الميزانية التوليدية

2 ـ الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي: الجوهر بين أفراده وأعراضه

3 ـ مبدأ الإسقاط: الميزان المحوري المجرد وصوره التلفظية المزيدة

4 ـ مبدأ الإسقاط الموسع والشكل السيبويهي العام

1 ـ مبدأ محاصرة التعـدد: التقطيـع المركبي والأصول الميزانية التوليدية

ـ المفـاضلـة بين التقطيـع الكلمـي والتقطيـع المـركبي

ـ «الوحدة المركبية» في التوليدية «والوحدة التعلقية» في السيبويهية

من أمهات المسائل التي اشتغل بها النحو التوليدي ومازال: طبيعة المساهمة المعجمية في التنظيم البنيوي للجملة،أي طبيعة الوجهة التي تتخذها العلاقة بين بنية الجملة وبين الكلمات المفردات التي تنتظم منها العبارة. إن الافتراض العام الذي نحا بالنظرية النحوية التوليدية في هذا الخصوص منحى خاصا هو أن المعلومات المعجمية تساهم بحظ وافر في توجيه الشكل الذي يجب أن تتخذه الجملة في انتظامها البنيوي. وعلى العموم الحديث عن المسألة المعجمية وعلاقتها بالمسألة البنيوية يستوجب بسط القول في جملة من القضايا التي لها صلة مباشرة بهاتين المسألتين. من هذه القضايا:

ـ عناصر الانتظام البنيوي المذكور.

ـ "النظرية المحورية" من حيث كونها ضابطا للبنية الجملية (المحمول وموضوعاته) وتطبيقات هذه النظرية في مسائل " الموضوع " غير المفردي والضمائر الحشوية او الزائدة الخ....

ـ مبدأ الإسقاط ومبدأ الإسقاط الموسع من حيث كونهما ضابطين للعلاقة بين المعجم وبين بنية الجملة.

* * *

1- إن الوحدات او الكائنات اللغوية التي يصح مبدئيا اتخاذها موضوعا للبحث اللغوي تنقسم باعتبار مقياس الصغر والكبر قسمين: الجملة من جهة وكل ما يكبرها حجما من جهة أخرى كالفقرة أو الحديث المتبادل او النص... وما كان في سبيل ذلك مما طال او قصر. والنظرية النحوية في إطار التقاليد التوليدية لا يناسبها أن تشتغل إلا بأبسط هذه الكائنات وهي الجملة أما الوحدات الكبرى فيناسبها أن تكون موضوعا لأنماط أخرى من البحث اللغوي[1].

1- تراجع تفاصيل هذا التمييز وجملة من فروعه المتعلقة بتأويل العبارة وعلاقته بالتركيب أو النحو الصوري في:

- Kempson R. (1977): "*Semantic theory*".
- Kempson R. (1988a): " *Grammar and Conversional principles*".
- Kempson, R. (1988b) " *Logical form : the grammar cognition interface*"
- Lightfoot, D. (1979) " *Principles of diachronic syntax*"
- Sperber, D. and D. Wilson (1986) "*Relevance*".

إن هذا التمييز بين «الجملة» وغيرها من الوحدات التي تكبرهـا حجمـا او تخالفهـا وظيفـة جـزء كذلك من خطة « اختزال المتعدد » المشـروحة آنفـا، والـتي يبـدو أنهـا تسـتوي مرجعـا مطـردا للنظـر النحوي التوليدي في كل واجهاته. إلا أن النحوي يواجهه كذلك مع الجملـة نفسـها ـ علـى بسـاطتها بالاضافة الى الوحدات التي تكبرها حجما ـ نفس الإشكال، إشـكال «التعـدد»، ومصـدر التعـدد هـذه المرة هو الوحدات الكلمية التي يفرزها التقطيع الكلمي والذي يتقدم باعتباره الامكانية التقطيعيـة الأولى التي تتبادر الى الحدس اللساني قبل غيرها. والحـل يبـدأ عنـد التوليـدي بالمفاضلـة بـين التقطيـع الكلمـي والتقطيع المركبـي وذلك في ضوء **مقياس: الأصلح لوصف العمليات اللغوية.**

2 ـ إن التقطيع الكلمـي في العـرف التوليـدي لا يناسـبه أن يكـون أصـلا للوصـف النحـوي لأن العمليات اللغوية كالتقديم والتأخير والاستفهام وغير ذلك تنتظم وفق سنن تشعر بأن الوحدات الكلمية لا تصلح أن تكون أصولا مباشرة ووحيدة للجملة وأن الذي يناسبها في هذا الخصوص هو أن تتنزل من الجملة منزلة المكونات النهائية(2) التي تنتظم بكيفية رئاسية وهرمية في قلب وحدات أكبر هي المركبات.

إن «المركـب» في النحو التوليدي مفهوم أساسي يتحدد باعتباره المرجع التقطيعي المؤسس للنظرية النحوية، وهو في ذلك بديل لمفهوم «الكلمة» وهاك بيان ذلك:

الجملة التالية تحتمل في التقطيع، التوجيه الكلمي (2) والتوجيه المركبـي (3)(3):

1 - Jeeves mill meet his employer at the Castle.

2 - [Jeeves] [will] [meet] [his][employer] [at] [the] [Castle].

3 - $[_S[_{NP}$ Jeeves$][_{AUX}$ will$][_{VP}$ meet $[_{NP}$his $[_N$ employer$]][_{PP}$ at $[_{NP}$the $[_N$ castle]]]]] castle$]_{NP}]_{PP}]_{VP}$

ـ عدة المكونات في التقطيع الكلمي ثمانية وفي التقطيع المركبـي دون ذلك بكثير.

إن الاستدلال التوليدي على أفضلية التقطيع المركبـي على التقطيع الكلمي ينطلق من ملاحظة أن استقلال The عن Castle و at عن the castle و His عن employer و meet عن his employer وعـن at the castle يستلزم إمكان معاملة هذه الأجزاء المستقلة في التقديم والتأخير والاستفهام وغير ذلك من العمليات التركيبيـة معاملة غيرها وهو استلزام تكذبه الوقائع اللغوية:

4 ـ أ - * [His] Jeeves will meet employer at the castle

2- Ultimate Constituents.

3_

- Riesmsdijk, V and williams E. 1986

- Haegeman, L. 1991 " *Introduction to Government Binding theory*"-

4 ـ ب ـ. * [At] Jeeves will meet his employer Castle

4 ـ ج ـ * Employer at the, Jeeves will meet his Castle.

4 ـ د ـ. * Meet his, Jeeves will employer at the Castle

إن التقطيع المركبي يعكس العلاقات البنيوية بين العناصر الكلمية أي تلك العلاقات التي تستوجب التعامل مع هذه الاخيرة مركبة على نحو مخصوص لا مفردة.

وبعبارة أخرى، العلاقات بين العناصر في التقطيع الكلمي علاقات افقية لا رئيس فيها ولا مرؤوس أما في التقطيع المركبي فإن العلاقات بين العناصر رئاسية بحيث يحكم بعضها بعضا. والذي نراه في هذا الخصوص أن كل نظرية نحوية تجاوزت العلاقات الافقية في التقطيع الى العلاقات الرئاسية تتضمن مفهوم المركب وإن لم تصرح بذلك في تعريفاتها ومسلماتها الأولى.

إن العلاقات في التقطيع المركبي مبنية على فكرة أن العناصر بعضها من تمام بعض وأن العمليات اللغوية تستهدف العناصر في تمامها. ولئن كان مفهوم المركب مشتقا من فكرة التمام هاته فإن الذي نراه ـ انطلاقا من تطبيقات فكرة التمام في أبواب النحو العربي ـ أن العلاقات العاملية المعروفة في هذا النحو يمكن تأويلها مركبيا خصوصا إذا تذكرنا مقالة النحاة العرب في أن المعمولات من تمام عواملها وأن الصلات من تمام رؤوسها[4] إلخ... قلنا إذن **إن العلاقة بين العناصر في التقطيع المركبي رئاسية هرمية**[5] فالعنصران الكلميان employer و His مثلا تنتظم منهما وحدة تركيبية تدعى مكونا وهو المركب الاسمى الذي يتنزل منه الاسم employer منزلة الرأس وكذلك الشأن بالنسبة للعناصر الكلمية الثلاثة at وthe وcastle التي ينتظم منها كائن مركبي هو المركب الحرفي الذي رأسه الحرف at وصلته المركب الاسمى the Castle . وهذه العناصر السداسية في التقطيع الكلمي الثنائية في التقطيع المركبي تتنزل في مستوى آخر للتقطيع المركبي منزلة الصلة من رأس مقولي هو الفعل .meet، وذلك لتكوين كائن مركبي أعلى يستغرق كل ما تقدم وهو المركب الفعلي. التقطيع المركبي إذن قد تتعدد فيه المجالات المركبية[6] تعددا منضبطا وفق مبدإ الرئاسية. اي أن المركب قد يكون مجالا ممتدا من أعلى إلى أسفل في علاقة هرمية تجعل المركب الأعلى مشرفا على مكونات البنية كلها وهذا معناه أن المركب قد

4- التأويل المركبي للعلاقات العاملية « العربية » سنتخذه لاحقا مدخلا للحديث عن الثوابت التصورية المشتركة بين العامليتين العربية القديمة والتوليدية الحديثة.

5- هذه العلاقات تنتظم منها "البنية المكونية " الذي يتم تمثيلها إما بواسطة الأشكال الشجرية الهندسية وإما بواسطة القواعد المركبية وإما بواسطة التقويس المعنون اي المصحوب بالعناوين المقولية والمركبية.

6- سنقيم لاحقا موازنات ومقارنات مفصلة بين مفهوم المجال المركبي في النحو التوليدي ومفهوم المجال العاملي في النحو العربي، ومواقع الترادف التصوري بينهما.

يتخذ مجالات مختلفة في البنية الواحدة، وليس النظر في قضايا البنية المكونية في النحـو التوليـدي إلا نظـرا موسعا في القوانين المنظمة لهذه المجالات ولضوابط تتابعها الرئاسي وحدود تتابعها الأفقي.

هناك أمر آخر تجب الاشارة إليه هنا وهو أن التدرج الهرمي في التقطيـع المركبـي مـن أسـفل الى أعلى محكوم بفكرة البحث عن الوحدة والتجانس اي البحـث عـن عنصـر يجمـع بـين صفـة «المكـون» (هذه الصفة تضمن للعنصر المطلوب صفة الوحدة إذ المكون في التعريفات عبـارة عـن وحـدة تركيبيـة) وبين خاصية استغراق جزئيات البنية استغراقا إشرافيا.

إن قيام التقطيع المركبي السابق على فكرة أن كلا من العناصر الكلمية الثلاثة at و the و castle تتقدم في البنية باعتبارها "مكونا" اي باعتبارها وحدة تركيبية لها حظ من الاستقلال يسوغ معاملتها في العمليات اللغوية المختلفة معاملـة الكـل الـذي لا يتجـزأ، وكذلـك الشـأن بالنسـبة ل his وemployer وبالنسبة للفعل meet والمركبين السالفين الحرفي والاسمي، أمر تؤيده الوقـائع اللغويـة (4) السـابقةو(5) الآتية:

5 ـ أ ـ - at the Castle, Jeeves will meet his employer.

ب ـ - His employer, Jeeves will meet at the Castle.

ج ـ - Meet his employer at the Castle, Jeeves will [indeed].

إن الفكرة الثاوية وراء هـذا التحليـل هـي أن التصـرف الرتبـي في الجمـل يراعي مبـدأ التقطيـع المركبي. وهذه المراعاة معناها أن التقديم والتأخير لا يستهدف إلا «المكونات» اي الوحدات المركبية.

إن الجملة في هذا التصور عبارة عن مسافة او فضاء تتوالى فيـه الآحـاد والأصنـاف. الآحـاد هـي الأجـزاء اللغويـة النهائيـة (=الكلمـات) والأصنـاف هـي عنـاوين علـى التكتـلات الـتي تحتملهـا تلـك الأجزاء[7] . وهذه التكتلات لا تتتابع أفقيا ولكنها تنتظم رئاسـيا وهـذا معنـاه أن هنـاك تكتـلات دنيـا وأخرى عليا وبينهما مواقع تكتلية وسيطة.

وبعبارة أخرى، الأجزاء لا تخلو من أحد أمرين فهي إما منفصلة وإمـا متصلـة وهـي في الاتصـال تراعي مبدأ الهرمية الرئاسية[8] أي أنها لا يستغرقها كل واحد تتصل باعتباره ولكنها تتصل عبر كليـات وسيطة تربطها بالكل الاعلى. هذه الكليات الوسيطة هي المركبـات. وهـذه الوسـائط المركبيـة تسـتمد مشروعيتها النظرية من كونها المستهدفة بالعمليات اللغوية (الرتبيـة، الاسـتفهامية الخ...) دون الاجـزاء المنفصلة (=الآحاد).

7 - الأصناف مواقع افتراضية او ـ باللغة النحوية العربية ـ مواقع معنوية.

8 ـ اي تبدأ بالحد الاتصالي الادنى فالذي يليه ثم الذي يليه حتى تصل الى الكل أو الصنف المستغرق لكل الاجزاء.

ما يعنينا في المقام الأول من هذه التفاصيل هو هذا التمييز بين الكل الأعلى بإطلاق وبين الكليات الوسيطة التي تنوب عن الكل الأعلى في الاستغراق والإشراف، و كذا كون التنظيم المركبي لبنية الجملة في النحو التوليدي مبني على فكرة أن استغراق الكل (=ج) للأجزاء ليس استغراقا افقيا ولكنه استغراق رئاسي يعتمد على الوسائط. هذه الرئاسية التي دخلت في التعريفات التوليدية عنصرا أساسيا في تحديد المركب ستجعل النحوي التوليدي مطاردا بها ـ كما سنرى ـ في كل واجهات التحليل النحوي لأنه جعلها مناطا للتقطيع المركبي المعدود أصلا مرجعيا من أصول النظرية النحوية.

إن اتصال الآحاد (=الأجزاء اللغوية المفردية النهائية) ينضبط إذن بمبدإ الرئاسية وبعلاقات الربط والسيادة فإذا تذكرنا أن مادة العلاقات العاملية هي هذه العلاقات وذلك المبدأ استنتجنا من ذلك أن الاتصال المذكور مدخل طبيعي في النحو التوليدي الى القول بالعلاقات العاملية بين العناصر التي «تتصل» بالكيفية المشروحة آنفا.

ونختم هذه الفقرة بالملاحظات الآتية:

ـ إن الحديث عن الاتصال والانفصال وعن الجزئي والكلي يجر بالضرورة الى الحديث عن انطلوجيا الجواهر والاعراض. ولنا عودة بالتعليق المفصل على هذه العلاقات في الفصل الموالي.

ـ إن النظر القائم على استعارة: الآحاد والأصناف والمتصل والمنفصل والجزء والكل يرتبط ارتباطا مباشرا كما سنرى لاحقا بتعقيدات "المقدمة المكانية" او انطلوجيا الأعراض المكانية المعتبرة في تأويلنا ثابتا تصوريا فلسفيا في كل نظر لغوي عاملي المذهب.

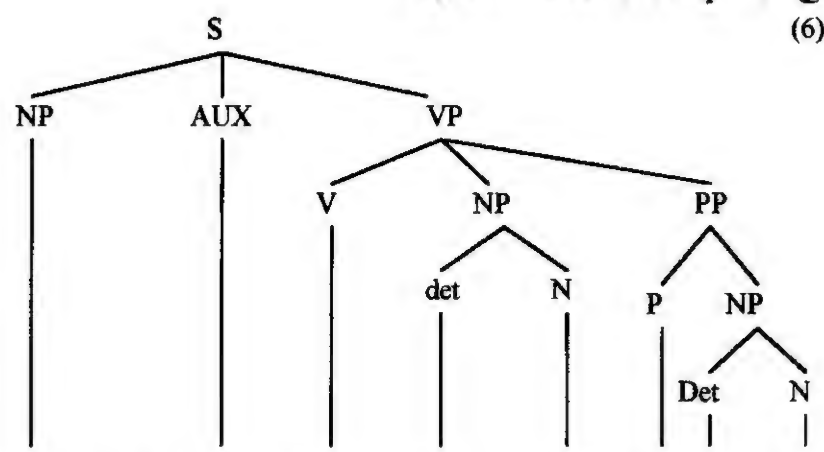
ـ إن القول بالمركب يلزم بالقول بالعلاقات الرئاسية (=الربط والسيادة) والقول بالعلاقات العاملية يتضمن على وجه الاستلزام القول بالمركب. فبين المركبية والرئاسية والعاملية تلازم مطلق.

ـ وأخيرا: إن الحديث عن عناصر الانتظام البنيوي في النحو التوليدي استوجب الحديث عن وحدات التحليل التركيبي في هذا النحو، وهو حديث يجر الى موازنة أو مفاضلة قائمة بشكل ضمني في هذا النحو بين وجهتين في التقطيع هما **التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي**.

هذه المفاضلة نرى أنها تندرج في سياق الرغبة في اكتساب مدارج جديدة في سلم الاختزال الصوري الذي يهدف أساسا الى أمر وحيد وهو امتصاص مظاهر الاختلاف والتعدد الى أقصى حد ممكن اي البحث عن مناطات الوحدة التي يصح جعلها أصلا صوريا للمتعدد والمتنوع الذي لا حدَّ له. (المتعدد هو الأجزاء اللغوية الآحاد النهائية ومناطات الوحدة التي تختزل هذا التعدد هي الكليات أو الأصناف المركبية).

3 - إن الحدس اللغوي يقضي بأن الجمل (5) ليست إلا تنويعات أسلوبية للجملة (1) وهذا الحدس يتم تفسيره في النحو التوليدي بإرجاع علاقة التنويع الأسلوبي المذكورة بين الجمل الاربع (1) و (5) الى وجود **مناط للتماثل البنيوي** بين هذه الجمل هو المعروف ب «البنية التحتية» اي البنية الناتجة عن التقطيع المركبي (3) او معادلها الشجري(6)

(6)



إن كل جملة من الجمل الثلاث (5) تتضمن تصديرا لمكون من المكونات المركبية الثلاثة **NP**،**VP** **PP**، الجملة الأولى تقدم فيها الى صدر الجملة م ح وفي الثانية تقدم فيها م س الواقع تحت اشراف م ف وفي الثالثة تقدم المركب الفعلي جملة وتفصيلا.

إن تقييد التصرف الرتبي الذي تحتمله الجملة (1) في الأوضاع الرتبية الثلاثة المنصوص عليها في (5) إشارة او دليل على أن «التقديم» ينضبط بضابط بنيوي يبحث عنه في معطيات التقطيع المركبي.

إن الأصل البنيوي المطرد في الأوضاع الرتبية الثلاثة المذكورة هو أن «التقديم» او«التصدير» لايستهدف إلا الوحدات المركبية.

إن مفهوم «المركب» و «البنية المكونية» والذي يتحدد باعتباره المرجع التقطيعي المؤسس للنظرية النحوية مفهوم مركزي بالنسبة لهذه النظرية او هو جوهر هذه النظرية الأول من حيث كونه الأصل الذي ترتد إليه كل الأعراض الاستدلالية ومن حيث كونه يتقدم في التوظيف النظري الداخلي باعتباره مصدرا تشتق منه الضوابط البنيوية.

ان ما قيل عن التصرف الرتبي يصدق بتفاصيله على التصرف الاستفهامي (-الاستفهام التصديقي، والاستفهام التصوري بمختلف أشكاله: الاستفهام عن الفاعل او المفعول او الظرف الخ...) فالاستفهام التصوري او المكوني[9] ضابطه أنه لا يستهدف الكلمة اي جزء المركب وإنما يستهدف المركب.

---

wh - Question.- 9

خلاصة الامر إذن أن: **انضباط التصرف الرتبي[10] والتصرف الاستفهامي[11] بالضابط البنيوي المذكور دليل على مركزية مفهوم «المركب» في النظرية النحوية التوليدية.**

* * *

تـعليـــق:

أ – «المركبية» في النحو التوليدي و «التعلق» في النحو العربي: أي ترادف؟

سنبين أن من مناطات الترادف النظري الظاهرة بين النحويين العربي والتوليدي، مناطا على درجة عالية من الدقة والأهمية بالنسبة للمنحى الخاص الذي ارتضيناه في برنامجنا التأويلي والذي يهدف الى استقراء ثوابت العقل النظري النحوي. وذلك، القرابة التصورية الوثيقة التي أمسكنا بها بين مبدإ «المركبية» التوليدي ومبدإ «التعلق» المعمول به في النحو العربي. هذه القرابة كان الطريق إلى الإمساك بخيوطها ملاحظةَ قيام النحوين معا في توظيفهما للمبدأين المذكورين على فكرة «حدوث النظام» وهو:

- مبدأ حدوث «النظام» في بنية فوضية سابقة.

- وأن البنية المنظمة هي المستهدفة بالتصرف الرتبي دون البنية الفوضية، بمعنى أن القيم الرتبية لا تدخل البنية إلا بعد خروج هذه البنية من حيز الفوضى الى حيز النظام وفق ما تفرضه «المركبية» في النحو التوليدي و «التعلقية»، في النحو العربي.

إن قيام التحليل السالف على افتراض أن التصرف الرتبي يراعي مبدأ التقطيع المركبي (بحيث أن التقديم الى صدر الجملة لا يصيب إلا الوحدات المركبية أما الوحدات الكلمية فلا) يتضمن علاقة ترتيبية واضحة بين البنية الكلمية والبنية المركبية من جهة أن الاولى سابقة والثانية لاحقة، وكذا بين البنية المركبية والبنية الرتبية الاولى سابقة أيضا والثانية لاحقة.

إن افتراض أن القيم الرتبية لاتدخل إلا بعد دخول القيم المركبية على العناصر الكلمية يذكر بالعلاقة الترتيبية المعروفة[12] في النحو العربي بين البنية الفوضية وبنية الانتظام المعمولي والتي نعتبر الانتظام الرتبي مستوى من مستوياتها الى جانب الانتظام الإعرابي والانتظام الربطي الخ....[13]

ووجه التشابه المثير الذي لحظناه في الحالتين هو:

10- Preposing.

11- Question - formation.

12- راجع تفاصيل هذه العلاقة الترتيبية في احمد العلوي: *"Grammaire et coranité"* V°2

13- راجع تفاصيل هذا الاعتبار في "الباب الثاني من رسالة: *"الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية"*

ـ افتراض بنية قبـل النظـام، وهـي البنيـة الكلميـة في النحـو التوليـدي والبنيـة الفوضيـة في النحـو العربـي، تليها بنية تتلقى القيم الانتظامية وهـي «البنيـة المركبيـة» في الأولى وبنيـة «التعلـق العـاملي» في الثاني.

ـ وكذا افتراض أن الأحوال الرتبية تدخل على «النظام» او البنية المنتظمة (بالعلاقات المركبيـة في النحو التوليدي وعلاقات التعلق العاملي في النحو العربـي) لا على البنية الفوضية الكلمية.

غاية الأمر أن: العلاقة الترتيبية المستفادة من التحليل التوليدي السالف تذكر بالعلاقة الـتي قـامت في العاملية العربية القديمة بين البنية التي تكون قبل الدخول العاملي والإحداث وبين البنية التي تكون بعد هذا الإحداث وذلك الدخول. هذا وإن المفاضلة التوليدية بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي وكـذا أساسها الاستدلالي يفيدان بشكل صريح قيام التحليل على مبدإ فوضوية البنية الكلميـة وانتظاميـة البنيـة المركبية.

إن الأحوال الرتبية في النحو العربي لا تتلعب بالعناصر قبل انتظامها المعمولي في المحلات الإعرابية لأن هذا الانتظـام المعمـولي الإعرابي بـه تخـرج العنـاصر مـن حالـة الفوضـى إلى حالـة النظـام العـاملي (-والتعلق) والتصرفات الرتبية أوضـاع انتظامية لاحقة للتصرفات الإعرابية لأن هذه الأخيرة هـي المنـاط الأول للنظام العاملي والتصرف الرتبي لايستهدف إلا البنيات التي لها سابق انتظام معمولي اعرابي .

أدلة هذه العلاقـة الترتيبيـة بـين التصـرف الرتبـي والتصـرف الإعرابي وأن الأول لاحـق للثـاني تستقرى في كل الابواب النحوية خصوصا باب المفعول به في مسائل العلاقة الرتبية بين الفاعل والمفعول (تقديم أحدهما على الآخر أو تأخيره). فلئن كانت الرتبة في هذه المسائل تعـوض الإعـراب أي تكـون بدلا منه وذلك في الأحوال التي يخشى فيها اللبس بسبب خفاء الإعراب وغيـاب القرينـة في نحـو "لقـي عيسى موسى" وبابه، فإن الإعراب لا ينوب عن الرتبة. هذه العلاقة النيابية بـين الإعـراب والرتبـة دليـل على العلاقة الترتيبية المذكورة آنفا. فنيابة الرتبة عن الإعراب والـذي تكـاد تنحصـر وظيفتـه في الدلالـة على النظام العاملي وأوجهه، دليل على أن الإعراب سابق والرتبة لاحقة.

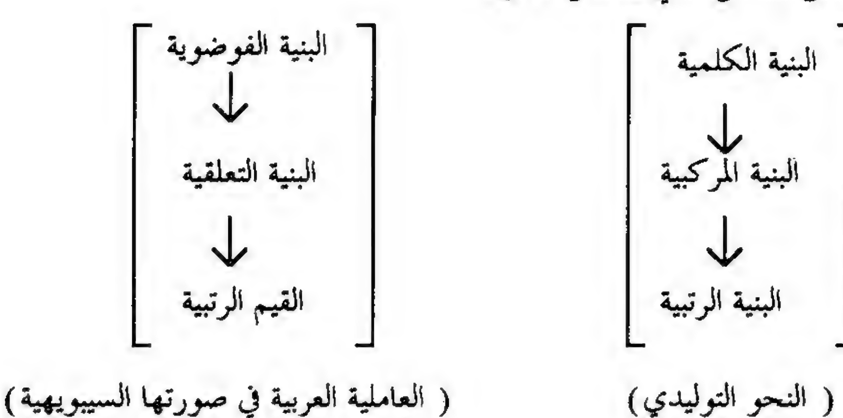
إن الذي يهمنا من هذا الاستطراد عن المسألة الإعرابية وصلتها بالمسألة الرتبيـة في النحـو العربـي هو التنبيه الى أمرين: أولهما، أن نيابـة الرتبـة عـن الإعـراب وفقـدان العكـس دليـل علـى اسبقية القيـم الإعرابية بالنسبة الى القيم الرتبية. والثاني: أن القيم الإعرابية مذكورة هنا من حيث كونها دليــلا علـى الإفضاء العاملي (ومناطا للانتظام المعمولي) الذي تخرج به العناصر من حيز الفوضى الى حيز النظام.

والمراد من لفت الانتباه الى هذين الأمرين هو الاستدلال على أن القيم الرتبية في النحو العربـي لا تدخل إلا بعد انتظام العناصر. وهاهنا بيت القصيد إذ إن النحو التوليدي، كما ذكرنا سـابقا، في قيامه

على فكرة الموازنة بين التقطيع الكلمي والتقطيع المركبي على أساس مقياس الأصلح لوصف العمليات اللغوية (كالتصرف الرتبي والاستفهامي) وهي فكرة تستمد منطقها من العلاقة بين فوضى سابقة وانتظام مركبي لاحق (يتم باعتبار معاني الربط والسيادة والإشراف المشروحة بتفصيل فيما تقدم)، يذكر بالعلاقة الترتيبية المعمول بها في النظرية النحوية العربية القديمة بين البنية الفوضية وبنية النظام العاملي[14].

إن المرجع الأساس الذي اعتمدناه في بناء هذه المرادفة النظرية هو«القرابة» الوثيقة بين «المركب» و «التعلق» شكلا وتصورا ووظيفة[15] وترتيبا داخل النحو.

ولعل الشكل التالي يلخص ما نريد:



ب ـ التنظيم المركبي: الأصول الميزانية والتلفيظات المختلفة
(أو "الميزان المركبي" وتصريفاته المختلفة)

إن البنية المركبية الأساسية في النحو التولدي والتي إليها ترجع كل المتغيرات التلفيظية تعادل في دورها الميزاني الدور الذي يحظى به الشكل الميزاني العام في العاملية السيبويهية التي من مبادئها أن «الاختلاف في التلفيظ لا يمنع من أن يكون لها ميزان واحد... فلا يقع النقاش والاعتلال للحالات والشروط إلا في مستوى التلفيظ وهذا أمر يعم سائر ابواب النحو»[16] كما أن القواعد التحويلية التي تربط الصور التلفيظية المختلفة بأصلها الميزاني في النحو التوليدي يعادل دورُها دورَ قواعد الحذف

14- القول في المركبية : «لا يتصدر من مكونات الجملة إلا الوحدة المركبية» (م س ، م ف...الخ) يرادف في التعلقية (=العاملية في صورتها العربية) القول «لا يتصدر من مكونات الجملة إلا ما كان منتظما في محل إعرابي». في هذا الاطار يجب تأويل ما عرف من عبارات النحاة العرب من أنه لا يجوز الفصل بين جزأي المركب في التقديم والتأخير.

15 ـ خصوصا «الوظيفة التقطيعية» وما ارتبط بها من وظائف أخرى ملازمة تتعلق بتوجيه الاستدلال واستنباط المبادئ الخ....

16 ـ احمد العلوي: " التصاوير الزمخشرية "

والذكر والاظهار والاضمار والتقديم والتأخير في النحو العربي. وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان «تلك القواعد التي تنشأ وتقعد بالنسبة الى الميزان العاملي بحيث أن مراعاتها يجعل في إمكان عارفها تقدير صورتها الميزانية الكاملة وكأن شروط التلفيظ في الابواب بحث في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليلها»[17] انطلاقا من هذا التصور نرى أن من أوجه الترادف النظري الكبرى بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية:

أ ـ انطلاقهما معا من مرجع تقطيعي معين[18] لتحديد الاصول الميزانية التي ترجع إليها الصور التلفيظية.

ب ـ اعتمادهما في المفاضلة بين المراجع التقطيعية الممكنة والمتنافسة على معيار ينص على ان المرجع التقطيعي المفضل هو الذي يسمح بتحقيق رتبة في اختزال الأصول الميزانية وتقليل الأنواع الاساسية أكثر من الرتبة التي يسمح بها غيره.

ج ـ قيامهما معا ـ في اطارما تقدم ـ على فكرة التمييز بين الأصول الميزانية والتلفيظات التي توافقها او تخالفها بالزيادة والنقص وغير ذلك من أوجه المخالفة. وهي فكرة تظهر بجلاء في اعتمادهما على «المساطر الإرجاعية» وفي هذا الإطار يندرج مفهوم «البنية التحتية» المركبية في النحو التوليدي ومفهوم البنية التقديرية في العاملية العربية، المتماثلان من حيث الوظيفة أو الغاية المرجوة منهما وهي تقليل الأنواع الأساسية واختزال الأصول الميزانية بإرجاع المتغيرات التلفيظية المختلفة الى ثوابت ميزانية قليلة العدد: ففي المثال الرتبي التوليدي السابق رأينا ان التحليل قام على أساس استخلاص أوجه التماثل بين الأوضاع الرتبية المختلفة (المدعوة آنفا في لغة هذا التحليل تنويعاتٍ أسلوبيةً) وذلك بإرجاعها إلى بنية مركبية وحيدة مشتركة وهذا في تأويلنا لا معنى له إلا أمر وحيد وهو أن: **التقطيع المركبي في النحو التوليدي هو الذي يزود النظرية بأصولها الميزانية**، وذلك على شاكلة التقطيع العاملي في النحو العربي التقطيع المشتق من معاني التعلق والذي يزود النظرية النحوية العربية بموازينها الأساسية كما هو معلوم وفي هذا التأويل يجب ان تعتبر: التصرفاتُ الرتبية تغييراتٍ تدخل على الأصول الميزانية التي ينتجها التقطيع المركبي. وفي هذا الاطار أيضا نفهم منطق قولهم إن القطع المركبية هي المستهدف بالتصرف الرتبي والاستفهامي دون القطع الكلمية.

17 ـ المرجع السابق.

18 ـ «المركب»/ «التعلق والمسافة».

خاتمــة:

1 ـ إن مرجعية التقطيع المركبي بالنسبة للأصول الميزانية التوليدية تستوجب القول هنا أيضا بــأن المساطر التقديرية وإرجاع الصور التلفيظية الى أصل ميزاني موحد واجهة أخرى مــن واجهـات برنـامج "محاصرة التنوع والتعدد" في النحو التوليدي.

2 ـ إن فكرة المركب في حد ذاتها رأينا سابقا أنها تطبيق لهذا البرنامج في أحــد مستوياته وذلـك من حيث كونها مرجعا تقطيعيا بديلا عن المرجع الكلمي. واستواؤها في ما تقدم مرجعا تتحدد باعتباره الاصول الميزانية الموحدة دليل آخر على مركزية هذه الفكرة بالنسبة للبرنامج التوليدي.
للمركب إذن واجهتان يساهم بهما معا في تنفيذ برنامج الاختزال المذكور:

ـ واجهة «المرجع التقطيعي» الذي يدفع بمقدمة تقليل وحدات التحليل التركيبـي الى أقصى حد ممكن.

ـ واجهة «الأصول الميزانية» المشتقة مــن الواجهـة الاولى والـتي تنضبـط منهجيـا بمبدإ تقليـل الأنـواع الميزانية الأساسية.

ملاحظات ختامية:

1– نعتبر انطلاقا مما تقدم أن مبدأ التنظيم البنيوي باعتبار علاقات السيادة والربط، وفكرةَ إخراج العناصر من حيز الفوضى الكلمية الى حيز النظام المركبـي موقعان أساسيان من مواقع التواصـل الـترادفي بين المركبية التوليدية والعاملية العربية، يجوز اعتبارهمــا أولى الخطـوات التمهيديـة نحـو الموازنـة النحويـة التفصيلية بين السيبويهية والتوليدية.

2 ـــ فالعلاقـات الضبطيـة في العامليـة العربيـة مثـلا يناسـبها أن تكـون مقابلـة لعلاقــات الربــط والإشراف والتحكم المكوني في المركبية التوليديـة كمـا أن المحـلات الإعرابيـة في الأولى تقابلهـا المواقـع الشجرية في الثانية كما أن مبدأ الشجرية في المركبية يرادف مبدأ المسافة في «العاملية التعلقيـة» والجـامع بينهما فكرة المجال او الفضاء وتعقيدات الانطلوجيا المكانية المؤسسة لكل نظريـة نحويـة عامليـة المنحـى. ومن جهة أخرى نرى أن الحالات الإعرابية الدالة على الانتظام المعمـولي في العامليـة العربيـة تقابلهـا في المركبية ما يجوز تسميته «بالحـالات الشـجرية» (="الامومـة" و"البنـوة" و"الاخـوة "...) اي الكينونـة تحت اشراف موقع معين او بجواره الخ.....

إن الحالات الشجرية أدلة للانتظام المركبـي في النحو التوليـدي تعـادل في وظيفتهـا النظريـة أدلـة الانتظام التعلقي في العاملية العربية (=الحركات الإعرابيـة) وترجمـة الحـالات الشـجرية بألفـاظ الأمومـة والأخوة والبنوة ترجمة تصورية لأوضاع انتظامية تُترجَم في النحو التوليدي بألفاظ أخـرى في مستويات تمثيلية أخرى من مستويات هذا النحو غير مستوى العلاقات الشجرية. وبـين هـذه الترجمـات الإعرابيـة

علاقة تعادل[19] والاختلاف في اللغة التي تنتمي إليها الالفاظ الوصفية في كل مستوى من المستويات المذكورة راجع الى اختلاف جهة الوصف فهي نحوية في حال، ودلالية او منطقية في حال أخرى وتركيبية في أحوال أخرى...هذا الضرب من النظر النحوي الذي تتعدد فيه مستويات التمثيل وجهات النظر والوصف، والذي تتعدد فيه لأجل ذلك الأعاريب على جهة التعادل في العناصر والعلاقات المستهدفة بالإعراب وعلى جهة الاختلاف في معجم الالفاظ الوصفية باختلاف زوايا التحليل، شاعت منه في النحو العربي طرق ومسالك مختلفة[20].

3 ـ بقي أن نقول قولا موجزا عن العناوين المركبية التي تتخلل الفضاء الشجري في المركبية التوليدية، فهل في أوضاع العاملية العربية وفي مقاييسها ما يمكن أن يجعل مرادفا لهذه العناوين المركبية في طبيعتها وفي وظيفتها؟. إن الذي نراه هنا هو أن هذه العناوين يناسبها أن تكون ممرات عاملية تمنع او تسوغ تسرب الإفضاء العاملي بقيم الربط والسيادة و التعلق. هذا وإن مما يمكن اجراؤه من أوضاع النحو العربي مُجرى المركبية في النحو التوليدي اجراء صريحا جملة من الأحوال التي تحل فيها المعمولات في المحلات الإعرابية لا بالمباشرة ولكن بالوسائط التأويلية (نحو الجملة المؤولة بالمصدر والجملة المؤولة بالمفرد والجار والمجرور في مسائل التعدي). وَمن أحوال المركب الصريحة في النحو العربي أيضا ما لا يتصرف جزؤه[21]، في الإعراب ولا في الرتبة ولا في الإضمار والإظهار ولا في الذكر والحذف ويتنازل عن حق التصرف البنيوي عموما للكل الذي يحيط به.

---

19 – راجع فكرة الأعاريب المتعادلة وكونها محاولة لترجمة إعراب كلي هو الإعراب المتكلمي في أحمد العلوي "اللغة وعناوين الظهور"

20 – راجع جملة من هذه الطرق والمسالك في "للغة وعناوين الظهور" وفي "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية"

21 – الذي له مقابل في التقطيع الكلمي.

الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي:

الجوهر بين افراده واعراضه.

(I) الالفاظ ـ المقولات ـ المركبات.

أ ـ الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي.

ب ـ المقولة والمركب اي علاقة ترتيبية.

(II) المقولة التركيبية ـ المعجمية ومبدأ محاصرة التعدد.

أ ـ دور المقولة بين المعجم والتركيب.

ب ـ المقولة في المعجم علاقة بين النواع وافراده.

ج ـ المقولة في التركيب علاقة بين النوع واعراضه.

(III) المقولات تحدد نوع المجال المركبي.

(العقائد والنحو ـ العاملية العربية والتوليدية بين الأفقية والرئاسية)

(IV) النوع المقولي له علاقتان:

ـ علاقة بأفراده (=التخصيص المقولي)

ـ وعلاقة بأعراضه (=التخصيص التفريعي)

ـ الترادف بين ن ن ع[22] و ن ن ت[23] في الاستمداد من أصول الاستعارة التمكنية.

(V) البنية الموضوعية والبنية المحورية: الميزان المحمولي وأنواعه المقولية

ـ الفعل

ـ الصفات والاسماء والحروف.

(VI) النظرية المحورية وانطلوجيا الاستعارة التمكنية.

---

22 ـ ن ن ع= النظرية النحوية العربية

23 ـ ن ن ت= النظرية النحوية التوليدية

I - الألفاظ - المقولات - المركبات

أ - الطبائع المقولية والتوزيع البنيوي

1 - المقصود بالالفاظ هنا مفردات القاموس والسؤال الذي ينطق منه التوليديون في ما يتصل بطبيعة العلاقة بين الالفاظ والمقولات والمركبات سؤال حول المبدإ الأساس الذي ينضبط باعتباره التوزيع البنيوي للعناصر. وبعبارة أخرى: الالفاظ تتوزع بنيويا كيفما اتفق أي على غير هدى مرسوم أم أن توزيعها ينضبط بضابط معلوم تحدده النظرية النحوية ضمن قائمة ضوابطها ومبادئها العامة.

خلاصة الموقف التوليدي في هذا الخصوص تكمن في أن الانتماء المقولي للالفاظ هو الذي يحدد توزيعها البنيوي. أي **أن الطبائع المقولية التي تنتمي إليها الالفاظ هي التي تحدد الأوضاع التي يمكن أن تظهر فيها هذه الاخيرة. وبعبارة موجزة: النوع[24] التركيبي للفظ هو مناط وضابط انتظامه التوزيعي.**

إن هذا الموقف معناه في تأويلنا أن أول خيط في شبكة الانتظام البنيوي للألفاظ هو الانتماء المقولي (=الاندراج ضمن صنف أو نوع أو قسم من اقسام الكلم). ومن المظاهر الاساسية التي يستدل بها التوليديون على تحكم الأنواع المقولية في السلوك التوزيعي للالفاظ كون العلاقة التعويضية او الاستبدالية لا يمكن أن تقوم بين ألفاظ تنتمي الى طبائع مقولية متعارضة أو مختلفة. من أمثلة ذلك أن تعويض مفردة فعلية مثلا في سياق تركيبي معين بمفردة تباينها مقوليا (اسمية مثلا) لا يجوز وإن كانت هذه الاخيرة مرتبطة بها اشتقاقيا او معادلة لها من الناحية الدلالية بوجه من أوجه المعادلة.

2 - إن هذه المكانة الخاصة التي حظيت بها الطبائع المقولية في النحو التوليدي فيما يتصل بتدخلها الحاسم في توجيه الخواص التوزيعية البنيوية للالفاظ هي الفكرة الأساس التي تثوي وراء اعتبار **المعلومات المقولية المتصلة بالمفردات المعجمية جزءا من نحو كل اللغات الطبيعية.**

إن افتراض أن كل مفردة من مفردات المعجم ترتبط بإعراب (=تخصيص) مقولي محدد لزم عنه في هذا التحليل قول آخر بأن حدس المتكلمين تجاه الجمل التي يرجع الفساد فيها الى "الاستبدال" المذكور آنفا والذي لا يراعي مبدأ التكافؤ المقولي بين طرفي الاستبدال لا معنى له إلا أمر وحيد وهو أن بحوزة كل متكلم قاموسا داخليا[25] يتضمن كل المعلومات التي يهتدي بها هذا المتكلم في التنظيم البنيوي لمفردات لغته، (وهو ما شاع في الاصطلاح التوليدي بالمعجم الذهني[26]) وأن التخصيصات المقولية لما كانت جزءا من هذه المعلومات فإن الموقع الذي يناسبها في هذا التصور الذي يستمد مبناه ومعناه من

---

24 - لفظ المقولات نعتبره مرادفا للفظ الأنواع او الجواهر او الاصناف او الاقسام.

25 - Internal dictionary.

26 - Mental lexicen.

نظرية النحو الكلي هو أن تعتبر جزءا من المعجم الذهني المذكور وهذا معناه بعبارة أخرى أن: النحو الكلي اي معرفة المتكلم الفطرية باللغة تتضمن من بين ما تتضمنه مفهوم "المقولة التركيبية".

3 - إن اعتبار المقولة التركيبية جزءا من النحو الكلي يرتبط استلزاميا باعتبار آخر سبقت الاشارة إليه آنفا: وذلك أن اعتماد التقطيع المركبي أصلا مرجعيا استدلاليا مطردا بالنسبة للنظرية النحوية في النحو التوليدي، على حساب التقطيع الكلمي، لزم عنه اعتبار مفهوم "المركب" جزءا من المعرفة الذهنية الداخلية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته اللغوية. وهذا الاعتبار اللازم عن سابقه لزم عنه اعتبار آخر وهو افتراض أن المقولة التركيبية - من حيث كونها رأسا للمركب - لا يناسبها أن تكون هي أيضا الا جزءا من المعرفة اللغوية المتكلمية مادام العنوان المركبي الذي يشرف عليها جزءا من هذه المعرفة.

4 - إن الغاية المرجوة من افتراض أن المقولة التركيبية جزء من المعلومات المعجمية وأنها تحدد الخصائص التوزيعية للألفاظ هي التوطئة والتمهيد لسلسلة من الاستدلالات القائمة على مبدإ التدخل الصارم للخصائص المعجمية في توجيه البنية التركيبية.

ب - المقولة والمركب اي علاقة ترتيبية.

- إن العلاقة بين المفردة المعجمية ومقولتها التركيبية علاقة مباشرة وبينها وبين مقولتها المركبية علاقة غير مباشرة. وهذا لا معنى له في تأويلنا إلا أن انتظام الوحدات الكلمية باعتبار القيم المقولية يسبق انتظامها باعتبار القيم المركبية وأن الإعراب المقولي أسبق الأعاريب - في النحو التوليدي - على الإطلاق لأن المقولات هي أول انتظام معمولي تخرج باعتباره العناصر المعجمية من حيز الفوضى الى حيز النظام.

- ويهمنا هنا أن نشير الى أن منزلة المقولات في النظرية النحوية العربية القديمة تضاهيها منزلة المعلومات المقولية من غيرها من المعلومات في النحو التوليدي في جل التفاصيل تقريبا. ويعنينا من هذه التفاصيل على وجه التحديد في هذه المرحلة من التأويل: ما تعلق منها بالترتيب النمذجي أو التمثالي للقيم المقولية بالنسبة الى غيرها من القيم الانتظامية الاخرى وفي تأويل آخر بالنسبة الى غيرها من جهات النموذج ومفاصل التمثال ولاسيما العلاقة الترتيبية الموسومة قبل حين بالمباشرة وعدمها.

غاية الأمر أن الترادف التمثالي بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية في هذا الشأن يكمن في: جعل العلاقة بين المفردات المعجمية وبين انتظامها باعتبار علاقات الربط والسيادة[27] علاقة غير مباشرة تمر عبر الوسيط المقولي[28]. وليس فصل سيبويه في «الكتاب» بين باب:

---

27 - اي العلاقات المركبية في النحو التوليدي والعاملية التعلقية في النحو العربي.

28 - هذا الترتيب بالنسبة للنحو العربي برهنا عليه من خلال جملة من التفاصيل تراجع في رسالة "الابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية".

«اقسام الكلم من العربية» وبين باب «مجاري أواخر الكلم من العربية» على هذا الترتيب إلا واجهة تمهيدية من الواجهات التي تفصح عن العلاقة الترتيبية النمذجية بين الانتظام المقولي. والانتظام باعتبار مفاهيم «الإحداث» و«المجاري» و «التمكن وعمه» والتي هي عناوين مصاحبة للتعلق العاملي في النحو العربي. ولعل الشكل التالي يختزل ويختصر ما نصبو إليه من محمل الترداف بين النحوين في الشأن الترتيبي المذكور:

[النحو السيبويهي: اللفظ ـــــ المقولة ـــــ التعلق]

(المجاري والإحداث والتمكن وعدمه)

[النحو التوليدي: المفردة ـــ المقولة ـــ المركب]

هذا وإن من بين المظاهر الاساسية التي تتجلى فيها المنزلة الاساسية التي يحظى بها الإعراب المقولي في النحو العربي والتي تضاهي منزلته في النحو التوليدي، مظهرين: أولهما: كون المقولات في النحو العربي اعتبرت اعلاما على الأنواع الميزانية الاساسية (ج س، و ج ف). والثاني: المقدمة الاختصاصية التي تنص على أن المختص من الأدوات يعمل والمختص لا يعمل. الاختصاص هنا مقولي. وعليه يتوقف السلوك البنيوي العاملي للادوات.

II ـ المقولة التركيبية المعجمية ومبدأ محاصرة التعدد

إن القول بأن "المعجم الذهني" تقترن فيه المفردات القاموسية (=الألفاظ) بإعرابها المقولي معناه في تأويلنا أن المقولات في هذا المستوى تتنزل من المفردات المعجمية منزلة الموازين المحدودة من تلفيظاتها المختلفة التي لا تنحصر بعدٌ.

لقد رأينا فيما رأيناه سابقا أن افتراض أن كل مفردة من مفردات المعجم ترتبط بتخصيص مقولي محدد لزم عنه القول بأن بحوزة كل متكلم معجما ذهنيا يتضمن كل المعلومات التي يهتدي بها هذا المتكلم في التنظيم البنيوي لمفردات لغته وأن الطبائع المقولية جزء من هذه المعلومات إلا أن هذا الافتراض وما يلزم عنه يستلزم أيضا القول بأمر آخر وهو أن المعرفة المعجمية للمتكلم فطرية جملة وتفصيلا. وهو زعم يكذبه الواقع لأنه يؤدي الى نتيجة مستحيلة وهي أن المتكلم يولَد مزودا بمعاجم كل اللغات البشرية الممكنة.

إن أقاويل النحوي التوليدي وزعومه المتعلقة بأصول ومبادئ المسألة المعجمية في توالدها الاستلزامي[29] اسقطته في أم القضايا المشكلة وهي "قضية التعدد" المستهدف الأساس بالبرنامج التوليدي في شقه المتعلق بالاختزال الصوري وبالبحث عن الوحدة والتجانس في العالم اللغوي.

---

29 - اي التوالد المبني على مبدإ لزوم الاقاويل بعضها عن بعض.

إن الخروج من هذا المأزق النظري، الذي يكمن في التعارض بين لزوم نظري وبين الواقع اللغوي وبينه وبين مطلب الوحدة والاختزال، كان طريقه عند النحوي التوليدي التمييزَ في المعرفة المعجمية بين واجهتين اثنتين: إحداهما: عطاء او هدي فطري والفطرية معناها في النحو التوليدي الكينونة جزءا من النحو الكلي، وما هو بهذه المنزلة لا يتعلم لأنه جزء من الإرث الفطري للإنسان. والثانية: كسب بشري يحصل بالجهد والتعلم والمعالجة الاكتسابية المستمرة وهذا الكسب يهتدي بما هو مرسوم في الواجهة الاولى من مبادئ ومفاهيم.

إن "المقولات التركيبية" في المسلمات الفلسفية التوليدية جزء من النحو الكلي بينما المفردات المعجمية (=الالفاظ) كسب بشري سبيله التعلم والتحصيل. وبألفاظ توليدية صريحة: «المتكلم يتعلم الفاظ لغته وكذا طبائعها المقولية أم «المقولة التركيبية» في حد ذاتها فإنه لا يتعلمها لأنها جزء من معرفته الفطرية باللغة اي من نحوه الكلي، (فهو مثلا يتعلم أن "ضرب" لفظ من الفاظ المعجم العربي وأن هذا اللفظ فعل وليس اسما ولا حرفا ولكنه لا يتعلم الفعلية والاسمية والحرفية من حيث هي طبائع مقولية مجردة مستقلة عن الالفاظ.

دور المقولة بين المعجم والتركيب (النوع وأفراده/ النوع وأعراضه)

سنقسم التعليق على هذا التوجه الخاص في تحليل المسألة المقولية قسمين، في القسم الاول نبين أن هذا التحليل قائم على خلفية فلسفية في المسألة المعرفية سنبين بعبارة موجزة جملة من مكوناتها الاساسية وفي القسم الثاني سنقدم جملة من الأدلة على أن الفصل بين المقولات والألفاظ في النظرية النحوية التوليدية يندرج في سياق الفصل الفلسفي المعروف في العقلانية الكلاسيكية في صورتها الارسطية وغير الارسطية بين النوع وافراده.

أ ـ أولا: إن النظرية التوليدية في المقولات قائمة على أصل فلسفي من أصول المسألة المعرفية نصه: إن اللامتناهي بالنسبة للمتكلم قسمان: لامتناهي بإطلاق وهو اللغات عموما. ولامتناهي نسبي وهو الإمكانات المتاحة في إطار اللغة الخاصة الواحدة.

والمتكلم بحوزته الآلة المحدودة المتناهية التي تمكنه من:

معرفة أو اكتساب اي عنصر من العناصر في مجموعة اللامتناهي بإطلاق لاخصوص عنصر من عناصر هذه المجموعة، ولا كل عناصر هذه المجموعة، ومن الاكتساب النسبي للامتناهي النسبي اي التصرف في الإمكانات المتاحة في مجموعة هذا اللامتناهي إنتاجا وفهما وتأويلا.

إن القول بالمقولة التركيبية في حد ذاته عبارة عن توجه نحو الاختزال الصوري للمتعدد المتمثل هنا في "المفردات المعجمية". والقول بأن المفردات تقترن في المعرفة المعجمية للمتكلم بتخصيصاتها المقولية

لزم عنه أمران: أولهما أن المقولة جزء من المعرفة الفطرية والثاني أن فطرية المعرفة المعجمية والتي تعتبر المقولات التركيبية جزءا منها يلزم عنه أن المتكلم يولد مزودا بمعاجم كل اللغات الطبيعية وهو لزوم لا يصدقه الواقع اللغوي، وههنا تعارض كما رأينا بين لزوم منطقي من لزومات النظرية وبين الواقع اللغوي، ولاحتواء هذا التعارض يميز التوليدي بين واجهتين في المعرفة المعجمية واجهة يناسبها أن تكون هديا أو عطاء فطريا وواجهة لايناسبها ذلك ويناسبها بدلا من ذلك أن تكون كسبا بشريا. الاولى لا تتعلم والثانية تتعلم وتكتسب.

ب ـ إن مسطرة الاختزال الصوري (=إرجاع الأفراد الى أنواعها الأساسية) تمَّ إعمالها في التوليدية، في خصوص نظرها المتعلق بالمسألة المعجمية، مرتين: مرة في القول بالمقولات المعجمية. ومرة ثانية في القول بأن هذه المقولات جزء من النحو الكلي، المعرفة الفطريةِ للمتكلم، دون المفردات المعجمية التي يناسبها أن تكون شأنا كسبيا فطريا. ففي الحالة الاولى يتنزل التخصيص المقولي من المفردات المعجمية منزلة التمثل الاختزالي الصوري لهذه المفردات وذلك باعتبار طبائعها النوعية الجوهرية الملازمة (=المقولات). وهذا الضرب من التمثل محمول على الاختزالية في هذا التأويل لأن مادته وأساسه جملة من الأنواع الاساسية قليلة العدد يندرج تحتها ما لا يتناهى من الصور الجزئية والاحوال الفرادية. وباختصار هذا التأويل مبني علىأن المقولة تتنزل من المفردات التي تندرج تحتها منزلة النوع من افراده ومنزلة الميزان الصوري من متغيراته التلفيظية التي يحتملها وأما في الحالة الثانية فإن "المعجم الذهني" اعتبر معجما للأنواع لا للافراد اي المقولات دون الالفاظ. (اي للموازين الصورية العامة دون الصور التلفيظية) وهذا التمييز ينطوي على توجه صريح وواضح نحو إقامة المسألة المعجمية على مبدإ "التوحيد" والاختزال الصوري دفعا للاحتمال المتبادر الى الحدس اللساني فيما يتعلق بالمعجم بأنه يتمنع على أدوات الاختزال الصوري، ومبنى ذلك كله على أن المتكلم في ممارسته المعجمية توليدا وتأويلا لا يكلف نفسه شيئا آخر غير إعادة انتاج الموازين المقولية بصور مختلفة.

إن هذا التوجه النظري المبني على مبدإ التوحيد والاختزال قد لازم النظرية النحوية التوليدية في كل أطوارها ومكوناتها (المعجم ـ التركيب ـ الدلالة...)

وإذ قد تبين في هذا الفصل كيف حمل المعجم هذا المحمل بواسطة المبدإ المقولي فسنبين في الفصل الموالي التفاصيل والتعقيدات المتصلة بتخريج المسألة التركيبية على هذا المحمل في التوحيد والاختزال بواسطة المبدإ نفسه أي المبدإ المقولي لكن في إطار توظيف نظري واستدلالي آخر عرف واشتهر بنظرية س ـ خط. والحد الذي يفصل بين المسألة المعجمية والمسألة التركيبية في طردهما تخريجيا على وتيرة المحمل الاختزالي ـ التوحيدي هو نفس الحد الذي يفصل في الانطلوجيا القديمة بين: النوع في علاقته

بأفراده وبينه في علاقته بأعراضه وإذا كانت العلاقة الاولى هي المعنية بالتخريج الاختزالي في المسألة المعجمية فإن الاختزال في المسألة التركيبية له ارتباط بالعلاقة الثانية[30]. وهو حد معمول به منذ عهود العقلانية الكلاسيكية القديمة في صورتها الارسطية والسيبويهية وفي غيرهما من الصور العقلانية المرتبطة في أصولها الفلسفية بأنطلوجيا الجواهر والاعراض والأنواع والافراد والوحدة والتعدد. وعلى العموم لنا عودة مفصلة بإذن الله تعالى في مناسبات لاحقة للتعقيب على فروع هذه المقارنة وتفاصيلها.

إن الفصل بين المقولات والمفردات المعجمية باعتبار ما تقدم، من حيث كونه ـ على مقتضى تأويلنا ـ فصلا بين الموازين وتلفيظاتها يجب أن يكون في النحو التوليدي بمثابة المقدمة والتوطئة والتمهيد الى الفصل في "التركيب" بين المواقع والألفاظ. وليس القول فيما تقدم بأن الطبائع المقولية للالفاظ هي التي تحدد توزيعها البنيوي إلا مظهرا من مظاهر هذا الفصل في المستوى التركيبي، وهذا الفصل معمول به، كما هو معلوم، في النحو العربي خطةً أساسيةً في التحليل العاملي.

وأخيرا، لئن وجب أن يكون الامتدادُ الطبيعي للفصل في المعجم بين المفردات المعجمية وأنواعها المقولية، فصلا في التركيب بين المواقع والألفاظ على الشاكلة المشهورة في النحو العربي فإن ذلك نرى أنه دليل قوي الى تواصل ترادفي بين النظريتين النحويتين السيبويهية والتوليدية ـ كما سيأتي تفصيل ذلك له أهمية خاصة بالنسبة لبرنامجنا في تخريج العبارة العاملية لمباحث النحو التوليدي.

(III) المقولات تحدد نوع المجال المركبي

1 – إن القول إذن بأن الانتماء المقولي للكلمة هو الذي يحدد توزيعها البنيوي استوجب القول بأن·«المعلومات المعجمية تلعب دورا أساسيا في تحديد بنية الجملة» فالشجرة المركبية تحتمل النظر إليها في اتجاهين اثنين: من أعلى الى أسفل ومن أسفل الى أعلى: في الحالة الاولى العناوين المقولية النهائية (ـف، س...) هي التي تحدد العناصر المعجمية التي يمكن إدخالها وفي الحالة الثانية الكلمة المدخلة تحدد المقولة التركيبية (ـرأس المركب) وهذا معناه أنها تحدد "المقولة المركبية"[31]. غاية الأمر أن الفضاء الشجري المركبي، أعلاه يتحدد بأسفله وأسفله يتحدد بأعلاه وهذا التحديد المتبادل بين طرفي الفضاء

---

30 – انظر في "التصاوير الزمخشرية" وفي "*Grammaire et Coranité*" تأويلا للعاملية العربية منظورا إليها من زاوية العلاقة بين الافقي والعمودي أو العلاقة بين التصنيف المعمولي والميزان العاملي وهي نفس الزاوية التي اعتمدناها في تأويل الموقف التوليدي من دور "المقولة" في النحو التوليدي بين المستوى المعجمي والمستوى التركيبي: فهي في المعجم ـ وهو تصنيف عمودي ـ علاقة بين النوع وافراده وفي التركيب علاقة بين النوع وأعراضه.

31 - Phrasal category -

الشجري ترجمة للعلاقات الاستلزامية المشروحة آنفا بين المعجم والتركيب (اي بين المعلومات المعجمية والخصائص البنيوية).

2 ـ الانتماء المقولي للمفردة المعجمية إذن هو الذي يحدد الطابع المقولية التي يجب أن يلتبس بها "المجال المركبي" الذي تنتظم فيه المفردة باعتبار قيم الإشراف والسيادة والربط (اي أن المقولات تحدد نوع المجال المركبي) : إن العلاقة هنا علاقة بين نوعين من الأصول الميزانية وهما الأصول المقولية المفردية والأصول المركبية. وكون الثانية يتحدد نوعها باعتبار الأولى امتداد طبيعي للعلاقة الترتيبية المشار اليها آنفا أصلا من الأصول الاستدلالية للنظرية وهي العلاقة بين الانتظام باعتبار القيم المقولية والانتظام باعتبار القيم التعلقية المركبية، الاول سابق والثاني لاحق، وهي العلاقة التي بينا سابقا أنها موقع من المواقع الأساسية في خريطة الترادف النظري بين العاملية العربية والعاملية التوليدية. هذا وإن الترادف في مستوى هذه العلاقة الترتيبية يلزم عنه أيضا ترادف في افتراض أن نوع المجال المركبي يتحدد باعتبار الانتماء المقولي لرأس هذا المجال.

والذي نراه أن هذا الافتراض له حضور جلي ومتميز في العاملية العربية في جملة من أصولها: منها المقدمة الاختصاصية ومنها أن المجالين العامليين الاساسيين في هذه العاملية يتحدد نوعهما وهو «الابتدائية» و«الفعلية» باعتبار الانتماء المقولي لرأسيهما المالك لزمام المبادرة الضبطية في كل منهما فالاسمية علم على المجال الابتدائي والفعلية علم على المجال الفعلي.

العقائد والنحو

3 ـ ولئن كان للمركبات طبائع مقولية تتحدد باعتبار الانتماء المقولي لرؤوسها فإن ذلك من معانيه الأساسية أن الانسجام بين المقولة المركبية والمقولة المعجمية شرط لازم لسلامة البنية واستوائها على الهيئة المطلوبة[32]. إلا أن مجرد الانسجام بين المقولتين المعجمية والمركبية ليس كافيا لإنتاج جمل سليمة. فالإدخال العشوائي للعناصر الاسمية مثلا في المواقع التي تناسبها من الناحية المقولية (أي في المواقع المحددة لها في الإعراب المقولي) ينتج في كثير من الاحوال أوضاعا جملية شاذة من نحو: (حملت الجبل) و(شربت ماء البحر[33]) وبابهما والشذوذ في مثل هذه الأحوال لا يرجع الى مخالفة المبادئ النحوية ولكن الى اعتبارات لها صلة مباشرة بنسق عقائدنا عن العالم، وقد سبق أن الانحاء في التعريف التوليدي لا تتضمن قواعد ومبادئ في شأن هذه العقائد وما كان في سبيلها من الاعتبارات الادراكية. إن النحو في العرف التوليدي ينبني على أساس استقلال القواعد النحوية عن العقائد. ونشير هنا الى فرق

---

32 ـ سنقدم في الفصل الثاني تحليلا مفصلا للمبادئ التي تنضبط بها بنية المركبات وهيكل الفضاء الشجري عموما.

33 – سيبويه "الكتاب" 26/1.

بين النظرية النحوية العربية واختها التوليدية في طبيعة "العقائد" التي جابهتها كل منهما فبالنسبة للنحوي العربي العقائد كانت إما دينية مستفادة من الوحي الالهي وإما إدراكية مستفادة من التجارب البشرية أما الاولى فقد اعتبرت مرجعا ترجيحيا بالنسبة للاحوال والأوضاع اللغوية التي تحتمل تخريجات نحوية مختلفة كلها توافق قواعد النحو لكن بعضها يوافق العقائد الدينية وبعضها يخالفها والترجيح يكون على أساس مقياس الموافقة العقدية فما وافق مقتضى الدين من الأوجه الجائزة نحواً هو الوجه الصحيح، وأما الثانية فمن مشهورات سيبويه أنه عقد لها باب مستقلا في كتابه ترجمه ب "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة" وأما بالنسبة للتوليدي فالخطب معه أهون وأيسر لأنه لم يعنه من نوعي العقائد إلا العقائد الادراكية التي نص على أن الوصف النحوي لا يستقيم صوريا وتمثاليا إلا إذا أسقطها من اعتباره، لأنها لا تنضبط بضابط عام مطرد يمكن نسبته الى "النحو الكلي" ولأنها مرتبطة باختلاف الثقافات والأديان والإدراكات وما سوى ذلك مما لايصلح أن يشتغل به النحوي الملزم بتعريف للنحو وللمتكلم لا يعتبر الاختلاف الثقافي جزءا منه.

والذي يعنينا من أمر التوليدي في هذا الشأن هو ان كلامه في الفصل بين النحو والإدراك مبني على تعريف للحن انطلاقا من فكرة "الاستبدال" المشروحة آنفا. فالاستبدال إما ألا يراعي مبدأ "التكافؤ المقولي" وإما أن يراعيه. وعدم المراعاة يترتب عنها فساد نحوي من جهة الإعراب المقولي[34] وأما المراعاة فالأصل فيها أن تنتج الأوضاع الصحيحة وأما إذا تطرق الفساد الى الجملة مع مراعاة مبدإ التكافؤ المقولي في الاستبدال فإن اللحن عندئذ يرجع الى اعتبارات إدراكية اي الى أسباب تتصل بنسق عقائدنا عن العالم.

العاملية العربية والتوليدية بين الأفقية والرئاسية

5 ـ من مميزات العاملية التوليدية أنها قامت على مبدإ الاعتراف بعلاقات السيادة والربط الفرعية التي تقوم داخل نفس المجال العاملي فالقول بالمركب الفعلي مثلا عَلَماً على مجال لعلاقة ربط وسيادة بين الرأس المعجمي وفضلته لا يمنع من اعتبار الفضلة في حد ذاتها مجالا مركبيا مستقلا تنتظم في إطاره العناصر باعتبار معاني السيادة والاشراف في استقلال عن العلاقة السابقة وذلك جعلهم الفضلة مركبا سميا أو مركبا حرفيا. وهذا معناه أن الشجرة المركبية مطاردة بالرئاسية الهرمية في سائر الاحوال وأنه لايمكن أن تقوم في الشجرة المركبية علاقة وحيدة للربط والسيادة. وأما العاملية العربية فيميزها عن العاملية التوليدية في هذا الخصوص افقيتها اي قيامها على مبدإ أن "مجال التعلق" يتم فيه إعمال الآلة

---

34 ـ إدخال الاسم مكان الفعل يضاهي في هذا التصور رفع الاسم في محل النصب والمضاهاة هنا بمعنى التعادل في زاوية النظر.

الضبطية مرة واحدة. والفضلة مثلا لاتخلو من أن تكون مفردة أو مركبة: في الحالة الاولى يصل الضبط أفقيا وفي الحالة الثانية بالواسطة التأويلية (التأويل المصدري/ التأويل بالمفرد). وهذا معناه أن نقط النظام لايمكن ان تتعدد في نفس المجال التعلقي وإن تعددت فالثانية منهما تستهدف بالربط والضبط ومتى تم لها ذلك صارت بمنزلة المفرد من حيث تلقيها هي وما ربطته ـ وإن طال او تعدد ـ لقيم الربط والانتظام المعمولى من نقطة النظام العليا. بعبارة أخرى، المركب في النحو العربي ليس مجالا مستقلا للربط العاملى او ليس نقطة نظام عاملى مستقلة بل هو طرف منتظم في مجال أعلى يستغرقها استغراقا إشرافيا.

هذا التحليل ناتج في مجمله عن مبدإ الفصل بين المواقع والألفاظ ومبدإ الفصل بين الميزان وأشكاله التلفيظية. إن المركب في النحو العربي يحل في المحلات بواسطة التأويل المفردي الذي يلحق التلفيظات المخالفة بميزانها العام، والحلول في المحلات هو مناط القول بعدم استقلاليته فضاء للانتظام يوازي في الرتبة الفضاء الأوسع الذي هو جزء منه. وعلى العموم لنا عودة الى تفاصيل "المركبية" في النحو التوليدي في ضوء هذا التأويل ونكتفي هنا بالاشارة الى أن اعتبار أن الإسقاط الوسيط يمكن أن يتكرر بقدر التكرار الذي يحدث في الفضلات التي يتخذها الرأس مظهر من مظاهر الافقية في ظاهر الامر إلا أن الفصل الهرمي داخل الشجرة المركبية بين الإسقاطات الوسيطة المتكررة يترجم حرصا مطردا على رئاسية النظام البنيوي.

* * *

(IV) النوع المقولي له علاقتان:

ـ علاقة بأفراده (= التخصيص المقولي)

ـ علاقة بأعراضه (=التخصيص التفريعي)

1– سنبين في هذه الفقرة أن النوع المقولي لاينظر إليه في النحو التوليدي من زاوية علاقته بأفراده فحسب (في إطار نظرية التخصيص المقولي للمفردات المعجمية) بل أيضا من زاوية علاقته بأعراضه اللازمة وغير اللازمة[35] وذلك في إطار نظرية التخصيص التفريعي. والكل جزء من المعرفة اللغوية (=المعجم الذهني) لأنهما يشتركان معا في تحديد "بنية المركب" وذلك في إطار المساهمة المعجمية في تحديد الخصائص البنيوية[36].

---

35 – العلاقتان لهما أصول فلسفية في الانطلوجيا الكلاسيكية (نظرية الجواهر والاعراض).

36 ـ عدل هذه المساهمة في النحو العربي يجب البحث عنه في مسائل العلاقة بين القوائم التصنيفية وبين الاعتبارات الميزانية الافقية.

ليست المركبية في النحو التوليدي إلا نظرا في تفاصيل العلاقة الافقية بين المقولة واعراضها والتي في إطارها تصير المقولة جزءا من مركب، جزءا ينتظم في سياق معقد من علاقات السيادة والاشراف والربط المكوني. إن المفردات المعجمية في هذا التصور لاترتبط في المعجم بتخصيصها المقولي فحسب (أي بتحديد انتمائها النوعي) بل ترتبط أيضا بتخصيصها التفريعي اي بتحديد الأعراض التي يمكن أن تتخذها في إطار التخصيص المقولي السابق. وهذا مرتبط بما قيل آنفا من ان الإعراب المقولي الذي يحدد الانتماء الجوهري للمفردة المعجمية يحدد أيضا نوع المركب الذي يمكن أن ينتظم في إطاره باعتبار معاني السيادة والإشراف والربط. فليس التخصيص التفريعي إلا تحديدا لنوع الأعراض التي يمكن أن تدخل عليه في إطار الانتظام المركبي. المركبية في هذا التأويل إذن عبارة عن انتظام معمولي لرأس مقولي باعتبار قيم الربط والسيادة والاشراف وعلامة الانتظام هي الأعراض التي يمكن أن يتخذها الرأس المقولي إما على جهة الايجاب (الحضور) أو على جهة العدم (الغياب). إن علاقة النوع المقولي بأعراضه إذن علاقة أفقية، هي مناط الانتظام باعتبار القيم المركبية، وتختلف عن علاقته بأفراده والتي تنسلك في إطار العمودية كما بينا.

2 ـ وإذا كانت المفردات المعجمية (=الأفراد) تختزل ميزانيا على المستوى العمودي باعتبار الأنواع المقولية فإنها تختزل ميزانيا في إطار العلاقات الأفقية باعتبار الأنواع المقولية التفريعية. وإذا كان افتراض أن كل مفردة معجمية مصحوبة في حدس المتكلم بتخصيص مقولي محدد قد استوجب القول بأن المقولة التركيبية جزء من المعجم الذهني وبالتالي جزء من المعرفة الفطرية اللغوية فإن افتراض أن كل نوع مقولي مصحوب في حدس المتكلم بتخصيص تفريعي محدد قد استوجب أيضا القول بأن المعجم الذهني لايتضمن الأنواع المقولية فحسب بل أيضا الأنواع المقولية التفريعية، أي التنويعات التفريعية التي يحتملها النوع المقولي. وهذا معناه أن هناك أنواعا مقولية عليا هي المقولات التركيبية وأنواعا مقولية تتنزل من السابقة منزلة الأفراد من نوعها(=المتعدي واللازم مثلا بالنسبة للنوع المقولي الفعلى).

3 ـ إن المفردات المعجمية لها بالأنواع المقولية العليا علاقة مباشرة في المستوى العمودي وعلاقة غير مباشرة في المستوى الأفقي لأنها تمر عبر الأنواع المقولية الوسيطة (=التفريعية). وبعبارة أخرى **النوع المقولي في الانفصال له علاقة مباشرة بأفراده وفي الاتصال له علاقة غير مباشرة بها لأنها تتم بواسطة التنويع الفرعي الذي يحتمله هو (اي النوع المقولي).**

السؤال المطروح الآن هو: إذا كانت أمهات المقولات الدلالية (الحدث ، الذات وبابهما) هي مناط التنويع المقولي العمودي فما هو مناط التنويع المقولي الفرعي الأفقي؟.

وههنا نحتاج الى مقالة سبقت الإشارة إليها رمزا لا تفصيلا وهي أن الأمر يتعلق بإحدى المقدمات الفلسفية التي لها أصول معروفة في العقلانية الكلاسيكية مغرقة في القدم وهي أن: النوع المقولي أو الجوهر له علاقتان: علاقة بأفراده وعلاقة بأعراضه. وهذه المقدمة هي إحدى الدعائم الاساسية في الانطلوجيا الارسطية القديمة وفي التطبيقات الذي شهدتها هذه الانطلوجيا الارسطية في غير الفلسفة الارسطية كالنحو السيبويهي مثلا، والذي يؤكد عندي قيام هذه المقدمة الانطلوجية وراء النظر التوليدي في المسألة المقولية هو أن الأعراض التي هي مناط التنويع الفرعي الذي تحتمله الأنواع المقولية في النحو تنقسم باعتبار اللزوم (او الثبوب) وعدمه قسمين بينهما وبين قسمي الإعراب والبناء قرابة واضحة لاتحتاج الى تأويل وهي: العرض اللازم الثابت والعرض غير اللازم اي الذي يدخل ويزول.

4 ـ إن التمييز بين هذين القسمين من "الأعراض" التي تدخل على الرؤوس المقولية ـ الأعراض التي يمكن تسميتها جريا على مقتضى أصول اللغة السيبويهية في مثل هذا الشأن **"المجاري" البنيوية** ـ هو اساس السؤال التوليدي المشهور في هذا الخصوص والذي نصه: ما هي المكونات التي تمثل الحد الادنى المطلوب لبناء الجملة؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال انتظمت في تاريخ النظرية النحوية التوليدية عبر مرحلتين: مرحلة نظرية التفريع المقولي ومرحلة النظرية المحورية، التي تنزلت من المرحلة السابقة منزلة الامتداد التفسيري والمرجع الاستدلالي.

التفريع المقولي

إن نظرية التفريع المقولي نظرية في تقسيم الأعراض التي تدخل الأنواع او الجواهر المقولية قسمين:

ـ أعراض لازمة وهي "اللزوم" و "التعدي" الى المفعول به. وهذه كنا قد خرَّجنا أصولها التصورية على مقتضى النسق الصوري العاملي في بحث آخر[37] حيث بينا أن اللزوم والتعدي بأصنافه «مجارٍ» للانتظام المعمولي شأنها في ذلك شأن المجاري الإعرابية (اي مجاري أواخر الكلم المعروفة عند سيبويه) لكن في مستوى آخر للضبط العاملي غير المستوى الذي يكون مناط الانتظام المعمولي فيه هذه المجاري الإعرابية.

ـ وأعراض غير لازمة وهي كل ما اندرج في إطار التعدي الى غير المفعول به اي الملحقات (الزمان، المكان، الغاية، الهيئة الخ...).

وإذا أردنا أن نستعمل الألفاظ اللسانية التوليدية لا الألفاظ الأنطلوجية الأرسطية قلنا إن الفعل مثلا باعتباره مقولة تركيبية قد يتخذ مكونا مركبيا صلة له وجوبا وقد تكون صلته مكونا مركبيا

---

37 ـ "الأبواب الدلالية المنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية".

اختياريا لاواجبا. ويترجم التوليديون الاول بلفظ الفضلة[38] والثاني بلفظ الملحق[39]. الاول المفعول به والثاني كل ما انتصب لتخصيص الإسناد.

في الانحاء القديمة كان ينظر الى الخاصية المتعلقة بوجوب وجود م س داخل م ف أو عدم وجوب ذلك باعتباره خاصية مرتبطة بحظ الفعل المطلوب من التعدي واللزوم وفي هذا الاطار قام التمييز في الانحاء المذكورة (العربية أولا ثم الغربية بعدئذ) الى ثلاثة أصناف: الفعل اللازم والفعل المتعدي الى مفعول به واحد والفعل المتعدي الى مفعولين اثنين[40].

إن الصيغة النظرية التي التبست بها هذه النظرية الكلاسيكية في تصنيف الأفعال (وهي نظرية ذات أصول ارسطية مرتبطة بمبادئ انطلوجيا الأنواع وأعراضها اللازمة وغير اللازمة) يمكن تلخيصها كما يلي: «إن الطبيعة التفريعية لرأس المجال المركبي، ـ لانتماءه المقولي ـ[41]، هي التي تحدد طبيعة "الفضلة"، التي يجب أن يتخذها الرأس المذكور في إطار انتظام مركبي مخصوص: فكون الرأس المقولي فعلا لازما مثلا يستوجب أن تكون الفضلة موقعا فارغا».

طبيعة الفضلة المحددة هنا معناها في تأويلنا العاملي: طبيعة "المجرى البنيوي"[42] الذي سيتخذه الرأس المقولي في إطار انتظامه باعتبار القيم المركبية. والمجرى البنيوي للرأس المقولي في إطار هذا الانتظام ثلاثة مجاري «اللزوم» و«التعدي الأحادي» و «التعدي الثنائي».

إن الطبائع الانتظامية المحصاة إلى الآن قسمان: الطبائع المقولية المستقلة عن معاني المركبية. والطبائع التفريعية المرتبطة ارتباطا مباشرا بالمركبية، (=بالانتظام الأفقي باعتبار معانى السيادة والإشراف والربط).

ونشير أيضا الى أن الطبيعة التفريعية للنوع المقولي مستقلة عن الطبائع المركبية. الفعل مثلا في مستوى من مستويات التحليل ينسَبُ الى المركبية (=يكون م ف) سواء كان متعديا أم لازما. وهذا معناه أن معاني المركبية تدخل بعد الانتظام باعتبار الطبائع التفريعية (اي اللزوم والتعدي) ولعل هذا مرتبط بالحد الذي يفصل المعجمي عن التركيبي فالطبائع التفريعية مرتبطة بالمعجم لأنها جزء من

---

38 - Complement

39 - Adjuncts

40 - تراجع التفاصيل المتعلقة بتاريخ هذا التصنيف الثلاثي في:

- Aarts, F. and j. Aarts (1982)" *English syntactic structure*"

- Huddleston, R.(1976) "*An introduction to the Grammar of English*".

41 - الانتماء المقولي لرؤوس المجالات المركبية يحدد صنف المفردة المعجمية المطلوبة لملء موقع الرأس.

42 - لفظ "المجرى" نوظفه هنا بالمعنى السيبويهي للعبارة بكل الأعراض والتوابع المفهومية التي تحدده.

تخصيصاته بينما الطبائع المركبية مرتبطة بالتركيب وبالعلاقات البنيوية الشجرية الهندسية. هذا التأويل نستمده، على كل حال، من قولهم إن[43] «كون الفعل ينتمي الى هذا الباب أو ذاك من أبواب التعدي يجب تناوله في التحليل باعتباره خاصية فرادية للفعل»[44].

الطبائع التفريعية والمعرفة اللغوية الفطرية

إن القول التوليدي في المسألة المقولية انقسم فيما تقدم الى قسمين اثنين: "المقولة" في علاقتها بأفرادها و "المقولة" في علاقتها بأعراضها في الحالة الأولى بينا أن الموقف التوليدي في المسألة انبنى أساسا على اعتبار مفهوم " المقولة التركيبية جزءا من المعجم الذهني[45] اي أن معرفة الأنواع المقولية جزء من المعرفة اللغوية الفطرية للمتكلم.

والذي نتوقعه انطلاقا من التلازم الفلسفي بين العلاقتين المذكورتين هو أن يطرد الموقف التوليدي بشأن العلاقة الثانية (اي العلاقة بين المقولة واعراضها اللازمة وغير اللازمة) على نفس الوتيرة التي تحدد باعتبارها الايقاع الفلسفي التوليدي في مسألة المقولة وعلاقتها بأفرادها وهذا معناه أن الأنواع المقولية الفرعية (=التخصيصات التفريعية) يجب أن تكون هي أيضا جزءا من المعرفة المعجمية الفطرية التي يهتدي بها المتكلم في ممارسته المعجمية. هذا التوقع يصدقه الموقف التوليدي الفعلي في هذا الخصوص وهو موقف يلخصه قولهم:

«إن اتفاق الحدوس المتكلمية بشأن جملة من باب (*رأى زيد) و (*جاء زيد خالدا) يستوجب القول إن كل متكلم بحوزته معرفة داخلية ـ على جهة التمثل الذهني ـ بنمط المركب الفعلي الذي يجوز أن يظهر فيه الفعل... أي أن التصنيف الفرعي للافعال يجب أن يعتبر جزءا من معرفتهم المعجمية».

أي أن "المعجم الذهني" يجب أن يتضمن الإعراب المقولي والإعراب التفريعي على حد سواء: الأول تعريف للمفردة المعجمية باعتبار نوعها أو جنسها المقولي والثاني تعريف للنوع المقولي باعتبار أعراضه (اللازمة وغير اللازمة)[46].

إن مبدأ التلازم بين الإعراب المقولي والإعراب التفريعي في هذا الموقف التوليدي من المسألة المقولية تثوي وراءه مقدمة فلسفية لها مكانة خاصة في الأنطلوجيا الكلاسيكية وهي أن:

---

43 - "هكَمن" (1991).

44 - Idiosyncratic property of the verb

45 ـ من زاوية أن الالفاظ ترتبط في حدس المتكلم بتخصيص مقولي، هو الذي يضبط توزيعها البنيوي.

46 - "هكَمن" (1991).

«الجوهر (=المقولة) لاينفصل في التعريف عن أعراضه التي تصاحبه في الاتصال وإن جاز أن ينفصل عنها في علاقته بأفراده».

إن هذه المقدمة الفلسفية والتلازم الناتج عنها في الموقف التوليدي بين الطبائع المقولية والطبائع التفريعية ترتب عنهما في مستوى النسق الصوري للتمثيلات جعل المعلومات التفريعية جزءا مواليا للتخصيص المقولي في التمثيلات التوليدية المعجمية (اي في المداخل المعجمية للمفردات). وهذا الامتداد التمثيلي لمبدإ التلازم بين النوعين من الطبائع في "المعجم الذهني" انعكاس واضح وصريح للمقدمة الفلسفية الانطلوجية المذكورة.

من أمثلة المداخل المعجمية الجارية على هذا المنهاج المعجم الجزئي التالي:

لقي :ف ؛ متعدي
جاء : ف ؛ لازم
اعطى : ف ؛ التعدي الثنائي
⋮

وباختصار إذا كان التصنيف الفرعي للافعال يجب أن يكون جزءا من معرفة المتكلم المعجمية فإن المعلومات التفريعية في نظام التمثيلات التوليدية يجب اعتبارها جزءا من المدخل المعجمي وهذا معناه أن قيم التعدي واللزوم يناسبها في النظام المذكور أن تكون جزءا مما يعرف بالاطر التوزيعية[47] وذلك على النحو الآتي:

لقي: ف؛[ـــــ م س]

جاء: ف؛[ـــــــــ]

هذا الاطار التوزيعي الذي يتحدد باعتباره النوع الفرعي للفعل يدعى أيضا بإطار التفريع المقولي[48]. هذا وإن الحديث عن التخصيص المقولي والتخصيص التفريعي وعن طبيعة العلاقة بينهما في نظام التمثيلات المعجمية، الغرض الأساس منه، في النحو التوليدي بيان أن بنية المركب تتحدد معجميا وبيان حدود المساهمة المعجمية في تشكل النظام البنيوي: فنوع المركب (اي المقولة المركبية) وبنيته الداخلية يتحددان باعتبار المقولة التركيبية للرأس وباعتبار أطر التفريع المقولي وهما معا الشطر الأساس في المعلومات المعجمية.

---

47 - Distributional frames.

48 - Subcategorizational frames.

بقي أن نقول قولا موجزا عن دلالة العلاقة المخصوصة بين الإعراب المقولي والأعراب التفريعي بالنسبة لبرنامجنا التأويلي في هذه الرسالة هذا نصه:

«إن التفريع المقولي مستوى آخر للانتظام المعمولي باعتبار قيم التعدي واللزوم يوجد في الترتيب النمذجي بعد الانتظام باعتبار القيم المقولية وههنا تواصل بين النحوين العربي والتوليدي على جهة الترادف النظري[49] يدل على أن النحوين يستمدان من نسق صوري واحد هو النسق العاملي (بالمعنى العربي القديم للفظ العاملية)».

لقد بينا في بحث لنا سابق أن قيم "التعدي" و "اللزوم" في النحو العربي تحتمل التخريج على كونها "مجاري" للأفعال بالمعنى السيبويهي للفظ المجاري وقلنا من بين ما قلناه هناك إن التعدي واللزوم قيم للانتظام المعمولي وبرهنا في هذا الاطار كذلك على أن قيم الانتظام المعمولي يناسبها في التأويل الانطلوجي أن تكون أعراضا اي أن تتنزل من المعمولات منزلة الاعراض من الجواهر. أما نقط النظام فقد حددناها في إطار تأويل مفصل[50] باعتبارها مواقع افتراضية افترضنا أنها تفضي الى الافعال بقيم التعدي واللزوم. هذه المواقع استدللنا على أن ما يناسبها، في التسمية، من ألفاظ اللغة النحوية عند ابن يعيش شارح «المفصل» لفظ «الاقتضاء» وتوابعه.

غاية الأمر أن موقع نظرية التعدي واللزوم في النحو العربي من حيث احتمالها للعبارة العاملية على النحو المشروح آنفا يرادفه موقع نظرية التخصيص التفريعي في النحو التوليدي وذلك من حيث احتمال التخريج على مستلزم المنطق العاملي الافضائي.

إن احتمال النظريتين التخريج على مقتضى المنطق المذكور دليل على أن النحوين بينهما جوامع تدل على الاستمداد المشترك من نفس المرجع الصوري ونفس الوراء الفلسفي. هذا ومن أدلة هذا الترادف الاستمدادي بين النحوين انتماء الفاظ كل منهما في مسألة التعدي واللزوم الى نفس المعجم النظري وهو معجم اللزوم (=الثبوت) وعدمه ومعجم الجوهر والأعراض والدخول والزوال والمجاري والإحداث... الخ. وهو معجم عاملي الجوهر تمكني الاعراض. فقد بينا سابقا أن التمييز بين الفضلة والملحق في النحو التوليدي (وهو تمييز له مرادف صريح في النحو العربي) تمييز بين العرض اللازم

---

49 ـ هذا الكلام يندرج في عمومه في إطار مقدمة ابستمولوجية ستحظى بمكانة خاصة في كل مرحلة من مراحل هذه الرسالة وهي «أن العقل النظري يتطور من خلال جملة من الثوابت التصورية والأصول الاستمدادية الملازمة».

50 ـ تراجع تفاصيل هذا التأويل الذي بنيناه في الباب الأخير من رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية" على منهج خاص في التعامل مع تحليلات الزمخشري وابن يعيش يقوم على استنباط "الدلالات اللازمة" من "الدلالات الأصلية" وعلى أن تلك الدلالات اللازمة وإن لم يقل بها النحويان فهي من كلامهما لأنها من لوازمه إذ لازم الكلام كلام كما يقول الأصوليون كما أن الدلالة التبعية عندهم كالدلالة الأصلية.

والعرض غير اللازم الأول ثابت (=مبني) والثاني يدخل ويزول (=الإعراب) ثم إن ترجمة عموم «العرض» بصرف النظر عن كونه لازما أو غير لازم بالفضلة أو الملحق له دلالة خاصة من حيث كونه تنبيها صريحا على الأصل الانطلوجي المذكور. فالمجاري الإعرابية عند سيبويه زيادات تدخل على المعمولات و «الفضلة» مرادف صريح للزيادة. والإعراب أيضا زيادة «ملحقة» تدخل وتزول.

خاتمة القول في هذا الباب أن استمداد الالفاظ التوليدية من نفس المعجم الانطلوجي السيبويهي دليل على وجود ثوابت في الاستمداد الفلسفي مشتركة بين السيبويهية والتوليدية. هذا وقد تناولنا، في البحث المذكور آنفا، الألفاظ النحوية الدائرة في باب التعدي واللزوم من النحو العربي، بتحليل مفصل لأصول هذه الالفاظ في معجم الانطلوجيا العاملية، تراجع تفاصيلها هناك.

(٧) البنية الموضوعية والبنية المحورية: الميزان المحمولي وأنواعه المقولية

1 ـ المحمول الفعلي

إن السؤال الذي انعقدت في إطاره تفاصيل الموقف التوليدي في مسألة البنية الموضوعية والبنية المحورية له علاقة مباشرة بتفاصيل المسألة المقولية والمسألة التفريعية... ووجه هذه العلاقة أن: المسألة المحورية تتنزل من المسألة المقولية والتفريعية منزلة المرجع التفسيري وذلك في إطار إشكال علم هذه صيغته: هل الاطار التفريعي للفعل (اي حظه من التعدي واللزوم) اعتبار أكسيومي أول يرجع إليه غيره من العناصر على جهة المرجعية التفسيرية ولايرجع هو الى اعتبار تفسيري آخر أعلى منه؟. أو بعبارة أخرى هل الإعراب التفريعي أصل يشتق منه ويلزم عنه غيره من الاعاريب ولايشتق هو من غيره؟.

إن مفهوم البنية الموضوعية والمحورية يندرج في سياق لوازم الاجابة عن هذا السؤال. فكون الفعل لازما او متعديا مرتبط بمعناه اي بنوع «الحدث» الذي يدل عليه اي أنه ليس ضربا من الصدفة التي لاتفسير لها. فالفعل «ضرب» مثلا يدل على «حدث» يستوجب مشاركين اثنين: كاسبا للحدث[51] ومنفعلا به[52]. وهذا معناه أن طبيعة «الحدث» الذي يتضمن الفعل معناه هي التي تفرض لهذا الفعل بنية محورية مخصوصة.

إن نموذج "العاملية والربط" يقدم صياغة صورية لهذه الفكرة المؤسسة حدسيا.[53] ففكرة «المشاركين في الحدث» تتمثل في مفهوم «البنية المحورية» وذلك انطلاقا من التحليل المتداول عند معشر المناطقة فيما يتعلق بمفهوم المحمول وبنيته الموضوعية. والسؤال الموجّه للتحليل سؤال حول طبيعة العلاقة

---

51 - Active participant.

52 - Passive participant.

53 ـ وصف «الحدسية» مرتبط بكون الفكرة لاتفسير لها إلا في الحدس اللغوي.

بين بنية الفعل الموضوعية، التي هي انعكاس أمين وصريح لفكرة الحدث والمشاركين فيه كسبا وانفعالا، وبين إطاره التفريعي، الذي هو انعكاس لطبيعة الفضلة التي يتخذها الفعل في انتظامه البنيوي المركبي.

وصيغة هذا السؤال والتي تتناسب مع المنحى الخاص الذي اخترناه لتأويلنا هي: ما هي طبيعة العلاقة النمذجية بين المستوى الذي توصف فيه العناصر بكونها محمولات وموضوعات وبين المستوى الذي توصف فيه باعتبار قيمها المقولية والتفريعية؟ اي هل تستوي بنية الموضوعات والمحمولات قبل انتظام العناصر باعتبار القيم المقولية والقيم التفريعية أم بعدها؟. والمراد أن النحو التوليدي في هذا المستوى من التحليل قد انضاف فيه الى الإعرابين السابقين المقولي والتفريعي إعراب آخر هو الإعراب المحوري نريد معرفة منزلته منهما.

المنطق والبنية الموضوعية

♦ لقد عني المناطقة زمنا طويلا بصياغة نظام للتمثيلات الدلالية المنطقية توصف فيه «القضية» ـ وهي المرادف المفهومي البنيوي للجملة عند النحاة ـ بكونها تتضمن محمولا وعددا محددا من الموضوعات[54]. والمحمولات منها ذات المحل الوحيد ومنها ذات المحلين...الخ. الأولى ترادف الفعل اللازم عند النحاة والثانية ترادف عندهم الفعل المعتدي. واهتداء بهذه الفكرة الأولية الشائعة في المنطق الصوري انطلق النحو التوليدي في تفسير الخصائص التفريعية من افتراض أن: « لكل محمول بنيته الموضوعية[55]. وهذا الافتراض معناه أن كل محمول يتم تخصيصه باعتبار المشاركين فيه كسبا او انفعالا (او هما معا) اي باعتبار عدد الموضوعات التي تمثل الحد الأدنى من المشاركين والذي يستوجبه الحدث المدلول عليه بواسطة المحمول. إن البنية الموضوعية (=بمعنى عدد المشاركين في الحدث) التي يتخذها الفعل مثلا هي التي تحدد العناصر التي تستوجبها البنية المكونية. (مثال: إذا كان الحدث يستدعي مشاركين اثنين احدهما «كاسب» والأخر «منفعل» فإن الجملة يجب أن تتسع لمكونين اثنين يعبران عن هذين المشاركين).

هذا التصور يلزم عنه أن: الموضوع (=المشارك) قيمة مجردة والمكون قيمة تلفيظية اي أن العنصر يوصف بكونه موضوعا قبل أن يوصف بكونه مكونا. ومعلوم أن المكونية تستلزم الطبائع المقولية والتفريعية.

إن هذا التحديد التصوري للبنية الموضوعية يمكن أن يعوض جزئيا وصف الافعال وعنونتها باعتبار قيم التعدي واللزوم أي القيم التفريعية. « المتكلم يجزئه معرفة أن الحدث المدلول عليه بواسطة

---

54 ـ "لقي زيد خالدا" مثلا يقابلها في هذا النظام التمثيلي الصورة التمثيلية الآتية: ل(ز خ).

55 - Argument - Structure.

الفعل "لقي" يستوجب مشاركين ليهتدي بهذه المعرفة الى أن هـذا الفعـل يسـتلزم موضوعـين إذا تحقـق أحدهما في البنية المكونية فاعلا كان ذلك دليلا على أن الفعل ينتقي فضلة داخلية واحدة»[56].

♦ إن هذا الضرب من التمثل الحدسي الدلالي لفكرة الحدث ولفكرة المشاركين في الحدث كسبا وانفعالا، والذي به يهتدي المتكلم في اختيار البنية المكونية المناسبة لا يستتبع بالضرورة أن كل فعل متعد يتخذ على جهة الانتظام التفريعي مركبا اسميا فضله له. إذ إن الموضوعات قد يناسبها في بعض الأحـوال أن تتحقق بواسطة مقولات أخرى غير المركب الاسمى[57].

هذا الموقف لامعنى له في تأويلنا إلا أمر وحيد وهو أن: « البنية الموضوعية للفعل يجب أن تكـون مستقلة عن الطبائع المقولية للعناصر التي يطلبها الفعل اي أنها يناسبها أن تكتفي بالتمثيل لعدد المكونات المطلوبة دون انوعها. وبعبارة أخرى: البنية الموضوعية بنية عددية يجب أن تحدد عدد المكونات المطلوبـة بصرف النظر عن طبائعها المقولية» **إن استقلال البنية الموضوعية عن القيم المقولية في هـذا التصـور يؤكـد استخلاصا سابقا بنيناه على فكرة أن الطبائع المقولية يناسبها في العبارة العاملية لما لْم يأت من مباحث هـذا النحو مشتقا اشتقاقاً صريحاً من ألفاظ «المعجم العاملي»، أن تكون قيما للانتظام المعمولي تنتظم باعتبارها عناصر بنية سابقة من خصائصها أنها بنية فوضيـة لانظـام فيهـا. ونضيـف هنـا أمـرا آخـر وهـو إن البنيـة الموضوعية القائمة على مبدإ الاستقلال عن الطبائع المقولية يناسبها أن تكون هذه البنيةَ الفوضية.**

وفي ضوء هذا الفصل بين الموضوعات والمقولات اقترح في إطار النحو التوليدي تعديل التمثيلات المعجميـة بما يكـون جاريـا علـى مقتضـى الفصـل المذكـور أي أن المداخـل المعجميـة يجـب أن تتسـع لتخصيصين، تخصيص البنية الموضوعية المشتقة من معاني المحمولات[58] وتخصيص الكيفية الـتي تتحقـق بها الموضوعات اي نوع المكونات التي يناسبها أن تلفظ الموضوعات.

♦ هذا النظام التمثيلي يقوم على مبدإ تعويـض الوصـف باعتبـار قيـم التعـدي والـلزوم التفريعيـة بوصف آخر باعتبار عدد الموضوعات وطبائعها المقولية. وذلك على الشاكلة التالية:

لقـــي: ف؛	1 م س	2 م س	
اعطـى: ف؛	1 م س	2 م س	3 م س
ضحك: ف؛	1 م س		

---

56 - Freidin, R 1978 "*Cyclicity and the theory of grammar*"

- Gruber, J s. 1976 " *Lexical structures in syntax and semantics*".

57 ـ سنعود الى تفاصيل هذه المسألة لاحقا.

58 – هذا معناه أن معاني المحمولات مستوى للتحليل يسبق التمثيلات المعجمية.

♦ والجدير بالذكر هنا أيضا أن التوليديين جعلوا المساطر التقديرية جزءا من التمثيل في هذا المستوى من التحليل وذلك بالنسبة للمحمولات التي تستوجب ثلاثة مشاركين مثلا و لم يتحقق منها في اللفظ إلا موضوعان في نحو:

- Hercule bought Jane a detective story.
- Hercule bought a detective story.

"المستفيد" له في الجملة الأولى مقابل في اللفظ ولامقابل له في الجملة الثانية وهو ما يستوجب تقديره لتكون الجملة موافقة لما هو منصوص عليه في المدخل المعجمي للفعل Buy والذي يتسع لموضوعات ثلاثة، وفي هذا الخصوص يتحدث التوليديون عن «الموضوع الضمني او المحذوف»(59) وهذه الضمنية يقابلها في التمثيل المعجمي رمز يشير إليه وهو القوسان:

Buy:V;	1	(2)	3
	NP	NP	NP

إن دخول المساطر التقديرية في مستوى البنية الموضوعية دليل على أن العقل النحوي لايملك الخروج عن منطق بناء الموازين العامة قليلة العدد والواقعة في حدود مبدإ الاختزال الصوري واجرائها في التحليل على الصور التلفيظية المتعددة التي قد توافقها وقد تخالفها إما بالزيادة وإما بالنقص. والتقدير يدخل باعتباره الآلة التي تمكّن من احتواء هذه المخالفات تفسيرا وتعليلا.

والذي يظهر مما تقدم أن التمثيلات المعجمية تتنزل من البنيات المكونية المختلفة منزلة الموازين التي يحتكم إليها في قياس المكونات (بالمعنى المقداري للفظ القياس). وليس «التقدير» المتمثل في مفهوم «الموضوع المقدر أو المحذوف» المذكور آنفا إلا دليلا صريحا على ذلك. إن «التقدير» من لوازم وثوابت العقل النحوي وذلك إن صح كان دليلا على أن لهذا العقل دائرة ابستمولوجية تحيط بالحدود التي لايملك تجاوزها. دائرة يتبوأ من زواياها حيث يشاء ومن هذه الزوايا النظر في الأصول الميزانية الثابتة وفي المسافات التي تفصلها عن متغيراتها التلفيظية.

وأخيرا إن توجيه التحليل فيما تقدم على أساس افتراض استقلال البنية الموضوعية عن البنية المقولية والمكونية نعده مقدمة الى العمل الموسع بمبدإ استقلال المواقع عن الالفاظ والذي ـ كما سنبين لاحقا ـ نعده الأصل التصوري الذي يثوي وراء جملة من ثوابت العقل النظري عموما والعقل النحوي خصوصا، وعلى رأس هذه الثوابت الفصل المذكور بين الميزان والتلفيظ أي بين النموذج وأمثلته أو بين الشكل العام وصوره الجزئية أو بين النوع وافراده.

Implicit argument – 59

ـ من جهة أخرى: إن الاستخلاص السابق بأن البنية الموضوعية يناسبها في التأويل أن تكون «البنية الفوضية» المعتمدة عندنا في العبارة العاملية يؤكده قولهم:

أ ـ إن «المكون» يحقق «الموضوع».

ب ـ وإن مقولة المكون الذي يحقق الموضوع يجب أن تكون جزءا من التمثيلات المعجمية.

ج- وأن البنية الموضوعية يجب أن تكون جزءا من المعجم مقترنة بالتخصيص المقولي.

والإشكال المطروح قبل ذلك وبعد، هو ماجدوى تخصيص المحمولات باعتبار معلومات التفريع المقولي مادامت هذه العناصر جزءا من البنية الموضوعية[60]. والذي نراه هنا ـ ردا على التوليديين ــ أن السؤال هنا لا معنى له لأن زاوية الوصف مختلفة. والمراد، أن إفراد التخصيص التفريعي وجعله مستقلا عن البنية الموضوعية له دلالته ووظيفته الخاصة لأنه وإن كان للعنصر المذكور في التخصيص التفريعي تمثيل سابق في البنية الموضوعية فإنه في الاطار التفريعي له وضع مختلف عن وضعه في البنية الموضوعية. وبعبارة أخرى زاوية الوصف تختلف والموصوف واحد إذ الفرق واضح بين: وصف العنصر باعتباره مشاركا في الحدث. وبين وصفه باعتباره مناطا للتصنيف التفريعي. وعلاوة على ذلك، وصف العنصر بكونه موضوعا ثانيا مثلا بصرف النظر عن كونه يستقل بزاوية خاصة في الوصف فإنه، في وصفه بكونه موضوعا في البنية الموضوعية، يتعلق بوصفه هو غرض مخصوص بخلاف وروده في الاطار التفريعي فإن هذا الورود ليس المراد منه افادة أن م س يرد فضلة للفعل ولكن المراد إفادة أن الفعل يتخذ فضلة داخلية وفرق بين الغرضين. وبعبارة أخرى: إن وصف العنصر بكونه موضوعا، يتعلق به غرض مخصوص في البنية المضوعية بل هو المراد من اثباته عنصرا في هذه البنية بخلاف وضع العنصر ذاته في

---

60 – الفرق الأساس بين الأطر التفريعية والبنية الموضوعية أن الأولى تحدد المكونات التي يتخذها الفعل فضلة له على جهة الوجوب ولأجل ذلك لايعتبر الفاعل جزءا من الاطار التفريعي لأن الفعل لايخلو من الفاعل في كل الاحوال وهذا معناه أن اتخاذ الفاعل ليس مناطا يتنوع باعتباره الفعل مقوليا بخلاف المفعول به فإنه مناط تفريعي، أما البنية الموضوعية فهي احصاء لكل الموضوعات بما فيها الفاعل (=الموضوع الخارجي للأفعال).

إن الفرق بين المَقْوَلة catogorization والتفريع المقولي subcatorigorization يجب النظر إليه من منظور الفرق القديم بين الجوهر الاعلى وبين الجوهر المختلط بالاعراض (=النوع والفصل والخاصة...) فالقول بأن الفاعل ليس مناطا للتفرع المقولي ينطوي على موقف فلسفي انطلوجي واضح وهو أن الشيء الذي يتفرع باعتباره النوع أو الجنس اي ينفصل به عن غيره من الأنواع هو «العرض» والفاعل ليس عرضا للفعل في المرجعية الانطلوجية وإنما الفعل نفسه عرض الفاعل بخلاف المفعول به فإن «الفعل» نوع و «المفعول» عرض له لأجل ذلك التفريع المقولي يجب أن يكون باعتبار هذا «العرض» لا باعتبار الفاعل. هذا فضلا عن كون اتخاذ الفاعل صفة مشتركة بين الافعال والمشترك ليس مناطا للتنوع وإنما هو مناط للتجانس.

الاطار التفريعي فإن الذي يتعلق به غرض مخصوص في هذا الوضع ليس كينونةَ العنصر في الإطار التفريعي ولكن اتخاذ الفعل لهذا الاطار فضلة بصرف النظر عما إذا كان هذا الاطار حاويا لمركب اسمي او لغيره.

غاية الامر أنه لا تناقض ولاحشو في أن يوصف (-يُعرَب) العنصر نفسه في مستويين اثنين شريطة أن تختلف زاوية الوصف.

2 ـ المحمولات غير الفعلية الصفات ـ الاسماء ـ الحروف.

« إن الاختلاف في التلفيظ لايمنع من أن يكون له ميزان واحد» فالصفات والاسماء والحروف وإن كانت تختلف فيما بينها من جهة وتختلف الافعال عنها من حيث الطبائع المقولية فإنها تشترك في جامع صوري يربط بينها وهو«طبيعتها المحمولية» والاشتراك في هذه الطبيعة بحاله البنية المحمولية الموضوعية اي البنية التي لم تتلق بعد القيم المقولية.

◆ إن استقلال المحمولية عن الطبائع المقولية المختلفة التي تلتبس بها في التلفيظ لامعنى له في تأويلنا إلا أمر واحد وهو أن الاختلاف في التلفيظ لا يمنع من أن يكون له ميزان واحد[61]. يميز التوليديون في باب البنية الموضوعية بين مجموعة من الأنواع المحمولية ويجعلون لكل نوع قواعد خاصة به تربطه بالميزان العام وهذا معناه أن الصورة الميزانية العامة والكاملة يمكن تقديرها في هذا الباب انطلاقا من تلك القواعد لأن هذه الأخيرة ليست إلا بحثا في الاستثناءات الواردة على الميزان وتعليلها.

◆ إن المستوى الذي توصف فيه العناصر بكونها محمولات أو موضوعات أعم من المستوى الذي توصف فيه باعتبار طبائعها المقولية فالمحمول وصف جامع لما يمكن أن يكون في مستوى المقولات اسما أو فعلا أو حرفا. وهذه العلاقة في حد ذاتها يعنينا منها في المقام الأول كونها دليلا على أن بين البنية الموضوعية والبنية المقولية استقلالا وحدودا تستتبع علاقة ترتيبية نمذجية قائمة على منطق السابق واللاحق.

◆ الصفة في(Poirot is restless) محمول وحيد المحل وفي (Poirot is restless of Bertie) تتخذ موضوعين اثنين على شاكلة الفعل المرتبط بها دلاليا وصرفيا في نحو (Jeeves envies Bertie) مع فارق يكمن في أن الموضوع الثاني يتحقق في البنية المكونية للفعل مركبا اسميا وفي البنية المكونية للصفة مركبا

61 ـ هذه الخطة التحليلية القائمة على المبدإ الميزاني عرفتها النظرية النحوية العربية القديمة في سائر أبوابها جاء في «التصاوير الزمخشرية» «فمن ذلك في باب الاضافة مبحث الاسماء اللازمة للاضافة ومبحث إضافة ايا واي ومبحث إضافة أفعل التفضيل الى آخر الأنواع المقولية للمضاف والنحوي في ذكر هذه الأنواع قد يكون يذكرها من باب التفضيل لا من باب المخالفة للميزان ولكنه على كل حال يهتم على الخصوص بالحذف والتقديم والتأخير وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان» يهمنا هنا في المقام الأول هذا **الفصل بين الأنواع المقولية وصورتها الميزانية.**

حرفيا. إن الفرق بين الحالتين يشبه كثيرا الفرق المعمول في النحو العربي بين المفعول الصريح والمفعول غير الصريح الذي يكون جار ومجرورا في نحو (أمسكت بيدك). وباللغة النحوية العربية نقول إن الصفة في المثال الانجليزي السابق لاتصل الى معمولها(=الفضلة) بالمباشرة بل تفتقر في ذلك الى حرف الجر of[62]. إن ملاحظة أن الصفة تتخذ فضلة غير صريحة وجوبا يرادفها في النحو العربي الاحوال التي ينجر فيها المفعول بعد الصفات بالاضافة اللفظية.

♦ المحمول الفعلي في التصور التوليدي يصل الى موضوعه الثاني مباشرة والمحمول الوصفي لا يصل إليه إلا بواسطة الحرف. وهناك مقياس آخر غير الافتقار الى الوسيط استدل به التوليديون على الفرق بين الأصول المحمولية (اي الأفعال) وبين الفروع المحمولة عليها في التوظيف المحمولي كالصفات مثلا وهو أن: المحمول الفعلي لايستغني عن موضوعه الداخلي بل يذكر معه وجوبا بخلاف المحمول الوصفي الذي يجوز أن يحذف موضوعه الحرفي مع إمكان تقديره في نحو:

- *Poirot envies.
- Poirot is envious.

♦ إن البنية الموضوعية التي يتخذها المحمول الوصفي يجب أن تكون جزءا من التمثيل المعجمي وذلك على النحو المبين آنفا فيما يتصل بالمحمول الفعلي. وقد يتخذ المحمول الواحد أكثر من بنية موضوعية واحدة وذلك بحسب المعاني التي يحتملها وهذا معناه أن الإعراب الحملي الدلالي في التمثيل المعجمي قد يتعدد بحسب ما تحتمله المفردة المعجمية من تخريجات واستعمالات. وهذا المنحى في سلوك العناصر من جهة احتمالها ـ من الحيثية ذاتها ـ لأكثر من توجيه واحد عرفه النحو العربي كما هو معلوم في مواطن كثيرة نذكر منها مثلا التمييز بين كان التامة وكان الناقصة...

وعلاوة على المحمول الوصفي، الاسم أيضا يعتبر نوعا من أنواع المحمول المقولية والتي تذكر في هذا الباب من باب التفصيل لامن باب المخالفة للميزان. والمقصود بالمحمولات الاسمية عند التوليديين المصادر دون غيرها مما يدخل تحت باب الاسم، وما قيل آنفا عن المحمولات الوصفية فيما يتعلق بخاصية الافتقار الى الحرف للوصول الى الموضوع الثاني[63] ينطبق بتفصيلاته جميعا على المحمولات الاسمية:

- The analysis of the data was superfluous.

---

62 ـ سنرجع الى العلة الموجبة لهذا السلوك في الفصل المتعلق بالنظرية الإعرابية في العاملية التوليدية.

63 – الوصول هنا دلالي لا نحوي وهذا الضرب من الوصول قد عرفه النحاة العرب ووظفوه في تحليلهم على نطاق واسع ولأغراض مختلفة. يراجع في هذا الخصوص مثلا تعريفهم للزوم في الافعال القاصرة بكونها افعالا لايصل معناها الى الفعل. إن الوصول المعنوي خاصية تتنزل في النحو العربي من الوصول العاملي اللفظي منزلة الوصول الدلالي في البنية الموضوعية من الترابط البنيوي في البنية المكونية.

- The analysis was superfluous.

الاسم The analysis في الجملـة الاولى يصـل الى معمولـه the data بواسـطة الحـرف of وفي الحالة الثانية معمول الاسم موضوع محذوف مقدر، وباللغة التوليدية، موضوع ضمني وهو على ضمنيته في التلفيظ فإن له مقابلا في التمثيلات المعجمية مصحوبا بقرينة تدل على جواز استهدافه بالحذف:

- Analysis: noun; (1) (2).
NP PP

هذا المدخل المعجمي معناه أن البنية الموضوعية التي يتخذها الاسم (Analysis) تتسـع لموضوعـين اثنين احدهما م س والثاني م ح، وهما في التلفيظ قد يصيب الحذف أحدهما كما في الجملـة الاولى او كليهما كما في الجملة الثانية وقد يأتي التلفيظ موافقا للبنية الموضوعية الميزانية في عدد الموضوعات جملة وتفصيلا نحو (Poirot's Analysis of the data was...).

وقبل ذلك وبعد، نرى أن النظرية النحوية العربية القديمة تفضل منافستها التوليدية من حيث أنهـا لاتخلط بين الأسماء والمصادر وتفرق بينهما على أساس الجمـود والاشـتقاق وأن القـول بالاشتقاق في النحو العربي يستمد منطقه من نسق الأصول والفـروع والاوائـل والثوانـي الـذي تنضبـط بهـا القوائـم التصنيفية العاملية. إن النحو التوليدي الذي لايقيم هذا التمييز يبقى مطاردا وملزما بالاجابة عن السـؤال التالي: لماذا بعض الاسماء يتخذ بنية موضوعية وبعضها لايتخذ ويكتفي فقط بالكينونة موضوعا في البنيـة الموضوعية؟[64] وهو سؤال ليس ملزما للنحو العربي لأنه يقيـم التمييز بـين العـامل والمعمـول وبـين مـا لايكون إلا معمولا كالاسم الجامد وما يكون عاملا باعتبار مـا بعـده ومعمـولا باعتبـار مـا قبلـه وهـو المشتقات (الصفات والمصادر)[65] إن النظرية النحوية العربية القديمة تقيـم علاقـات اسـتلزامية واضحـة ومتشابكة بين الروابط المورفولوجية القائمة بين الافعال والمشتقات وبين روابط الاصالـة والفرعيـة الـتي تقوم بينهما في مستوى العمل.

---

64 ـ يتعلق الأمر في هذا السؤال بالتمييز بين ما يكون عاملا في المستوى الدلالي وما لا يكون إلا معمولا، وهـو سـؤال يطارد كل نظر نحوي مؤسس عامليا.

65 ـ لقد جعلنا في رسالة "الابواب الدلالية والمنطقية في النحـو العربـي وعبارتهـا العامليـة" تقلـب المشـتقات في صفـتي «العاملية» و«المعمولية» لازما عن تقلبها الدلالي في «المعاني الصرفية» والذي ينعكس في المستوى المورفولوجي تقلبا في «الصيغ». وجعلنا كذلك «الجمود العاملى» في الاسماء الجـامدة غـير المشـتقة (اي انبناءهـا علـى الكينونـة «معمـولا») مرتبطا بالجمود الدلالي والذي يلزم عنه في المستوى المورفولوجي لزوما لصيغة صرفيـة واحـدة. وذلـك في إطـار توسـيع القاعدة التصورية للمقدمة التمكنية ولثنائيـة الإعـراب والبنـاء لتشـمل الأوضـاع غـير النحويـة بصفـة عامـة (=الدلاليـة والمنطقية).

غاية الأمر أن القول في النحو التوليدي بأن المصادر أسماء وأنها تتخذ بنية محورية بهذا الاعتبار ذاته، اي باعتبار كونها اسماء، لايفسر لماذا ترث خصائصَ الفعل الذي ترتبط به مورفولوجيا.

هناك محمول آخر ينضاف الى قائمة التصنيف المحمولي التوليدي وهو المحمول الحرفي. فللحرف (في) في نحو(زيد في الدار) موضوعان وللحرف between في "Florance is between Milan and Rome". ثلاثة موضوعات وعليه فإن مدخله المعجمي يناسبه أن يكون على الشاكلة التالية:

Between: preposition; 1 2 3
NP NP NP

إن إجراء «الحروف» مجرى المحمولية بجعلها رؤوسا رابطة لبنى موضوعية يقوم على استثمار ما بين الحرف والفعل والاسم (=الصفة والمصدر) من روابط في التوظيف الدلالي المحمولي الذي تحتمله. والربط بين الحرف من جهة وبين الافعال والمشتقات من جهة أخرى باعتبار اشتراكها في القدرة على الربط الدلالي بين عناصر البنية الموضوعية ـ وهي قدرة لازمة عن احتمالهن جميعا للتوظيف الرأسي المحمولي ـ مبني على أنها أنواع مقولية لميزان دلالي واحد وهو ميزان «المحمول» هذا وإن النحوي التوليدي في ذكره لهذه الأنواع يذكرها من باب التفصيل لامن باب المخالفة للميزان[66].

إن قيام التحليل على كون «الميزان الواحد» قد يتحقق بواسطة «أنواع مقولية» مختلفة خطة في «محاصرة التنوع» ترفع الترادف بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية الى رتبة من الأهمية بمكان، بالنسبة لبرنامجنا التأويلي القائم على مبدإ العقل النحوي الذي يتطور ويتغير لكن في إطار من الثوابت التصورية يرجع قسط كبير منها في مجمله الى فلسفة اختزال المتعدد والبحث عن الواحد الذي ينصهر فيه التنوع.

إلا أنه وبصرف النظر عن تفصيلات التحليل التوليدي وجزئياته يمكن القول إن التحليل النحوي العربي القديم أكثر تماسكا من نظيره التوليدي وذلك من حيث سعيه لأ لاّ تبقى العلاقات بين الأنواع المقولية المرتبطة بنفس الميزان منتظمة على غير سبيل مضبوط اي أنه يبحث عن الاوجه المنطقية المؤسسة لهذه العلاقة، وفي هذا الإطار يندرج «نسق الاصالة والفرعية» بمبادئه العامة والخاصة، الذي عرفه النحو العربي مرجعا تفسيريا يطرد في سائر الاحوال التي تثبت فيها علاقات الاصالة والفرعية ولايتخلف. فالحرف، مثلا، في هذا النحو فرع عن الفعل في العمل ولهذه الفرعية تجليات ومظاهر من بينها أن الحروف عملها مشروط بالاختصاص والافعال تعمل بلاشرط، وهي عوامل كلها بدون استثناء. ثم إن الحروف تعمل في اتجاه واحد ولايتقدم عليها معمولها أما الافعال فأصالتها العاملية تجعل لها تمكنا خاصا

---

66 – لكن مسائل الحذف والتقديم والتأخير والزيادة والنقصان والافتقار الى الحرف في الوصول الخ... إن ذكرت فإنها تذكر من باب الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان.

فيما يتصل باتجاه الإفضاء. من جهة أخرى حروف الجر تتعلق بالفعل أو بما هو ملابس له بوجه من أوجه الملابسة والفعل لايفتقر الى التعلق. والفعل من جهة أخرى له تمكن في الصيغ والحرف لاصلة له بالصيغ ولا بالاشتقاق. ثم إن الحرف يكون وسيطا بين الفعل والمفعول في أحوال كثيرة فيكون المجرور بعده مجرورا لفظا معمولا محلا للفعل الخ...

هذه الاعتبارات كلها الى جانب اعتبارات أخرى متفرعة عنها جعلت النحو العربي يقوم على مقدمة فرعية الحرف عن الفعل في العمل. راجع في هذا الخصوص أيضا مسائل النيابة، كنيابة الحرف عن الفعل في باب النداء، وكذا مسائل التشبيه، كتشبيه الحرف بالفعل في العمل في باب النواسخ.

ونختم هذه الموازنة بين النحوين العربي والتوليدي في مسألة «الميزان وأنواعه المقولية»، بالملاحظات الآتية:

1 ـ بين «البنية الموضوعية» التوليدية و«بنية المحلات» العربية ترادف من وجوه، منها صفة «الاقتضاء» في المحمول والعامل. الاول يقتضي الموضوعات والثاني يقتضي المحلات: والاقتضاء دلالي في الأول نحوي في الثاني. ومن الخصائص النمذجية المشتركة بين بنية الموضوعات وبنية المحلات خاصية الاستقلال عن القيم المقولية.

2 ـ إن الفرق بين البنية الموضوعية والإطار التفريعي يجري من الناحية الشكلية العامة على حد الفرق في النحو العربي بين عموم البنية العاملية وخصوص بنية التعدي باعتبارها مجالا من المجالات التي تستقبل "الإفضاء" في البنية العاملية. والغاية من هذه المقارنة هي الاشارة الى أنه لاتناقض ولاتعارض ولاحشو في الجمع بين البنية الموضوعية والبنية التفريعية إذ الأولى تنتظم فيها العناصر باعتبار معاني الربط الحملية وهي عبارة عن علاقات قائمة على مبدإ الاقتضاء الدلالي بين الحدث والمشاركين فيه كسبا وانفعالا، وأما الثانية فهي انتظام جزئي للمحمول وأحد موضوعاته (=الفضلة) باعتبار معاني، الربط والسيادة والإشراف، المركبية. مجاري الانتظام في الاولى دلالية (لاسيادة فيها ولاإشراف ولكن اقتضاء دلالي ووصول معنوي مباشر وغير مباشر) وفي الثانية بنيوية اساسها العلاقات الموقعية الشجرية.

3 ـ إن الفصل في الحديث عن المحمولات وبنياتها الموضوعية بين المحمول الفعلي والمحمول الوصفي على أساس مقياس الافتقار الى الوسيط وعدمه إشارة تستلزم القول بقيام النحو التوليدي على مقدمة الأصالة والفرعية أي مقدمة الفصل بين ما هو أصل في العمل الدلالي وهو المحمول الفعلي وما هو فرع في هذا العمل وهو المشتقات. وهذه من مشهور المقدمات في النحو العربي والتي كان من نتائجها في هذا النحو القول بأن الفروع يجب ألا ترقى الى درجة الأصول في التصرف وبأن من مظاهر

هذه الرتبة (=رتبة الفروع) افتقارها الى الوسائط. (اللازم مثلا لايصل عمله بمفرده الى ما هو مفعول في المعنى لكن إذا اتخذ وسيطا حرفيا كان هذا الحرف مطيته الى مفعوله).

VI ـ النظرية المحورية وانطلوجيا الاعراض المكانية

1- إن الحدس اللغوي يقضي بأن موضوعي محمول فعلي معين تربط كلا منهما بالفعل علاقة دلالية تختلف عن التي تربط الآخر به: أحدهما يكون كاسبا للحدث والآخر منفعلا به. إن هذه العلاقات الدلالية التي تربط المحمول بموضوعاته تسمى في معجم الاصطلاحات التوليدية أدوارا محورية. (=الادوار ـ θ). وههنا يتحدث التوليديون حديثا نفهم منه في سياق العبارة العاملية أن الموضوعات تنتظم معموليا في المستوى المحوري بالنسبة الى نقطة النظام العاملي وهو المحمول، ودليل الانتظام المعمولي في هذا المستوى هو القيم المحورية (القيم الدلالية الوظيفية المدعوة آنفا أدوار محورية كالكاسب والمنفعل مثلا). وهذا معناه:

◆ أن التحليل التوليدي فيما يتعلق بالمسألة المحورية، الحملية ـ الدلالية، يقوم على مبدإ التمييز بين: البنية الموضوعية الجامدة والبنية المحورية الحركية الافضائية. الاولى توصف فيها العناصر باعتبار الطبائع «المقولية ـ الدلالية» الجامدة (اي «المحمولية» و «الموضوعية» والثانية توصف فيها العناصر باعتبار القيم الإفضائية التي تتلقاها من المحمول على جهة الانتظام المعمولي.

◆ وأن النموذج النحوي يجب أن يتسع لِمسطرة نظرية خاصة تنضبط بها إجراءات الإفضاء بالادوار المحورية.

إن «النظرية المحورية» في النحو التوليدي اقترحت في إطار الاستجابة لهذا المطلب.

هناك اتفاق عام بين النحاة التوليدين حول الدور الخاص الذي تقوم به البنية المحورية في جملة عريضة من العمليات التركيبية إلا أن اضطرابهم في تعريف هذه الادوار وفي إحصائها واستقصائها بل وفي تسميتها، بلغ من الحدة في بعض الحالات ما يبعث على الاعتقاد بأن نظرية الادوار المحورية مازالت في مرحلتها الابتدائية ويتعلل النحاة التوليديون لأنفسهم في هذا الخصوص بالقول إن الخلفيات والظلال الحدسية "الشفافة" المرتبطة بالأدوار المحورية تجعل لها حظا من الوضوح يمكن أن يجزئ في التحليل. (هذا التحليل الحدسي للنظرية المحورية ارتبطت به جملة من النتائج سنعرض لها في مناسبة لاحقة).

2 ـ المعجم المعلومات المحورية.

إن من بين المقدمات الاساسية التي قام عليها النموذج التوليدي كون: المعلومات المحورية (اي العلاقات الدلالية بين المحمول وموضوعاته) جزء من المعرفة المعجمية للمتكلم الفطري وهذا الجزء ينقسم قسمين: البنية الموضوعية الجامدة والبنية المحورية الافضائية. ومنزلة الادوار المحورية من البنية

المقولية الموضوعية في المستوى الدلالي كمنزلة الوظائف النحوية من البنية المقولية في المستوى التركيبي. وهذا معناه أن المعلومات المذكورة يجب أن تكون جزءا من التمثيل المعجمي الذي بينا آنفا أنه يتضمن معلومات الإعراب المقولي والإعراب التفريعي. اي أن المداخل المعجمية يجب توسيعها بما يجعلها قادرة على استيعاب الادوار المحورية بدلا من الاكتفاء بمجرد تحديد عدد الموضوعات التي يتخذها المحمول. إن مفهوم «الشبكة المحورية»[67] المعدودة جزءا من المدخل المعجمي يندرج في سياق الاستجابة لهذا الطلب التوسيعي.

الفعل " قتل " مثلا يجب أن يتخذه المدخل المعجمي التالي:

قتل: ف؛

الكاسب	المنفعل
م س	م س

هذا المدخل المعجمي ينص على أن الطاقة العاملية ـ الدلالية (اي رصيد الادوار المحورية التي يمكن للمحمول أن يفضي بها) يستوجب أن يكون لهذا الفعل موضوعان لاأقل ولاأكثر. وهذا معناه أن هذا المدخل المعجمي يتنزل من الأحوال الاستعمالية المختلفة لهذا المحمول منزلة الميزان من صوره الجزئية التلفيظية المختلفة، اي أن هذه الصور التلفيظية بالنسبة للمدخل المعجمي أعلاه إذا أجريت على الزيادة أو النقصان تطرق الفساد الى الجملة، فإذا كانت الزيادة مثلا ولافساد دل ذلك على أن الموضوع الزائد انتظم محوريا بالنسبة الى محمول آخر غير المحمول الاول، وعلى أن الجملة انتظمت محوريا وفق ما تستوجبه شبكتان محوريتان الاولى للمحمول الفعلي والثانية للمحمول الثاني.

مثال: (لقي زيد خالدا) (في المدينة)

↓ المحمول الأول ↓ المحمول الثاني

هذا التحليل يقوم على مبدإ التقطيع والمقولة التقطيعية الأساس هي المحمول والذي يحدد مجال المحمول هو الشبكة المحورية فإذا استنفد المحمول موضوعاته وأدواره المنصوص عليها معجميا في الميزان المحوري (=الشبكة) وجب أن يظهر محمول آخر تنتظم محوريا بالنسبة إليه الموضوعات المتبقية.

وههنا أمر تجب الإشارة إليه وهو أن هذه الأحوال تنضبط كلها بمبدإ تفسيري عام كانت له صولته الخاصة في العاملية العربية القديمة وهو المبدإ الذي ينص على أن «**المعمول لايقع إلا حيث يقع العامل**» وأن «المعمول من تمام العامل» وأن العامل يجب أن يستوفي معمولاته فإذا تم له ذلك وبقي شيء مما يحتاج إلى الانتظام المعمولي كان ذلك قرينة على وجود عامل آخر ـ ولو في التقدير ـ تنتظم

Theta - grid - 67

بالنسبة إليه العناصر المتبقية. وإذا كانت النظرية النحوية العربية قد وظفت هـذا المبـدأ في تفسـير أحـوال العاملية النحوية فإن الذي نراه في سياق التعقيب على القول التوليدي في المسألة المحورية:

ـ أن ذاته المبدأ هو الذي يثوي وراء اعتبار البنيات المكونية (=التلفيظيـة) منتظمـة باعتبـار المـيزان المحوري الضابط للمسافة بل للمقدار الذي يمكن أن يستهدفه المحمول بالافصاء المحوري.

– وأن توظيف هذا المبدإ لتفسير أحوال العاملية الدلالية في نمـوذج عـاملي تتعـدد فيـه مسـتويات الإفضاء ينسجم مع مبدإ من مبادئ برنامجنا في «العبارة العاملية» والذي سبق أن طبقنا جملة من فصولـه في بحث سابق وهو المبدأ الذي يقوم على جواز: إرجاع العامليات المختلفة (=المستويات التي تقوم فيهـا العلاقات بين العناصر على مبدإ الإفضاء والانتظام المعمولي) الى مبادئ تفسيرية مشتركة تجعلها متغيرات تطبيقية نسق صوري من الثوابت وحيد ومتجانس.

3 ـ الإفضاء المحوري والتقطيع.

إن الخلل الذي يتطرق الى الجمل لا يكون سـببه واحـدا دائمـا، بـل إن أسباب الفسـاد واللحـن تتعدد وتتنوع، ويعتبر تنوع الأعاريب او مستويات التحليل في قلب النموذج الواحد انعكاسا للجهـات التي يمكن أن يدخل منها الفساد الى الجمل.ويعتبر الفساد المحوري الدلالى واحدا من هذه الجهـات. وفي هذا السياق يندرج التنصيص في النظرية المحورية التوليدية على أن:

أ ـ الأدوار المحورية التي يتخذها المحمول في المدخل المعجمي يجب أن تسـند الى الموضوعـات الـتي يشترط فيها التحقق البنيوي.

ب ـ وأن كل **م س** "محيل" يجب أن تربطه بالمحمول علاقة دلالية خاصـة. هـذه العلاقـة يجـب أن تكون مناطا لانتظامه باعتبار قيمة محورية مخصوصة.

إن التمثيل التركيـبي للجملة يفحص في هـذا المسـتوى ــ والفحـص هنـا يتخـذ منحـى تقطيعيـا بالمعنى المشروح آنفا ـ من الجهتين المحمولية والموضوعية:

أ ـ المحمول يجب أن يتخذ بنية موضوعية.

ب ـ والموضوعات يجب أن ترتبط محوريا بمحمولاتها.

وعندما يكون السبيل الى الإفضاء المحوري سائغا فإن القيم المحورية توصف بكونها قـد وقعـت في حدود «الإشباع»[68] أو «الاستنفاد» (اي أن الادوار المحورية تكون مشبعة أو مستنفدة[69]).

---

68 - Saturation

69 - Saturated

إن المركبات الاسمية يتحلى كل منها بعد الإفضاء المحوري بقرينة إحالية تكون دليلا على انتظامها بالنسبة الى نقطة النظام المحوري (-المحمول). وهذا معناه أن القرائن الاحالية في التمثيل أدلة على الانتظام المعمولي في المستوى المحوري أي على أن كل دور محوري قد تم الإفضاء به الى الموضوع الذي يناسبه.

إن منزلة القرائن الإحالية من العناصر التي تتخذها حليةً لها في المستوى المحوري تضاهيها منزلة العلامات الإعرابية من المعمولات في المستوى النحوي. هذا وإن اشتراك عنصرين اثنين أو أكثر في نفس القرينة الإحالية معناه أنهما يشتركان في العود على مرجع إحالي واحد. إلا أن ذلك لايعني أنهما ينتظمان محوريا بالنسبة الى نفس المحمول.

إن إشباع الادوار المحورية مبني على فكرة «الرصيد الافضائي» التي اشتققناها من المبدإ العاملي العربي الشهير: «المعمول من تمام العامل» أي أن لكل عامل عددا من المعمولات يستوفي كل القيم الضبطية التي يتضمنها رصيده الافضائي: فإذا كان العامل يرفع وينصب فذلك معناه أن رصيده يشتمل على قيمتين افضائيتين هما النصب (A)و الرفع (U) وأن البنية لاتستقيم ولاتتم إلا إذا اتخذ هذا العامل عددا من المعمولات يستنفد هذه القيم الافضائية[70].

إن الإفضاء بالأدوار المحورية المنضبط بقيد الإشباع، في نموذج العاملية والربط، يتم في التمثيل بواسطة: إدخال القرينة الاحالية للموضوع الذي تلقى الدور المحوري في الثقب المناسب من ثقوب الشبكة المحورية وذلك على الشاكلة التالية:

قتل: فعل؛

كاسب	منفعل
م س	م س
ي	ص

وهذا معناه أن الخلل في (قتل زيد) يجب إرجاعه الى بقاء أحد ثقوب الشبكة المحورية فارغا وهذا الفراغ معناه أن إحدى القيمتين الافضائيتين لم تستهدف بالإفضاء اي لم تقع في حدود الإشباع.

قتل: فعل؛

كاسب	منفعل
م س	م س
ي	؟

وأن الخلل في (قتل زيد خالدا بكرا) يرجع الى ان **الجملة تتضمن قرينة إحالية لامقابل لها في الشبكة المحورية أي أن هذه القرينة حركة بدون متحرك أو مكان بدون متمكن.**

كاسب	منفعل	
م س	م س	
ص	س	ع؟

70- هذا التحليل تراجع تفاصيله التطبيقية في رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية".

القرنية الاحالية "ع" لاسبيل لها الى حمل "دور دلالي" او ـ على الأصح ـ لاسبيل لها الى الدلالة على انتظام محوري لأن المحمول الذي يسند هذا الدور والذي يمكن أن يكون مرجعا للانتظام لامقابل له في البنية. إن المطلب الذي ينص على أن كل قيمة من قيم الرصيد الافضائي المحوري للمحمول يجب أن تكنح لطالبها وأن الجملة يجب ألاتتضمن مركبا اسميا يفتقر الى الانتظام باعتبار دور محوري معين، انعكاس في مضمونه العام لمبدأي العاملية العربية القديمة:

«المعمول من تمام العامل» و «والمعمول حقه أن يصله الإعراب مادام من تمام عامل يطلبه» اي أن المعمول لايمكن أن يعدم محلا يحل فيه دليلا على الانتظام.

المطلب المذكور يلخصه عند التوليديين ما اصطلحوا على تسميته بالمعيار المحوري.

♦ **المعيار المحوري**: أ ـ كل موضوع يتلقى دورا محوريا وحيدا.

ب ـ وكل دور محوري يسند الى موضوع وحيد. ♦

هذا المعيار في صيغته هاته يرجع الى مبدإ تفسيري عام من مبادئ العاملية العربية القديمة وهو المبدأ الذي ينص على أن:

أ ـ المعمول لايمكن أن يتحرك بحركتين اثنتين (أو المعمول لاسبيل له الى الحلول في محلين اثنين).

ب ـ والمحل لايتسع إلا لمعمول واحد.

ومعلوم أن هذا الضرب من المبادئ له أصول مكينة في الفزياء الارسطية القديمة في اشتغالها العام بأنطلوجيا الاعراض المكانية. هذا وإن وقوع المعيار المحوري تحت هذا المبدإ التفسيري العام لدليل، من الادلة الكثيرة المعتبرة عندنا، على أن الاطار الصوري والمرجع الفلسفي الاستعاري الأساس الموجه للتحليل في النحو التوليدي هو المرجع العاملي في صيغته الأشد لصوقا وارتباطا بالانطلوجيا المكانية القديمة.

إن الكيفية التي يتم بها التمثيل لإسناد الادوار المحورية وإشباعها تجعل من الشبكة المحورية فضاء مشتقاً من انطلوجيا الاعراض المكانية. ومن القرائن التي يتأيد به هذا القول، وصفهم لمواقع الشبكة بالثقوب ووصفهم لهذه الثقوب بأنها تتعاقب عليها اعراض "الامتلاء" و "الفراغ". (وهي اعراض مكانية صريحة). ومن هذه الجهة نرى أن "الثقب"[71] في الشبكة المحورية يرادفه في الوظيفة التصورية مفهوم "المحل" في العاملية العربية. إذ بينهما جامع استعاري صريح وذلك من حيث احتمالهما معا لعرضي "الملء" و"الإفراغ". وفي هذا السياق يلاحظ أن التحليل الشبكي التوليدي يمكن لمن شاء تطبيقه ـ بكل تفاصيل المشهد الاستعاري الذي ينتظمه ـ على المحلات الإعرابية السيبويهية: فالفعل "قتل" مثلا يجب أن يتخذ في هذا التحليل الشبكة الآتية:

Slot. - 71

قتل: ف؛

مرفوع U	منصوب A
س	ص

وفي نحو: / *قتل زيدٌ/ تتحقق هذه الشبكة الأصلية على النحو الآتي:

U	A
س	؟

وفي نحو:/ *قتل زيد خالدا بكرا/ تحقيق على نحو آخر:

U	A	
س	ص	ل؟

غاية الأمر أن احتمال العاملية العربية القديمة لهذا التطبيق دليل عندنا على أن الاطار الصوري الموجه للتحليل واحد في العامليتين: الدلالية المحورية في التوليدية والنحوية في السيبويهية.

4 ـ التأويل المفردي في العاملية الدلالية

يلخص الموقف التوليدي في هذا الشأن ملاحظة أن « الجمل أيضا يمكن أن تكون موضوعات للمحمول وذلك نحو: .The police announced [that the pig has been stolen]»(72).

إن من الأدلة التي يتأيد بها القول بأن العاملية التوليدية استمدت من «الاستعارة التمكنية» كاستمداد العاملية العربية القديمة منها، كون انجرت الى العمل بمقدمة التأويل المفردي التي تعتبر إحدى المقدمات الاساسية في هذه الاخيرة. إذ لا معنى لقولهم إن «الجملة تكون موضوعا للمحمول» إلا أنهم يبنون تحليلهم على مقدمة التأويل المفردي. وهذا يبدو، بصفة عامة التحليل، أنه يتعامل مع «الموضوع» في العاملية الدلالية من نفس الحيثية التي تعامل بها النحوي العربي مع «المحل» في العاملية النحوية. المحلات في النحو العربي تحل فيها المفردات بالأصالة والجمل لا حظّ لها في الأمكنة الإعرابية إلا إذا أولت بالمفرد والشيء إذا أول بغيره أخذ حكمه. ولعل الاستمداد المذكور من أصول الاستعارة المكانية هو الذي أوقع العاملية التوليدية، في شباك المقدمات العاملية القديمة التي قامت في جزء كبير منها ـ كما هو معلوم ـ على مبادئ فزياء الجسم الطبيعي كما كانت سائدة على عهد «الارسطية»(73).

ومن جهة أخرى، توسيع مقدمة التأويل المفردي لترتبط بمسائل العاملية الدلالية وأوضاعها دليل عندي على أمرين:

---

72 - Haegeman (1991)

73 ـ وصف "الارسطية" نستعمله هنا ـ كما بينا في الهامش رقم 6 من محور "الترادف الفلسفي" ـ لاعلى انه وصف تاريخي اي وصف لمرحلة معينة من مراحل العقل النظري ولكنه وصف لقيمة ابستمولوجية مجردة بحيث يجوز مثلا لمن شاء ان يصف الوسائل المعرفية التي استعملها البابليون في دراساتهم الطبيعية (الفلكية والنباتية) كالزيادة والعلة والقياس والتاثير بكونها وسائل ارسطية. ونحن نعلم أن البابلية كانت قبل الارسطية. فالارسطية في هذا الاستعمال وصف لنوع من أنواع النظر العقلي وليس لمرحلة من مراحله

ـ أولهما أن النحوين العربي القديم والتوليدي الحديث يصح اعتبارهما ـ في حدود التأويل السابق ـ تطبيقين مختلفين لنسق صوري واحد يستمد مبادئه ومنطقه العام من نفس الفضاء الاستعاري.

ـ الثاني أن ما صنعناه في إطار برنامج العبارة العاملية للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي من توسيع للقاعدة التصورية والابستمولوجية للمقدمة التمكنية لتصدق على الانتظامات الدلالية كما صدقت في العاملية السيبويهية على الانتظامات النحوية، له مايؤيده، فيما صنعه التوليديون في مسائل النظرية المحورية من اعتماد على مقدمة التأويل المفردي لتحليل جملة من الأوضاع المحورية التي تكون فيها العلاقات الدلالية خفية ولاتكون فيها، لأجل ذلك، الصورة الميزانية المحورية واضحة.

5 ـ الأدوار الدلالية: مشكل "التعريف" والنزوع نحو الصورنة المحايدة:

«إن الخلاف الكبير بين اللسانيين في التحديد الدقيق لطبيعة الأدوار الدلالية يمكن تحاشيه وتجنب نتائجه وانعكاساته على التحليل وذلك بالاستغناء جملة عن تعيين الادوار الدلالية في المداخل المعجمية والاكتفاء بدلا من ذلك بإحصاء عدد الموضوعات وتحديد أدوارها بالارقام بدلا من العناوين الوظيفية. الفعل Kill مثلا يجب أن يتخذ التمثيل المعجمي التالي:

kill; verb

1 NP	2 NP

الرقمان 1 و 2 يشيران الى الأدوار المحورية التي يسندها الفعل والتي لاتستوجب ضرورة ماسة إلى التنصيص العنواني عليها..... هذا التصور مبني على أن التركيب لايفتقر افتقارا لازما ومؤصلا الى العناوين المحورية وأن التمثيل للمداخل المعجمية بالاعتماد على الرموز العددية بدلا من هذه العناوين يجزئ في التحليل التركيبي الى أقصى الحدود»[74].

نلاحظ على هذا الموقف أمرين اثنين أولهما أن تغييب العناوين المحورية ينطوي على نزوع قوي نحو صورنة المستوى المحوري والتعامل مع البنية الدلالية ـ المحورية باعتبار ابعادها الصورية الشكلية الصرف، والثاني أن هذا النزوع يرفع من معامل القرابة التصورية بين «ثقوب» الشبكة المحورية في التوليدية «و محلات» المسافة العاملية في السيبويهية.

74 – راجع في تفاصيل هذا المشكل في "Belleti, A. and L. Rizzi (1988): "Psych-verbs and θ-Theory.

مبدأ الإسقاط:

الميزان المحوري «المجرد» وصوره التلفيظية «المزيدة»

1 ـ الميزان الدلالي المحوري ومسائل الزيادة اللفظية
(=الضمائر الحشوية)

2 ـ الميزان الدلالي بين التلفيظ المفردي والتلفيظ الجملي.
(=الميزان ميزان للحلول المفردي في المحلات
والحلول الجملي استثناء مخالف للميزان).

3 ـ الأصول الميزانية بين الأصالة والإلحاق
(=المحمولية بين الفعل الرئيس والفعل المساعد).

مبدأ الإسقاط:

بناء على ما تقدم يمكن تلخيص الموقف التوليدي من الاعتبارات المحورية من حيث كونها مؤسّسة للبنية المكونية للجملة فيما يلي:

1- المواد المعجمية، المكونات النهائية للجمل تستأثر بدور خاص في توجيه التمثيل التركيبي لهذه الجمل.

2 ـ المقولة المعجمية لرأس المركب تحدد مقولة المركب.

3 ـ البنية المحورية للمحمول الممثلة في الشبكة المحورية بها يتعين الحد الادنى من المكونات التي تستوجبها البنية المكونية للجملة.

4 ـ الملاحظات الثلاث السابقة تشترك في الدلالة على مقدمة أساسية أثبتت جدواها في، التحليل والاستدلال على الطريقة التوليدية، بحيث أن جملة عريضة من تفاصيل النظرية وفروعها تنسلك في مجاري هذه المقدمة على جهة الاستمداد الاستدلالي وهي المقدمة التي تنص على أن المعلومات المعجمية تتدخل على نطاق واسع في تحديد وتوجيه البنية التركيبية. هذه المقدمة يلخصها في النحو التوليدي مبدأ عام اشتهر بمبدإ الإسقاط. ونسبته الى الإسقاط مستمدة من تنصيصه على أن التمثيلات التركيبية يجب أن تكون مسقطة من المعجم، وأن المعلومات المعجمية يجب أن يكون لكل منها مقابل في التمثيل التركيبي.

إن البنية المحورية من حيث كونها الأساس المرجعي الذي تتحدد باعتباره العناصر التي يفتقر إليها انعقاد البنية المكونية على الوجه الصحيح تتنزل من هذه البنية منزلة الميزان (بالمعنى المقداري للفظ الميزان).

الميزان المحوري المجرد وصوره التلفيظية المزيدة

تتنزل البنية المحورية من البنية المكونية منزلة الميزان من التلفيظات ولما كان التلفيظ يرد موافقا للميزان ويرد مخالفا له دل ذلك على أن التحليل النحوي يجب أن ينحو منحى البحث عن الاستثناءات التلفيظية (–المكونية) الداخلة على الميزان المحوري. ومن أبرز الاستثناءات التي يحصيها التوليديون عادة في معرض الحديث عن الكيفية التي يتم بها اسناد الادوار المحورية الاستثناءات التالية:

ـ الضمائر الحشوية أو الزائدة[75].

---

75 – إن ربط المحمولية المعنية بالتحليل في الشبكة المحورية بالدلالة على الحدث نعتبره دليلا آخر على قيام هذا النحو على أن الفعلية من حيث هي قيمة مقولية أمر مستقل عن المحمولية القيمة الدلالية المرتبطة بمعنى الحدث من حيث اقتضاؤه للمشاركين بصرف النظر عن معنى الزمن.

ـ الموضوعات الجملية.

ـ المحمولية بين الافعال المعجمية والأفعال المساعدة.

هذه الأحوال الثلاث يتعلق بها سلوك استثنائي يتضمن مخالفة لما يقتضيه الميزان المحوري (=البنية الموضوعية). وهي تستغرق الهيكل المحوري بطرفيه المحمولي والموضوعي.

1 ـ فالاستثناء يدخل على الميزان من جهة المحمول من حيث أن الأصل في كل محمول أن يتخذ بنية موضوعية، والافعال المساعدة تخرج عن هذا الأصل لأنها ترد غير مفتقرة الى موضوع يكون من تمامها (=على جهة الانتظام المحوري). هذا الاستثناء ارتبط عند التوليديين بتعليل يشبه تعليل النحاة العرب في قيامه على التمييز بين الفعل الرئيس (=التام) والفعل المساعد (=الناقص) باعتبار مقياس «الدلالة على الحدث». وأن الذي يقتضي البنية الموضوعية على الحقيقة هو «الحدث» مستقلا عن الزمن.

2 ـ أما الاستثناء الذي يدخل على الميزان من جهة الموضوعات فمن حيث المقدار بنوعيه الكمي (في مسألة الضمائر الزائدة) والحجمي (في مسألة الموضوع الجملي).

إن اجراء القول النحوي التوليدي في المسألة المحورية على مستلزم الاستعارة الميزانية[76] نرى أنه يجب أن يلزم عنه[77] أيلولة التحليل الى جملة من النتائج التي تلزم عن الاستعارة المذكورة[78]. من هذه النتائج ما عرفته التجربة النظرية النحوية العربية من تمييز بين الصور التلفيظية الموافقة للأصول الميزانية وبين الصور التلفيظية المخالفة لهذه الاصول، وحصر اوجه المخالفة وضبطها بمبادئ مناسبة. ونذكر من بين الاستثناءات المخالفة للأصول الميزانية والتي عرفتها النظرية النحوية العربية ثلاثة أمثلة محددة استهدفناها بالاختيار في هذا السياق دون غيرها لأن لها مرادفات صريحة في النظرية النحوية التوليدية وهي:

ـ الزيادة اللفظية التي لا مقابل لها في الميزان العاملي.

ـ حلول الجملة في المحلات الإعرابية على غرار المفرد خلافا للأصل في الجمل.

ـ إعمال الفعل الناسخ في المرفوع والمنصوب تشبيها له بميزان الفاعل.

76- وهو إجراء مستفاد من اشتقاقهم للبنية المكونية من المعلومات المحورية.

77- في تأويلنا الذي نبنيه على فكرة أن النحو التوليدي يستمد منطقه العام من النسق الصوري ذاته الذي تأسست عليه العاملية العربية القديمة وهو أمر نعتبره لادليلا على الاقتباس ولكن دليلا على أن «العقل النظري» تتحكم في تاريخه وتطوره جملة من الثوابت لايعتورها التغيير.

78- النتائج التي تلزم عن الاستعارة الميزانية وعن غيرها من الاستعارات المؤسسة للنماذج النظرية يجب البحث عنها في التطبيقات المختلفة لهذه الاصول الاستعارية في تاريخ العقل النظري في مختلف مظاهره.

أ ـ الزيادة اللفظية في النحو التوليدي:

الميزان ومشاكل الزيادة العددية

أما الزيادة اللفظية فلها أمثلة كثيرة في النحو العربي أبرزها ضمير الفصل في جملة الابتداء في نحو (زيد هو القائم) والذي يحتمل نظريا أن يكون مبتدءا أو فصلا. الأمر هنا يتعلق بإشكال ميزاني اي بقول تلفيظي خفيت فيه العلاقات العاملية والواجب إرجاعه الى ميزان قاعدي او ملحق (=مشتق). ولما كانت صعوبة الإرجاع في المثال المذكور راجعة الى اتحاد الحركة الإعرابية دل ذلك على أن السبيل سيكون أيسر إذا وزنت الجملة باعتبار برهان لفظي لاتتحد فيه الحركة. نحو (كان زيد هو القائم). إن ما يستفاد من هذا البرهان أن الضمير لا أثر له في الإعراب وأنه بالتالي زيادة لفظية ولو لم يكن زيادة فصلية إذن لارتفع (القائم)[79]. غاية الأمر أن هذا الضرب من التحليل الغاية منه بيان أن: «الفصل زيادة لفظية لامقابل لها في الميزان لأن من طبيعة الميزان أن لاتكون فيه زيادة فإنه تصوير للأساس في الجملة لاالزائد»[80].

إن هذا التمييز بين المقتضى الميزاني وبين الواقع التلفيظي المخالف له مرادف صريح للقول النحوي التوليدي في المسألة المحورية في شطرها المتعلق بالضمائرالحشوية الزائدة. هذه الضمائر في التحليل التوليدي ليست إلا زيادات لفظية لامقابل لها في الميزان كما أن ضمير الفصل كذلك مع فارق في طبيعة الميزان القاعدي في الحالتين فهو محوري دلالي في المثال التوليدي لفظي في المثالي العربي. وفيما يلي تفاصيل المقالة التوليدية في المسألة:

إن موضوعات المحمول لا تتحقق كلها بواسطة م س...إذ إن المركبات الاسمية التي تشغل موقع الفاعل من الجملة لايسند إليها دور محوري في بعض الحالات وهي بذلك تخرج من حيز العناصر الموسومة بكونها «موضوعات»[81].

إن البنية الموضوعية للمحمول هي التي تحدد المكونات التي تستوجبها البنية المكونية للجملة:

- The burglary surprised Jeeves.
- That the pig had been stolen surprised Jeeves.
- It surprised Jeeves that the pig had been stolen.

79- تراجع تفاصيل هذا التحليل في ابن يعيش 111/3. وفي: "التصاوير الزمخشرية".

80- "التصاوير الزمخشرية".

81- هذا معناه في تأويلنا أن العنصر إذا لم تكن تربطه بالمحمول علاقة انتظام محوري لم يكن موضوعا لأنه لامقابل له في الميزان.

يستنتج من سلوك المحمول surprise في هذه الجمل أنه يتخذ موضوعين اثنين ولايجوز له بأي وجه الاستغناء عن أحدهما وهذا معناه أن الشبكة المحورية لهذا المحمول هي:

Surprise: verb;

1 NP/S	2 NP

هذه الشبكة المحورية تنص على أنه لايجوز إضافة اي م س الى المجال الحملي الذي يرأسه المحمول surprise لأن هذا م س لا سبيل له إلى الارتباط المحوري بالمحمول[82] نحو:

-* The burglary surprised Jeeves it.
-* That the pig had been stolen surprised Jeeves it.

It في هذين المثالين لاسبيل له الى حمل اي دور دلالي[83] وذلك مظنة للفساد. المعيار المحوري ينص على أن الأدوار المحورية تسند مرة واحدة في البنية الواحدة بحيث لايجوز مثلا أن نزعم أن الدور المحوري 1 في المثال الاول مسند الى كل من م س The burglary و الى م س it.[84]

هناك توظيف آخر للزيادة اللفظية يرتفع به حرج الفساد عن الجمل المتضمنة لها ومن أمثلته:

It surprised Jeeves that the pig had been stolen.

وهو مثال معادل من الناحية الدلالية العامة للجملة التالية التي ليبست إلا متغيرا اسلوبيا له، مع فارق بينهما في أن السابقة مزيدة والتالية مجردة:

That the pig had been stolen surprised Jeeves

وهذا معناه أن للمحمول surprise في الجملة المتضمنة للزيادة، الشبكةَ المحوريةَ ذاتَها المنصوصض عليها آنفا أي دورين محوريين وموضوعين اثنين لكن كيف يتم الإفضاء المحوري في هذه الحالة؟

إذا استحضرنا في هذا الخصوص التعادل الدلالي بين الجملة المجردة والجملة المزيدة وجب أن يقال إن الدور المحوري 1 يسند الى الجملة That the pig had been stolen والدور المحوري 2 يسند الى

---

82 – اي أن م س إذا وقع في حدود الزيادة صار «لغوا» بالمعنى السيبويهي للفظ «اللغو» وهو مرادف للفظ «الحشو» المعروف في النحو السيبويهي والذي من معانيه البقاء على هامش المجال المنتظم بواسطة العامل. أي خارج الفضاء الذي يباشر العامل عناصره بالمعالجة الضبطية العاملية.

83 – أي لاسبيل له الى الانتظام المحوري بالنسبة الى نقطة النظام العاملى المحوري التي هي المحمول لأنه زيادة لفظية لامقابل لها في النسق الترتيبي الميزاني الذي تمثله الشبكة المحورية.

84 – الفساد في المثالين يرجعه التوليديون الى "مخالفة المعيار المحوري" وهذا الارجاع يقوم على توظيف أصل من الاصول العاملية العامة المعروفة في النظرية النحوية العربية القديمة وهو الأصل الذي ينص على أن المحل الواحد لايحل فيه اكثر من معمول واحد والقيمة الافضائية الواحدة إذا انتظم بها معمول واحد من معمولات المجال كانت قصرا عليه ولم تتجاوزه الى غيره. وقد بينا في هامش سابق أن لهذا الأصل تطبيقاتٍ مختلفةً في نماذج نظرية سابقة للعاملية العربية ولاحقة لها. وهذا من الأدلة المعتبرة عندنا في مسألة " ثوابت العقل النظري" عموما والعقل النحوي خصوصا.

المفرد Jeeves ولئن كانت هذه المسطرة الاسنادية. (-الافضائية) مشتركة بين المثال المزيد والمثال المجرد فإنها لاتستنفِد في حالة الزيادة كلَّ عناصر البنية المكونية لأن م س الفاعل It بقي خارج الإفضاء المحوري، وهو أمر كان يجب أن يترتب عليه فساد في الجملة يكون مرجعه مخالفةَ المعيار المحوري على الشاكلة التي رأينا بالنسبة للمثالين الفاسدين السابقين. إلا أن «الزيادة» في الحالتين ليست بمنزلة واحدة إذ تكون مظنة للفساد في بعض الأحوال ومناطا للصحة في أحوال أخر كما في المثال السالف الذي تشغل فيه الزيادة موقع الفاعل. فهي في هذا المثال مناط للصحة لأن إسقاطها من البنية المكونية، على جهة الاستجابة لمقتضى الميزان المحوري، يوقع الجملة في اللحن:

* Surprised Jeeves that the pig had been stolen.

البنية المكونية (-التلفيظية) هنا تطلب «الزيادة اللفظية» It التي لامقابل لها في الميزان الدلالى. هذا الضمير وصفناه بكونه زيادة لأنه لاسبيل له الى الانتظام المحوري بالنسبة الى المحمول Sursprise وذلك من حيث أن هذا الأخير لايمكن أن يفضي الى بنيته الموضوعية، حسب ما تقتضيه شبكته المحورية، بأكثر من دورين،قد وقعا في حدود الإشباع على النحو المشروح قبل حين.

من جهة أخرى، هناك قيود تلفيظية على طبيعة «الزيادة اللفظية» التي تحتل موقع الفاعل، إذ لايمكن أن يشتغل هذا الموقع بمركب اسمي من طبيعة أخرى ظاهرا كان أم ضميرا:

* This surprised Jeeves that the pig had been stolen.
* He surprised Jeeves that the pig had been stolen.

وهذا معناه أن it ليست مكونا عاديا خصوصا إذا علمنا أنه لايستهدف بالاستفهام التصوري:

*What surprised Jeeves that the pig had been stolen.

هذه الخصائص لامعنى لها إلا أمر واحد وهو أن الضمير It لايساهم بأي وجه من أوجه المساهمة في «إنتاج» معنى الجملة. ولعل ذلك مرتبط بحياده من الناحية الاحالية فهو لايحيل على شخص من الشخوص ولا على ذات من ذوات العالم وذلك يفسر بما فيه الكفاية استهدافه بالاستفهام التصوري. هذا وقد بينا آنفا أنه لاينتظم محوريا بالنسبة الى المحمول من عناصر البنية المكونية إلا ما كان **موضوعا** في البنية المحورية والموضوع شرطه أن يكون **محيلا**[85].

---

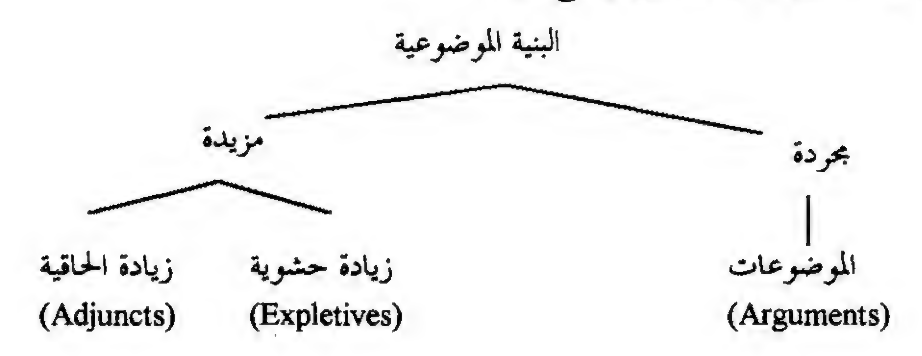
85 - هذا الضرب من التحليل يذكر بما كانت تشتغل به النظرية النحوية العربية القديمة من بحث عن موازين الجمل وهو بحث كان يراد به ارجاع الاقوال التلفيظية الى ميزان قاعدي او ملحق «وذلك حين تخفى العلاقات العاملية» ولئن كانت هذه العلاقات الخفية عاملية لفظية في النحو العربي لأن الميزان في هذا النحو ميزان للالفاظ لاللمعاني فإنها في النحو التوليدي متعددة الواجهات (علاقات محورية، علاقات مكونية...الخ). هذا وإن من من مواقع الترادف المثيرة بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية في هذا الخصوص التكافؤ المنهجي الصريح في كيفية البحث عن البرهان ⇐

الزيادة والإلحاق:

إذا كانت «الزوائد» عناصر لفظية تحتل في البنية المكونية موقعا مكونيا هو م س فإنها من حيث كونها لا حظَّ لها في الميزان المحوري بشقيه: الجامد (-الموضوعات) والافضائي (-الأدوار المحورية) تختلف عن ضرب آخر من العناصر يلابس الزيادة بوجه من أوجه الملابسة وهي «الملحقات»(90).

ولئن كانت «الزاوئد» زيادات حشويةً لا مقابل لها في الميزان الدلالى ولها مقابل في الميزان البنيوي فإن «الإلحاق» عبارة عن زيادة دلالية لها مقابل في البنية المكونية.

وهذا معناه أن بين الزيادة والإلحاق جامعا وفاصلا: الجامع حظهما من البنية المكونية والفاصل منزلتهما من الميزان المحوري. فالملحق له دور محوري ولادور محوري للزيادة كما رأينا (سنعود لاحقا انعكاس الى هذا التمييز على جملة من نتائج النظرية) . إن النظر التوليدي في المسألة المحورية ليس إلا بحثا في الميزان الدلالي وصلته بتعقيدات التجرد والزيادة(91). ولعل الخطاطة الآتية التي توضح المقولات الاساسية في هذا المستوى من التحليل توضح المراد:



هذه الخطاطة تتنزل من عاملية الإفضاء المحوري منزلة التصنيف المعمولى إذ تتضمن أنواع المعمولات التي يتعلق بها الميزان المحوري في العاملية المذكورة.

لقد ذكرنا أن مسوغ الزيادة اللفظية هو افتقار موقع الفاعل الى مكون يلفظه في البنية المكونية. ولما كانت الجملة الفرعية (.that the pig had been stolen) هي الفاعل في المعنى دل ذلك على أن

---

90 – Adjuncts وهي التي تقابل في اللغة النحوية العربية كل ما ينتصب بعد المفعول به على جهة تخصيص الاسناد: زمانا أو مكانا او هيئة.... الخ.

91 – إن ارتباط النظر، الذي يشتق استدلالاته من مكونات الاستعارة الميزانية، بالتعقيدات المتصلة بأعراض التجرد والزيادة معتبر في تأويلنا من ثوابت العقل النحوي والعقل النظري بصفة عامة. لقد عرف الفكر البشري ـ كما سنرى في كناسبات قادمة ـ نماذج تطبيقية مختلفة لهذا الثابت التصوري، نماذج مترادفة في الاستمداد من الأصل الاستعاري المذكور ومتباينه فقط في طبيعة ونوع المجال التطبيقي.

هذا الفاعل الجملي قد تأخر من تقديم اي أنه كان يشغل موقع الفاعل فتـأخر[92] وحـل محله الضمـير الموصوف بالزيادة.

إن العلاقـة بـين الجملـة المجـردة والجملـة المزيـدة في المثـالين المعنيـين عندنـا بـالتحليل، في النحــو التوليدي، جارية بدقة على منهــاج العلاقـة بـين جملـة الفـاعل وجملـة الابتـداء في النحـو العربـي: جـاء الرجال، والرجال جاؤوا. إن ضمير الفـاعل (الـواو) في الجملـة الثانيـة يناسـبه في التحليـل التوليـدي أن يكون «حشوا» بالنسبة للميزان الدلالي ولكن لما كان الميزان في العاملية العربية ميزانا للالفاظ فقد حكم بأصلية الضمير لأن الميزان ميزان الفاعل والفاعل من تمام عامله. ولما تقدم «الفـاعل في المعنـى» صـارت الجملة في ذمة ميزانين اثنين ميزان الابتداء وميزان العامل والثاني وقع في طريق الأول.

إن العاملية التي تقوم على مفهوم الميزان تصطدم ـ لزوماً فيمـا يـبدو ـ بتعقيـدات ظـاهرة الزيـادة والحشو. والذي تبين، أن ههنا موقعا بارزا من المواقع التي تلتقي حولها العاملية العربية القديمـة والعامليـة التوليدية: فكون الفاعل الانجليزي إذا كان جملة جاز أن يتأخر عن فعلـه وحينئـذ يـترك مكانـه ضمـيرا، سلوك يشبه الى حد بعيد سلوك الفاعل في النحو العربي الذي إن تقدم على فعله صـار في حيـز الابتـداء وترك مكانه ضميرا يربط المبتدأ (=الفاعل في المعنى) أولا: لكـي لايبقـى العـامل الفعلـي بـدون معمـول يكون من تمامه وثانيا لأنه عندما تقدم صار في حيز عامل آخر هو الابتداء فلـم يجـز أن يكـون معمـولا لعاملين في وقت واحد. ولعل سلوك الفاعل الجملة في الانجليزية[93]. يجري على هذه المقـاييس: المسـند إليه قبل الفعل يكون معمولا للابتداء فلما تأخر صار في حيز الفعل ولم يجز أن يتناوله العـامل الابتدائـي الذي كان يعمل فيه قبلُ، وقد صار في مجال عامل غيره، فوجب أن يمتلئ موقعـه الأصلـي بمـا يمكـن أن يكون من تمام العامل الابتدائي وهو It، تماما كما امتلأ في المثال العربي الموقع الأصلي للفاعل المتقدم الى مجال الابتداء بضمير أمكن أن يكون من تمام العامل الفعلي. لأجل ذلـك فـإن قـول التوليديـن إن الامـر يتعلق هنا بمطلب تركيبي ليس مجانبا للصواب.

وقبل ذلك وبعد، هذا الإلحاق لجملة المسند إليه بعـد الفعـل (أي مـرادف جملـة الفـاعل ي اللغـة النحوية العربية) بجملة المسند إليه قبل الفعل (أي جملة الابتداء) يندرج في سياق مسعى عام مشترك بـين الانحاء وهو «تقليل الأنواع الميزانية الأساسية»، وذلك بجعل المـيزان الابتدائـي أصـلا قاعديـا لغـيره مـن الموازين. ومعلوم أن هذا المسعى القائم على مبدإ اختزال الأنواع ـ والمعتبر عندنا أيضا من ثوابت العقـل

---

92 – هذا التأخير يعرف عندهم بلفظ: Extraposition

93 – تراجع تفاصيل مسألة الفاعل الجملي المتأخر عند التوليديين في الاسانيد الآتية:

- Bennis, H. (1986) *Gaps and Dummies.*
- Postol, P. M. and G. K Pullum(1988) "*Expletive noun phrases in subcategorized positions*".

النظري عموما ـ قد عرفته النظرية النحوية العربية القديمة في صور تطبيقية عدة منها على وجه التحديد ارجاعهم كل التلفيظات الجملية الى ميزان الابتداء (=المسند إليه قبل الفعل أو شبهه) وميزان الفاعل (=المسند إليه بعد الفعل). بل قد عرفت هذه النظرية محاولات كثيرة لإرجاع احد هذين الميزانين الى الآخر على الشاكلة التوليدية المشروحة آنفا. وذلك من الادلة الكبرى على جسور الترادف، في الاصول الاستمدادية، بين السيبويهية والتوليدية.

وأخيرا نرى أنه من الواجب، قبل مغادرة هذا التعليق على الإشكال الميزاني ومسائل التجرد والزيادة في مستوى الإفضاء المحوري، الاشارة ولو بإيجاز الى ثلاثة اسئلة أساسية تتصل بهذا الإشكال العام وهي:

- هل تجوز الزيادة دائما إذا وجد المسوغ البنيوي أم هل هناك قيود أخرى ينضبط بها حدوث الزيادة؟
- هل «الحشو» يدخل البنية المكونية على جهة الزيادة لتعويض الجملة الفاعل فقط أم هل يجوز تعويض المفرد أيضا بالزيادة الحشوية؟
- «الزيادة» يجوز أن يشتغل بها موقع المفعول أيضا أم أنها لا تجوز إلا في موقع الفاعل؟ ولماذا؟.

1 ـ إن المسوغ البنيوي ليس كافيا لدخول الزيادة في المثال التالي:

- An announcement about the robbery worried Maigret.
- * It worried Maigret an announcement about the robbery.

ولعل الفساد في هذا المثال راجع الى أن في الفاعل الجملي مانعا يمنع من التأخر عن فعله. وربما تعلق الأمر بقيد على الزمن بحيث يمكن القول إن الجملة الفاعل لاتتأخر عن فعلها إلا إذا كانت متصرفة باعتبار الزمن.

2 ـ أما عن الزيادة من حيث جواز تعويضها للمفرد كما جاز تعويضها للجملة، فإن الذي نتوقعه باعتبار استمداد النظر الميزاني من أصول النسق الصوري المؤسس للنظر اللغوي العاملي المنحى أنه إذا ثبت حكم ما للجملة كان ثباته للمفرد من باب الاولى والأحرى لأن من مبادئ النسق المذكور أن الجملة فرع عن المفرد وأنه بالتالي إذا جاز شيء، من أحكام النحو، في الجملة كان جوازه في المفرد مستلزما لأن المفرد أصل للجملة. هذا المبدأ القائم على فكرة التلازم بين المفرد والجملة في الأحكام، والناتج عن علاقة الأصالة والفرعية بينهما، له تطبيقات كثيرة ومختلفة في النظرية النحوية العربية. من هذه التطبيقات اجراء المفرد والجملة على حكم واحد فيما يتعلق بالمبدإ الذي ينص على أن الزيادة لامحل لها من الإعراب لأنها لامقابل لها في الميزان. فضمير الفصل مثلا والجملة الاعتراضية حظهما من هذا المبدإ مشترك والجملة فيه محمولة على المفرد. وعلى هذا المقتضى الاجرائي تحمل كذلك الجمل

محمل المفرد في جواز الحلول في المحلات الإعرابية. فإجراء المفرد والجملة هنا مُجرى واحدا أيضا مرتبط بمبدإ الاصالة والفرعية من جهة وبالمناط الذي يُحمل بموجبه الفرع محمل الأصل وهو بالنسبة لمسألة المحل الإعرابي: الانسلاك في الجملة مسلك الاصالة لا الزيادة، لأن الحلول في المحل الإعرابي مقتضى ميزاني والميزان ميزان للأصل لا الزائد.

إن ارتباط التحليل التوليدي لمسائل «الزيادة» اللفظية، بالنسق الصوري العام المؤسس لكل نموذج عاملي، ترتبت عنه العلاقة الاستلزامية التالية وذلك بموجب مرجعه الاستعاري القائم على المبدإ الميزاني والذي ينسلك تلقائيا كما بينا آنفا في النسق الصوري المذكور:

«القول بملابسة الزيادة للجملة يلزم عنه القول بملابستها للمفرد» لأن المفرد أصل للجملة حسب ما ينص عليه النسق. وفي هذا الاطار نؤول قيام التحليل التوليدي على الفصل في باب الزيادة اللفظية بين صورتين اثنتين:

- الزيادة التي تأتي لتعويض الجملة (=ضمير الحشو It)
- الزيادة التي تدخل البنية المكونية حشوا لتعويض المفرد وهي المعروفة ب الضمير الوجودي There [94]. في نحو:

- Three pigs are escaping / Three are there pigs escaping.

إن التراكيب التي تقع صلة للضمير الوجوديThere ترتبط بها جملة من الخصائص لن ندخل في تفاصيلها في هذا السياق لأنها لا تعنينا[95] ونكتفي بذكر اثنتين من هذه الخصائص:

أ ـ أولهما أن المركب الاسمى الفاعل المنقول الى المجال الذي بعد الفعل يجب أن يكون نكرة فإن كان معرفة لم يجز.

ب ـ والثانية أن الافعال التي تظهر في هذه التراكيب يجب أن تكون لازمة لامتعدية.

-* There are the three pigs escaping.
-* There saw three children the piges.

خلاصة الامر إذن:

أ ـ أن المسوغ البنيوي ليس كافيا لدخول الزيادة سواء كانت الزيادة عوضاً عن جملة أم عوضا عن مفرد. فقد رأينا أن تأخير الجملة وتعويضها ب It مقيد بقيد التصرف باعتبار الزمن وهذا القيد يوازيه في تعويض المفرد ب There قيد منطقي (=التنكير والتعريف) وقيد دلالي (=التعدي واللزوم)

---

94 – هذه الزيادة الوجودية ترتبط بها جملة من التفاصيل تطابق في صورتها العامة تفاصيل الزيادة العوض عن الجملة It انظر: Haegeman (1990).

95 –انظر في هذا الشأن:المقال الشهير: *what was there before there was*" Stowell, T. (1978) "

ب ـ وأن العنصر تتحدد أصالته وزيادته باعتبار منزلته من الميزان فإن انتظم محوريا بالنسبة الى نقطة النظام المحوري التي هي المحمول كان ذلك مناط أصالته وإن لم ينتظم حُكِم بزيادته ولما كانت الزيادة استثناء يدخل على الميزان وكانت الاستثناءات تستوجب التعليل الذي يربطها بأصل من أصول النظرية يضبطها كي لا تكون لحنا ومظنة للفساد فقد حُكم بكون الزيادة الجارية على هذه الشاكلة تطرأ على البنية المكونية لموجب بنيوي يسوغها وهذا التسويغ ليس حرا بل تقيده شروط تلفيظية دلالية (-الزمن والتعدي واللزوم) ومنطقية (-التنكير والتعريف).

3 ـ أما عن علاقة الزيادة بأنواع المواقع وهل يجوز أن يشتغل موقع المفعول بالزيادة كما جاز أن يشتغل بها موقع الفاعل، فإن الذي يستفاد مما تقدم أن الزيادات اللفظية لا تظهر في المواقع التفريعية. هذا وإن النظرية التوليدية، في المسألة المحورية، والتي أتينا على ذكر جملة من خطوطها العريضة، من النتائج التي تلزم عنها لزوما منطقيا أن الزوائد أو الحشويات التي من باب It و There يجب الا تظهر في المواقع التفريعية اي في المواقع التي يتفرع الفعل باعتبارها مقوليا. وبيان ذلك ما يلي:

- الضمائر الزائدة عناصر تفتقر الى الدور المحوري لأنها لامقابل لها في ميزان البنية الموضوعية.
- المواقع التفريعية تتحدد بواسطة البنية المحورية للفعل اي أن لها مقابلا في الميزان المحوري: فإذا استوجب الفعل فضلة فإن ذلك مرجعه الى أن للفعل دورا محوريا يجب أن يفضي به إلى ما هو من تمامه وهو فضلته التي يتفرع باعتبارها مقوليا.
- هذا يلزم عنه أن الزوائد يجب ألا تظهر في المواقع التفريعية لأن في ذلك تناقضا مصدره أن الموقع التفريعي يسند إليه الدور المحوري اي يستهدف بالإفضاء المحوري والزائد يوجد خارج المجال الذي يستهدف بهذا الإفضاء.
- وهذا الاستلزام معناه أيضا أن الحشويات الزائدة لاسبيل لها في البنية المكونية إلا المواقع غير التفريعية[96]. وفي هذا تفسير واضح لما شهدناه في الأمثلة السالفة من ظهور للزوائد في موقع الفاعل دون موقع المفعول. فالفاعل ليس موقعا تفريعيا كما بينا لأن اتخاذ الفاعل ليس مناطا تنويعيا بالنسبة للفعل إذ الفعل يسند الى الفاعل سواء اتخذ مفعولا أم لم يتخذه.

* * *

إن النظرية المحورية عاملية إفضائية: بمعنى أن للمحمول الفعلى رصيدا إفضائيا من القيم المحورية، يستوجب موضوعات تتلقى الإفضاءات المحورية. والزيادات الحشوية نحو Thereو It لا حظٌ لهما في الإفضاء المحوري لأنهما يشغلان موقعا لايتفرع الفعل باعتباره مقوليا وهو موقع الفاعل، إذ لايقع هدفا

96 – راجع وجهة نظرٍ أخرى في هذا الخصوص في: Postal and Pullum (1988).

للافضاء المحوري إلا ما كان واقعا في حدود التفريع المقولي. لكن، هل هذا معناه أن التخصيص التفريعي هو الذي يوجه الإفضاء المحوري؟ سنعود الى هذا الإشكال الترتيبي لاحقا. ونكتفي بالاشارة الى أن المسافة التي يغطيها الإفضاء المحوري مرتبطة بشكل من الأشكال بالمسافة التفريعية التي تحتملها المقولة المحمولية. العناصر الحشوية لاسبيل لها الى احتلال المواقع التفريعية لأن الموقع التفريعي كما رأينا لايمكن أن يشتغل بعنصر لا سبيل له الى الانتظام المحوري.

بعبارة أخرى: الزيادات اللفظية أمامها ـ نظريا ـ اختياران:

أ ـ إما أن تشغل موقعا تفريعيا.

ب ـ وإما أن تشغل موقعا غير تفريعي كموقع الفاعل.

الاختيار الاول لا يجوز لأن الموقع التفريعي هدف للافضاء المحوري، والحشو ليس جزءا من المسافة التي تغطيها الشبكة المحورية. والاختيار الثاني يجوز لأن الموقع غير التفريعي، كموقع الفاعل، ليس مستهدفا بالإفضاء المحوري المباشر وهو شرط الموقع الذي يجوز أن يشغله الحشو لأن الحشو لاموقع له في الشبكة المحورية.

والسؤال المثير في هذا الخصوص هو: لماذا خصوص موقع الفاعل من بين غيره من المواقع غير التفريعية؟ وهل الفاعل هو الموقع غير التفريعي الوحيد؟ وإذا كانت الملحقات هي أيضا مواقع غير تفريعية فلماذا لايشغل الحشو واحدا منها؟.

في الاجابة عن هذا السؤال الاخير يمكن ان يقال، انطلاقا مما عرفه النحو العربي من فرق فاصل بين الاسناد والتخصيص، إنه لما كانت الزيادة مرتبطة بالاسناد، والإلحاق مرتبطا بالتخصيص وكان الاسناد غير التخصيص فقد كان من المناسب أن تجري الأمور على أن ما اختص به موقع الاسناد لم يجز أن ينازعه فيه شيء من مواقع التخصيص.

* * *

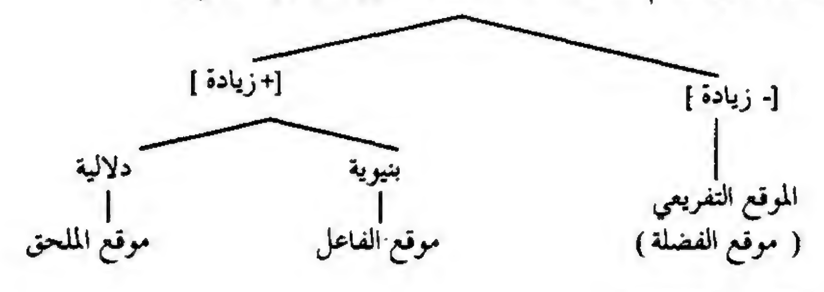
إن الحديث عن إشكال الزيادة من هذه الزاوية أي زاوية المواقع التي يمكن أن تحل فيها الزيادة يندرج في سياق إشكال عام له صور مختلفة في النظرية النحوية العربية وهو إشكال يطارد كل نظر نحوي يقوم على الاستعارة الميزانية وهو: **حصر مواقع الزيادة التي تدخل على الميزان** وذلك انطلاقا من أن **الزيادة لاتدخل البنية المكونية على غير سبيل مضبوط**.

صحيح أننا قد ذكرنا آنفا أن المسوغ البنيوي للزيادة اللفظية هو افتقار البنية المكونية الى فاعل مكوني[97] (=لفظي) مسند إليه قبل الفعل[98]، وهو مسوغ يلزم عنه أن الزيادة لايمكن أن تحتل إلا موقع الفاعل لأن هذا الموقع هو الذي يسوغها لكن هذا المسوغ يبقى في حاجة الى تفسير:

وبعبارة أخرى لماذا لايمكن أن يكون الافتقار الى المفعول مسوغا للزيادة ؟ الجواب أن الافتقار الى المفعول لايجوز لأن الفضلة المفعولية من تمام الرأس المقولي الفعلي ولأجل ذلك وصفناها سابقا بكونها عرضا لازما تمييزا لها عن الملحقات.

إن الجواب المفصل عن السؤال المذكور يقدمه الإعراب التفريعي الذي رأينا فيما مضى أنه المقدمة الى أول خيط في شبكة الانتظام المركبي باعتبار معانى السيادة والربط. ويكفي الإعراب التفريعي دليلا على أن البنية الموضوعية والتخصيص (أو الإعراب) المحوري لايجزئان عنه أنه المرجع الأساس في تحديد الموقع الذي يمكنه أن يشتغل بالزيادة سواء كانت الزيادة بنيوية لفظية (=لا مقابل لها في الميزان المحوري ك It وThere) أم زيادة دلالية كالملحقات. فالفعل من حيث كونه جوهرا مقوليا له علاقتان في البنية المكونية: علاقة بعنصر تفريعي وهو فضلته وعلاقة بعناصر لا يتفرع مقوليا باعتبارها وهي قسمان: ما أسند إليه الفعل؛ ومخصصات الاسناد (=الملحقات) والزيادة تدخل في الموقع الاسنادي وفي الموقع التخصيصي ولا تدخل الموقع التفريعي. هذا وإن ملابسة التخصيص لمعنى الزيادة المستفاد من لفظ «الإلحاق» يرتبط لزوما بملابسة الموقع الاسنادي لهذا المعنى، فالتخصيص ليس إلا زيادة دلالية تفيد تقييد الاسناد لأجل ذلك نرى أن علاقة التخصيص بمعنى الزيادة محمولة على علاقة الاسنادية.

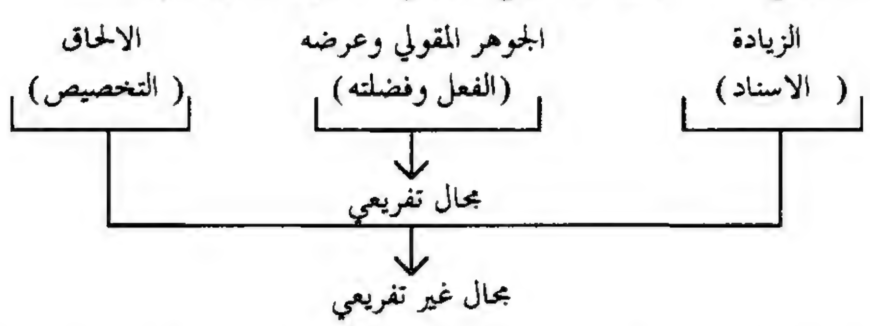
ولعل الخطاطة الآتية تقدم تلخيصاً مناسبا لعلاقة الزيادة بالبنية المكونية:



97 – هذا المسوغ البنيوي ترتبط به ضوابط أخرى تتنزل من المسألة منزلة الشروط التلفيظية وهي صفات جزئية في عناصر البنية المكونية التي تصح فيها الزيادة. من قبيل «الفعل يجب أن يكون متعديا ومتصرفا باعتبار الزمن» و«الفاعل المؤخر يجب أن يكون نكرة لامعرفة».... ألخ.

98 – إن التمييز في النحو التوليدي بين الفاعلية من حيث هي قيمة موقعية بمعنى الكينونة في موقع المسند إليه قبل الفعل وبين الفاعل باعتباره قيمة دلالية (الفاعل المتأخر المسند إليه بعد الفعل)، منحى في التحليل عرفته النظرية النحوية العربية لكن في اتجاه معاكس وهو التمييز بين الفاعل في المعنى وهو المسند إليه قبل الفعل والفاعل الموقعي اللفظي وهو المسند إليه بعد الفعل.


إن مواقع البنية المكونية في التقطيع التفريعي يلخصها الشكل التالي:



إن الجمع بين موقع الفاعل (=الاسناد) وموقع الملحق في صفة اللاتفريعية يرتبط بجامع آخر بنيوي وهو أن الفعل يحصل له الانتظام المركبي باعتبار فضلته التي يتفرع مقوليا باعتبارها بصرف النظر عن علاقته الاسنادية بالفاعل او علاقته التخصيصية بالملحقات. الموقع التفريعي الوحيد هو الفضلة لأجل ذلك وصفناها سابقا بكونها عرضا لازما تمييزا لها عن الملحقات التي تشارك الفضلة في العرضية لكن لا تشاركها في اللزوم. والقول بعرضية الفضلة هنا يتضمن القول بالزيادة لأن العرض زيادة تدخل على الجوهر (=المقولة) لكن مناط الزيادة هنا، اي في حدود التفريع، غير مناطها في الإلحاق لأنها في حالة الفضلة دليل على انتظام الجوهر المقولي الفعلى باعتبار معانى «المركبية» (=السيادة والربط والاشراف ... الخ). إن الزيادة التي تتنزل من الجوهر المقولى منزلة «المجرى» التفريعي لها مقابل في الميزان المحوري لأنها تنتظم باعتبار قيم الإفضاء المحوري ولها مقابل في الميزان البنيوي لأنها مناط لانتظام المقولة (الفعلية) مركبيا. لأجل ذلك لا يمكن أن تحل "الزيادة الحشوية"- التي تناولها بالتحليل المفصل سابقا ـ في محل الفضلة لأنه ليس بينهما تكافؤ من الناحية الميزانية.

ب ـ «الحلول في المحلات» بين المفرد والجملة:

الميزان ميزان للحلول المفردي وليس للحلول الجملي[99]

هذا عن الأصول الميزانية الدلالية ـ المحورية ومشاكل الزيادة اللفظية في النحو التوليدي أما عن مبدإ "الحلول في المحلات" او الانتظام باعتبار القيم الافضائية وكونه أصلا في المفرد فرعا في الجمل وهو مبدأ له صولته المتميزة في النظرية النحوية العربية القديمة، كما هو معلوم، فإننا نرى أن الفصل في النحو التوليدي في المسألة المحورية بين «الموضوع» و«الموضوع الجملي» تطبيق صريح لهذا المبدإ.

99 ـ هذا هو المظهر الثاني من مظاهر الاستثناءات المخالفة للأصول الميزانية المحورية في العاملية التوليدية أما ما تقدم فقد كان نظرا في المظهر الأول والذي ترجمناه "بالميزان أو مشاكل الزيادة اللفظية".

سنقسم هذه الفقرة شطرين اثنين: في الشطر الأول ننقل الى العربية نصا لتحليل توليدي[100]- له صلة مباشرة بتفاصيل هذه المسألة وفي الشطر الثاني نعالج النص بالتعليق والتعقيب في ضوء ما نصبو إليه من استقراء مظاهر القرابة النظرية بين العاملية السيبويهية والعاملية التوليدية.

1 - « رأينا أن المكونات الواجبة في الجملة تتحدد باعتبار الخصائص الدلالية للمحمولات... وأن الموضوع يمكن أن يتحقق مركبا اسميا أو جملة [...] وهذا معناه أن الشبكة المحورية للمحمولات يجب أن تتضمن هامشا خاصا يمثل فيه لاحتمال تحقق الموضوع مركبا اسميا أو جملة. لنتدبر الموضوعات الجملية التي تتضمنها الامثلة التالية:

1 - أ - [That x had left] is very surprising.

ب - [For x to have left] is very surprising

2 - أ - Maigret$_i$ Believes [this story]$_j$

ب - Maigret$_i$ Believes [that the taxi driver is innocent]$_j$

ج - Maigret$_i$ Believes [the taxi driver to be innocent]$_j$

د - Maigret$_i$ Believes [the taxi driver innocent]$_j$

في المحمول Surprising (1) يتخذ موضوعا وحيدا يسند إليه الدور المحوري المنصوص عليه في شبكته المحورية. وهذا الموضوع تحققه"جملة تامة" (اومتصرفة)[101] في (1 - أ)و"جملة غير تامة " في(1 - ب). وقد وقعت صلة للاداة that في المثال الأول وصلة للاداة for في الثاني...

في (2 ـ أ) كل من موضوعي المحمول believe تحقق مركبا اسميا أما في (2 ـ ب) فأحد الموضوعين تحقق جملة تامة وفي (2 - ج) تحقق جملة غير تامة وعليه فإن المدخل المعجمي للفعل believe يجب أن يتسع للشبكة المحورية التالية:

(3) believe: verb;

1NP	2NP/S

في (2 - أ) إشباع الموضوعات تم على الشاكلة المنصوص عليها في (4) حيث j قرينة للمركب الاسمي وفي (2ـ ب) كذلك يمكن تمثيل إشباع الموضوعات على الشاكلة نفسها اي بواسطة القرينة j التي تتحلى بها الجملة الفرعية:

(4) believe: verb;

1NP	2NP/ S
i	j

---

100 - هذا النص ترجمناه بتصرف واسع عن:

- Riemsdijk H V. and F williams (1986)
- haegeman (1991)
-Lasnik, H .. and j. Uriagereka (1988) *A course in GB syntax*

101 - التمام والتصرف سيردان من الآن فصاعدا مترادفين في الدلالة على الاقتران بالزمن. الجملة التامة هي الجملة التي لاينقصها الزمن اي المتصرفة باعتبار المعاني الزمنية.

إن التعادل الدلالي بين (2 ـ ب) و (2 ـ ج) يستوجب افتراض أن للفعل believe في (2 ـ ج) الشبكة المحورية ذاتها التي توجه البنية في (2 ـ ب). لافرق بين البنيتين إلا في أن الموضوع الثاني في الاول جملة تامة وفي الثانية جملة غير تامة وهذا معناه أن إشباع الادوار المحورية. في (2 ـ ج) يتم على نفس الشاكلة المنصوص عليها[102] في (4) حيث تتم تحلية الموضوع الثاني "الجلمة غير التامة" بالقرنية الاحالية ز. أما في (2 ـ د) فالأمر لا يختلف عن الاحوال السابقة إلا في كون الموضوع الثاني ليس جملة تامة ولا جملة غير تامة ولكنه عبارة عن جملة صغرى[103] [The taxi driver innocent]. سنعود الى البنية التي ينضبط وفقها هذا الضرب من الجمل في مكان آخر، ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن الخاصية الجامعة بين الجمل غير التامة والجمل الصغرى أنها ليست جملا مستقلة اي أنها لا تكون إلا تابعة لمحمول رئيس معين. ومن أمثلة الجمل الصغرى، الجمل الواقعة بين القوسين المعقوفين في الجمل الأتية:

5 ـ أ ـ - I Consider [John a real idiot].

ب ـ - The chief inspector wants [Maigret in his office]

ج ـ - Emsworth got [Galahad in trouble].

الجمل الصغرى أنماط مختلفة وليست نوعا واحدا. في (5 ـ أ) الجملة الصغرى تتكون من مركبين اسميين الاول منهما فاعل في المعنى للثاني وفي (5 ـ ب) و (5 ـ ج) الجملة الصغرى مكونة من **م س** و **م ح** محمول. إن أحد الأدلة القوية على أن **الجمل الصغرى مكونات** أنه لا يجوز الفصل بين شقيها بعنصر متعلق بالفعل الرئيس. يؤكد ذلك اللحن في الجملة (6):

(6) * The chief inspector wants [Maigret [very much] in his office] »

2 ـ التعليق

♦ أولا: هذه العبارة الاخيرة التي نصها «إن أحد الادلة القوية على **أن الجمل الصغرى مكونات** أنه لايجوز الفصل بين شقيها بعنصر له تعلق بالفعل الرئيس» دليل على أن التحليل التوليدي هنا توجهه غاية محددة وهي حمل الجملة محمل المفرد في جواز الحلول في المحلات المحورية على أساس الجامع البنيوي

---

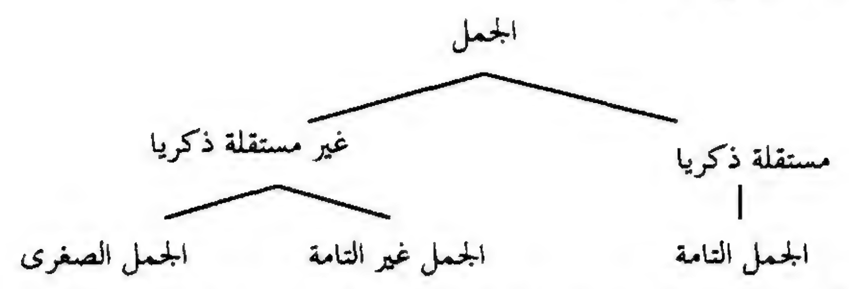
102 – الجملة غير التامة في (2 ـ ج) لا يمكن أن تقع صلة ل for. سنرجع لاحقا، الى التفاصيل المرتبطة بهذا الأمر ودلالاتها بالنسبة للنظرية.

103 - Small clause سنبين فيما بعد أن المقصود بالجملة الصغرى المجال الاسنادي غير المستقل. انظر تفاصيل هذا الباب من أبواب الجمل في:

- Stowell, T. (1981) *Elements of phrase structure*
- Stowell, T. (1983) "*Subjects across categories*"

بينهما وهو «المكونية» أي أن الجملة إذا أولت بالمفرد في «المكونية» أخذت حكمه في الانتظام باعتبار مقتضى الميزان المحوري.

◆ ثانيا: تصنيف الكائنات الجملية في النحو التوليدي قائم على مقدمة «الاستقلال الذكري» كقيام النحو العربي عليها:



◆ هذا وإن ما يميز الجملة الصغرى بصرف النظر عن كونها غير مستقلة في الذكر أنها مجال اسنادي حصين لا يفصل بين شقيه عنصر ينتمي الى مجال المحمول الرئيس. وفي هذا السياق، نرى أن تفسير عدم جواز الجملة (6) يجب أن يُنطلق فيه من مبدإ أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل وأن very much تخصيص للإسناد الرئيس. او من مبدإ أن المتلازمين لا يفصل بينهما بأجنبي ومعلوم أن هذا المنحى في الاستدلال كثير الدوران في النحو العربي.

◆ هناك مبدأ آخر يمكن أن نرجع إليه الفساد في الجملة (6) وهو مبدأ المعمول لا يقع خارج المجال العاملي للعامل الذي يعمل فيه فإذا غير رتبته، غيرها داخل هذا المجال فإنْ غيرها خارجه فالأمر عندئذ لا يخرج عن أحد احتمالين اثنين:

- إما أن يصادف عاملا يمكن أن يطلبه فيقع معمولا له فتصح الجملة.
- وإما أن يصادف عاملا لا يطلبه فتفسد الجملة كما هو الشأن في (6).

◆ وأخيرا إن حمل الجملة على المفرد في جواز الحلول في المحلات على سبيل الانتظام المعمولي موقع آخر من مواقع الترادف البارزة بين العاملية العربية والعاملية التوليدية على خلاف بينهما في مناط الانتظام فهو إعرابي نحوي في العاملية العربية، محوري - دلالي في الأمثلة التوليدية. وهو ترادف مرجعه الاستمداد المشترك من خيوط الاستعارة الميزانية وتعقيداتها الملزمة للقول بالأصول الميزانية والفروع الاستثنائية المخالفة للميزان عددا (كما في أحوال الزيادة اللفظية) أو حجما (كما في أحوال «الجملة» التي تتقدم باعتبارها «مكونا» على غرار المفرد).

هذا وإن من أصول العاملية العربية أن الإعراب أصل في المفرد فرع في الجمل. والجمل عندهم فرع عن المفرد والقاعدة في مقرراتهم تقضي بأن الجملة إذا أولت بالمفرد أخذت حكمه في جواز بل وجوب الحلول في المحل الإعرابي على جهة الانتظام المعمولي. وذلك مبني على أن الأصل في الجملة ألا

تنتظم معموليا فإذا كانت في تأويل المفرد أصابها من وجوب الانتظام بالنسبة الى نقطة النظام التي هي العامل ما يصيب المفرد. وهذه الحالة الفرعية المخالفة للأصل الميزاني ـ والمخالفة هنا كيفية او حجمية لا كمية عددية كما هو الحال في مسألة الزيادة اللفظية ـ كنا قد برهنا في بحث آخر عن العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي[104] على جواز إلحاقها بميزان عام هو« **ميزان المبنيات**» لكن مناط البناء هنا غير مناطه في المسائل النحوية. فاللفظ في العاملية السيبويهية يوافق محله فيكون معربا ويخالف محله فيكون مبنيا، وقد برهنا في إطار البحث المشار إليه على جواز توسيع هذا التحليل للمسألة البنائية ليشمل مستوى آخر للنظام العاملى غير المستوى الإعرابي النحوي وعلى هذا المحمل حملنا مقدمة التأويل المفردي فالجملة التي لها محل ليست إلا صورة من صور الظاهرة البنائية في غير المستوى الإعرابي النحوي. وباختصار نتخيل هنا أن من مستويات التحليل التي تدفع إليها مقدمات النحو العربي، مستوى توصف فيه العناصر باعتبار قيميتي: «الإفرد» و«خلافه» وخلاف الإفراد يكون إما جملة وإما مركبا. والأصل في المحل أن يكون للمفرد لا للجملة لأجل ذلك المفرد إذا حل في المحل حل حلولا إعرابيا كما يحل زيد في محل "الرفع" في نحو (جاء زيد) وأما الجملة فإنها تحل في المحل حلولا بنائيا على حد حلول "هؤلاء" في محل الرفع في (جاء هؤلاء).

غاية الأمر أن، "القيم الافضائية" الأصل فيها أن تكون للمفرد لا للجملة والجملة لا تستقبل الإفضاء إلا على جهة الفرعية. والفرعية ملازمة للبناء لأن الفروع بعضها أولى ببعض، فالبناء فرع عن الإعراب والجملة فرع عن المفرد.

إن النحو التوليدي جابهته أيضا مشكلة العلاقة بين المحل واللفظ او بين القيمة الافضائية وتحققها في اللفظ من زاوية الأصالة والفرعية، فالأصل: في المحلات المحورية المنصوص عليها في الشبكة أن تكون للمفرد (=الموضوع) لا الجملة (=القضية او الحمل) وهذه المشكلة وإن لم تقم عندهم بصريح اللفظ إلا أن مجرد الفصل في التحليل بين الموضوع والموضوع الجملى وسوق الأدلة على أن الجملة ترد «مكونا» فرعيا في بعض الحالات لا مجالا من المكونات يستقل في الذكر، كل ذلك يدل على الوعي التوليدي بقضية الأصالة والفرعية في هذا الباب. هذا وإن «التأويل المفردي» و «عدم الاستقلال الذكري» متلازمان في هذا التأويل لأنه إذا كانت الجملة محمولة على المفرد في «المكونية» (=المفردية بالاصالة او التأويل) فإنها يجب أن تكون مشبهة له في عدم الاستقلال الذكري.

---

104 ـ انظر قائمة المراجع.

ج ـ الميزان القاعدي والملحق:

المحمولية بين الفعل الرئيس والفعل المساعد

من تفاصيل المسألة المحورية في النحو التوليدي تفصيل يتعلق بالتمييز بين الفعل الرئيس (ويسمونه أيضا بالفعل المعجمي) وبين الفعل المساعد، فيما يتعلق بالخصائص المحورية لكل منهما اي بمنزلة كل منهما من الميزان المحوري. وخلاصة الموقف التوليدي في هذا الخصوص أن ليس كل عنصر يلابس المحمولية بوجه من أوجه الملابسة يستطيع أن يتخذ بنية موضوعية. فالمحمولية استحقاق محوري قائم على علاقة اقتضاء دلالى بين حدث ومشاركين في الحدث كسبا أو انفعالا. ولئن كانت المحمولية ترتبط بعلامات وخصائص مصاحبة في المستوى التلفيظي ولاسيما خاصية التصرف باعتبار الشخص والعدد والجنس او النوع فإن بين هذه الخاصية **واستحقاق اللفظ لأن يوصف بكونه محمولا علاقة عموم وخصوص مطلق اي أن كل محمول متصرفٌ باعتبار ما ذكرنا، وليس كل متصرف باعتبار معاني الشخص والعدد....الخ محمولا.** هذا المبدأ هو الفكرة التي تثوي وراء التمييز في باب الإفضاء المحوري بين ما يحتمل هذا الإفضاء وهو الافعال المعجمية وما لايحتمله وهو الافعال المساعدة.

وندرج في ما يلي نصين اثنين في المسألة، الاول للنحوي العربي: الجرجاني والثاني نص توليدي ثم نتبع الكل بتعليق نبين به:

- انسلاك المواقف التوليدية في سياق برنامج اختزال الأنواع الميزانية كانسلاك المواقف النحوية العربية القديمة فيه.
- وأن المبدأ الموجه للتحليل واحد في الحالتين وهو مبدأ الفصل في الاصول الميزانية بين ما هو قاعدي وما هو ملحق مشتق او مشبه.

النص الأول[105] « فالأول من العوامل الداخلة على المبتدإ والخبر كان وأخواتها ودخلت على المبتدإ والخبر فرفعت المبتدأ، **كما يرفع سائر الافعال الاسماء** وذلك أن **الشرط في الفاعل ان يسند إليه الفعل مقدما عليه** وقد حصل ذلك في اسم كان. **ونصبت الخبر على التشبيه بالمفعول** نحو ضرب زيد عمرا **وليس بمنزلة المفعولية على الحقيقة.** ألا ترى أن عمرا غير زيد وقائم هو زيد في قولك: كان زيد قائما.وهي أفعال غير حقيقية ومعنى ذلك أنها **سلبت الدلالة على الحدث**،وإنما تدل على الزمان فقط...».

هذا الموقف النحوي مبني على التمييز في ميزان "الجملة الفعلية" بين الصورة الأصلية الحقيقية والصورة الفرعية المشبهة. الأولى جملة الفاعل والثانية جملة الابتداء المنسوخ. والجامع الميزاني بينهما بنيوي صرف وهو انعقاد البنية من عامل يرفع وينصب. وهذا يؤكد أن الفاعلية والمفعولية في العاملية

---

105 ـ الجرجاني: "المقتصد في شرح الايضاح" 398/1.

العربية معان بنيوية موقعية مستقلة عن الاعتبار الدلالي ف «الشرط في الفاعل أن يسند إليه الفعل مقدما عليه» ولما حصل ذلك في اسم كان ارتفع بناسخ الابتداء (=كان) «كما يرفع سائر الافعال الاسماء» فدل ذلك على أن الميزان العاملى اللفظي (البنيوي) واحد في الحالتين وكذلك الشأن بالنسبة للمنصوب في جملة "كان"، فهومحمول ميزانيا على المنصوب على المفعولية حملا تشبيهيا ومناط التشبيه هنا أيضا بنيوي صرف فليس منصوب كان «بمنزلة المفعول على الحقيقة». غاية الأمر أن الميزان في هذا الباب قاعدي في جملة «الفعل الحقيقي» وملحق أو مشبه في جملة «الفعل غير الحقيقي».

والذي يعنينا في هذا الموقف أساسا أمران:

- أولهما اندراجه في سياق مبدإ اختزال الأنواع وإرجاعها الى جنس ميزاني أعلى يستغرقها جميعا على أساس **الجوامع البنيوية** التي تربط بينها.
- الثاني تمييزه بين الميزان القاعدي (في حالة الفعل الحقيقي) والميزان الملحق او المشبه (في حالة الفعل غير الحقيقي) على أساس الفوارق الدلالية بينهما في ما يتعلق بالدلالة على الحدث والزمن.

والنص الثاني[106]:« لقد كان كلامنا في ما تقدم مبنيا على أن الأفعال يجب أن تتخذ بنية موضوعية وأن تسند بالتالي أدوارا محورية. إلا أنه لابد من التمييز في هذا الخصوص بين صنفين من الأفعال: الأفعال المعجمية نحو اكل ونام وبابه والافعال المساعدة نحو be و Have و do وكذا الافعال "الموجهة" نحو ought, may, must, can, shall, will والخاصية المشتركة بين هذه الأصناف جميعا تصرفها المورفولوجي باعتبار الزمن[107]. (=الماضي والحاضر). [...] وللافعال المساعدة مميزات خاصة تستأثر بها دون الأفعال المعجمية ولاسيما في سلوكها مع النفي والاستفهام. فعنصر النفي not يتأخر عن المساعد لكنه يتقدم في حالة الفعل المعجمي. وكذا في الاستفهام التصوري: المساعد والفاعل يستهدفان بقاعدة القلب الرتبي... وما الفعل المعجمي فلا يتقدم على الفاعل بل يستوجب تدخل المساعد do سواء في النفي أم في الاستفهام.

إن الافعال المساعدة لا تسند أدوارا محورية: الجملة (7).

(7) - Poirot has accused Maigret.

---

106 - Haegeman (1991)

107- المساعدان have و be يتصرفان في الزمن الحاضر باعتبار الشخص و العدد والموجهات لا تتصرف راجع التفاصيل النحوية المتعلقة بالموجهات في:. - Lightfoot, D(1979) "*Principles of diachronic syntax*".

سليمة وهذا دليل على أن الأدوار المحورية للمحمول قد وقعت في حدود الإفضاء وأن كل واحد من المركبات الاسمية المحيلة يحمل دورا محوريا، فـإذا انتبهنـا الى أن (7) تتضمـن نفـس الموضوعـات الـتي تتضمنها الجملة ذات الفعل المعجمي فقط في نحو.

Poirot accuses Maigret.- (8)

استنتجنا أن المساعدة have في (7) وإن كان من الناحية الموفولوجية يتصـرف كـالفعل المعجمي باعتبار الشخص والزمن فإنه قد فارقه من حيـث كونـه لايسـند أدواراً محوريـة. إذ لـو كـان لـه شـبكة محورية (اي رصيد من القيم المحورية) لكان يجب أن تتسع الجملة (7) لمركبـا اسمـي واحـد إضـافي علـى الأقل يكون هدفا للافضاء المحوري الذي ينطلق من المســاعد. ولمـا لم يكـن ذلـك دل علـى أن الافعـال المساعدة لا تسند الادوار المحورية.

هناك مشكل خاص متعلق بالرابطة الوجودية "be" في نحو (9):

9 ـ أ ـ - Maigret$_i$ believes [that the taxi driver is innocent]$_j$

ب ـ - Maigret$_i$ believes [that taxi driver to be innocent]$_j$

ج ـ - Maigret$_i$ believes [the taxi driver innocent]$_j$

في (9) الفعل يسند دورا محوريا الى Maigret وآخر الى المكون الجملي. ما يعنينـا هنـا في المقـام الأول هو: البنية المحمولية الموضوعية الداخلية للموضوع الجملي. لقد بينـا سـابقا أن الفضـلات الحمليـة الثلاث في (9) (التامة وغير التامة والجملة الصغرى أي (9 ـ أ ـ ب ـ ج) علـى التـوالي) متعادلـة مـن الناحية الدلالية : الصفة Innocent محمولة على م س the taxi driver ورأينا أيضا أن الصفات كالافعال تتخذ بنية موضوعية وهذا معناه أن م س داخل الجملة الصغرى اي:the taxi driver يجـب أن يفضـى إليه بدور محوري حسب الشرط الاول في المعيار المحوري. والمحمول المرشح لأن يكون مصـدرا للافضـاء المحوري هو Innocent الذي يجب أن تكون شبكـتُهُ المحورية ـ والحالة هذه ـ على النحو الآتي:

(10) Innocent: Adj;

1

فإن صح القول بالتعادل الدلالي بين (9 ـ أ)و(9 ـ ب)و(9 ـ ج) لزم أن يقال إن م س the taxi driver في (أ) و(ب) يتلقى الإفضاء المحوري من الصفة على الشاكلة المشروحة قبل حـين وهـذا معنـاه أن الرابطة الوجودية شأنها كشأن الافعال المساعدة لا تسند اي دور محوري وهـي تشـاطرها سـلوكها تجاه النفي والاستفهام.

إن الاختلافات او الفوارق الصورية بين الأفعال المعجمية من جهة و الأفعال المساعدة والرابطة be من جهة أخرى تنعكس في مستوى الخواص الدلالية من حيث أن كلا من الأفعال المساعدة والرابطة be ـ خلافا للأفعال المعجمية ـ لاسبيل لهما الى الإفضاء المحوري[108]».

التعـــليـــق:

1- هذا التحليل مبني على ان الإفضاء المحوري قد تتعدد مجالاته في قلب الجملة الواحدة بتعدد المحمولات وهذا معناه أن "المحمول" هو المقولة التقطيعية الأساسية في رسم الحدود بين المجالات في عاملية الإفضاء المحوري. وفي إطار هذا التقطيع المحوري نصادف عنصرا بينه وبين المحمولية نوع ملابسة ناتجة عن القيمة المقولية التي يلتبس بها وهي "الفعلية" والتي هي مناط خاصية التصرف المورفولوجي المشتركة بين الفعل المحمول (=الفعل المعجمي) والفعل غير المحمول (=الفعل المساعد) وهذا معناه أن:

- الملابسة المذكورة لا تشفع للفعل المساعد في اتخاذ بنية موضوعية يباشرها بالإفضاء المحوري.
- وأن الفعل المساعد، في هذا التأويل، يناسبه أن يعتبر «زيادة» لامقابل لها في الشبكة المحورية.
- وأن الزيادة الداخلة على الميزان المحوري ـ بحسب ما تقدم ـ قد تكون من جهة الموضوعات كما في الزيادات الحشوية (It وبابها) او من جهة المحمول كما في زيادة المساعد.

2 ـ إن ما انتهى إليه النحو التوليدي فيما يتصل بالفرق بين الفعل المعجمي والفعل المساعد لم يخرج في اتجاهه العام عما انتهى إليه النحاة العرب القدماء في هذا الباب على خلاف بينهما في زاوية النظر فهي نحوية شكلية بنيوية في النحو العربي دلالية محورية في النحو التوليدي لكنها ستؤول بنيوية شجرية في مستويات لاحقة للتحليل: لقد وصفت الأفعال الناقصة في النحو العربي بالنواسخ وهذا معناه أنها تمنح المجال الاسنادي شكلا جهيا جديدا ولعل النواسخ تصلح من هذه الجهة ترجمة مفهومية مناسبة للفظ الانجليزي modal verbs. وكذلك اعتبار النواسخ عوامل لفظية تدخل على كلام تام كان له سابق انتظام معمولى بعامل معنوي هو الابتداء لا معنى له إلا أنها لاتطلب معمولات جديدة. هذا وإن قولهم إن الافعال الناقصة لا تدل على الحدث مرتبط بافتراضهم أن الناقص لا حظّ له في التعدي واللزوم لأن التعدي واللزوم مرتبطان بالدلالة على الحدث.

ولئن كان التحليل التوليدي في هذا الباب ينص على أن المساعد قد فارق الفعل المعجمي في كونه لا يسند ادوارا محوريا فإنه لم يتجاوز هذه الملاحظة الى تفسيرها. اي لماذا لا يتخذ المساعد بنية موضوعية؟ ومعلوم أن تفسير ذلك متيسر في إطار مبادئ النحو العربي وذلك قولهم إن الناقص لا يدل

108- يراجع المزيد من التفاصيل عن الفروق الدلالية والتركيبية بين الأفعال المعجمية والأفعال المساعدة في:

- Pollock, j. - y (1989) "*Verb movement, UG and the structure of IP*".

على الحدث والحدث هو الذي يستوجب كاسبا للحدث ومنفعلا بـه (أو مؤثـرا ومتـأثرا)[109] فـإذا دل الفعل على الزمن فقط دون الحدث لم يفتقر الى المعمولات التي يستوجبها الحدث.

غاية الأمر أن كون الافعال المساعدة لا تفضي بالادوار المحورية ليس إلا انعكاسا لكونها لا تـدل على الحدث. ونظرية العاملية والربط نصت على ان المسـاعد لا يسند الادوار المحوريـة لكنهـا لم تفسـر ذلك والامر عندنا متعلق بالمسـألة الحدثية تعلقـا مباشـرا، يستوجب القـول بـأن "العـامل" في مستـوى الإفضاء المحوري هـو العـامل الـدلالى "الحـدث" بصـرف النظـر عـن اقترانـه بـالزمن او بالقيمـة المقوليـة "الفعلية" ودونك التفصيل الآتي:

3 ـ إن "الحدث" هو الجزء الجوهري بل الوحيد في تعريف المحمول وهـو الشـرط الأسـاس الـذي يستوجب أن يتخذ المحمول بنية موضوعية. لأن هذه الأخيرة هي انعكاس للعنـاصر او الادوار المشـاركة في الحدث كسبا وانفعالا او تأثيرا وتأثرا. وهذا معناه أن اتخاذ الفعـل لبنيـة موضوعيـة مشـروط بدلالتـه على الحدث وأن الفعل إذا لم يكن دالا على الحدث وكان الزمن والتصرف المورفولوجي فقط هو مناط فعليته لم يتخذ بنية موضوعيـة بسبب اختلاعـه عـن الدلالـة على الحـدث (وهـذا الاختـلاع عـبر عنـه الجرجاني في النص السابق بالسلب) فمناط المحمولية إذن هو الدلالة على الحدث وليـس الفعليـة في حـد ذاتها. وهذا دليل آخر يستدل به على استقلال الإعراب الدلالى ـ المتعلق بالطبائع المحمولية والموضوعية ـ عـن الإعراب المقولي (=الطبائع الجوهرية: كالفعلية والاسمية....) في النحو التوليدي. فالفعلية من حيث هـي قيمة مقولية لاقيمة لها في البنية الموضوعية وإنما العبرة بالدلالة على الحدث لأجل ذلك الفعل الدال علـى مجرد الزمن دون الحدث لا يتخذ بنية موضوعية.

لأجل ذلك، نرى أن القيم المقولية يجب ألا تكون جزءا من المعلومات المحورية كما هو الشـأن في المداخل المعجمية والشبكات المحورية المصوغة على الطريقة التوليدية. أي أن المفردات المعجمية (الفعليـة او الوصفية او المصدرية...) يجب أن تقترن أولا وقبل كل شيء بتخصيص يحدد حظها من المحمولية التي مناطها الدلالة على الحدث[110] أما جعل التخصيص المقـولي للمحمـول جـزءا مـن المعلومـات المحوريـة فنرى أنه ليس أمرا مناسبا لأن المعلومات المقولية مستقلة عـن التخصيـص المحوري. هـذا وإن المداخـل

---

109 ـ لفظ التأثير هذا استعمله ابن هشام الأنصاري في تعريف المطاوعة انظر ص 676 من "المغني" يقول «وإنمـا حقيقـة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير».

110- هذا الفصل بين الطبائع الدلالية للافعال او الصفات (="المحمولية" التي مناطها الدلالة على الحدث و"الموضوعيـة" التي مناطها الدلالة على المشاركة في الحدث كسبا اوانفعالا) وبين طبائعها المقولية معمول بـه في "النحـو الوظيفـي"، في فصله الشهير بين البنية الحملية والبنية المكونية.

المعجمية، من زاوية جمالية التمثيل، فيها ثلمة واضحة تكمن في جعل الطبائع المقولية والدلالية في أفق واحد وهما ينتميان الى لغتين وصفيتين مختلفتين.

4 ـ إن "الحدث" باعتباره مقولة دلالية هو الذي يناسبه أن يكون عاملا ضابطا في مستوى الإفضاء المحوري وليس "الفعل" المقولة التركيبية المعلومة. ولو كان هذا التمييز واضحا في المقدمات التي قام عليها التحليل التوليدي لما احتاج الى التمييز بين الفعل المعجمي والفعل المساعد في القدرة على الإفضاء المحوري لأن الفعلية من حيث هي قيمة مقولية تدخل البنية لاحقا اي في مستوى انتظام العناصر باعتبار القيم المقولية أما "المساعد" فيناسبه في نظر نحوي قائم على المبدإ الميزاني أن يكون "زيادة" داخلة على الميزان المحوري كما اعتبرت It وبابها زيادة لا مقابل لها في الميزان على خلاف بين الحالتين في الجهة التي تدخل منها الزيادة فهي الجهة "الموضوعية" في حالة It وthere وهي الجهة المحمولية في حالة الفعل المساعد. (It= زيادة بالنسبة للموضوعات والمساعد زيادة بالنسبة للمحمول). وهذا المنحى في التحليل فضلا عن كونه يحقق مبدأ تجانس "اللغة الوصفية" في المستوى التمثيلي الواحد تتحقق به مزية أخرى تكمن في كون باب الزيادة الطارئة على الميزان المحوري يطرد، بالمنحى المذكور، على غرار منسجم ووتيرة واحدة.

5 ـ إن تخريج التحليل التوليدي على مستلزم الاستعارة الميزانية يستوجب ـ إذن ـ القول بأن الفرق بين الفعل المعجمي والفعل المساعد فرق بين:

ـ ميزان محوري قاعدي ومناط قاعديته التجرد.

ـ وميزان محوري ملحق ومناط إلحاقيته الزيادة. (فالمساعد ـ كما مر بنا ـ عبارة عن زيادة محمولية تدخل على الفعل وتتنزل منه منزلة الجزء، ولما كان كالجزء من كله الذي يشمله دل ذلك على أن بنية موضوعية واحدة تجزئ الاثنين معا).

6 ـ وسنرى لاحقا أن الفصل في "الفعل" الجوهر المقولى بين "الحدث" و "الزمن" فصل بين ثلاثة عوامل: أحدها، وهو الحدث، يستأثر بالإفضاء في البنية الموضوعية والباقيان اي الرأس المقولى (ف) و"الزمن" (وكذا غير الزمن من اعتبارات التصرف المورفولوجي الأخرى المعروفة بخصائص التطابق) سيتقاسمان ـ كما سنرى في مبحث البنية المركبية ونظرية س خط ـ عناصر البنية المكونية بالضبط العاملى بالمعنى البنيوي للفظ العاملية وذلك في إطار المركب الصرفي.

خلاصة:

إن الأحوال الثلاثة المدروسة فيما تقدم يتعلق بها سلوك استثنائي بالنظر الى ما يقتضيه الميزان المحوري. والاستثناء والمخالفة مناطهما في الأحوال المذكورة «الزيادة». وصور الزيادة الثلاث التي تناولناها بالتحليل والتعليق تستغرق عناصر الميزان جميعا اي المحمول والموضوعات فالزيادة كما بينا تتعلق:

- إما بالمحمول في حالة الفعل المساعد.
- وإما بالموضوعات في حالتي: - الزيادة الكمية (It و there)

  - والزيادة الكيفية (الجملة "المكون")

والتحليل التوليدي، في كل هذه الصور المخالفة، جاء محكوما بالرغبة في إلحاق الصور التلفيظية المزيدة بالميزان المحوري القاعدي المجرد.

* * *

مبدأ الإسقاط الموسع:

والشكل السيبويهي العام

« لقد تبين مما تقدم أن مكونات الجملة يسوغها موجبان أحدهما دلالى والآخر نحوي:

أ - "البنية الموضوعية والشبكة المحورية للمحمول تُعيِّنان الحد الادنى من المكونات التي تستوجبها الجملة". هذه الملاحظة لزم عنها موقف عام أساسه أن بنية الجملة تتحدد جزئيا باعتبار المعلومات المعجمية. وهذه الخاصية التي تتميز بها التمثيلات التركيبية يلخصها «مبدأ الإسقاط».

ب - إن الزيادات اللفظية تدخل الجملة وجوبا لملء موقع الفاعل في بعض التراكيب. فالمطلب البنيوي الذي يستوجب إدخال الزوائد هو أن "الجمل يجب أن يكون لها فاعل". وهذا المطلب ليس خاصا بمواد معجمية دون أخرى، ولكنه خاصية نحوية عامة لكل الجمل. وهذا معناه أن هذا المطلب البنيوي يجب أن ينضاف الى مبدإ الإسقاط وذلك بالتنصيص على ما يلي:

«إن كون الخصائص المعجمية للكلمات يجب إسقاطها في المعجم، ليس مبدءا كافيا بل يجب أن ينضاف الى ذلك أنه بصرف النظر عن البنية الموضوعية للجمل (او للمفردات المعجمية)، الجمل يجب أن يكون لها فاعل».

هذا المقتضى عرف بمبدإ الإسقاط الموسع الذي تلخصه في المستوى المركبي القاعدة المركبية الآتية: ج ← م س - مساعد - م ف.

وعليه فإن الخلل في الجملة الآتية:

- *Accused Maigret Poirot.

راجع الى مخالفة مبدإ الإسقاط الموسع: فموقع الفاعل فارغ ولا يمكن حشوه بالزيادة اللفظية الوجودية there (لأن هذه لا ترتبط إلا بالنكرات ولا يمكن كذلك أن تصحب إلا الافعال اللازمة أما الافعال المتعدية فلا) وكذا لا يمكن حشو موقع الفاعل ب الضمير It لأن هذا الاخير لا يعوض الفاعل المتأخر إلا إذا كان جمليا أما المفرد فلا».[111]

التعليق:

1- هذا التحليل مبني على أن الموجب أو المسوغ البنيوي لاحتلال الزيادة موقعَ الفاعل، وهو افتقار البنية المكونية إلى تلفيظ موقع الفاعل مكونيا، يرتبط بجملة من القيود (تتعلق بخصائص التعدي واللزوم في الافعال والتنكير والتعريف في الاسماء) قيود تؤدي مخالفتها إلى سقوط مسوغ احتلال الزيادة موقعَ الفاعل كما في الجملة الفاسدة المستشهد بها قبل حين وهذا معناه أن مبدأ الإسقاط ليس كافيا في الحالات التي تمنع القيودُ فيها الزياداتِ اللفظيةَ من احتلال موقع الفاعل.

إن اقتراح مبدإ الإسقاط الموسع يندرج في إطار ملء هذا الفراغ ،الذي لاسبيل معه إلى تفسير اللحن في الجملة المذكورة.

2 ـ إن الفرق بين مبدإ الإسقاط في صيغته الأولى[112] وبين صيغته الموسعة أنه في الأولى كان ميزانا محوريا صرفا وفي الثانية جمع بين مطالب الميزان المحوري وبين مطالب الميزان البنيوي.

ويجب التذكير هنا بأن "الإفضاء المحوري" بالمعنى التوليدي الدقيق للعبارة لايشمل إلا المجال التفريعي للفعل أي أن المعمول المحوري الوحيد للفعل هو فضلته التي يتفرع باعتبارها مقوليا في التحليل المعجمي في شقه الخاص بالتخصيص التفريعي.وإلى هذا ألمحنا حينما قلنا إن مبدأ الإسقاط كان ميزانا محوريا صرفا، وقد صار في صيغته الموسعة جامعا بين المطلب المحوري وبين المطلب البنيوي الذي ينص على إن الجمل يجب أن تتخذ فاعلا[113]

3 ـ وفي تأويل آخر نرى أنه من المناسب أن يقال إن مبدأ الإسقاط الموسع يجمع بين الاعتبار التخصيصي ـ وذلك شقه الأول المتعلق بالمعلومات المعجمية التفريعية وتمثيلها التركيبي ـ وبين الاعتبار الإسنادي ـ وذلك شقه الثاني المتعلق بكون الجمل تتخذ الفاعل وجوبا ـ. هذا وإن قيام هذا المبدإ على الجمع

111- Haegeman (1991) (بتصرف)

112- مبدأ الإسقاط ينص على أن المعلومات المعجمية يجب إسقاطها في التمثيلات التركيبية .هذا وإن المعلومات المعجمية المقصودة في هذا السياق هي خصوص :الإعراب التفريعي .

113-كون الجملة لابد أن تتخذ فاعلا ترجم في اللغة النحوية العربية بألفاظ متعددة منها إجماعهم على أن المجال الإسنادي هو أقل ما ينعقد منه الكلام.

بين ما هو تفريعي(=خاص بمجال الفعل) وماهوغير تفريعي(=خاص بالمجال الذي قبل الفعل) يقربه من الشكل العام الذي اتخذته العاملية السيبويهية والذي يقوم على التمييز بين مجال الابتداء ومجال الفعل كما هو معلوم.لن ندخل هنا في تفاصيل وتعقيدات هذه المقارنة ـ إرجاءا لا تجاوزا ـ ونكتفي بالإشارة إلى أن وقوع العاملية التوليدية المعاصرة في شباك الفصل بين المجال التفريعي والمجال غير التفريعي بالمعنى المحدد آنفا دليل عندنا على أنها تستمد من الإطار الصوري الذي كان يؤسس العاملية القديمة، وهو إطار وجهته في الأساس مقاصد الاختزال الميزاني . ومما يقوي صحة هذا الاستمداد وصحة المقارنة بين النحوين على أساسه أن:أساس الفصل في النحو التوليدي بين المجالين التفريعي وغير التفريعي اساس إفضائي بالمعنى العاملي الضبطي للعبارة تماما كما هو الشأن بالنسبة للفصل بين مجال الابتداء ومجال الفعل في العاملية السيبويهية والذي يتقدم في هذه العاملية باعتباره فصلا بين سلطتين عامليتين:سلطة الفعل وسلطة الابتداء.

إن الفصل التوليدي بين المجال التفريعي والمجال غيرالتفريعي محمول في بنيته الصورية العامة على الفصل السيبويهي المذكور لأنه ليس إلا رسما للحدود بين مجالين للإفضاء الضبطي في المستوى المحوري (من حيث أن الفضلة تتلقى الإسناد المحوري تلقيا مباشرا بخلاف المسند إليه قبل الفعل) وهو فصل سينعكس في مستوى آخرللضبط العاملي هو مستوى الإفضاء البنيوي النحوي (=المكوني) رسما للحدود بين مجالين للإفضاء العاملي أيضا وهما :مجال الفضلة التي تنتظم معموليا بالنسبة إلى الرأس الفعلي،ومجال الفاعل المسند إليه قبل الفعل، والمنتظم معموليا بالنسبة إلى رأس عاملي بنيوي آخر هو الصرفة. هذا وإن حمل العلاقة بين الفعل وفاعله محملا مخالفا لمحمل العلاقة بين الفعل ومفعوله قد عرفته النظرية اللسانية العربية القديمة في صيغ مختلفة منها الصيغة السيبويهية المذكورة آنفا وهي صيغة نحوية تركيبية صورية صرف ومنها الصيغ ذات المنحى البلاغي والدلالي الصرف[114] ومنها أيضا الصيغ الأصولية التي توظف لغة مخالفة للغة السيبويهية وللغة البلاغية على حد سواء[115]

---

114 -راجع تعليقا لنا مفصلا على النظرية الجرجانية في التمييز بين المستويات الثلاثة «الإسناد» و«التخصيص» و«التقييد» وفي الترتيب النمذجي الذي تنتظم به في بحثناعن" العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي" هذا وسنستعرض جملة من مسائل هذا التعليق في الفصل الثاني من الباب الحالي ـ المحور الثالث ـ (انظر الفقرة المعنونة ب «الجرجانية والتوليدية ص 316 ومابعدها).

115-لنا عودة مفصلة لاحقا إلى تفاصيل هذه الموازنة.

مسائل إضافية:

أ ـ الأدوار المحورية والتحقيق التركيبي (= الميزان المحوري والتلفيظ المقولي)

« ليس بين النحاة التوليديين اجماع حول جدوى التنصيص في الشبكة المحورية على المقولات التركيبية التي تتحقق بواسطتها الأدوار المحورية في البنية المكونية فقد قيل مثلا ان "المنفذ" [116] يتحقق في الغالب مركبا اسميا وَوُصف م س بناء على ذلك بكونه تحقيقا اعتياديا [117] للمنفذ، الا ان السؤال بقي مطروحا حول جواز تعميم هذا الضرب من التحقيقات الاعتيادية وحول الاستثناءات التي لايستغرقها التعميم لأجل ذلك يفضل بعض النحا ة التوليديين الاستغناء في الشبكة المحورية عن تخصيص المقولات التركيبية التي تُسْنَدُ إليها الأدوار المحورية ويعتمدون على مسطرة تمثيلية من النوع التالي:

kill : verb	1	2

».

هذه المسطرة التمثيلية تتضمن جملة من المواقف غير المحايدة تجاه جملة من المشاكل:

أولا: هذا التمثيل قائم على تغييب العناوين المقولية و العناوين المحورية في وقت واحد وهو ما يقربها من حيث منزلتها من الأوضاع البنيوية اللاحقة من صورة البنية الفوضوية في العاملية السيبويهية.

ثانيا: تمثيل الشبكة المحورية باعتبار عدد الموضوعات فقط نزوع واضح نحو صورنة الأوضاع الدلالية بل نحو الاغراق في الصورية الجامدة.

ثالثا: هذا التمثيل يحتمل القراءة المحورية ويحتمل القراءة النحوية العاملية بالمعنى السيبويهي للعبارة أي (عامل+ محلان).

رابعا: الأمر المثير في هذا التوجه التمثيلي، قيامه على توظيف مبدإ أساسي من مبادئ الاستعارة التمكنية القديمة : المحمول الفعلي لا مكان له داخل امكنة (او محلات) الشبكة بخلاف الموضوعات وهذا بينه وبين الثنائية التمكنية السيبويهية القديمة [اللامحل والمحل] ترادف مثير للدهشة حقا فالمحمول «لا محل» والمسافة المحورية الدلالية تتسع لمحلين.

ب ـ الإفضاء في المستوى المحوري بين الأفقية والرتاسية

ان الحدث الذي يدل عليه الفعل هو الذي يقتضي من الناحية الدلالية كاسبا ومنفعلا و هذا معناه ان الحدث هو العنصر الوحيد الذي يناسبه ان يكون مصدرا للضبط المحوري في المستوى الدلالى. الا ان ههنا مشكلا يواجه كل نظر نحوي عاملي المنحى وهو مشكل ترتيب الإفضاء في حال تعدد العناصر التي تفتقر الى الانتظام المعمولي. و الحلول المتاحة في خصوص هذا الإشكال ترتد في مجملها الى

---

116 - Actor

117 - Canonical realization

حلين أساسيين: الحل الأفقي القائم على مبدإ تركيز القوة العاملية و الحل الرئاسي القائم على مبدإ تشتيت هذه القوة عبر الوسائط الإفضائية. وليس غريبا ان نتوقع في هذا الشأن أن الإفضاء في النحو التوليدي في كل مستوياته لا يناسبه ان يكون الا رئاسيا وذلك بناء على مارأيناه سالفا من شيوع هذه الرئاسية في التمثيلات التوليدية ومن اطراد للوسائط في هذه التمثيلات، إمعانا في الدفع بمبدإ التشتيت الى أقصى نتائجه التي يحتملها. وأوضح هذه المظاهر على الإطلاق البنية المركبية التي تنتظم في منطقها العام باعتبار مبدإ الرئاسية وتوزيع الوسائط كما أسلفنا بجملين. هذا ولنا عودة الى تفاصيل الرئاسية والمركبية في الفصل الموالي ان شاء الله.

لكن الإشكال الترتيبي يبقى مع ذاك قائما وذلك في الصيغة التالية : أيُّ موضوعي المحمول يتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة وأيهما يتلقاه بالواسطة؟

ان الاجابة عن هذا السؤال في النحو التوليدي ترتبط ارتباطا مباشرا بمبدإ الفصل بين المجال التفريعي والمجال غير التفريعي للرأس المقولي الفعلي. وذلك ان الفضلة الواقعة في الحدود التفريعية للفعل تتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة بسبب ارتباطها التفريعي بالفعل واما الفاعل فيتلقى الإفضاء المحوري بواسطة ناتج الإفضاء الأول وذلك بسبب من عدم ارتباطه التفريعي بالفعل. هذا الإفضاء غير المباشر يوصف عندهم بالإفضاء التأليفي، ومعلوم ان هذا الارتباط وعدمه هو الذي يوجه ـ في النحو التوليدي ـ البنية المركبية وجهتها المخصوصة[118].

ان هذا الترتيب للإفضاء المحوري باعتبار المباشرة وعدمها يستدل التوليديون لصالحه انطلاقا من ملاحظتين أولاهما ان «اختيار المفعول هو الذي يحدد الدور المحوري المناسب للفاعل والعكس غير صحيح اي أن اختيار الفاعل لايؤثر في الدور المحوري للمفعول:

11 ـ أ ـ john broke a leg last week -

ب ـ john broke a vase last week -

الموضوع الفاعل في الجملة الاولى «منفعل» وفي الثانية «كاسب» وهذا لامعنى له الا ان اختيار الفضلة هو الذى يحددالدور المحوري للفاعل»[119]

تعليقنا على هذا التحليل التوليدي نلخصه في السؤال الآتي:

118- هذه النظرية في الإفضاء المحوري من نقائصها أنها لا تبين كيف تتلقى الملحقات ادوارها الدلاليةوهي المعدودة عندهم خارج دائرة الإفضاء المحوري.

119- تراجع تفاصيل الوظائف النحوية في نحو العاملية والربط في:

- Marantz, A(1981) *A theory of Grammatical relations*
- Marantz, A (1984) *On the nature of Grammatical relations*

الاسناد المحوري المتعلق بالموضوع الفاعل اذا كان يناسبه ان يكون تأليفيا في حالة الفعل المتعدي فكيف السبيل الى هذه التأليفية في حالة الفعل الازم؟

هذا السؤال نرى أنه تنبيه الى نقطة ضعف حادة في التحليل التوليدي المذكور، لكن قيام هذا التحليل وبصرف النظر عن مسألة التأليفية على كون اختيار الفضلة يتدخل في تحديد دلالة الفاعل يمكن ان نقربه في التأويل من موقف النحاة العرب القدماء من امثال ابن مالك وابن هشام الانصاري(120) القائم على فكرة ان المفعول يخصص الاسناد. ثم ان هذا الاتجاه في ترتيب التخصيص بعد الإسناد وفي اعتبار التخصيص معنى يدخل على الإسناد لتقييد مكانه او زمانه او هيئته وغير ذلك من مناطات التخصيص قد عرفناه في صورته المفصلة عند الجرجاني في "الدلائل" دون غيره من النحاة.

اما الملاحظة الثانية التي يستدل بها التوليديون لفائدة الترتيب المعمول به عندهم في ما يتعلق بالإفضاء المحوري فهي أن « هناك مفاعيل مسكوكة » (Object Idioms) فاعلها موضوع حر(free argument) والعكس لايجوز اي لا وجود لفاعل مسكوك مفعوله موضوع حر ومن الامثلة التي شاعت عند نحاة النموذج المعجمي الوظيفي(121) في هذا الباب:

12 - أ - Kill an insect

ب - Kill a conversation.

ج - Kill a bottle (i.e empty it)

د - Kill an audience (i.e won them).

ان الدور المحوري الذي يسند إلى الفاعل يسند اليه بصفة تأليفية إذ إنه يتحدد باعتبار دلالة الفعل ومكونات م ف الأخرى. وباختصار، الفعل يتناول المفعول بالوسم المحوري. والناتج... هو الذي يتناول الفاعل بالوسم المحوري وهذا معناه أن « الموضوع الفاعل» يتقدم في هذا المستوى من التحليل وكأنه يشغل « الثقب» المخصص له في الشبكة المحورية بعد احتلال المفعول لمحله من هذه الشبكة.

هذا التحليل إذن قائم على التمييز بين الوسم المحوري المباشر وغير المباشر.

أولا: ظاهرة المفعول المسكوك يرادفها في النحو العربي جملة في الأحوال التي حملت محمل وجوب حذف الفعل فيها كما في الامثال ونحوها (الكلابَ على البقر ـ امرَ مبكياتك لا أمرَ مضحكاتك ـ كلَّ شيء ولا شتيمةَ حرٍّ). ووجه الترادف أن هذه الأحوال، الفاعل فيها موضوع حر أما زعمهم أن المفعول لا يمكن ان يكون موضوعا حرا فليس بشيء ولعل الأحوال التي يحذف فيها

---

120 - سنعود إلى هذه المسألة بما يناسبها من التفصيل في مبحث *"البنية المركبية ونظرية س ـ خط"*

121 ـ انظر على سبيل المثال: - Bresnan, J. (1982) "*Control and Complementation*"

المفعول جوازا لِدليل وكذا الأحوال التي يُنزَّل فيها الفعل منزلة الفعل اللازم ولا يذكر فيها المفعول لعدم تعلق غرض مخصوص به في النحو العربي، تقدم من الأدلة ما يكفي في هذا الخصوص.

ثانيا: هذا التحليل قائم على سؤال مشترك بين النحو العربي و النحو التوليدي (والترادف ان ثبت في مستوى السؤال فان الاجابات لا يجب بعد ذلك أن تكون مترادفة وهذا أمر معروف في القراءات التأويلية التي من الصنف الذي ارتضيناه في هذه الرسالة) والسؤال هو سؤال العلاقة الترتيبية بين مجال الابتداء ومجال الفعل أو العلاقة الترتيبية بين الإسناد والتخصيص وذلك في التأويل الذى تكمل فيه الاعتبارات الاسنادية ـ التخصيصية العلاقة بين مجال الابتداء و مجال الفعل ولا تعوضها، وذلك بأن يعتبر الابتداء و مجاله مع الفعل و فاعله مجالا اسناديا و ما سوى ذلك مجالا تخصيصيا.

ثالثا: انجرار النحو التوليدي ـ في مستوى العلاقات الدلالية ـ إلى التمييز بين الوسم المحوري المباشر وغير المباشر دليل آخر على ان هذا النحو يستمد من المنطق الافضائي وعوارضه المعروفة في العاملية العربية من افقية ورئاسية ووسائط. إلخ...

رابعا: ان تدخل المجال التفريعي (=الداخلي) في تحديد المجال غير التفريعي (=الخارجي) في المستوى المحوري يلزم عنه إشكال علاقة الأصالة والفرعية بين المجالين. وهذا اللزوم يقرب النظر التوليدي في هذا الإشكال من النظر النحوي العربي القديم في مسألة الأصالة والفرعية بين الابتداء والفعل وهي المسألة التي كان يندرج النظر فيها في إطار السعي إلى التعليل من الأنواع الأساسية.

الباب الثالث:

«العاملية» ونظام التمثيلات التركيبية في النحو التوليدي

الفصل الاول: البنيـــة المـــركبيـــة: نظـــرية س ـ خط
و مسطرة تقليل الأنواع البنيويـة الأساسيـة

الفصل الثاني: بنية المركب :ومبادئ التنظيم البنيوي الرئاسي

الفصل الثالث: العلاقــات البنيــويــة
(مبـــدأ التنظيـــم الرئاســـي لبنيـــة المجـــال
بين البنيـــة العامليـــة والبنيـــة الشكليـــة)

الفصـــــل الاول

البنية المركبة : نظرية س ـ خط و مسطرة تقليل الأنــواع البنيوية الأساسية المنفصلة والمتصلـــة

تقـــــديــــم

يتعلق بالتمثيلات التركيبية في النحو التوليدي ضربان اساسيان من الخصائص هما الخصائص المعجمية والخصائص البنيوية .و لما كان المبحث السابق[1] نظرا في الخصائص المعجمية التي تساهم في تحديد بنية الجملة فإن هذا المبحث نريد له ان يكون نظرا في الخصائص البنيوية للتمثيلات التركيبية.

سنتناول التفاصيل المتعلقة بالمسألة البنيوية من الحيثيات ذاتها التي اعتمدناها سابقا زوايا للنظر في المسألة المعجمية وهي الحيثيات التي ترتد في مجملها إلى زاويتين اثنين:

أ ـ النوايا التوحيدية و المقاصد المرتبطة ببرنامج اختزال الأنواع البنيوية.

ب ـ "المقدمات العاملية" الثاوية وراء التفاصيل النحوية والجزئيات التطبيقية التي يتداعى ويتوارد بعضها بسبب من بعض في اطار المسألة البنيوية.

في الزاوية الاولى سينصب النظر أساسا على نظرية للبنية المركبية اشتهرت في النحو التوليدي بنظرية س ـ خط و التي تهدف في المقام الأول الى استخلاص الخصائص المشتركة بين مختلف أنواع المكونات التركيبية (م س، م ف، الخ) وفي هذا الاطار ، وفي سياق المقاصد الاختزالية والنوايا التوحيدية المشار إليها سنرى ان هذه النظرية أريد لها ان تكون على درجة عالية من المرونة الصورية والابستمولوجية بحيث تكون صالحة لتحليل الخصائص البنيوية للمكونات المركبية وللمكونات الجملية على حد سواء، على اختلاف بين هذه وتلك في الطبائع المقولية التي تتخذها رؤوسها وهو اختلاف يتقدم في الظاهر باعتباره أصلا للتنوع والتعدد البنيويين إلا أنها في التأويل المحكوم بمبادئ نظرية س ـ خط، تنطمس فيها مظاهر التنوع و التعدد لفائدة مناطات الوحدة و التجانس البنيوي المنصوص عليها في ضوء تلك المبادئ.

اما في الزاوية الثانية فسينصب النظر أساسا على «المقدمة المكانية» وذلك انطلاقا من الاعتبار الآتي: اذا كانت العاملية تنبني على مقدمة «المكان» باعتبارها مقدمة أساسية ومرجعاً استعاريا. مركزيا، من خيوطهما و مكوناتهما تستمد الألفاظ و الأوصاف العاملية معانيها الأولى فإن العبارة العاملية لمباحث النحو التوليدي تستوجب من الناحية المنهجية والابستمولوجية البحث عن تجليات هذه المقدمة في ثنايا البيانات النحوية التفصيلية، وذلك من منطلق ان الامكانات التأويلية المتاحة في مجال العبارة العاملية ينبغي أن تستفيد في المقام الأول من هذه التجليات.

---

1 ـ مبحث "العاملية في نظام التمثيلات المعجمية" التوليدي.

ان تقييد النظر تعليقا وتعقيبا، في هاتين الزاويتين مستمد من طبيعة العناصر التفصيلية والبيانات الجزئية التي تندرج في سياق النظر التوليدي في المسألة البنيوية والتي ترتدُّ في مجملها الى القضايا الأساسية التالية:

- المفاهيم الأساسية في "البنية المركبية".
- نظرية س - خط والمقولات المركبية (م ف، م س، م و، م ح).
- نظرية س - خط والمكونات الجملية (ج .و جَ).
- العلاقات البنيوية داخل البنية المركبية (التحكم المكوني، والعاملية).
- المسألة البنيوية والقضية الاكتسابية في ضوء افتراض «التشعيب الثنائي».
- المفاضلة بين القول ﺑِـ «المقولات المعجمية» والقول ﺑِـ «السمات التركيبية» وأيهما أحق بصفة «الاوليات التركيبية».

تعاليقنا في هذا الفصل من زاويتي النظر المذكورتين آنفا ستنقسم باعتبار هذه القضايا الست الأساسية من قضايا المسألة البنيوية.

* * *

(i) - البنية التركيبية: التعريفات والعلاقات البنيوية.

1- ان الحديث عن البنية التركيبية في اطار المسألة المعجمية وجهته في المبحث السابق مجموعة من المبادئ - والأفكار اهمها:

ان الوحدات المكونية تستوجبها البنية الموضوعية للمحمول.

- وان المركب الاسمي الفاعل يستوجبه أيضا مبدأ الإسقاط الموسع الذي ينص على ان الجملة تتخذ فاعلا وجوبا.

- وان المقولات التركيبية للمكونات المركبية (اي الأنواع المقولية للمركبات) تتحدد معجميا (**م ف** هو المركب المرؤوس ب (ف) و **م س** مرؤوس ب (س) و **م ح** مرؤوس ب (ح) **وم و** مرؤوس بالصفة).

- يميز التوليديون فيما يتعلق بمواقع المركبات الاسمية التي يتضمنها التمثيل التركيبي بين صنفين من المواقع:

أ- المواقع الموضوعات و هي أصول بالنسبة للميزان المحوري (=البنية الموضوعية) وهي موقع الفاعل وموقع المفعول على اختلاف بين الموقعين في ان احدهما خارجي يتحدد باعتبار مبدإ الإسقاط الموسع وهو الأول والآخر داخلي يتحدد باعتبار مبدإ التفريع المقولي و هو الثاني.

ب – المواقع اللاموضوعات وهي **زيادات** بالنسبة للبنية الموضوعية أي أنها لا مقابل لها في الميزان الدلالي ـ المحوري ،وتمثلها الملحقات[2].

هـذا التمييز مبني على أساس الفصل بين ثلاثة مجالات هي الإسناد و الفضلة و الإلحـاق، والمجال الداخلي الوحيد في المقاييس المركبية هو الفضلة أما الإسناد والإلحاق فمجالان خارجيان. امـا الاسـناد فصفة الخارجية فيه تكمن في كونه لا يتلقى الإفضاء المحوري بالمباشرة بل بالواسطة التأليفيـة وفي المجال الإلحاقي تكمن في كونه يوجد خارج المسافة المستهدفة بالإفضاء المحوري.

2 ـ اما الحديث عن البنية التركيبية في واجهتها البنيوية فيبدأ عند التوليديين:

ـ بوضع قائمة لأنـواع المركبات المختلفـة ،مقترنـة بتعريفاتهـا الشـجرية، و التعريـف الشـجري يصاغ صوريا في إطار ما يعرف بالقاعدة المركبية وهذا معناه ان كل مقولـة مركبيـة يجـب أن تقـترن في التعريف بقاعدة خاصة بها تحدد نوع العناصر التي يمكن ان تنتظم في اطارها وجوبا وجوازا[3]

ـ ثم بوصف العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الشجرة المركبية[4]

وفيما يلي نعرض تفاصيل الموقف التوليدي عرضا محايدا نبني فيه علـى الاختصـار ثـم نعـرج بعـد ذلك على التعليق والتعقيب في ضوء زوايا النظر المذكورة في المقدمة.

---

2 ـ **Adjuncts** (الملحقات اعتبرت زيادات في النحو العربي كذلك لكن بالنسبة إلى الميزان اللفظي لا الدلالي)

3 – إن القواعد المركبية عبارة عن تعريفات تجمع بين الذاتيات وهي الأجناس المقولية التي تـتنزل مـن المركـب المعـرف منزلة الرأس(أي منزلة الجزء من ماهية افراده كما يقول المناطقة في تعريف الكليات) وبين العرضيات وهي المصاحبـات للجنس المقولي (اي الخارجة عن ماهية افراد الجنس المقولي)وهذه المصاحبات تنقسـم الى قسـمين (كانقسـام العرضـي المعرف عند المناطقة بكونه الكل الخارج عن ما هية افراده كالمتحرك و الضـاحك بالنسـبة الانسـان):لانهـا قـد تكـون لازمة (=الخاصة) وغير لازمة (=العرض العام). لأن المصاحب العرضي إن اختص بماهية واحدة كالضـاحك بالنسـبة للإنسان فهو الخاصة لأن الضاحك ليس داخلا في ماهية الانسان ولايوصـف بـه غـيره مـن الحيوانـات وإن لم يختـص بماهية واحدة بل يوجد فيها وفي غيرها فهو العرض العام كالماشي بالنسبة للانسان فإنـه خـارج عـن ماهيتـه ويوجـد في الإنسـان وفي غيره من الحيوانات فالخاصة والعرض العـام كلاهمـا عرضـي (انظـر "القواعـد المنطقيـة في شـرح الرسـالة الشمسية" لنجم الدين القزويني المعروف بالكاتبي) غاية الأمر أننا نرى أنه من المفيد جدا في إطار التمييز الذي عملناه في هذا الهامش أن يبحث في الطبيعة التعريفية للقواعد المركبية من حيث كونها حدودا أو رسوما تامة أو ناقصة.

4– إن ترتيب العلاقات البنيوية بعد التعريفات نـرى أنـه يندرج في سـياق المبـدإ القديـم الـذي ينـص علـى أن ترتيـب العلاقات القضوية والاعتبارات التصديقية الأفقية عموما بعـد الحـدود والرسـوم وهـو ترتيـب محكـوم بـأعراف الصنعـة المنطقية القديمة.

أ ـ التعريفات المركبية:

« القائمة الآتية قائمة لأنواع المركبات المختلفة، جعل فيها لكل مركب قاعدة خاصة به: وفي الشواهد الرأس هو المحاط بقوسين معقوفين:

أ ـ VP → V — (Np) — (pp*)

[abandon] the investigation after lunch

[work] in the garden.

[leave] his hous

[return]

ب ـ NP→(det)— (AP*) — N — (pp*)

[poirot]

the [investigation]

the Belgian [detective]

the [dective] with the furnny accent

ج ـ AP ----(adv)---A --- (PP*).

[intersted]

very [intersted].

[conscious]of the problem.

entirely [aware] of the circumstances

د ـ PP --- (adv)--P ---NP

[in] france

immediately [after] the investigation.

[on] the orient express" »

1 ـ بنية التعريفات المركبية: تمام الماهية وجزؤها وعرضها

هذه التعريفات المركبية مبنية على اساس المقدمة المنطقية القديمة التي كانت تفصل في باب الحدود بين الذاتي و العرضي و الواسطة بين الذاتي و العرضي. فالمعرفات كما هو معلوم عند المناطقة تكون اما حدودا واما رسوما والفرق بين هذه وتلك أن الحدود تكون بالذاتيات والرسوم تكون بالعرضيات.(5)

---

5 – هذا التقسيم أساسه أن الكلي اما ان يكون مندرجا في ماهية افراده و جزءا منها واما ان يكون خارجا عنها واما ان لا يكون داخلا فيها ولا خارجا عنها.فباعتبار الدخول في الماهية والخروج عنها انقسم الكلي الى ذاتي وهو ما كان داخلا في ماهية افراده و الى عرضي و هو ما كان خارجا عن ماهية فراد والى واسطة وهو ما ليس داخلا ولا خارجا.

أ ـ فالذاتي في التعريفات المركبية الاربعة هو الأجناس المقولية لأن كلا من هذه الاخيرة يتقدم باعتباره جزءا من ماهية افراده فالفعل مثلا كلي مندرج في ماهية المركب الفعلي.

ب ـ اما العرضي اي الكلي الخارج عن ماهية افراده فهو العناصر العرضية المصاحبة لكل جنس من الأجناس المقولية الاربعة، لكنها خارجة عن ماهيتها (كخروج وصفي المتحرك والضاحك عن ماهية الانسان. والعرضي كما هو معلوم إن اختص بماهية واحدة كالضاحك بالنسبة للإنسان فهو الخاصة لأن الضاحك ليس داخلا في ماهية الانسان ولا يوصف به غيره من الحيوانات وإن لم يختص بماهية واحدة بل يوجد فيها وفي غيرها فهو العرض العام كالماشي بالنسبة للإنسان فإنه خارج عن ماهيته ويوجد في الإنسان وفي غيره من الحيوانات، فالخاصة والعرض العام كلاهما عرضي.

الأعراض المصاحبة للاجناس المقولية في التعريفات المركبية السابقة تنقسم أيضا باعتبار الخاصة والعرض العام على الشاكلة ذاتها. فالعرض الذي يصاحب المقولة الفعلية في القاعدة المركبية الاولى مثلا أي (م س) ــ (م ح*) تكمن عرضيته في كونه ليس داخلا في ماهية المركب الفعلي وهو أمر يشار اليه في التمثيل بواسطة الأقواس ( ) وهو ان لم يكن داخلا في ماهية م ف فإنه اختص بهذه الماهية ولا يوصف به غيره من المركبات فهو بهذا المعنى يناسبه ان يكون «خاصة». اما أحد جزأي العرض الذي يصاحب المقولة الفعلية وهو إما (م س) و اما (م ح) فهو «عرض عام» لأنه لم يختص بماهية واحدة هي ماهته م ف بل يوجد فيها وفي غيرها كماهية المركب الاسمي وماهية المركب الحرفي وماهية المركب الوصفي، وما كان شأنه ذلك أي «خارجا عن ماهيته». «ولم يختص بماهية واحدة»، فهو عرض عام وليس خاصة .

ج ـ واما الواسطة بين الذاتي والعرضي فهو الكلي الذي يكون بمجموع الماهية لا داخلا ولا خارجا، كالمركب الفعلي مثلا: فإنه تمام ماهية أفراده التي هي: ف ــ (م س) ــ (م ح)*. فليس بجزء الماهية حتى يقال فيه ذاتي ولاخارجا عنها فيكون عرضيا بل هو واسطة ويسمى هذا نوعا **فالنوع هو الواسطة.**

من مجموع هذه الاقسام يتبين ان الكليات التي تضمنتها التعريفات المركبية الاربعة السابقة هي النوع والجنس والخاصة والعرض العام وأن النوع (اي النوع المركبي) ليس داخلاً في الماهية ولا خارجاً عنها لأنه تمامها وان الجنس داخل في الماهية وجزء منها، فهو ذاتي وان الخاصة والعرض العام كلاهما خارج عن الماهية فهما عرضيان.[6]

---

6 – وجه هذا الحصر، عند قدماء المناطقة أن الكلي كما تقدم لا يخرج عن أحد الأحوال الثلاثة بالنسبة إلى ماهية أفراده لأنه إما أن يكون تمام الماهية وإما أن يكون جزءها الداخل فيها وإما أن يكون عرضا لها خارجا عنها.

♦ تعريف المركب إذن هو عبارة عن تحديد للأجناس المقولية، باعتبار أعراضها التي تتصل بها أفقيا، في إطار الانتظام المركبي باعتبار معاني السيادة والربط والإشراف. وهو أيضا عبارة عن تنظيم أفقي للعناصر (=الأجناس المقولية + الأعراض)، الغاية منه جرد الصورة الميزانية المشتركة بين الأحوال المختلفة التي تنتمي إلى نفس الباب المركبي. فالمركب الفعلي في صورته الميزانية العامة أي:

ف — (م س) — (م ح*)

يحتمل التحقق بواسطة المتغيرات التلفيظية التالية:

ف
ف —— م س
ف —— م ح
ف —— م س —— م ح

وعلى هذه الوتيرة العامة اطردت التعريفات المركبية الأخرى.

♦ هذه القواعد المركبية مبنية أيضا على أن الجواهر المقولية تستقل عن أعراضها أي أن المركب قد يجزئه أن يتكون من مجرد الجنس المقولي أي من جزء ماهيته التي لا تقوم بدونه، ولئن كانت هذه الخاصية مطردة بالنسبة للأبواب المركبية جميعا، فإنها تتخلف في حالة المركب الحرفي، الذي لا يجزئ فيه أن ينتظم من مجرد الجوهر المقولي الحرفي بل يفتقر في ذلك إلى فضلة الحرف بحيث يصح أن يقال بلغة المناطقة إن فضلة الحرف جزء من ماهية أفراد المركب الحرفي. فهو إذن يناسبه أن يكون «فصلا» لا خاصة ولا عرضا عاما لأنه جزء الماهية الداخل فيها وليس عرضا لها خارجا عنها.

♦ ونذكر أيضا أن قائمةالقواعد المركبية مبنية في إطارها العام على مبدإ الفصل بين «الصورة الميزانية الكاملة»، وصورها التلفيظية المختلفة. ففي كل باب من الأبواب المركبية الأربعة نجد ذكرا لأنواعه على المستوى التلفيظي. والنحوي التوليدي يذكر مرة أخرى هذه الأنواع من باب التفصيل أو من باب المخالفة للميزان بالنقص. هذا وإن النظر التوليدي ،في المسألة البنيوية المركبية سيسعى ـ كما سنرى في إطار نظرية س ـ خط في اتجاه مجاوزة هذا المستوى الأولي في محاصرة التعدد والتنوع التلفيظي، إلى البحث عن الصورة الميزانية العامة والبنية الصورية المشتركة بين الأبواب المركبية الأربعة، بحيث سيصبح النظر في القواعد المركبية المذكورة نظراً في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليلها وفي الأنواع المقولية التي تتنزل من الميزان منزلة التفصيل لا المخالفة.

وهذا المنحى في رفع النظرية إلى مستوى ترجع فيه الموازين العامة التفصيلية، إلى ميزان أعم منها جميعا تنزل منه منزلة التلفيظات المختلفة من الميزان الواحد، منحى من المناحي الشهيرة التي انسلكت فيها جهود نحاة العاملية العربية القديمة في سياق برنامج الاختزال والتوحيد الميزانيين.

« فمن ذلك في باب الإضافة مبحث الأسماء اللازمة للإضافة ومبحث إضافة وأيا وأي ومبحث إضافة أفعل التفضيل إلى آخر الأنواع المقولية للمضاف والنحوي في ذكر هذه الأنواع قد يذكرها من باب التفصيل لا من باب المخالفة للميزان ولكنه على كل حل يهتم على الخصوص بالحذف والتقديم والتأخير، وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان.»[7] ونذكر هنا أن النظرية النحوية العربية القديمة ارتفعت بمساطرة الاختزال الصوري، والتوحيد الميزاني للوقائع التلفيظية إلى مستوى آخر أرقى من المثال المذكور قبل حين بحيث أنها في مستوى من مستويات التأويل تتقدم وكأنها « لم تهتم بالقول المنجز ولكن بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة هي التي تكون الأساس عند المتكلمين في كلامهم الحر بحيث أن هؤلاء المتكلمين لايفعلون شيئا آخر غير تكرير تلك الجملة بأشكال مختلفة تطول أو تقصر»[8] «وبلغة أخرى نقول إن النحوي أمام الكلام غير المحدد تحديدا يشبه البيت الشعري فإنه تخيل كلاما محددا بنى عليه نظريته النحوية. ذلك الكلام المحدد هو جمل كلامية ينتجها النحو اعتمادا على قوائم التصنيف، وتظهر فيها كل المعاني الإعرابية الممكنة وكل المحال وكل المعمولات وكل العوامل [9] لهذا ينبغي أن يقال إن النحوي العربي أغفل اللغة العربية في تحققها وإنجازيتها، واتجه إلى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية. الجملة التي ينتجها النحو العاملي هي جملة كبيرة متكونة من طائفة من الجمل التي مكانها ابواب النحو المختلفة[..] لا نقصد أن النحوي العربي توليدي يصف القدرة اللغوية إذ من الواضح أن النحو العربي يجيب عن سؤال غير السؤال الذي يجيب عنه النحو التوليدي وسؤال النحو العربي هو: ماهي أنواع الجمل وأصنافها التي تحصر فيها الإنتاجات القولية»[10] ونضيف نحن إلى هذا مايلي: لئن لم يكن المقصود أن نقول إن النحو العربي توليدي ولا إن النحو التوليدي سيبويهي فإن القصد هنا يتوجه أساسا إلى أن العمق النحوي[11] واحد في كلتا النظريتين، فالنحاة في كل من النظريتين يقدمون أوصافا وتفسيرات

---

7 - انظر احمد العلوي:ـ التصاوير الزمخشرية

Grammaire et Coranité V°2 -

8 - المرجع السابق.

9 - القواعد المركبية في صيغتها السابقة لم ترق بعد إلى هذا المستوى لكنها ستصير إليه في إطار نظرية س ـ خط.

10 - المرجع السابق.

11 - Le fond grammatical

عن المفردات والتراكيب تقديما يمر من خلال جملة من الخيوط النمذجية والمسالك الفلسفية، والاختلاف إن كان يطارد الصورة التي تؤول إليها الأوصاف والتفسيرات في كل من النظريتين فإن وحدة العمق النحوي ثابتة في مستوى هذه المسالك، وتلك الخيوط وهذه لا تخرج في مجملها عن مقتضى النظر العاملي ومستلزم الاستعارة الميزانية.

3 ـ العلاقات البنيوية:

ماهي الالفاظ والمفاهيم المعتمدة عند التوليدي في وصف العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الفضاء الشجري أي تلك العناصر التي كانت واقعة في ما تقدم في حدودا لتعريفات المركبية الأربعة.

سنعرض الموقف التوليدي في هذا الخصوص عرضا محايدا أولا ثم، نتبع العرض بالتحليل والتعليق، وذلك من زاوية مكونات الترادف بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية فيما يتعلق بمبدإ حمل الفضاء اللغوي محمل الفضاء المادي، وأن منطق الإستعارة المكانية هو الذي تحكم في تحليل المستعار له اللغوي لا العكس. فالنحوي العربي نظرا إلى الجملة باعتبارها مسافة تقاس، والنحوي التوليدي نظر اليها باعتبارها فضاء منتظما هندسيا وفق مبادئ بنيوية محددة، فالجامع بين النحو في كلتا الحالتين أنه «دراسة لجغرافية الفضاء اللغوي» و« قياس له اعتمادا على الأشياء الواقعة فيه بمواصفاتها الخاصة بها».

التحليـــــل:

« « العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر داخل الشجرة المركبية ترجع في مجملها إلى ثلاثة أصناف: **"الإشراف" و"السبق" و"التشعب"**.

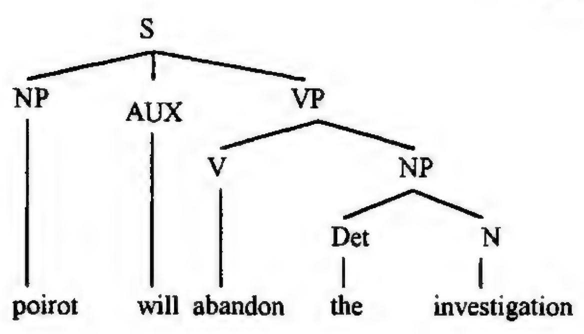
الإشراف [12]

• لا يكون الموقع الشجري (أ) مشرفا على الموقع الشجري (ب) إلا في حالة وحيدة:

ـ إذا كان (أ) أعلى من (ب)

ـ وكان يجوز خط خط، يربط (أ) و (ب)، من أعلى إلى أسفل فقط •

ففي الشجرة المركبية الآتية:



---

12 - Dominance

ج (S) تشرف على م س (Poirot) و Aux وم ف وكل العناصر الأخرى المندرجة تحت هذه المكونات االثلاثة .أما م ف فلايشرف إلا على م س The investigation ولاسبيل له إلى أن يكون مشرفا على م س poirot الا ترى أنه لا يجوز ربطهما بخط عمودي مستقيم (–من أعلى إلى أسفل).

- هذا وإن التمييز واجب بين الإشراف المباشر وغير المباشر. S مثلا تشرف على Aux إشرافا مباشرا وعلى م س المفعول إشرافا غير مباشر. يمكن النظر إلى الشجرة أيضا في الاتجاه المخالف أي في بعدها الأفقي لا العمودي وفي هذه الحالة توصف العلاقات التي تقوم بين العناصر باعتبار السبق[13] وعدمه.

السبق

• الموقع الشجري (أ) لا يسبق (ب) الا إذا كانت (أ) يسار[14] (ب) و (أ) لاتشرف على (ب) و (ب) لا تشرف على (أ) أو ولم يكن أحدهما مشرفا على الآخر. •

الفعل المساعد في الشجرة المركبية السابقة مثلا يسبق م ف وم ف لا يسبق المساعد مادام م ف يمين المساعد لا يساره و S وإن كانت في اليسار من م ف إلا أنها لا سبيل لها إلى أن تعتبر سابقة للمركب الفعلي، لأنها تشرف عليه. ونذكر أيضا أنه يجب التمييز كما هو الشأن بالنسبة للإشراف بين السبق المباشر والسبق غير المباشر. المساعد مثلا يسبق م ف بالمباشرة و م س Poirot يسبق أيضا م ف لكن السبق في هذه الحالة غير مباشر لأن بينهما المساعد[15].

لقد لاحظ التوليديون بعدا آخرفي العلاقات الشجرية يمكن تسميته بالبعد التفريعي (ونفضل تسميته بالبعد التشعيبي تميزا له عن التفريع المذكور في الفصل السابق). فالشجرة تتضمن مواقع متشعبة كـ S ومواقع غير متشعبة كـ NP الفاعل (Poirot)[16] والتشعيب في عمومه يحتمل أن يكون ثلاثيا أو ثنائيا. سنعود إلى هذه المسألة في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل. هناك تمييز آخر في مواقع المركبات الاسمية التي يتسع لها التمثيل التركيبي يجعلها أو يقسمها قسمين:

- المواقع التي يشغلها الفاعل أو المفعول.

---

13 – Precedence

14 – اليمين في العربية

15 – تراجع تفاصيل العلاقات الهندسية بين المواقع الشجرية وأبعادها في:

- Goodall, G.(1987) *Parallel structures in syntax*
- Lasnik, H and J. Kupin (1977) "*A restrictive theory of transformationaL grammar*"
- Zubizarreta, M. -l. (1985) "*The relationship between morphophonology and morphosyntax: the case of Romance causatives*"

16 - Branching and non- branching node

- والمواقع التي تشغلها الملحقات Adjuncts.

الأولى توصف بالمواقع الموضوعات (= المواقع - ض) والثانية بالمواقع اللاموضوعات (=الموقع - ض)[17] ولناعودة إلى هذا التفصيل في مكان آخر. ونرجع الآن إلى بنية المركب الفعلي: (=المواقع - ج̄). م ف يشرف على **ف** وعلى **م س** إشرافا مباشرا، فإذا استعرنا ألفاظ شجرة الانساب [18] لوصف العلاقات بين مواقع الشجرة المركبية جاز أن يقال إن كلا من **ف** و **م س** أبوهما واحد. التوليديون يسمون هذه العلاقات "بالتآخي"[19]: **ف** والمفعول **م س** أخوات وم **ف** أم للمركب الاسمي (the investigation).[20]

إن الفعل تربطه علاقة وثيقة بمفعوله تتأكد من ملاحظة أن المفعول لايجوز بحال الاستغناء عنه في اللغات ذات النسق الإعرابي الغني كالالمانية مثلا: التي تكون فيها حالة المفعول الاعرابية (المورفولجية) بحسب طبيعة الفعل الذي اتخذه صلة له فالفعل helfen، مثلا، (=ساعد) يتخذ مفعولا مجرورا (=Dative) على حين يتخذ الفعل Sehen (رآى) فضلة منصوبة.[21]

13 - أ - Ich elfe dem mann
أنا ساعد ال - جر رجل

13 - ب - Ich sehe den mann
أنا رأى ال - نصب رجل

لقد اقتبس التوليديون من النحو التقليدي لفظ العاملية Government لوصف العلاقة بين الفعل وفضلته وفي هذا الخصوص اقترحوا مبدءا عاما[22] وهو أن: « رأس المركب يعمل في الفضلة».

وفي ما يلي نقدم تعريفا أوليا للعاملية انطلاقا من فكرة أن: « المعمولية بالرأس شرطها التآخي»[23]

---

17 - "A- position" / " $\bar{A}$ -position"

18 - Genealogical trees

19 - Sisterhood-

20 - «الأم» في أعلى الهرم و«الأخوات» أنداد في العلاقات الأفقية.

21 – هذا التقابل يشبه في العربية التقابل بين المنصوب الصريح في (رأيت زيدا) وغير الصريح في(مررت بزيد)

22 – هذا المبدأ ألزموا به بموجب التقطيع المركبي للجملة.

23 – **"sisterhood"**. هذا التعريف وصف هنا بالأولية لأنه سيُستهدف بالتعديل والرقي به إلى درجات عالية من الدقة في كل مرحلة من مراحل التحليل،سيكون منتهاها التمييز بين «العمل بالرأس» و«العمل بالمركب» والذي سنخرجه في إطار العبارة العاملية على كونه مرادفا للتمييز، في العاملية العربية، بين العامل اللفظي والعامل المعنوي.

13 ـ العاملية:

♦ "(أ) تعمل في (ب) إذا:

(I) ـ كانت (أ) عاملا

(II) ـ و(أ) و (ب)متآخيين

"العوامل هي الرؤوس" ♦

في الشجرة المركبية السابقة الفعل abandon هو رأس المركب الفعلي والمعمول المباشر هو المفعول. (الرأس V لايعمل في الفاعل م س Poirot لأن المقول V ليست أختالNP الفاعل.والعاملية هنا توصف بكونها رأسية: «إذا كانت ص رأسا يعمل في ي فإن ص تعمل عملا رأسيا في ي»[24] وكل المكونات المعمولة لموقع شجري معين توصف بكونها مجالا عامليا(Governing domain) لذلك الموقع. ففي المثال المعني عندنا هنا بالتحليل المركب الفعلي (VP-) هو المجال العاملي للرأس العامل (V-).

ـ إن السؤال الذي كان ضمنيا في عرضنا المتعلق بالموضوعات الداخلية والموضوعات الخارجية في المبحث السابق هو: **لماذا يجب أن تتحقق موضوعات الفعل داخل م ف ؟**

من الاجابات الممكنة في هذا الخصوص أن الفعل لا يمكن أن يمنح المركبات الاسمية أو الجمل (Clauses) التي يعمل فيها إلا الأدوار المحورية الداخلية؟ وهذا معناه **أن المركب الاسمي الذي يحتل موقعا خارج المجال العاملي للفعل لا يمكن أن يتلقى من الرأس الفعلي دورا محوريا داخليا**[25] إذا كان الرأس يعمل في عنصر ما ويفضي إليه بدور محوري داخلي فإن العلاقة بينهما يجب أن توصف بكونها عاملية محورية[26] أي أن الفعل يعمل محوريا في مفعوله أما الفاعل (Poirot) فلا سبيل له إلى المعمولية بواسطة الرأس الفعلي » »[27].

---

24 - X head- governs Y

25 ـ إن إسناد الادوار المحورية اتخذ في النحو التوليدي في صيغه الاخيرة صورة على درجة عالية من التعقيد. سنعرض لتفاصيلها في فصل آخر أما الصيغة المقدمة أعلاه فتندرج في سياق التتبع التاريخي لأصول المسألة.

26 ـ العاملية المحورية هنا من الالفاظ التوليدية و ليست من ألفاظنا التأويلية كما هو الشأن في الفصل السابق فليتنبه إلى ذلك.

27 ـ هذه التعاريف للعلاقات البنيوية الأساسية التي تقوم بين العناصر داخل الفضاء الشجري اكتفينا في عرضها بما تبين لنا أنه ضروري بالنسبة لمرحلتنا الراهنة في التأويل والقراءة. وليراجع ـ من شاء ـ تفاصيل تلك التعاريف، في أسانيدها التوليدية الأصلية، نحو: - Chomsky, N (1981a) "*Lectures on Government and Binding*"

ويجزئ المراجعَ ـ إن شاء الاختصار ـ النظرُ في المختصرات المفيدة الواردة عن التعاريف المذكورة في نحو:

- Haegeman (1991)
- Lasnik , H . and j. Uriagereka (1988)
- Riemsdijk, H van and F Williams (1986)

التعليــق:

لقد نقلنا هذا النص إلى العربية وأدرجناه على طوله النسبي في هذا السياق بالذات لعلتين: أولا لأنه يلخص أوليات الموقف التوليدي من مسألة العلاقات البنيوية التي تقوم بين العناصر في رحاب الفضاء الشجري وثانيا لأنه يمكّن من التعليق عن كثب على أربع مسائل تعني الشيء الكثير بالنسبة لبرنامجنا في هذه الرسالة وذلك أنها عبارة عن مناطات للقرابة الترادفية بين النحوين العربي والتوليدي:

أولا:اشتقاق العلاقات البنيوية (الأفقية والرئاسية) من تعقيدات الأصول الاستعارية المرتبطة بفزياء «المكان».

ثانيا: «الجملة المتخيلة» أو الصورة الميزانية الكاملة.

ثالثا: التنويع الاستعاري لأصول الالفاظ الوصفية وذلك في إطار برنامج لتنويع الأعاريب داخل النحو الواحد وهو برنامج مشترك بين كل الانحاء.

رابعا: جغرافية المكان اللغوي: التقطيع و الحدود بين المجالات.

* * *

أ ـ "النحو رهين بفزياء عصره"[28] هذا القول ارتضيناه أصلا أساسيا من أصولنا في التأويل وفي المتابعة الابستمولوجية لمحطات العقل النحوي في تعاقبها التاريخي وفي تزامنها على حد سواء. وفي هذا السياق نرى أن «العاملية» من حيث كونها مذهبا في النظر النحوي بينها وبين «الفيزياء المكانية» قرابة تاريخية، ولزوم محتوم يطاردها وذلك لقيام نسيجها التصوري الأساس على فكرة «الفضاء» و«الإفضاء» التي بينها وبين فكرة «المكان» تجاذب معلوم.

وإذا كانت العاملية تنبني على المقدمة المكانية باعتبارها مرجعا استعاريا مركزيا من خيوطه تستمد الالفاظ والأوصاف العاملية منطقها ودلالتها فإن النظر في أصول العبارة العاملية للنحو التوليدي يستوجب البحث عن تجليات هذه المقدمة المكانية بين ثنايا البيانات النحوية التفصيلية لهذا النحو. وبلغة أخرى، الامكانات التأويلية المتاحة في هذا الشأن يجب أن تستفيد في المقام الأول من هذه التجليات.

---

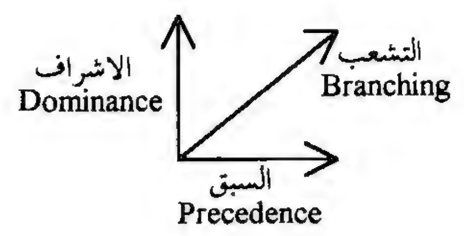
28 – النحو السيبويهي مثلا موقعه في التاريخ العقل النظري يستوجب القول بأنه في شكله العام و في إشتغاله باللغة من حيث كونها «جسما» تتلعب به أعراض «التغير» يناسبه أن يكون امتدادا ابستمولوجيا طبيعيا (لا استمدادا استفاديا مباشرا) للفزياء الارسطية التي اشتغلت بالجسم الطبيعي لا اللغوي من نفس الحيثية. راجع تفاصيل هذا التأويل الابستمولوجي في:

ـ أحمد العلوي "*Grammaire et Coranité*"

ـ وفي رسالة "الأبواب الدلالية و المنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية".

وفي هذا السياق نذكر أن العلاقات بين مكونات الشجرة المركبية تقوم في إطار أبعاد هندسية مكانية ثلاثة وهي: الإشراف والسبق والتشعب.

وهذه الابعاد نلاحظ أنها تغطي أبعاد المكان الفزيائي الثلاثة ولعل الشكل التالي يوضح على نحو تقريبي ما نريد:



إن قيام النحو التوليدي على هذه المفاهيم الهندسية "الاولى[29] " دليل على الحضور القوي للمقدمة المكانية الفلسفية - الفزيائية في هذا النحو وعلى أن العقل النحوي يصعب عليه التخلص من هيمنة الأعراض الانطولوجية.

لكن هاهنا أمرا يجب أن يذكر وهو أن الفزياء المعاصرة تجعل الزمن بعدا رابعا من أبعاد المكان كما هو معلوم، والقول بأن النحو رهين، في ما يرتضيه لنفسه من مقدمات أولى، بفزياء عصره يستوجب السؤال عن مقابل «البعد الزمني» في الفضاء الشجري التوليدي الذي رأينا أنه يستمد أصوله الهندسية من مقدمة «المكان» الفزيائي ذي الابعاد الثلاثة: وهي مقدمة منسوخة في الفزياء المعاصرة بنظرية البعد الزمني الرابع.

إن تغييب «البعد الزمني» به يدشن التوليدي الحدود التي تفصل العلم اللغوي عن العلم المادي التجريبي: «فمن المعلوم أن من المباحث ما يتعلق بحركة الاجسام أو الكائنات برتبها وأن مراقبة الحركة طرحت مشاكل من جهة موقع المراقب ودرجته الحركية أو السكونية وذلك كله في نوع من أنواع القول الطبيعي الخبري لأن المتحدث عن حركة شيئ، ناطق بقول خبري سواء كان الشيئ جزءا من ذرة أم نهراً في خلية أو غير ذلك ولا تختلف أنواع القول الطبيعي الخبري هنا إلا من جهة رتبة القائل [..] هذا من جهة فإن كانت المباحث متعلقة بحركة كحال "العلوم الانسانية "التي موضوعها الحركات، كالحركة اللغوية والاجتماعية و التاريخية والنفسية الخ...فإن ما يصح في الاولى وهو الإخبار عن حركة الاشياء بطريق يقيني كلي كحال الانبياء أو بطريق ظني تجسسي كحال الباحثين، لا يصح هنا لأسباب منها أن الإخبار عن الحركة بطريق يقيني لا فرق فيه بين الإخبار عن الحركة وبين الإخبار عن حركة الجسم [...] أما عندما تكون الحركة موضوعا للإخبار ولاجسم فإنه يتعذر قيام

Primitive - 29

الطريق الظني. إذن ما حكم القول النظري في هذه المسائل؟ يلاحظ أن كل قول نظري يجرد الحركة من الحركة والحركة مرادف للواقع...القول النظري لا يسعى ويحب ان يرى سعي الواقع..ولهذا فإنه يصلب الساعي المتحرك فلا يلبث في يده شيء أو يريد أن يصلب فلا يصلب شيئا فإن المتحدث باللغة الاصطناعية عن الواقع الساعي ينوي أن يجرد **الحركة من الحركة والزمن من الزمن** والواقع من الواقع فلا يلبث في أقوال هذه اللغة الاصطناعية النظرية إلامؤسساتها ولهذا نقول إن اللغة النظرية لا تنتج إلا نفسها ولا تعيد الواقع [...] إن القول الخبري الطبيعي قائم على مقدمة الخلق. الواقع مخلوق في القول الخبري ولهذا نجد فيه متابعة زمنية ومعادلة لما يخلق في الواقع فالقول الخبري يقع كوقوع الواقع المبين به أما أقوال اللغة الاصطناعية النظرية فهي سكونيه كما قدمنا ومعلوم أن المعترف بحركة الواقع معترف بأنه مخلوق لأن كل مخلوق متحرك ساع وكل قديم ساكن فإن قام القول على إزالة الحركة كان كالقائم على مقدمة القدم»[30].

إن قيام الشكل الشجري التوليدي على مبدإ تغييب البعد الزمني يندرج إذن في سياق مقدمة القدم الفلسفية التي بها يدشن كل قول نظري تعاليه على الواقع المدروس. هذا وإن المقدمة الفلسفية «قول اول عن الواقع يحدد في قلب النظرية لا في قلب الواقع و به تنال النظرية استقلالها» و«المقدمات الفلسفية في القول اللغوي وغيره وثائق استقلال وسيادة»[31]

- إن العلاقات العاملية في النحو السيبويهي مشتقة من العلاقات الهرمية (الرئاسية أو الافقية) بين الالفاظ والمواقع.[32] واشتقاق مفهوم العاملية في النحو التوليدي من علاقات الإشراف والسبق يندرج في نفس الإطار التصوري ويعتمد على الاستمداد الاستعاري ذاته الذي ينطلق من الأعراض الأنطلوجية المرتبطة بالهندسة المكانية. وعليه فإنه من الجائز أن يقال إن **النظر في علاقات السيادة والهيمنة بين مكونات المجال يمكن اعتباره موقعاً من المواقع الترادفية الكبرى بين السيبويهية والتوليدية. وأن مرجع هذا الترادف الاستمداد المشترك من نفس المرجع الأنطلوجي أي الهندسة المكانية وتعقيداتها العلاقية.**

---

30 - انظر " الواقع اللغوي و الترادف النظري".

31 - المرجع السابق

32 - تراجع في هذا الشأن على وجه التخصوص مسائل العطف وعلاقات السيادة بين الروابط وكذا مسائل العلاقات الرئاسية والأفقية بين مكونات المجال في السيبويهية وكذا مسائل الانقطاع والاتصال. كما هي مفصلة في:

- *"اللغة وعناوين الظهور"*

- و *"Grammaire et Coranité"* V°2

أن يغتصب لنفسه صولجان الواقعية»[33]. إن الجملة المتخيلة أنتجها النحوي التوليدي اعتمادا على قوائم التصنيف وتظهر فيها كل المعاني الممكنة وكل العناصر وكل المواقع الواقعة في القوائم التصنيفية التي تتضمن تصنيفا للعناصر بحسب رتبتها الشجرية إلى محورية وإلحاقية ومباشرة وغير مباشرة وتصنيفا للعناصر باعتبار كونها رؤوسا مقولية ولا رؤوساً وتصنيف الرؤوس ضمن قائمة العوامل والفضلات ضمن قائمة المعمولات. كل ذلك كان المقدمة إلى إنتاج الجملة المتخيلة أساسا صوريا مطردا في كل الإنتاجات القولية. وهذه الخطة، خطة الجملة المتخيلة الطويلة والمكونة من جمل فرعية مكانها أبواب النحو المختلفة. باب كبير من أبواب الترادف بين النحوين التوليدي والعربي. فالنحو العربي لم يخرج في شكله العام عن هذا المنحى التخيلي. جاء في "التصاوير الزمخشرية" في سياق التعليق على إحدى الصيغ الاساسية التي اتخذتها العاملية العربية القديمة وهي الصيغة الزمخشرية» إذا كانت التفعيلة في مجال العروض أمكن صياغتها لأن البيت له حدود ،ألا يكون صعبا الحديث عن النقلات الثلاث (الرفع والنصب والجر) مادام القول الحر ليس له حدود معينة؟ وللجواب عن هذا السؤال الكبير نقول إن النحوي العربي لم يهتم بالقول المنجز. ولكنه اهتم بدراسة قول متخيل يمثل جملة طويلة مقعدة .[...] وبلغة أخرى نقول إن النحوي أمام الكلام غير المحدد تحديدا يشبه البيت الشعري فإنه تخيل كلاما محددا بنى عليه نظريته النحوية. ذلك الكلام المجرد هو جمل كلامية ينتجها النحوي اعتمادا على قوائم التصنيف [...] لهذا ينبغي أن نقول إن النحوي العربي اغفل اللغة العربية في تحققها وإنجازيتها واتجه إلى تكوين جملة عن طريق النحو العاملي الذي يصف القدرة اللغوية» إن هذا الإغفال للغة في تحققها والتعالي عليها في إنجازيتها من أجل تخيل الأصول الصورية المشتركة بين المتغيرات التلفيظية سلوك نظري يجد تفسيره الكامل في ما سميناه سابقا بمبدإ محاصرة التعدد واستشفاف مظاهر الوحدة والبحث عن الكليات. والذي نراه في خصوص هذا العمق الابستمولوجي أنه من ثوابت العقل النحوي، التي تختلف صورتها من نحو إلى نحو. فقد جر ذلك في النحو التوليدي إلى القول الصريح بالقدرة اللغوية، وفي النحو العربي هذا القول ضمني ومستلزم والعامليون السيبويهيون وإن لم يقصدوه فإنه يلزم عن نهجهم الموصوف آنفا القائم على إغفال الإنجازية والتحقق وتخيل الصورة الموحدة المؤسسة لهذا التحقق وذلك الإنجاز لزوما منطقيا، سواء أرادوا ذلك أم لم يريدوهُ. وذلك لأن النسق الصوري المعين متى اعتُمد أصلا في الوصف والتفسير والمتابعة الاستدلالية والتمثيلية صار لنتائجه اللازمة عنه، سلطان على معتمده بحيث لايكون لهذا الأخير أن ينكر تلك النتائج إلا أن يصيب بإنكاره النسق الصوري المذكور من أصله. هذا و إن "الجملة الطويلة المتخيلة" في كل من النحوين تتنوع أبعادها بتنوع مستويات التمثيل والتحليل

---

33 ـ *" الواقع اللغوي الترادف النظري"*

المعتمدة في كل منهما . هناك جملة طويلة متخيلة في المستوى الدلالي وأخرى توازيها في المستوى التركيبي وأخرى تضاهيها في المستوى المنطقي. وقد بينا في بحث سابق في سياق العبارة العاملية للابواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي أن العاملية العربية لئن قامت في توجهها العام على التمييز بين الانتظام اللفظي والانتظام المعنوي فإنها اشتغلت عمليا بالاول وأما الثاني فهو يلزم عن النسق الصوري الذي تأسست عليه لزوما منطقيا كما استدللنا على ذلك في البحث المذكور، وفي إطار هذا الاستدلال بينا أن المقابل الدلالي للجملة الكبيرة التي أنتجها النحو العاملي في صيغته السيبويهية والزمخشرية، وما كان جاريا في سبيلها من صيغ، هي جملة «الإسناد والتخصيص والتقييد» التي استنبطنا أصولها و ترتيبها من «دلائل الاعجاز» (أبواب "الفروق" وما ولاها)

ج ـ التنويع الاستعاري لأصول الالفاظ الوصفية

إن اللجوء إلى معجم "شجرة الانساب"[34] لاشتقاق الألفاظ النحوية لوصف العلاقات البنيوية يندرج في سياق عرف يلجأ إليه النحاة في إطار ما يمكن أن ندعوه ب «التنويع الاستعاري لأصول الالفاظ الوصفية». والذي نريد التنبيه إليه هو هنا **المزاوجة التوليدية بين الألفاظ الهندسية والألفاظ التصويرية لوصف نفس العناصر والعلاقات لكن من زاويتي نظرمختلفتين** وهذا سلوك معروف يتجه إليه النحاة في إطار تنويع الاعاريب التي تترجم «الإعراب الكلي». وقد عرف النحو العربي أنماطا مختلفة من هذا الإعراب التصويري[35].

د ـ التقطيع والحدود بين المجالات.

إن التقطيع المركبي من حيث كونه نتيجة طبيعية للاعتبار التصنيفي بقسميه المقولي والتفريعي هو المرجع الذي تتحدد بموجب مقتضياته الصورية والهندسية التخوم الفاصلة بين المجالات العاملية. هذا

- 34

المواقع الشجرية

امهات | او اخوات

الأمهـــــات قسمـان: ـ أم عليا باطلاق أي أم الهرم الأكبر

ـ وأمهات دنيا يشرف كل منها على هرم صغير.

أما الأخوات فهن أنداد أفقيا لا تعلو إحداهن الأخرى وليس بينهن من العلاقات إلا ما كان سبقا أما الإشراف فشأن الأمهات.

35 – راجع إعراب القصور والولي مثلا في مسائل العطف عند ابن هشام الذي عُرف بتنويعات متميزة في مضمار اللغات الوصفية المتضامنة في قلب النحو الواحد (=الإعراب الربطي، الإعراب المنطقي، الإعراب الجامد...) انظر المزيد من التفاصيل عن هذه التنويعات في "ظهور اللغة وعناوين الظهور".

التقطيع المركبي الذي منه يشتق «العامل» تعريفه (من حيث كونه رأسا للمركب) هو الذي يمنع من وقوع الفاعل معمولا للفعل في النحو التوليدي لأن الفاعل والمفعول لا يتقدمان في التقطيع المركبي باعتبارهما أخوين لأم واحدة تشرف عليهما في رتبة واحدة.

لقد أُخرج الفاعل الرومي من المجال العاملي لرأس المركب الفعلي في التوليدية لأسباب تفريعية وقد ذكرنا قبل قليل أن الاعتبار التفريعي أحد الاعتبارين الموجهين للتقطيع المركبي. فالعامل هو رأس المركب الفعلي ورأس المركب الفعلي يعمل في الفضلة ولا يقع فضلة للفعل إلا ما يتفرع باعتباره الفعل مقوليا. والفاعل ليس عنصرا تفريعيا بالنسبة للفعل كما برهنا على ذلك فيما تقدم أي أنه إذا كان الفعل لا يعمل إلا في مجاله التفريعي فإن معنى ذلك أن الفاعل لا سبيل له إلى الانتظام المعمولي بالنسبة إلى الفعل لأن الفاعل ليس جزءا من مجاله التفريعي ـ العاملي. وهذا معناه أن الفاعل يجب أن ينتمي إلى مجال عاملي آخر بينه وبين المجال الذي ينتمي إليه المفعول برزخ لا يبغيان. وهذا إن صح كان دليلاً على أن الحدود بين المجالات العاملية في النحو التوليدي تتحدد باعتبار المعطيات التصنيفية المقولية والتفريعية وباعتبار التقطيع المركبي المشتق منها. إن تعريف العامل في النحو التوليدي بكونه «رأس المركب» وتحديد شروط العمل في انتماء العامل والمعمول إلى نفس الأفق الشجري أي الوقوع على جهة التآخي الافقي تحت الإشراف المباشر لأم مركبية واحدة، أمران مشتقان من التقطيع المركبي الذي يجعل للمركب رأسا وفضلة متآخيين أي متفرعين عن أم واحدة والتقطيع المركبي بدوره مشتق من الاعتبار التصنيفي (تصنيف المركبات المشتق من التصنيف المقولي) ومن الاعتبار التفريعي (الذي ينص على أن الرأس يتخذ مجالا تفريعيا في التصنيف العمودي، وفي مستوى النظام الأفقي والنسق الترتيبي البنيوي يعمل فيما ثبت في التصنيف التفريعي، أنه يتفرع باعتباره مقوليا).

ما تقدم كان وصفا عاما للعلاقة العاملية في النحو التوليدي وللشرط الذي يقيد هذه العلاقة، (وهو أن يكون كل من الرأس العاملي و مجاله الذي هو من تمامه تحت إشراف مركبي واحد وذلك على جهة التآخي و التجاور التام) وتفسيرا لاختلاف سلوك الفعل تجاه المفعول عن سلوكه تجاه الفاعل إذ يعمل في الأول ولايعمل في الثاني. إلا إن هذا التفسير لم يتجاوز الحدود البنيوية الصورية الصرف وذلك، التنصيص على أن الفعل لا يعمل خارج مجاله المركبي ويبقى السؤال قائما: لماذا لا يمكن أن يعمل الفعل خارج مجاله المركبي، وبالتحديد، في الفاعل؟.

النحوي كما هو معلوم عندما لا تجزئه العلة الصورية يبحث عن العلة الدلالية وفي هذا السياق ينص التوليدي على أن الرأس من خواصه في المستوى الدلالي أنه لا يسند إلا الدور المحوري الداخلي. وهذا معناه أن الفعل لا سبيل له في الإفضاء المحوري إلا إلى مجاله التفريعي. وهذا معناه أن التفريع المقولي

كما بينا في المبحث المنصرم هو الذي يحدد المسافة التي تستهدف بالوسم المحوري. هذا من معانيه أن **المجال التفريعي والمجال المحوري والمجال العاملي أسماء لمسمى واحد لكن باعتبارات مختلفة. أو ـ في تأويل آخر ـ هي مجالات يتخذها الرأس في مستويات مختلفة.**

خلاصة الأمر إذن أن "كون الرأس الفعلي لا يعمل في الفاعل" خاصية تحتمل تفسيرين اثنين:

ـ تفسيرا دلاليا محوريا وهو أن الفعل لايعمل إلا في ما يستطيع الوصول إليه بالوسم المحوري.

ـ تفسيرا مشتقا من التقطيع المركبي والحدود بين المجالات المرسومة بهدي من مقتضى هذا التقطيع. وهو أن الرأس الفعلي ليس مآخيا للفاعل في الهندسة الشجرية المبنية انطلاقا من التقطيع المذكور، أي أنهما لا ينتميان إلى نفس الافق الشجري الواقع تحت الإشراف المباشر لنفس الأم المركبية.

يظهر من هذا أن التعليل المتصل بمسألة الفصل بين مجال المفعول ومجال الفاعل تعليل دائري يتضافر فيه النحوي والدلالي والتصنيفي بشرطيه المقولي والتفريعي. وهذه لغات نظرية مختلفة تنتمي إلى معاجم وصفية مختلفة في الاستمداد الاستعاري ولكنها تجتمع لتؤسس نظرية واحدة[36]. إن هذا الجمع بين اعتبارات مختلفة تنتمي إلى لهجات وصفية متباينة وانخراطها في مسلك التضافر والتعاون لبناء نظرية واحدة موقع من مواقع الترادف الكبرى بين النحو والعربي ونموذج العاملية والربط والذي يعنينا أساسا من أوجه هذا الترادف بصرف النظر عن الجزئيات التفصيلية هو فكرة الفصل الحاد بين مجال الفاعل (=الفاعل هنا كما ذكرنا آنفا المسند إليه قبل الفعل) وبين مجال الفعل. وبيان ذلك مايلي:

العوامل كما هو معلوم شأنها «الاختصاص» فالأدوات في السيبويهية عملها مشروط بالاختصاص وهي في ذلك تختص بالدخول إما على الفعل وإما على الاسم وهذا معناه أن الاختصاص في هذه النظرية مقولي. القول في الموقف التوليدي السابق بأن العامل في المفعول يجب أن لا يكون العامل في الفاعل والعكس بالعكس يتضمن قولا بالاختصاص كذلك إلا أن الإختصاص هنا وظيفي وليس مقوليا كما هو الشأن في السيبويهية: أي أن هناك العامل الذي يدخل على المفعول ولا يدخل على الفاعل والعامل الذي يدخل على الفاعل ولا يدخل غلى المفعول. إن الفصل بين المجالات الأساسية في العاملية السيبويهية كان فصلا بين مجال الابتداء ومجال الفعل. والفصل المجالي في النحو التوليدي، فصل بين مجال الفاعل ومجال المفعول. فما الفرق بين الفصلين؟.

أولا: هناك جامع صوري بين الفصلين المذكورين يكمن في كونهما يقومان على التمييز بين المجال الذي قبل الفعل والمجال الذي بعد الفعل. وفي هذا الخصوص لا بد من التذكير بالفرق الذي يميز

---

36 ـ انظر تفاصيل "العلاقة التي تتخذ صفة التعاون بين لغتين نظريتين في: "الواقع اللغوي والترادف النظري"

الفاعل العربي عن الفاعل الرومي[37] والذي هو أساس الحدود المجالية التوليدية فالأول مسندٌ إليه بعد الفعل وجوبا كما هو معلوم. والثاني مسند إليه قبل الفعل وجوبا كذلك، ولأجل ذلك فإن الذي يناسبه في المرادفة المفهومية هو المبتدأ العربي لا الفاعل العربي. هذا المستوى من الترادف المفهومي ـ أقول الترادف المفهومي ولا أقول التعادل الدلالي ـ بين الفاعل الرومي والمبتدإ العربي يجعل القرابة وثيقة بين الحدود المجالية العربية والحدود المجالية التوليدية وذلك من منطق أن الجامع بينهما في هذا الخصوص جامع صوري يكمن في الفصل بين مجال أول هو المسند إليه قبل الفعل ومجال ثان هو معمول الفعل. والذي يزيد في توثيق هذه القرابة، بما يرفع الترادف بين النظريتين النحويتين إلى درجات أدق وأظهر وأفصح، أن المرجع التقطيعي المؤسس لفكرة الفصل الحدودي بين المجالات ولطبيعة الحدود المجالية المرسومة في الحالتين هو: «التقطيع المركبي» في الحالة التوليدية والتقطيع المسافي العاملي في الحالة العربية والجامع بين التقطيعين قيامهما معا على مبدإ أن: **«العامل والمعمول الذي هو من تمامه» هما الوحدة الأساسية في التقطيع البنيوي التركيبي**[38].

بقي أن نشير إلى أمر أخير وهو أنه يمكن الاستدلال على أن القرابة بين الشكل التوليدي الأساسي القائم على التمييز بين مجال "الفاعل" ومجال "المفعول" وبين الشكل العربي، قرابة بينه وبين الصيغة الدلالية لهذا الأخير وليس الصيغة السيبويهية. والمقصود بالصيغة الدلالية الشكل الذي يميز بين مجال الاسناد ومجال التخصيص[39]. والذي أراه في هذا الشأن أن الشكل الدلالي [الإسناد ـ التخصيص] الذي اشتهر في النحو العربي بعد سيبويه شكل يناسبه أن يكون مكملا للشكل السيبويهي وليس متغيرا تمثيليا له: وذلك أن يجعل المجال الإسنادي مستغرقا لجملة المبتدإ وجملة الفاعل وأن يجعل المجال التخصيصي مستغرقا لكل ما وصف في النحو العربي بكونه ينتصب بعد «تمام الكلام» فتمام الكلام هذا ذكر في مفتتح باب المنصوبات[40] من زاوية منطق تقطيعي يقوم على التمييز بين مجالين:

---

37 – انظر الدراسة الوحيدة التي نعرفها في هذا التمييز في الشطر الثاني من: "الواقع اللغوي والترادف النظري".

38 – التقطيع المركبي التوليدي معناه أن المركب هو الوحدة الأساسية في التحليل. وكون المركب عبارة عن مجال يعمل بعضه في بعض لأنه مكون من الرأس المقولي العامل والفضلة المعمولة يجعله مرادفا ممتازا للمجال في القاموس السيبويهي. فالقول بالعامل والمعمول في النحو العربي معادل للقول بالمركب في النحو التوليدي.

39 – مجال الاسناد كما هو معلوم يستوي بالنسبة إليه أن يكون المسند إليه قبل الفعل أو بعده ويستوي فيه أيضا أن يكون العامل فعلا أو غير فعل ولأجل ذلك فإن لفظ «المحمول» في هذا المستوى يعوض لفظ العامل. أو إذا أردنا الحفاظ على لفظ «العامل» في هذه الحالة اضفنا إليه وصف "الدلالي" تمييزا له عن العامل البنيوي.

40 – انظر "كتاب المقتصد في شرح الإيضاح" للجرجاني.

ـ مجال «تأسيس الكــلام» ومجــال «تتميــم الكــلام». يــرادف الأولَ في النظريــة التوليديــة «البنيــةُ الموضوعية» التي تشمل الفاعل و المفعول كما رأينا، ويرادف الثانيَ «الملحقاتُ».

غاية الأمر، أن الذي نريد بيانه في هذا السياق هو أن العقل النحوي مطارد في عمومه بما نســميه **التنويع التمثيلي للأشكال التقطيعية الأساسية** فهو يهتدي إلى التمثال الصوري البنيوي بحكم جملة مــن الثوابت النمذجية التي تعتبر جزءا من جرثومته الاساسية لكنه يجاوز التمثال الصوري إلى التمثال الـدلالي الموازي له والغايات تختلف فهي إما وصفية تأسيسية وإما تفسيرية تعليلية ...إلخ

وبعبــارة جامعــة نقــول إن: **التنويــع الاســتعاري لأصــول الالفــاظ الوصفيــة والتنويــع التمثــالي للأشكال التقطيعية الاساسية.** من الثوابت المسطرية الملازمة للعقل النحوي والأنحاء المختلفة ـ كما قــد تبين من الموازنة السابقة بين النحوين العربي والتوليدي ـ لا تختلف في هذا الخصوص إلا في الوجهة الــتي يتخذها التوظيف النظري لهذه الثوابت.

الفصل الثاني:

بنية المركب و مبادئ التنظيم البنيوي الرئاسي

المحور الاول: التنظيم الإسقاطي لبنية المركب والموازنة بين الحل الرئاسي والحل الأفقي

المحور الثاني: النظرية الإسقاطية و برنامج محاصرة التنوع والتعدد

المحورالثالث: الميزان المركبي الواحد و تنويعاته المقولية

المحـــور الأول:

التنظيم الإسقاطي لبنية المركب والموازنة بين الحل الرئاسي و الحل الأفقي

- مقدمة
- بنية ـ المركبات واختزال التعريفات المركبية
  - التحليل: بنية المركب الفعلي مثـالا
    - رأس + فضلـة = إسقـاط وسيـــط
    - إسقاط وسيط + مخصص=إسقاط أقصى
  - التعليق:

(I) ـ النظـــريـــة الإسقاطيـــة : الأصـــول التقـــطيعيـــة (المــــركبيـــة) بيـــن «الأفـقيـــة» و«الرئـــاسيـــة»

(II) ـ التنظيم الإسقاطي نسق للتعريفات. (الموازنة بين الشكـلين الشجـــريين التوليـــدي واليونانـــي الفـــرفـــوري)

(III) ـ الترادف بين التوليدية والسيبويهة في توزيع الأدوار المجالية

تقـديـــم:

إن الموقف التوليدي في ما يتعلق بالنظـام البنيـوي داخـل المركـب الفعلـي موقـف، علـى تشـعب مسالكه وقضاياه وتفاصيله، يمكن إرجاعه إلى قضيتين جوهريتين:

اولا: الموازنة فيما يتصل بالنظام البنيوي المذكـور بـين الحـل الأفقـي والحـل الرئاسـي والانتصـار الاستدلالي للحل الثاني وفي هذا الإطار تم التمييز بين ثلاثة مستويات للإسقاط البنيوي:

أ ـ الإسقاط الوسيط الأدنى(=الرأس المقولي + الفضلة)

ب ـ الإسقاط الوسيط الأعلى (=الإسقاط الوسيط الأدنى+الملحـق) وهـذا المستوى الثـاني قـد يتكرر أي أن الإسقاط الوسيط قد يكون أعلى بإطلاق إذا كان الملحق واحدا وقـد يكـون أعلـى لا بإطلاق (أي نسبيا) وذلك إذا تعددت الملحقات.

ج ـ الإسقاط الأقصى (=الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق + المخصص).

ثانيا: بناء نظرية بنيوية موحدة للمركبات تقوم على مبـدإ الرئاسـية الهرميـةالتي ظهـرت مزيتـه في الاستدلال على حساب مبدإ الأفقية. هذا التوحيد، المدعو عندهم توسيعا للشكل الإسقاطي، انسـلكت مسائله عبر شعبتين اثنتين تصب كلتاهما في برنامج محاصرة التعدد والتنوع:

أ ـ الشعبة الأولى: بيان أن الشكل الإسقاطي المنتظم هندسيا وفق مبدإ الرئاسـية «صـورة ميزانيـة كاملة» والمتغيرات التلفيظية قد توافقها بدون زيادة ولا نقصان وقد تخالفها بالزيادة[1] أو بالنقص، وفي حالة النقص يكون التلفيظ صورة مجتزأة من الشكل الميزاني العام.

ب ـ الشعبة الثانية: بيان أن الشكل الرئاسي المزعوم أصـلا لكـل تلفيـظ مركبـي فعلـي بـه مـن مجامع المرونة الصورية ما يجعله قادرا على استيعاب ثلاثة من مظاهر "التنوع" في هذا المستوى، سنعرض لكل منها في هذا التعليق بما يناسبها من التفصيل وهي:

1 ـ التنوع الرتبـي في اللغات.

2 ـ التنوع المقولي في المركبات

3 ـ التنوع في الطبائع المركبية من جهتي المفردية والجملية.

النظر التوليدي في المسألة المركبية يكاد لا يخرج عن هذه الشعاب الأساسية.

* * *

سننتقل الآن إلى التعليق على تفاصيل التحليل التوليدي في هذا الشأن ولن يخرج هذا التعليـق في عمومه عن ثلاثة أبواب:

---

1 ـ ستأتي تفاصيل هذه الزيادة لاحقا في إطار التعليق علـى المواقـع المدعـوة بِـ «المواقـع الملحقـة» والإلحـاق هنـا غـير الإلحاق المستفاد من لفظ الملحق المقابل للفظيْ الفضلة والرأس.

♦ المسألة الإسقاطية وارتباطها بالأصول التقطيعية الأساسية المعتمدة في النظرية. وفي هذا الباب سنبين أن التنظيم الإسقاطي لبنية المركب مشتق من المرجع التقطيعي المركبي.

♦ المسألة الإسقاطية والمسألة الحدية أو التعريفية وفي هذا الخصوص سنبرهن على أن الشكل الإسقاطي المزعوم أصلا للنظام البنيوي المركبي ليس إلا نظاما في "التعريفات" يجري في سمته العام على منهاج الشجرة اليونانية القديمة في ترتيب الأجناس والأنواع والأعراض والخواص.

♦ المسألة الترادفية، وفي هذا الباب سنبين جملة من أوجه التواصل الترادفي النظري بين اللغتين النحويتين "السيبويهية" و"التوليدية" وذلك انطلاقا مما لاحظناه من أوجه القرابة بين "المركب" التوليدي و«المسافة» السيبويهية، فبين هذا وذاك جامع صوري يكمن في أن كلا منهما «مجال عمل بعضه في بعض» الرأس في الأول يعمل في فضلته والعامل في الثاني يعمل في المعمول.

بنية المركبات: واختزال التعريفات المركبية

الحديث عن بنية المركبات في النحو التوليدي وجهته نوايا توحيدية ومقاصد اختزالية صورية تقدم شرح جملة من خيوطها وتفاصيلها، هذه المقاصد وتلك النوايا، المستهدف الأول بها المتعدد والمتنوع، والمطلوب هو اكتشاف الوحدة التي يمكن أن يرجع إليها التعدد والتنوع، والكلي الوحيد الذي هو أصل للأجزاء.

إن ما اشتغل به النحاة في هذا الخصوص لم يخرج عن استخلاص الخصائص الصورية المشتركة بين الأنماط المركبية الأربعة: م س، م ف، م و ، م ح. والغاية المرجوة التمكن من تعويض القواعد المركبية الأربع السابقة[2] بقاعدة وحيدة يكون من خصائصها التعميم والبساطة أي الكلية والوحدة والتجانس. سنستعرض جزئيات الموقف التوليدي في هذا الشأن ثم نتبع الاستعراض المحايد بالتعليق والمناظرة والمتابعة والتعقيب في ضوء مبدإ «الثوابت العاملية» التي تطارد الفكر النحوي، وذلك على الشاكلة التي انتهجناها في ما تقدم من مسائل.

• التحليل: بنية المركب الفعلي (الموازنة بين الأفقية والرئاسة في بنية المركب)

أ ـ رأس+ فضلة = الإسقاط الوسيط

«« لقد انحصر تناولنا للمركبات لحد الآن في كونها تتضمن مكونين اثنين هما الرأس (=المقولة المعجمية) و الإسقاط(= المقولة المركبية) وهذا معناه باللغة الشجرية أن المركبات الفعلية مكونات تنتظم وفق البنية الشجرية الآتية:

---

2 ـ انظر ص: (202)

14 ـ أ



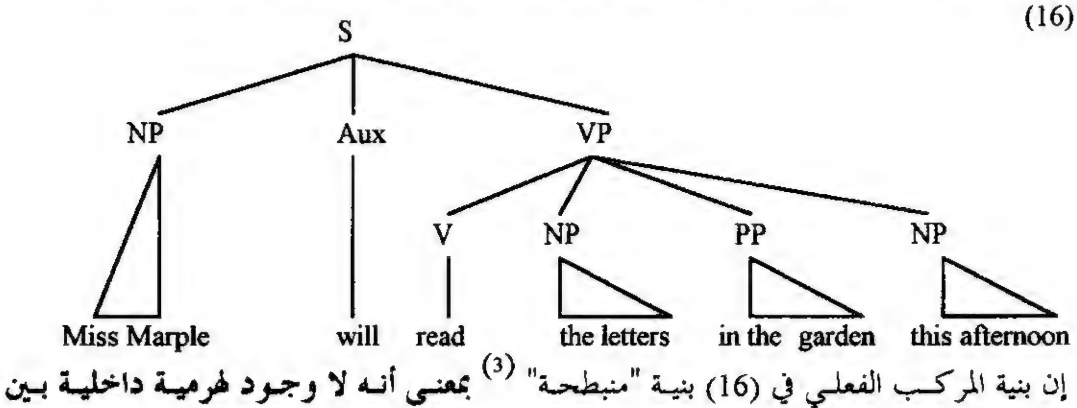
يمكن تمثيل هذه البنية باعتماد القاعدة المركبية الآتية:

14 ـ ب ـ .... - VP → V

بناء على ذلك الجملة (15) يناسبها التمثيل الشجري (16):

- Miss Marple will [$_{VP}$ read the letters in the garden shed this ofternoon] - (15)

(16)



إن بنية المركب الفعلي في (16) بنية "منبطحة" [(3)] **بمعنى أنه لا وجود هرمية داخلية بين المكونات الفعلية** إذ كل المكونات الداخلية للمركب الفعلي عوملت على منوال واحد. إلا أن هذه البنية، [الحدس التمثيلي يقضي بأنها، ليست الصورة التمثيلية المثلى للمركب الفعلي. سنبرهن على هذا الموقف من خلال التعليق على الأمثلة(17):

17 ـ أ ـ

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so

17 ـ ب ـ

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so tonight

17 ـ ج ـ

- Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so in the garage tonight

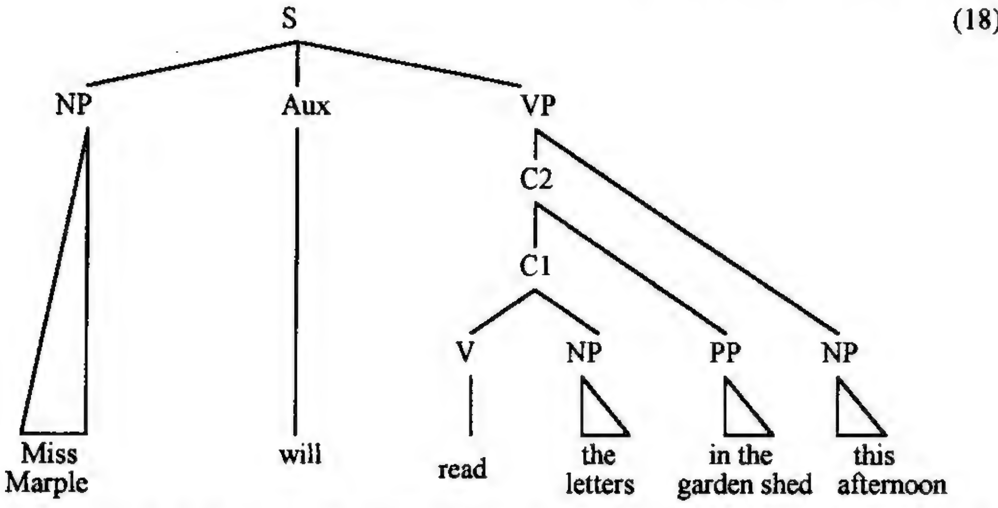
في (17) العبارة do so في الجملة المعطوفة تعوض جزءا من الجملة المعطوف عليها .ففي (17- أ) تعوض المركب الفعلي [read..... afternoon] جملة وتفصيلا. هذا وقد برهنا سابقا على أن التعويض يتحدد بنيويا: أي أن المكونات فقط هي التي يمكن تعويضها بعنصر ما. من هذه الجهة الشكل التمثيلي الشجري السابق (16) ليس مشكلا ما دامت العبارة التعويضية (do so) تستهدف المركب الفعلي برمته. أما في (17- ب) فإن هذه العبارة التعويضية عوضت فقط جزءا من المركب الفعلي وفي (17- ج)

Flat structure - 3

لم يستهدف التعويض إلا جزءا أصغر وهو الفعل والمفعول به، فـإذا صح افـتراض أن التعويـض يتحـدد بنيويا فإن اشتقاق الجملتين (17 ـ ب) و(17 ـ ج) من الصورة التمثيلية (16) ستعترضه صعوبات جمة.

بعبارة أخرى، المسطرة التعويضـية انطلاقا من هـذه الصـورة التمثيـلية، قـد تسـتهدف المركـب الفعلي برمته كما هو الشأن في (17ـ أ) و قـد تتنـاول كـل واحـد مـن المكونـات الـداخلية للمركـب الفعلي وهـي ف (=V) و م س (=NP) و م ح (=PP). لكـن البنيـة لا تسـمح بالتعـامل مـع المتواليـة: [read the letters in the garden shed] ولا مع المتوالية [read the letters] باعتبارهمـا مكونـين. إذ ليس هناك، مثلا، موقع شجري يشرف على القطعة [read the letters] إشراف سيادة واسـتقلال عـن المواقع الإشرافية العليا الأخرى. إن المحافظة على الافـتراض الـذي ينـص علـى أن الاسـتبدال والتعويـض يباشر «المكونات» فقط (بالمعنى الذي يقتضيه التقطيع المركبـي للفظ «المكون») يستوجب إعادة النظر في هندسة الشكل الشجري (16) وإعادة هيكلة البنية الداخلية للمركب الفعلي من هذا الشكل وذلـك بما يجعل هذه البنية قادرة على الانسجام مع مقتضيات الافتراض المذكور. الشكل الشجري (18) الآتـي يقرب البنية من مطلب الانسجام هذت:

(18)

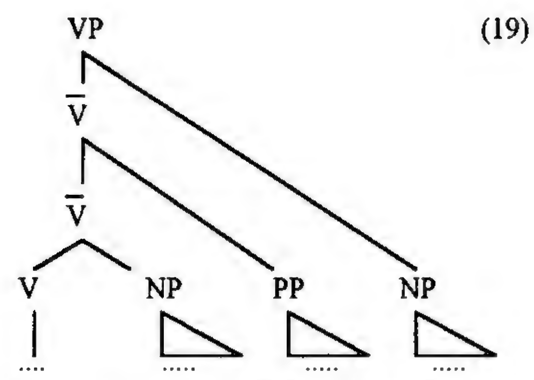


البنية الداخلية التي اتخذها المركب الفعلي في هذا الشـكل التعديلـي بنيـة غنيـة (بخـلاف حالهـا في (16)) ومحل الامتياز يكمن في أن هذه البنية انتظمت علـى منهـاج هرمـي اتضحـت معـه الحـدود الـتي تفصل المكونات الداخلية بعضها عن بعض [اتضاحا تتبين معه العنـاصر المكونيـة الواقعـة تحـت اشـراف عنصر مكوني أعلى وهو م ف والتي يمكن أن تستهدف بالتعويض دون العناصر الجزئية الـتي تدخـل في تكوينها هي]، فالقطعة [read the letters] مثلا تم تمثيلها باعتبارها مكونا معنونا بالمقولة C1 وحيازتهـا في التمثيل لصفة المكونية معناه أنه يمكن أن تكـون هدفـا للعمليـة التعويضيـة الـتي تتـم بواسـطة do so والحكم نفسه يصدق على القطعة. [read.......Shed] المعنونة بالمقولة C2 [....].

تبعا لهذا التحليل يستحسن القول إن المقولتين C1 وC2 مادامتا مرؤوستين بالمقولة الفعلية V فإن الذي يناسبهما هو أن تكونا إسقاطين للرأس الفعلي V (−read) وهـذا معنـاه أنهمـا نمطـان مـن أنمـاط المركب الفعلي، لكنهما مع ذلـك لا يكونـان بمحمل م ف. وبعبـارة أخـرى لا يتكـون منهمـا مجتمعـين المركب الفعلي الأقصى[4] إن الإسقاطين الفعليين C1 وC2 واقعان تحت اشراف اسقطات فعلية: فَـ C2 يشرف عليها م ف وC1 يشرف عليها C2 و م ف (−VP). لأجل ذلك يناسبهما أن يدعيا إسـقاطات وسيطة للرأس الفعلي[5] أما الإسقاط الأعلى باطلاق، الذي يتخذه الرأس V والمعنون بِـ VP في الشكل الشجري فيدعى بالإسقاط الأقصى[6]. والإسقاط الأقصى من خصائصه أنه لا يقع تحت إشراف إسقاط آخر يجانسه مقوليا[7].

الإسقاطات الوسيطة التي يتخذها الرأس الفعلي تعنون في نظام التمثيلات التوليدية بالرمز المقـولي مصحوبا بخط أي $\bar{\text{ف}}$:

(19)



م ف في (19) "بنية مكتنزة " أو "مجدولة" [8] إذا صح التعبـير أي أنهـا بنيـة تتكـون مـن طبقـات بعضها فوق بعض وأنها تتسع لمستويات إسقاطية مختلفة. المفعول المباشر the letters هـو فضلـة الفعـل لأنه معموله المحوري. هذا المركب الاسمي يأتلف مع الرأس المقولي لتكوين الإسقاط الفعلي الأدنى وهـو في (19) الإسقاط الأول الذي يعلو Vمباشرة. وفي حالة التعويض ب "do so" نـرى أن الوحـدة الدنيـا المنفعلة بالتعويض هي الإسقاط الأول من النوع $\bar{V}$. وهـذا معنـاه أن "do so" لا يمكـن أن تعـوض V دون المفعول المباشر كما يتبين من (20):

---

4 - Maximal - VP

5 - Intermediate projection

6 - Maximal projection

7 - سنعود إلى الإسقاط الأقصى من هذه الجهة في مباحث لاحقة نذكر منها مبحث «المقولة الأثريـة ـ 2» ومبحـث: «الصورة المنطقية والمقولة الأثرية ـ 3». ومبحث: «الحواجز العاملية».

8 - Layered structure

- 20
* Miss Marple will read the letters in the garden shed this afternoon and X will do so the diaries in the garage after dinner

في (19) الإسقاطات الفعلية التي تشرف على $\bar{V}$ الدنيا معنونة أيضا ب $\bar{V}$: المركب الحرفي [In the garden shed] والمركب الاسمي [this afternoon] ملحقات[9]. والملحق من خواصه البنيوية أنه يأتلف مع $\bar{V}$ الدنيا لتكوين $\bar{V}$ (-فَ) أخرى أعلى منها في الرتبة الشجرية الهرمية ومن خواصه الدلالية أيضا أنه اختياري (-ليس واجبا) ويمكن أن يتعدد وأن يتكرر: وهذا من معانيه الأساسية أن المستوى الإسقاطي $\bar{V}$ أفق شجري "تكراري"[10]. والموقع الشجري المعنون ب VP (- م ف) في (19) ينص على أن الإسقاط الأقصى للرأس الفعلي (V) هو $\bar{V}$ الأعلى بإطلاق الذي لا يشرف عليه إسقاط آخر يجانسه مقوليا.

ب - الإسقاط الوسيط + المخصص = الإسقاط الأقصى

هذا التوجه في التنظيم الإسقاطي فيه ضعف نبينه من خلال الأمثلة الأتية:

21 - أ - The detectives Have all read the letters in the garden shed after lunch

ب - All the detectives have read the letters in the garden shed after lunch

ج - They have?

د - * They have all

هـ - The policemen have all [done so] too

في (21 - أ) م ف يشبه صنوه الذي في الأمثلة السابقة إلا أنه مسبوق بالسور الكلي **all**. هذا السور يربط م س The detectives: (21 - أ) بينها و بين (21 - ب) ارتباط وثيق لن ندخل في تفاصيله الآن. أما (21 - ج) فهي مثال لحذف م ف. إن الحذف الذي يستهدف المركب الفعلي يستغرق السور الكلي أيضا أي أنه لا يجوز أن يحذف م ف دون السور[11] وهذا بالضبط هو ما يفسر الفساد في الجملة (21 - د). وهذا لا معنى له إلا أمر وحيد وهو أن: **all السور الكلي جزء من المركب الفعلي** ولو لم يكن كذلك لما لازمه في حكم "الحذف" لكن في الجملة (21 - هـ) السور الكلي لم يستهدف بالتعويض كما استهدف القطعة [read....afternoon] أي فَ (- $\bar{V}$) التي تشرف على الرأس والفضلة والملحقات، فدل ذلك أولا وقبل كل شيء على أن السور المذكور ليس ملحقا ولو كان كذلك لكان

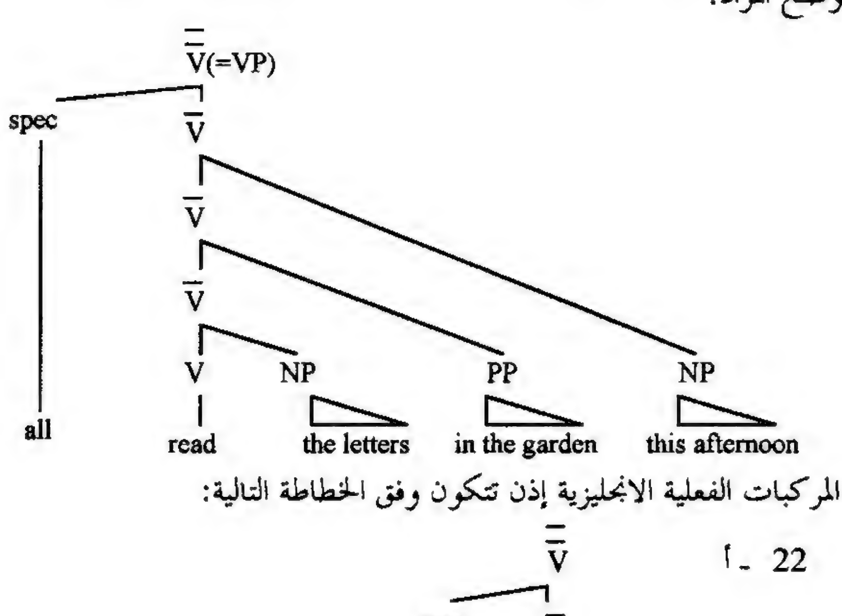
---

9 - Adjuncts

10 - Recursive

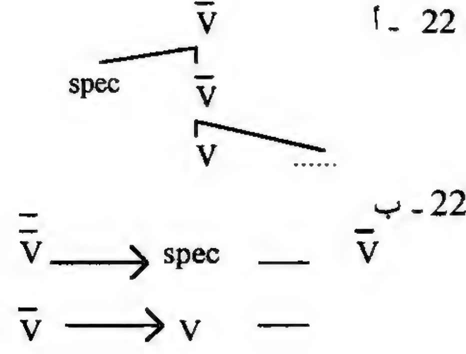
11 - العبارة في الأصل الانجليزي تقول باللفظ "إن السور لا يمكن أن يستيتم "Cannot be stranded"

مشمولا بالتعويض كمشمولية الملحقات الأخرى به.[12] إن الغرض من هذا التمييز بين الملحق والسور هو التنبيه إلى أن الأول يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأدنى لتكوين إسقاط وسيط أعلى منه والثاني يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق (أي $\bar{V}$ الذي يحتل قمة الهرم الإسقاطي الوسيط) لتكوين المركب الفعلي في صورته النهائية الكاملة. ويوصف الموقع الذي يشغله السور من م ف بكونه موقع «المخصص»[13] ويقع هو والإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق تحت الإشراف المباشر للمركب الفعلي ويقابله في نظام التمثيلات التوليدية الصورة الرمزية الآتية: [مخ، م ف].[14] وهو ينتظم أفقيا مع $\bar{V}$ لتكوين الإسقاط الفعلي الأقصى $\bar{\bar{ف}}$($\bar{\bar{V}}$=)[15] الذي نجعله معادلا ل م ف (=VP). ولعل الخطاطة التالية توضح المراد.



المركبات الفعلية الانجليزية إذن تتكون وفق الخطاطة التالية:

22 ـ أ



22 ـ ب

$$\bar{\bar{V}} \longrightarrow spec \quad __ \quad \bar{V}$$

$$\bar{V} \longrightarrow V \quad __$$

12– و الدليل على كونه ليس ملحقا أنه و إن كان اختياريا(كالملحقات) إلا أنه ليس تكراريا إذ لا يجوز الا سور واحد يسار الفعل و التكرارية كما ذكرنا سابقا من خواص الملحقات وهي في الأسوار ممتنعة.

13– Specifier position

14 – [Spec, NP].

15– اعتبار السور مخصصا للمركب الفعلي افتراض اقترحه "سبورتيش" في مقاله:

- **Spotiche, D. (1988a)"*A theory of floating quantifiers and its corollaries for constituen structure*"**

الذي يتقدم فيه بتعديل للبنية المركبية نعود إليه في مبحث «المقولة الأثرية ـ I» من قسم «عاملية المقولات المستترة».

أ ـ الفضلة تأتلف مع الرأس لتكوين الإسقاط الوسيط الأدنى

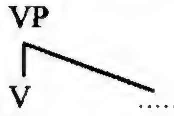
ب ـ والملحق يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأدنى لتكوين الإسقاط الوسيط الأعلى النسبي أوبإطلاق بحسب عدد الملحقات. وهذا معناه أن الإسقاط الفعلي يمكن أن يتخذ مواقع شجرية متعددة من الرتبة فَ. (أي الرتبة الإسقاطية الوسيطة)

ج ـ المخصص يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق لتكوين الإسقاط الأقصى والذي يوافق م ف في الشكل الشجري المعني عندنا بالتحليل » »[16]

• التعليق:

(I) ـ النظرية الإسقاطية: الاصول التقطيعية المركبية بين الأفقية والرئاسية

♦ ينطلق التحليل التوليدي فيما يتعلق بالنظام البنيوي الداخلي الذي تنتظم على منهاجه أطراف المركب و هيكله الصوري الهندسي من مفاحصة طبيعة العلاقة التي يجب أن تقوم بين المقولة المعجمية(=الرأس) وبين المقولة المركبية (=العنوان المركبي). وفي هذا الخصوص قامت الموازنة بين حلين اثنين:الحل الأفقي و الحل الرئاسي. الأول معناه أن تكون العلاقة المذكورة مباشرة كما هو مبين في الصورة التمثيلية(14 ـ أ)



أما الثاني فينص على وجوب مرور هذه العلاقة عبر موقع وسيط واحد أو أكثر. الحل الأول الذي ترتبط فيه المقولة بإسقاطها المركبي الأقصى ارتباطا مباشرا لا مكان فيه للوسائط ينتج بنيات مركبية معيبة وصفت "بالانبطاح" الذي تتناسب حدته طردا وعكسا مع عدد المكونات الداخلية التي يتخذها المركب الفعلي (الفضلات/ الملحقات) والانبطاح[17]هنا مرادف "للأفقية" كما يلاحظ في الصورة التمثيلية (16). والسبيل إلى تجاوز هذا العيب تعويض البنية المنبطحة (=الأفقية) ببنية مكتنزة أو مجدولة[18]. هذه الصفة مرادفة للرئاسية.

وبعبارة أخرى: البنية التي تنتج عن التقطيع المركبي تحتمل في الشكل الهندسي أن تكون أفقية أو رئاسية. في الحالة الأولى تكون البنية كلا لا تستقل فيه الأجزاء الناتجة عن التقطيع أي كلا محكوما بموقع

---

16 ـ تراجع تفاصيل، هذا التحليل في أصوله التوليدية، على وجه الخصوص في الأسانيد الآتية:

- **Jackendoff, R. S (1977) " $\bar{X}$ - *syntax: A study of phrase structure*"**
- **Chomsky, N .(1981 a)**
- **Haegeman L.(1991)**

17– Flat structure

18– Layered structure

مركبي واحد والتحكم هنا قائم على مبدإ التركيز أو المركزية التي لا تعتمد على الوسائط. أما في حالة الاكتناز فإن البنية تكون كلا تستقل فيه الأجزاء المركبية لأنها تنتمي إلى مستويات بنيوية مختلفة بعضها فوق بعض وهي إن كانت محكومة بإسقاط أقصى يشرف عليها جميعا فإن التحكم لا يقوم هنا على مبدإ التركيز الإشرافي بل على تشتيت "الإشراف" عبر المواقع الوسيطة وهذا التشتيت يجعل كل جزء من الأجزاء الناتجة عن التقطيع وكأنه «كل مستقل بذاته» فالكلية والاستقلال مناطهما الوقوع تحت "الإشراف المركبي" وإن كان هذا الإشراف المركبي نائبا لا أصيلا (أي ولو كان الإشراف على جهة النيابة لا على جهة الأصالة) لأجل ذلك نقول إن **"تشتيت" القوة الإشرافية** وعدم تركيزها هو الذي يسوغ معاملة الاجزاء الناتجة عن التقطيع معاملة الوحدة المكونية في جواز استهدافها بالعمليات اللغوية التعويضية و الحذفية وغيرها.

◆ إن النظرية الإسقاطية كما هي مفصلة في التحليل التوليدي أعلاه يثوي وراءها موقف خاص من المنحى الهندسي الذي يجب أن يتخذه «التقطيع المكوني». هذا الموقف ينص على أن **التقطيع المذكور يجب أن يكون رئاسيا ليتمكن العامل من الامتداد من الأعلى إلى الأسفل بمعونة الوسائط:** فالعمليات لغوية كالتعويض ب(do so) تستوجب التعامل مع الرأس الفعلي و صلته فقط دون الملحقات إلا أن هذا في ضوء البنية الأفقية للمركب غير ممكن :فالجمع بين، الرأس الفعلي و م س المفعول به و م ح المفعول فيه الزماني و م س المفعول فيه المكاني، جميعا تحت عنوان مكوني واحد معناه أنه لا يمكن أن يتوجه التعويض أو غيره من العمليات اللغوية إلا اليهن مجتمعة أي من حيث كونهن جزءا مكونيا لا يتجزأ في التقطيع المركبي والحال أن التعويض قد يكون جزئيا كما في(17- ب) و(17- ج) أي أنه قد يتوجه إلى كل واحد من تلك المكونات. وهذا معناه أنه يجب إعادة النظر في التقطيع المركبي الأفقي وتعويضه بتقطيع مركبي رئاسي.

في هذا السياق يندرج الترتيب الإسقاطي للمركب الفعلي. و نشير هنا إلى أن المطلب الرئاسي في تنظيم البنية الداخلية للمجالات اتخذ في الجزء الثاني من كتاب"*Grammaire et Coranité*"[19]مرجعا تأويليا أساسيا في إعادة النظر في الصيغة السيبويهية للعاملية العربية. وهذا الأمر نذكره هنا دليلا على أن العقل النحوي المؤسس عامليا مطارد في عمومه بجدل الأفقية والرئاسية. جاء في الرسالة المذكورة «**إن ما قيل عن استحالة النظام بين العوامل التنظيمية والنحوية و معمولاتها يقال عن العوامل المشكلة ولهذا فنحن نغير هنا مفهوم المجال ونقول إن المجال هو مجال الإفضاء وهو مجال قائم على الوسائط وكما أن العامل التنظيمي يدخل على بنيات فوضوية فيجوس خلالها فإن العامل الشكلي يجوس في**

---

19 - راجع أيضا " آية اللغة وكبرياء النظر" لنفس المؤلف.

بنيات أخرى ولا يتعلق بالمفردات [....] المجال ممتد من أعلى إلى الأسفل في علاقة هرمية تجعل العامل الأكبر ممتدا إلى مكونات البنية كلها بهذا المعنى يكون للعامل مجالات مختلفة في البنية الواحدة. والقوانين المنظمة لهذه المجالات والمحددة للمجالات الممكنة ولإمكان تتابعها ستكون لها أهمية كبرى» .

هذا الموقف من مسألة المجالات والوسائط سيكون له دور أساسي في توجيه خطتنا في التأويل والتخريج. ومن تجليات هذا الدور قيام هذه الخطة على أن الموازنة في النحو التوليدي بين التنظيم الأفقي والتنظيم الهرمي الرئاسي لبنية المركب مرادفة في أصولها العامة للموازنة في الموقف ـ المشار إليه ـ مِنْ مسألة المجالات والوسائط في العاملية العربية، بين مبدأي تركيز القوة العاملية وتشتيتها. إن مبدأ الرئاسية في العاملية لا معنى له سوى أن المجال العاملي إذا اتسعت وامتدت أطرافه فإن من المناسب إحداث مواقع افتراضية تتنزل من المجال منزلة الوسائط التي تساعد العامل الأعلى على الوصول إلى كل المعمولات. وعلى العموم الشكل العامل الغني بالوسائط أمر مطلوب في العاملية لأنه يبين طرق وصول العمل ويبرر هذا الوصول ويندرج في سياق برنامج «النحو العاملي المفصل القائم على الوسائط وعلى تحديد المستويات العاملية» كما حددت شروطه في الكتاب المذكور آنفا.

♦ وليس التنظيم الإسقاطي لبنية المركب في النحو التوليدي إلا صورة من الصور الممكنة لهذا النحو. العاملي. إن أول علاقة معتبرة في هذا التنظيم بين الرأس المقولي وغيره علاقته بفضلته أولا ثم علاقته بالملحق وهي في هذه وتلك لا تخرج عن **الإسقاط الوسيط** الذي ينتظم هندسيا باعتبار مقياس الأدنى والأعلى النسبي والأعلى بإطلاق. وهذا معناه أن أول انتظام علاقي مركبي مباشر في هذا المستوى هو العلاقة التي تقوم بين الرأس والإسقاط الوسيط الأدنى. فماهي منزلة الإسقاط الأقصى من الرتب الثلاث المذكورة والتي يلخصها الإسقاط التي فَ ($=\overline{V}$) وبعبارة أخرى: إذا انْضَاف السور الكلي إلى المركب الفعلي فهل يناسبه أن يكون جزءا من هذا المركب؟ وإذا كان ذلك صحيحا خصوصا أن السور المذكور جاء مشمولا بالحذف مع الفعل ومكوناته الداخلية في (21 ـ ج) فما هو الموقع الذي يمكن أن يحتله هذا السور؟. المواقع المحصاة لحد الآن ثلاثة هي: الرأس والفضلة والملحق، وهي جميعا واقعة تحت الإسقاط الوسيط ($\overline{V}$) وهذه الثلاثة ليس مناسبا أن يكون أحدها موقعا صالحا للسور. وأقوى دليل عندهم على ذلك أن السور الكلي لا يمكن أن يستهدف ب "التعويض" مع الرأس الفعلي ومكوناته الداخلية. (كما هو مبين في المثال (21 ـ ج) فدل ذلك على أن موقعه يجب أن يكون خارج مجال الفعل.

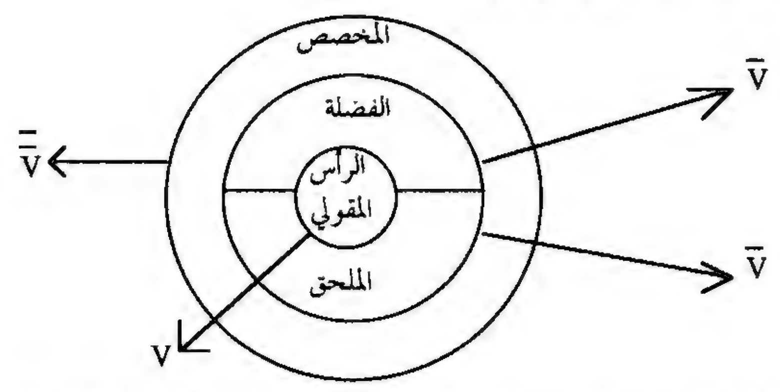
إن دليل «الحذف» و«التعويض» بهما يهتدي النحوي إلى التقاطيع الأساسية داخل المركب لكن ما يلاحظ في هذا الشأن هو أن الحذف يستهدف الكل أي السور والرأس والفضلة والملحق

(21 ـ ج) أما التعويض فيستهدف الكل إلا السور. هل معنى ذلك أن بين الدليلين تعارضا؟. فالحكم المفهوم من دليل الحذف هو أن السور الكلي جزء من المركب الفعلي لأن الحذف استهدف الكل. والحكم المفهوم من دليل التعويض هو أنه ليس كذلك لأن التعويض استهدف الكل إلا السور والذي يظهر من المنحى الذي اتخذه التوظيف الاستدلالي للدليلين هو أن التمثيل التوليدي في هذا الخصوص قام على فكرة الجمع بين الحكمين وتخريجهما على التكامل، ودفع احتمال التعارض المتبادر. والقول بالتكامل معناه وجوب استحداث «موقع جديد» في بنية المركب الفعلي يكون صالحا لإحتواء السور الكلي. والسبيل إلى ذلك هو ألا يعتبر $\overline{V}$ منتهىً للإسقاط في المركب الفعلي أي معادلا للمقولة المركبية(م ف). بل يجب أن يكون «جزءا منتقصا» من هذا المركب الذي لا يكتمل إلا إذا أضيف إلى هذا الجزء المنتقص قطعة موقعية أخرى تنتظم هندسيا وبنيويا بالنسبة إلى هذا الجزء على نفس المنهاج المتحكم في النظام البنيوي داخل الإسقاط الوسيط أي المنهاج الهرمي الرئاسي. والقول بالرئاسية في هذا «الموقع التكملة» المفترض، معناه وجوب إضافة مستوى آخر للإسقاط يكون أعلى هرميا بالنسبة إلى الإسقاط السابق ($\overline{V}$). في سياق هذا المطلب، يكتسي مفهوم الإسقاط الأقصى دلالته التي تميزه عن الإسقاط الوسيط برتبه السفلى والعليا النسبية والعليا بإطلاق. الحذف والتعويض إذن بهما اهتدى النحوي إلى التقطيع المناسب لبنية المركب. فالأول أفاد أن السور الكلي جزء من المركب الفعلي والثاني أفاد بأن فَ (= $\overline{V}$) ليس هو هذا المركب الفعلي الذي ظهر أن السور الكلي جزء منه بل هو قطعة من هذا المركب تحتمل أن تعامل معاملة «الوحدة المكونية» في جواز استهدافها بالعمليات اللغوية كالتعويض وذلك من حيث استقلالها بإشراف إسقاطي هو مناط مكونيتها. وقد أفاد «التعويض» أيضا أن الذي يعادل المركب هو المستوى الإسقاطي الثاني. ولما كان أقل ما يمكن أن ينعقد منه إسقاط معين موقعان اثنان وكان أحد هذين الموقعين هو الإسقاط الفعلي الوسيط"($\overline{V}$) دل ذلك عندهم على أن البنية تحتمل موقعا آخر هو المدعو عندهم بموقع المخصص. وفي هذا الإطار حلت مشكلة الموقع المناسب للسور الكلي.

(II) - التنظيم الإسقاطي "نسق" للتعريفات

(موازنة بين الشكل الشجري التوليدي والشجرة اليونانية الفرفورية)

- إن التنظيم الإسقاطي لبنية المركب ليس إلا نظاما في "التعريفات" ينفتح في منطقه العام على حدود شجرة فورفوريوس اليونانية القديمة في الترتيب الرئاسي للأجناس والأنواع والأعراض.. وفي سياق التعليق على هذا الأمر نرى أنه من الواجب إعادة رسم الفضاء الإسقاطي على الشاكلة التالية لتقريبه من نظام التمثيلات اليونانية:



ولئن كان المرجع الاستعاري في نظام التمثيلات اليونانية هو الفضاء الفلكي فإن المرجع الاستعاري في نظام التمثيلات التوليدية هو الفضاء الخلوي (=الخلية) والذري (=الذرة). هذا التداعي بين المرجعين الاستعاريين يغري بخوض مغامرة في التأويل سنشرح جملة من فصولها لاحقا. خصوصا إذا انتبهنا إلى ما آلت إليه العلوم المادية المعاصرة من اعتبار الخلية في البيولوجيا والذرة في الفيزياء صورة مصغرة للفضاء الفلكي ومن اعتبار للفضاء الذري والفضاء الفلكي متغيرات لشكل فزيائي واحد قائم على التمييز بين الجوهر (=النواة) واعراضه التي تحيط به ومنتظم وفق نفس المعادلة ونفس القانون.[20]

إن التنظيم الرئاسي لمستويات الإسقاط المركبي قائم على فكرة التمييز القديمة بين المستوى الذي يكون فيه الجوهر(=الجنس المقولي) صافيا من الأعراض والمستوى الذي يبدأ فيه بالاختلاط بالأعراض وعلى فكرة الفصل بين" الأعراض" المختلفة وبين النوع المخصوص الذي ينتمي إليه الجوهر كلما اقترن بعرض من تلك الأعراض. فكلما اقترن الجوهر المقولي بعرض من الأعراض صار له انتماء مخصوص إلى نوع إسقاطي خاص. النظرية الإسقاطية في النحو التوليدي نظرية في الجواهر و في الترتيب الهرمي للأعراض التي تتلعب بالجوهر فتخرجه من حيز الجنس إلى حيز النوع و من النوع إلى الفصل ومن

20 - راجع الباب الأول من رسالة "الأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي وعبارتها العاملية" لمزيد من التفاصيل حول مسألة أن النحو رهين بفزياء عصره وقد فصلنا القول هناك في تعقيدات العلاقة بين الأنحاء المعاصرة والفزياء الحديثة.

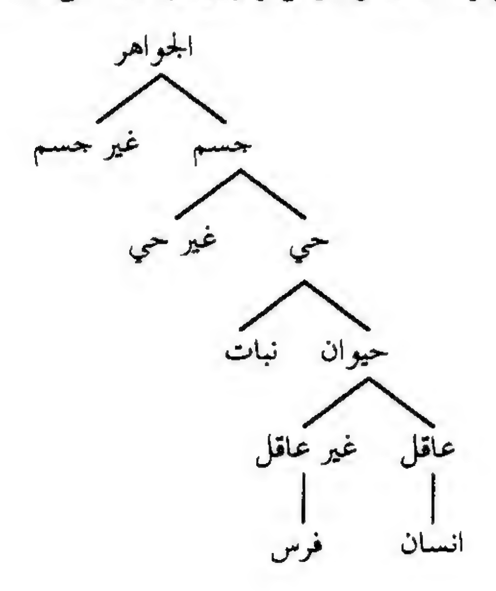
الفصل إلى الخاصة إلخ..... سنستعرض فيما يلي، بإيجاز، مبادئ شجرة فورفويوس اليونانية في تصنيف الكليات والصيغة التي اتخذتها هذه الشجرة عند المناطقة العرب (=ابن سينا والغزالي على وجه التحديد). ثم نتبع ذلك بتعليق نبين فيه جملة من ظلال الشجرة المذكورة في الانموذج الإسقاطي الرئاسي المعتمد عند التوليديين في تنظيم بنية المركب. ومرجعنا في هذه المتابعة التعليقية المقارنة أمران:

أولا: بين شجرة فورفوريوس والشجرة التوليدية قرابة وثيقة من حيث انطلاقهما معا من فكرة الجوهر باعتباره «جنس الأجناس» الذي يتدرج هرميا من العموم إلى الخصوص بحسب عدد الأعراض التي تتعاقب عليه على اختلاف بين الشجرتين في طبيعة الجوهر فهو جسم طبيعي فزيائي عند فورفوريوس و هو عند التوليديين جسم لغوي. هذا وإن بين «عدد الأعراض» ومقدار «الخصوص» بالنسبة للجوهرين الفورفوري والتوليدي تناسبا طرديا وعكسيا أي كلما ازدادت الأعراض تمكن الجوهر في الخصوصية وكلما نقصت تمكن في الإبهام حتى إذا تجرد منها مطلقا سمي جنس الأجناس.[21]

ثانيا: المقاصد الموجهة للترتيب الرئاسي الهرمي للجواهر والأعراض لها في الشجرتين صلة مباشرة بمبحث "التصورات" الذي يشتغل فيه المناطقة بالحدود و التعاريف.

أ ـ الصيغة اليونانية:

صنف فورفوريوس الفيلسوف اليوناني[22] الكليات و جعلها خمسا هي الجنس و النوع و الفصل و الخاصة والعرض و رتبها رئاسيا على الشاكلة الآتية:



21 – فكرة جنس الأجناس هذه هي التي ستكون جرثومة التخريج الميزاني للمسألة المركبية كما سنرى لاحقا

22 – ابراهيم مدكور:1969: "*L'organon d'Arstote dans le monde arabe*"

الترجمة العربية لكتاب ايساغوجي تتضمن تصنيفا شجريا بينه و بين الشجرة السابقة فرق طفيف يقول فورفوريوس[23] في "المدخل" «إن الجوهر هو أيضا جنس، وتحته الجسم، وتحت الجسم الجسم المتنفس الحي وتحت الحي الحي الناطق، وتحت هذا الانسان وتحت الانسان سقراط فالجوهر من هذه الأشياء هو جنس الأجناس والإنسان هو نوع الأنواع فأما الجسم فنوع للجوهر وجنس للمتنفس والمتنفس نوع للجسم وجنس للحي والحي أيضا نوع للمتنفس وجنس للناطق والناطق نوع للحي وجنس للإنسان والإنسان نوع للناطق **وليس هو جنسا للجزئيين من الناس لكنه نوع فقط**».

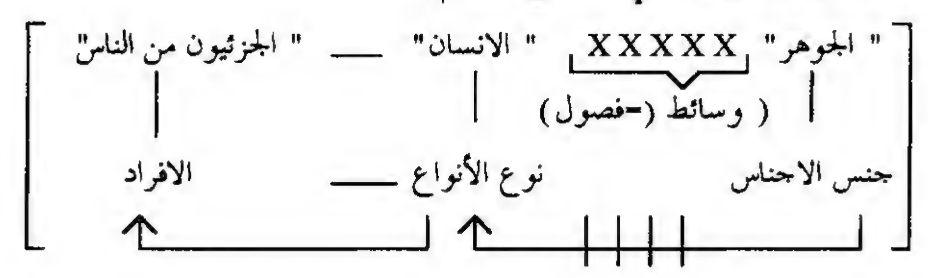
* * *

الجوامع بين الشكلين الشجريين اليوناني والتوليدي:

(مبدأ العلاقات الرئاسية ومبدإ الثابت

الصوري المؤسس للمتغيرات المشخصة)

د ـ ما يلفت انتباهنا في المقام الأول في هذا الترتيب الشجري قيامه على مبدإ التمييز بين نوعين من العلاقات: العلاقة المباشرة والعلاقة غير المباشرة الأولى تقوم بين الأفراد (=سقراط وزيد وبكر) ونوع الأنواع (=الإنسان) والثانية تقوم بين نوع الأنواع وجنس الأجناس. (=الجوهر) وهذه تمر عبر الوسائط الفصلية (=الناطق، الحي، المتنفس، الجسم):



لعلاقات داخل الشكل الشجري التوليدي قائمة على المبدإ نفسه:اذ منها غير المباشر وهي العلاقة التي تربط النوع المقولي (=الرأس) بإسقاطه الأقصى والتي تمر عبر المواقع الإسقاطية الوسيطة والجامع بين هذه المواقع الوسيطة في الحالتين أنها قد تتعدد وأنها تأخذ حظا من صفتي «النوع» و«الجنس» معا فهي نوع باعتبار وجنس باعتبار آخر، بحسب الموقع من السلم الشجري، ومنها (أي العلاقات داخل الشكل الشجري التوليدي) المباشر وهي العلاقة التي تربط «الأفراد المتشخصة» (=قائمة المفردات المعجمية الفعلية المفتوحة) وبين عنوانها المقولي. إذ ليس بعد العنوان المقولي (ف) مثلا الا "الجزئيين من الأفعال كذهب وخرج.. فبالإضافة إلى الجامع الرئاسي بين الشكلين إذن هناك جامع آخر وهو أن كلا

---

23 – إيساغوجي ص 72.

منهما يتقدم باعتباره: اختزالا صوريا عاما لكل المتغيرات المتشخصة اذ ليس بعد الشكل الإسقاطي التوليدي، والشكل الشجري اليوناني الا القوائم اللامتناهية من الأفراد والمتشخصات التي لا تدخل تحت حصر.

وقبل ذلك وبعد، لايهمنا في المقام الأول أن يكون التطابق تاما متساويا في جزئيات التصنيف بين الشكلين التوليدي واليوناني خصوصا إذا انتبهنا إلى أن الموضوع الواقع في حدود التصنيف مختلف في الحالتين فهو جسم فزيائي في احدهما ذهني في الآخر. ولكن يهمنا أن نبين أن **العقل الذي انتج الشكلين عقل نظري واحد يشتغل بنفس الآلة وتستفزه نفس العلاقات.**

ـ من جهة أخرى إذا كانت العلاقة بين النوع والجوهر في الشجرة اليونانية تمر كما بينا عبر وسائط تسمى «فصولا» وكانت هذه الفصول ترادف في وظيفتها النظرية وفي رتبتها من الشجرة الفورفورية المواقع الإسقاطية الوسيطة في الشجرة التوليدية، فإن الذي يؤيد هذا الترادف هو أن بين «الفصل» و«الإسقاط الوسيط» جامعا يكمن في صفة «العرضية». فقد وصفنا الرأس المقولي بكونه جوهرا صافيا وأول إسقاط يشرف عليه ينتج عن اختلاط الرأس بعرض الفضلة ثم بعرض الملحقات وهكذا. وكذلك وصفت «الفصول» في ايساغوجي بكونها أعراضا ومعلوم أن بين «العرض» والفصل أوجه تداخل كثيرة، فصل المناطقة القول فيها في باب "الكليات".[24] وهكذا يستوي لنا وجه آخر من أوجه الترادف بين الشجرتين ويكمن في قيامهما معا على مبدإ تقسيم الأعراض إلى مفارقة، وغير مفارقة. وتشعيب الشجرة على هذا الأساس[25]. وقد مر بنا في الفصل السابق أن الأعراض التي يتخذها الرأس المقولي في اطار الانتظام المركبي منها اللازم وهو الفضلة ومنها غير اللازم وهو الملحق.

العبارة الفورفورية اليونانية للشكل الإسقاطي التوليدي

انطلاقا من الجوامع السابقة يمكن بسهولة ترجمة الشجرتين اليونانية و التوليدية إحداهما إلى الأخرى، خصوصا إذا تذكرنا أن جامع الجوامع الصورية بينهما صريح وواضح ويكمن في أن أحد طرفي الشجرة يمثل العنصر الصافي من الأعراض والطرف الآخر يمثل العنصر المختلط بالأعراض الممكنة جميعا وليس بعد الطرفين إلا الأفراد التي لا تدخل تحت حصر، ثم إن الاختلاط بالأعراض في الشجرتين لا يتم دفعة واحدة بل عبر مستويات وهذا هو مناط الترتيب الرئاسي الداخلي لبنية الشجرة في الحالتين.

---

24 – راجع باب الكليات من ايساغوجي.

25 ـ عادل فاخوري (1980): "*منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث*".

خلاصة القول أن العلاقة بين النوع والجوهر في المنطق الفورفوري، وبين الرأس وإسقاطه الأقصى، وبصرف النظر عن جزئيات المفهوم والمحتوى في كل من طرفي هذه الموازنة يجريان على منهاج واحد يقوم على الترتيب الرئاسي القائم على الوسائط وهي «الفصول» في الشكل اليوناني و«الإسقاطات الوسيطة» في الشكل التوليدي والجامع بين هذه وتلك صفة «العرضية» كما بينا.

لا يعنينا من هذه المقارنة أن تستوي مستغرقة لكل الخيوط والجزئيات ببيان ـ مثلا ـ أي طرف من طرفي الشجرة اليونانية[26] هو الذي يقابل هذا الطرف أو ذاك من طرفي الشجرة التوليدية بقدر ما يعنينا هذا التشابه الصوري بين الفضائين الشجريين والمبدأ الرئاسي الذي يؤسسه وطبيعة الانتظام البنيوي للعموم والخصوص والتهيكل الهندسي للجوهر وأعراضه.

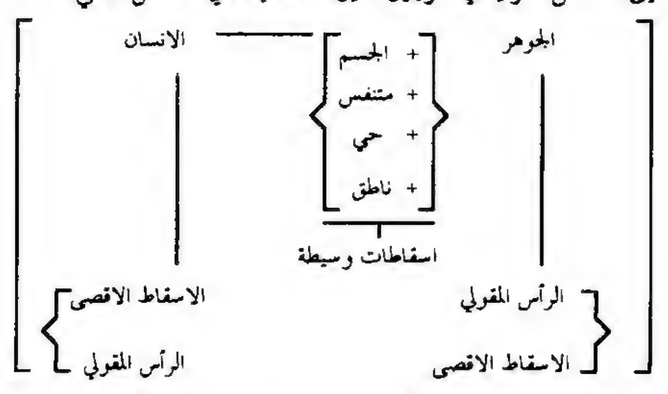
ب ـ الصيغة العربية

لم يخرج شراح ايساغوجي من المناطقة العرب عن المنطق العام التي تحكم في الشجرة اليونانية ونكتفي في هذا السياق باقتباس نصين اثنين من نصوص هؤلاء المناطقة الأول منهما للغزالي وهو في التقسيم الشجري والثاني في تعريف الكليات وهو من «تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية» للإمام نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي والشرح لقطب الدين محمود بن محمد الرازي:

أ ـ « الجسم ينقسم إلى نام وغير نام والنامي ينقسم إلى حيوان وغير حيوان والحيوان ينقسم إلى عاقل وهو الإنسان وإلى غير عاقل كالبهائم **فالجسم جنس الأجناس إذ لا أعم فوقه والإنسان نوع الأنواع إذ لا أخص تحته.** والنامي نوع بالإضافة إلى الجنس لأنه أخص منه وجنس بالإضافة إلى الحيوان لأنه أعم منه وكذا الحيوان بين النامي الأعم وبين الإنسان الأخص»[27]

---

26 – هذا المشكل يحتمل حلولا متعددة وقد جربنا أحدها في ما تقدم. وعلى العموم الشجرة اليونانية تحتمل في ترجمتها إلى الشكل التوليدي تأويلين اثنين نلخصهما في الشكل الآتي:



27 – أبو حامد الغزالي: ـ*"كتاب محك النظر في المنطق"*

ـ *"معيار العلم في فن المنطق"*

ب ـ «1 ـ **النوع وهو كلي يحمل على كثيرين متفقين في الحقيقة** في جـواب مـا هـو فـإذا قيـل مثلا: خالد وبكر وسعيد ماهو؟ سواء جمعت في السؤال أو أفرد بعضها يكـون الجـواب إنسـان. وهـذا هو **النوع الحقيقي** لأن نوعيته بالنظر إلى نفـس حقيقتـه المتحـدة...إذ ليـس تحتـه إلا الأفـراد المشـخصة ويقابله **النوع الإضافي**. وهوالكلي المقول على كثيرين في جواب ما هو؟ المندرج تحت جنس فهو كلـي مندرج تحت ما فوقه من أجناس. فالحيوان مثلا جنس لما تحته من الأنواع وهو نوع للجسـم النـامي ثـم الجسم النامي وإن كان جنسا إلا أنه نوع بالنسبة إلى مطلق الجسم ثم هذا وإن كان جنسا لما تحتـه فهـو نوع بالنسبة إلى الجوهر: وهو **الجنس العالي** وكل ما فـوق **النـوع الحقيقـي فهـو نـوع إضـافي** وهكـذا تترتب الأنواع بالتدلي من العالي إلى السافل الحقيقـي الـذي يسـمى نـوع الأنـواع، ويصـح أن يقـال في النوع الإضافي: إنه الكلي المقول على الماهية الكلية: وعلى غيرها في جواب ماهو المندرج تحت الجنس. فالحيوان وإن كان جنسا إلا أنه بالنسبة إلى الجسم النامي نوع وهكذا. ومراتب النـوع الإضـافي ثلاثـة: النوع العالي، وهو مالا نوع فوقه وتحته الأنواع كالجسم، والنوع السافل، وهو ما لا نـوع تحتـه وفوقـه الأنواع كالإنسان، **والنوع المتوسط** وهو ما فوقه نوع وتحته نوع كالحيوان[28].

2 ـ **الجنس وهو كلي يحمل على كثيرين مختلفين بالحقيقة** في جواب ماهو فإذا قيل مثلا: ما هـو الإنسان والفرس والسبع؟ كان الجواب عن ذلك حيوان. فالحيوان الذي وقع في الجواب، قـد اشـتركت فيه أفراد كثيرة تختلف حقائقها وتتباين مفاهيمها. **ثم إن الماهية الواحدة قد يكـون لهـا أجنـاس تـترتب متصاعدة إلى أعلى جنس** منها فالحيوان جنس وفوقه جنس وهوالجسم النامي وفـوق هـذا جنـس وهـو مطلق الجسم وفوق هذا جنس وهو **الجوهر الذي تنتهي إليـه الأجنـاس في تصاعدهـا ويسـمى جنـس الأجناس** لأنه لا جنس فوقه. **فالحيوان جنس سافل و الجوهر جنس عال و ما بينهما متوسـط**. وبنـاء على هذا فإن الجنس بالنسبة إلى النوع الحقيقي منه ما هوقريب منه ومنه ما هوبعيد عنه فالحيوان بالنظر إلى الإنسان **هو جنسه القريب**، أما الجسم النامي أو مطلق الجسم **فهو جنسه البعيد**.

3 ـ **الفصل وهو الكلي المقول على الشيء في جواب أي شـيء هـو في ذاتـه** كالنـاطق بالنسبة للإنسان، فإذا قيل: أي شيء الإنسان في ذاته فمعناه ماهو **المميز الذاتي** للإنسان عما يشاركه في جنسه ويكون الجواب ناطق إذ هو الذي يميزه عن الغزال والفرس مثلا **لأن الفصل هو جزء الماهية الخاص بها**

---

28 – هذه المراتب الثلاثة تكافئ في الشجرة التوليدية:

1 ـ الرأس المقولي (=النوع السافل لأنه لا مقولة بعده)

2 ـ الإسقاط القريب المباشر (=النوع المتوسط)

3ـ الإسقاط الوسيط الأعلى بإطلاق (النوع العالي)

والصادق عليها فقط. وينقسم الفصل إلى قريب وبعيد أما القريب فهو الذي يميز النوع عما يشاركه في جنسه القريب، كالناطق فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في جنسه وهو الحيوان من سائر الأنواع كالفرس والغزال وأما البعيد فهو الذي يميز النوع عما يشاركه في الجنس البعيد كالحساس مثلا بالنسبة للإنسان فإنه إنما يميزه عما يشاركه في جنسه القريب وهو الجسم النامي كالنبات، ولا يميزه عما يشاركه في جنسه القريب وهوالحيوان من سائر الأنواع كالفرس والأسد و غيرهما. ثم الفصل إن اعتبرت نسبته إلى النوع الذي هو جزء من ماهيته فإنه يكون **مقوما و متمما للماهية** كالناطق بالنسبة للإنسان فإنه **جزء من ماهيته مقوم لحقيقته** التي تتركب من الحيوان الناطق وإذا نسب إلى الجنس الذي فوق الإنسان وهو الحيوان فإنه يكون مقسما له. فالناطق إذا نسب إلى الجنس الذي فوق الإنسان وهو الحيوان فإنه يكون **مقسما له** لأن الناطق إذا ضم إلى الحيوان يحدث فيه تقسيما ،حيث يجعله على قسمين:حيوان ناطق وحيوان غير ناطق.

4 ـ الخاصة: وهي الكلي الخارج عن الماهية المحمول على أفراد حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في عرضه؟ والخاصة كما تكون للنوع كالضاحك بالقوة للإنسان حيث يقال في مميز الإنسان: أي شيء هو في عرضه؟ فالجواب عنه، ضاحك، تكون أيضا للجنس، كالماشي، فإنه عرض خاص بالجنس الذي هو الحيوان، إذ يقال في مميز الحيوان أي شيء هو في عرضه فيقال الماشي. وتنقسم الخاصة إلى **ملازمة للماهية** بحيث لا تفارقها ذهنا كالضحك والبكاء بالقوة بالنسبة للإنسان وإلى **مفارقة لها** كالضحك فعلا بالنسبة للإنسان أيضا.

5 ـ العرض العام، وهو الكلي الخارج عن الماهية المحمول عليها وعلى غيرها فإنه يشمل الماهية التي يحمل عليها ويشمل غيرها لصحة صدقه وحمله على الجميع وذلك كالمتحرك بالنسبة للإنسان فهو عرض له ولكن لا يختص به بل يشاركه فيه غيره لذا صح حمله عليه وعلى غيره في قول القائل الإنسان متحرك، الفرس متحرك وهكذا. ولا يقال العرض العام في جواب سؤال أصلا...والعرض العام يتنوع أيضا إلى نوعين: **الملازم** كالماشي والمتنفس بالقوة **والمفارق** كالماشي بالفعل»[29]

* * *

الشجرة المركبية حد حقيقي

إذا كانت الشجرة الفورفورية تسمى حدا حقيقيا[30] لأنها حللت «الجسم» إلى المقومات الذاتية (=الأجناس والأنواع والفصول) فإن الشجرة التوليدية يناسبها أيضا أن تعتبر حدا حقيقيا لأنها تحلل

---

29 – من شرح الرازي على الكاتبي. *"تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية"* فصل: تعريف الكليات.

30 – الحد الحقيقي يتم بالجنس (القريب) و الفصل

الجسم المركبي إلى الصفات الذاتية المقومة التي هي المقولة وأعراضها. وهذا ما قصدناه في أول كلامنا عن طبيعة النسق التعريفي في كل من الشجرتين اليونانية والتوليدية عندما قلنا **إن القواعد المركبية نظام في تعريف الأجناس المركبية باعتبار مقوماتها الذاتية**. إن المقياس الذي نص عليه المناطقة العرب أصلا للحد الصحيح ينعقد من الجنس الأعلى(أي الذي لا ينقسم) ثم المقومات الذاتية الممكنة «وإن كانت الفا على شرط **أن يقدم الأعم على الأخص**»[31] ثم يضاف إليه الفصل. إن الحد الحقيقي الدال على تمام ماهية الشيء عسير جدا كما نص على ذلك الغزالي لأن ذاتيات الشيء لاحصر لها. **إن عدم انحصار الذاتيات هذا هو الذي جعل التوليديين يحصرون الإسقاط الوسيط في الرتبة $\bar{V}$ مهما بلغ عدد الملحقات وقد عبروا عنه بخاصية «التكرارية»**. وعلى هذا الأساس نص المناطقة على أن ما يتيسر للمُعَرِّف في الغالب هو الحد الناقص الذي لا يشترط فيه المساواة بين طرفي التحديد والأيسر منه الرسم الذي يكون تاما (بالجنس القريب والخاصة اللازمة) وناقصا (بالجنس القريب والخاصة غير اللازمة).

الشجرة المركبية في تأويل الشجرة اليونانية المقلوبة

إن بنية المركب في تأويل آخر يمكن اعتبارها شجرة فورفورية مقلوبة تجعل الجنس المقولي (=الرأس) أسفل ثم تندرج إلى أعلى. وفي هذا التأويل نقول إن التدرج في الرتب الإسقاطية تدرج من الأعم إلى الأخص فأعم العناصر هو الرأس المقولي **ف** ويندرج في الرتب التخصيصية عبر المستويات الإسقاطية فإذا اقترن **ف** بالمفعول أو غيره من الأعراض التخصيصية (=المكان، الزمان، الغاية، الهيئة...إلخ) أي إذا اقترن الرأس بالصلة فضلة كانت أم مخصصا أو هما معا خرج الرأس من الجنس الأعم أو الجوهر المبهم إلى النوع المختص وهو فَ ثم إن فَ نوع باعتبار الجنس الذي تحته أي **ف** لكنه جنس «مبهم» باعتبار ما فوقه فإذا وقع في طريق عرض آخر هو صدر المركب المدعو في قاموس اصطلاحاتهم «مخصصا» اختص أي خرج من صفة الجنس الأعم إلى صفة النوع المختص وهو **فَ**.

نلاحظ هنا أن هذا التدرج من العام (V) إلى الخاص ($\bar{\bar{V}}$) عبر وسائط ($\bar{V}^*$) ودرجات يناسب قول النحاة قديما إن المنصوبات عوارض تخصيصية ويناسب ترتيب المناطقة للأنواع والأجناس وللأنواع الإضافية[32].

31 – الغزالي "محك النظر" ص 108.

32 – سنذكر في تعليق لاحق المرادف البنيوي في النحو العربي لقانون اشتراك الوسائط الإسقاطية التوليدية في الرتبة البنيوية الموسومة ب $\bar{V}^*$

الفعل (V) جنس عام تخرجه العوارض التخصيصية (=المفعول والمكان والزمان) من حيز الجنس إلى حيز النوع $\bar{V}$ وقد تتعدد هذه العوارض وتتنوع حسب العناصر التخصيصية لكنها تبقى جميعا في باب النوع $\bar{V}$. «وإن كانت ألفا» كما يقول الغزالي. ولا تخرج من $\bar{V}$ إلى النوع الأخص $\bar{\bar{V}}$ حتى يتعرض النوع $\bar{V}$ باعتباره جنسا هذه المرة للعرض «المخصص"» وهذا معناه أن هذا العرض (أي المخصص) لا يدخل على الجوهر المقولي الصافي (V) ولكن على النوع الأخص $\bar{V}$ أي على الجوهر المقولي مختلطا بالأعراض التخصيصية الواقعة في مجال الصلة. ومرادف هذا السلوك الشجري في الشكل اليوناني أن عرض «الحيوان» مثلا لا يدخل على الجوهر مباشرة ولكن بواسطة عوارض وسيطة هي الجسم والحي والمتنفس و النامي إلخ...(راجع ماقلناه سابقا في التمييز بين الجنس القريب والجنس البعيد وفي التمييز بين النوع العالي والنوع السافل والنوع الوسيط).

بناء على ذلك يمكن التمييز في الشجرة المركبية التوليدية بين نوعين من الأعراض:

ا ـ الأعراض التي تدخل على الجوهر الصافي (وهي الصلة بقسميها الفضلة والملحق) فتحيله من الرتبة V إلى الرتبة $\bar{V}$.

ب ـ العوارض التي تدخل على الجوهر المختلط أي على $\bar{V}$ فتحيله من الرتبة $\bar{V}$ إلى الرتبة $\bar{\bar{V}}$.

من هذه النظرية العامة في العلاقة بين الجواهر والأعراض تستمد النظرية الإسقاطية في تنظيم بنْيَةِ المركب منطقها الهرمي الرئاسي.

* * *

(III) الترادف بين السيبويهية والتوليدية في توزيع الأدوار المجالية

الأسْ الإسقاطي فيما يبدو مرادف محتمل لحجم المجال العاملي الذي يصل إليه العامل في الرتبة س̄ ومرادف لقوة العامل في قدرته على تناول المفرد و المركب. فالرأس المقولي س يعمل في الصلة. والمخصص يدخل على المركب من الرأس وصلته أي على س̄ لينعقد منهما معا س̿. ولربما صح أن يقال إن الأس المذكور مرادف لا لقوة العامل و لكن لاختصاصه: فالرأس الفعلي يدخل على المفرد فإذا تعدد المفرد دخل على العناصر المفردية المختلفة في مستويات إسقاطية مختلفة (س̄*) أما المخصص فيدخل على الكل أي على س̄ بواسطة الإسقاط الأقصى س̿ الذي يشرف على الداخل والمدخول عليه.

وباختصار:

ـ س عامل يدخل على الصلة و ينتج عن الدخول المجال س̄

ـ س̄ مركب من العامل و المعمول.

هذا المجال المركبي والذي «عمل بعضه في بعض». يتعرض في مستوى آخر للمخصص فتكون النتيجة س̿ والتي تقع بدورها تحت الجوهر الأعلى أي ج[33]. في هذا المستوى من التحليل الفرق بين س̄ و س̿ فرق بين المستوى الذي يكون فيه الرأس عاملا في صلته وبين المستوى الذي يكون فيه أي هذا الرأس وصلته (=المجال) تحت موقع افتراضي آخر هو س̿ وذلك بواسطة المخصص.

التوزيع المجالي العربي والتوليدي في ضوء التنظيم البنيوي باعتبار المستويات الإسقاطية

توزيع الرتب الإسقاطية على الشاكلة المشروحة آنفا يتضمن التمييز بين ثلاثة مجالات:

$[\bar{\bar{v}} [\bar{v} [v ------]]]$

النحو السيبويهي قامت فيه أنواع كثيرة من هذه المواقع الافتراضية وحتى في الأحوال التي لم يتم التصريح فيها بهذه المواقع، فإن المقدمات السيبويهية تدفع إلى القول بها.[34] فعندما يتوالى المجال الابتدائي والمجال الفعلي فإن موقع الصدر إذا لم يتحقق فإنه يكون موقعا افتراضيا:

مجال الابتداء [$\bar{\bar{v}}$ الصدر [$\bar{v}$ v[الفعل ومفعوله][الملحقات]]]

إن العناصر التي تملأ موقع الصدر سمى الجرجاني وظائفها بالتقييد وهي بذلك يناسبها أن تدعى بِـ «المقيدات» وأن تجعل بالتالي صالحة لترجمة لفظ Specifier الذي يناسبه في الترجمة العربية أن يكون مقابلا للفظ «الصدر» باعتبار ما ذكر.

الإسقاط الوسيط($\bar{V}$) ـ موقع افتراضي يمكن اعتباره عاملا معنويا نعوض به العاملية اللفظية في النحو السيبويهي. إن الانتقال في الشكل التوليدي من الجوهر الخالص إلى الجوهر المختلط بالأعراض والتي بموجبها ينتمي الجوهر إلى أنواع مختلفة حسب الأعراض التي تتلعب به، يناسبه أن يكون في الألفاظ الجرجانية انتقالا من الجوهر المجرد إلى الجوهر المزيد بالأعراض التخصيصية ($\bar{V}$) والأعراض التقييدية ($\bar{\bar{V}}$).

إن الرأس المقولي كما بينا هو العامل والتدرج في الرتب الإسقاطية تدرج من النوع العام إلى النوع الخاص ثم إلى النوع الأخص وهذا التدرج يتناسب طردا وعكسا مع حجم المجال الذي يتخذه

---

33 – فإذا كانت ج معادلة لـ: س̿ بحيث استوجب الأمر أن تكون ج فضلة لرأس آخر ولم يكن لهذا الرأس مقابل في نسق المقولات اعتبر «الصمت» إسقاطا أقصى و «الاستئناف» رأسا له سنعود بتفصيل إلى هذا التأويل.

34 – راجع في هذا الشأن على وجه التحديد: أحمد العلوي: ـ "آية اللغة وكبرياء النظر"

ـ "المجالات العاملية"

الرأس المركبي (الفعل مثلا) صلة له. هذه الصلة تضيق وتتسع فإذا ضاق المجال إلا عن لفظ الفعل كـان النوع هو V فإذا اتسع درجة فشمل المفعول صار النوع هـو $\bar{V}$ فـإذا ازدادت الصلـة اتسـاعا فشـملت الملحقات فإن النوع يبقى هو هو أي $\bar{V}$). ولعل اشتراك المفاعيل والملحقـات، في اللغـة العربيـة، في محـل النصب يناسبه ان يؤول في هذا الإطار باعتباره انعكاساً لفظيا صريحا لهذا الأمر. ثــم إن معالجـة أحكـام «المنصوبات بعد تمام الكلام» في باب واحد هو «الفضلات» دليل على هذا التوجه في النحو العربي أي أن الفعل إذا اتخذ صلة فإنه يتحول من الجنس **ف** إلى النوع **ف̄** مهما اتسعت صلته وهذا النوع المتوحد يترجمه في العربية أن الفضلات كلها تشترك في النصب. سنبرهن في سياق هذا التأويل فيما بعد علـى أن الرفع والإسناد في النظرية النحوية العربية يرادفـان الإسـقاط الأقصـى **س̿** في صـورة مـن صـوره، وأن النصب و التخصيص يرادفان الإسقاط الوسيط **س̄***.

المحــــور الثانــــي

النظرية الإسقاطية
وبرنامج محاصرة التنوع والتعدد

1- مقــدمــة.
2 - الشكـــل الإسقــاطي شكل ميزانــي يوافقــه التــلفيــظ و يخـــالفــه بالنقـــص.
3 - رتبة المكونات: محاصرة التنوع في مستوى آخر.
4 - نحــو نظرية إسقاطيـــة موحدة لكـل المركبات.
5 - تعــليــق.

1 - تقـــديـــم

ذكرنا في مقدمة هذا الفصل ان الموقـف التوليـدي فيمـا يتصـل بالنظـام البنيـوي داخـل المركـب الفعلي، يمكن ارجاعه على تشعب تفاصيله الى قضيتين أساسيتين:

الاولى: الموازنة بين الحل الافقي والحل الرئاسي والانتصار الاستدلالي للحل الثاني.

الثانية: بناء نظرية بنيوية موحدة للمركبات تقوم على مبدإ الرئاسية الهرمية الذي ظهرت مزيته في الاستدلال على حساب مبدإ الأفقية. ونشير هنا الى أن القضايا الثلاث التي تناولناها بالتعليق فيما تقدم وهي:

أ - التنظيم الإسقاطي لبنية المركب مشتق من المرجع التقطيعي المركبـي.

ب - النظام البنيوي المركبـي ليس الا نظاما في «التعريفات» مشتق مـن منطـق الشجرة اليونانيـة القديمة في ترتيب الأجناس والأنواع والأعراض.

ج - اوجه الترادف بين السيبويهية[35] والتوليدية خصوصا في التوزيـع المجـالي والتنظيـم الداخلـي.

هي القضايا الأساسية المتفرعة عن القضية الاولى المتعلقة بإشكال الأفقية والرئاسـية في تنظيـم «المجـال». أما المسائل التي سنتناولها بالتعليق والمفاحصة في الفقرة الموالية فتندرج في إطار تفاصيل القضية الثانية عن النظرية الموحدة لبنية المركبات.

ان تعميم «الشكل الإسقاطي» المندرج في إطار هذه النظرية الموحدة، تنسلك مسائله عبر شعبتين اثنتين:

أ - بيان ان الشكل الإسقاطي المنتظم هندسيا وفق مبـدإ الرئاسـية، «صـورة ميزانيـة كاملـة» وأن المتغيرات التلفيظية قد توافقها بدون زيادة ولا نقصان وقد تخالفها بالزيادة او بالنقص وفي حالة النقص يكون التلفيظ صورة مجتزأة من الشكل الميزاني العام.

ب - بيان أن الشكل الرئاسي المزعوم أصـلا لكـل تلفيـظ مركبـي فعلي بـه مـن جوامـع الثـراء الصوري ما يجعله قادرا على استيعاب ثلاثة من مظاهر التنوع وهي: التنوع الرتبـي في اللغـات - التنوع المقولي في المركبات - التنوع في الطبائع المركبية من جهتي المفردية والجملية.

وفي مايلي نستعرض جزئيات الموقف التوليدي فيمـا يتعلـق بهـذه المظـاهر الثلاثـة ثـم نتبـع ذلـك بتعليق موجز نبين فيه ان هذا الموقف يندرج في إطـار الدفـاع عـن مـا نسـميه في هـذا البحـث ببرنـامج

---

35 - السيبويهية هنا نأخذها بمعنا ها الواسع اي ماجاء من مبادئها وتطبيقاتها صريحا في "الكتاب" وما بقي مضمرا وتم استصراحه في دراسات. د. أحمد العلوي عن النظرية النحوية العربية القديمة.

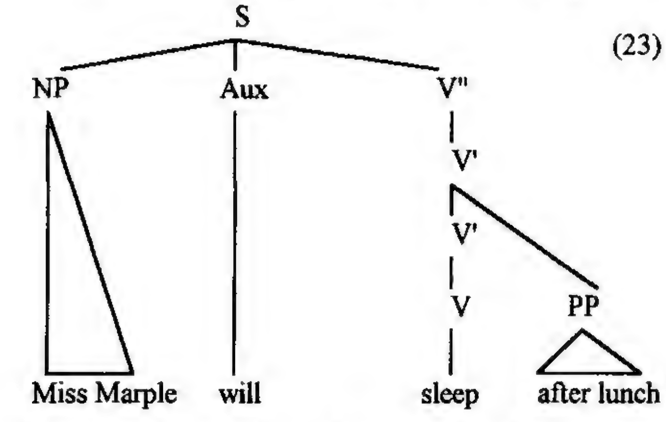
محاصرة التعدد واختزال التنوع وهو مَنْحى في النظر تنتمي حدوده ومفرداته الأساسية الى لغة نظرية بينها وبين اللغة السيبويهية مناطق ترادف مترامية الأطراف كما سنرى.

2 ـ الشكل الإسقاطي شكل ميزاني عام يوافقه التلفيظ ويخالفه بالنقص

« سننظر الآن في جملة اضافية من امثلة بنيات م ف وذلك لبيان ان: كل مركب فعلي يتكون من ثلاثة مستويات إسقاطية: ف، ف̄، ف̿ (= v", v' , v) وان لم تتحقق في اللفظ العناصر التي تدخل في تكوين كل مستوى إسقاطي[36] (اي ان المركب الفعلي قد لا يتحقق منه في اللفظ الا الرأس). وعلى العموم اذا لم يكن في العبارة ما يمكن ان يلفظ مواقع المستويات الإسقاطية فإن المركب الفعلي لايجوز بحال أن يخرج في انتظامه البنيوي الداخلي عن البنية (22).

الجملة الآتية مثلا لا تتضمن مخصصا للمركب الفعلي ولا فضلة للرأس الفعلي وهذا معناه ان الإسقاط الأقصى والإسقاط الوسيط الأدنى لا يتشعبان شجريا:[37]

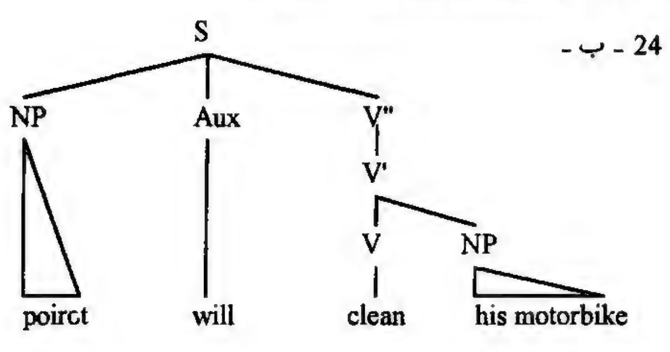
(23)



وقد يتخذ المركب الفعلي فضلة مع خلوه من المخصص والملحق نحو:

24 ـ أ ـ Poirot will clean his motobike -

24 ـ ب ـ



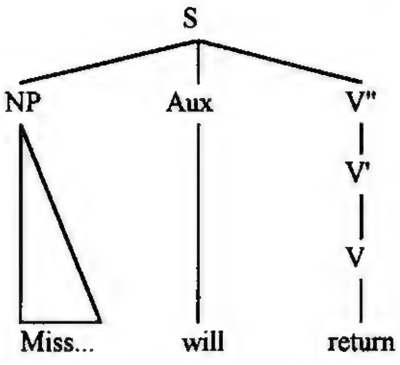
36 ـ راجع في هذا الخصوص شومسكي (1986)

37 ـ يجوز في اختيار تمثيلي آخر ان نجعل [مخ.م ف] مشرفا على موقع شجري فارغ معجميا سنعود الى مناقشة هذا الاختيار في مكان آخر.

واخيرا قد يستغني م ف عن المخصص وعن الفضلة وعن الملحق على حد سواء فلا يتحقق منه إلا الرأس نحو:

25 ـ أ ـ Miss marple will return -

25 ـ ب



3 ـ رتبة المكونات: محاصرة التنوع في مستوى آخر

ان الخطاطة الإسقاطية التي تنتظم وفقها المركبات الفعلية والتي اعتمدناها الى الآن بنيت انطلاقا من الامثلة الانجليزية وهي لأجل ذلك قد تنطبق على اللغات التي يشبه نظامها الرتبي نظام الانجليزية الا انها ستتمنع لا محالة عن اللغات التي لا يجري النظام الرتبي فيها على منهاج ترتيب المكونات في الانجليزية. من امثلة ذلك اللغة اليابانية التي تنتمي الى مجموعة اللغات ذات الرتبة «فا مف ف»[38] اي ان الفعل فيها، الرأس المركبي، يتأخر عن المفاعيل والملحقات.

26 ـ أ - john -ga mary-o but - ta
(الماضي ـ ضرب نصب ـ ص رفع – س)

26 ـ ب - john - ga mary - ni hon - o yat - ta
(الماضي ـ اشترى نصب ـ كتابي مجرور ـ ص رفع ـ س)

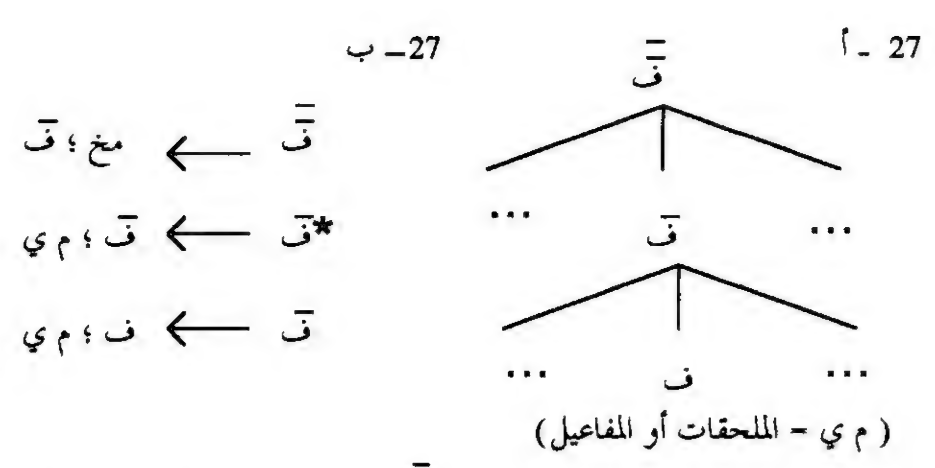
26 ـ ج - john -ga mary-to kuruna de kobi-ni it - ta
(ماض ـ ذهب الى ... بـ سيارة مع ـ ص رفع ـ س)
الاداتية

المطلوب اذن هو ابتكار خطاطة كلية للإسقاطات الفعلية تكون على منزلة من المرونة الصورية تجعلها صالحة للغات ذات الرتبة (ف مف) وللغات ذات الرتبة (مف ف)[39] على حد سواء. ولعل الشكل الإسقاطي الآتي يفي بهذا الغرض:

---

38 ـ انظر: Kuno, S. (1973) *The structure of the Japanse language*

39 ـ وكذا اللغات التي تجتمع فيها هاتان الرتبتان كالعربية.



في (27 ـ أ) الحذف الذي يشرف عليه ف يمثل المخصص الذي يشرف عليه ف يمثل الملحقات والفضلات. اما في (27 ـ ب) فالفاصلة المنقوطة التي تفصل بين المكونات اشارة الى ان هذه المكونات لا تترتب خطيا. رتبة الفعل مثلا بالنسبة إلى فضلاته (←م ي) يتم تثبيتها حسب الاختيار الذي ترتضيه كل لغة على حدة اما الرمز * الذي اقترنت به المقولة الإسقاطية ف في القاعدة الثانية من (27 ـ ب) فإشارة الى صفة التكرارية المشروحة فيما مضى»[(40)].

4 ـ نحو نظرية إسقاطية موحدة لكل المركبات.

« إن أحد الاسئلة التي تلزم عن نظرنا السابق في بنية المركب الفعلي، السؤال عن جواز **تعميم مبدإ الهرمية** الذي اعتمدناه في تنظيم البنية الداخلية لهذا المركب، ليشمل المركبات الأخرى.

اذا كان ذلك ممكنا فسيكون معناه انه يجوز تعويض قائمة القواعد المركبية الاربع بشكل عام وحيد. واضح ان مبدأ **«الاقتصاد» يستوجب تفضيل النظرية التي ترجع فيها المقولات المركبية المختلفة الى شكل إسقاطي وحيد يستغرقهن جميعا على النظرية التي تجعل لكل مقولة مركبية على حدة شكلا إسقاطيا خاصا بِها.**

---

40 ـ انظر:

- Haegman (1991)
- Riemsdijk,v and E. williams (1986)

راجع المزيد من التفاصيل في موضوع الملحقات وقواعد البنية المركبية بصفة عامة:

- Emonds, J. (1970): Root and Structure Preserving Transformations,
- Emonds, j. E 1976 *A transformational opproch to English syntax: Root, structure preserving and local tramsformations*
- Jackendoff, R. S. (1977) $\bar{X}$ - *syntax : A study of phrase structure*

تراجع أيضا المناظرة المشهورة بين «شومسكي» و«فإن رمسدجك»:

- Chomsky, N. (1982 b) *The Generative Enterprise* (A discussion with Riny Huybregts and Henk van Riemsdijk).

والتي تضمنت ردودا على تصورات أخرى للبنية المركبية كالنحو المعجمي الوظيفي والنحو المركبي المعمَّم.

إذا تمكنا من صياغة هذه الخطاطة الإسقاطية العامة فإن ذلك سيكون معناه اننا استطعنا استخلاص الخصائص المشتركة بين المركبات وهذه، في كل الأحوال، رتبة في التعميم نفتقدها كثيرا عندما نقيم اوصافنا وتفسيراتنا على التمييز بين اربع قواعد مركبية مختلفة لا يربط بينها رابط.

سنعود بعد قليل[41] الى المقولات المعجمية الأخرى (=الاسماء والصفات والحروف) لتقديم الدليل على ان الخطاطة الإسقاطية التي بينا ان م ف تنتظم مفاصله وفق ما تستلزمه، يمكن تعميمها لتشمل المقولات الأخرى»[42].

5 ـ التعليق:

أ ـ من مستويات التنوع التي جاءت النظرية الإسقاطية لمحاصرتها وتوحيدها، الصور المتقصة من الميزان المركبي الإسقاطي العام. اي الصور التي تنقصها بعض المواقع كالفضلة والمخصص والملحق، وهذه الصور على مخالفتها للخطاطة الإسقاطية العامة بالنقص تعتبر تلفيظا لهذه الخطاطة.

يتبين من التحليل التوليدي في هذا الشأن انه يستمد من مبادئ النظر الميزاني والتي من بين ما تنص عليه ان «الاختلاف في التلفيظ لا يمنع من ان يكون له ميزان واحد» وان النقاش والاعتلال للحالات والشروط وبناء القواعد الخاصة بكل صورة جزئية لايتم إلا في المستوى التلفيظي وان «تلك القواعد التي تنشأ تقعد بالنسبة إلى الميزان ...بحيث ان مراعاتها يجعل في امكان عارفها تقدير صورتها الميزانية الكاملة وكأن شروط التلفيظ في الأبواب هي بحث في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليلها» وأن «النحوي يهتم علىالخصوص بالحذف والتقديم والتأخير وهي الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان».

ب ـ ونذكر هنا ان ترتيب الاستثناءات الداخلة على الميزان المركبي الإسقاطي جاءت في التحليل التوليدي السابق على هذه الشاكلة بالضبط، فقد ذكرت الأحوال المخالفة للميزان بالحذف، وقد تقدمت ثم الأحوال التلفيظية القائمة على التنويع الرتبي للميزان.

وفي هذا الخصوص لوحظ ان اللغات تختلف في رتبة الرأس من الفضلة، اذ منها ما ينبيها على تقديم الرأس في كل الأحوال ومنها مايبنيها على تأخيره عن فضلته في كل الأحوال ايضا كاليابانية، والمطلوب هو محاصرة التنوع الرتبي ليكون مشمولا بنفس النظام الإسقاطي. وفي هذا الاطار اقترحت صيغة جديدة للشكل الإسقاطي (27 ــ أ) تمكن من استيعاب صور التنوع عبر اللغات. ان تقديم

---

41 ـ انظر ص 257 ومابعدها.

42 ـ هذه المسألة تمثل بالنسبة للمحور الثالث موضوعه الأساس انظر ص 252 ومابعدها).

المخصص وتأخير الفضلة كانت هي الرتبة الوحيدة في تصور سابق وهو تصور قائم على ثبوت النقط في الشكل الإسقاطي ثم وقع تعويض هذا التصور الحسابي ذي الطابع الهندسي الجامد بتصور حركي قائم على هندسة النقط المتحركة التي لا تمكن من الحصول على رتبة وحيدة جامدة. والرتبة في هذه الحالة يكون تحديدها اختياريا قائما على حجج تجريبية تختلف من فصيلة لغوية الى أخرى. كل اللغات تشتق رتبتها من هذا الشكل الإسقاطي الذي يرفع في مستوى النظرية الى درجة الشكل الرتبي العام الذي يستغرق كل الأوضاع الرتبية الممكنة. هذا هو الذي ذهب اليه التوليديون امام التنوع الرتبي بين الفصائل اللغوية . «الرتبة» بالنسبة للرأس يقارن شكلها بالعلامة الإسقاطية التي تكون خطا واحدا أو خطين او تكون تجردا من الخط جملة. فلا يكون المخصص الا تحت الإسقاط الأقصى ولا تكون الفضلة الا تحت الإسقاط الادنى اما الرتبة باعتبار القبلية والبعدية فإن النقط المتحركة باستمرار في الشكل الإسقاطي الجديد لا تمكن من الحصول على هذه الرتبة لأجل ذلك قلنا ان تحديدها يكون اختياريا[43]. ولعل اهتداء التوليدي الى هندسة النقط المتحركة في (27 ـ أ) الشبيهة بالهندسة السيبويهية يرجع الى اشتغال نظريته بالنظام الرتبي في اللغات الشرقية ـ اليابانية تحديداً ـ والتي تجعل الرأس العاملي متأخرا عن معمولاته وهو اشتغال مكن التوليدي من توسيع نظريته لتتجاوز التصور الحسابي الجامد المشتق من الأوضاع الرتبية المقهورة في بعض اللغات الاوربية التي مثلت بالنسبة للتوليدية مجالها التقليدي كالانجليزية. وههنا نشير الى ان **ما تيسر للتوليدية متفرقا في لغات مختلفة قد اجتمع للنحوي العربي في اللغة الوحيدة التي اتخذها موضوعا له وهي العربية. لذلك لم تعرف النظرية النحوية العربية الانتقال من التصور الحسابي القائم على افتراض ثبوت النقط في الأشكال إلى التصور الحركي القائم على النقط المتحركة باستمرار، بل عرفت هذا الشكل الحركي الاخير ابتداء ولم تعرف غيره (الا في تطبيقات جزئية داخلية اعتبرت مخالفة للميزان العام). وقد مر بنا في الفصل السابق ان هذا**

---

43 ـ سنبين فيما بعد ان الحركية في الشكل الإسقاطي الجديد تجعل التعريف التوليدي للعامل قريبا من التعريف العربي. فالعامل في الاول يقترن وجوده بالعلامة الإسقاطية تقدم عن معموله ام تأخر، والعامل في الثاني هو الذي يقارن وجوده بوجود آثار في العناصر الاخرى تبين درجة الانتظام بالنسبة اليه خصوصا اذا انتبهنا الى ان الاسماء القابلة للمعمولية في الحالتين بالاضافة الى كونها قابلة للانتظام لا يحكمها اي ترتيب لأن الهندسة هندسة لنقط متحركة لا لنقط ثابتة. لكن المشكل في الصيغة التوليدية هو ان لامحكومية العناصر بأي ترتيب خاصية تستفاد حينما ننظر الى اللغات جميعا اما توظيف الشكل الإسقاطي الحر رتبيا في اللغة الواحدة كالانجليزية اواليابانية فمطارد بالجمود لأن النقط في أشكال هذه اللغات ثابتة غير متحركة.

الضرب من اجتماع الخواص في لغة واحدة وتفرقها في لغات اخرى، يستدل به على ان اللغة الواحدة اكبر حجما[44] من كل واحدة من هذه اللغات[45].

ج ـ وأخيرا إن إرجاع جميع المركبات الفعلية الى الشكل الإسقاطي العام ذي المستويات الثلاثة سواء تحققت في اللفظ الفضلة والمخصص والملحق ام لم تتحقق، إنْ كان يندرج في اطار التصور الميزاني الذي يرجع المختلف الى شكل عام وحيد والذي يوظف المساطر التوحيدية في التعامل مع الصور التلفيظية التي قد تكون معادلة للميزان وقد تكون مخالفة له بالزيادة او بالنقص فإن توسيع القاعدة الصورية والمرونة الابستمولوجية للشكل الإسقاطي العام ذي المستويات الثلاثة قد دفع بهذا الشكل الى نهايات توحيدية تتجاوز اللغة الواحدة الى اللغات المختلفة. واما الدفع بهذا التعميم لتكون المقولات المركبية الاخرى مشمولة بنفس الشكل الإسقاطي المنظم للهيكل البنيوي المركبي فيندرج في اطار برنامج توحيدي أشمل وأعم.

---

44 ـ Bigger

45 ـ الايطالية مثلا اعتبرت اكبر حجما من الانجليزية لأنه بإزاء كل جملة انجليزية توجد جملتان في الايطالية احداهما يظهر فيها الفاعل الضمير والثانية يحذف فيها جوازا (راجع المبحث السابق). 45 ـ «اعلم ان المصادر فروع عن الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق (...)» [كتاب المقتصد في شرح الايضاح (ص 554)].

المحــور الثالـــث:

الميـــزان المركـــبي الواحـــد
وتنويعاتـــه المقوليـــة

1 ـ تقديـم.

2 ـ حمل الاحـوال المفرديـــة بعضها على بعــض.

3 ـ حمل الاحوال الجملية على الاحوال المفردية.

1 - تقديـــم:

1 - 1 سنلخص فيمايلي جملة من مظاهر الترتيب العمودي للمقولات باعتبـار الأصالـة والفرعيـة (او الإلحاق) في النظرية النحوية العربية، وذلك لنبين بالموازنة التامة ان النسق الترتيبـي التوليدي، والـذي اجريت عليه المقولات في النحو التوليدي، في حمل بعضها على بعض حمل شـبه وتشـاكل صـوري (اي من حيث الانتظام البنيوي الداخلـي وفـق مبـدإ الكثافـة الرئاسـية، الإسـقاطية)، وفي اعتبارهـا تنويعـات مقولية لميزان بنيوي وحيد هو الميزان الإسقاطي (=ميزان س - خط)، لم يخـرج عـن المبـادئ العامـة الـتي اسست النظام السيبويهي في ترتيب المقـولات والموازيـن وهـو ترتيـب تحكمـت فيـه مفـاهيم «التولـد» و«الشبه». ونذكر هنـا ان الـترتيب العمـودي للمقـولات باعتبـار الأصالـة والفرعيـة لم تعرفـه النظريـة النحوية التوليدية بالألفاظ الصريحة التي عرف بها في النحو العربـي ولكنه علـى كـل حـال قـائم بصفـة ضمنية ولزومية في الكيفية التي رتب بهـا التوليديـون اسـتدلالهم علـى ان المركبـات جميعـا مشـمولة في انتظامها الهندسي البنيوي بنفس النظام وهو النظام الإسقاطي.

غاية الأمر أن رد المقولات بعضها الى بعض رد «شـبه وتولـد» ورد الكل الى مقولـتي«الأصـل» و«الفرع» في النحو العربي يرادفهما في النحو التوليدي رد المركبات الثلاثة: الاسمية والحرفية والوصفيـة الى المركـب الفعلي ثم رد الكل الى الخطاطة الإسقاطية س̄ التي تتنزل من الكل منزلة الأصل الميزاني مـن أنواعه المقولية . هذا المستوى الثاني في «الارجاع» والذي يقوم على تجريد الشكل الإسقاطي العام مـن المتغيرات المقولية يرادفه في النحو العربي اسـتقلال البنيـة العامليـة المجردة، عـن الطبـائع المقوليـة للعـامل والمعمول فـ«العامل» قيمة مجردة مستقلة تتحقق في المستوى المقولي فعلا او اسما أوحرفا.

فمنزلة «ميزان العامل» في النحو العربي من أنواعه المقوليـة كمنزلـة الشـكل الإسـقاطي العـام في النحو التوليدي من الطبائع المقولية للرؤوس المركبية، مع فارق بين النحوين يكمن في ان النظرية النحوية العربية القديمة قام فيها الترتيب الصريـح للأنـواع المقوليـة باعتبـار الاصالـة والفرعيـة[46]. (فـالفعل هـو الأصل في العمل وغيره محمول عليه في ذلك) وترتيب الفروع باعتبار قربها وبعدهاعن الأصل وباعتبـار كونها «مشابهة» له بسبب علاقة «التولد» العموديـة او «نائبـة» عنـه في «الوضـع»[47]، لكـن الأصـل

---

46 - «اعلم ان المصادر فروع عن الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق (...)» [كتـاب المقتصـد في شرح الايضاح (ص 554)].

47 - المصادر مثلا تعمل تشبها بالفعل والحروف تعمل نيابة عن الفعل:

- «وانما تعمل (اي الأفعال) لمشابهتها للافعال في تضمن حروفها ...» المقتصد ص 554. ⇐

وفروعه القريبة والبعيدة، المشابهة والنائبة كلها ترجع الى شكل واحد هو ميزان العامل. والمقدمة المشتركة بين النظريتين في هذا الخصوص ان «ليس في المقولات ما لا يعمل»[48] والفرق عندهما في الشروط والقيود التي ترتبط بكل مقولة على حدة. هذا وان الاختلاف بين المقولات في هذا الشأن عند النحاة العرب اختلاف في قوة العامل[49] المرتبطة عندهم برتبته في نظام الاصول والفروع وهو نظام قائم على منطق «تكاملي» مبني على مبدإ تبادل الأصالة والفرعية بين العناصر ، فما يستوي فرعا لأصل في مستوى معين يتنازل له الأصل عن أصليته في مستوى آخر. **وكأن نسق الاصالة والفرعية نسق للتوازنات البنيوية اساسه «تداول سلطة الاصالة» بين الاجزاء:** فما يكون أصلا متحكما في مستوى معين يصير فرعا محكوما في مستوى آخر[50]. من امثلة مبدإ التداول هذا قولهم ان «المصادر فروع على الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق»[51] وكذا تنصيصهم على ان «المصادر اسماء معلقة على اشياء فهي كالغلام والرحل والثوب والدار في أنها لا أصل لها في العمل»[52] وانه لما «كان أن بمنزلة الاسم الذي هو المصدر في الإعراب وفي هذه المعاني (اي الفاعلية والمفعولية والاضافة والابتداء) كان المصدر بمنزلته في امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه. لا يجوز ان تقول: اعجبني زيدا ضرْبُ عمر[...] لأن جميع مايتعلق بفعل الصلة كالجزء منه فكما لا يجوز تقديم بعض حروف الاسم على بعض كذلك لا يجوز هذا ولذلك لم تقل جاءني (زيدا الذي ضَرَب) تريد (الذي ضرب زيدا)، لأن زيدا منصوب بفعل الصلة فلا يجوز تقديمه على الموصول كما لايجوز تقديم جميع الصلة عليه نحو(جاءني ضرب الذي تريد (الذي ضرب))»[53].

⇐ - «وانما لم يجز اعمال معاني الحروف لأن الحروف انما وضعت نائبة عن الأفعال طلبا للايجاز والاختصار فاذا أُعملت معاني الحروف فقد رجعت الى الافعال فأبطلت ذلك المعنى من الايجاز و الاختصار" الانصاف: 262/1 - 263.

48 - قد مر بنا في تعريف العامل عند التوليديين أن الرؤوس المقولية هي العوامل.

49 - «والحرف اضعف من الفعل» الانصاف 165/1.

«فإذا كانت (إن) انما عملت لأنها اشبهت الفعل فهي فرع عليها واذا كانت فرعا عليه فهي اضعف منه لأن الفرع ابدا يكون اضعف من الأصل .." الانصاف : 176/1

50 - لعل هذا المنحى الخاص الذي اتخذه نظام الاصول والفروع في النحو العربي امتداد - بالمعنى الابستمولوجي للفظ الامتداد - للمفاهيم التي كانت شائعة في مباحث "السياسة الشرعية".

51 - المقتصد ص 554.

52 - المقتصد ص 554.

53 - المقتصد ص 554

وكذلك تنصيصهم على أن الاسماء فروع عن الافعال في العمل والافعال فروع عن الاسماء في المعمولية. فالاسماء المحضة «لا أصل لها في العمل وانما العمل للافعال والحروف»[54]. «والحرف اضعف من الفعل[55]» لأنه فرع عنه في العمل. و«الاسم إنما عمل الجر حيث كان في الكلام حرف الجر»[56] فدل ذلك على أن الأسماء في باب الاضافة محمولة على الفعل في العمل بواسطة تضمنها معنى حرف الجر، فهي ليست فرعا مباشرا ولكنها فرع الفرع، وفي كل الأحوال فهي فرع عن الفعل في العمل. والافعال من جهة اخرى فرع عن الاسماء في المعمولية ومناط الفرعية المشابهة في توارد المعاني. هذا، بصفة عامة، هو المقصود بتداول سلطة الأصالة.

1 - 2 الميزان المركبي الواحد وتنويعاته المقولية: من مبادئ النظر العاملي القائم على الاستعارة الميزانية كما رأينا ان الاختلاف في التلفيظ لا يمنع من ان يكون له ميزان واحد وان النقاش والاعتلال للحالات والشروط لا يقع الا في مستوى التلفيظ. هذا ويرتبط بالميزان اضرب مختلفة من التنويعات ترجع على اختلافها الى بابين اثنين: التنويعات التفصيلية والتنويعات المخالفة: يرتبط بالاولى الأنواع المقولية للميزان وبالثانية أحوال الحذف والذكر والتقديم والتأخير والتوسيط والإضمار والاظهار وكل الحالات التي تمثل الاستثناءات التلفيظية الداخلة على الميزان.

كل ميزان يتخذ في المستوى التلفيظي أنواعا مختلفة ويرتبط كل نوع من هذه الأنواع بقواعد خاصة تضبطه. وهذه القواعد تلتئم مكوناتها وجزئياتها، بالنسبة الى الميزان العاملي «بحيث أن مراعاتها يجعل في امكان عارفها تقدير صورتها الميزانية الكاملة وكأن شروط التلفيظ في الأبواب (=الأنواع) هي بحث في الاستثناءات والمخالفات الواردة على الميزان وتعليلها»[57].

ان النظرية النحوية التوليدية لا تخرج عن هذا المنحى القائم على التمييز بين الصورة الميزانية الكاملة والتنويعات المرتبطة بها على جهة التفصيل (=الأنواع المقولية) اوعلى جهة المخالفة. وفي هذا السياق يندرج السعي التوليدي نحو جعل كل المركبات مشمولة بنفس النظام البنيوي وهو النظام الإسقاطي الرئاسي. وهذا السعي ليس الا تقديرا لصورة ميزانية بنيوية كاملة تتنزل منها الصور المركبية المختلفة منزلة الأنواع المقولية التفصيلية. ونذكر هنا ان من مستويات التنويع المقولي المرتبطة بهذا الباب

---

54 - المقتصد ص 871

55 - الانصاف 165/1

56 - المقتصد ص 871.

57 - "التصاوير الزمخشرية ".

الأنواع الحجمية (=المفرد والجملة) وفي هذا السياق يندرج ايضا السعي التوليدي الى جعل المكونات الجملية مشمولة بالنظام البنيوي نفسه الذي تنتظم باعتباره الأحوال المركبية. وهذا الموقف في توجيه واختيار مستويات «التنويع» التي ترتبط بالميزان ليس غريبا عن اللغة النحوية العربية القديمة بل هو من اصولها الكبرى: فالحلول في المحلات والانتظام المعمولي بالنسبة الى العامل جعل في النحو العربي أصلا في المفرد فرعا في الجمل ذات الطابع المفردي اي المحمولة على المفرد في التأويل. وليس السعي التوليدي نحو توسيع نظريةس - خط في التنظيم الرئاسي الهرمي لبنية المجالات إلا صورة مخلصة امينة لهذا الموقف. لأنه انطلق من المفرد باعتباره أصلا للانتظام البنيوي وفق نظرية س - خط ثم حمل الجملة محمل المفرد في وجوب انتظامها من الناحية البنيوية الداخلية وفق نفس النظرية. وكما ان حمل الجملة في النحو العربي على المفرد في وجوب الانتظام وفق نفس النظام المتحكم في المفرد وهو نظام الحلول في المحلات والانتظام بالنسبة الى الرابطة العاملية[58]، قد قام على اساس استقلال المحلات عن الألفاظ «فالجملة طائفة من المحلات لاطائفة من الالفاظ لهذا امكن لهذه المحلات ان تشغل بالمفردات وبالجمل ذات الطابع المفردي»[59] وهذا في جوهره مشهد من مشاهد استقلال الميزان العاملي عن أحواله التلفيظية المختلفة في الطبائع المقولية (س، ف...) والحجمية (المفردية والجملية) وغير ذلك مما يعرف في اللغة النحوية العربية القديمة باعتبارات العقد والتركيب، كذلك الشأن بالنسبة الى النظرية النحوية التوليدية التي ليس قيامها على فكرة توسيع نظرية س - خط الا تطبيقا موسعا لمقدمة استقلال الميزان البنيوي الإسقاطي عن متغيراته التلفيظية بل ان التوسيع المذكور لا يمكن ان يقوم خارج هذه المقدمة اي ان هذه الاخيرة لازمة لجعل الجملة محمولة على المفرد في نظامها البنيوي، لأن اساس هذا اللزوم المنطقي ان المفردية والجملية توابع مقولية لنفس الكائن الميزاني.

وهكذا وجب ان يقال بلغة النحاة القدماء: ان «المركب» طائفة من المواقع لا طائفة من الالفاظ لهذا امكن لهذه المواقع ان تشغل بالمفردات (=المركبات ذات الرؤوس المعجمية) وبالجمل (=المركبات ذات الرؤوس غير المعجمية). والذي نراه في سياق تكميل الموقف التوليدي في هذه الشأن ان التمييز بين الرؤوس المعجمية (س، ف...) والرؤوس غير المعجمية (الصرفة والادوات الصدور) تمييز بين قائمة أصلية واخرى فرعية فالأصل في «المقولة» ان تكون عنوانا على قائمة معجمية مفتوحة يتنزل منها منزلة الاختزال الذي يستهدف التنوع والتعدد الذي لا ينحصر. وفي السياق التكميلي ذاته نرى ايضا ان اعتبار النظام الإسقاطي أصلا في المفرد فرعا في الجمل مترتب عن الأصالة والفرعية بين الرؤوس المقولية

58 - شريطة ان تكون «شكلا عامليا مرتبطا» بطبيعة الحال اما الشكل العاملي غير المرتبط فلا محل له .

59 - "تعليقات على المغني".

فالرؤوس المعجمية أصل وغير المعجمية فرع باعتبار ماذكر آنفا. وهكذا استوى المفرد أصلا والجملة فرعا لأن الاصول بالأصول أولى والفروع بالفروع كذلك. ونختم هذه الملاحظة بالاشارة الى ان حمل الجملة محمل المفرد في المستوى البنيوي ليس الا امتدادا لحملها محمله في المستوى المحوري ـ الدلالي فقد مر بنا في المبحث المنصرم أن الجملة قد تكون «موضوعا» من موضعات البنية المحورية...

فإن تذكرنا كما قد اسلفنا، أن «المفردية» و«الجملية» في النحو العربي ليست الا توابع مقولية مستقلة عن الفضاء الميزاني (.بمواقعهِ وعلاقاته) وأن الجملة في هذا التصور انما حملت على المفرد في «النظام المعمولي» بواسطة التأويل بالمفرد وهو اعتبار دلالي وأنها (اي الجملة) لا تحل في المحلات الإعرابية في المستوى العاملي الا اذا كانت مؤولة بالأصل المفردي في المستوى الدلالي، وأن ذلك لا معنى له الا امر وحيد وهو ان الشبه العاملي يترتب عن الشبه الدلالي: اذا كان ذلك كذلك صح ان يقال ان جعل «البنيوي» امتدادا للمحوري ـ الدلالي في النحو التوليدي في مسألة المفردية والجملية باب واسع من أبواب الترادف النظري بين النحوين العربي والتوليدي.

سنعرض في مناسبات متفرقة لجزئيات هذا الترادف في مستوى التصور النظري وما يلزم عنه من ترادف في مستوى النتائج التطبيقية. أما الآن فنستعرض فيمايلي جزئيات وتفاصيل الموقف التوليدي من قضية الميزان الواحد وأنواعه المختلفة وذلك في شطره المتعلق بالتنويعات التفصيلية بقسميها:

- التنويعات المقولية (= حمل الاحوال المفردية بعضها على بعض)
- التنويعات الحجمية (حمل الجملة على المفرد في مبدإ التنظيم الإسقاطي).

2 ـ حمل الأحوال المفردية بعضها على بعض (في الانتظام البنيوي الإسقاطي)

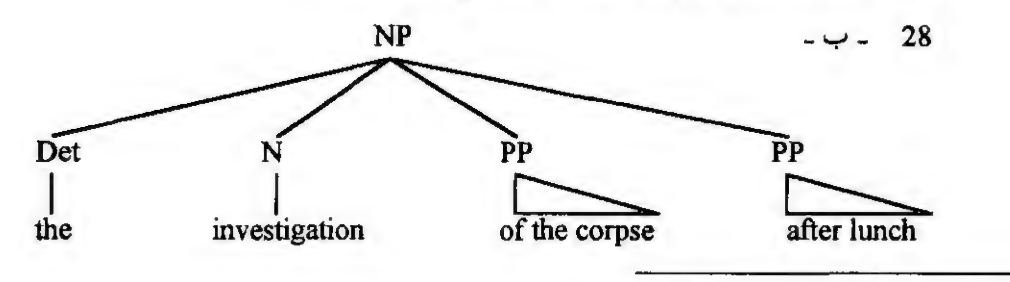
2 ـ 1 التحليل التوليدي.

أ ـ المركبات الاسمية/ المصدرية

« « في التمثيل البنيوي للجملة (28 ـ أ) يمكن ان نجرب البنية المسطحة (أوالمنبسطة أو المفلطحة) التي تلزم عن القاعدة المركبية الثانية (=ب)[60]:

28 ـ أ - The investigation of the Corpse after lunch.

28 ـ ب ـ



60ـ راجع قائمة القواعد المركبية الأربع ص 202.

هذه البنية المنبطحة تنطوي على ضعف تمثيلي صارخ يكمن في كونها لا تجزئ في تفسير بنية الجملة التي يستهدف التعويض فيها القطعة [the investigation of the Corpse] فقط دون المركب الحرفي الدال على الظرف الزمني.

The investigation of the Corpse after lunch was less Horrible than the one after dinner - 29

اللفظ one في هذه الجملة يعوض المصدر والمركب الحرفي معا **الا ان هذه القطعة لا توازيها في التمثيل حدود مكونية تسوغ معاملتها باعتبارها «وحدة مكونية» مستقلة في التقطيع**[61]: انها جزء من مكون وهو المركب الاسمي الذي يعلو الكل، ولو كانت مكونا اذن لكانت بجميع عناصرها الجزئية تحت إشراف عنصر آخر غير المركب الاسمي المذكور.

وهذا معناه ان بنية م س يجب ان تكون بنية مكتنزة على منوال ما سبق في المركب الفعلي أي أن التنظيم البنيوي الداخلي للمركب الاسمي يجب ان يكون جاريا على منهاج الرئاسية الهرمية. فمن جهة اولى تعويض القطعة [the investigation of the corpse] فقط دون الملحق الظرفي after lunch دليل على ان هذه القطعة واقعة تحت اشراف مباشر مستقل لا حظ للملحق فيه: والتخصيص بالمباشرة هنا معناه ان هذا الملحق يمكن ان يكون تحت الإشراف المذكور شريطة ألا يكون هذا الإشراف مباشرا.

ومن جهة اخرى يمكن الموازنة بين م س في (28 - أ) وبين المركب الفعلي في (30):

- The police will [$_{VP}$ investigave the Corpse after lunch] - 30

الحدس اللغوي يقضي بأن العلاقة بين الرأس المقولي N في(28 - أ)والمركب الحرفي [of the corpse] تشبه العلاقة بين الرأس الفعلي investigate في (30) ومفعولهthe corpse. كل من الرأسين الفعلي في (30) والاسمي في (28 - أ) تربطه بالمركب الاسمي the corpse **نفس العلاقة المحورية**[62].

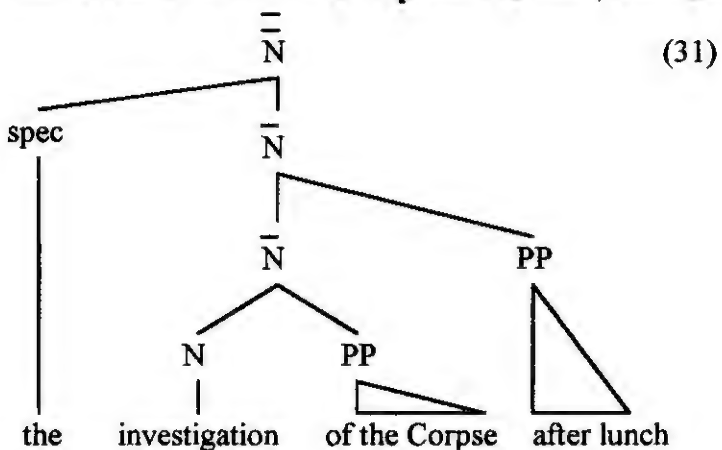
اذا كانت العلاقة بين الرأس الاسمي وصلته جارية من الناحية الشكلية على منهاج العلاقة بين الرأس الفعلي وصلته فإننا سنخسر تعميما على درجة كبيرة من الاهمية اذا تمسكنا بتمثيل بنية م س من

---

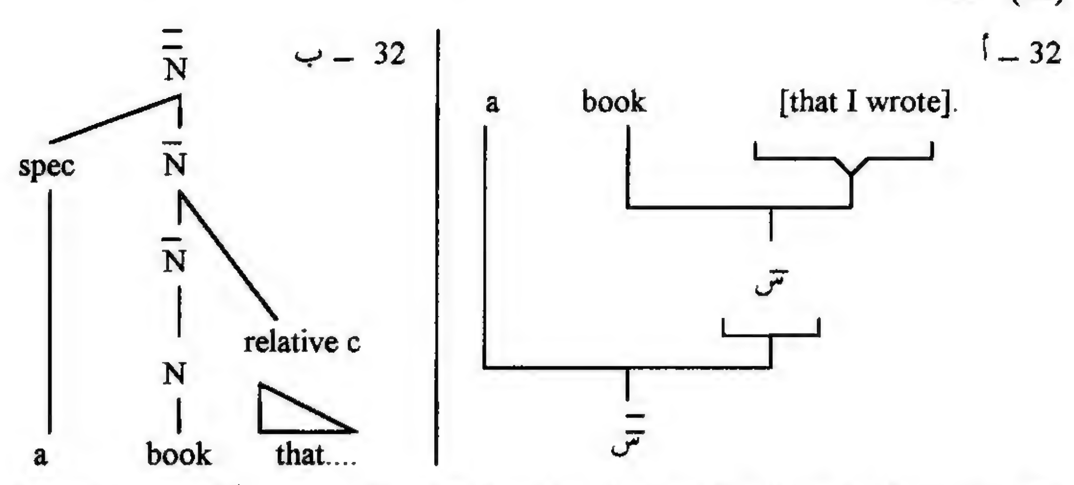
61 - وظيفة «لتعويض» في سبر الحدود التقطيعية عند التوليديين يمكن اعتبارها مرادفه لوظيفة «الإضمار» في جملة من الأحوال في النحو العربي. ففي نحو (البحث عن الجثة في الصباح كان أيسر منه في المساء) حيث استهدف الاضمار المسافة العاملية السابقة المرؤوسة بالمصدر بجميع مواقعها ماعدا الظرف.

62 ـ هناك فرق واضح بين الفعل والمصدر سنعود اليه لاحقا وهو ان المصدر لا تكون فضلته الا مركبا حرفيا. وباعتماد مفردات باللغة النحوية العربية نقول إن المصدر لا يصل الى مفعوله الا بواسطة الحرف of ومعلوم ان هذه الملاحظة تفتح أبوابا واسعة من الموازنة والمرادفة.

زاوية كونها لا تربطها اي علاقة ببنية المركب الفعلي. ومن بين الطرق الممكنة لإجراء بنية المركب الاسمي على مستلزم الشكل الإسقاطي [ذي البنية الرئاسية] الصورة التمثيلية الآتية:[63]



الإسقاط الاسمي الادنى (N̄) يشرف على الرأس المعجمي (N) وفضلته الحرفية (PP) والملحق الظرفي (after lunch) يأتلف مع الإسقاط الوسيط الأدنى (N̄) لتكوين إسقاط وسيط آخر. إن الملحقات التي يتخذها الرأس الاسمي تكون مركبات حرفية في الغالب كمافي (28 ـ أ) او جملة موصولية كما في (32) ادناه:



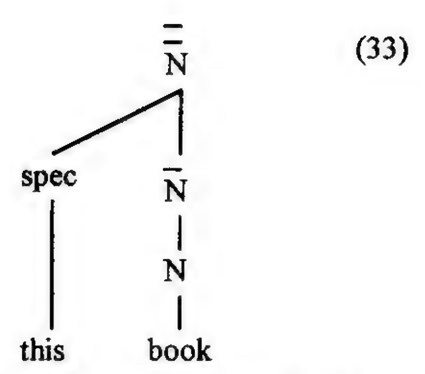
وكما كان الشأن بالنسبة للمركبات الفعلية سابقا، المركبات الاسمية يجوز ألا تتضمن مخصصا صريحا وكذا يجوز ألا تتحقق فيها الصلة بشقيها الفضلة والملحق نحو (33):

63 ـ اقترح "آبني" في رسالته عن المظاهر الجملية في المركب الاسمي الانجليزي:

- Abney, S. (1987) *The English Noun Phrase in its Sentential Aspects.*

في اطار افتراض اشتهر بافتراض المركب الحدي DP - hypothesis جملة من الأدلة على أن رأس م س ليس هو الرأس المقولي س (N=) ولكنه العنصر الذي يتنزل من م س منزلة المخصص وهو الحد او المحدد كَلامِ التعريف ونحوها.

(33)



إن الرأس الاسمي في الانجليزية يسبق الفضلة والملحقات الا ان هذه الرتبة ليست خاصية كليـة[64] في اليابانية[65] مثلا الجملة الموصولة تسبق الرأس الاسمي:

34 - أ - a book [that I wrote]

34 - ب - - [wata kusi ga kaita] hon

الكتاب الـــذي قـــرأت

ضمائر الاشارة في اليابانية ايضا (وهي مخصصات) تسبق المركب الاسمي:

35 - - kono hon

الكتاب هذا

ان مراعاة هذا الاختلاف بين اللغات في ترتيب المكونات يستوجب اشتقاق بنية المركـب الاسمـي من «شكل مركبـي إسقاطي» به من كثافة المرونة الصورية ما يجرده من اسـباب الالـزام الرتبـي ولعـل (36) تفي بهذا الغرض:

(36) س̿ ← مخ ؛ س̄

س̄* ← س̄؛ م ي

س̄ ← س؛ م ي

هذه الصيغة التمثيلية لا تتضمن إلزامات رتبية لأن الرمز (؛) يضمـن هامشـا واسـعا لكـل الصيـغ الرتبية الممكنة بين المخصص والرأس والفضلة".

---

64 - بل في الانجليزية نفسها يمكن ان يتأخر الرأس عن صلته في م س:

(I) The painting of saskia.

(II) Saskia's painting

يمكن الموازنة بين علاقتين اثنتين : القائمة بين(II) و (I) والقائمة بين البناء للمعلوم في (III) والبناء للمحهول في (IV)

(III) Rembrandt painted saskia.

(IV) Saskia was painted by rebrandt

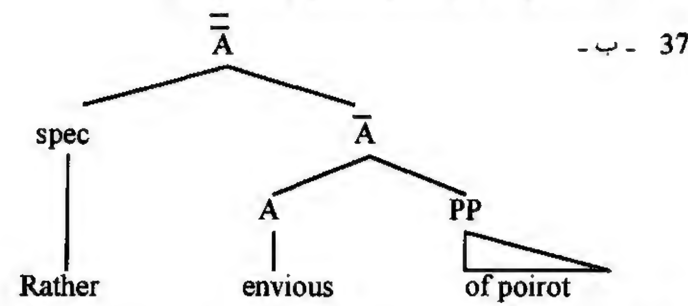
65 - انظر: - Kuno, s (1973) *The structure of japanese language*

ب ـ المركبات الوصفية

المركبات الوصفية نفسها تحتمل التحليل الرئاسي الهرمي[66] الذي يحتمله المركب الفعلي والمركب الاسمي بحيث يجوز التمييز في بنية المركب الوصفي بين المستويات الإسقاطية الثلاثة:

37 ـ أ ـ jeeves is [rather envious of poirot] -

37 ـ ب ـ



الصفة envious محمول ثنائي المحلات شأنه في ذلك شأن الفعل المرتبط به مورفولوجيا (اي envy). في (37 ـ أ) الفاعل jeeves يحقق الموضوع الاول والمركب الحرفي يحقق الموضوع الثاني[67]. الإسقاط الاقرب $\bar{A}$ يشرف على الرأس المعجم envious وفضلته. وكما كان الشأن بالنسبة للمركب الفعلي، رتبة المكونات التي ينعقد منها المركب الوصفي قد تختلف من فصيلة لغوية الى أخرى: فالرؤوس الوصفية في الانجليزية مثلا تسبق مفعولها وفي الالمانية تتأخر عنه:

38 ـ أ - Er ist des französischen mächtig

هو فعل الوجود (is =) ال فرنسية اع(جر) ـ فرنسية متقن

« إنه للفرنسية متقن».

38 ـ ب ـ ER ist scinen Grundsätzen tren

ـهِ مبادئ ـ جر مخلص

« إنه مخلص لمبادئه»

في (38) الصفتان mächtig و tren تأخرتا في الرتبة عن المفعول وهذا معناه ان الرتبة بين مكونات المركب الوصفي تختلف اللغات في توجيهها هذه الوجهة او تلك. هذا وان احكام الرتبة واختلاف اللغات بشأنها تشتق من مبادئ نحوية مستقلة. من هذه المبادئ ان الرؤوس تسند الأدوار المحورية في اتجاه واحد فمادام الفعل في الانجليزية مثلا يسند الدور المحوري من اليسار الىاليمين فإن الذي يجب أن يلزم عن ذلك ان المفعول ينبغي ان يكون بعد الفعل في الرتبة.

---

66 – Layred analysis والتحليل القائم على مبدإ الكثافة البنيوية والهرمية.

67 ـ كون الصفة (والمصدر كذلك) يفتقران في علاقتهما بالفضلة الى الحرف of يرتبط بأسباب وعلل تنتمي الى مستوى آخر في التحليل هو النظرية الإعرابية.

ج - المركبات الحرفية

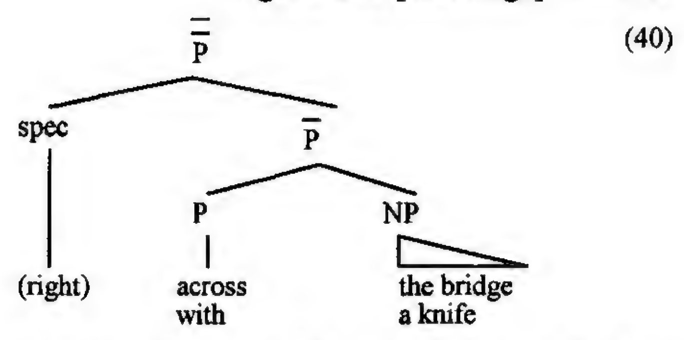
المركبات الحرفية ايضا يمكن إجراء بنيتها الداخية على منهاج الخطاطة الإسقاطية ذات الكثافة البنيوية الهرمية ...فالحرف رأس معجمي يستوجب مركبا اسميا يتخذه فضلة له :

39 - أ - across [$_{NP}$ the bridge] .

with [$_{NP}$ a knife]

39 - ب - right across [the bridge]

(40)

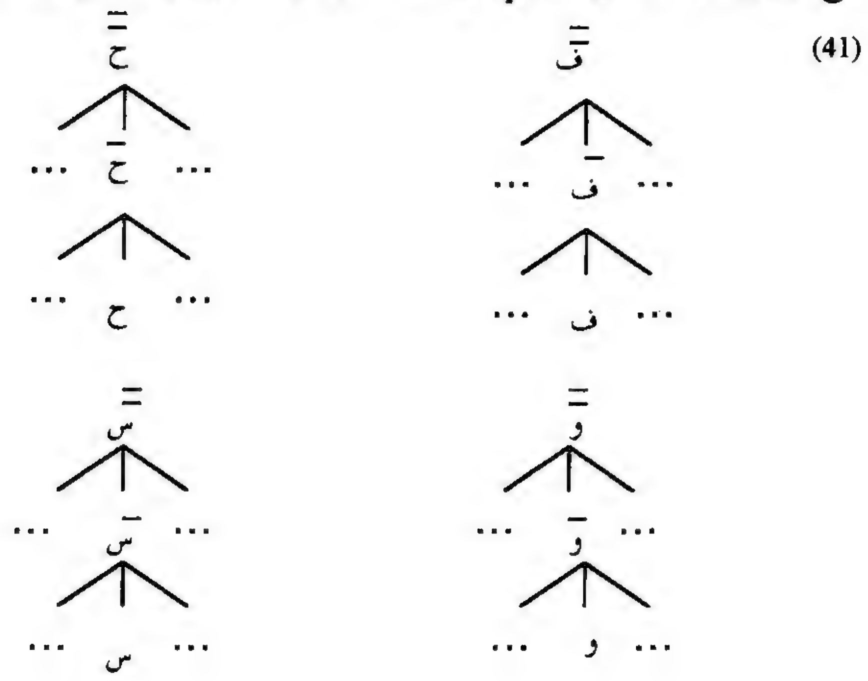


وما قيل آنفا عن المسألة الرتبية ينطبق بحذافيره على المركب الحرفي (اللغة اليابانية يتأخر فيها الحرف عن فضلته).

د - نظرية س - خط.

« يتبين مما تقدم ان خطاطة الإسقاط المركبي يمكن تمثيلها بالنسبة لكل المقولات المعجمية (س، ف، ح، و) بواسطة الشكل التمثيلي ذي الكثافة الرئاسية[68]. (41) تلخص هذا المشهد:

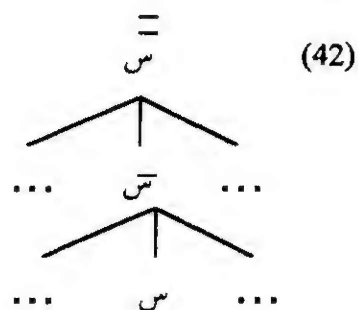
(41)



Layered - 68

وهذا معناه اننا لم نعد في حاجة الى القواعد المركبية الاربع[69] اذ بصرف النظر عن الطبائع المقولية للرؤوس نستطيع استخلاص الشكل الصوري التالي المشترك بين الاشكال الإسقاطية الاربعة (41):

(42)



النظرية النحوية المبنية على هذا التصور لن تكون - من الآن فصاعداً - في حاجة الى اربعة اشكال إسقاطية بل الى شكل إسقاطي وحيد.

الشكل العام للبنية المركبية اذن يمكن تلخيصه في القواعد المركبية (43):

(43) أ - س̿ ⟵ مخ ؛ س̄

ب - س̄* ⟵ س̄ ؛ م ي

ج - س̄ ⟵ س ؛ م ي

* * *

النظرية النحوية التوليدية تنتظم من مجموعة من الاركان (النظرية) والركن الذي يعنى ببنية المركبات يعرف في الاصطلاح بنظرية س - خط .هذه النظرية اقترحت لاول مرة بالصيغة المشروحة آنفا في دراسة شومسكي[70] - الذائعة الصيت - عن المشتقات. ثم إن الفكرة التي ثوت وراءها هي استخلاص الخصائص المشتركة بين المركبات من حيث كيفية انتظامها البنيوي الداخلي. وقد تبين في هذا الاطار ان كل مركب يتقدم مرؤوسا بواسطة رأس معجمي. واذا اردنا الاستفادة من اصطلاحات اللغويات التقليدية قلنا ان المركبات ذوات «متمركزة داخليا»[71]. الرأس المعجمي للإسقاط يوصف بكونه إسقاطا صفريا (س°) "zero projection" نظرية س - خط تميز بين مستويين للإسقاط: الفضلة تنتظم مع س لتكوين س̄ (43 - ج) والمخصص يأتلف مع الإسقاط الاعلى النسبي الذي من الدرجة

---

69 - انظر ص 202.

70 - Chomsky, N. (1970) "*Remarks on Nominalisation*" -

71 - Endocentric

سَ لتكوين الإسقاط الأعلى باطلاق سَ (43 ـ أ)[72]. اذا كنا قد برهنا على أن الخطاطة الإسقاطية (43) خطاطة كلية فقد رأينا مع ذلك أن رتبة المكونات بالنسبة الى رأس الإسقاط ليست محددة بصفة كلية ونفترض في هذا الخصوص أن هناك مبادئ أخرى في النحو هي التي تفسر الاختلافات الرتبية[73].

ان القواعد المركبية الخاصة بلغة باللغات يمكن اشتقاقها من الخطاطة العامة ومن المبدإ الذي يتحكم في الصيغة الرتبية التي يتخذها الرأس مع الفضلة والملحق والمخصص. ان القواعد المركبية الخاصة باللغة الواحدة ليس فيها ما يستوجب معالجتها بصفة مستقلة مادامت تنتج عن مبادئ اخرى أعم.

لقد رأينا ايضا ان هناك اختلافات بين البنيات الداخلية للمركبات فالفعل والحرف مثلا يتخذان المركب الاسمى فضلة لهما بينما الاسم والصفة يتخذان فضلة من نوع آخر. هذا الضرب من الاختلافات البنيوية يتم تفسيره بواسطة ميكانيزمات مستقلة ... سنرى في مبحث لاحق عن «الإعراب» ان النظرية الا عرابية هي التي تفسر العلة التي تستوجب الا يتخذ الاسم والصفة مركبا اسميا فضلة لهما.

خلاصة ما تقدم إذن ان: قائمة القواعد المركبية الاربع يمكن الاستغناء عنها لفائدة قواعد أعم ومبادئ تلخص ماهو مشترك بين المركبات المختلفة . ولئن امكن معالجة البنية المركبية معالجة كلية في اطار الخطاطة الإسقاطية العامة (43) فإنه يجوز ان نفترض ان الطفل الذي يتعلم لغته لا يحتاج الى بناء هذه الخطاطة جزءا من نحوه، اذ ان بنيتها الصورية او اذا شئت «درجة المرونة الرياضية في هذه البنية» يشفع في اعتبارها [من زاوية الأوضاع والمقاييس التوليدية طبعا] جزءا من النحوالكلي اي من «الفطرة

---

72 ـ هذه النظرية اقترحت لاول مرة بالصيغة المشروحة أعلاه في شومسكي (1970) راجع «دجاكندوف» (1977) لمزيد من التفاصيل عن نظرية سَ. هذا وان هذه التفاصيل قد شهدت جملة من التعديلات بعدئذ. راجع فيما يتعلق بأصول وتطور نظرية سَ: - Suurman, F. (1985): *Phrase Structure Theory in Generative Grammar*

انظر كذلك فيما يتعلق بإعادة تأويل النظرية في إطار السمات المقولية بدلا من تأويلها في إطار المقولات ذاتها:

- Muysken, P. (1983) "*Parametrizing the notion head*"
- Muysken, P. and H. van Riemsdijk (eds) (1986) *Features and projections*

73 ـ لقد اقترح ان هناك ترابطا بين المركبات فيما يتعلق بالرتبة التي يتخذها : الرأس من صلته (= المفعول، الملحق). من امثلة هذا الترابط مثلا ان اللغات التي تقوم فيها الرتبة (مف ف) تقوم فيها ايضا ظاهرة حروف الجر المتأخرة عن المجرور وكذا الصفات التي يتقدم عليها موصوفها. إلا أن هذه ليست خاصية كلية بالمعنى المطلق للعبارة تراجع التفاصيل في: دراسة

- Greenberg, j. H. (1963) "*Some universals of grammar with particular reference to the order of meaninagful elements*"
- Greenberg, j. H (1978) *Universals of Human language*

اللغوية»[74]. من جهة اخرى، النحو الكلي لا يعين رتبة المكونات .ان القيود الرتبية الموجودة في اللغات الطبيعية تختلف من لغة الى اخرى وهذا معناه ان هذه القيود ليست جزءا من النحو الكلي وان الطفل بالتالي يتعلمها من خلال التجربة اللغوية. ثم ان مقدار التجربة اللغوية التي يحتاجها الطفل ليتعلم رتبة المكونات في لغته محدود الى أقصى الحدود. الطفل الذي يتعلم الانجليزية، مثلا، يكفيه معاينة زمرة محدودة من الجمل المتعدية ليتعلم ان الانجليزية، الافعال فيها تتقدم في الرتبة على مفعولاتها» »[75]

2 ـ 2 ـ التعليق على التحليل التوليدي

(i) ـ ان الحديث عن البنية الداخلية للمركبات الأخرى غير الفعلية انطلق في النحو التوليدي، اساسا من مقولة الشبه[76] والتولد الدلالي[77]. **فالشبه البنيوي** بين المركب الفعلي وبين المركب الوصفي والاسمى ناتج عندهم عن الشبه المحوري وذلك يفهم من قولهم «ان الحدس اللغوي يقضي بأن العلاقة بين الرأس المقولي N في (28 ـ أ) والمركب الحرفي [of the corpse] **تشبه** العلاقة بين الرأس الفعلي (investigate) في (30) ومفعوله المباشر the corpse ... كل من الرأسين الفعلي والاسمى

---

74 ـ لقد كانت كلية الشكل الرئاسي الإسقاطي (43) دائما موضع أخذ ورد اذ ان بعض اللغات تتقدم فيها المركبات وكأنها تتمنع عن التنظيم الرئاسي المرسوم في هذا الشكل (43). هذه اللغات توصف بكونها غير شجرية اي ان المركبات فيها تنتظم وفق مبدإ الانبطاح أو الانبساط الأفقي. وهذا معناه ان (43) ليست شكلا كليا وبالتالي تكون الحاجة ماسة الى وسيط (=برامتر) تعهد اليه مهمة التمييز بين اللغات الشجرية التي تنتظم بنيويا وفق (43) وبين اللغات غير الشجرية. انظر في هذا الشأن مقال "كيس" (1981) عن الرتبة في اللغة الهنغارية والذي برهن فيه على ان هذه الأخيرة لغة غير شجرية. هذا وتعتبر دراسة «ماراكز» و«مايسكن» (1989) عن تنميط اللغات الطبيعية انطلاقا من معيار الشجرية وعدمها سندا مرجعيا أساسيا في هذا الخصوص:

- Maracz, L. and P. Muysken (eds) (1989) *Configurationality. the typology of Asymmetries*

75 ـ - Haegeman (1991)

- Riemsdijk; H and E williams (1986)

76 ـ ليس حمل المصادر والصفات على الأفعال في خصائص الانتظام الإسقاطي الا مرادفا صريحا لما عرفته النظرية النحوية العربية القديمة من حمل للفروع الاشتقاقية على الفعل في الخصائص العاملية.

77 ـ لم يجد النحوي التوليدي في وصف العلاقة بين الافعال والصفات والمصادر الا الترابط الدلالي ـ المحوري اما التولد الاشتقاقي المورفولوجي المعروف عند النحاة العرب فلم يكن للتوليديين اليه من سبيل لأن مرجعهم التطبيقي والتمثيلي كان اللغات الجامدة صيغيا. هذا وأن التصرف الصيغي في اللغة العربية (وهو ما اعتبرناه في بحث سابق مظهرا من مظاهر «الإبانة» الموصوفة في اللغة النحوية العربية بـ «الاعراب») سهل على النحوي العربي الربط بين الأبواب المفردية في القوائم المقولية بروابط يصح الدفاع عنها من منظور منطق نسق الأصالة والفرعية فالمصدر « فرع عن الفعل من الجهة العاملية وهذه الفرعية لازمة عن الترتيب الاسبقي الذي يكون فيه المصدر أصلا للفعل ومولّداً لَهُ».راجع التفاصيل: احمد العلوي:*Grammaire et Coranité*.

تربطهما بالمركب الاسمى the corpse نفس العلاقة المحورية». العلاقة بين المركب الفعلي والمركب الاسمى اذن تبدأ في المستوى الدلالي تشابها وظيفيا وهذا الشبه الدلالي ـ المحوري يستوجب انتظام المركبين في المستوى البنيوي التركيبي، وفق نفس النظام ووفق نفس المبدإ، أي يستوجب الا يعالج كل واحد من المركبين وكأنه يمثل قائمة قاعدية أصلية مستقلة عن الاخرى وذلك قولهم « اذا كانت العلاقة بين الرأس الاسمى وصلته جارية من الناحية الشكلية على منهاج العلاقة بين الرأس الفعلي وصلته فإننا سنخسر تعميما على درجة كبيرة من الاهمية اذا تمسكنا بتمثيل بنية **م س** وكأنه لارابط بينها وبين بنية **م ف**».

من هنا أتت فكرة اجراء بنية المركب الاسمى على مستلزم الشكل الإسقاطي أي على مبدإ الكثافة الهرمية والتنظيم الرئاسي.

ونذكر هنا ان هذا **الربط الاستلزامي بين الشبه المحوري، والشبه البنيوي**. يفتح مساحة شاسعة في نسيج الشبكة الترادفية العامة التي تمتد عبر خيوطها جسور التواصل النظري بين النظريتين النحويتين العربية القديمة والتوليدية المعاصرة. ولاسيما اذا تذكرنا هنا ان العاملية العربية قامت في جزء كبير من اصولها على مبدإ تاسيس «الدلالي» للعاملي .والذي كان من مظاهره[78]:

ـ القول بأن النيابة المعنوية تترتب عليها النيابة العاملية.

ـ والقول بأن الاستعانة المعنوية "تترتب عليها" الاستعانة العاملية.

أ ـ النيابة العاملية:

الذي الأصل فيه الإعراب (وهو الاسماء) الأصل فيه ايضا الا يعمل والذي الأصل فيه البناء (وهو الفعل والحرف) الأصل فيه أيضا أن يعمل. ثم ان[79] « التصنيف العاملي قائم على وزن الفعل لأن وزن الفعل أصلا مبني وعامل، وكل العوامل ترجع الى هذا الوزن اما على المستوى المورفولوجي واما على المستوى الدلالي ونذكر هنا معاني الحروف. التي يعدها النحاة معاني للافعال التي نابت عنها الحروف. ان العلة التي يرجع اليها الزمخشري كون الحرف يتضمن معنى الفعل ولا يتضمن معنى الاسم علة نحوية هي عدم التمكن "وليس ثم حرف تضمن الاسم معناه اذ لو كان كذلك لكان الاسم مبنيا" [ابن يعيش : شرح المفصل 61/7]».

78 ـ الامثلة التي اخترناها في هذا الشأن حرصنا على ان تكون مشاكلة للسياق الاشكالي العام الذي نحن بصدده وهو: **مقولة الشبه والتصنيف العمودي للمقولات بعتبار الأصالة والفرعية.**

79 ـ انظر: – "التصاوير الزمخشرية".

« ان هذه القاعدة تستوجب ان ينوب غير المتمكن عن غـير المتمكـن في **حمـل المعنـى** ولا ينـوب المتمكن عن غير المتمكن لأن النيابة المعنوية تترتب عنها النيابة العاملية ولما كان المعرب غير عامل فإنه لا ينوب عن المبنـي العامل»[80]. وفيمايلي نرتب مجموعتين من نصوص النحـاة القدمـاء الاولى في عامليـة الحرف وأوجه الشبه بينها وبـين عامليـة الفعـل . والثانيـة في عامليـة المشتقات . والغـرض المرجـو هـو الاستدلال بالنصوص الموثقة على قيام التحليل النحوي العربي القديـم في ترتيبـه العمـودي للمقـولات على نسق للأصالة والفرعية مشتق من نظام "للعلاقات الشبهية" يجعل الشبه العاملي في مسـتوى النسـق الترتيبـي الأفقي مترتبا في الوجود عن الشبه العمودي بشطرية الدلالي والمورفولوجي، وهـذا الاسـتدلال الموثق نريده مرجعا قويا لنا في المرادفة النظرية بين النحو العربي والنحو التوليدي وفي بيان أن التحليـل التوليدي في هذا الشأن والذي لخصنا جملة من خطوطه العريضة فيما تقـدم يستمد مـن نفس منطـق التشابهات والتوازيات الدلالية والبنيوية الذي استمد منه نحاة العاملية العربية قديما.

عاملية الحرف والنيابة عن الفعل

ـ جاء في "الانصاف في مسائل الخلاف": «واما الجواب عن كلمات الكوفيـين : امـا قولهـم (إن "إلا": قامت مقام (أستثني) فينبغي ان تعمل عمله) قلنا الجواب عن هذا من خمسة اوجه:

الوجه الاول : ان هذا يؤدي الى اعمال معاني الحروف. **واعمال معـاني الحـروف** لا يجوز، الا ترى انك تقول (مازيد قائما) فيكون صحيحا، فلو قلت (مازيدا قائما) على معنى (نفيت زيـدا قائمـا) لكان فاسدا فكذلك ههنا... **وانما لم يجز اعمال معاني الحروف لأن الحروف انمـا وضعـت نائبـة عـن الافعال طلبا للايجاز والاختصار فاذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت الى الافعـال فـأبطلت ذلـك المعنى من الايجاز والاختصار»**[81].

---

80 ـ "بيبليوغرافيا النحو العربي" (مجموعة بيبليوغرافية انجزها جمعا وترتيبا طلبة تكوين المكونين فوج 86 ـ 88 باشراف د. احمد العلوي. وهي مكونة من اربعة اجزاء. والاحالة هنا على الجزء الذي جمعه ورتبه : عبد الرحيم بودلال وعنوانـه «أصول عاملية». وفي هذه الاحالة على هـذه البيبليوغرافيـا مـن الآن فصـاعدا، سنكتفي بالاشـارة الى العنـوان العـام: «بيبليوغرافيا النحو العربي». وربما أضفنا العنوان الخاص بالجزء وهو واحد من العناوين الأربعة الآتية:

- اصول عاملية .
- البنية العاملية والقيود.
- الاصول المعرفية: الحدود والتنظيم.
- مسائل اولى.

81 ـ الانصاف: 1/262-263

ـ « والحرف اضعف من الفعل »[82].

ـ « فاذا كانت (إنَّ) انما عملت لأنها اشبهت الفعل فهي فرع عليه واذا كانت فرعا عليه فهي اضعف منه لأن الفرع ابدا يكون أضعف من الأصل»[83].

ـ « ووجه المشابهة بينهما ((-ان) والفعل) من خمسة أوجه: الاول انها على وزن الفعل والثاني انها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح والثالث انها **تقتضي الاسم**[84] كما أن الفعل يقتضي الاسم. والرابع انها تدخلها نون الوقاية...كما تدخل على الفعل...والخامس انها فيها معنى الفعل فمعنى (إن) و(أن) حققت ومعنى (كأن) شبهت... **فلما أشبهت الفعل من هذه الاوجه وجب ان تعمل عمل الفعل** والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الأحرف ينبغي ان يكون لها مرفوع ومنصوب **ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول** الا ان المنصوب ههنا قدم على المرفوع **لأن عمل (إن) فرع وتقديم المنصوب على المرفوع فرع**...وعدم التصرف فيها لا يدل على الحرفية لأن لنا افعالا لاتتصرف نحو نعم وبئس...»"[85].

واضح ان هذه العلاقات الشبهية مشتقة أساسا من الجوامع الصورية المتجردة تمام التجرد عن المحتويات المعنوية والمضامين الدلالية المرتبطة بالعناصر اللفظية الواقعة في حدود التحليل الشبهي. ومعلوم ان هذا المنحى في التحليل النحوي اختص به العامليون الخلص من النحاة العرب. ومن تجليات هذا المنحى أيضا قول هؤلاء:

-« ولماناب (يا) عن الفعل جاز فيه الامالة كما جازفي الأفعال والا فالحروف لا تسوغ امالتها...فلما أمالوا (يا) علمت ان ذلك **لنيابته عن الفعل** واكتسابه ادنى تمكن **بذلك** فصار قولك (يازيد) **بمنزلة قولك** (رمى زيد) في انه **فعل في المعنى** ولذلك جاز ان يدخل على الحرف نحو (يا لزيد) كما يدخل في (نصحتك) و (نصحت لك) **ولولا كونه بمنزلة الفعل لم يدخل على الحرف لأن الحرف لا يعمل في الحرف**. وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق

---

82 ـ الانصاف : 165/1

83 ـ الانصاف :176/1.

84 ـ هذه العلاقة الاقتضائية تتقدم في نظام التمثيلات التوليدية باعتبارهاخاصية معجمية في مستوى البنية المحورية وباعتبارها خاصية بنيوية في مستوى البنية المركبية.

85 ـ الانصاف 178/1.

به وتكون مع المجرور بها معمولة له من حيث ان كل جار مع المجرور في تقدير اسم مفعول ولا يكون مفعول ما لم يكن فعل»[86].

- « الجار مع المجرور يكون في موضع نصب»[87]

* * *

ان تضمن معنى الفعل باعتباره مناطا لنيابة (يا) عن الفعل يرادفه في معجم الألفاظ التوليدية لفظ «المحمولية» فالقول في المقالة الجرجانية السابقة بأن (يا) فعل في المعنى عبارته باللغة التوليدية ان بين (يا) و(الفعل) جامعا في المستوى المحوري وهو خاصية المحمولية فكل منهما محمول يستوجب بنية موضوعية هي الممثلة بزيد في الحالتين (يازيد) و (رمى زيد).

ان هذه العلاقة التناظرية التي أقامها النحاة العرب بين الفعل من جهة وبين ماهو بمنزلة الفعل «في المعنى» على لغة الجرجاني في المقالة المذكورة اعلاه او خاصية «طلب الاسماء» على لغة ابن يعيش في مقالته المذكورة في الهامش ادناه (=الهامش رقم 87) هي نفس العلاقة التي أقامها النحاة التوليديون بين الفعل وغيره من العناصر المحمولية كالصفات والمصادر والحروف. ولئن كانت العلاقات الشبهية المحورية تتأيد في التحليل التوليدي بأدلة ومؤيدات تنتمي الى مستويات غير المستوى الذي يتم فيه التشبيه والمناظرة «البنيوية» كالمستوى التركيبي - المكوني مثلا والمستوى المورفولوجي فإنها تستوي كذلك على نفس الشاكلة والمنوال في تحاليل النحاة العرب ومن أمثلة ذلك ماجاء في كلام الجرجاني آنفا «ولما (ناب) "يا" عن الفعل جاز فيه الإمالة كما يجوز في الأفعال والا فالحروف لا تسوغ امالتها فلما أمالوا "يا" علمت ان ذلك لنيابته عن الفعل» وكذلك قوله «ولولا كونه بمنزلة الفعل لم يدخل على الحرف **لأن الحرف لا يعمل في الحرف**». فعلاقة الشبه والتناظر بين الفعل و(يا) تتأكد مورفولوجيا بواسطة اقتسامهما لخاصية الإمالة ومكونيا بواسطة اقتسامهما معا أيضا لخاصية الدخول على الحرف. تقول

86 ـ المقتصد في شرح الايضاح ص 335.

87 ـ ان استلزام المحمول لبنية موضوعية سواء كان المحمول أصليا كالفعل أم ملحقا على جهة النيابة كـ (يا) او على جهة الشبه كـ (إن وأن ولكن وكان وليت ولعل) عبر عنه ابن يعيش بلفظ «الطلب» في مقالته المشهورة عن عاملية هذه الأحرف الستة وأوجه الشبه بينها وبين الفعل التي نصها: « هذه الحروف...تنصب الاسم وترفع الخبر لشبهها بالفعل وذلك من وجهين احدهما جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى فأما الذي **من جهة اللفظ** فبناؤها على الفتح كالافعال الماضية. واما الذي **من جهة المعنى** فمن قبل ان هذه الحروف **تطلب الاسماء** وتختص بها ...» [ابن يعيش شرح المفصل 54/8].

ان خاصية «طلب الاسماء» في هذه اللغة النحوية القديمة ترادفها خاصية استلزام المحمول للبنية الموضوعية في اللغة النحوية التوليدية . فالمسمى هنا واحد والاسماء تختلف باختلاف المراجع الاستعارية.

(نصحت لزيد) و(يالزيد) ولو كانت (يا) حرفا خالصا لما جاز ان تدخل على اللام «لأن الحرف لا يعمل في الحرف».

عاملية المشتقات: النيابة والشبه

ـ المصدر: «والمصدر يعمل عمل الفعل اذا كان مقدرا **بأن والفعل وانما عمل المصدر** ان كان على هذه الصفة **لأنه في معنى الفعل** ولفظه متضمن حروف الفعل فجرى مجرى اسم الفاعل فعمل عمله»(88).

ـ اسم الفاعل «وانما يعمل من اسم الفاعل ما كان بمعنى الحال او الاستقبال نحو (هذا ضارب زيدا غدا) و(مكرم خالدا الساعة) لأنه على **لفظ المضارع اذا كان جاريا عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه وهو في معناه فلما اجتمع فيه ما ذكر عمل عمله** فأما اذا كان بمعنى الماضي فإنك لا تعمله اذ لا مضارعة بينه وبين الماضي»(89).

ـ اسم المفعول «اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل لأنه مأخوذ من الفعل وهو جار عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه كما ان اسم الفاعل كذلك ... **وشرط إعماله كشرط اعمال اسم الفاعل في انه لا يعمل حتى يعتمد على ما قبله كاسم الفاعل لضعفه عن درجة الأفعال**"(90).

ـ الصفة المشبهة « انما لها شبه بها (اي بأسماء الفاعلين) من قبل انها تذكر وتؤنث وتدخلها الالف واللام وتثنى وتجمع بالواو والنون فاذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرناها او اكثرها **شبهوه باسماء الفاعلين فأعملوه فيما بعده**»(91)

---

88 ـ شرح المفصل " 60/6.

89 ـ "شرح المفصل" 76/6 الكلام هنا في عاملية اسم الفاعل مبني على ان الشبه الدلالي فقط، معزولا عن الشبه اللفظي، لايجزئ في الشبه العاملي وكذلك الكلام المتقدم عن عاملية المصدر مبني ايضا على ان التشابه في الخصائص البنيوية (= العاملية) بين الفعل والمصدر مبني على التضامن بين التشابه الدلالي والمورفولوجي.

90 ـ شرح المفصل 80/6 نثير الانتباه هنا الى مفهوم «الضعف العاملي». فالضعف العاملي في اسم الفاعل واسم المفعول ينتج عن الفرعية التي تثبت لهما في الترتيبات العمودية . الفرعية العمودية في تحليل ابن يعيش تنتج الضعف والضعف ينتج «الافتقار الى الاعتماد». هذا وان اشتراط الاعتماد في عاملية اسم المفعول واسم االفاعل باعتباره من نتائج الفرعية في المستوى العمودي نرى انه مواز في التحليل التوليدي لا شتراط الوسيط الحرفي في المركب الوصفي.

يربط التوليديون كما سنرى في نظرية الإعراب افتقار فضلة الصفة الى الحرف بكون الصفة لا يصل عملها الى الفضلة بسبب السمة [+س] الداخلة في تكوينها السماتي [+س +ف] والأصل في الاسم كما رأينا ألا يعمل. هذا التحليل نرى أنه نص في فرعية الصفة في باب الأفعال التي تكوينها السماتي [+ ف ـ س].

91 ـ ابن يعيش شرح المفصل 60/6.

الصفة المشبهة في هذا التحليل اشبهت اسم الفاعل اولا ثم اعملت عمله ثانيا. وهذا بالاضافة الى كونه نصّاً صريحا في العلاقة الترتيبية النمذجية التي يجب ان تكون بين الترتيبات العمودية والترتيبات النسقية الأفقية له دلالة صريحة على ان الصفة المشبهة فرع الفرع اي فرع ثان وليس فرعا أول. اذ يفصلها عن الأصل فرع آخر وهو صفة الفاعل.

الإعراب الدلالي وتأسيس الإعراب النحوي

ان الكلام السابق في عاملية المشتقات مبني في مجمله على مقدمة عامة في الترتيب النمذجي للأعاريب المتضافرة (=المستويات التمثيلية) تنص على ان للإعراب الدلالي دورا اساسيا في تحديد الإعراب النحوي. ومما جاء من مقالات النحاة العرب مبنيا انبناء صريحا على هذه المقدمة مقالتهم في صيغ المبالغة. يقول السيوطي « ان الصيغ الموضوعة للمبالغة وهي فعال ومفعول ومفعال وفعيل وفعل **لاتعمل الا اذا دلت على المبالغة . ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل الا حيث يمكن الكثرة** فلا يقال (موات) ولا (قتال زيد) بخلاف (قتال الناس) **اما اذا لم تدل عليها فلا تعمل ...**»[92].

ومما جاء في عاملية صيغ المبالغة في "بيبليوغرافيا النحو العربي":

« فدلالة هذه الصيغ على المبالغة إضافة الى علاقتها بفعل عن طريق اسم الفاعل لأن صيغ المبالغة تصاغ من اسم الفاعل. هو الذي سوغ **لها العمل**. لكن من النحاة: من يعد هذا القيد اي الإعراب الدلالي قيدا على عدم عاملية هذه الصيغ لأن دلالتها على المبالغة تفيد انها **جاوزت معنى الفعل** ويضيفون الى هذا القيد قيدا صرفيا وهو **زوال الشبه الصوري** بين الفعل وهذه الصيغ ليقولوا بعدم عامليتها، وكأن الخروج من دائرة الفعل بالزيادة في المعنى تمنع هذه الصيغ من أن تنوب عن الفعل»[93]

إن نظام الاصول والفروع الذي اعتمد مرجعا استدلاليا في وصف السلوك البنيوي للعناصر في النحو العربي، نظام متطور من الناحية التفسيرية ولاسيما اذا تذكرنا جملة من نتائجه التي تناهى اليها في اطار الدفع بمقدمة اختزال المتعدد الى أقصى نتائجها التي تحتملها. من في هذه النتائج:

أ ـ القول بأن الحرف ينوب عن الفعل في العمل وينوب عنه في الاختصاص.

ب ـ القول بأن القيود النحوية على «اللواحق» تتحدد في ضوء علاقتها بالأصول.

ج ـ القول بأن الفروع قد تتنزل من فروع أخرى احط منها، منزلةَ الاصول (وذلك في اطار نظام ترتيبي رئاسي يجعل الفرع الاول نائبا عن أصله في الأصالة بالنسبة للفرع الثاني) بحيث تكون القاعدة التي تحكم علاقة الأصل الأعلى بالفرع الأعلى (=الفعل وصفة الفاعل) هي نفس القاعدة التي

---

92 ـ [همع الهوامع 97/2].

93 ـ بيبليوغرافيا النحو العربي

تحكم علاقة صفة الفاعل بالصفة المشبهة وذلك في اطار مااشتهر بتساوي الفرع والأصل عندما يصير الفرع أصلا لفرع آخر.

تساوي الفرع والأصل

جاء في "بيبليوغرافيا النحو العربي": -« اسم الفاعل يعمل عمل الفعل للشَّبَهِ الموجود بينهما لفظيا ودلاليا لكن عمل اسم الفاعل محدود بالنسبة لعمل الفعل لأنه فرع والفرع احط درجة من الأصل. هذه هي القاعدة العامة التي تحكم عاملية الفروع في العاملية العربية. غير اننا نجد في بعض التحاليل النحوية تساويا بين الفعل المضارع وبين اسم الفاعل في **الاصالة**. فالعلاقة بين الفعل وبين الحروف النائبة عن الفعل في العمل توازي العلاقة بين الكائن العشريني وبين اسم الفاعل النائب عن الفعل .لأن الفعل أصل الحروف واسم الفاعل أصل للكائن العشريني في العمل- يقول سيبويه:

« هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيها بعده **وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الاسماء التي بمنزلة الفعل**. ولاتصرف تصرف الأفعال كما ان عِشْرِينَ لا تصرف تصرف الأسماء التي اخذت من الفعل وكانت بمنزلته ولكن يقال بمنزلة الاسماء التي اخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها ولاهي مضافة اليه... وعملت فيه كعمل الضارب في زيد اذا قلت هذا ضارب زيدا لأن زيدا، ليس من صفة الضارب ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهي ان ولكن...وذلك قولك ان زيدا منطلق...» [الكتاب 131/2]. لكن لئن كان حمل الفرع على الأصل قاعدة مطردة في العاملية العربية فإن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل في العمل يصبح أصلا، لصيغ المبالغة وللصفة المشبهة، في العمل. وفي هذا الخصوص يلاحظ ان الزمخشري يرفض ان يكون اسم الفاعل وسيطا بين الصفة المشبهة والفعل في تسويغ العمل ويفضل أن يكون الشبه باسم الفاعل وحده هو المسوغ لهذا العمل وتكون الصفة المشبهة قد ورثت العمل بالأصالة عن اسم الفاعل وليس بالنيابة او الوساطة[...] هكذا يصبح اسم الفاعل الذي كان فرعا عن الفعل في العمل أصلا ترث منه الصفة المشبهة وصيغ المبالغة العمل ولا تختلف هذه العلاقة العاملية بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة. عن العلاقة بين الفعل وما ينوب عنه. لأن القاعدة التي تحكم هذه العلاقة واحدة تحكم الفعل وماينوب عنه واسم الفاعل وماينوب عنه، وهي أن الفرع احط من الأصل فما يعمل عمل اسم الفاعل احط منه لأنه يعمل بقيود.»

مقـولة «الاختصـاص» و «الافتقـار الدلالـي» في النظـام العاملي العربي:
و مبدأ اشتقاق التشابه البنيوي التركيـبي من التشابه الدلالي.

أصل العوامل في التصنيف التمكني هو الفعل وأصل المعمولات هو الاسم: الا أن التقسيم المقـولي الثلاثي يستوجب الحديث عن دور الحروف في النظام العاملي بالنظر الى هذا التصنيف.

في سياق هذا المطلب، يندرج تعديـل التصنيـف المذكـور بجعلـه مستوعبا لمقولـة جديـدة يمكنهـا عمقها المفهومي وبعدها التعميمي من ان تكون صالحة لتفسير معمولية الاسماء وعاملية الفعـل والحـرف على حد سواء. التعديل المذكور استوجب التنصيص علـى ان النظـام العـاملي يجـب ان يقـوم علـى ان الأصل في العمل الاختصاص (= المقولة المختصة هي العاملة بصرف النظر عن كونها فعلا او حرفا).

هذا التحليل من مزاياه دفعه لخاصية «التجرد الصوري» في النظـام العـاملي الى أبعـد حـد ممكـن وهو مفارقة الأعيان المقولية المتشخصة (=الفعلية والاسمية والحرفية) وهذه كما هو معلـوم اول مستوى في التنوع. إن الفكرة التي توجه هذه التحليل هي الرغبة في استخلاص الخصائص المشتركة بين الأوضاع العاملية والاعتماد في التحليل على إرجاع مظاهر الاختـلاف والتنوع في هـذه الأوضـاع الى مكونـات الوحدة والائتلاف الثاوية وراء تلك المظاهر.

هذه المنحى في التحليل النحوي يستمد منطقه الداخلي من مبدإ ان «**التنظيم**» **يجب ان يحصل في المستوى العاملي** لا في المستوى المقـولي يقـول السـيوطي في سياق التعليـق علـى مقولـة الاختصـاص: «الفعل مختص في العمل بالاسماء»: وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصــاص كمـا **ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه** فعرفنا ان **الاختصاص موجب للعمل** وانـه موجـود في الحـرف المختص فكان الحرف المختص عاملا بأصالة في العمل لذلك. وليس كذلـك الاسـم لأنـه لا يعمـل منه شيئ الا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا انه هوالعامل. ومعنـى الاصالـة ان يعمـل بنفسـه لا بسبب غيره»[94].

«الاختصاص» إذن مبدأ عام يفسر عاملية الفعل وعاملية الحرف. لكن ههنـا اشـارة يجـب لفـت الانتباه اليها وهـي ان القـول بالاختصـاص يحـدث خلـلا ظاهريـا في انسـجام النظـام العـاملي وهـو ان الاختصاص الموجب لعاملية الفعل يصبح أصلا في الحرف (« فالحرف ينوب عن الفعل في العمـل كمـا ينوب عنه في الاختصاص») لكنه يجعل للحرف تمكنا في التصرف البنيوي يفوق مـا للأصـل الفعلي: فالفعل، بعبارة اخرى، هو الأصل في العمل والحـرف ينـوب عنـه في العمـل لكـن يجوز هنـا في الفـرع النائب مالا يجوز في الأصل المنوب عنه وهو الدخول على الاسم وعلى الفعـل علـى حـد سواء. هـذا

94 ـ الاشباه والنظائر 290/1 (ساق السيوطي هذه المقالة رواية عن ابن النحاس).

التمكن في التصرف لا حظٌ للفعل فيه لأن الفعل يدخل على الاسم ولا يدخل على الفعل. والمانع من دخول الفعل على الفعل مبدأ عام من مبادئ النظام العاملي وهو الذي ينص على ان العامل لا يدخل على عامل آخر من نفس درجته[95] فكما لا يدخل الحرف على الحرف لا يدخل الفعل على الفعل. وهذا معناه ان العامل والمعمول يجب ألايكونا من نفس المرتبة المقولية والبنيوية، وهذه المخالفة في المرتبة بين العامل والمعمولِ، معمولٌ بها في الأوضاع والمقاييس التوليدية أيضا. وذلك قول النحاة التوليديين إن الرأس المقولي لا يتخذ رأسا مقوليا آخر فضلة له وأن فضلة الرأس تستوي عنوانا مركبيا في سائر الأحوال.

يقول السيوطي كلاما آخر في تفسير عاملية الحرف هذا نصه:

« أصل الحروف ان تكون عاملة لأنها ليست لها معان في أنفسها وانما معانيها في غيرها»[96]

الربط بين هذا الكلام وسابقه يستوجب القول بأن الاختصاص المقولي علاقة تركيبية تعكس خاصية اخرى تتحدد في المستوى الدلالي وهي الافتقار المعنوي، فكما ان الاختصاص موجب للعمل، الافتقار الدلالي موجب له كذلك، والربط بين الاختصاص والافتقار يجب أن يتم في اطار ترتيب نمذجي للمستويات التمثيلية يجعل المستوى الدلالي محددا للمستوى التركيبي[97]. ونشير هنا ايضا الى ان العلاقة الدلالية الموسومة بالافتقار في باب الحروف توسم في باب الأفعال بلفظ «طلب الاسماء» وقد مر بنا ان من مناطات الشبه بين الأفعال والحروف المشبهة بها «طلب الاسماء» وهذه كما بينا آنفا خاصية دلالية تؤول في النحو التوليدي شبها وتوازيا محوريا.

ان الشبه البنيوي بين العناصر المحمولية (=المقولات) يتأكد في النحو التوليدي دلاليا ومحوريا في كون المحمولات تتقاسم جميعا خاصية اتخاذ بنية موضوعية. وفي النحو العربي ايضا القول بالافتقار الدلالي في عاملية الحرف مرادف للقول « بطلب الاسماء » فيما تقدم. وفي هذه وتلك لايخرج التحليل

---

95 ـ"بيبليوغرافيا النحو العربي".

96 – الاشباه والنظائر 297/1 (ساق السيوطي هذه المقالة رواية عن السهيلي وتتمتها: «وأما الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لايعمل في غيره وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل مادل على معنى فيه لأنه **اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا** لأن الألفاظ تابعة للمعاني **فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا وذلك هو العمل** فأصل الحرف أن يكون عاملا، فنذكر الحروف التي تعمل وسبب سلبها للعمل...."

97 ـ تأمل في الترتيب الذي تضمنته مقالة السهيلي المذكورة في الهامش السابق: «لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه لفظا» «فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا وذلك هو العمل».

النحوي عن كونه يقوم على فكرة أن الشبه في المستوى التركيبي على فكرة ان الشبه في المستوى التركيبي بين الاصول والفروع الملحقة بها يجب أن يتأيد بشبه آخر في المستوى المحوري ـ الدلالي.

ب ـ الاستعانة العاملية[98]:

من جهة اخرى لاحظ التوليديون ان الرأس الاسمي والوصفي لا يصل الى مفعوله بالمباشرة وان هذا المفعول يحتاج بالتالي الى عامل يعمل فيه ليصل اليه الإعراب . لكنهم لم يتجاوزوا ذلك الى تفسير علة «عدم العمل» ويكتفون بذكر ان السمة [+س] في الاسم والصفة هي العلة الموجهة لذلك إلا أن السؤال مع ذلك يبقى قائما.

في النظرية النحوية العربية القديمة تنوول هذا الاشكال بكفاية تفسيرية عالية بالنظر الى المقدمات التصنيفية المعتمدة وهي مقدمات أساسها الأول «نظام الأصول والفروع الملحقة بها» والذي تتفاعل فيه العناصر باعتبار القوة والضعف، فالأصل قوي والفرع فيه ضعف وفرع الفرع اضعف والفرع لايرقى الى درجة الأصل فيتصرفَ تصرفه. المصادر مثلا فروع عن الفعل في العمل لأجل ذلك تتصرف تصرف بابها (-الاسماء) في كونها تضاف الى فاعلها ومفعولها. ومن تطبيقات هذه القاعدة القول بأن العامل الضعيف يحتاج في الإفضاء العاملي الى الواسطة الحرفية التي تعينه على ايصال عمله الى المعمول.

العامل الضعيف والواسطة الحرفية

(i) ـ جاء في "بيبليوغرافيا النحو العربي": «إلى حد الآن رأينا طائفة من العوامل الفرعية تعمل عمل الفعل وكانت مقولة الشبه هي المسوغ لهذا العمل فكل حرف من الحروف المذكورة وكل اسم من الاسماء الصفات تربطه بالفعل علاقة شبه، ولا تهم طبيعة الشبه فقد يكون مورفولوجيا وقد يكون دلاليا ، وقد يكون صوتيا، المهم ان يتصل بالفعل بوجه من الأوجه ليكتسب عامليته. على أن العلاقة لا تقف عند **النيابة العاملية** بل قد تتغير هذه العلاقة النيابية لتصبح علاقة من نوع آخر مثل علاقة **"الاستعانة"**. وهذه حالة حروف الجر او حروف الاضافة كما يفضل الزمخشري ان ينعتها فالفعل مع

---

98 ـ قلنا سابقا إن الربط الاستلزامي بين الشبه المحوري والشبه البنيوي في العاملية التوليدية يفتح مساحة شاسعة في نسيج الشبكة الترادفية التي تمتد باعتبارها جسور التواصل النظري بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية وذكرنا أن الحديث عن هذه الجسور في هذا المبحث يستوجب النظر في مسألتين نرى أنهما يمثلان خيطان أساسيان في النسيج المذكور وهما:

- القول بأن النيابة المعنوية تترتب عليها النيابة العاملية.
- والقول بأن الاستعانة المعنوية تترتب عليها الاستعانة العاملية.

وإذ قد مضى الحديث عن مبدإ «النيابة» (انظر ص: 266) فإننا نشرع الآن في الحديث عن مبدإ «الاستعانة».

حروف الجر عليه **ان يوصل معناه الى المفعول لكن ضعفه لايسعفه إلى بلوغ هذا المفعول فيحتـاج إلى مساعد او واسطة**، فتتكفل حروف الاضافة بذلك يقول ابن يعيش:

«فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر مـن قبـل أن **الأفعـال الـتي قبلهـا ضعفـت عـن وصولها وافضائها** الى الاسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من **الافعال القوية الواصلة** الى المفعولين بلا واسـطة حروف الاضافة، الا تراك تقول ضربت عمرا فيفضـي الفعـل بعـد الفـاعل الى المفعـول فينصـب **لأن في الفعل قوة افضت إلى مباشرة الاسـم ومـن الأفعـال أفعـال ضعفـت عـن تجاوز الفـاعل الى المفعـول فاحتاجت الى اشياء تستعين بها على تناوله والوصول اليه** » [شرح المفصل 8/8]».

* * *

(ii) ـ غاية الأمر أن الطريقة التي رتب بها التوليديون استدلالهم على أن المركـب الاسمـي محمـول في بنيته الداخلية على نفس النظام البنيوي الذي للمركب الفعلي، لا يناسبها في القراءة التأويلية والمتابعة الابستمولوجية ان تكون الا تطبيقا لمنطق «الأصول والفروع الملحقة لها» ولنظام القوة والضعف.

لقد عولجت بنية المركب الاسمى من أربع زوايا هي نفسها التي عولجت في ضوئهـا بنيـة المركـب الفعلي وهي:

- المفاضلة بين النظام الأفقي والنظام الرئاسي.
- الأنواع المقولية الفرعية للمركب الاسمي (وقد قام التمييز هنا بين المركب الاسمـي ذي الـرأس المصدري والمركب الاسمي ذي الرأس الاسمـي المحض على أسـاس ان الملحقـات الـتي يتخذهـا الاسم المحض تكون جملا موصولية).
- المسألة الميزانية: وفي هذا الشأن قام التمييز بين الصورة الميزانية الكاملة للمركـب الاسمي والـتي تتسع لـ الرأس والمخصص والفضلة ، وبين الصور الناقصـة الـتي تتنـاقص بعدا عـن الصـورة الكاملة حتى لا يتحقق منه إلا الرأس الذي لا يقوم المركب بدونه.
- المسألة الرتبية.

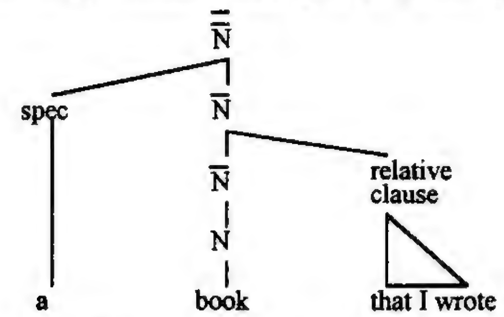
هذه الزوايا الأربع هي نفسها التي عولجت في اطارهـا بنيـة **م ف. واتحـاد زوايـا النظـر لازم في تأويلنا عن اتحاد الاشياء المنظور اليهـا اتحـاد شـبه او تولـد اوغيرهمـا**، ولقـد اطـرد التحليـل في بـابي المركب الوصفي والمركب الحرفي على نفس المنوال. فدل ذلك على ان البحـث هنـا بحـث عـن «نظـام واحد» يصح جعله أصلا صوريا ثابتا للمتغيرات.

(iii) ـ تعاليق متفرقة

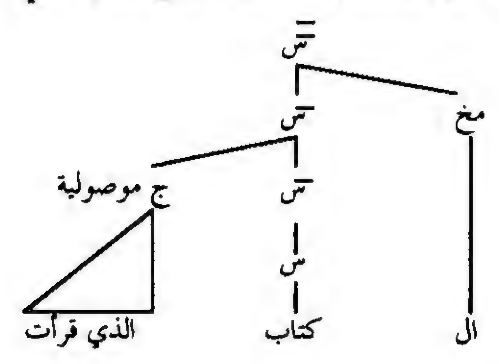
أ ـ نظر نحوي، عاملي المنحى، تواجهه ازمة الموازنة بين الأفقية والرئاسية. وذلك لأن الشكل الاول الذي يتبادر الى الحدس التمثيلي لاول النظر هو الشكل الأفقي، وقد قامت التوليدية على ان هذا الشكل في التقطيع المركبي لا يجزئ، وان التنظيم الرئاسي إجراءٌ لازم، ليكون التمثيل «صادقا». اي ان التمثيلات التركيبية التي تسعى الى التعميم والى البساطة اي الى استيعاب كل الأحوال والصور الجزئية في اطار صوري موحد، لامناص لها من ان تقوم على مبدإ الكثافة الهرمية الداخلية.

ب ـ من مظاهر «تطور» نظام الأصول والفروع في النحو العربي ان علاقة الأصالة والفرعية على المستوى الصرفي تنتقل فيه الى المستوى العاملي. يقول الجرجاني في "المقتصد" «اعلم ان المصادر فروع على الأفعال في العمل كما ان الأفعال فروع عليها في الاشتقاق» وهذا معناه تبادل الاصالة والفرعية بين المتوالدات وأن «الاصالة في الاعتبار غير الاعتبار العاملي تستخدم مبررا للفرعية على المستوى العاملي» وان «التولد على المستوى المقولي يتحول على المستوى العاملي الى شبه لأن الوالد يشبه الولد»[99] هذه العلاقة الصرفية الاشتقاقية التي ترتبط بها علاقة اخرى هي الشبه الدلالي والتي تنتقل الى المستوى العاملي تترجمها في النحو التوليدي علاقات ترتب بسيطة تستوجب ان يكون الشبه البنيوي الإسقاطي مترتبا عن الشبه المحوري.

ج ـ في التحليل التوليدي جعلت للجملة : [[a book [that I wrote]] البنية المركبة الآتية:

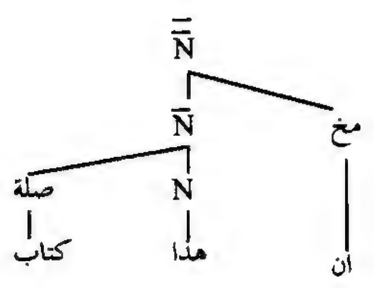


ترجمة هذا الشكل الحرفية الى العربية يناسبها ان تكون على النحو الآتي:



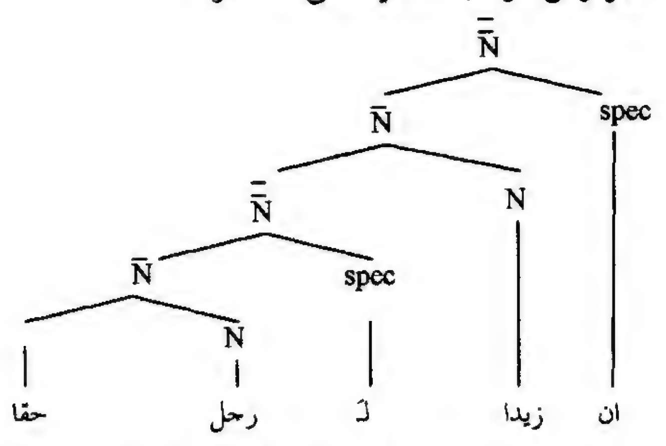
99 ـ "التصاوير الزمخشرية"

هذه الصيغة التمثيلية من أدلة ضعفها انها لا مكان فيها لأدوات الابتداء والنواسخ بصفة عامة. ولعل فرضية المركب الحدي كما سنرى في سياق لاحق، فيها تجاوز لهذا الاشكال، هذا وإن الشكل السيبويهي لا يسمح الا بجعل المخصص مشرفا على أدوات الابتداء فالعربية يجتمع فيها اسم الاشارة والتعريف فإذا انفرد اسم الاشارة كان بمفرده مركبا اسميا والكل مجالا حمليا ابتدائيا وفي هذه الحالة من المناسب اعتبار اسم الاشارة رأسا والخبر صلته والمخصص يبقى فارغا على ان يكون موقعاً خاصا بادوات الابتداء (-الصدور الابتدائية):



الإسقاط الاسمي الأقصى (=$\bar{\bar{N}}$) يناسبه اذن ان يكون مرادفا للابتداء. أما التوكيد والنفي وما كان في سبيلهما من المعاني فيناسبها ان تكون مخصصات للابتداء.

هذا التمثيل تكمن مزيته في كونه، ينسجم في إطاره العام مع الشكل السيبويهي ومع الافتراض بأن المحدد هو رأس المركب الحدي، على حد سواء:



ولابد من الإشارة هنا إلى أن النحوي التوليدي انطلت عليه الحيلة في باب "المركب الاسمي" وذلك بسبب من الجمود الصيغي في اللغات التي اشتغل بها، بحيث أنه لم يُقِم تحليله على الحدود المقولية التي تفصل بين الاسم المحض (رجل وفرس وبابهما) وبين الاسم المشتق، وجعلهما بابا واحدا من الناحية البنيوية ولعل الذي جره إلى ذلك اشتراكهما في كون الفضلة التي يتخذانها لاتكون إلامركبا حرفيا. والذي نراه أن الحدود التي تفصل بين الاسم المحض والمصدر هي اعنف من أن تحطم بهذه السهولة. ولعل من قرائن هذه الحدود والتي ذكرت في سياق التحليل التوليدي أن الملحق في حالة المصدر يكون

مركبا حرفيا وفي حالة الاسم المحض يكون جملة موصولية. هذا وقد فصل النحاة العرب بين الاسم والمصدر وجعلوا كل واحد منهما تلفظا لميزان عاملي خاص به. فالأول ميزانه الاضافة الحقيقية والثاني ملحق بميزان الفعل لأنه محمول على الفعل في العمل. وقد تعرض له الإضافة لكن على جهة الاستثناء التلفيظي الداخل على الميزان (=الاضافة غير الحقيقية) بسبب الشبه الاسمي (=دخول التعريف والتنوين إلخ). وإلى جانب الفصل في النحو العربي بين الاسم والمصدر باعتبار ماذكر جعل المصدر في باب ما ألحق بالفعل في العمل وهو المشتقات عموما (المصادر والصفات). وباختصار نرى أن التحليل النحوي العربي القديم يفضل منافسه التوليدي لأنه جمع بين المصادر والصفات في باب واحد وهو الملحق بميزان الفعل (=الفاعلية والمفعولية)، وجعل للاسم ميزانا آخر وهو ميزان الاضافة وهو تحليل قائم على منطق بنيوي واضح ومنسجم أساسه الجمع بين المتشابهات والفصل بين المتنافرات. فبين الاسم الجامد والمصدر تنافر واضح يستوجب انتماءهما إلى ميزانين مختلفين...والذي يجوز أن يقوي عند التوليدي الجمع بين المصادر والصفات في باب مركبي واحد وفصل الاسم المحض عن هذا الباب وجعله بابا مركبيا مستقلا ان المصادر والصفات تشترك في الوصول الى مفاعيلها بواسطة الحرف of اما الاسم المحض فإنه كان يشاركهما في افتقاره في الاضافة الى الحرف فإنه يختلف عنهما في أنه إن اتخذ ملحقا اتخذه جملة موصولية بخلاف المصدر والصفة. وفي ان الفضلة الحرفية بعد المصدر والصفة تكون بمعنى واحد هو المفعولية بخلافها بعد الاسم المحض (=الاضافة الحقيقية). ثم إن المصدر إن صح أن يجعل هو والاسم في باب واحد فإنما يصح في المستوى المقولي العمودي ولا يجوز ان يتجاوزه الى المستوى البنيوي الافقي. ومعلوم ان النحاة العرب لم يجدوا حرجا ولا تناقضا بين ان يجعل المصدر فرعا عن الاسم من الجهة المقولية فرعا عن الفعل من الجهة العاملية. وهذه الفرعية الاخيرة ناتجة عن الترتيب الاشتقاقي الذي يجعل المصدر أصلا للفعل اي والدا له. ولا غرو «أن يشبه الوالد ولده»[100].

د - وردت اشارة في التحليل التوليدي تتضمن ربطا بين الاحكام الرتبية واتجاه الإفضاء وذلك قولهم « فما دام الفعل مثلا في الانجليزية يسند الدور المحوري من اليسار الى اليمين فإن ما نتوقعه هو ان المفعول يجب ان يكون بعد الفعل في الرتبة».

هذا الموقف مبني على أن الرتبة في هذه اللغة او تلك يمكن اشتقاقها من اتجاه العمل الدلالي. هذا المبدأ معروف في النحو العربي، فالرتبة حرة في العربية في الحالات التي يعمل فيها العامل في جميع الاتجاهات. وهذا مشروط بأن يكون للعامل اصالة في العمل (= الفعل)، فإن كان فرعا في العمل (=المصادر والحروف الخ...) تقيد اتجاه العمل وانقهرت الرتبة بموجب ذلك.

---

100 - "التصاوير الزمخشرية"

هـ ـ انتهى التحليل التوليدي في ما يتصل بالبنية المركبية الى تقرير شكل إسقاطي عام حائز على مقدار من المرورنة الصورية والكثافة التعميمية تجعله يتقدم باعتباره شكلا ميزانيا عاما. والأشكال الإسقاطية الاربعة تنويعات تفصيلية له. والعلاقة بين التنويعات المقولية وأصلها الميزاني من حيث التعادل والزيادة والنقصان مطابقة تماما للعلاقة بين الميزان والتلفيظات في النحو العربي. والذي نريد لفت الانتباه إليه في هذا السياق هو ان الترادف بين العلاقتين لا يقتصر على هذا المستوى فقط بل يتجاوزه الى بنية الهيكل الداخلي للميزان وهي بنية واحدة.

يميز سيبويه بين مجال الابتداء وصورته:

صدر [عامل الابتداء ـــــــ معمولات ابتدائية]

↓

{ادوات الابتداء}.

وبين مجال الفعل وصورته:

صدر [فعل ـــــــ معمولات فعلية].

↓

{الادوات المختصة بالدخول على الفعل}

والجامع الصوري بين المجالين يكمن في الصورة الآتية:

صدر ـ عامل ـ معمولات.

وهذه الصورة بينها وبين الشكل الإسقاطي التوليدي ترادف صوري تام:

مخصص ـ رأس ـ صلة

↓

(= الفضلة والملحقات).

فالمخصص يقابل الصدر والعامل يقابل الرأس والمعمول يقابل الفضلة.

ان بنية المجال في النحو السيبويهي هي (: صدر ـ عامل ـ معمول) سواء كان المجال ابتدائيا ام فعليا. والجملة الابتدائية بفروعها والفعلية بفروعها منزلتهما من هذا المجال في تجرده من الطبائع المقولية كمنزلة المركبات الاربعة في النحو التوليدي من الشكل الإسقاطي العام في استقلاله عن القيم المقولية.

ولعل ما يرادف المستويات الإسقاطية الثلاثة س° $\bar{س}$ $\bar{\bar{س}}$ في الترجمة الإسقاطية للشكل السيبويهي يمكن تمثيله على الشاكلة الآتية:

$\bar{\bar{X}}$ [صدر [$\bar{X}$ [X عامل + معمول]]]

ـ الموقع $\bar{\bar{X}}$ (الإسقاط الأقصى) يمكن ان يجعل بازاءه معاني الادوات المختصة، مادام الإسقاط الأقصى موقعا افتراضيا لا مقابل له في اللفظ.

- الموقع الذي يليه تشغله الادوات.

- الموقع $\overline{X}$ = الابتداء او الفعلية.

و - آخر قضية تضمنها التحليل التوليدي في رد المركبات جميعا الى نظام بنيوي وحيد، نصها ان «النحو الكلي لا يحدد رتبة المكونات» وهذا معناه ان القيود الرتبية الموجودة في اللغات الطبيعية تختلف من لغة الى اخرى وان الطفل بالتالي يتعلمها من خلال التجربة اللغوية وليست جزءا من الارث النحوي الكلي. إن إقصاء القيود الرتبية من حيز النحو الكلي – في باب البنية المركبية – واعتبارها جزءا من التجربة اللغوية هوالموقف نفسه الذي اعتمدته العاملية السيبويهية في هذا الشأن. فالاحكام الرتبية في هذه العاملية قيود تلفيظية وتوابع مقولية عقدية لأجل ذلك لا يناسبها ان تكون جزءا من الميزان واذا صادفت العناصر تغييرا في الرتبة في المستوى الميزاني كان ذلك دليلا على انها يجب ان تنتقل الى ميزان آخر جملة وتفصيلا. فالرتبة (فعل - اسم) تنتمي الى ميزان الفاعل والرتبة (اسم - فعل) تنتمي الى ميزان الابتداء وإرجاع الميزانين معا الى ميزان صوري أعم هو: (عامل – معمولات) أو (لامحل، محل) او (0——1)[101]

هذه الصورة هي التي تنقلب عن طريق التلفيظ الى فعل وفاعل او الى اسم مبتدإ وخبر «وما الشروط التي تذكر لهذه الجملة بعد انتاجها الا شروط عقدية تركيبية لاحقة لإنتاج الشكل وبعبارة اخرى: جملة المبتدإ وجملة الفاعل تمثلان في هذا الاطار السيبويهي نظاما واحدا لا نظامين» وذلك لأن « التنظيم يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي وكيفما كان حال الالفاظ فإنها يجب ان تكون ذات علاقة بنقطة تنظيم هي العامل واذا كانت هذه العلاقة في الحالتين متشابهتين فلا معنى للنظر في الأوضاع المقولية للحالتين المذكورتين. لما تقدم يقال ان **ج ف** و **ج س** منظمان تنظيما واحدا من الناحية العاملية: **عامل (معمولات)**. في هذا التنظيم يتجه العامل من اليمين الى اليسار والفعل في **ج ف** يقابل عامل الابتداء في **ج س** ومن جهة أخرى المبتدأ يقابل الفاعل. هذا التوازي هو سبب التقاربات التي كان يلاحظها النحاة في تحليلهم ولاسيما قدماؤهم كأبي بشر والخليل...والنحاة منذ سيبويه لم يغفلوا لحظة عن التماثلات التي هي روح العلاقة القائمة بين الوحدات في كل المستويات وفي المستوى العاملي بالأصالة»[102].

وههنا أمر حقه أن يذكر، وهو أن هذه الملاحظة (=الاشتغال بالتقاربات والتوازيات وبناء الصرح النحوي على منطق التماثلات البنيوية) تصدق على نحاة العاملية التوليدية كصدقها على نحاة

---

101 - راجع احمد العلوي *Grammaire et Coranité*

102 -"آية اللغة وكبرياء النظر".

العاملية السيبويهية إذ ليست نظرية س ـ خط في استمدادها من مقدمة التشابه البنيوي بين الكائنات المركبية الا تطبيقا موسعا لهذا المنطق.

خلاصة القول إذن أن استقلال القيود الرتبية عن الشكل الإسقاطي في النحو التوليدي يرادفه في النحو العربي من الناحية الصورية العامة، استقلال الطبائع المقولية وتوابعها عن العلاقات العاملية وهو الاستقلال الذي يلزم لزوما مباشرا عن القول بأن « التنظيم يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي» والذي تتأسس عليه الأحكام الرتبية وغيرها من اعتبارات العقد والتركيب (=التوابع التي يستوجبها التلفيظ).

ونختم بقول جامع وهو أن استثمار التشابهات البنيوية بين ما يبدو، لأول النظر، مختلفا مسطرة مشتركة استمد منها العامليون العرب واستمد منها العامليون التوليديون على حد سواء. ومن مظاهرها عند هؤلاء وأولائك السعي الموصول وراء الأشكال الميزانية الموحدة.

ز ـ ان البساطة الصورية في الشكل الإسقاطي العام[103]، والواقعة في حدود التوحيد واختزال التنوع ترتبط عند التوليديين كما رأينا بمطلب أساسي من مطالب المسألة المعرفية الاكتسابية. والذي نراه في هذا الخصوص أن البساطة المذكورة، ترتبط أساسا بأصول الصنعة التمثالية والقيود الجمالية على التنظيم التمثالي وأما صلتها بالمسألة الاكتسابية التعلمية فأمر عرضي، أو على الأصح يجب ان يكون كذلك. ولعل الدليل على ذلك ما رأيناه في الأشكال الميزانية السيبويهية من مكونات وأسباب «التجرد» الصوري عن اعتبارات العقد والتركيب، وهي مكونات يمكن اعتمادها في التأصيل للمسألة الاكتسابية في النحو العربي ولقد نعلم ان النحوي العربي ماكان معنيا بهذا الإشكال البتة الا ما كان من امر الارتباط الذي يلح عليه مؤرخو النحو العربي بين نشأة النحو وتوسع الفضاء الجغرافي العربي وبين الرغبة في صناعة علم يتقي به المتكلمون اسباب اللحن، واتقاء اللحن مشهد من مشاهد الممارسة التعلمية. هذا الأمر يوسوس بجواز الاعتقاد أن النظرية النحوية العربية كان لها ارتباط ـ بوجه من الاوجه ـ بالمسألة الاكتسابية وان نحاة الجيل الاول يجوز أنهم كانوا محكومين، في سعيهم وراء الاشكال الميزانية البسيطة المستقلة عن التنويعات التلفيظية، بما يذكره المؤرخون من ملابسات النشأة والتكوين التي صاحبت الدرس النحوي على أول عهده.

---

103 ـ البساطة الصورية التي يعتبر استقلال القيود الرتبية عن ذلك الشكل احد مظاهرها لأن فيه تجردا عن التنوع الرتبي بين اللغات.

العاملية السيبويهية إذ ليست نظرية س ـ خط في استمدادها من مقدمة التشابه البنيوي بين الكائنات المركبية الا تطبيقا موسعا لهذا المنطق.

خلاصة القول إذن أن استقلال القيود الرتبية عن الشكل الإسقاطي في النحو التوليدي يرادفه في النحو العربي من الناحية الصورية العامة، استقلال الطبائع المقولية وتوابعها عن العلاقات العاملية وهو الاستقلال الذي يلزم لزوما مباشرا عن القول بأن « التنظيم يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي» والذي تتأسس عليه الأحكام الرتبية وغيرها من اعتبارات العقد والتركيب (-التوابع التي يستوجبها التلفيظ).

ونختم بقول جامع وهو أن استثمار التشابهات البنيوية بين ما يبدو، لأول النظر، مختلفا مسطرة مشتركة استمد منها العامليون العرب واستمد منها العامليون التوليديون على حد سواء. ومن مظاهرها عند هؤلاء وأولائك السعي الموصول وراء الأشكال الميزانية الموحدة.

ز ـ ان البساطة الصورية في الشكل الإسقاطي العام[103]، والواقعة في حدود التوحيد واختزال التنوع ترتبط عند التوليديين كما رأينا بمطلب أساسي من مطالب المسألة المعرفية الاكتسابية. والذي نراه في هذا الخصوص أن البساطة المذكورة، ترتبط أساسا بأصول الصنعة التمثالية والقيود الجمالية على التنظيم التمثالي وأما صلتها بالمسألة الاكتسابية التعلمية فأمر عرضي، أو على الأصح يجب ان يكون كذلك. ولعل الدليل على ذلك ما رأيناه في الأشكال الميزانية السيبويهية من مكونات وأسباب «التجرد» الصوري عن اعتبارات العقد والتركيب، وهي مكونات يمكن اعتمادها في التأصيل للمسألة الاكتسابية في النحو العربي ولقد نعلم ان النحوي العربي ماكان معنيا بهذا الإشكال البتة الا ما كان من امر الارتباط الذي يلح عليه مؤرخو النحو العربي بين نشأة النحو وتوسع الفضاء الجغرافي العربي وبين الرغبة في صناعة علم يتقي به المتكلمون اسباب اللحن، واتقاء اللحن مشهد من مشاهد الممارسة التعلمية. هذا الأمر يوسوس بجواز الاعتقاد أن النظرية النحوية العربية كان لها ارتباط ـ بوجه من الاوجه ـ بالمسألة الاكتسابية وان نحاة الجيل الاول يجوز أنهم كانوا محكومين، في سعيهم وراء الاشكال الميزانية البسيطة المستقلة عن التنويعات التلفيظية، بما يذكره المؤرخون من ملابسات النشأة والتكوين التي صاحبت الدرس النحوي على أول عهده.

---

103 ـ البساطة الصورية التي يعتبر استقلال القيود الرتبية عن ذلك الشكل احد مظاهرها لأن فيه تجردا عن التنوع الرتبي بين اللغات.

ح ـ رد المقولات إلى السمات في النحو التوليدي وردها إلى المتمكن ونقيضه في النحو العربي

ظهر عند النحاة التوليديين مذهب في تحليل المقولات يقوم على اعتبارها مشتقة من سمات تركيبية ابسط هي [α س] و [α ف]. هذا وان حمل المقولات جميعا على هاتين السمتين معناه قيام النحو على قائمتين أصليتين تختلف المقولات باعتبار حظها من كل منهما وهما قائمة الاسم وقائمة الفعل ([+س . ـ ف] للاسم و[ـ س . + ف] للفعل [+ س . + ف] للصفة و[ـ س . ـ ف] للحرف) انطلاقا من هذه التكوينات السماتية حاول التوليديون الاجابة عن السؤال التالي:

لماذا يعمل كل من الفعل والحرف في فضلته مباشرة ولا يفتقران الى الحرف في ذلك على حين يفتقر معمول الصفة والاسم الى الحرف of؟، وذلك بناء على المقدمة الآتية:[104] **الشبه في الاعتبار غير الاعتبار البنيوي (=العاملي) يستخدم مبررا للشبه على المستوى البنيوي. والتولد على المستوى المقولي (=العمودي) يتحول على المستوى البنيوي (=الأفقي) إلى شبه لأن الوالد يشبه المولود.**

ان اشتراك الصفة والاسم في الافتقار البنيوي الى الحرف of واشتراك الفعل والحرف في خاصية الوصول المباشر الى المعمول معناه ان الصفات والاسماء يشتركان في سمة معينة هي علة اشتراكهما في الافتقار البنيوي المذكور وان هذه السمة المشتركة يجب ان تكون في مستوى آخر غير المستوى الافقي، وأن الأفعال والحروف كذلك بينهما تشابه في التكوين «الوجودي» هو مصدر التشابه بينهما في القدرة على التناول المباشر للمعمول بالإفضاء العاملي، والربط البنيوي.

ان الشبه البنيوي الأفقي يجب أن يترتب عن علاقة تولد من أصول متشابهة في مستوى آخر غير المستوى البنيوي وفي هذا السياق تم التنصيص على أن الاسم والصفة يتولدان من أصلين متشابهين هما:[+ س ـ ف] بالنسبة للاسم و[+ س + ف] بالنسبة للصفة، ووجه الشبه الاشتراك في السمة [+س]. وهذا مبني على ان العناصر المتولدة عن اصول متعددة يقع الشبه بينها بوقوعه بين هذه الأصول اي أن الأصول اذا تشابهت وقع التشابه بين الفروع المتولدة عنها.

غاية الأمر أن الشبه البنيوي ـ المتمثل في الافتقار الى الحرف ـ بين الاسم والصفة لازم عن الشبه التكويني بين أصليهما (المتمثل في السمة [+س]) وهذا معناه عندنا ان [+س] ميزان قاعدي يتحقق في أحد مستويات التلفيظ المقولي اسما أو صفة.

---

104 ـ هذه المقدمة كما سنرى بعد قليل تمد جسرا وثيقا من جسور الترادف النظري العام بين السيبويهية والتوليدية في خصوص المسألة المقولية وقضايا الأصالة والفرعية والتولد والشبه. (تراجع تفاصيل هذه المقدمة وتطبيقاتها في النحو العربي في الجزء الثاني من كتاب *Gramaire et Coranité*.

وكذلك الشبه البنيوي بين الفعل والحرف في القدرة على مباشرة الفضلة بالإفضاء وعدم افتقار هذه الفضلة الى عامل من دونهما، شبه جار على هذا المنهاج، فهو ناتج عن التشابه بين أصليهما في التكوين وهما [- س + ف] بالنسبة للفعل و[- س - ف] بالنسبة للحرف فبين هذين الأصلين التكوينيين كما ترى تشابه في السمة [- س] وذلك ان دل على شيء فهو ان القدرة على التناول العاملي المباشر، من حيث هي خاصية بنيوية مشتركة بين الفعل والحرف، أصلها السمة [- س].

وهذا يلزم عنه ان العامل يناسبه ان يقال في تعريفه:

«انه ماليس باسم» اي الفعل والحرف وغير العامل هو **«الاسم اوما فيه شيء من شبه الاسم»** أي الصفة والاسم. التعريف الاول مستفاد من السمة [- س] والتعريف الثاني من السمة [+س].

هذا الضرب من التعاريف نوع اشتهر وشاع في النحو العربي ولاسيما في تعريف سيبويه الحرف بأنه ماليس باسم ولا فعل وهذا التعريف كما سنرى في مبحث لاحق بينه وبين التعريف التوليدي للحرف بأنه [- س - ف] تطابق تام.

يعنينا من هذه الموازنة الملاحظات الآتية:

أولا: الجمع بين الفعل والحرف في ميزان واحد هو ميزان العامل على أساس السمة المشتركة بينهما وهي [- س] والجمع بين الاسم والصفة في ميزان واحد آخر هو ميزان اللاعامل (وفي تأويل آخر ميزان العامل الضعيف) على اساس السمة المشتركة بينهما وهي [+ س] والقول، بموجب هذا التوازيات، بأن مناط القوة العاملية في الفعل والحرف هو السمة [- س] ومناط العجز أو العجز العاملي في الاسم والصفة هو [+س]، كل ذلك لا معنى له الا قيام التحليل التوليدي على مبدإ التمييز بين ميزانين قاعديين هما [- س] و [+ س].

ثانيا: وفي تأويل آخر، إن إرجاع المقولات المعجمية الأربع الى ميزانين اثنين هما [α س] و[α ف] له مرادف صريح في النظرية النحوية العربية في قيامهما على التمييز بين ميزانين قاعديين هما ميزان الاسم وميزان الفعل (أما المقولات الاخرى فمحمولة في هذه النظرية اما على الاسم واما على الفعل. فالحروف وضعت نائبة عن الأفعال والمصادر والصفات فروع مقولية في باب الاسم كما انها فروع عن الفعل في العمل). يلخص الزمخشري هذا التصنيف بقوله « الأصل في الاسماء الا تعمل كما ان الأصل في الأفعال ان لا تعرب»[105]. الاسم اذن ميزان قاعدي لقائمة المعمولات وغيره فرع عنه او ملحق به اوأنواع مقولية له، والفعل ميزان قاعدي لقائمة العوامل وغيره مشتق منه او ملحق به. يقول

105 ـ شرح المفصل 61/7.

الجرجاني في السياق نفسه أيضا « الاسماء المحضة لا أصل لها في العمل وإنما العمل للأفعال والحروف ألا ترى أن شيئا من هذه الأسماء لا يعمل رفعا ولا نصبا»[106].

ثالثا: ان تعويض المقولات بالسمات ([α س] [α فعل] او [- س] [+س]) في تمكينه النحوي من طمس الحدود النوعية بين الطبائع المقولية يشبه في شكله وصورته ومنحاه العام تعويض المقولات بالسمات التمكنية [+متمكن] و [-متمكن] في النحو العربي. فكما ان المقولات في السيبويهية كيفما كانت يجب ان ترجع الى احدى هاتين السمتين كذلك الشأن في التوليدية، المقولات كيفما كانت يجب ان يكون لها حظ من احدى السمتين [-س] [+س].

ومن أقوى الأدلة المؤيدة هذا الترادف ان الوظيفة التي أنيطت بالتصنيف والتعريف المقوليين باعتبار التمكن وعدمه في النحو العربي هي الوظيفة نفسها التي أنيطت بالتصنيف والتعريف المقوليين باعتبار «السمات» في النحو التوليدي وهي الوظيفة التي انتهت إلى:

- الجمع بين الأفعال والحروف في باب واحد وهو باب اللامتمكن في النحو العربي وباب اللااسم في النحو التوليدي.
- الجمع بين الاسم وأنواعه المقولية التفصيلية. (=الصفات والمصادر) في باب آخر هو باب المتمكن في النحو العربي وباب [+اسم] في النحو التوليدي.

ومعلوم مابين الاسمية والتمكنية في التصنيفات السيبويهية من روابط (وكذلك بين اللااسمية واللاتمكنية).

* * *

إن الغرض الأساس الذي استفزنا - منذ بداية هذا التعليق - في سعينا الحثيث نحو استخلاص هذه التوازيات المفهومية والتصورية بين العامليتين العربية والتوليدية في مايتعلق بتفاصيل وتعقيدات المشكلة المقولية هو التنبيه الى الحقيقة الآتية:

ان الترادف النظري بين مذهبين نحويين ان وقع في مستوى المقولات تصنيفا وتعريفا وتأصيلا فلسفيا امتدت عدواه الى سائر اجزاء النحو بالضرورة. وهذا امر سنعود اليه بالتأييد البرهاني في مناسبات متفرقة.

وأخيرا ، إن رد المقولات الى السمات التركيبية في النحو التوليدي وردها الى السمات التمكنية في النحو العربي ينخرطان بقوة في سلك ما سميناه سابقا ببرنامج محاصرة التنوع والتعدد والذي بينا في مواطن كثيرة من هذا المبحث ومن سابقه بأنه يمثل نسيجا غنيا واسعا تتقاطع على مساحته خيوط

106 - المقتصد 871.

الترادف النظري الاساسية بين النماذج النحوية، وبأنه برنامج يسعى الى تحقيق أقصى رتبة ممكنة في اختزال الأنواع وردبعضها الى بعض على أساس الجوامع الصورية والتكوينية بينها.

* * *

المقولات بين الميزان الدلالي والميزان البنيوي

لقد اعتبرت «الحروف» في النحو التوليدي عناصر محمولية شأنها في ذلك شأن الأفعال وماتفرع عنها في التوظيف المحمولي (أي الاسماء والصفات...) ومايقترب من هذا الاعتبار في النظرية النحوية العربية القول بنيابة الحرف عن الفعل وان الحروف الأصل في معانيها ان تكون للفعل. جاء في الانصاف «وانما لم يجز اعمال معاني الحروف لأن الحروف انما وضعت نائبة عن الأفعال طلبا للايجاز والاختصار»[107]. غاية الأمر أنه اذا كان الجامع في العاملية التوليدية بين الرؤوس المقولية انها تتقدم في المستوى الدلالي ـ المحوري باعتبارها جميعا مناطا للمحمولية وكان الاسم والصفة لا اشكال في محموليهما في النحوين العربي والتوليدي على حد سواء فإن «الحرف» على كل حال فيه نظر من هذه الجهة. والذي نراه في هذا الصدد هو أن مايوازي[108] القول التوليدي بمحمولية الحرف، في النحو العربي هو القول بأن الحروف محمولة في معانيها على الأفعال فالقول ان «الحروف انما وضعت نائبة عن الافعال» لا معنى له الا امر واحد وهو ان الأصل في معاني الحروف ان تكون للافعال، والحروف نابت عن الافعال في حمل هذه المعاني. والنيابة لاتصح كما رأينا آنفا الا بمسوغات مقولية او بنيوية وعلى رأس هذه المسوغات «الشبه» وقد مر بنا أيضا ان بين الافعال والحروف جوامع شبهية منها «عدم التمكن» ومنها «الاختصاص» الخ فالحرف باختصار «ينوب عن الفعل في العمل وينوب عنه كذلك في الاختصاص»[109].

وباختصار شديد: إن الأفعال والأسماء والصفات والحروف في النحو التوليدي وصفت أولا في البنية المعجمية بكونها عناصر محمولية تتخذ بنيات موضوعية(=مجالات دلالية) وفي البنية المركبية بكونها رؤوسا مقولية تتخذ مجالات بنيوية (=بالمعنى العاملي للعبارة) وفي هذه وتلك تنزلت في النظرية منزلة الأنواع المقولية المختلفة التي تلفظ نفس الميزان على خلاف بين البنيتين في طبيعة الميزان فهو دلالي في الاولى بنيوي في الثانية. فالميزان في المعجم «ميزان المحمول» وفي البنية المركبية «ميزان بنيوي» والميزانان

---

107 ـ الانصاف 262/1 – 263.

108 ـ الموازنة هنا بمعنى التعادل في الوظيفة النظرية وليس التعادل في المضمون التصوري.

109 ـ راجع : بيبليوغرافيا النحو العربي: "أصول عاملية"

معا وجهان لميزان واحد هو «العامل»: فليس في الأبواب المقولية الأربعة ما يتمنع في المستوى المحوري عن التوظيف المحمولي ولا منها ما يتمنع في المستوى البنيوي عن التوظيف الرأسي-العاملي.

وتجدر الاشارة هنا الى ان جدلية المحوري(-الدلالي) والبنيوي (-العاملي) في هذا المستوى من التحليل التوليدي تذكر بواحدة من مشهورات الخلاف الكوفي البصري في النظرية النحوية العربية القديمة وهي قضية اللفظ والمعنى وهل الميزان العاملي ميزان للألفاظ او ميزان للمعنى.

لقد كان النحو العربي « يتجه الى حل الإشكالات المتحققة في المستوى التلفيظي كما يتجه إلى حل الإشكالات المتحققة في المستوى العاملي وهذا الحل يكون دائما بإرجاع الإشكالات الى موازين مقررة في التراتيب الأفقية للعناصر العاملية»[110]. وهذا معناه ان النحاة العرب لم يكن غرضهم البحث عن المستوى المقولي والاسنادي ولو كان ذلك غرضهم اذن لكانوا قد خلطوا بين الاعتبار الاسنادي والاعتبار العاملي، وهو خلط يترتب عنه بالضرورة التضحية بمقتضيات الميزان. ولئن كان هذا هو المنحى الذي اتخذته النظرية النحوية العربية القديمة في احد مذاهبها الاساسية وهي السيبويهية والبصرية المخلصة لها فإنها اتخذت منحى مخالفا في مذهب آخر عرف بانقلابه على السيبويهية وهي المذهب الكوفي، فقد خلط الكوفيون بين الإسناد والعاملية في مشاهد نحوية مختلفة أبرزها المسألة الاشتغالية فقد نصوا على أن زيدا في (زيدا ضربته) « منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لأن ضميره ليس غيره وإذا تعدى الى ضميره كان متعديا إليه»[111] وهذا التحليل إن كان صحيحا من جهة المعنى يقول ـ ابن يعيش ـ « فإنه فاسد من جهة اللفظ»[112].

هل معنى هذا الموقف ان «المعنى» يجب اقصاؤه من دائرة التحليل النحوي إقصاء كليا؟

يقول ابن يعيش في هذا السياق « وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ». تحليل ابن يعيش مبني اذن على مبدإ استقلال مراعاة المعنى عن الميزان وليس على مبدإ الاقصاء. الميزان في هذا التصور لا يستهدف العناصر الدلالية بالقياس لأنه عبارة عن قياس للألفاظ في استقلال عن معانيها اي قبل امتلائها بهذه المعاني لأجل ذلك فإن التعادل الدلالي الإحالي بين الضمير المتأخر في جملة الاشغال والاسم المتقدم المشغول عنه ليس من اختصاص الميزان لأن المعاني من شأن المستوى التلفيظي. الفرق بين الإعراب الكوفي والإعراب البصري اذن أن الأول يستهدف الجهة اللفظية للتراكيب مفصولة عن

---

110 ـ احمد العلوي V°2 "*Gramaire et Coranité*"

111 ـ ابن يعيش: 2/30.

112 ـ ابن يعيش 2/20.

الجهة المعنوية. « والمقصود بالجهة اللفظية ومراعاتها هو الوقوف عند مستوى التراتيب الأفقية والانساق العاملية التي هي ترميز للالفاظ قبل امتلائها بالمعاني: إن مرحلة الميزان العاملي التي انتجت الاشتغال هي مرحلة النظر الى ترتب طائفة من العوامل والمعمولات ترتبا خاصا والتساؤل عن العلاقات الممكنة والاحتجاج لها [....] الميزان العاملي على هذا قياس للفظ وقياس للمسافات بين الألفاظ والمحلات فقد يمكن ان يحل في محلين لفظان لهما معنى واحد ولكن ذلك لا يعني اعتبار المحلين محلا واحدا. ان المحل محل للفظ لا للمعنى هذا ماكان يعنيه ابن يعيش وهو يشرح الزمخشري وقد نبه الى ذلك خير تنبيه حين قال ان النحو «صناعة لفظية» 2/32. ومن الجهة اللفظية يكون الفعل العامل قد استوفى مفعوله المعمول في الضمير وما كان يعني بذلك إلا أن اللفظ الذي هو العامل القائم في اللامحل قد استوفى محل المفعول فلا يمكن ان يقع في محلين وان كان في المحلين لفظان بمعنى واحد. وباختصار في شرح ابن يعيش المخلص لنظرية الزمخشري اشارة الى ان **إعراب الجمل لايتم عن طريق معناها فليس المعنى هو معيار الإعراب وانما يتم عن طريق الالفاظ التي هي معيار الإعراب لانها تقع في المحلات بشكل منفصل وعليه يكون الميزان العاملي ميزانا يدرك مواقع الالفاظ ومحلاتها. تلك الألفاظ التي تشعر بالمحلات الإعرابية التي هي اساس الترتيب النسقي الأفقي العاملي.** وبالمقابل فإن الكوفيين كانوا ينظرون الى الجملتين: (زيدا ضربته) و (ضربت زيدا) باعتبارهما على نسق عاملي واحد لأنهما على معنى واحد وهم بذلك **أتبعوا العاملية للمعنى بينما العاملية تابعة عند البصريين للفظ فكان التعادل العاملي عند الكوفيين ناتجا عن التعادل المعنوي لكن هذا النظر لا يفسر زيادة المحل في الميزان أي لايفسر في المستوى العاملي سبب ثنائية محل المفعول بل يغفلها...** ضاربا عرض الحائط بوجودها اللفظي... وهو بذلك يتغافل عن أمر ذي بال وهو أن هذا التعادل العاملي يطعن في الصميم أحد مبادئ الميزان وهو أن زيادة المحل لامعنى لها في هذا المجال أي في مجال الميزان فإن كل من يدعي ان زيدا والضمير معمولان للفعل في آن واحد يقضي بكون المعنى العاملي الواحد يقع في محلين وفي ذلك زيادة محل **لأن الأصل ان يقع المعنى العاملي في محل واحد وفي لفظ واحد وذلك قبل امتلاء الجملة الملفظة بمعانيها»**[113].

ان قول ابن يعيش «وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ» معناه أن مراعاة المعنى امر يجب ان يكون في التحليل مستقلا عن الميزان. ومن مظاهر هذا الاستقلال ان «النحوي في الموازين

---

113 ـ انظر:

ـ "التصاوير الزمخشرية".

- *Grammaire et Coranité* V°2 -

المشكلة يستعمل المفاهيم الاسنادية والمقولية والدلالية كمساعدات لتفضيل ميزان على ميزان [...] وهكذا يقدم الزمخشري أصنافا تلفيظية يفضل فيها احيانا النصب على المفعولية واحيانا الرفع على الابتداء...ويفسر ابن يعيش ذلك **التفضيل الميزاني** باعتبار المقولات التي تحل فيه او باعتبار دلالات الالفاظ النحوية والمعنوية مثل الدعاء او باعتبار الاسناد كتقديم ميزان سابق مبني على الفعل لتحقيق المطابقة وكل هذا داخل في مستوى التلفيظ» غاية الأمر ان «هناك جدلية مستمرة بين المستوى العاملي المنتج والمستوى التلفيظي المنتَج فإن تعدد التلفيظ المتصل بهذا الميزان او ذاك تدخل على تقدير الجملة الملفظة اعتبارات غير ميزانية تذهب بالجملة الملفظة الى هذا الميزان او ذاك».

الاعتبارات الدلالية في التحليل البصري تدخل اذن لاعتبارات هامشية (تفضيلية استدلالية...) وليس لاعتبارات تأسيسية بخلافها في التحليل الكوفي الذي تلعب فيه دورا تأسيسيا فالتعادل العاملي عند الكوفيين، كما قد مر بنا، ناتج عن التعادل المعنوي. لقد أقام التوليديون تحليلهم على مبدإ الفصل بين المستوى المحوري والمستوى البنيوي (المكوني) لكنهم جعلوا ـ على الطريقة الكوفية ـ البنية المكونية لازمة عن البنية المحورية وجعلوا البنية الموضوعية هي المتحكم في الصورة التي تتخذها البنية المكونية ولأجل ذلك واجهتهم مشكلة «الزيادة» اللفظية المكونية مواجهة حادة ترتب عنه توسيع احد مبادئ النحو الأساسية وهو مبدأ الإسقاط في إطار ما اشتهر بمبدا الإسقاط الموسَّع (EPP=) كما رأينا في المبحث السابق.

السؤال الذي من اجله انعقد هذا التعليق الاخير عن المسألة المقولية في ضوء العلاقة في الميزان الدلالي والميزان البنيوي يمكن صياغته على الشاكلة الآتية:

النحو التوليدي يشبه النحو الكوفي أم يشبه النحو البصري فيما يتعلق بالمنحى الذي يتخذه فيه جدل الدلالي والبنيوي؟ سنؤجل الاجابة عن هذا السؤال في هذه المرحلة من التخريج والتأويل ، إلى أن تكتمل تفاصيل المشهد التوليدي في هذا الشأن.

ثم قبل ذلك وبعد نحب لفت الانتباه الى اننا لسنا معنيين بفي المقام الأول بأن يكون المنحى التوليدي في المسألة المذكورة مطابقا للمنحى الكوفي او البصري بقدر ما نحن معنيون بالبرهنة على الاطروحة الاساسية التي تمثل الهاجس الاقوى في هذه الرسالة وهي ان العقل النحوي يشتغل بآلات متشابهة في جميع مظاهره وصيغه التمثالية وتستفزه نفس العلاقات ونفس الأوضاع المشكلة، ودورنا في هذا البحث النظر في هذه العلاقات وتلك الآلات.

3 ـ حمل الأحوال الجملية على الأحوال المفردية

3 ـ 1 ـ تقديـــم

لقد شغل النحو التوليدي بقضيـة أساسية لازمتـه منـذ نشـأته إلى الآن أي مـن نمـوذج «البنيـات التركيـبية» الى نموذج «العاملية والربط» والمبادئ والوسائط وهي قضيـة «الأنـواع الجمليـة» وقوانينهـا البنيوية، مفردة ومتصلة. وقد صاحب هذه القضية تمييز مركزي بين نوعين جمليين اساسيين همـا الجملـة البسيطة (التي عرفت في نموذج «البنيات التركيـبية» بلفظ Kernal sentences) المعنونة مقوليا بالرمز ج والجملة المركبة والتي ستتخذ العنوان المقولي (جَ) في مرحلة أخرى متأخرة. أن هذا التمييز بين النوعـين الجمليين المذكورين لازم النظرية النحوية التوليدية في مختلف مراحلها وصيغها النمذجيـة على اختـلاف بين هذه الصيغ في التسمية وفي المعالجة البنيوية:

من الأسئلة التي بقيت معلقة في نموذج "البنيات" سؤال عن القواعد المركبية (في صيغتها القـاصرة الذي اتخذتها في هذا النموذج) هل تجزئ في وصف اللغة الطبيعية أو لا تجزئ.

إنَّ مِنْ خواص القواعد المركبية ان الكيفية التي تشتغل بها مقيدة بقيد عام عرف بقيد «الاستقلال عن السياق» ووصف القواعد المركبية بكونها مستقلة عن السياق (=context-free) معناه ان المركبات الفرعية (=subphrase) اي التي تنتمي الى نفس الأفق الشجري يستقل كـل منهـا في تكوينـه استقلالا تاما عن تكوين الآخر. لقد استوت قواعد البنية المركبيـة جـزءا مـن النظريـة النحويـة سـواء في الصيغـة النمذجية المقترحة في «البنيات» ام في منافستها المقترحة في «المظاهر» إلا أن الخاصية التي امتاز بها هـذا النمط من القواعد في نموذج «المظاهر» عن صورتـه في نمـوذج «البنيـات»، هـي قدرتـه علـى الإحاطـة الوصفية بالتراكيب في بعدها التوالدي اللامتناهي. وذلك بفضل صفة التكرارية[114] والدائريـة[115] الـتي أضيفت على صورة تلك القواعد.

القاعدة التالية مثلا:

ج ← م س ،م ف

م ف ← ف ، ج.

تستوجب ان تتضمـن ج، ج أخرى (بواسـطة م ف)، وفضـلا عـن ذلـك، فـإن ج الفرعيـة (اوالمتضمنة) قد تتفرع عنها هي الأخرى ج اخرى وهكذا دواليك. واما الصيغة التي اقترحت في نموذج «البنيات» فقد كانت قاصرة من هذه الناحية اذ لم تكن القواعد المركبية فيه تستهدف إلا عددا محـدودا

Recursivity - 114

Circularity - 115

من البنيات وصفت حينئذ بالجمل الأساسية (kernel=) التي لاتتضمن أي جزء يمكن ان يجانسها من الناحية المقولية. لأجل ذلك كان نسق القواعد المركبية المعتمدة في نموذج البنيات على الشاكلة التالية وليس على الشاكلة السابقة:

ج ← م س م ف.
م ف ← ف، م س.

هذه القواعد اصطنعت لوصف جمل من نوع:(ضرب زيد خالدا) وليس غير. ولأجل ذلك فإن هذا النموذج كان يفتقر الى نمط آخر غير القواعد المركبية لدمج جملة نووية في أخرى من نوع: (ظننتك تجتهد). وهذا النمط الآخر يجب ان يتصف بالتكرارية على الشاكلة المشروحة آنفا. وفي هذا السياق اقترحت في «المظاهر» القاعدة المركبية:

ج ← م س ، م ف .
م ف ← ف، ج .

وهي صيغة تكفينا مؤونة «التكرارية المطلوبة للإحاطة الوصفية بمختلف اصناف التراكيب البسيطة وغير البسيطة ولأجل ذلك فقد كانت المزية التي فضل باعتبارها نموذج "المظاهر" على نموذج "البنيات" في النحو التوليدي ان هذا الأخير كان يجيز اشتقاق الجمل الرئيسية (Matrix-S=) قبل ان تتخذ الجملة الفرعية (Embedding-S) موضعها. هذا الضرب من الاشتقاق وصف بالقصور التصوري والاجرائي والتفسيري بالمقارنة مع الامكانات التحليلية التي يتيحها نموذج "المظاهر" في هذا الخصوص[116].

إن الغاية من هذا الاستعراض التاريخي للمعالجة البنيوية التي شهدتها مسألة الأنواع الجملية هي بيان أن الاسئلة التي اشتغل بها النحوي التوليدي عبر المراحل النمذجية التي مرت بها نظريته مترادفة في

---

116 - إن إحدى الآليات الأساسية التي اشتهر بها هذا النموذج هو التفريع المقولي **Subcatégorization**: فالأفعال المختلفة تندرج تحت أنماط مختلفة من المركبات الفعلية. الفعل "ظن" مثلا يناسبه م ف الذي يتضمن ج اما الفعل "لقي" فلايناسبه ذلك. إن القواعد المركبية تقتصر على وصف كل من (ظن) و (لقي) بكونه فعلا لكنها لا تتجاوز ذلك الى تخصيص السياق الذي يناسِبُ كلاًّ منهما والواقع ان تكوين هذه القواعد من الناحية الصورية لا يسمح لها بإقامة مثل هذه التحديدات السياقية. ان الكيفية التي انتظمت بها مفاصل نموذج «المظاهر» تمكن من ملء هذه الخانة الفارغة التي كانت تشكو منها «البنيات التركيبية»، وذلك أنه قام على تصور للمعجم باعتباره قائمة تزود كل فعل على حدة بتخصيص للسياقات التي يمكن ان يظهر فيها. وسلامة الشجرة المركبية مرهونة في هذا التصور باستيعاب هذه التخصيصات على نحو تام. ان قواعد البنية المركبية الى جانب المعجم تشكل من اجتماعها على نحو مخصوص مكون من مكونات النحو التوليدي في صيغته المقترحة في «المظاهر»، هو المكون القاعدي **Base component** والفرق بين شطري هذا المكون ان القواعد المركبية مستقلة عن السياق والشطر الثاني أي معلومات التفريع المقولي معلومات سياقية.

إطارها العام. فقد بدأ السؤال في هذا الخصوص سؤالا عن طبيعة العلاقة البنيوية الـتي تقـوم بـين الجملـة الفرعية والجملة الرئيسية. هذه العلاقة عولجت في المراحل الأولى للنظرية في إطار نظرية التفريـع المقـولي وإضفاء صفة التكرارية على القواعد المركبية وفي العاملية والربط تحولت العلاقة بين الأنواع الجمليـة إلى علاقة تطابق بنيوي تام وكذلك بينها وبين الأنواع المركبية بحيث انهـارت الحـدود الـتي كـانت تفصـل الكائن المركبي عن الكائن الجملي انهيارا كاملا.

3 - 2 - التحليل التوليدي:[117]

« بنية الجمل:

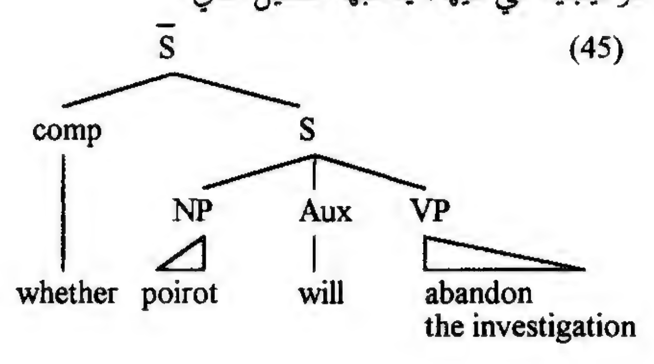
سننطلق من الجملة التالية:

44 - They will wonder [whether poirot will abandon the investigation]

الجملة الواقعة بين القوسين المعقـوفين هي نفس الجملة التي اتخـذناها سـابقا موضـوعا للتحليـل أي (1) لكنهـا مسـبوقة هنـا بـالأداة المصـدرية[118] "whether" فـاذا انطلـقنا مـن أن الجملـة [poirot..........investigation] وحـدة تركيبيـة، استوجب ذلـك تعديـل التقويـس المعمـول في (44) بتقويس آخر يعترف لهذه الوحدة التركيبـية بالاستقلال عن الأداة المصدرية.

في "التركيب" التوليدي في مرحلته الـتي اشتهرت بالنظريـة المعيـار، عنونـت الوحـدة التركيبـية المذكورة من الناحية المقولية بالعنوان المقولي ج (=s) فإذا دخلت الاداة المصدرية على الكل صار الكـل تحت عنوان مقولي آخر هو $\bar{ج}$ ($\bar{S}$=)[119]. هكذا وبصرف النظر عن البنيـة الداخليـة للمركـب الفعلي (الممثلة بالمثلث في الشكل أدناه) الجملة (44) في التقويس الذي تستقل فيه الأداة المصدرية عـن الوحـدة التركيـبية التي تليها، يناسبها التمثيل التالي:

(45)



---

117 - سنستعرض فيما يلي تفاصيل الموقف التوليدي في حمل الأحوال الجملية على الأحوال المفردية ثم نتبع الاستعراض المحايد بالتعليق والتحليل والتعقيب.

118 - Complementizer

119 - القاعدة المركبية $\bar{ج}$ ـــ مص- ج، اقترحت لأول مرة في:

- Bresman, J. (1970) "*On complementizers toword a syntactic theory of complement types*"

هذه الصورة التمثيلية ليست جارية على مستلزم الشكل الإسقاطي العام (42) فكون $\bar{S}$ في هذه الصورة التمثيلية إسقاطا للمقولة S قد تم في إطار بنية إسقاطية شاذة وغريبة. فقد مر بنا أن الإسقاطات المركبية إسقاط للرؤوس المعجمية (=س، ف ...). وفي (45) التقطيع والعنونة المقولية ينصان على أن $\bar{S}$ إسقاط لوحدة تنتمي الى مستوى اعلى من مستوى الرؤوس المركبية وهي S (=ج). ثم ان هذه الوحدة، من جهة اخرى ، لا تشبه إسقاط الرأس من جهة أنها تشرف على ثلاثة مكونات، إشرافا مباشرا (=مركبان اسميان ومكون آخر ذو طبيعة خاصة وهو الفعل المساعد).

من الإمكانات الجائزة في هذا الخصوص ان يقال ان ج̄ وج ليستا من باب المقولات ذوات المركز الداخلي (=endocentric) بل هي مقولات تتخذ مركزا خارجيا (=exocentric) وهذا يستوجب القول بأنها ليست إسقاطات لرؤوس، كما هم الشأن بالنسبة للمركبات، ولكنها مكونة من عدة وحدات بعضها يصطف بعضها الى جانب البعض. وهذا معناه أننا نحتاج الى الشكل الإسقاطي (42) بالنسبة للمقولات المركبية ونحتاج الى شكل آخر مخالف يناسب فقط بنية المقولات الجملية (ج و ج̄).

ولكن كان هذا النحو ينبني على ان المكونات المركبية والمكونات الجملية لا خصائص مشتركة بينهما فإنه يستلزم القول بأمر آخر فيما يتعلق بالمسألة الاكتسابية وهو ان الطفل يحتاج في الاكتساب اللغوي الى التمييز بين نمطين بنيويين يطبق احدهما على المقولات المركبية والآخر على المكونات الجملية.

هناك إمكان آخر في التحليل يفضل ما تقدم وهو الإمكان الذي يتم فيه اجراء بنية الجمل على مقتضى الخطاطة الإسقاطية (42)، ومن مزايا هذا المنحى في التحليل ان هذه الخطاطة ترتفع فيه الى مستوى النظرية التي تستغرق جميع أنماط التراكيب وهذا ان صح فإن معناه سيكون ان الشكل الإسقاطي (س - خط) يمكن ان ينطبق على المركبات وعلى الجمل على حد السواء وان الطفل لن يحتاج في الاكتساب اللغوي الا الى شكل إسقاطي وحيد.

إن إمعان النظر في بنية الجملة في ضوء التقطيع الإسقاطي الرئاسي يفتح هامشا واسعا لتمديد الشكل (42) ليشمل بنية الجملة. في الفقرة التالية ننظر اولا في بنية ج وسنبرهن على ان هذه المقولة مرؤوسة بالفعل المساعد الذي ستعاد عنونته في التقطيع المركبي الجديد بعنوان مقولي آخر هو «الصرفة» وعلى انها متهيكلة بنيويا وفق النظام البنيوي المنصوص عليه في(42) وفي الفقرة الموالية نوسع التحليل ليشمل ج̄ التي سنبرهن على أنها مرؤوسة بالادات المصدرية وانها تنتظم بنيويا وفق (42) ايضا»[120].

Haegeman 1991 - 120

«ج » إسقاط للرأس الصرفـــي

أ ـ الـــزمـــــن:

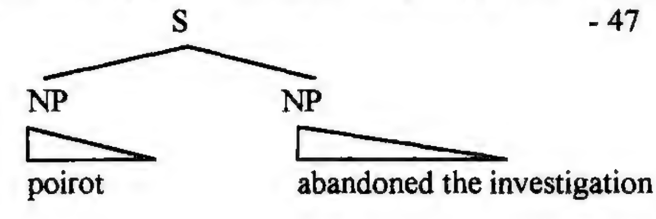
« اي المكونات الثلاثة التي تشرف عليها S في (45) اشـرافا مباشـرا يمكـن ان يكـون رأسـا لهـا؟ الإمكان الوحيد الذي يفرض نفسه في هذا الخصوص هو الوحدة المعجميـة will امـا المكونـان الآخـران فلا يناسبهما ذلك لأنهما عنصران مركبيان والمركب كما هو معلوم لا يناسبه ان يكون رأسا.

هذه الملاحظة، اي ملاحظة ان الوحدة المعجميـة الوحـيدة مـن بـين الوحـدات الثـلاث الواقعـة تحت الإشـراف المباشر ل S هـي will، تـدفـع بقـــوة الى افــتراض ان الفعـل المستاعـد هـو رأس ج. ولئن ثبتت الرأسية للفعل المســاعد في هــذا التحليـل فــإن ثبــوتها للأفعـال المعــروفة بالموجــهات[121] (may-must-shall can) وللأفعال الجهية[122] (have, be) يجب ان يكون من باب طرد فصول البــاب الواحد على منوال واحد. هذا وإن من بين المشاكل الـتي ينطـوي عليهـا هـذا التحليـل مشـكلة الجملـة الغفل من الفعل المساعد الصريح نحو (46) فهل هذه الجمل لارأس لها:

46 - Poirot abandoned the investigation

التمثيل التركيـبي الذي يتبادر الى الحدس البنيوي لاول النظر في مثل هذه الجمل هو(47)

47 -



ولئن كان يبدو وكأن الجملة لا تتضمن أي مقولة معجمية يمكن اعتبارها رأساً لِـ S فـإن هنـاك من الأدلة التجريبية ما يكفي لنقض هذا التمثيل التركيـبي. من هذه الأدلة ان الفعل والمفعول بـه يمكـن ان يتقدم الى صدر الجملة مخلفا وراءه المساعد "did" كما هو بين في الامثلة الآتية:

48 ـ أ ـ - abandon the investigation poirot did indeed.

48 ـ ب ـ - what poirot did was abandon the investigation.

فإذا تذكرنا أن التحليل النحوي في هذا الإطار النظري يقوم على مبدإ ان المكونات فقط هي التي يمكن استهدافها بالنقل استنتجنا ان الفعل والمفعول أي م ف مكون مستقل عن الزمن الماضي.

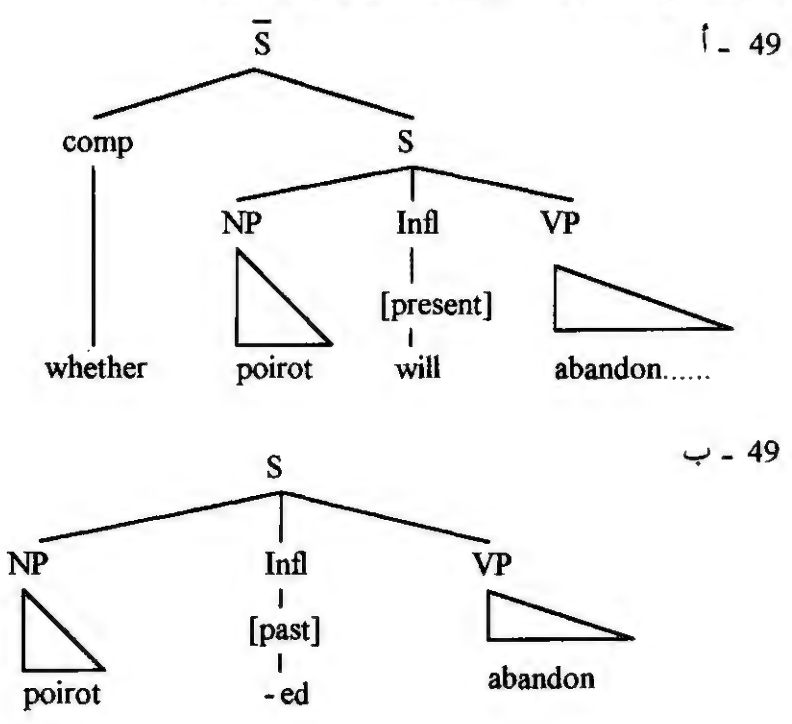
---

121 - Modal verbs

122 - Aspectual verbs

ان هذا التأويل لبنية الجملة لاتناسبه الصورة التمثيلية (47) التي تقدم فيها الزمن باعتباره جزءا لا يتجزأ من المركب الفعلي.

ان هذه الوقائع والبيانات تقدم الدليل على أنه ـ في مستوى للتمثيل اكثر تجريدا ـ العنصر الصُّرفي لا يمكن ان يكون جزءا من م ف وأنه يجب توليده منفصلا عن هذا المركب، تحت موقع شجري مستقل يتخذ عنوانا له "الصرفة" (–صر) سواء تحقق المساعد في اللفظ أم لم يتحقق. بناء على هذا، الجملة (44) تناسبها البنية (49 ـ أ) و (46) تناسبا (49 ـ ب).



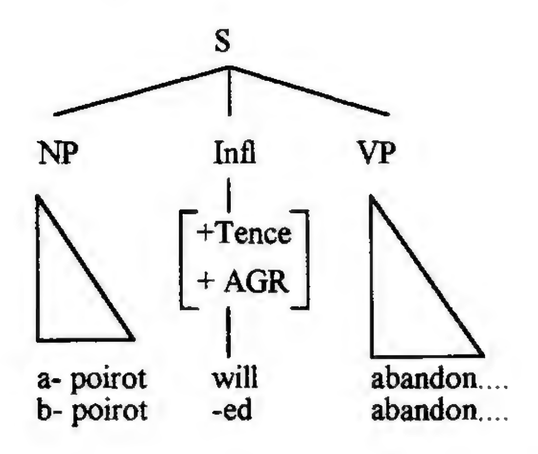
ان استقلال م ف عن الزمن في التمثيل هو المسوغ الوحيد الذي يمكننا في إطاره تفسير جواز نقل الفعل الى صدر الجملة مجردا من اللاصقة الزمنية في (48 ـ أ). ان اللاصقة يجب ان يمتصها الفعل المساعد كما هو الشأن في (48 ـ أ) وفي الاحوال التي لا يكون فيها نقل، فإن الفصل بين م ف والزمن يبقى واجبا باعتبار ما تقدم فإذا لم يكن في البنية ما يستدعي توظيف المساعد قدرنا ان الصرفة الزمنية المنفصلة عن م ف **تنزل لتلتصق بالفعل.**

ب ـ التطـــابـــق:

لقد قدرنا اذن ان "الصرفة" موقع شجرى منفصل يشرف على "الزمن" في الانجليزية الا ان الحدس اللغوي يقتضي توسيع المجال الذي يشرف عليه هذا الموقع ليشمل كل عناصر الصرفة الفعلية الأخرى وهي الشخص والعدد والنوع.

ان الخصائص الصرفيـة الفعلية في الجـدول التصريفـي الانجلـيزي محـدودة جـدا. وهـذا معنـاه ان التطابق في الشخص والعدد ـ والـذي يتحقـق بوسـائل مورفولوجيـة صريحـة في اللغـات الأخـرى ذات الجداول التصريفية الغنية كالفرنسية والايطالية ـ ليس له في الانجليزية ـ في التحقق المورفولوجي[123].

الا أنه إذا كان التطابق المورفولوجي (=المتحقق في اللفظ) مقيدا في الانجليزية فإننا نقدّر ان هناك **"تطابقا مجردا"** لا حظّ له في التحقق اللفظي. وعليه فإن الفرق بين الانجليزية وبـين الايطاليـة والفرنسية لايكمن في أن الانجليزية تفتقر الى التطابق ولكن في ان التطـابق المجـرد في الانجليزيـة حظـه مـن التحقـق المورفولوجي ضعيف، وان التطابق في الايطالية "اقوى" Stronger منه في الانجليزية. سنعود في مبحـث لاحق الى الدور الذي تقوم به جداول التطابق، في التمثيلات التركيـبية. وعلى العمـوم سـنقيم تمثيلاتنـا التركيـبية على أساس أن الصرفة تشرف شجريا لا على زمن الفعل فقـط بـل علـى خصـائص التطـابق أيضا:



ج ـ الجمـــل النـــاقصـــة

في الأحوال السابقة نظرنا في الأمثلة التي تشرف فيها الصرفة على السمات الزمنية والتطابقية فما القول بالنسبة للجمل التي لاتطابق فيها ولازمن؟.

---

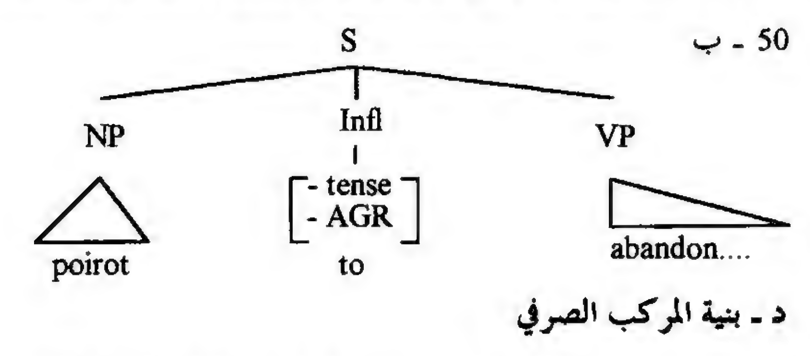
123 ـ (speak) مثلا في الحاضر تتخذ صورة واحدة في جميع التصريفات ماعدا الشخص الثالث speaks وفي المـاضي تتخذ صورة وحيدة هي spoke في سائر الاحوال. وparler في الفرنسية تتخذ 5 صور في الحاضر وخمسا أخرى مخالفة في الماضي غير التام imparfait وفي الإيطالية 6 صور الماضي و6 صور أخرى للحاضر:

io parlo   io parlavo
tu parli   tu parlvi
egli parla   egli parlava
noi parlamo   noi parlavamo
voi parlate   voi parlavate
essi parlano   essi parlavano

الجمل التامة (او المتصرفة Tensed) توصف بكونها حاملة للصرفة المتضمنة للسمات [+زمن] و[+تطابق]. وأما الجمل الناقصة (او غير المتصرفة باعتبار الزمن والتطابق) فهي تفتقر الى الوسم التطابقي والزمني. الا ان هذا لا يعني أنها لا مكان فيها للصرفة وإنما الفرق بينها وبين سابقتها ان الصرفة فيها تشرف على السمتين [-زمن] و [-تطابق]. انطلاقا من هذا التصور الجملة الفرعية في (50 ـ أ) يناسبها التمثيل البنيوي (**50** ـ ب)[124] حيث to علامة مورفولوجية تتحقق بها الصرفة المشرفة على السمتين السالبتين المذكورتين:

50 ـ أ - I did not expect [poirot to abandon the investigation]

50 ـ ب



د ـ بنية المركب الصرفي

التمييز بين الجمل المتصرفة(= التامة) والجمل غير المتصرفة (= الناقصة) نقيمه إذن على أساس محتوى الصرفة. وهذا يلزم عنه ان **نوع الجملة يتحدد باعتبار نوع الصرفة**. وهذا معناه، بعبارة اخرى، ان الصرفة من حيث كونها مقولة، من المستوى الإسقاطي الصفري ، يتحدد باعتبارها نوع الجملة، يناسبها ان تكون رأس لـ «ج» مناسبة تامة.

وهذا معناه أيضا أن ج شأنها شأن المقولات المركبية الاربع مقولة متمركزة داخليا اي أنها تتخذ رأسا (هو الصرفة) تتنزل منه منزلة الإسقاط الاقصى. وهذا ان دل على شيء فهو ان ج مركب صرفي (= م صر) وانها لأجل ذلك يناسبها ان تكون عنصرا في قائمة المركبات. والسؤال الذي يفرض ـ بعدئذ ـ نفسه في هذا الإطار هو هل تنتظم بنية المركب الصرفي رئاسيا على الشاكلة المنصوص عليها

---

124 ـ محتوى المقولة الصرفية يتم تحليله انطلاقا من السمات [α تطابق] [α زمن] (α=(+ ، -)). وهذا معناه ان هذه المقولة لاتخرج عن الأحوال الأربع الآتية: [+ ربط + ز] [+ تط - ز] [-تط + ز] [- تط - ز].

محتوى المقولة الصرفية في الجملة التامة يتحدد باعتبار التكوين السماتي [+ تط + ز] وأما في الجملة الناقصة فيتحدد باعتبار السمة [- تط - ز] راجع:

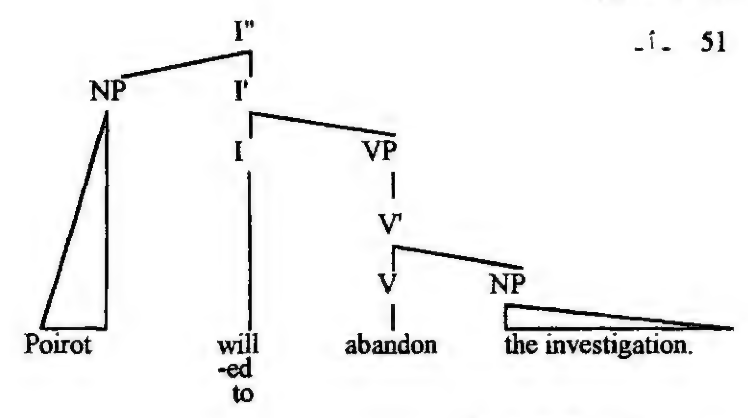
- Raposo,E.(1987) "*Case theory and INFL to COMP: The inflected infinitive in European protuguese*"
- Stowell, J. (1982) "*The tense of Infinitives*"

الأول برهن على ان اللغة البرتغالية تنتمي فيها الجمل الناقصة الى الصنف الذي تشرف فيه الصرفة على [+ تط - ز].

والثاني استدل على ان بعض البنيات الناقصة في الانجليزية يتحدد فيها محتوى المقولة الصرفية باعتبار السمة[- تط+ز].

في الخطاطة س ـ خط (42) بمستوياتها الثلاثة: الصفري والوسيط والأقصى؟. العناصر التي تشرف عليها المقولة الصرفية هي: الأفعال المساعدة (بضربيها الجهية والموجهة)، ودليل المصدرية to وكل ما يتصرف باعتباره الفعل جملة وتفصيلا (الزمن، الشخص، العدد، النوع): العلامات الدالة على الزمن تتأخر عن الفعل اما المساعدات الجهية والموجهة ودليل المصدرية to (- دليل النقصان وعدم التصرف) فهي تتقدم عليه. ثم إن الفعل لما كان رأسا للمركب الفعلي فإنه من المناسب البرهنة على ان "الصرفة" تتخذ المركب الفعلي فضلة لها لتكوين الإسقاط الصرفي الوسيط (اي صرَ =I'). ولعل (51 ـ أ) الصورة التمثيلية التي توضح المراد واما (51 ـ ب) فهي صورة للقواعد المركبية التي منها تشتق الشجرة انتظامها البنيوي. وهذه القواعد مرنة من الناحية التمثيلية بما يكفي لاستيعاب كل الامكانات الرتبية. (الانجليزية تتوسط فيها الصرفة بين الفاعل والفعل S.I.V.O على حين تتأخر عن الكل في الهولندية والالمانية :(S.O.V.I))

51 ـ أ ـ



51 ـ ب ـ $I'' \rightarrow spec;\ I$

$I' \rightarrow I\ ;\ VP$

فاعل الجملة في التعريف التوليدي هو المركب الاسمي الواقع تحت الإشراف المباشر للمركب الصرفي أي م س الذي يشغل موقع المخصص من هذا المركب.

وسنشير إلى هذا الموقع من الآن فصاعدا بواسطة الصيغة الرمزية:[مخ ، م صر]أو[م س، م صر].

نفهم من هذا التحليل ان الوظيفة النحوية الفاعل، ليست مفهوما "اوليا" في نظرية العاملية والربط وذلك لأنها مشتقة من اعتبارات شجرية بنيوية، انطلاقا من مفاهيم أخرى في النظرية أكثر بساطة.

هناك تمييز أساسي يجب أن يقام بين الإسقاطات المركبية للمقولات المعجمية وبين الإسقاط الصرفي. فالاسم والفعل وغيرهما من الرؤوس المعجمية التي درسنا تنتمي الى ما يمكن تسميته بالاصناف او الأنواع المقولية المفتوحة، والنوع المفتوح لا يعني فقط انه يستغرق قائمة طويلة من العناصر بل أيضا يعني انه يحتمل عناصر جديدة يمكن أن تنضاف الى القائمة (الحروف تمثل في الحقيقة قائمة مغلقة الا انها

يمكن ان إدراجها ضمن الأنواع المعجمية المفتوحة من حيث أن عددها يتزايد في بعض اللغات كالانجليزية مثلا وذلك باعتبار التركيب والتأليف في نحو in spite of, because of....) واما النوع المغلق فلا يحتمل هذا الضرب من الزيادات ومنه «المقولة الصُّرفية» التي تستغرق جملة محدودة ومحصورة من العناصر التي يتصرف باعتبارها الفعل (=الزمن الجهة، الشخص لخ....) ولما لم تكن الصرفة مشرفة في المعجم على قائمة مفتوحة من العناصر فإن الذي يناسبها في هذا الخصوص هو أن توصف بكونها رأسا غير معجمي[125].

« جَ » إســــقاط للرأس المصـــدري

أ ـ الاداة المصدرية رأس للمركب المصدري (=م مص)

إن الخطاطة الإسقاطية يمكن توسيعها لتشمل جَ أيضا وذلك انطلاقا من ملاحظة ان نوع الجملة يتحدد باعتبار طبيعة الحرف المصدري فيها:

52 ـ أ - I will ask [whether [poirot will abandon........]]

52 ـ ب - I will say [that [poirot will abandon........]]

الجملة الفرعية استفهامية في (52 ـ أ) خبرية في (52 ـ ب) والفرق بينهما يستدل عليه بالأداة المصدرية. فـ "whether" دليل الاستفهام و that دليل الخبرية . وهذا معناه ان **الأداة المصدرية تحدد نوع الجملة**. ولما كانت هذه الاداة مفردة معجمية دل ذلك على أن الذي يناسبها في ظل النظام الإسقاطي لبنية المركبات هو أن تكون رأسا للمقولة الجملية جَ($\bar{S}$=). المصدريات ليست قائمة مفتوحة فهي في الانجليزية مثلا لاتتجاوز الاربع هي[126] for, whether, if, that. وهذا معناه ان الإسقاط المصدري إسقاط لرأس غير معجمي شأنه في ذلك شأن الإسقاط الصرفي. وأما فضلة الرأس المصدري فلا يناسبها ان تكون الا مركبا صرفيا (م صر) ألم تر ان **نوع المركب الصرفي يتحدد باعتبار طبيعة الرأس المصدري** اذ من الرؤوس المصدرية ما يستوجب ـ على جهة انتقاء الفضلة ـ الجملة التامة المتصرفة وذلك كالأداتين that و if ومن تلك الرؤوسماينتقي فضلةً له الجملةَ الناقصة نحو for ومنها ما لا يختص بهذه ولا تلك فيدخل على الجملة المتصرفة وغير المتصرفة على حد سواء.

53 ـ أ I think [that [poirot abandon the investigation]]

* To abandon.

---

125 - Non lexical-head

126 ـ هذه الأدوات يرادفها في العربية الادوات التي يؤول مابعدها بمصدر ووجه الترادف انها وسيلة الجملة للحلول في المحلات.

ب - I expect [for [poirot to abandon the investigation]]

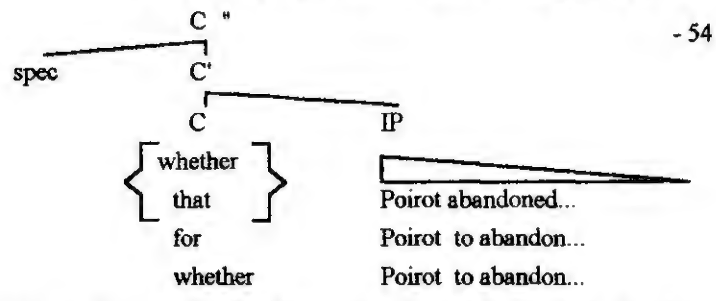
* abandoned

ج - Jane wonders[whether[poirot abandoned the investigation]].

[to abandon the investigation]]

الجملة الفرعية في هذه الامثلة منظمة بنيويا وفق البنية الآتية:

54 -



بقي الآن ان نحدد طبيـعة العناصر التـي يمكـن أن تحتـل موقع المخصص من «المركب المصـدري» (م مص–CP). نتناول هذا الأمر في الفقرة الموالية:

ب - نقل الرأس الى الرأس (*Head to heave movement*)

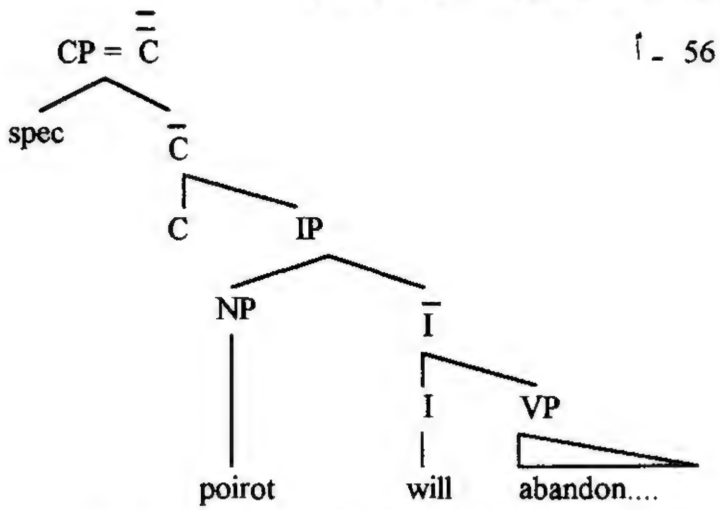
55 - أ – poirot will abandon the investigation after lunch

ب - – will poirot abandon the investigation after lunch?

ج - – when will poirot abandon the investigation?

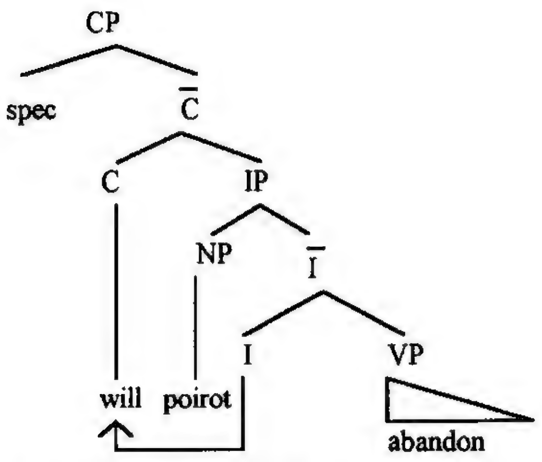
(55 - أ) جملة خبرية تناسبها البنية الآتية:

56 - أ

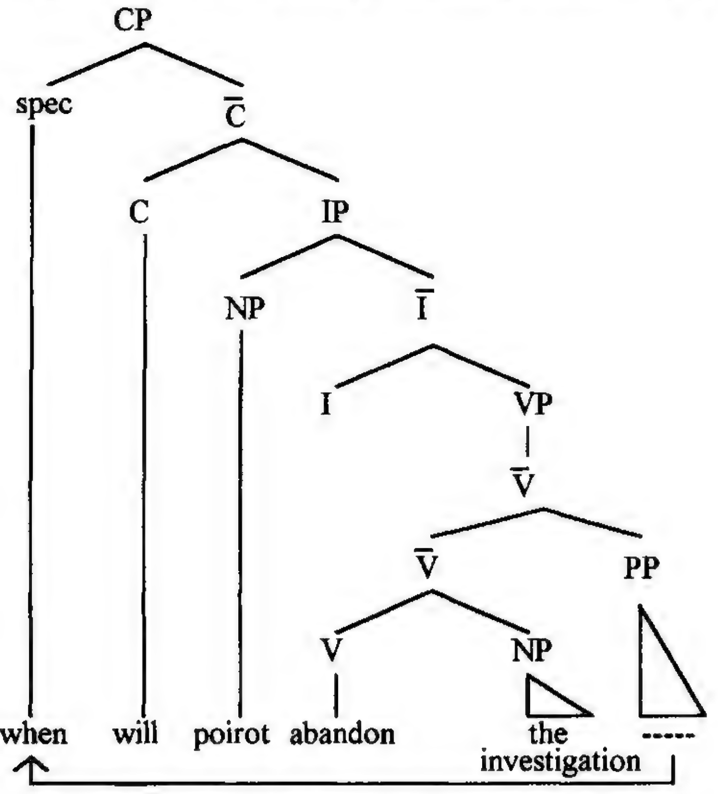


في الجملة الاستفهامية (55 - ب) الـرأس الصـرفي will ينتقـل الى موقـع الـرأس المصـدري (C–) وذلك وفق المبدإ الذي ينص على أن الرأس لا يجوز نقله الا الى موقع رأس[127]. الشـكل التـالي يوضـح الكيفية التي يتم بها هذا النقل:

127 - Head - to - head movement -



واما في (55 ـ ج) فبالاضافة الى هـذا النقـل وقـع نقـل للمكـون الاسـتفهامي when - (المتعلـق بالملحق الدال على الظرف الزمني afler lunch) من وقع داخل الجملة هو موقع الملحق الى الموقع الـذي قبل الرأس المصدري وهو "مخصص المركب المصدري" الشكل التالي يوضح المقصود:



بقي الآن ان نسأل السـؤال الآتـي : هـل مـن أدلـة تجريبيـة اضافيـة تـدل علـى ان "المسـاعد" في الاستفهام تنقلب رتبته، اي يستبدل بموقع الرأس الصرفي موقع الرأس المصدري في الجملة الفرعية؟

من الادلة التي تدعم هذا التحليل انه يتوقـع اللحـن في الجمـل الـتي يقـع فيهـا التنـازع بـين الأداة المصدرية والفعل المساعد على احتلال موقع المصدري نحو:

53 ـ أ. poirot abandon.... - *I wonder { will whether / whether will }

ب ـ - *when that will poirot.....

السؤال الاخير الذي نود الاجابة عليه قبل ان نغادر هذه الفقرة إلى التي تليها هو : هل هناك من العلل ما يستوجب ان ينتقل المكون الاستفهامي الى مخصص المركب المصدري [مخ. م مص]؟.

في الجمل الرئيسية، اسماء الاستفهام تسبق دائما المساعد المنقلب رتبيا لكن في الجمل الفرعية الألفاظ الاستفهامية لا تتوارد مع الأدوات المصدرية whether , that.

إن الوقائع اللغوية في لغات اخرى غير الانجليزية وكذا في الانجليزية القديمة تقدم ادلة لابأس بها في هذا الخصوص : ففي بعض اللهجات الفرنسية والايطالية كفرنسية أقليم "الكيبك" الكندي، في نحو (54 ـ أ) والايطالية في لهجة "الروماكَنولو" في نحو (54 ـ ب)[128]، القلب الرتبي للفاعل والمساعد ليس ضروريا في الاستفهام المباشر . ومعنى ذلك ان موقع المصدري يمكن ان يبقى فارغا وان الاداة المصدرية que يمكنها لأجل ذلك ان تشغل هذا الموقع:

54 ـ أ - Qoi que tu as fait ?

ب ـ - chi che t'es vest

(=رأيـــت الذي من)

في (54 ـ أ) اللفظ الاستفهامي (quoi) يحتل موقع المخصص من المركب المصدري و (que) يحتل موقع الرأس من هذا المركب ورتبة الفعل المساعد (as) بالنسبة للفاعل (tu) بقيت محفوظة لم يعتورها القلب. وكذا chi في (54 ـ ب) احتلت موقع [مخ. (م مص)] والاداة che واقعة تحت إشراف الرأس المصدري والمساعد «é» يحتل موقعه الأصلي داخل المركب الصرفي: إنَّ الاداة المصدرية que في اللهجتين المذكورتين يمكنها ان ترد مصاحبة للعنصر الاستفهامي quoi في حين انها لا تصحب المساعد الذي اعتوره القلب الرتبي. (أي المتقدم). وهذا سلوك واقع متوقع إذا ما افترضنا ان المساعد المنقلب والاداة المصدرية تشرف عليهما المقولة «رأس المركب المصدري» (مص=C) وان موقع الرأس لايمكن ان يشغله إلا رأس وحيد على الارجح[129].

---

128 ـ انظر التفاصيل في: - Koopman, H. (1983) "*Control from COMPand Comparative Syntax*"

129 ـ في بعض اللغات: الرأس الفعلي يمكن ان يحتوي رأسا آخر هو س لخلق وحدة معجمية مركبة تشرف عليها ف وتتكون من (ف) و (س) الا ان هذا لا يجوز بالنسبة للرأس المصدري والرأس الفعلي . راجع فيما يتعلق بنظرية انصهار أو اندماج الرؤوس:

- Baker, M.(1988) *Incorporation. A theory of Grammatical function changing*

ج ـ بنية المركب المصدري (م مص = CP)

خلاصة ماتقدم اذن ان بنية ج̿ يمكن احراؤها في التحليل وفق ما تستلزمه الخطاطة الإسقاطية (42) من مقتضيات بنيوية. وذلك على الشاكلة التالية:

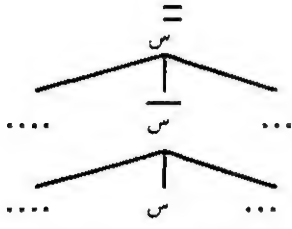
مص̿ ← مخ ؛ مص̄

مص̄ ← مص؛ م صر

مص يشرف على الاداة المصدرية المعجمية أو على المساعد في أمثلة القلب الرتبي، وهو (اي مص) يأتلف مع المركب الصرفي ـ الذي يتنزل منه منزلة الفضلة ـ لتكوين الإسقاط المصدري الوسيط (مص̄) وهذا الإسقاط الوسيط ينتظم مع المخصص لتكوين الإسقاط المصدري الأقصى (=المركب المصدري =م مص= مص̿ =CP= C̿). وموقع هذا المخصص لا يمكن ان تحتله الا المكونات الاستفهامية المنقولة.

د ـ نظرية س̄ والمقولات غير المعجمية.

لقد عممنا اذن فيما تقدم الشكل الإسقاطي (42) ليتجاوز المكونات المركبية ويشمل المكونات الجملية بنوعيها ج و ج̄ (أي المركب الصرفي والمركب المصدري). هذا الشكل الإسقاطي سيسمح بوصف بنية الجمل الرئيسية والجمل الفرعية على حد سواء وكذا مختلف أنماط الاستفهام. وهذا مبني على فكرة ان كل البنيات التركيبية مبنية على أساس نظام وحيد هو النظام البنيوي ذي الكثافة الرئاسية الهرمية. وهذا إن دل على شيء فهو اننا لن نحتاج من الآن فصاعدا الى أي قاعدة مركبية خاصة لمعالجة هذه البنية المركبية او تلك وان الطفل في الاكتساب اللغوي لن يحتاج إلا الى شكل بنيوي وحيد هو:



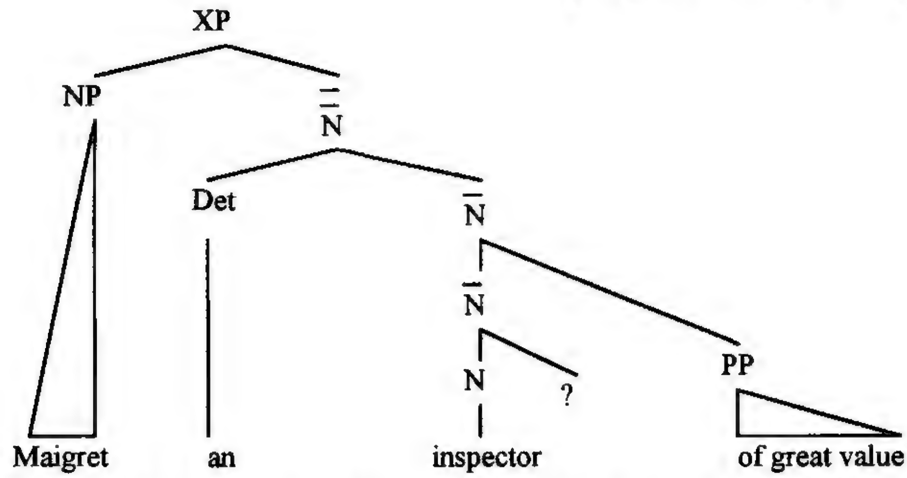
وذلك في بناء المركبات ذات الرؤوس المعجمية والمركبات ذات الرؤوس غير المعجمية على حد سواء.

هـ ـ الجمل الصغرى

بالاضافة الى الجملة التامة (=المتصرفة) والى الجملة الناقصة يلاحظ ان هناك نوعا جمليا ثالثا هو الجملة الصغرى نحو الجملة المقوسة في (55):

I consider [Maigret an inspector of great value] (55)

والتي يناسبها التمثيل البنيوي الآتي:



المقولة XP في هذه الصورة التمثيلية من اي باب مركبي هي؟.اشراف هذه المقولة على الإسقاط الاسمي الأقصى N̿ معناه ان الأمر يتعلق بإسقاط اسمي آخر كما برهن على ذلك "سطوول"[130]

وهـذا لا معنى لـه الا امـر واحـد وهـو ان م س Maigret ملحـق (adjoined) بالإسـقاط الأقصى N̿» »[131].

لنا عودة مفصلة الى البنيات الإلحاقية في المباحث القادمة[132].

3 ـ 3 ـ التعليق على التحليل التوليدي:

(I) المسألة الأولى: مراجعةُ الأصول التقطيعية ومبدأُ الربط الرئاسي للمجالات

تقـديـم:

المقولة الجملية في (45 ـ ب) (=S) تشرف على ثلاثة عناصر هي م س والفعل المساعد و م ف، وفي البحث عن العنصر الذي يجوز اعتباره رأسا لهذه المقولة الجملية وقع الاختيار على الفعل المساعد دون. م س أو م ف، وذلك بناء على ان المقولة المعجمية الوحيدة هي المفردة will أما المكونان الآخران فعنصران مركبيان.

- Stowell, T. (1983) "*Subjects across categories*" - 130

131 ـ هنا ينتهي الاستعراض المحايد لتفاصيل التحليل التوليدي في هذا الباب. هذه التفاصيل جمعناها بتصرف واسع من الأسانيد الآتية:

- Riemsdijk, H. an and E williams 1986
- Haegeman (1991)
- Lasnik, H. and J. uriagereka (1988)

(.بما أن هذه الاحالة ستتكرر بذاتها بعد كل استعراض محايد على هذا النحو فإننا سنكتفي من الآن فصاعدا بالإشارة إليها بالعبارة الرمزية:[R-W-H-L-U] فلينتبه إلى ذلك)

132 ـ راجع الفصل الثاني والثالث والرابع في الباب الثاني من القسم الثالث (=عاملية المقولات المستترة).

اختيار المقولة الفعلية المساعدة will رأسا للمجال الجملي S في (45 - ب) اذن مبني على وجود المقتضى، وهو الكينونة مقولة مفردية معجمية وانتفاء المانع، وهو المركبية فالمركبية تتعارض مع التوظيف الرأسي وهذا التعارض يطرد وينعكس فلا المركب يناسبه ان يكون رأسا ولا الرأس يناسبه ان يكون مركبا.

ان المقولة المركبية والمقولة المعجمية تفصل بينهما تخوم حادة فيما يتعلق بالتوظيف النظري لكل منهما. فالأولى فضاء بنيوي تؤسسه علاقات بنيوية داخلية والثانية رأس متحكم يتقدم باعتباره أصلا للربط البنيوي الداخلي. وسنبين فيما يلي ان هذه التخوم تجعل النظرية النحوية التوليدية منفتحة على مكونات المعجم التصوري للنظرية النحوية العربية القديمة انفتاحا يصعب معه تحديد فروق واضحة ودقيقة بين النظريتين في هذا الخصوص. فالحدود التي قامت داخل النظرية النحوية العربية بين كلمات المعجم المفردة وبين القول الطويل[133] هي الحدود نفسها التي قامت داخل النظرية النحوية التوليدية بين المقولة المعجمية والمقولة المركبية: فالاولى عبارة عن احصاء لكلمات المعجم المفردة وتصنيف لها باعتبار القيم المقولية المفردية الى اسماء وأفعال الخ... وأما الثانية فهي قول طويل يناسبه أن يقال في تعريفه أنه مجموعة مفردية لأنه عبارة عن فضاء عمل بعضه في بعض في اطار نظام للترابط البنيوي هو النظام الإسقاطي.

خلاصة الأمر اذن ان الفصل بين المقولة المعجمية في النحو التوليدي وبين المقولة المركبية هو في جوهره فصل بين الرابطة العاملية التي تمنح الشكل للمجال وبين المجال الذي هو عبارة عن شكل عاملي قد عمل بعضه في بعض وترابطت اسبابه بنيويا وفق مبادئ النظام الإسقاطي المنفتح على مكونات الكثافة الهرمية الرئاسية.

لماذا اختيرت الصرفة بشقيها الزمني والتطابقي رأسا للمركب الصرفي دون غيره من العناصر اي المركب الاسمي الفاعل ($\bar{\bar{N}}$) والمركب الفعلي ($\bar{\bar{V}}$)؟ هذا هو السؤال الذي انطلقنا منه...

هذا الاختيار يرتبط بـ«استراتيجيتين» اساسيتين سنفرد كلا منهما بتعليق مفصل:

- الاولى تقطيعية تستوجب الفصل بين م ف والعناصر الصرفية.

133- القول الطويل لا يخلو من ان يكون إما مجموعة من المجموعات واما مجموعة مفردية (اي مجموعة من المقولات «=س، ف، ح» التي استعملت في احصاء المفردات في المعجم، وفي تحجيمها في الصرف) والتي تم تعريفها — في إطار تحديد النظام الذي يبين تتابع المقولات - باعتبارها المتوالية التي عمل بعضها في بعض اي المجموعة المرتبطة برابطة عاملية.

ـ والثانية تزج بالتحليل النحوي التوليدي في خضم مشكلة العلاقة بين الحجم المفردي والحجم المجاوز للمفرد والعلاقة بين الأشكال العاملية . ومعلوم ان نحاة العاملية العربية كانت لهم في خصوص هذه المشاكل جولات نظرية وصولات استدلالية يعرفها من خبر اعمالهم في هذا الشأن.

الأصول التقطيعية وفصل «م ف» عن الصرفة.

أ ـ المكونات الجملية ومبدأ محاصرة التنوع.

يستوجب المطلب المتعلق بتفسير سهولة الاكتساب اللغوي القول بأن الطفل لا يحتاج الى نظامين بنيويين اثنين أحدهما يصلح لتنظيم المركبات والآخر لتنظيم الجمل بل يجب ان تكون حاجته، الى نظام بنيوي وحيد يصلح لتنظيم المكونات المركبية والجملية على حد سواء. وليس من سبيل الى ذلك الا البرهنة على ان "الجملة" يمكن تخريجها على المركبية، اي اعتبارها امتدادا للمركب لانوعا بنيويا مستقلا.

الإشكال اذن له علاقة بمسألة الأنواع اللغوية وطبيعة الحدود القائمة بينها ويمكن صياغته كما يلي:

هل الجمل أنواع لغوية مستقلة بعضها عن بعض وهل هي في جملتها مستقلة عن الكائنات المركبية التي رأينا آنفا أنها صور تلفيظية مختلفة لميزان بنيوي واحد؟.

فقد مر بنا أن المركبات مهما اختلفت طبائع رؤوسها من الناحية المقولية فإنها ترجع الى نظام بنيوي وحيد. اي ان اختلاف الرؤوس المركبية في الطبائع والغرائز المقولية ليس عنوانا على ان كل مركب يمثل نوعا لغويا مستقلا بذاته بل المركبات كلها صور مختلفة لنظام واحد هو سَ.

ان الاجابة المتوقعة على السؤال المطروح آنفا في اطار نظرية نحوية تقوم على مبدإ محاصرة التنوع والتعدد بجميع أشكالهما، المحاصرة التي هي السبيل الاوحد عندهم لتفسير سرعة الاكتساب اللغوي عند الطفل هي أن: الأنواع الجملية مهما تباينت في بنيتها يجب ان ترجع إلى نظام بنيوي وحيد وهي أي «الأنواع الجملية» في جملتها يجب ان تحطم الحدود "النوعية" التي تفصلها عن الأنواع المركبية. وذلك بأن يكون نظامها البنيوي الوحيد مطابقا للنظام البنيوي الذي رأينا انه أساس الهندسة الموحدة التي تتهيكل المركبات باعتبار نقطها وخطوطها وقسماتها.

في هذا السياق، بالضبط، ظهرت فكرة اعتبار الجمل أنواعا مركبية. ولئن كانت المركبات لا يختلف بعضها عن البعض الا باعتبار الانتماء المقولي لرؤوسها فكذلك الشأن بالنسبة للجمل لا يناسبها في هذا الاطار التوحيدي إلا أن تكون «أنواعا مركبية» لا تختلف فيما بينها ولا فيما بينها وبين المركبات الأربعة الا باعتبارالطبائع المقولية لرؤوسها.

المشروع التوحيدي المتعلق بهذا الباب، بابِ الجمل، يستوجب اذن خطوتين اثنتين:

الأولى: تقليص أنواع المركبات الجملية الى ادنى حد ممكن وذلك بتقليص عدد الرؤوس التي تتخذها هذه المركبات الجملية تماما كما فُعِل بالمركبات المفردية الذي اختُزلت في أربعة أنواع بحسب الأبواب المقولية المعجمية المعروفة.

الثانية: ارجاع الأنواع المركبية الجملية الى النظام البنيوي الذي تنتظم باعتباره الأنواع المركبية،ذات الرؤوس المعجمية.

في اطار الخطوة الاولى تم التمييز بين نوعين من الرؤوس غير المعجمية: الرؤوس الصرفية والرؤوس المصدرية. وفي اطار الخطوة الثانية تم الاستدلال على ان ج و جَ يحتملان الانتظام البنيوي وفق مبادئ خطاطة س ـ خط (42).

التوحيد البنيوي للأنواع الجملية، بحمل بعضها على بعض في الانتظام الهندسي الداخلي والتوحيد البنيوي للأنواع الجملية بحملها على نظام واحد هو النظام الإسقاطي الرئاسي، كل ذلك يستوجب كما تقدم تحطيم الحدود التي تفصل الأنواع الجملية عن الأنواع المفردية وذلك بالاستدلال على أن الأنواع الجملية ليست الا توسيعا وتطويرا وتعقيدا بنيويا لأحد المركبات، وهذا ان ثبت كان مسوغا معقولا للقول **إن الجملة والمركب صورتان تلفيظيتان لميزان بنيوي واحد ، وان النظام الإسقاطي ذي الكثافة الرئاسية الهرمية ميزان بنيوي وحيد ومتجانس يتحقق في التلفيظ في صورتين هما المركب او الجملة.** وهذا ما سنستدل عليه بتفصيل في الفقرة الموالية التي نبين فيها ان المركب الصرفي يناسبه في احد التأويلات الممكنة ان يعتبر تطويرا بنيويا للمركب الفعلي والمركب المصدري يناسبه ان يعتبر تطويرا بنيويا للمركب الصرفي.

ولابد من الاشارة هنا الى ان ما سنبينه من ان ج و جَ ليستا الا توسُّعا بنيويا للمركب الفعلي يندرج في اطار الدفع بالمقدمات التوليدية الى نهايات لم يتم التصريح بها وهذا معناه ان الملاحظات التي ذكرناها في هذا السياق عبارة عن قراءة في الخطوط الخلفية للنظرية لأنها ليست الا تتميما للملاحظات التوليدية التي لم تتجاوز في هذا الخصوص اللهجة الوصفية والتصنيفية المحايدة.

ب ـ «ج» و « جَ » توسيع بنيوي للمركب الفعلي.

التقطيع البنيوي الذي اتخذه المركب الفعلي في اطار نظرية س-خط يقوم فيه التمييز بين المستوى الإسقاطي الوسيط الذي يتكون من الرأس المقولي الفعلي وفضلته والمستوى الإسقاطي الأقصى الذي يتكون من الإسقاط الوسيط والمخصص. العنصر المعني عندنا بهذا الاستطراد عن المركب الفعلي هو الرأس المقولي الفعلي الذي قامت فكرة توسيع نظرية س ـ خط على ملاحظة انه ليس وحدة تقطيعية نهائية وانه يحتمل تقطيعا بنيويا آخر اكثر دقة ولطفا تتحرر فيه المقولة عن أعراضها، وهذا التحرير

أساسه الفصل بين المقولة الفعلية في تجوهرها المتصافي والمتعالي عن الاعراض التصرفية (= الزمن والشخص والعدد والنوع).

ان تحرير الجوهر المقولي [134] عن هذه الأعراض الذاتية (= المقومات) كان هو المدخل الى التفكير في موقع هذه الأعراض من التمثيلات البنيوية، ولقد نعلم ان مواقع المركب الفعلي في اطار مستويات الانتظام الإسقاطي المعروفة ليس فيها ما يمكن ان يكون مناسبا لهذه الأعراض. هذا الى جانب إشكال آخر يتعلق بكيفية انتظام هذه العناصر العرضية الأربعة هل هو انتظام افقي بنيوي أو هو انتظام عمودي ...الخ.

السؤال اذن له واجهتان:

- ما هو الموقع الذي يناسب تلك العناصر ؟
- وكيف تنتظم وهي متعددة وليست مفردة كغيرها من العناصر وهل كل عنصر من تلك العناصر يحتاج الى موقع خاص؟

عندما تبين للتوليدي ان الرأس المقولي يحتمل في مستوى أعلى للتقطيع ان يتحرر من «الاعراض التصرفية» (=الشخص، الزمن الخ...) صار السؤال متوجها نحو هذه الاعراض التصريفية التي تختلط في اللغات الطبيعية بالرؤوس المقولية الفعلية لكنها قد تستقل عنها في أمثلة الأفعال المساعدة استقلالا تاما او جزئيا والسؤال المتعلق بهذه الأعراض هو الآتي:

- ما موقع هذه الاعراض في التمثيلات التركيبية؟ وما وظيفتها من الناحية البنيوية؟

في سياق الاجابة عن هذه الاسئلة ظهرت في النحو التوليدي فكرة استحداث فضاء مركبي جديد يكون مرؤوسا بهذه العناصر وهذا مبني على ان هذه العناصر لا يناسبها في التوظيف البنيوي ان تكون إلا رأسا. لكن لماذا هذا التوظيف الرأسي للعناصر التصرفية دون غيره من اوجه التوظيف البنيوي؟ الجواب أن الأصل الذي تولدت عنه «رأس» مركبي والمتولد عن الرأس لايناسبه أن يكون في التمثيلات التركيبية إلا رأسا، وهذه قاعدة معروفة في العاملية العربية ولها في هذه العاملية تطبيقات مختلفة فالفعل أصل في العمل والمصدر محمول عليه في العمل لاجل ذلك فإنه وكذلك كل ما حمل عليه حمل شبه باعتبار الأصالة التولدية، لا يناسبه في السلوك البنيوي ان يكون الا وريثا لخصائص الأصل الوظيفية لأن الفروع يجب ان ترث خصائص أصولها. وإذا كانت العناصرالتصرفية متولدة مقوليا عن الفعل فإن ما يجب ان يلزم عن هذا الترتيب المقولي هو الشبه البنيوي. اي اذا كان الأصل (=الرأس

---

134 - لئن مر بنا ان عرض المقولة هو ما تتخذه في اطار الانتظام المركبي من فضلة او ملحق فإنه هنا ما يدخل في تكوينها الجوهري من عناصر جزئية ومقومات متمكنة في الدقة والطف.

المقولي الفعلي) يتخذ فضلة ومخصصا فإن الفرع المتولد عنه (-الصرفة) يجب ايضا ان يتخذ فضلة ومخصصا وان ينتظم بالنسبة اليهما من الناحية البنيوية على نفس الشاكلة التي ينتظم باعتبارها الرأس الفعلي الأصل بالنسبة الى فضلته ومخصص إسقاطه الأقصى.

لقد عولجت العلاقة بين المركب الفعلي والمركب الصرفي في النحو التوليدي على أساس التشابه البنيوي. وهذا يستوجب البحث في أوجه هذا التشابه. والذي نراه في هذا الخصوص وفي اطار الاستفادة من المقدمات السيبويهية فيما يتعلق بنظام الأصول والفروع ونسق العلاقات التناظرية، هو ان العناصر التصرفية لما كانت جزءا من الرأس المقولي الفعلي في «التوظيف العملي» فإنه إذ انفصلت في التمثيلات التركيبية لا يناسبها في التوظيف البنيوي الا ان ترث خصائص ماكانت هي جزءا منه مختلطة به اختلاط الاعراض بالجوهر. هذه هي المقدمة التي تثوي وراء فكرة حمل «الصرفة» في سلوكها البنيوي على مقتضى النظام الإسقاطي الرئاسي الذي للرأس المقولي الفعلي الأصل الذي تتقدم في التوظيف اللغوي مختلطة به وكأنها جزء منه لا يتجزأ. الصرفة اذن، تبين من الروائز اللغوية (- التقديم في نحو (48 - أ) والتأخير في نحو (48 - ب) أنها جزء مستقل عن الفعل ولو كانت جزءا مقوما لازما اذن للازمته في التقديم والتأخير، واذ لم تلازمه دل ذلك على انها ليست جزء ماهيته وانها بالتالي ماهية مستقلة والاستقلال في التماهي معناه الكينونة عنصرا في قائمة المقولات وهذه الكينونة معناها ان الصرفة لا يناسبها في التوظيف التمثيلي البنيوي الا الرأسية، والرأسية تستوجب الفضلة والمخصص. فالرأس كما هو معلوم «مركز جذب» في المركب وهذه المركزية هي التي تنعكس في شكل علاقات انتظام بنيوي باعتبار معاني الإشراف والإسقاط الخ... وبعبارة أخرى، الرأس يجب ان يكون نقطة نظام، ونقطة النظام تستوجب عناصر تطلب النظام فتنتظم بالنسبة الى هذا الرأس. فما هي هذه العناصر بالنسبة للرأس الصرفي؟.

العنصر المحيط بهذا الرأس من جهة الإسقاط الوسيط، هو الإسقاط الفعلي الأقصى ($\bar{\bar{ف}}$) الذي يتنزل منه منزلة الصلة، وأما الذي يحيط به من جهة الإسقاط الأقصى فهو م س الفاعل الذي يتنزل منه منزلة المخصص.[135]

135-الرأس الصرفي في القواعد التوليدية يعمل في الفاعل أي في مخصص المركب الصرفي ونشير هنا إلى أن المقدمات التوليدية في خصوص العلاقة بين الرؤوس وفضلاتها تستوجب القول ان موقع الرأس الصرفي من النظام الإسقاطي العام يمكنه من العمل في م ف لأن هذا المركب فضلة له والرؤوس تعمل في فضلاتها كما تبين من المناقشات المتعلقة بالمركبات الأربعة ذات الرؤوس المعجمية. وهذا ان جاز فإنه لَنْ يكُون قادحا في الرئاسية لأن الانصباب الافضائي لن يكون انصبابة واحدة ولكنه انصبابان ينتميان الى مستويين مختلفين.

هناك اعتباران اثنان استوجبا تجاوز المركب الصرفي الى المركب المصدري:

الأول أن الاستفهام يستوجب انتقال الرأس الصرفي خارج المركب الصرفي فوجب السؤال عن الموقع الذي يحل فيه الرأس الصرفي بعد الانتقال الذي يوجبه دخول معنى الاستفهام.

ب ـ الثاني ان الموقع الذي يفترض ان يحل فيه الرأس الصرفي يجب ان يكون رأسيا كذلك على الشاكلة المشروحة فيما تقدم في حالة تحرير المقولة الفعلية من ملابساتها التصريفية.[136]

الرأس كما تقدم لا يناسبه في التوظيف البنيوي الطارئ الخارج عن الأصل الا الرأسية وذلك ان دل على شيء فهو أن الموقع الذي يحل فيه الرأس الصرفي في أمثلة النقل الاستفهامي لايناسبه ان يكون الارأسا. والرأسية تستوجب مخصصا وفضلة والمجال المركبي الحر الوحيد اي الذي يصلح ان يكون فضلة وليس محكوما بأصل ارتباطي آخر هو المركب الصرفي الذي يتنزل من الموقع الرأسي الجديد منزلة الأصل التوليدي. هذا التحليل يؤيده مبدأ طرد الأبواب على وتيرة واحدة فقد مر بنا ان الصرفة مجالها الأصلي هو المركب الفعلي ثم خرجت منه في اطار ما سميناه بتحرر الرأس المقولي الفعلي مما يشوب تجوهره وتصافيه، فتنزل المركب الفعلي الأصل الذي خرجت منه الصرفة من الرأس الصرفي منزلة الفضلة من الرأس المتحكم فيها مكونيا، وكذلك الشأن بالنسبة للمركب الصرفي الذي يستوي في مستوى معين **أصلا لتولد المصدري** يصير فضلة لهذا المصدري في مستوى آخر بعد أن تستوي لهذا المصدري رأسيته ضمن فضاء إسقاطي أعلى من الفضاء الصرفي[137]

في ظل هذا التأويل من المناسب ان يقال إن **المركب المصدري توسيع وتعقيد بنيوي للمركب الصرفي تماما كما كان المركب الصرفي توسيعاً تعقيدا بنيويا للمركب الفعلي**. وهذا معناه ان العنصر مناط هذا الامتداد التوسيعي يجب ان يكون واحدا وهو الصرفة التي كانت جزءا من المركب الفعلي فتحررت من الرأس المقولي الفعلي وصارت رأسا لفضاء إسقاطي أعلى هو المركب الصرفي ثم تحولت رأسا للمركب المصدري في النقل الاستفهامي. وحتى في الحالات التي لاتخرج فيها من المركب الصرفي لتكون رأسا مصدريا فإن الذي يشغل مكان الرأس المصدري هو الأدوات المصدرية التي لها ارتباط وثيق بالصرفة كما سنرى في الفقرة التالية:

136– هناك اعتبار ثالث يستوجب تجاوز المركب الصرفي الى المركب المصدري وهو أن هذا التجاوز التوسيعي يمنحُ موقعا اضافيا احتياطيا يصلح لاستقبال المكونات الاستفهامية المنقولة. سنعود الى تفاصيل هذه المسألة لاحقا.

137–الجامع بين الحالتين أن مايكون أصلا للتولد في مستوى معين يصير فضلة للعنصر المتولد لأن هذا الاخير لا يناسبه من المواقع الا الرأسية وهذه تستوجب الفضلة قبل كل شيء وذلك لتكوين الإسقاط الأدنى ثم المخصص لتكوين الإسقاط الأقصى.

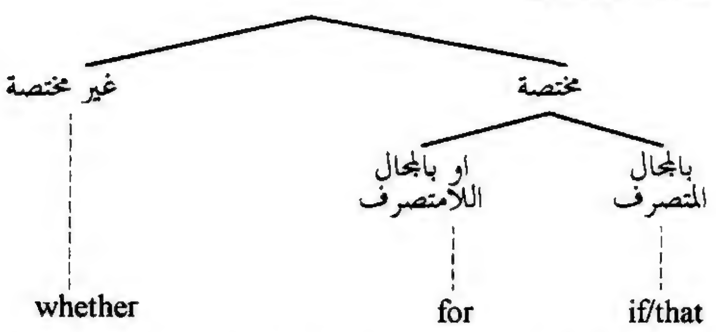
ج ـ الزمن والمعاني الانشائية (= الاستفهام وبابه)

الرأس المصدري لا يكون دائما الرأس الصرفي المنتقل من المركب الصرفي الى المركب المصدري بل يمكن ان يكون حرفا من الحروف المصدرية ففي التحليل التوليدي السابق[138] ذُكِرَ ان الأدوات المصدرية في الانجليزية اربعة هي that و of و for و whether وهذه الرؤوس المصدرية وان لم تكن في الأصل رؤوسا صرفية أخرجت من المجال الصرفي الى المصدري فإن اختيارها يتحدد باعتبار الرأس الصرفي. وهذا المعنى لازم عن قولهم ان if و that تنتقيان فضلة لهما «الجملة المتصرفة» وfor لا تكون فضلتها الا جملة غير متصرفة اما whether فتدخل على المتصرفة وغير المتصرفة.

هذه الملاحظة في التحليل التوليدي يعنينا منها في المقام الأول أمران :

اولهما أنها قائمة بالضرورة على فكرة أن المركب المصدري تطوير للمجال الصرفي وتشكيل له وفق ما تقتضيه المعاني الانشائية من تعقيد بنيوي .

الثاني : قيامها على مبدإ التوزيع الاختصاصي المشهور في العاملية العربية ، فالادوات المصدرية تنقسم بموجب هذا المبدإ قسمين:



غاية الأمر ان استواء «التصرف الزمني وعدمه» مناطا للاختصاص المصدري دليل عندنا على ان:

أ- الادوات المصدرية يناسبها كثيرا أن تكون عوامل إنشائية وزمنية تؤثر الحركة الزمنية والانشائية في وقت واحد وهذا معناه ان التحليل يجب ان يقوم على التمييز بين التغير الانشائي والتغير الزمني والتغير المعمولي اللفظي.

ب ـ وأن الارتباط بين «الزمن» و«المعاني الانشائية» كان المقدمة الثاوية وراء التحليل التوليدي في جعل المركب المصدري فضاء إسقاطيا يستهدف المجال الصرفي بالتعقيد البنيوي: فالقيم الزمنية تحكم المجال الصرفي والقيم الانشائية تحكم المجال المصدري وتوقف هذه على تلك دليل على الامتداد البنيوي وعلى انه لا تخوم نوعية تفصل بينهما. وهذا بالضبط مسوغ كاف لِ استهدافهما بمساطر التوحيد البنيوي.

---

138 ـ اي الذي نقلناه إلى اللغة العربية من أسانيده التوليدية الأصلية.

سنبين في سياق التعليق على هذا الموقف التوليدي من مسألة الترابط بين الزمن والمعاني الانشائية (=الاستفهام وبابه). ومسألة العلاقة بين المجالات المتتابعة وتوزيع الادوار المحالية.

أن بين العاملية العربية والعاملية التوليدية في هذا الخصوص نقط تقارب وترادف واضحة وصريحة. ونقسم كلامنا في هذا الشأن قسمين اثنين باعتبار المسألتين المذكورتين لكن قبل الدخول في التفاصيل نشير باختصار شديد الى أنه اذا كان المركب المصدري في النحو التوليدي هو عبارة عن تشكيل للمجال الصرفي باعتبار الرؤوس الانشائية (=الاستفهام وبابه) فإن المجال العاملي الفعلي في السيبويهية هو المرادف البنيوي للمجال الصرفي. واستهدافه بالتشكيل الإنشائي المعبر عنه في النحو السيبويهي بالوقوع صلة للأدوات الصدور(اذ ليس قبل الفعل كما هو معلوم عند السيبويهيين الا الصدور وليس قبل الصدر الا الابتداء) هو المرادف البنيوي في النحو التوليدي لوقوع المركب الصرفي فضلة للرأس المصدري.

المسألة الاولـــــى: الزمن والانشاء في النحو العربي.

سنبين من خلال جملة من النصوص السيبويهية والزمخشرية وغيرها كيف ترابطت المسألة الزمنية والمسألة الانشائية في النظرية النحوية العربية القديمة، ولا يعنينا بعد ذلك ان يكون الترادف في الجزئيات التفصيلية بقدرما يعنينا تقديم «الدليل العام» على أن العقلين النحويين العربي والتوليدي قد استفزتهما نفس العلاقات ونفس المشاكل.

♦ يقول سيبويه «اذا قلت :(هل تضرب زيدا؟) فلا يكون ان تدعي ان الضرب **واقع** وقد تقول (أتضرب زيدا) وان تدعي ان الضرب واقع»[139].

إذا اردنا ان نترجم هذا التحليل الى اللغة النحوية التوليدية قلنا ان اختصاص (هل) بغير الواقع والهمزة بالواقع من حيث كونه اختصاصا لعناصر انشائية بقيم زمنية جار على منهاج اختصاص وthat و if بالمتصرف و for بغير المتصرف في التحليل التوليدي السابق.

♦ يؤكد التحليل السيبويهي السابق ماقاله ابن هشام في هذا الخصوص وكذلك القزويني: يقول الاول في سياق الحديث عن الفروق بين (هل) والهمزة «ومن بينها تخصيصها (أي هل) المضارع بالاستقبال نحو: هل تسافر؟ بخلاف الهمزة نحو: أتظنه قائما»[140]. ويقول الثاني «(هل) تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك»[141]

139 ـ الكتاب 167/3.

140 ـ مغني اللبيب 350/2.

141 ـ التلخيص ص 157.

♦ ومن الأحكام المندرجة في سياق العلاقة التي تقوم بين الزمن والمعاني الانشائية ذكرهم في تقابلات الجداول الزمنية ان:

(يفعـــــل): النفي منها (ما يفعـــل) والاستفهام (أيفعل)

(أخذ يفعـــل): النفي منها (لما يفعـــل) والاستفهام (أ أخذ يفعل)

(يكاد يفعـــل): النفي منها (لايكاد يفعل) والاستفهام (أيكاد يفعل)

(سيفعـــــل): النفي منها (لن يفعـــل) والاستفهام (هل يفعل)

(سوف يفعـل): النفي منها (لن يفعـــل) والاستفهام (أيظل يفعل)

♦ « اذا قلت (فعل) فإن نفيه (لم يفعل) واذا قلت (لقد فعل) فإن نفيه (مافعل) لأنـه كأنـه قال (وا لله لقد فعل) فقال (وا لله مافعل)»[142] هذا الحكم مبني على أن اختيار أداة النفي مرتبط بالفروق الزمنية الجهية بين (فعل) و (لقد فعل) فالنفي ب(لم) للأول والنفي ب (ما) للثاني.

♦ ومما جاء في "الكتاب" من هذا الباب قول سيبويه «واذا قال (قد فعل) فإن نفيه (لما يفعل)»[143] « واما (قد) فجواب لقوله (لما يفعل) فتقول (قد فعل) وزعم الخليل ان هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر»[144] « و(لما يفعل) و(قد فعل) انما هما لقوم ينتظرون شيئا فمن ثم اشبهت (قـد) (لما) في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل».[145]

♦ ومن امثلة ارتباط «الشرط» بالمسألة الزمنية كارتباط الاستفهام والنفي بها قول ابن السراج في (الأصول) « (إنْ) تقلب ماضيها الى الاستقبال إلا(كان) وحدها فإن (إنْ) لاتقلب ماضيها إلى معنى الإستقبال لأنها كأنها أصل في الأفعال الماضية فلم تقو (إنْ) على قلبها»[146]

وكذلك تنصيص النحاة على ان **نفي الشرط** في العربية يكون ب (لم) دون (ما) « وتنفرد (لم) بمصاحبة الشرط نحو ﴿وان لم تفعل فما بلغت رسالته﴾»[147].

♦ ومما جاء في شرح ابن يعيش على المفصل في ارتباط النفي بالزمن مايلي:

---

142 ـ الكتاب 3 / 117.

143 ـ الكتاب 3 / 117.

144 ـ الكتاب 3 / 115.

145 ـ الكتاب 3 / 114 ـ 115.

146 ـ الاصول :199/2.

147 ـ "حاشية الصبان 4:5.

« حروف النفي ستة (ما) و(لا) و (لم) و(لما) و(لن) و(إن) فأما (ما) فإنها **لنفي ما في الحال** فاذا قيل (هو يفعل) وتريد الحال فجوابه ونفيه (مايفعل) وكذلك **اذا قربه** وقال (لقد فعل) فجوابه ونفيه (مافعل) لأن قوله (لقد فعل) جواب القسم فاذا ابطلته واقسمت قلت (مافعل)...»(148)

- « و(لا) لنفي المستقبل في قولك (لايفعل) قال سيبويه وأما (ما) فتكون نفيا لقول القائل (هو يفعل) و لم يقع الفعل وقد نفي بها الماضي في قوله تعالى ﴿فلا صدق ولاصلى﴾...»(149)

- « اعلم ان (لن) معناها النفي وهي موضوع لنفي المستقبل وهي ابلغ في نفيه من (لا) لأن (لا) لا تنفي (يفعل) إذا أريد به المستقبل و(لن) تنفي فعلا مستقبلا قد دخل عليه السين وسوف وتقع جوابا لقول القائل (سيقوم زيد) و(سوف يقوم زيد) والسين وسوف تفيدان التنفيس في الزمان فلذلك يقع نفيه على التأبيد وطول المدة (...) نحو قوله تعالى ﴿ولن يتمنوه ابدا بما قدمت ايديهم....﴾»(150)

- « اعلم ان (ان المكسورة الخفية) قد تكون **نافية** ومجراها مجرى (ما) في **نفي الحال وتدخل على الجملتين** الفعلية والاسمية نحو قولك (إن زيد الا قائم)... وتقول في الفعل (ان قام زيد) قال الله تعالى ﴿ان يتبعون الى الظن﴾ وقال تعالى ﴿ان يقولون الا كذبا﴾»(151)

ومما جاء عند الزمخشري وابن يعيش في ارتباط الشرط بالزمن مايلي: « سيبويه رحمه الله انما ذكر (إن) و (إذما) وعد (اذ ما) في حيز الحروف ولم يذكر (لو) لأن (لو) معناها المضي، والشرط انما يكون بالمستقبل لأن معنى تعليق الشيء على شرط انما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ولايكون هذا المعنى فيما مضى...»(152).

- « وحق الجزائية (اي إنْ) ان يليها المستقبل من الأفعال لأنك تشترط فيما يأتي ان يقع شيء لوقوع غيره فإن وليها فعل ماض أحالت معناه الى الاستقبال ...»(153)

والامثلة من هذا الباب كثيرة.

---

148 - ابن يعيش 107/8.

149 - الزمخشري 108/8.

150 - ابن يعيش 111/8.

151 - ابن يعيش 112/8-113

152 - ابن يعيش 155/8.

153 - ابن يعيش 155/8.

المسألـة الثانيـــــة: « سيبويه » ـ « الجرجاني » ـ « شومسكي »
ومبدأ التوزيع الثلاثي للادوار المجالية.

الجملة عند شومسكي تتصرف في المستوى الصُّرفي (اي قبل دخول الادوات) باعتبار القيم الزمنية والقيم التطابقية (=أي الشخص العدد النوع)، وفي المستوى الذي يعلو المستوى الصُّرفي مباشرة تتصرف الجملة باعتبار الاستفهام وبابه من المعاني الإنشائية.

التمييز بين هذين المستويين لتصرف الجملة عرفته النظرية النحوية العربية القديمة في صيغتيها السيبويهية والجرجانية وغيرهما، وذلك في التمييز بين الجملة قبل دخول العامل الانشائي وبينها بعد دخوله اما الصيغة السيبويهية فقامت كما هو معلوم على الفصل بين جملة الابتداء وجملة الفعل وجعلت الصدر مستقلا عنهما معا فكل من المجال الابتدائي والمجال الفعلي يمكن تخريجه على كونه معادلا بنيويا للمركب الصُّرفي ووقوع اي منها تحت عامل انشائي (= الادوات الصور) يجعل المجال مرادفا للمجال المصدري في النحو التوليدي في اشرافه على المركب الصرفي وإحاطته به.

ان كلا من سيبويه والجرجاني وشومسكي ، اقام نموذجه على توزيع ثلاثي للادوار وللمواقع الأساسية داخل الأشكال العامة فشومسكي ميز بين المجال المصدري والمجال الصرفي والمجال الفعلي والجرجاني ميز ـ كما رأينا في سياق مضى ـ بين مجال التقييد ومجال الاسناد ومجال التخصيص، وسيبويه قبلهما ميز بين مجال الابتداء ومجال الفعل وبين وقوع كل منها صلة لعامل من العوامل الانشائية. واذا كنا قد ذكرنا قبلُ، جملة من اوجه التقارب ونقط التشابه بين السيبويهية والتوليدية خصوصا فيما نسميه بـ «الاستراتيجيات» التحليلية العامة التي نفسرها في إطار مفهوم «ثوابت العقل النحوي» فإن الغاية متوجهة في هذا السياق الى النظر في امكان خلق جسر للتواصل بين الجرجانية والتوليدية.

سنبين اولا بتفصيل الإطار التأويلي[154] الذي ندرج فيه الشكل العام الذي يقترحه الجرجاني ثم نتبعه بتعليق مفصل نبين فيه أوجه الشبه والترادف بل التطابق بين التراتيب الجرجانية والتراتيب التوليدية في هذا الخصوص.

هذا وستكون لنا عودة بعد هذا التعليق المفصل مباشرة الى النظر في جسر من الجسور العريضة التي تربط التوليدية بالسيبويهية في هذا الموضوع بذاته اي «علاقة الاشكال العاملية بعضها ببعض» لكن من زاوية إشكالية مخالفة للزاوية المعتمدة هنا في : الربط بين الجرجانية والتوليدية، سننظر هناك في إشكال طبيعة العلاقة التي يجب ان تقوم بين «الحجم المفردي» و«الحجم المجاوز للمفرد» خصوصا من حيث حظهما من «الحلول في المحلات وعدمه».

---

154 ـ هذا الاطار حددنا عناصره ومكوناته في رسالة "الابواب الدلالية المنطقية في النحو العربي، وعبارتها العاملية".

الجرجانيـــة والتوليديـــة

في بحث لنا سابق عن «العبارة العاملية للأبـواب الدلاليـة والمنطقيـة في النحـو العربـي» قدمنـا في الجزء الثاني منه جملة من التحليلات[155] تندرج في إطار نموذج مفصل للضبط العاملي من خصائصه أنه:

♦ قائم على مبدإ الفصل بين مسـتويات مختلفـة للمعموليـة وعلـى مبـدإ العلاقـات المرحليـة بـين مستويات الإفضاء.

♦ وأن الأشكال العامة للجمل والمسافات في هذا النموذج يتم وضعها انطلاقا من مبدأي:

• تقليل عدد العوامل المستقلة بإرجاع بعضها الى بعض.

• والتخلص من لفظانيـة العوامـل تخلصـا تصـير بـه هـذه الأخـيرة في أحـد التـأويلات الجـائزة علامات على معمولاتها.

♦ وأن مـن مزايـا الأشـكال القائمـة علـى هذيـن المبدأيـن انهـا تمكـن مـن الجمـع بـين العوامـل والمعمولات بجسور اوروابط علاقية بنائية تعوض العلامة الأثرية المعتمدة في العاملية في صورتها السيبويهية.

من الخواص التي اكتسب بها هذا النموذج ـ الذي وصفناه في البحث المذكور، بنموذج العامليـة العامة ـ[156] موقعا موازيا للنحو السيبويهي كونه ينطلق من مفهوم «الصيغة المتصلة» باعتبارهـا مقولـة موازية لمقولة «المجال» التي يتصور النحوُ السيبويهي الجملةَ باعتبارها. واذا كان سيبويه قد وضع شكلين هما[157] شكل الابتداء الذي يرجع الى عمل الابتداء وشـكل الجملـة الفاعليـة الـذي يرجـع الى عـامل الفعل واذا كانت اشاراته المترددة في كتابه عن الأمور التي تلي الابتداء مثـل الاسـتفهام وغـيره توسـوس

---

155 ـ سنقتبس أدناه من هذا البحث تعليقا لنا مطولا حـول جـانب مـن هـذه التحليـلات. هـذا الاقتبـاس سيمتد مـن الصفحة 317 إلى الصفحة 334 سنجعله بـين الرمزيـن { ≠≠ ...... ≠≠ } هـذا وسنعول في اقتباسنا هـذا على حصافة القارئ وحدة حس المتابعة لديه في الانتباه إلى أن هذه الصفحات الثمـاني عشـرة لم تكتـب في الأصـل لتكـون جزءا من أطروحتنا الحالية إذ تتضمن إحالات على قضايا فرعية كثيرة تنتمي إلى فضاء اطروحي آخر هو فضاء البحـث المذكور (="العبارة العاملية للأبواب الدلالية والنطقية في النحو العربي") وقدحاولت جهد الإمكان تخليـص الصفحـات المذكورة من كل الظلال التي تربطها ربطا وثيقا بالنص الأصلي الذي تنتسب إليه إلا أنني وجدت أن ذلك يفقـد تلـك الصفحات الكثير من رونقها وانسيابها الطبيعي إلى حد تختل معه في الكثير من الأحيان المقاصد التي في اطارهـا وظفنـا هذا الاقتباس فلأجل ذلك اعرضنا عن فكرة التخليص المشار إليها واستعرضنا بـدلا مـن ذلـك التعليـق المذكـور بجملتـه وبدون أي تصرف فلينتبه القارئ إلى ذلك مشكورا.

156 ـ راجع تفاصيل هذه التسمية في الجزء الاول من الرسالة المذكورة.

157 ـ V°=2 *Gramaire et Coranité*.

بوضع نموذج « يربط بين اعتباراته المتعلقة بالابتداء وبين اعتباراته المتعلقة بما يلي الابتداء»[158] اي «يجعل عامل الابتداء ومجاله قبل الفعل ومجاله» و«طائفة من المواقع العاملية الموزعة بين المجالين كما تبين الخطاطة الآتية:

[(عامل الابتداء) (مواقع ابتدائية) صدر (عامل موقع الاسم) (مواقع معمولية)]. »

اذا كان هذا هو الشكل العام الذي تُشتق منه جميع الأشكال العاملية السيبويهية فإننا في نموذج «العاملية العامة» اقترحنا أشكالا ثلاثة استنبطناها من النظرية اللغوية الجرجانية التي تضمنتها رسالته في «دلائل الاعجاز» وهي: الشكل الاسنادي والشكل التخصيصي والشكل التقييدي.

(i) - {≠≠.. والنموذج يربط بين هذه الأشكال ربطا عموديا قائما على الفصل بين ثلاثة مستويات للافضاء بالقيم الضابطة:

- مستوى الإفضاء بالقيم الاسنادية.
- مستوى الإفضاء بالقيم التخصيصية.
- مستوى الإفضاء بالقيم التقييدية.

والربط ههنا واقع بين مجالات ليست متتابعة سطريا افقيا ولكنها متتابعة عموديا تتابعا تتعرض بموجبه المجالات للإفضاء العاملي بشكل مرحلي متعاقب.

... واذا كانت الخطاطة السيبويهية قائمة على تشتيت القوة العاملية من جهة انها قائمة على الوسائط والدرجات العاملية التي ترجع الى مبدإ عاملي وحيد، وان الفعل في تلك الخطاطة يكون معمولا بعد الصدور وفي الوقت نفسه فإنه نظريا قبل الصدر لانه معمول بوقوعه في موقع الاسم المتصل بعامل الابتداء. فإن الشكل العاملي الذي اقترحناه قائم على الفصل بين مستويات الإفضاء وهو فصل مكننا من ان نعتبر الجملة الاسمية والجملة الفعلية متغيرين لشكل واحد هو «الشكل الاسنادي» (او الصيغة الاسنادية) والاختلاف بينهما راجع الى اختلاف «جهة الاسناد» في كل منهما وهذا الاختلاف الجهي هو من جنس الاختلاف بين جملة الحال وجملة التمييز مثلا وهو اختلاف في «جهة التخصيص» المتحققة في كل منهما، ومن جنس هذا الاختلاف أيضا الاختلاف بين جملة الحصر وجملة الاستفهام الذي هو اختلاف في «جهة التقييد» وكذا الاختلاف بين «ضَرْب» و«شَهْم» الذي هو اختلاف في جهة الحالة الصيغية "فَعْل" فهي جهة الحدث في الاول وجهة الصفة المشبهة في الثاني.

---

158 - المرجع السابق.

... وعليه فالعلاقة بين الابتداء والفاعلية علاقة اختيارية بين جهتين للحركة الاسنادية تماما كما كانت العلاقة بين الحالية والتمييز اختيارية بين جهتين للحركة التخصيصية ، فالخبر يرتفع بكونه مسندا (وكذلك الفعل) والفاعل يرتفع بكونه مسندا اليه وكذلك المبتدأ.

... وكون الانتظام الاسنادي في الجملتين يتحقق صوتيا بالرفع دليل على كونهما متغيرين جهيين لانتظام واحد، واما الصدور فهي عوامل في المستوى التقييدي سواء تحقق عملها في اللفظ ام لم يتحقق، ويتعرض لعاملية الصدور الصيغة الاسنادية بعد استكمالها شروط الانتظام الاسنادي، سواء على جهة الابتداء ام على جهة الفاعلية لأن الشكل الافضائي التقييدي شكل لاحق للافضاء الاسنادي والتخصيصي.

من مزايا هذا التحليل انه لا يغفل عاملية الصدور ولا يجعل لها موقعا بين مجال الابتداء ومجال الفعل ولكن كلا من المجالين يصعد الى المستوى التقييدي ليتلقى الإفضاء بالاستفهام او النفي أو الاثبات أو التوكيد أو التجرد من كل ذلك في حال عدم اكتمال الصيغة الاسنادية، اي في حال عدم استكمال شروط الانتظام الاسنادي لان القاعدة ان التقييد لا يتناول الا الصيغة الاسنادية الكاملة، وههنا احتراز من مثل: زَيدٌ هل قام ابوه؟

حيث يتجاوز العامل التقييدي الاسم "زيد" لانه ليس صيغة اسنادية كاملة (التقييد يكون عن تمام الاسناد) ويتناول بالتقييد ما بعده لأنه اسناد كامل، وفي تحليل آخر يجوز ان يقال، ان "زيد" لما كان له ممثل في الصيغة الاسنادية التامة "قام ابوه" وهو الضمير لم يجز ان يتناوله العامل التقييدي وممثله في آن واحد[159]. هناك أمر آخر ندخل به على النحاة وهو انهم لما ذكروا ان الفعل المضارع يرتفع بوقوعه في موقع الاسم لم يشيروا الى السبب الذي جعلهم يقصرون ذلك على المضارع دون الماضي والحال وان انسجام التحليل يقضي بان يجعل الماضي، واقعا في موقع الاسم كما كان المضارع واقعا في موقعه وان يقدر في الماضي انه مرفوع محلا بوقوعه ذلك كما كان المضارع مرفوعا لفظا ومحلا بالوقوع ذاته.

وهذا يؤدي الى العديد من التناقضات منها مثلا انه اذا جاز للماضي ان يرتفع جاز له أن ينتصب أيضا كما انتصب المضارع، والحال ان الماضي لا يقع في مواقع المضارع المنصوب كما هو معلوم.

---

159 ـ هذا التحليل يرجع الى ضابط آخر صغناه في مكان آخر في الصيغة الآتية: «لا يعمل العامل في الشيء ظاهرا ومضمرا في مجال واحد». وهذا الضابط يفسر لماذا لا يجوز ان يعمل الفعل المتأخر في أمثلة الاشتغال في الاسم المتقدم ؟ فهو لا يعمل فيه لأنه عمل في ضميره ولا يعمل العامل في الضمير ومرجعه في مجال واحد. وهذا الضابط يمتاز بقوة تفسيرية تجعله صالحا لتفسير سلوك العوامل الدلالية (التقييدية على وجه التحديد) في نحو: زيد هل قام أبوه؟ حيث الاستفهام يتناول ما بعده ولا يتناول ما قبله لأن هذا الماقبل له ممثل ضميري في مجال الاستفهام.

الحل اذن هو الا يعد الوقوع موقع الاسم عاملا للرفع في المضارع لانه اذا كان كذلك في المضارع فحقه أن يكون كذلك في الماضي ولما كان ذلك في الماضي مستحيلا (لان الفعل الماضي لا يتعرض للنواصب كتعرض المضارع لها بل لعل بناءه النحوي ليس الا انعكاسا صوريا لبنائه الدلالي على الزمن الماضي وكذا الإعراب في المضارع يدخله لأن صيغة المضارع شائعة في الحال والمضي والاستقبال وتكون نصا في احدى تلك المعاني بالنصب او الرفع او الجزم أما الماضي فلا تقلب له في تلك الجهات والحالات الدلالية) قلت، لما كان الوقوع موقع الاسم في حالة الماضي مستحيلا فإن الحكمة تقضي بألا يعد الوقوع موقع الاسم عاملا للرفع في المضارع لأن هذا الوقوع صفة في الماضي ايضا وان يعد في مقابل ذلك الرفع في المضارع علما على التجرد من معاني النفي والاستقبال في نحو امثلة "لم" و"لن" وفي تحليل آخر الرفع دليل الاثبات والاثبات من القيم الافضائية التقييدية وعليه فإن جملة من نحو:"زيد يقوم" تتعرض لمعنى الاسناد اولا ولا يتعرض الفعل للرفع الا في افق التلفيظ للقيم الافضائية التي يتلقاها في مستوى الإفضاء التقييدي واما امتناع "هل زيد قام؟" فراجع حسب سيبويه الى أن الابتداء لا يتقدم عليه شيء وهو عندنا راجع الى أن «**العامل التقييدي لا يعمل في الشيء وممثله**» فالاستفهام لا يجوز أن يعمل في "زيد" وفي ضميره الذي يتحمله الفعل بعده اي "قام" واما جواز: "زيد هل قام" فراجع الى السبب في فساد "هل زيد قام" لان الاستفهام يخرج "زيد" من مجاله ويكتفي بالعمل في ممثله وهو الضمير او بعبارة اخرى يكتفي بالعمل فيه مضمرا. وباختصار لا يعمل العامل الواحد في الشيء ومفسره ولعل هذا المبدأ هو الذي يفسر جمل الاشتغال التي يقدر فيها فعل محذوف يعمل في المنصوب المتقدم الذي اشتغل الفعل المتأخر عن العمل فيه بالعمل في ضميره. فالفعل الواقع بين المنصوب وضميره لا يتناول بالعمل الا الضمير الممثل للاسم المتقدم ولا يعمل في المتقدم لأن العامل لا يعمل في الشيء ومفسره او نائبه او ممثله. ووقوع الأدوات الصدور (اي عوامل التقييد الدلالية) بين المبتدأ والخبر المربوط ضميريا بالمبتدأ هو من جنس وقوع الأفعال بين المنصوب المتقدم وضميره وكما لا يجوز ان يتقدم الفعل على المنصوب لان ذلك يودي الى العمل في زيد وفي ضميره وهو لا يجوز (*ضربت. زيدا.ه) كذلك لا يجوز أن يتقدم الاستفهام على المبتدإ لأن ذلك يؤدي الى العمل في زيد وفي ضميره أي الى وقوع الاستفهام على زيد وعلى ضميره في آن واحد (*هل.زيد. قام.ضم) بقي أنه يصح في (زيد هل قام) ان يقدر أن "زيد" مشغول عنه و "هل" مشغول بالعمل في ضمير زيد عن العمل في زيد. و"قام" المتحمل لضمير المتقدم مشغول به وان يقدر ان "زيد" المتقدم معمول للاستفهام المحذوف الموافق لما قد اظهر وحذفه واجب لأنه لا يصح الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، كما لا يصح الجمع بين الفعل المحذوف والفعل الظاهر المفسر له في امثلة الاشتغال النحوى:"زيدا ضربته" وباختصار: العاملية الدلالية

التقييدية في (زيد هل قام) محمولة على الاشتغال على حد الاشتغال في الأبواب النحوية، فالمعمول المتقدم في (زيدا ضربته) منصوب بفعل محذوف يفسره الذي بعده وحذفه واجب لان المفسِّر والمفسَّر لا يجتمعان وزيد في (زيد هل قام) معمول للعامل التقييدي الاستفهامي المحذوف الذي يفسره الذي بعده وحذفه واجب لأن المفسِّر والمفسَّر لايجتمعان وكما يمتنع : (ضربت .زيدا.ه) يمتنع من نفس الجهة "هل.زيد. قام. ضم" والقاعدة هي ان الشيء لا يجتمع وضميره في مجال واحد سواء كان المجال نحويا ام دلاليا انشائيا لان الشيء وضميره مفسَّر ومفسِّر والمفسَّر والمفسِّر لا يجتمعان.

والصورة هي: (سهـ)زيد هل قام. حيث (سهـ) ينصب على جزأي مجاله بالمباشرة في زيد وبالواسطة في "قام". أما "زيدا هل لقيته "فالفساد فيها يرجعه النحاة الى مبدإ عاملي عام مفاده ان «مالايعمل لا يفسر عاملا» والاستفهام وبابه (اي عوامل التقييد) لا يعمل ما بعده فيما قبله لأنه حاجز عاملي ويمنع ماقبله ان يكون معمولا لما بعده، اما في اطار النموذج العاملي الذي ارتضيناه والذي يقوم فيه الفصل بين ثلاثة مستويات للافضاء العاملي: التقييدي والتخصيصي والاسنادي، فالفساد في (زيدا هل لقيته؟) يتم تفسيره باعتبارات أخرى لا ترتبط بالعوامل النحوية بأدنى سبب، ودونك البيان الآتي:

ذكرنا في مكان سابق أن العلاقات المنطقية التي ارتضيناها في ترتيب المستويات الافضائية الثلاثة هي الممثلة في الصورة التالية: الإفضاء الاسنادي> التخصيصي> التقييدي . وذكرنا الى جانب ذلك ان نموذج الجرجاني في ترتيب هذه المستويات هو: الإفضاء الاسنادي> التقييدي > التخصيصي. وهو نموذج استنبطناه من الجمع بين مقالتين للجرجاني قال في أولاهما:

« والضرب الثالث[160]: تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه وذلك أن من شأن هذه المعاني ان تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شيء».

وقال في الثانية:

« لايتصور تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولا اثبات ولا ما كان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه والاستخبار عنه...» والتخصيص عنده واقع بالمفاعيل.

المقالة الأولى تجعل «الاسناد» قبل «التقييد» والمقالة الثانية تجعل «التخصيص» بعد «التقييد» فدل ذلك على ان الترتيب الذي يرتضيه الجرجاني لمستويات الإفضاء هو: الاسناد اولا ثم التقييد بعده ثم التخصيص بعدهما. وهو ترتيب مخالف للترتيب الذي اقترحناه قبل ان نصادف المقالتين الجرجانيتين اثناء القراءة والبحث وقد ذكرنا ان المفاضلة بين الترتيبين قضية تجريبية البت فيها يتم باختبار الحجج

160 ـ اي من ضروب تعلق الحرف بالاسم والفعل .

التجريبية المستمدة من الوقائع اللغوية ونحب ان نشير في هـذا الخصوص الى ان تفسير الفساد في جمل الاشتغال التي تفصل فيها العوامل التقييدية بين المنصوب المتقدم والفعل المشغول بنصب الضمير نحو(زيدا هل ضربته) تتصل به جملة من التفاصيل صالحة لتمحيص قوة التصديق في كل من الترتيبين ولعلنا لا نفشي سرا اذا صرحنا في بدء المفاضلة ـ أو الموازنة على الاصح ـ ان تفسير الفساد في الجمل المذكورة تثبت به الافضلية والمزية للترتيب الجرجاني.

ان الفساد في (زيدا هل ضربتـه) راجع الى ان الجملة لاتحترم الترتيب بين المعمولية الاسنادية والمعمولية التقييدية والمعمولية التخصيصية ، ف "زيدا" مفعول ومعنى ذلك انه واقع في حدود الزيادة التخصيصية الداخلة على الصيغ الاسنادية والتخصيص لايتصور إلا بعد التقييد بالاستفهام أوغيره (النفي، الشرط، التخصيص، العرض...الخ) والتقييد لا يتصور إلا بعد المعمولية الاسنادية فلما كان الاسناد مفقودا كان "زيدا" لغوا لأنه لا يتعرض الى التقييد إلا بعد التعرض للاسناد فلما فُقد الاسناد فُقد التقييد أيضا ولأجل ذلك لا يصح تقدير الاستفهام قبل "زيدا" كما صح في (زيد هل قام) لأن الاستفهام تقييد والتقييد لا يدخل الا بعد الاسناد وقبل التخصيص، فلما كان "زيدا" تخصيصا بغير اسناد وكان التقييد لا يدخل الا بعد الاسناد لم يجز تقدير الاستفهام المحذوف الذي يفسره الاستفهام الظاهر ومن ثم تطرق الفساد الى الجملة. وبعبارة أوضح: لا يتصور تخصيص شيء لم يدخل في نفي ولااثبات ولا استفهام ولا ما كان في سبيل ذلك أي لا يتصور تخصيص شيء لم يدخل في تقييد والتقييد لا يتصور في شيء لم يدخل في اسناد و "زيدا" المنصوب في (زيدا هل ضربته) لا يتصور فيه التقييد بالاستفهام المحذوف لأن التقييد لا يتصور في شيء لم يدخل في اسناد، ولما كان الاسناد مفقودا في ماقبل "هل" في الجملة المذكورة لم يتصور وقوع التقييدِ المحذوف، والاسنادُ مفقودٌ. وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولايحل العامل إلا حيث يحل المعمول ولما كان معمول التقييد هو الصيغة الاسنادية والاسناد مفقود لم يتصور وقوع "زيدا" تحت تقييد محذوف لأن العامل لايقع الا حيث يقع المعمول. خلاصة الأمر إذن ان:

1 ـ زيد. هل. قام:

صحت لأن التقييد بالاستفهام (المحذوف المفسَّر بالظاهر) يصح لأن "زيد" واقع في حدود الاسناد والتقييد لا يتصور إلا بعد الاسناد.

2 ـ اما "زيدا.هل. ضربته".

فالفساد فيها راجع إلى ان زيدا واقع في حدود التخصيص الذي لا يتصور وقوعه الا بعد التقييد والتقييد لا يقع الا بعد الاسناد فلما كان الاسناد مفقودا تطرق الفساد الى الجملة وبين أن الفساد في

التخصيص	اثبات (جاء زيد راكبا)
التقييد	اثبات (جاء زيد)
الاسناد	جاء زيد

جاء زيد راكبا

او:

(خ (ق (د (جاء زيد)) راكبا).

او:

ق
الاثبات

د
(جاء زيد)

راكبا

هذه الصورة الأخيرة توضح أن الإثبات يعمل بالمباشرة في الاسناد وان التخصيص بالحال لاتصله القيم التقييدية (او الاثبات) إلا على سبيل التبع وهذا نص واضح في أن التقييد بالاثبات سابق لتخصيص الاسناد بالحال.

من مزايا هذا التخيل أنه قائم على تصور رئاسي للعلاقات الافضائية. أن هذا ونغتنم ـ قبل مغادرة هذه الفقرة ـ فرصة اثبات المقالة الجرجانية السابقة في الفرق بين جملة الخبر وجملة الحال لنحمل الحديث في زمرة من الدلالات النمذجية الثاوية وراء الالفاظ الأساسية (أوالمفاتيح كما يقال) التي دارت بها رحى التحليل في تلك المقالة وهي ألفاظ تثبت بها مصداقية العديد من الالفاظ التي نستعملها لأنها تستمد منطقها منها وتنهل من معين احالاتها المفهومية. الألفاظ المقصودة هي المكتوبة بخط بارز في النص المثبت آنفا (الزيادة ـ الأصل ـ الزيادة في معنى الخبر ـ الهيئة ـ تجريد الاثبات ـ التبع ـ الخبر المطلق ـ الإثبات المجرد ـ المباشرة والواسطة الخ...).

هذه الالفاظ هي العناصر الأساسية التي تحدد الخيال النظري الذي يوجه التحليل في المقالة الجرجانية فالخبر قسمان: مجرد ومزيد مثال المجرد "جاء زيد" ومثال المزيد "جاء زيد راكبا" والزيادة هي زيادة في الخبر وهي واقعة بمعنى هو " الهيئة "فالهيئة زيادة داخلة على الخبر المجرد المطلق الذي هو «الأصل في الفائدة»[162].

162 ـ هذا الأصل له نظير عند الاصوليين في قولهم «الأصل عدم التقييد» راجع: الآمدي: "الأحكام في أصول الأحكام" ج3.

هذا الكلام تصوير للعلاقة بين الإسناد الواقع في حدود التجرد (أوأصل الفائدة - أوالخبر المطلق) وبين التخصيص بالحال الواقع في حدود الزيادة ولأجل ذلك فصلنا فيما تقدم تسمية المفاعيل زيادات تخصيصية داخلة على الصيغ الاسنادية. لكن العلاقة بين الاسناد الواقع في حدود التجرد، والتخصيص الواقع في حدود الزيادة الداخلة على الاسناد ليست علاقة مباشرة بل تتم بواسطة مستوى آخر للإفضاء هو الإفضاء التقييدي (بالاثبات او النفي او الاستفهام... الخ) والعلاقة بين الإفضاء الاسنادي والافضاء التقييدي علاقة مباشرة وهذا معنى قوله: «وأما في الخبر المطلق نحو "زيد منطلق" و"خرج عمرو" فإنك مثبت للمعنى اثباتا جردته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه»، إن الاسناد الواقع في حدود التجرد يتناوله الإفضاء التقييدي بالاثبات وهو ما زال واقعا في حدود التجرد، وهذا هو مناط المباشرة بين الاسناد المجرد والتقييد بالاثبات الذي يوصف في هذا المستوى بكونه مجردا ايضا لوقوعه على الاسناد مجردا من الزيادة التخصيصية، وعندما يتعرض الاسناد للزيادة التخصيصية الدالة على الهيئة مثلا فإن هذه الزيادة تتقيد بالاثبات أيضا لكن على سبيل التبع للاثبات الذي قيد الاسناد في حالة التجرد.

وهنا نفتح قوسا للحديث عن التبعية النحوية والتبعية الانشائية الدلالية وعن ان العلاقة ترتيبية بين الإفضاء التقييدي والإفضاء التخصيصي. وكون الاول يتناول الاسناد المجرد بالمباشرة ويتناول الزيادة الداخلة على الإسناد المجرد بالواسطة او على سبيل التبع ليس الا صورة اخرى في العاملية الدلالية للشكل التبعي للعلاقات العاملية في العاملية النحوية ، فباب التوابع في العاملية النحوية قائم على الفصل بين المعمولات التي تتأثر القيم الإعرابية من عواملها بالمباشرة والمعمولات التي تتأثرها بالواسطة (أي أن التوابع تتأثر الحركات الإعرابية على سبيل التبع للمتبوعات التي تتأثرها على سبيل المباشرة). ففي "جاء زيد" فإنك مثبت للعمل النحوي "الرفع" اثباتا جردته له وجعلته يباشره من غير واسطة ومن غير أن يتسبب بغيره إليه وأما في (جاء زيد وخالد) او (جاء زيد ابوه) فإنك لم تجرد العمل النحوي (=الرفع) لخالد و لم تباشره بل ابتدأت فأثبت الرفع لزيد ثم وصلت به خالدا فالتبس به الرفع على سبيل التبع لزيد وبشرط ان يكون في صلته.

ان المقابل البنيوي لعلاقات الأصالة والتبعية (او للفرق بين المعمولية النحوية بالمباشرة والمعمولية على سبيل التبع) في العاملية الدلالية او الانشائية، من امثلته العلاقة بين الاسناد المجرد المعمول للعامل التقييدي (الإثباتي مثلا) بالمباشرة والزيادة التخصيصية التي تتأثر القيم التقييدية على جهة التبع (أوبالواسطة).

عود على بدء.

..... ونعود إلى القول أن الفساد في جملة الاشتغال : زيدا هل ضربته ؟ راجع إلى كونها لم تحترم العلاقات الترتيبية بين الإفضاء التقييدي والإفضاء التخصيصي ف "زيدا" واقع في حدود الزيادة التخصيصية كوقوع الحال في حدودها في الجملة السابقة. ولما كان الإفضاء التقييدي (=الاستفهام في جملة الاشتغال المذكورة) لا يتناول الزيادة التخصيصية بالمباشرة لم يجز تقدير العامل التقييدي المحذوف الذي يفسره الاستفهام الظاهر لأن هذا الاخير لايصح عمله في الزيادة التخصيصية حتى يثبت عمله في «أصل الفائدة» وهو الاسناد المجرد وما لا يعمل لا يفسر عاملا ولا يقع العمل الا حيث يقع المعمول. ونختم بأن الترتيب الذي سنرتضيه لمستويات الإفضاء الثلاثة هو ترتيب الجرجاني لأجل ما أثبتته التفاصيل السابقة (تفاصيل جملة الحال وجملة الاشتغال) والتي أدرجناها في هذا الفصل لنمحص بها قوة التصديق او للمفاضلة والموازنة بين الترتيبين.

خلاصة اخيرة:

أ ـ زيد هل ضربته.

ب ـ* زيدا هل ضربته.

ج ـ* هل زيد ضربته.

الصحة في الأولى والفساد في الثانية راجعان الى مبدإ واحد وهو ان: «التقييد لا يسبقه شيء الا الاسناد».

اما الثالثة فالفساد فيها راجع الى المبدإ السابق ومبدإ آخر هو ان العامل التقييدي (او العامل عموما) لا يعمل في الشيء، وفي ضميره.

جاء في "آية اللغة": « إن المشكلة التي طرحت على سيبويه هي عاملية الفعل اذ لو لم يكن الفعل معمولا لما احتاج سيبويه الى ان يربطه بموقع الاسم ولزال هذا التناقض» اي كون الفعل معمولا بعد الصدر وفي الوقت نفسه فإنه نظريا قبل الصدر لانه معمول بوقوعه في موقع الاسم المتصل بعامل الابتداء وتظهر ثمرة هذا التناقض في نحو "زيد هل يقوم؟".

لقد بينا سابقا ان الفعل معمول لأشياء أخرى تقتضي فيه الرفع وهذه الاشياء منها ماهو متصل بالزمن وبالجهة وبالنفي والاثبات اي بالقيم التقييدية (المنفصلة والمتصلة) . فمعموليته التي تقتضي فيه الرفع تثبت له بهذا الاعتبار من جهة تعرضه لعوامل التقييد وما كان في سبيلها...

التناقض المذكور اذن يزول بإدخال التغيير المعمولي الدلالي في الحساب العاملي.

* * *

من جهة أخرى:

« فقد أغفل سيبويه اغفالا تاما عاملية الصدور ، إلا حين تكون عاملية مثل الجزاء والشرط وفي هذه الحالة فإن تحليله قاده إلى أن يجعل منها أنواعا عاملية مستقلة والحال انها في الحقيقة لا تعدو أن تكون كالجمل الاستفهامية مشتقة من الجمل الاسمية او الفعلية او كان يمكن لسبويه أن يجعلها كذلك لينتبه الى عاملية الصدور»[163].

لقد تجنبنا هذا الاغفال بتمييزنا بين التغيير اللفظي والتغيير الدلالي وهو تمييز تصير الجمل كلها بموجبه واقعة تحت هيمنة العامل التقييدي على اختلاف رتبه حتى الجمل البسيطة (جملة المبتدإ وجملة الفاعل). واقعة تحت عامل "الاثبات"، إلا أن هذا التحليل لم ننقد به الى اعتبار الجمل الاستفهامية مشتقة من الجملة الاسمية والفعلية بل كل هذه الجمل واقعة في رتبة واحدة من جهة وقوع الجملة الاستفهامية تحت العامل التقييدي الذي يفضي بالقيمة الافضائية "الاستفهام" ووقوع الجمل الاسمية والفعلية تحت العامل التقييدي الذي يفضي بالقيمة الافضائية "الاثبات"، وهذا معناه ان الجمل ليست بعضها مشتقا من بعض بل انها كلها في رتبة واحدة من جهة انها متغيرات مختلفة لثابت واحد هو الصيغة الاسنادية المتعرضة للزيادة التقييدية التي يقتضيها التعرض للعوامل التقييدية.

من جهة أخرى:

« يلاحظ ان سيبويه قرر مثلا ان الاستفهام لا يكون الا بعد الفراغ من الابتداء و لم يدفعه ذلك الى ان يقول ان بحال الفعل لايكون الا بعد الفراغ منه كذلك وكان لو فعل سيتبين ان الجملة الفعلية عنده ليست الاصورة من الجملة الابتدائية الوحيدة التي تتحقق بأشكال مختلفة»[164].

هذا التحليل قائم على الفصل بين ثلاثة مواقع هي: الابتداء / الصدور/ الافعال. والذي جر سيبويه الى الفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية باعتبارهما شكلين عامليين متمايزين هو الفصل بينهما بالصدور واختلاف موقع كل منها من هذه الصدور، ولو كان نحو سيبويه قائما على الفصل بين المستويات الافضائية لجره ذلك الى ان يجعل «ج س» و «ج ف» متغيرين للصيغة الاسنادية في مستوى الإفضاء بالقيم الاسنادية والى ان يجعل الصدور عوامل تقييدية تتناول الصيغ الاسنادية في مستوى آخر مع اختلاف في طريقة التناول حسب القيمة الاسنادية (او جهة الاسناد) المتأثرة في افق الإفضاء بالقيم الاسنادية، وقد بينا في تحليلنا لجمل الاشتغال بعضا من مظاهر ذلك الاختلاف في التناول.

---

163 ـ "آية اللغة وكبرياء النظر".

164ـ المرجع السابق.

غاية الأمر اذن ان التناقض الداخلي الذي يشكو منه النموذج العاملي في صورته السيبويهية يمكن تجاوزه بسهولة بالفصل بين المستويات الافضائية على الشاكلة التي فعلنا.

* * *

(ii) - ستدور رحى المفاحصة بعد هذه البيانات حول ما نسميه بالميزان العاملي الدلالي المفصل والقائم على الوسائط وعلى تحديد المستويات العاملية وذلك من خلال مسألة "الصيغ الإسنادية". في علاقتها بصنفين من الزوائد:

أ ـ الزوائد الدالة على المعموليةعلى جهة التخصيص الأصلي.

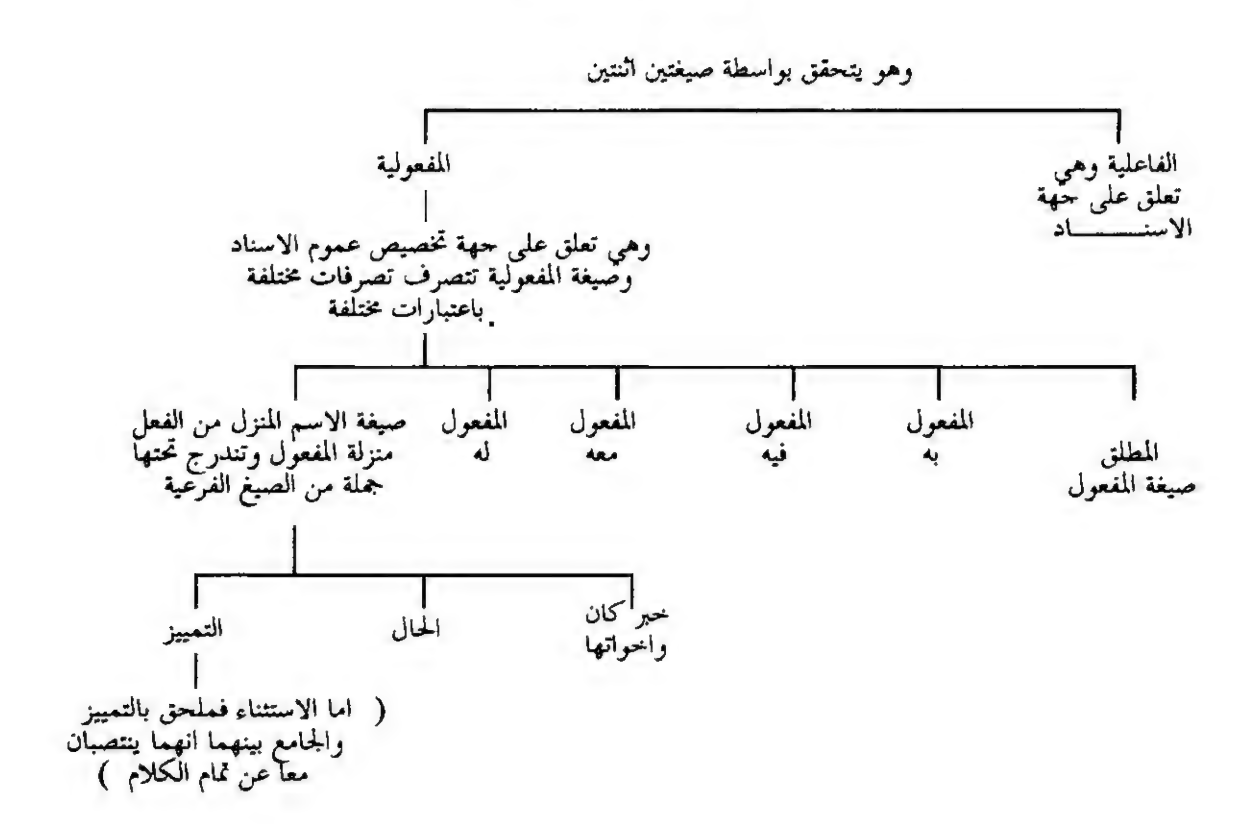
ب ـ الزوائد الدالة على المعمولية على جهة التخصيص الاضافي اما بواسطة حروف الجر ظاهرة واما بواسطتها مقدرة.

إن "دلائل الاعجاز" بحث في الثوابت والجوامع ومحاولة في استخلاص مظاهر الوحدة والتجانس من مظان الاختلاف والتنوع في العمليات اللغوية، وهذا عندنا من سبل البحث اللغوي الجيدة والمفيدة يقول الجرجاني في وصف "الدلائل" و«هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على اصول النحو جملة وكل ما به يكون النظم دفعة وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الامكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد ويرى بها مشئما قد ضم إلى معرق ومغربا قد أخذ بيد مشرق» ويقول في تعريف النظم:

« ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف وللتعلق فيما بينها طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما».

ان تعليق الكلم بعضها ببعض بينه وبين تعليق عناصر المادة المعجمية الصامتة (او الفوضوية) بعضها ببعض شبه قريب ووشائج قربى لا تخلو من دلالات نمذجية لها أهميتها بالنسبة إلى برنامجنا في العبارة العاملية للأبواب الدلالية والمنطقية في النحو العربي. فتعلق الكلم بعضها ببعض تعليق متصل لأنه يتحقق بالصيغ المتصلة وتعليق عناصر المادة المعجمية الفوضوية بعضها ببعض تعليق منفصل لأنه يتحقق بالصيغ المنفصلة والجامع بين التعليقين أنهما يُخرجان العناصر من حيز الفوضى والاحتمال الى حيز النظام والتنصيص الا ان العناصر في التعليق بالصيغ المتصلة ترجع الى اقسام مقولية وبواسطة امكان الرجوع إلى تلك الاصناف تمكن الجرجاني من تحديد أنماط التعلق المتصل وأما العناصر في التعلق بالصيغ المنفصلة فلا ترجع في الصرف العربي الى اقسام مقولية يمكن بسبب من رجوعها اليها حصر أنماط تعلق بعضها ببعض بواسطة الصيغ المنفصلة كما جاز ذلك فيما يرجع الى اقسام مقولية واضحة. وعسى البحث اللغوي متى امكنه الوصول الى مَقْوَلَةِ عناصر المواد المعجمية وارجاعها الى اصول مقولية صريحة

تعلق الاسم بالفعل



تعلق الحرف بالاسم والفعل

وهو « ابنية متصلة ثلاثة »



ان حركة "التقييد" لا تدخل الا على المتصل وذلك معنى قول الجرجاني « وذلك ان من شأن هذه المعاني ان تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شيء » ومعنى ذلك ان المجال الذي تتناوله هذه الحركة بالتقييد هو مجال الاسناد.(167) مختصر الأمر كله أنه لا يكون كلام من جزء واحد وانه لابد من مسند ومسند اليه وكذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة كَ «إن» واخواتها الا ترى انك اذا قلت "كأن" يقتضي مشبها ومشبها به كقولك "كأن زيدا الاسد "وكذلك اذا قلت "لو"

167 ـ -الجرجاني «معنى ذلك انك اذا قلت ما خرج زيد وما زيد خرج لم يكن النفي الواقع بها متناولا الخروج على الاطلاق بل الخروج واقعا من زيد ومسندا اليه ولا يغرنك قولنا في نحو: "لارجل في الدار" انها لنفي الجنس فإن المعنى في ذلك انها لنفي الكينونة في الدار عن الجنس ولو كان يتصور تعلق النفي بالاسم لكان الذي قالوه في كلمة التوحيد من ان التقدير فيها "لا اله لنا او في الوجود الا الله" فضلا من القول وتقديرا لما لايحتاج اليه وكذلك الحكم أبدا».

و"لولا" وحدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جوابا للاولى(...) فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها ببعض وهي كما تراها معاني النحو واحكامه»[168] ومعنى ذلك ان المجال الاسنادي هو المجال الضروري الذي تتلعب به العوامل الدلالية المختلفة (النفي الاستفهام الخ) وأنه من تمام هذه العوامل. ومنزلة الاسناد من التقييد كمنزلة المجرد من الزيادة في الصرف فالاسناد صيغة مجردة تتعرض للزوائد التقييدية، وأدلة انتظام الاسناد على جهة المعمولية التقييدية هي الزيادات الأداتية في تأويل العاملية المعنوية وهي الحركات المعنوية نفسها والعوامل هي الأدوات في تأويل العاملية اللفظية.

* * *

(iii) ان عناصر المادة المعجمية تخرج من حيز الفوضى الى حيز النظام بجريانها في المجاري الصيغية التي تربط تلك العناصر بعضها ببعض ربطا مخصوصا على جهة الدلالة على الانتظام المعمولي بالنسبة لنقط النظام التي هي العوامل الدلالية[169].

ان الانتظامات اللغوية الناتجة عن الاجراءات والمساطر العاملية المسؤولة عن الضبوط العاملية الدلالية في المستوى العمودي تحتشد في مستوى العلاقات الافقية لتشكل بذلك جملة من المواد التركيبية او البنيات الفوضوية التي تحتاج بدورها الى النظام والضبط والربط والتعلق...

....فالعناصر متصلة تحتاج الى نظام يضبط اتصالها كما كانت منفصلة تحتاج الى نظام يضبط مكوناتها البسيطة ويضبط تعلق اسبابها بعضها ببعض، واذا كنت البنيات المعجمية الفوضوية احتاجت منفصلة في خروجها من حيز الفوضى الى حيز النظام الى الجريان في المجاري الصيغية المنفصلة فقد احتاجت متصلة الى الخروج من الفوضى الى النظام بواسطة المجاري الصيغية المتصلة.

ننطلق في تحليلنا من المسلمات الآتية:

أ- علامات الإعراب أعلام على المعاني والحركات النحوية التي هي الفاعلية والمفعولية والاضافة.

ب - الابنية او الصيغ اعلام على الحركات الدلالية المنفصلة (المطاوعة والطلب وبابهما).

ج - الادوات أعلام على الحركات الدلالية المتصلة (النفي والاستفهام وبابهما).

د - الحركات الدلالية المتصلة قسمان:

- قسم يتحقق بواسطة الزيادات التقييدية (=الأدوات)

---

168 - "الدلائل" ص : "ش" من المقدمة.

169-العوامل الدلالية التي توثر القيم الافضائية المعنوية "("المطاوعة" و "الطلب" الخ...) والتي تتحقق في اللفظ بواسطة الحالات الصيغية(" انفعل" و "استفعل" الخ...) لها نظير في عدم ظهورها وظهور آثارها، في العوامل الفزيائية التي لاتظهر هي وتظهر آثارها كالالكترونات مثلا لا تظهر وتظهر آثارها الضوئية والاشعاعية.

• قسم يتحقق بواسطة الزيادات التخصيصية (الوعائية، الغائية الهيئة الخ...) الداخلة على الصيغ الاسنادية.

هـ - للحمل صيغ كما للمفردات صيغ والصيغة في الحالتين تكون مناطا للنظام ودليلا على الانتظام المعمولي:

• اما المفرد فيتأثر الحركة الدلالية المنفصلة "المطاوعة" مثلا، والصيغة المنفصلة "انفعل" تدخله علما على هذا التأثر.

• والجملة أيضا تتأثر الحركة الدلالية المتصلة (التخصيص او التقييد) والصيغة المتصلة تدخلها علما على هذا التأثر.

والجامع بين الحالتين ان:

- الصيغة فيهما معا اساسها الوحدات الأخروية (أَ.أُ.إِ. والسكون) ومناط الاختلاف بين الصيغ في الحالتين التقليبات او التصريفات الرتبية المختلفة لهذه الالفاظ الاخروية فهي تستجمع اسباب الكائنات المنفصلة (= مكونات المادة المعجمية الفوضوية) واسباب الكائنات المتصلة (=مكونات الجملة) فهي بهذا المعنى **أساس للتصرف الصيغي المنفصل والمتصل.**

- والجامع الثاني ان الصيغة في الحالتين تكون مجردة وتكون مزيدة. مثال الصيغة المنفصلة مجردة "فعل" ومثالها مزيدة "انفعل" ومثال الصيغة المتصلة مجردة "جاء زيد" ومثالها مزيدة: "جاء زيد راكبا" و"هل جاء زيد".

* * *

هذه المقدمات أساسها تعميم نظرية «الصيغة » ونظرية «التجرد والزيادة» ونظرية ان الالفاظ الاخروية « أَ، أُ، إِ،أْ » هي اساس التصرف الصيغي المنفصل واساس التصرف الصيغي المتصل، لتكون صالحة لتفسير النظام العاملي الدلالي والمنطقي والنظام العاملي النحوي على حد سواء.

وهذه المقدمة يؤسسها المنطق نفسه الذي يؤسس في النحو التوليدي تعميم نظرية سَ وتوسيع صلاحيتها لتكون صالحة لتفسير أحوال الكلمة وأحوال الجملة.[170]

170-والذي نراه في هذا الخصوص ان رسالة "*Grammaire et Coranité*" كانت سباقة في التنبيه الى ان «وحدة التناول النحوي تفرض ان يكون التساؤل واحدا في كل مستويات الدرس ثم لا يجب بعد ذلك ان يكون الجواب على صفة واحدة لكن الجواب في الإعراب وفي الصرف يجب ان تجمعهما بعض الخيوط» والى ان «النحوي العربي مد مباحث التغير الصرفية الى الدراسات الإعرابية والتركيبية» ونحن نعلم أن فكرة ان التساؤل ينبغي أن يكون واحدا ⇐

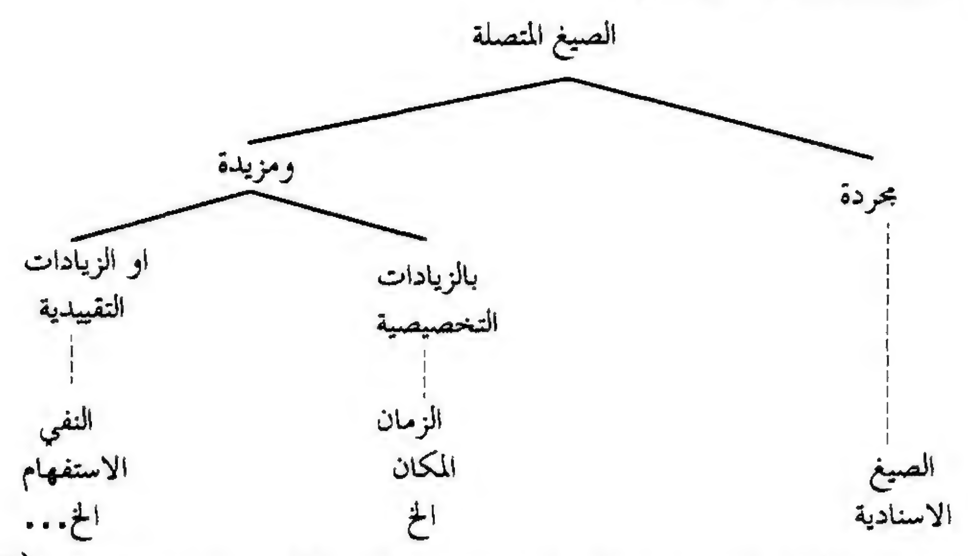
و- نميز بين رتبين للصيغ المتصلة : الصيغ المجردة والصيغ المزيدة اما الاولى فتمثلها الصيغ الاسنادية واما الثانية فالزيادة فيها رتبتـــــان:

أ ـ الزيادة التخصيصية.

ب ـ الزيادة التقييدية.

في الرتبة الاولى تتصرف الصيغ الاسنادية جهيا باعتبار المكان والزمان (=المفعول فيه) وباعتبار الذات (=المفعول به) وباعتبار السببية (=المفعول لأجله) وباعتبار المصاحبة (= المفعول معه) والهيئة (=الحال) الخ... اي باعتبار الجهات الدلالية التي تمثل زوايا الادراك المتكلمي لعلاقة "الاسناد" أو "النسبة" أو "الحكم" أو "الحمل" وهذه اسماء لمسمى واحد لكن باعتبارات مختلفة وقد سبق أن "الحدث" المقولة الدلالية العليا يتصرف جهيا بنفس هذه الاعتبارات وفي مستوى آخر تتصرف العلاقة الحملية بين "الاحداث" و الجثث" بنفس الاعتبارات وهذا ان كان يدل على شيء فإنما دلالته على جواز حصر زوايا الادراك المتكلمي للمقولات الدلالية وللعلاقة بينها في جملة من المقولات محدودة العدد.

واما في الرتبة الثانية فتتصرف الصيغ الاسنادية باعتبار الاثبات والنفي والتوكيد والأمر والنهي والاستفهام والدعاء والعرض التحضيض والتمني والترجي والنداء والشرط الامتناعي والشرط الامكاني والقسم والتعجب والمدح والذم...الخ



ز- نعرف الزيادات التخصيصية بكونها الزيادات التي تحدد التكوين الداخلي للاسناد[171] واما الزيادات التقييدية فتحدد التكوين الخارجي للاسناد اي انها تتناول الاسناد من الخارج دون ان تميز

⇐ في كل مستويات الدرس اللغوي هي من مستجدات النماذج التوليدية الأخيرة التي قامت على مد مباحث س ـ خط لتكون صالحة لتفسير احوال المفرد كما كانت صالحة لتفسير أحوال المركب.

- Internal predication constituency - 171

بالضرورة بين مكوناته الداخلية. وهذه عندنا من التآويل الجائزة لقول الجرجاني في ان حروف المعاني لها تعلق بمجموع الجملة «كتعلق حروف النفي والاستفهام والشرط والجزاء ، بما يدخل عليه وذلك ان من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شيء». وفي هذا الخصوص نستفيدمن لفظ «التقييد» المذكور في مقالة الجرجاني لنجعله خاصا بالمعنى الذي تؤثره حروف المعاني في الجمل ونحتفظ بلفظ «التخصيص» علما على الحركات المعنوية التي تؤثرها الزيادات الاولى في الاسناد وعليه فالمنصوبات تتناول الاسناد بالتخصيص الواقع في حدود التكوين الداخلي للاسناد وحروف المعاني تتناول الاسناد بالتقييد الواقع في حدود التكوين الخارجي للاسناد بصرف النظر عن كونه مجردا او مزيدا بالزيادات التخصيصية.

من مزايا هذا التحليل انه يقوم على **مقدمة وحدة التساؤل في مستويات الدرس اللغوي اذ انه يوحد الاطار الصالح لدراسة الألفاظ الاخروية** أ، أُ، إ،أْ **وذلك بجعلها جميعا مناطا للربط الصيغي المنفصل والربط الصيغي المتصل: فهذه الألفاظ الأخروية بها يتم الربط في قلب المنفصل بين عناصر المادة المعجمية الفوضوية الواحدة وبها يتم الربط في قلب المتصل بين مكونات البنية التركيبية الفوضوية وقد سميت في الربط الاول بالصيغ وسميت في الربط الثاني بالحركات الإعرابية واختلاف التسمية يوهم باختلاف المسمى وقد بينا انها في الانفصال وفي الاتصال تنخرط في سلك واحد هو السلك "الربطي" والربط هنا نستعمله بكل دلالاته العاملية.** ≠≠}

* * *

التعليـــق والموازنــــة

◆ ان نموذج الجرجاني في ترتيب الأشكال والمجالات الأساسية وان كان دلالي المنحى فإنه بعد ترجمته الى اللغة النحوية الصورية يمكن جعله مكملا للشكل السيبويهي كما رأينا وبذلك تضيق المسافة التي تفصله عن الشكل التوليدي.

يهمنا في المقام الأول، من موقف الجرجاني قوله:

• « لا يتصور **تخصيص** شيء لم يدخل في **نفي ولا إثبات** وما كان في سبيلهما من الأمر به والنهي عنه والاستخبار عنه».

• « وذلك ان من شأن هذه **المعاني** أن تتناول ما تتناوله **بالتقييد** وبعد **أن يُسْنَد** الى شيء».

قوله (لا يتصورتخصيص شيء). هذا الشيء هو الاسناد. وهذا معناه ان مايدخل تحت النفي والاثبات والنهي والاستفهام وغيرها من المعاني التي تتناول ماتتناوله بالتقييد هو الاسناد.

هـذا الموقـف اذن يتضمـن ترتيبـا واضحـا، فالاسـناد يدخـل تحت التقييـد (=الاسـتفهام وبابـه) والتخصيص يدخل بعد وقوع الاسناد تحت التقييد : فقوله (يدخل في ...) معناه ان المجـال الاسـتفهامي مثلا يوجد أولا فيدخل الاسناد فيه ثم يقع التخصيص.

هذا الترتيب مطابق تماما للترتيب التوليدي:

◆ ان نموذج الجرجاني في الفصل بين المستويات قائم على التمييز بين ثلاثة أشكال اساسية هـي : الاسناد والتخصيص والتقييد ومرادفات هذه الأشكال في النحو السيبويهي هي: مجال الابتـداء ومجـال الفعل في جزئه الفاعلي ثم المواقع المعمولية الأخرى الواقعة تحت الفعل ثم الصدور. ومرادفاتها في النحو التوليدي هي المجال الصرفي والمركب الفعلي والمركب المصدري. فـالتخصيص يـرادف المركـب الفعلـي بكل مستوياته الإسقاطية الوسيطة النسبية (=المفعول به) والوسيطة العليا (=المفاعيل الاخرى). والاسناد يرادف المركب الصرفي الذي يتخذ رأسُه المركبَ الفعلـي (=المجـال التخصيصـي) فضلـة لـه. وإذا اردنـا ترجمة اللغة الجرجانية الى اللغة التوليدية قلنا إن الرأس الاسنادي (الثبوتي او التجددي[172]) يتخـذ المجـال التخصيصي فضلة له.

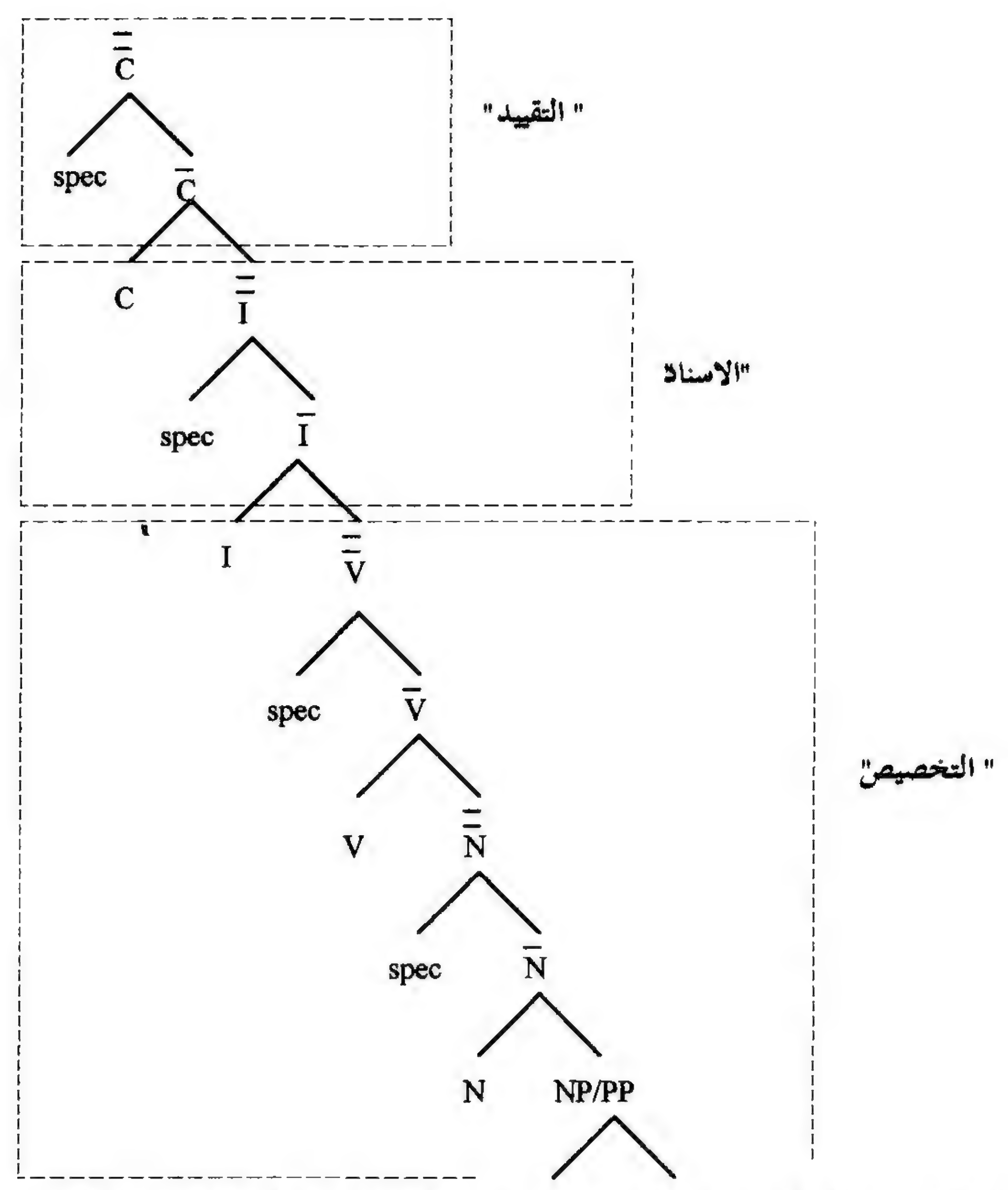
أما اتخاذ الرأس المصدري للمركب الصرفي فضلة له فترجمته إلى اللغة الجرجانية أن يقـال «وذلـك أن من شأن هذه المعاني (الاستفهام وبابه...) ان تتناول ماتتناوله بالتقييد وبعد ان يسند الى شـيء» اي ان الرأس التقييدي لا يتناول مايتناوله بالتحكم المكوني إلا بعـد انعقـاد الاسـناد (اي المركـب الصـرفي) الذي يتنزل منه(أي من الرأس التقييدي) منزله الفضلة من رأسها.

إن الترتيب البنيوي الـذي اقترحـه الجرجـاني لأشـكاله الثلاثـة الاساسية تَجَـاوَزَ اذن في مرادفتـه للترتيب التوليدي كونَه قائما على توزيع ثلاثي كالتوزيع التوليـدي وتجـاوز أيضـا الـترادف في مسـتوى مضمون العناصر المستهدفة بهذا التوزيع، الى كيفية الترتيب وَسَمْتِهِ الهندسي. فالمركـب المصـدري أعلـى المركبات ثم المركب الصرفي بعده لأنه فضلة لرأس المركب الأول ثـم المركـب الفعلـي بعـد الكـل لأنـه فضلـة لـلرأس الصـرفي، وفي نظريـة الجرجـاني الـرأس التقييـدي (=الإنشـائي) يدخـل علـى الاسـناد، والتخصيص بعد الاسناد.

ولعل في الاستعانة بالتمثيلات التوليدية في صيغتها الهندسية الشجرية زيادة توضيح:

---

172 ـ يقول الجرجاني في الدلائل ص 133: «إن موضوع الاسم على ان يثبت به المعنـى للشـيء مـن غـير أن يقتضـي تجدده شيئا بعد شيء وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء».



الموقع C يناسبه ان يكون مشرفا على معاني النفي والاثبات والنهي والاستفهام وماكان في سبيل ذلك من المعاني. تحليل الجرجاني يتضمن موقفا بأن الإسناد واقع لا محالة تحت C لأنه في ابسط الأحوال يكون C نفيا او اثباتا. فالاسناد لا يخلو في غير الاستفهام والنفي والشرط وغيرهسا من المعاني الانشائية «الموسومة» من أن يكون تحت «الاثبات».

وهذا معناه ان الاسناد واقع أبدا تحت «التقييد» لأن الرأس التقييدي اذا لم يكن استفهاميا كان غيره واذا لم يكن لفظا ظاهرا كان موقعا افتراضيا، وأن الشكل المهيمن على الكل يكون دائما هو $\bar{\bar{C}}$ لأن الاسناد ($\bar{\bar{I}}$) لا يخلو من ان يكون على الأقل ـ وكما ذكرنا قبل قليل ـ إما منفيا وإما مثبتا ففي جملة مثل (جاء زيد) موقع الرأس المصدري C يجب ان يكون مشرفا على معنى الإثبات، أما موقع

المخصص [spec. CP] فيناسبه ان يمتلئ بالادوات التقييدية إذا اجتمعت وذلك كاجتماع الاستفهام والنفي في نحو: (ألم تلق زيدا). فالحرف النافي (لم) يناسبه الموقع C والاستفهام يناسبه مخصص المركب المصدري. وعلى كل هذه مسألة تجريبية يمكن البت فيها عن طريق الروائز المعروفة في هذا الباب.

◆ ونختم هذا التعليق بالملاحظات الآتية.

1 - العاملية التوليدية انجرت كسابقتها السيبويهية الى التمييز بين شكلين أساسيين هما IP و VP وربطت الكل ب CP. شومسكي لا يهتم بالمحلات المفردة، شأنه في ذلك شأن سيبويه[173] ولكنه يتصور الجملة باعتبار مقولة أعلى هي المجال ذو المستويات الإسقاطية الثلاثة المرتبة رئاسيا. وفي هذا الإطار وضع شكلين اثنين الأول أرجعه إلى العامل الصُّرفي والثاني أرجعه إلى العامل الفعلي وربطهما جميعا إلى مجال أعلى هو المركب المصدري (=الانشائي). فبعد الفراغ من الاسناد (=IP) والتخصيص (=VP ....) انجر الى الحديث عما يكون قبل الاسناد ومجاله وهو الصدور(=CP).

ويهمنا هنا في المقام الأول الاشارة إلى أن العقل النحوي الذي أنتج هذه البنيات النظرية والصور التمثيلية هو نفسه الذي اوحى إلى سيبويه التمييز بين شكلين أساسيين ارجع الأول إلى عامل الابتداء والثاني الى عامل الفعل ومنه أيضا اسْتَلْهَمَ سيبويه فكرة الربط بين الشكل الابتدائي والشكل الفعلي بواسطة الصدور.

2 - جاء في "آية اللغة وكبرياء النظر" ان « النظر السيبويهي يمكن ان يكتمل اذا ميز فيه في سائر الأبواب بين التغيير الانشائي والتغيير المعمولي اللفظي لهذا قد يكون الشيء مجالا من جهة العامل الإنشائي ومجالا من جهة العامل النحوي . في المثال (ان محمدا رسول) هناك عامل الابتداء وهناك عامل التوكيد الداخلي وذلك مثل(انما محمد رسول)حيث عامل الابتداء الداخلي وعامل الحصر الممثل بإنما».

ونذكر هنا ان النظر التوليدي في قيامه على التمييز بين المركبات ذات الرؤوس المعجمية والمركبات ذات الرؤوس غير المعجمية يمكن اعتباره مكملا للنظر السيبويهي من الحيثية المشار اليها في "آية اللغة وكبرياء النظر" وذلك لأن التمييز السابق ليس في جوهره الا تمييزا بين التغير الانشائي والتغير المعمولي الفظي. وفي هذا السياق نجعل المجالين CP و IP من ابواب العاملية الانشائية ونجعل المجالات الاربعة الاخرى : $\bar{\bar{A}}$.$\bar{\bar{P}}$.$\bar{\bar{N}}$.$\bar{\bar{V}}$ من أبواب العاملية المقولية النحوية وذلك من منطلق أن الرأس في $\bar{\bar{C}}$: (=الاستفهام وبابه) وفي $\bar{\bar{I}}$ (=الزمن والتطابق) عوامل دلالية انشائية بينما الرأس في المركبات الأربعة الأخرى عوامل لفظية نحوية. وهذا يتضح اكثر عندما نتذكر ان علاقة المقولات المعجمية (كالحروف والأفعال) بفضلاتها ليست كعلاقة الرأس الصرفي مثلا بفضلته المركبِ الفعلي. الأولى يرتبط بها التغير

173 - "آية اللغة وكبرياء النظر"

الإعرابي أما الثانية فلا يترتب عليها شيء من ذلك لأن الإسقاط الفعلي الأقصى والإسقاط الصرفي الأقصى ليس من باب ما يتغير بالإعراب. ولعل التغير الدلالي والانشائي باعتبار القيم الزمنية والقيم التطابقية والقيم الانشائية في هذين الإسقاطين الأقصيين يعوض التغير الإعرابي الذي يصيب المركب الاسمي الواقع صلة للرأس الحرفي أو للرأس الفعلي أو للرأس الصرفي.

3 - ان تكميل النظر السيبويهي جاء مفصلا في القسم الاخير من "آية اللغة وكبرياء النظر" وذلك في اطار فكرة الفصل بين البنية العاملية والبنية الشكلية والبنية الانشائية ومما يجب ذكره هنا أن هذا الفصل اراده صاحبه[174] ان يكون مندرجا في اطار « متابعة المشروع السيبويهي واقتراح اسس مفصلة لنظرية عاملية يرجى لها ان تكون جزءا من نحو متكامل للغة العربية وامتدادا للغويات العربية في صورتها السيبويهية» و« الغاية المرجوة توحيد البنيات الظاهرة الاختلاف عن طريق الجمع بين المذهب وبين الملاحظات المتناثرة في "الكتاب"».

كل هذا معناه ان تكميل النظر السيبويهي المقترح في هذا المشروع يعتمد على مبدإ استنفاد النتائج التي تحتملها جملة من مقدمات النسق الصوري المؤسس لهذا النظر. ولئن كنا قد بينا قبل قليل ان النظر التوليدي في التمييز بين المركبات ذات الرؤوس المعجمية والمركبات ذات الرؤوس غير المعجمية يمكن اعتباره مكملا للنظر السيبويهي من الحيثية المشروحة أعلاه فإننا يجب ان نكمل هذا البيان بالقول إن التمييز التوليدي المذكور ليس الا دفعا بمقدمة سيبويهية الى نهاياتها البعيدة التي تحتملها على جهة اللزوم المنطقي وليس لسيبويه أن يرفضها لأن مقدماته العامة تدفع إليها.

---

174 - جاء في "آية اللغة وكبرياء النظر":

«ومما يجب الاشارة إليه اننا نفصل هنا بين العلامة الإعرابية التي نجعلها من اختصاص البنية العاملية وبين البنية الشكلية التي نجعل منها شكل الفعل وزمنه وحدثه وجهته والتي هي عندنا عوامل شكلية تتدرج بالنسبة لعامل شكلي كبير وتقوم على الوسائط» وفي تأويل من التأويلات الممكنة في هذا الخصوص يمكن اعتبار الإسقاط الصرفي الأقصى($\bar{\bar{I}}$ -) هو هذا العامل الشكلي الكبير. جاء أيضا في السياق ذاته «ماتقدم فيه تغيير للصياغة السيبويهية، هذه كانت تنطلق من وجود اختصاص فحولنا الأمر الى عامل مشكل فالعامل المختص بالاسماء هو عامل مشكل يدخل على بنيات معينة ويفضي اليها بطائفة من الأشياء وكذلك العامل المختص بالأفعال... ان ما قيل عن استحالة النظام بين العوامل النحوية والتنظيمية ومعمولاتها تقال عن العوامل المشكلة».

هذا الموقف يندرج في نظرنا في إطار توحيد السنن المتحكمة في النظامين النحوي والشكلي وهو المبدأ الذي تم على أساسه في النحو التوليدي حمل الأحوال الجملية على الأحوال المركبية في طبيعة الانتظام البنيوي الداخلي.

(تراجع تفاصيل الاعتبارات التي يمكن تأويلها باستعمال مفهوم العامل الانشائي في الفقرة الأخيرة من "آية اللغة وكبرياء النظر")

(II) المسألـــة الثانيــــة[175]:

الحجم المفردي والحجم المجاوز للمفرد
وعلاقة الأشكال العاملية بعضها ببعض

سنبين في هذا التعليق ان جدل "المفرد والقول الطويل" حاضر في النظرية النحويـة التوليدية علـى نفس الشاكلة التي أثبت بها حضوره في النظريـة النحويـة العربيـة القديمة سـواء علـى مسـتوى الشـكل اوالصورة العامة التي اتخذها هذا الجدل داخل النظرية ام على مستوى المقاصد العامة المرتبطة بـالتوظيف النظري والاستدلالي لمقدمات هذا الجـدل ونتائجه. إنَّ المقدمـة الاساسية المعتمـدة في النظريتـين والـتي انتجت التشابه المذكور هي التي تنص على انه «لا يمكن إحصاء الأقوال الطويلة لأنها لانهائية وعددهـا لانهائي ولايمكن تصنيفها مقوليا الا إذا حددنا المقولات التي يمكن ان ترجع اليها ولا يمكن تحجيمهـا الا بعد ذلك»[176] في هـذا السياق ينـدرج تخلـي النحـوي العربـي عـن «وضـع الاحجـام» وهـي عمليـة استهدف بها المفردَ في المرحلة الصرفية التي درس فيها قوانين ترتيب الكلمـة وهـي مرحلـة تاليـة لمرحلـة احصاء كلمات المعجم المفردة وتصنيفها مقوليا الى اسماء وافعال الخ... وقد تخلى النحـوي العربـي عـن «وضع الاحجام» في المستوى التركيـبي لأن القول الطويل لانهائي وعدده ايضا «لانهائي» و «عوض ذلك بالبحث عن حدود الاحجام في التركيب»[177].

إن نظرية س ــ خط او النظام الإسقاطي الرئاسي في تقطيع المركب وهيكلة بنيتـه الهندسـية ليـس الا بحثا في حدود الاحجام التركيبية. فالقول الطويل يتقدم في النظريتين النحويتين معا باعتباره كلا يجب البحث عن حدود الاحجام الممكنة فيه.

في خضم هذا الفضاء الاشكالي العام ظهر التمييز في هاتين النظريتين بين الجملـة الـتي لامحل لهـا والجملة التي لها محل وهو تمييز صريح، كما هو معلوم، في النحو العربي وهو في النحو التوليدي لا اقول انه غير صريح او انه ضمني ولكن اقول انه قد قيل بلغة مخالفة للغة النحوية العربية وفي مايلي بيان ذلك.

* * *

175 ـ المسألة الأولى التي كان عنوانها: "مراجعة الأصول التقطيعية، ومبدأ الربط الرئاسي للمجالات".

الكلام فيها من الصفحة (306) إلى الصفحة (338) فليتنبه القارئ إلى ذلك.

176 –« تعليقات على المغني ـ المسائل الاولى». هذه الملاحظة ذكرت في سياق الحديـث عـن الجـدل المذكـور اعـلاه في النظرية النحوية العربية والذي نراه هو ان هذه الملاحظـة تصـدق علـى النحـو التوليـدي كصدقهـا علـى النحـو العربـي واكثر.

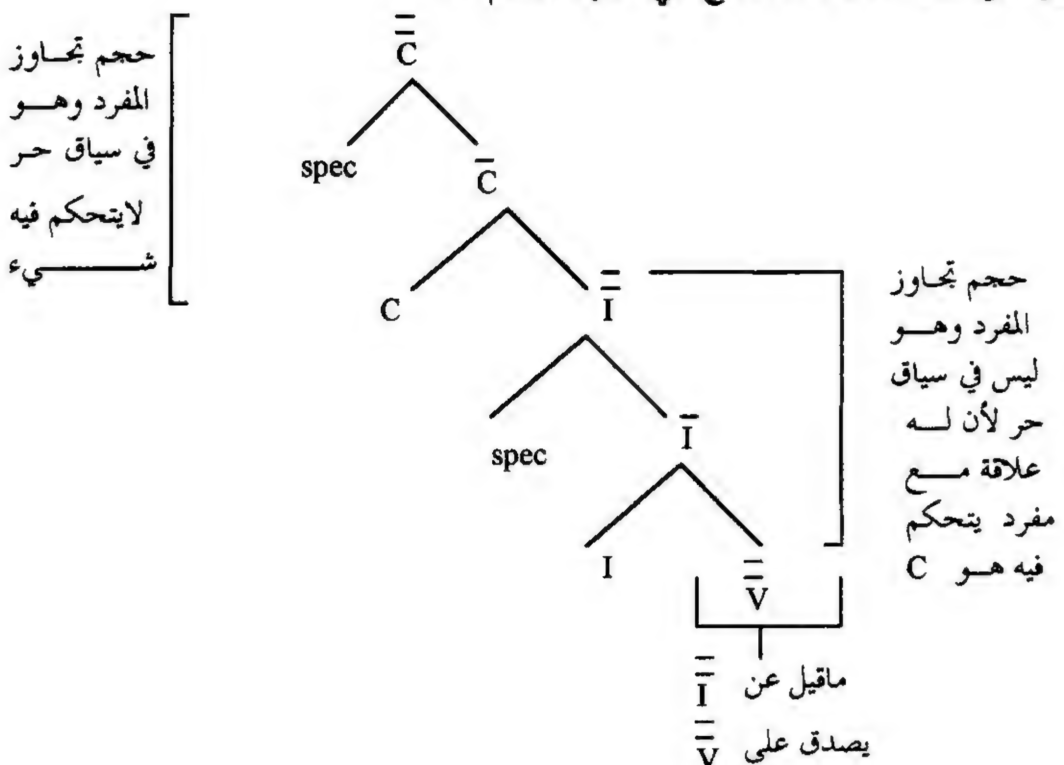
177 –المرجع السابق.

ان الجملة المجردة من المحل في النحو العربي هي قول طويل، هي عبارة عن «مجموعة من المفردات لا تعرف الا بتجاوزها للمفرد» « انها حجم يمكن اطلاقه على كل ماتجاوز المفرد» « فإذا قلنا إنهـا في محل حددنا ما تطلق عليه لأنها **لاتعود مستقلة** عن شيء يتحكم فيها او يتقدم عليهـا **وتعود في علاقـة مع مفرد**» « اما اذا قلنا انها لامحل لها **فذلك** يعني انها **تتجاوز المفرد** وانها» «لايتحكم فيها شيء وأنها في سياق حر»(178).

هذا التمييز الذي اشتهر في ن ن ع(179) يرادفها في ن ن ت(180) التمييز بين:

- الإسقاط الأقصى الذي ليس فوقه إسقاط آخر.
- وبين الإسقاط الأقصى الواقع تحت إسقاط أقصى آخر اعلى منه.

فالاول يمكن تعريفه بكونه حجما تجاوز المفرد وانه لايتحكم فيه شيء وانـه في سياق حـر. أمـا الثاني فهو ليس مستقلا لأن له علاقة **مع شيء مفرد** يتحكم فيه:



178-المرجع السابق. وكذلك ماجاء بين مزدوجتين قبل هذا الاقتباس وانما فَصّلنا و لم نصل لأن الـترتيب الـذي عملنـاه مخالف للترتيب الذي في الأصل.

179-مختصر النظرية النحوية العربية القديمة.

180-مختصر النظرية النحوية التوليدية.

هذا الكلام معناه ان الإسقاطات القصوى من حيث كونها احجاما تجاوزت المفرد منها مـايكون مربوطا وغير مربـوط كـ $\bar{C}$ و $\bar{I}$ ومنهـا مـا لا يكـون الا مربوطـا كـالمركـب الفعلـي. (م ف في هـذه الخاصية يشبه «المتعلق»).

«الجملة التي لها محل» في التعريفات العربية اذن «حجم جاوز المفرد» و «لااستقلال لـه» و «لـه علاقة مع مفرد». وفي التعريفات التوليدية فقدان صفة الاستقلال يترجمه الكينونة إسـقاطا أقصى واقعـا تحت إسقاط أقصى اعلى منه يخالفه مقوليا. والعلاقة مع المفرد تترجمها علاقة الإسقاط الأقصى برأس من الرؤوس كعلاقة IP مع C او علاقة VP مع I.

امـا «الجملـة الـتي لامحـل لهـا» فهـي في التعريفـات العربيـة عبـارة عـن «حجـم جـاوزالمفرد»، و«لايتحكم فيه شيء» و «يوجد في سياق حر». وفي التعريفات التوليدية فقدان صفة المحكومية يترجمـه الكينونة أسقاطا أقصى ليس فوقه إسقاط آخر أعلى منه وحرية السياق يترجمها عدم الوقوع صلة لـرأس ينتمي الى مجال إسقاطي أعلى.

غاية الأمر ان:

• كل إسقاط أقصى لم يقع فضلة لرأس من الرؤوس فهـو مجـال مجـرد مـن المحـل ويعـرف اذ ذاك باعتباره حجما مجاوزا للمفرد وجامعا بين صفتين: كونه لايتحكم فيه شيء وكونه في سياق حر.

• كل إسقاط أقصى في التوليدية وقع فضلة لرأس من الرؤوس معجميا كان ام غير معجمي فإنـه مرادف في السيبويهية الحجم المجاوز للمفرد الذي لا يستقل عـن شـيء يتحكـم فيـه أي الحجـم المتصـل والذي له محل.

* * *

المجموعة المفردية والرابطة العاملية

القول الطويل في النحو العربي هو عبارة عن مجموعة مفردية تعـرف بكونهـا «مـاعمل بعضـه في بعض» اي ان «المجموعة المفردية هي المجموعة المرتبطة عامليا» وما هي الرابطة العاملية في هذه النظريـة؟ «هي الجامع بين المفردات او ماحل محل المفردات في القول الطويل **وأمكن به أن نضع حـدودا في هـذا القول الطويل**». اما القول الطويل في النحو التوليدي فهو مرادف للكائن المركبي الذي يناسبه ان يقال في تعريفه انه حجم مجاوز للمفرد، اذ يتكون من المخصص والرأس والفضلة، ولئن صـح ان يقـال ذلـك في تعريفه فإنه يناسبه ان يوصف بكونه «بمجموعة مفردية» فإذا تذكرنا أن هذه الأخـيرة تعـرف بكونهـا ماعمل بعضه في بعض وجب ان يقال ان القـول الطويـل في النحـو التوليـدي (-أي الكـائن المركبـي) فضاء مرتبط برابطة عاملية. واذا كانت الرابطة العاملية في السيبويهية هي الجامع بين المفردات اوما حـل

محلها في القول الطويل فإنها في التوليدية لا تكون رابطة الا لقول طويل اي لمركب، اذ لايكون المعمول في الأشكال التمثيلية التوليدية الا مركبا. وهذا الرابط من أوجه التشابه والقرابة بينه وبين الرابطة العاملية في النحو العربي تشابه في مستوى «الوظيفة النظرية» في المقام الاول وهي: انه **المرجع الذي نضع باعتباره الحدود داخل القول الطويل (اي انه المرجع او الميزان التقطيعي الاساس) فالرأس فاتحة لمجال مركبي جديد دائما.**

وبعبارة اخرى: الرابطة العاملية في النحو العربي تعرف باعتبار سلوكها البنيوي داخل اللغة، بأنها الجامع بين المفردات او ما حل محل المفردات في القول الطويل وباعتبار وظيفتها داخل النظرية النحوية، بأنها «ما أمكن به ان نضع حدودا في هذا القول الطويل». اما في النحو التوليدي فيناسبها ان تعرف من حيث سلوكها البنيوي، بأنها الرابط للمركب ومن حيث وظيفتها داخل النظرية بأنها المرجع التقطيعي الذي تتحدد باعتباره التخوم الفاصلة بين المجالات المركبية الفرعية داخل المجال المركبي الاعلى[181].

* * *

• في السيبويهية «لما كان هناك تشابه بين المجموعات المفردية اي لما كان تتابع المقولات في المجموعة الواحدة يشبهه تتابع آخر للمقولات في مجموعة اخرى فإنه امكن ان يقال ان الرابطة العاملية تجمع بين المحلات».

ان ملاحظة الشبه في التوليدية بين المجموعات المفردية (=المركبات) اي ملاحظة ان تتابع المقولات والعناصر في المجموعة المركبية الواحدة يشبهه تتابع آخر للعناصر في مجموعة مركبية أخرى، هي التي دفعت التوليديين إلى القول بأن الإسقاط الأقصى يجمع بواسطة «الإشراف» بين كل مواقع المجموعة المركبية وان الإسقاط الوسيط يجمع بين الرأس والفضلة وان الرأس يعمل في الفضلة أي يربطها فينتظم الكل باعتبار الإسقاط الوسيط.

• هناك اتصال وثيق في كل من النحوين بين نظرية الفضاء المتصل (اي الجملة في النحو العربي والمركب في النحو التوليدي) ونظرية النقطة (اي «المحل» في الأول و«الموقع البنيوي الشجري» في الثاني): فالفضاء اللغوي المتصل هو طائفة من المواقع لاطائفة من الألفاظ في النحوين (وليس الشكل او الخطاطة الإسقاطية العامة (43) في التوليدية الا نتيجة منطقية لهذه المقدمة). وهذه المواقع بعضها

181–وفي تأويل آخر يمكن ان يقال ان «الإسقاط الأقصى» هو الرابطة البنيوية التي تجمع بين عناصر المركب المجموعة التي تتتابع فيها المقولات المفردية أو المجاوزة للمفرد.

لايشغله الا المفرد وهو العامل او الرأس وبعضها يشغله المفرد او الجمل ذات الطابع المفردي في السيبويهية اما في التوليدية فما سوى الرأس يجب ان يكون مركبا.

• ان العامل في النحو العربي والذي من خواصه الأساسية انه يجمع المحلات ويرتبط بها «يمثل العنصر الذي يعطي لهذه المحلات شكلا»(182). أما في النحو التوليدي فإن العنصر الذي يقوم بهذه الوظيفة هو «الرأس» الذي هو اساس التفرع الإسقاطي الداخلي.

• ان الجملة المفردية في السيبويهية « تمثل فضاء لغويا **غير متشكل** فاذا ارتبطت احزاؤها بعامل **صار لها شكل** وسميت باسم خاص هنا نتذكر الجملة الاسمية والجملة الفعلية اللتين ليستا الا مجموعتين متشكلتين لأن عناصرهما مرتبطة بعامل الابتداء وبعامل الفعل»، اما في التوليدية فإن الاحزاء التي تقع فضلة للرأس فإنها لا تكون الا مركبات اي فضاءات لها سابق تشكل، لكن هذه الاحزاء المركبية قد تتوالى لتمثل فضاء لغويا غير متشكل يستوجب ان ترتبط احزاؤه برابطة عاملية. هذه الرابطة يجب ان تكون رأسا لمركب أوسع يشمل الجزئيات المركبية التي في تواليها تمثل فضاء غير متشكل ولا تصيب حظها من التشكل الا اذا ارتبطت بعنصر من خصائصه القدرة على تناول الاجزاء بالربط وهذه الخاصية لا تكون في النحو التوليدي لعنصر سوى «الرأس».

الفرق بين التناول العربي والتناول التوليدي للأجزاء التي ترتبط وتتخذ شكلا بفضل وقوعها في طريق «عنصر» من خواصه: القدرة على الجوس خلال ذوات تفتقر الى التشكل، وعلى الإفضاء اليها بطائفة من الاشياء التي تكون مناطا لتشكلها، قلت إن الفرق بين التناولين يكمن في أن الاحزاء في النحو العربي هي اجزاء مفردية كلمية وهي في النحو التوليدي اجزاء مركبية وهذا الفرق راجع الى المرجع التقطيعي المعتمد في كل من النظريتين فهو كلمي في الاول مركبي في الثاني.

وبعبارة أخرى: **العنصر في البنية الفوضوية التوليدية عنصر فوضوي بالنظر الى علاقته بالعناصر الأخرى التي يؤلف معها فضاء غير متشكل اما هو في حد ذاته فهو فضاء متشكل لأنه مركب والمركب نظام بنيوي مستقل.** وهذا ما يترجمه التوليديون بقولهم ان المركبات ذوات "متمركزة داخليا اي ذات مركز او نقطة نظام داخلية (endocentric) فالقول ان المركب إسقاط لرأس يجب أن يفهم في هذا الإطار. وهذا معناه ان **الفضاء المتشكل** هو عبارة عن فضاء عام واسع يتضمن فُضيئات صغرى، وليست السطوة الرئاسية الهرمية التي يمتاز بها النظام البنيوي الإسقاطي المقترح في نظرية س ـ خط الا نتيجة لازمة عن هذا التصور. وهذا مبني على أن الأصل البنيوي الذي ينطلق منه النحو التوليدي **بنية منظمة** (=المركب) وفق قيم الإشراف والعلو والربط المركبي الخ...بخلاف البنية التي

182– "تعليقات على المغني ـ المسائل الاولى".

ينطلق منها النحو السيبويهي فهي بنية فوضوية. **ان الخطوة التقطيعية الاولى في ن ن ت تنتج بنيات منظمة. وهي المركبات ولكن النظام هنا يبقى نسبيا لأنه في مستوى آخر تصبح العناصر المركبية متوالية غير متشكلة تحتاج الى رابط يربطها. وفي هذا السياق يندرج وقوع (م ف) فضلة للرأس الصرفي ووقوع المركب الصرفي فضلة للرأس المصدري ونحو ذلك.**

• مر بنا ان « الجملة المفردية تمثل فضاء غير متشكل، فاذا ارتبطت اجزاءها بعامل صار لها شكل وسميت باسم خاص».

ان ما يردف هذا التصور للجملة المفردية في النحو التوليدي هو **متوالية المركبات المعزولة عن رأس يمنحها شكلا، ومنح الشكل لمتوالية من المركبات يتحقق عبر مستويات تدعى بالمستويات الإسقاطية.** هذا ولايرتبط بالرأس في هذا التصور الا مركب واحد والشكل الناتج عن هذا الربط ـ المدعو إسقاطاً وسيطا ادنى ـ يتنزل من المركب الموالي منزلة رأس آخر، فينتظم هذا المركب لا بالنسبة الى الرأس الاول ولكن بالنسبة الى الرأس الجديد الناتج عن التشكيل السابق وهكذا حتى يستوفي الربط والتشكيل كل المركبات المكونة للمتوالية غير المتشكلة، لكن يبقى الرأس الاول (=المقولة المعجمية) هو العنصر الذي يحظى بوصف الرابطة العاملية التي تمنح المحلات (=المركبات) شكلا **ويجعل لها اسما**، وهذا الاسم ليس شيئا آخر إلا الإسقاطَ الأقصى بإطلاق. (المركب الفعلي: مثلا بالنسبة للمركب الاسمي المفعول والمركب الاسمي او الحرفي الحال والمركب الظرفي الخ...).

المركب الاسمي والمركب الحرفي قد يجتمعان مثلا في فضاء غير متشكل فإذا ارتبطا برأس أي بعامل متحكم صار لهما شكل وسمي هذا الشكل باسم خاص هو $\bar{\bar{ف}}$ (=م ف). وهنا نذكر: **م ف وم صر** (=IP) و **م مص** (=CP) التي ليست الا مجموعات متشكلة لأن عناصرها مرتبطة بالرأس الفعلي في **م ف** وبالرأس الصرفي في **IP** وبالرأس المصدري في **CP**.

واذا كانت (ج س) و (ج ف) في السيبويهية هما الشكلين الاساسيين اللذين" يجب ان ترجع اليهما كل المجموعات المفردية الاخرى فإنه في التوليدية: $\bar{\bar{V}}$ $\bar{\bar{N}}$, $\bar{\bar{P}}$, $\bar{\bar{A}}$, $\bar{\bar{I}}$, $\bar{\bar{C}}$، تمثل الفضاءات المتشكلة الاساسية التي ترجع اليها كل المجموعات المفردية الاخرى. والمقصود بالمجموعات المفردية في النحو التوليدي كما بينا آنفا، المتواليات المركبية، لأن منزلة المركب، من المتوالية الفوضوية المندرج في سياقها، في النحو التوليدي، كمنزلة الاجزاء المفردية من البنية الفوضوية في العاملية العربية، لأجل ذلك فإن اطلاق لفظ المجموعة المفردية على المتوالية المركبية (الفوضوية) يصح في اعتبار: المركب جزءا مفرديا في متوالية. والاهم من ذلك كله هو ان الاجزاء المفردية المركبية لاتنتظم بالنسبة الى الرأس في مستوى واحد اي بشكل أفقي بل عبر مستويات مرتبة رئاسيا.

* * *

• كان لا يمكن في السيبويهية تكثير أنواع المجموعات المفردية «لأن النحوي العربي كان يريد تأسيس قوانين تكوينية للمجموعات المفردية فوجب تقليل الأنواع الاساسية».

ان قيام النظرية النحوية على مبدإ تقليل الأنواع الاساسية يندرج في سياق ما سميناه سابقا ببرنامج محاصرة التنوع والتعدد وارجاعهما الى الوحدة والتجانس. الرغبة في تأسيس قوانين تكوينية للمجموعات المفردية هي التي أملت على النحوي العربي العمل وفق مبدإ تقليل الأنواع الاساسية للمجموعات المفردية فاذا تذكرنا ان مفهوم المجموعة المفردية في النحو العربي يتقدم في منطقه العام الذي يؤسسه باعتباره مفهوما مرادفا **للفضاء المركبي** التوليدي وجب ان نقول ان اندراج برنامج النحو التوليدي فيما يتعلق بالمسألة المركبية البنيوية في سياق الرغبة في تأسيس قوانين تكوينية للمركبات املت عليه منهاجا آخر مخالفا فيما يتعلق بتقليل الأنواع الساسية. **هذا المنهاج من خواصه انه مغرق في الصورية وفي مفارقة** الاعيان المتشخصة مفارقة تامة، والاشارة هنا الى نظرية س ــ خط التي تأسست عليها الخطاطة الإسقاطية (42) - (43). فالأنواع المركبية كيفما كانت يجب ان ترجع الى نوع أساس وحيد هو الممثل في هذه الخطاطة.

وبعبارة اخرى، ما الفرق بين التطبيق العربي لمبدإ تقليل الأنواع الاساسية وبين التطبيق التوليدي؟.

الفرق بينهما يكمن في كون: الشكلين الاساسيين في النحو العربي اي (ج س) و (ج ف) وان كانا مفارقين للمتغيرات التلفيظية والصور الجزئية التي لا تنحصر بعدُ، فإنهما يلابسان ضربا ظاهراً من اضرب الاعراض المتشخصة وهو الأعراض المقولية بينما الشكل التوليدي استوى فضاء صوريا مستقلا استقلالا تاما عن المتغيرات المادية التي تتشكل باعتباره اذ ليس بينه وبين أي ضرب من اضرب الاعراض المتشخصة ادنى سبب يذكر حتى الرتبية منها ألم تر ان الرمز التمثيلي (؛) يجعل الشكل الإسقاطي مفارقا تمامَ المفارقة للإلزامات الرتبية المرتبطة باللغات الخاصة.

لكن ههنا - مع ذلك - كلاما يجب ان يذكر وهو ان العاملية العربية قد ظهرت فيها بعض المحاولات التي تسعى الى الدفع بالتطبيق السابق الذي عرفه مبدأ تقليل الأنواع الاساسية في النحو العربي والذي يُرجع المجموعات المفردية إلى نوعين أساسيين اثنين إلى مستوى أعلى من التقليل والاختزال فالرغبة في التقليل كانت تدفع النحاة الى «التساؤل عن الاسبقية في خصوص هذين النوعين الاساسيين

فاختلفوا بين قائل بأسبقية (ج ف) او اسبقية الفاعل وبين قائل بأسبقية الجملة الابتدائية او أسبقية المبتدإ. مسألة الاسبقية كانت نظرا في القوانين العامة المتحكمة في المجموعة الجملية المفردية»[183].

وفي اطار احدى القراءات الحديثة التي شهدتها العاملية العربية القديمة في صورتها السيبويهية وذلك في اطار برنامج لمتابعة المشروع السيبويهي والدفع بمقدماته الى نهايتها[184] نجد أيضا حديثاً عن ان السيبويهية جعلت الجملة الابتدائية والجملة الفعلية تمثلان نظاما واحدا لا نظامين: «لأن التنظيم يحصل في المستوى العاملي لا في المستوى المقولي واذا كانت هذه العلاقة في الحالتين متشابهة فلا معنى للنظر في الأوضاع المقولية للحالتين المذكورتين. لما تقدم يقال ان (ج س) و (ج ف) منتظمان تنظيما واحد من الناحية العاملية: عامل (مواقع عاملية او معمولات)....والفعل في (ج ف) يقابل عامل الابتداء ومن جهة أخرى المبتدأ يقابل الفاعل هذا التوازي هو سبب التقاربات التي كان يلاحظها النحاة بين الوظائف المختلفة في تحليلهم كله ولاسيما قد ماؤهم كأبي بشر والخليل».

ومما يجب تحريره هنا في هذا السياق هو ان **ملاحظة التوازيات والتقاربات البنيوية آلة تحليلية عامة يشتغل بها العقل النحوي وهي من هذه الجهة يصح اعتبارها من كليات هذا العقل بصرف النظر عن الصيغ والمظاهر النمذجية التي يتحقق بها.** هذا وقد مر بنا مثال من ذلك في ما تقدم من أمر نظرية س ـ خط التوليدية التي قامت من أولها الى آخرها على ملاحظة التوازي والتقارب البنيوي والصوي بين الأنواع المركبية المختلفة، فليست الخطاطة الإسقاطية العامة الا نتيجة منطقية لاستقراء التشابهات والتوازيات البنيوية كما مر بنا تفصيل ذلك سابقا.

* * *

النظام الداخلي بين التغير الإعرابي والتغير الإسقاطي

• من مبادئ النظرية النحوية العربية القديمة انه «اذا كان العامل جامعا ومنظما للمحلات وبالتالي للالفاظ التي تحل في هذه المحلات فإن كل لفظ في المجموعة المفردية يجب ان يكون له محل منها وإن لا يكن له محل يكن خارج المجموعة» وان «الإعراب هو النظام الداخلي: الشيء يكون له محل من الإعراب حين يكون له محل من النظام في قلب المجموعة التي ترتبط بالعامل»[185].

183– "تعليقات على المغني ـ المسائل الاولى".

184–انظر:

- "أية اللغة وكبرياء النظر"

- Grammaire et Coranité V°2

185– انظر تعليقات على المغني ـ المسائل الاولى.

وفي التوليدية الرأس المقولي داخل المركب هو الجامع المنظم للمواقع وبالتالي للألفاظ التي تحل في هذه المواقع لأن الرأس هو أصل الإسقاط برتبتيه الوسطى والقصوى. فالإسقاط الوسيط يقتضي الفضلةَ والملحقَ صلة للرأس والإسقاط الأقصى يقتضي المخصص. فلما كان الرأس هو أصل الإسقاط دل ذلك على أن **الرأس المقولي داخل المركب هو المقتضي للمواقع**، الجامع والمنظم لها.

وبعبارة اخرى هناك ثلاثة مواقع داخل الشجرة هي الفضلة والملحق والمخصص، والرابط لهذه المواقع هو الرأس لأن الرأس يقتضي الإسقاط والإسقاط أوسطه يشكل الفضلةَ والملحقَ (سَ) وأقصاه يشكل المخصصَ (سً). وكل لفظ في المجموعة المفردية (اي في المركب) يجب ان يكون له موقع داخل هذا الفضاء الإسقاطي الذي يتحكم في الرأس وإلايكن له موقع يكن خارج المجموعة: التعبير عن هذا الأمر في النحو التوليدي جاء بصريح العبارة في مفهوم «التحكم الكوني».

ولئن كان الإعراب هو النظام الداخلي في النحو العربي كما مر بنا فإن الذي يعوض «النظام الإعرابي» في النحو التوليدي هو النظام الإسقاطي: فالإسقاط هو النظام الداخلي اي ان الشيء يكون له محل من الإسقاط حين يكون له محل من النظام البنيوي في قلب المركب الذي تترابط اطرافه بفضل الرأس. بهذا المعنى يمكن ان يقال انه اسقط كلامه[186] بمعنى أنه:

- جعل له مكانا في المجموعة المركبية.

- وانه وجه كل جزء من كلامه الى الرأس وربطه به. اما ربطا مباشرا بواسطة الإسقاط الوسيط (=ربط الفضلة بالرأس). واما ربطا غير مباشر بواسطة الإسقاط الأقصى (=ربط المخصص بالإسقاط الوسيط): وصفنا الاول بكونه مباشرا لأن العلاقة بالرأس مباشرة لا تمر عبر وسيط، والثاني بكونه غير مباشر لأنه علاقة بالرأس تمر بواسطة الإسقاط الوسيط.

غاية الأمر ان التشابه بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية واضح في هذا الشأن: فكل منهما انطلق من ملاحظة ان **كل جزء من الكلام يتوجه الى العامل بطريقة مخصوصة** وكل منهما اشتغل بالنظر في هذه الطرق المخصوصة وفي قوانينها وضوابطها. وفي هذا الاطار اشتغل النحو العربي **بالتغير الإعرابي** واشتغل النحو التوليدي **بالتغير الإسقاطي**: فالفاعل يتوجه الى العامل بطريقة مخصوصة هي «الرفع» في السيبويهية وهي صَرَ (="I") في التوليدية والمفعول يتوجه الى العامل بطريقة مخصوصة أخرى هي النصب في السيبويهية وهي فَ ($=\bar{V}$) في التوليدية فالتغير الذي مناطه الرفع والنصب في

186– واضح ان هذا التأويل محمول على معنى «الإعراب» ووظيفته في النظرية النحوية العربية. جاء في "تعليقات على المغني": «يقال انه اعرب كلامه فذلك يعني انه وجه كل جزء من كلامه الى العامل وربطه به وجعل له مكانا في المجموعة».

النحو العربي يرادف في وظيفته النظرية والتحليلية التغير الذي مناطه الإسقاطان الاقصيان صَرَ (="I") و فَ (="V").

ان وظيفة الرأس داخل المركب من حيث كونه مصدرا توليديا للإسقاط او للأوضاع الإسقاطية هي **الحصر والجمع** أما المواقع الشجرية الأخرى فشأنها ان تكون محصورة بجموعة. لهذا لا يتصور ان يكون هناك محل غير مجموع ولا يتصور ان يكون ههنا رأس لا يجمع ولا يحصر محلات مخصوصةً. (فالرأس في المركب الفعلي مثلا، يجمع الصلة ويربطها بواسطة إسقاطه الوسيط، ويجمع في المركب الصرفي مثلا المخصص بواسطة الإسقاط الأقصى).

واذا شئنا ان نمثل للأشياء اللغوية التي لا يحصرها رأس مركبي قلنا انها لا تعدو ان تكون **مجموعات فوضوية لا شكل لها** والرأس هو الذي يمنح الشكل للمركب لأنه هو أصل الإسقاط، لهذا يصح ان يقال ان التحليل النحوي التوليدي يقوم على مبدإ أن المواقع الواقعة تحت الإشراف المباشر للإسقاط الوسيط والأقصى هي من تمام الرأس. فالرأس التام هو المحيط بهذه المواقع بواسطة المستويات الإسقاطية.

« ان اقرب الاشكال الى تمثيل هذه المجموعات الفوضوية هو الفضاء الذي لايربط بين اطرافه خط رابط يجعل له شكلا»[187]. المركبات إذا توالت في غياب رأس مقولي (=وحدة معجمية) يربطها أُلْضفت مجموعة فوضوية وكانت هذه المجموعة بمنزلة « فضاء لا يربط بين اطرافه خط رابط». ان منزلة الرأس من هذه المجموعة الفوضوية كمنزلة الخط الرابط بين النقط التي يتكون منها فضاء معين، ولعل النظام التمثيلي المعتمد في النحو التوليدي يوضح الصورة أكثر، وهو نظام يقوم على تصوير الترابطات الإسقاطية التي يكون مصدرها الاول الرأس، بواسطة الخطوط بل يعتبر الخط في هذا النظام عنصرا اساسيا في صياغة بعض المبادئ والمفاهيم والتعريفات (راجع التعريفات الاولى لعلاقة التحكم المكوني والعمل الخ...) . المركبات التالية مثلا: ([بكر] [خالد] [غلامه] [غدا] [ضارب] [بالسوط] [تأديبا] [له]) تمثل في غياب رأس مقولي فعلي يربطها فضاء فوضويا غير متشكل، والربط بين أطراف هذا الفضاء الربط الذي يمنح الفضاء شكلا ، يتم في نظام التمثيلات التوليدية بواسطة مد الخطوط الرابطة بين الرؤوس وعناصر المجموعة الفوضوية على الشاكلة التالية:

187-هذه الاستعارة مقتبسة من "تعليقات على المغني".



ما الفرق بين مجموعة فوضوية ومجموعة مرتبطة عامليا (=اعرابيا، بنيويا، إسقاطيا): «المجموعة الفوضوية [كما مربنا] فضاء لا يربط بين اطرافه خط رابط اما المجموعات المرتبطة عامليا فاقرب ما يمثلها هو **الاشكال الهندسية**». فالشكل الهندسي عبارة عن فضاء ترابطت اطرافه. ولعل اقرب نظام تمثيلي الى منطق الفرق بين المجموعة الفوضوية والمجوعة المرتبطة هو النظام التمثيلي التوليدي القائم على الاشكال الشجرية التي ليست الا فضاءات هندسية تستمد هندسيتها من الترابط البنيوي القائم على المستويات الإسقاطية الممثلة بواسطة الخطوط الرابطة بين المواقع ربطا رئاسيا. فالمركب الذي استوفى مواقعه ورأسه شكل لغوي (بنيوي). هذا الشكل يحصر المواقع في قلبه وكل المواقع او العناصر التي تخرج عنه «يجب ان تكون جزءا من الشكل الكبير الذي يخرج عنه والذي يرسم مع رسم الكل اللغوي والذي لاحدود له»[188]. المركب الفعلي مثلا والذي استوفى مواقعه وهي المخصص والإسقاط الفعلي الوسيط الذي يتضمن الرأس والفضلة والملحق، شكل هندسي تترابط فيه المواقع والعناصر. (م س) الفاعل عنصر خارج عن هذا الشكل وهذا معناه انه يجب ان يكون جزءا من شكل اكبر يتنزل منه الشكل السابق (أي م ف) منزلة الجزء المنتظم في اطاره وهذا الشكل الأكبر هو المركب الصرفي. ثم ان الاداة المصدرية (او الاستفهامية) تتقدم باعتبارها عنصرا: خارجا عن هذا الشكل الاكبر (=المركب

188-"تعليقات على المغني".

الصرفي) وهذا معناه أن هذا العنصر الخارج يجب أن يكون جزءا من شكل أوسع وهذا الشكل الاوسع هو($\bar{C}$).

«من هذه الناحية يشبه عمل النحوي [التوليدي] عمل رجل يضع الحدود في الفضاء ويقيسه».

* * *

«اذا كان الشكل الدائري لا يتحدد الا بعلاقة بين النقط في الفضاء» فإن الشكل الجملي في النحو العربي «لا يتحدد هو كذلك الا بعلاقة بين نقطة هي العامل ونقط اخرى هي المعمولات وتختلف الجمل باختلاف هذه العلاقة» ولئن كان ذلك كذلك في النحو العربي فإن الشكل المركبي في التوليدية لا يتحدد ايضا الا بعلاقة بين نقطة هي الرأس ونقط أخرى هي الفضلات والملحقات والمخصصات وتختلف المركبات لا باختلاف صورة العلاقة في حد ذاتها (لأن هذه مشتركة بين جميع المركبات) ولكن باختلاف ماهية او طبيعة النقطة الاساسية منطلق العلاقة وهي «الرأس».

* * *

علاقـــة الأشكـــال العامليـــة المتابعـــة

(موازنة بين «السيبويهية» و«التوليدية»)

سنبين في هذه الفقرة ان الموقف النحوي العربي مخالف لمنافسة التوليدي فيما يتعلق بطبيعة العلاقة التي يجب ان تقوم بين الأشكال العاملية المتابعة، سنبين في هذا السياق أن:

- الموقف العربي قائم على مبدإ استقلال الأشكال العاملية بعضها عن بعض لأن الأشكال العاملية المحيطة بشكل عاملي معين لا تمثل أصل ارتباط.
- في حين ان الموقف التوليدي قائم على عكس ذلك تماما اي ان الاشكال العاملية المتوالية يمكن ان تمثل أصلا لارتباط بعضها ببعض.

نلخص اولا بالتصور النحوي العربي في هذا الشأن ثم نتبعه بالتصور التوليدي وبالموازنة بين التصورين.

« النحو العربي يقضي بأن العامل يدخل على المحلات ولكن هو ليس محلا ثم ان هو وما دخل عليه ليس محلا لشيء آخر. هذا يعني أن العامل أصل للارتباط وكان لا يمكن ان يكون العامل أصلا للارتباط اذا كان يحتاج الى أصل ارتباط آخر يجمعه ويحصره»[189].

ان الموقف التوليدي فيما يتصل بطبيعة العلاقة التي تربط الرأس بغيره من عناصر الفضاء المركبي يتنزل في نظرنا من الموقف اللغوي العربي من المسألة منزلة الامتداد الطبيعي. فالرأس داخل المركب

189-المرجع السابق.

يدخل على المواقع (-يعمل في الفضلة او في المخصص) ولكن هو لا يدخل عليه شيء فهو أصل للارتباط المركبي ولو كان يحتاج الى أصل ارتباط آخر يجمعه ويحصره كما تحتاج اليه الفضلة والمخصص لما استقام له هو ان يكون أصلا للارتباط، اذ **لا يستقم هذا الوصف لعنصر من العناصر حتى يكون هو في غنى أصيلٍ ولازم عن أصل ارتباط آخر يطلبه.**

من جهة اخرى: الامثولة الفزيائية المؤسسة لهذا التصور في كل من النظريتين النحويتين واحدة[190] وهي ان العامل لما كان رابطا جامعا حاصرا للمحلات والمواقع فإن الذي يشبهه في هذه الوظيفة الربطية، في نسق التمثيلات الفزيائية هو الخط المستقيم الذي يربط بين نقطتين «ولكن هو [اي المستقيم] ليس نقطة انه يحدد العلاقة بين النقطتين ونظامهما يعرف من خلاله فيمكن ان نعرف البعد بينهما اذا عرفنا طوله اما المستقيم ذاته فإنه ان بين البعد بين طرف اول وطرف ثان لا يمكن ان يقال فيه انه اول بالنسبة لشيء اوثان بالنسبة لشيء آخر»[191]

غاية الأمر أن قيام النحو التوليدي على أن كلا من الفضلة والمخصص يمكن ربطهما وأن الرأس لا يمكن ان يكون الا أصلا للارتباط بالنسبة لهذه العناصر اما هو فلا يحتمل ان يقع مربوطا بأصل ارتباط آخر، قيام النحو التوليدي على هذه الفكرة ليس الا امتدادا تطبيقيا لهذه الامثولة الفزيائية.

لكن ههنا فرقا يجب تحريره وهو أن **العلاقة العاملية** في السيبويهية "تحدد العلاقة بين شيئين اما هي بذاتها فليست قابلة لأن تكون طرفا في علاقة تحددها علاقة أخرى»[192] اي أن الشكل العاملي لا يمكن ان يكون مرتبطا بأصل خارجي وذلك قولهم ان الجمل الأصل فيها انها لاتحل في المحلات لأن هذا الحلول من خواص المفرد (-لأن الحاجة الى أصل للارتباط من شأن المفرد) فاذا وقع أن ارتبط شكل عاملي مترابط بأصل خارجي فعلى جهة **الحلول في محل المفرد** وليس على جهة الأصالة. وبعبارة أخرى: الشكل العاملي، الذي تؤسسه العلاقات العاملية الداخلية، لا يكون طرفا في علاقة أخرى يحددها أصل آخر للارتباط الا اذا حل في محل المفرد. أما في النظرية النحوية التوليدية، فإن الشكل

190-هذه الأمثولة الفزيائية تم استخلاصها في "تعليقات على المغني" على اساس مناسبتها للنظرية النحوية العربية والذي نراه هنا هو أنها يجوز تعميمها على النظرية النحوية التوليدية. والذي يعنينا من قابلية الامثولة المذكورة للانسحاب على نظريتين تنتميان الى نموذجين عقلانيين مختلفين هو تقديم دليل آخر على ان العقلين النحويين العربي والتوليدي اشتغلا بواسطة آلات تصورية متشابهة.

191-"تعليقات على المغني".

192-المرجع السابق.

ليس بعد الإسقاط المصدري الأقصى في هذا الشكل إلا الفراغ المحيط بالكل. واذا كان الترادف بين النحوين العربي والتوليدي ثابتا من جهة هذا الشكل الخارجي الذي يكون فراغا محيطا بالشكل العاملي الذي تؤسسه العلاقات العاملية الداخلية فإن التباين بينهما ثابت من جهة الضرب الآخر من الأشكال الخارجية المحيطة وهو الذي يكون شكلا عامليا مترابطا بعلاقات داخلية ولايكون فراغا والفرق يكمن في أنه:

أ ـ في النحو العربي الاشكال العاملية عندما تتوالى فإن بعضها يحيط ببعض احاطة استقلال عاملي اي ان « الاشكال المحيطة سواء كانت مليئة او فارغة لا تمثل أصل ارتباط لأنها يمكن انتزاعها وتعويض بعضها ببعض ويبقى الشكل العاملي المقصود سليما» هذا باختصار معناه أن: الشكل العاملي المحيط السابق لا يمكن، بحال، ان يمثل بالنسبة للشكل العاملي اللاحق أصل ارتباط.

ب ـ هذا الضرب من العلاقات بين الأشكال العاملية الممنوع في أوضاع ومقاييس النظرية النحوية العربية جائز على مقاييس النظرية النحوية التوليدية(بل واجب):

ان الاشكال العاملية المتوالية في النحو التوليدي لا يستقل بعضها عن بعض بل تترابط بنيويا ترابطا تستوجبه طبيعة النظام الإسقاطي المعتمد. فالمركب الفعلي مثلا وهو شكل عاملي تؤسسه علاقات عاملية ربطية حصرية داخلية مستقلة لا يمكن ان يستقل عن شكل عاملي أعلى منه بنيويا بل يجب ان يتخذه العنصر، الذي يتنزل من هذا الشكل العاملي الاعلى منزلة الرأس، فضلةً له.

وههنا شكل عاملي (=علاقة عاملية) تتقدم باعتبارها طرفا في علاقة حصرية تنتمي الى شكل آخر. (وما قلناه عن (م ف) يصدق على المركب الصرفي وغيره). وباختصار الاشكال العاملية المتوالية يحيط بعضها ببعض في نظام التمثيلات التوليدي احاطة ضبط وربط وحصر بنيوي وليست احاطة استقلال كما هو الشأن في النحو العربي.

ان أصل هذا الاختلاف في تصور وتمثيل العلاقة بين الأشكال العاملية المتوالية بعضها في إثر بعض(او المحيط بعضها ببعض) راجع الى كون المبدإ المتحكم في مقاييس النظام البنيوي ليس واحدا في كل من النظريتين. والاشارة هنا إلى الرتاسية والأفقية، فالنظام الإسقاطي والرتاسي في النحو التوليدي استوجب تنظيما بنيويا للجملة خاضعا لهندسة هرمية تجعل الفضاء او المجال ممتدا من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية تجعل الإسقاط الأقصى باطلاق (=اي الذي لا يحيط به الا الشكل الفارغ

الذي لاحد له) ممتدا الى مكونات البنية كله بهـذا المعنـى يكـون هـذا الإسـقاط الأقصـى (نحو CP) مجالات مختلفة في البنية الواحدة (= المجال الصرفي والمجال الفعلي الخ...)[194].

واما النظام الافقي المعتمد في النحو العربي فقد استوجب تنظيما بنيويا للقول الطويل يسـتقل فيه الشكل العاملي كلما استوفى العامل معمولاته[195] فيبدأ شكل عاملي جديد لا يمثل بالنسبة اليه الشكل العاملي السابق أصلا للارتباط كما هو الشأن بالنسبة للتنظيم البنيوي التوليدي.

خـــاتمـــة:

ان النظريتين النحويتين العربية والتوليدية تلتقيان اذن في أن العـامل الـذي هـو أصـل للارتبـاط لا يمكن ان يحتاج لى أصل ارتباط آخر يجمعه ويحصره اما العامل ومادخل عليه فقد يحتاج الى أصـل آخـر للارتباط يجمعه ويحصره في النحو التوليدي اما في النحو العربي فإن ذلـك لا يصـح الا اذا حـل الشـكل العاملي في محل المفرد.

سبب هذا الاختلاف راجع الى اعتماد مبدإ الافقية في التنظيم البنيوي للأشكال العاملية في النحـو العربي واعتماد مبدإ الرئاسية في التنظيم البنيوي الداخلـي للأشـكال المركبيـة في النحـو التوليـدي وقبـل ذلك وبعد لابد من الاشارة الى انه وبصرف النظر عن الموقف من مسألة العلاقة بين الاشكال العامليـة، الترادف واضح وصريح بين النظريتين في فكرة التمييز بين: الشكل العاملي المرتبط والشكل العاملي غـير المرتبط: الاول له محل والثاني لامحل له. الشكل العاملي المرتبط في النحو التوليدي يرادفه المركـب الـذي يقع فضلة لرأس ينتمي الى فضاء إسقاطي أعلى اما غير المرتبط فيرادفـه المركـب الـذي لا يعلـوه إسـقاط أقصى يباينه في الانتماء المقولي.

194–هذا التصور في تنظيم البنية المجالية يذكر بمشروع بدأ في إحدى القراءات التي عرفتها العاملية العربيـة في صورتهـا السيبويهية ولكنه لم يستمر ولعل في استمراره، ان تم، تحقيقا لمرحلة حادة ونوعية في تاريخ البحث اللسـاني. ومما جـاء في "آية اللغة وكبرياء النظر في سياق التبشير بالمشروع المذكور:

«والقوانين المنظمة لهذه المجالات والمحددة للمجالات الممكنة ولإمكان تتابعها ستكون لهـا اهميـة كـبرى ولربمـا صـح في حدود العمل النحوي ان يقال ان اكتشاف قانون تتابع المجالات سيقدم الدليل على ان اللغة العربية مثـلا تتحقـق فيهـا امكانات عاملية كلية».

195–قد مر بنا انه في السيبويهية «الجملة التي استوفت معمولاتها وعاملها شكل لغوي مستقل».

المسألـــــة الثالثـــــة:

المسألة الوظيفية والمزاوجة بين الاعتبار الدلالي والاعتبار التركيـبي

(ـ التنافس بين "النموذج الوظيفي" الاسنادي والنموذج التركيـبي الصافي.
ـ ومقدمة استقلال "المعنى البنيوي" عن تحققه في مكون ما.
ـ "التعريف النحوي" بين منطق النموذج التمكني ومنطق النموذج الإسقاطي)

مقـــدمـة:

سنبين في هذه الفقرة ان التنافس المشهور في النظرية النحوية العربية بين "اللفظ" و "المعنى" مرادف في اتجاهه العام للتنافس س في النحو التوليدي بين الاتجاه التركيـبي والاتجاه الدلالي في تنظيم النحو، وان المداخل المعجمية والمعلومات الانتقائية المقولية والمحورية هي التي تمثل في النحو التوليدي المستوى العقدي الاسنادي المستقل عن المستوى البنيوي وهو الاستقلال الذي بينا في مواطن سابقة أنه كان غالبا على ترتيب الاسماء باعتبار المعاني الإعرابية الثلاثة (–الفاعلية والمفعولية والاضافة) في التحاليل النحوية التي ظهرت عند المتأخرين من النحاة العرب. اي الكتابات النحوية التي استقل فيها التصنيف الاسمي الوظيفي الاسنادي عن التصنيف المعمولي التمكني. هذا او ان التحليل التوليدي لم يلجأ إلى المستوى العقدي غفلة عن البناء التركيـبي البنيوي الإسقاطي ولكن انتهاجا لغايات تفسيرية، تماما كما ان النحاة العرب الذين اقامو نحوهم على الفصل بين المستوى الوظيفي الاسنادي عن المستوى التمكني لم يلجأوا الى ذلك تغافلا عن النموذج العاملي ولكن انتهاجا لغاية تعليمية او اعتبارا لكون العاملية من المبادئ التي تمثل مقدمات ضرورية واضحة لا يجوز نسيانها[196].

وكما ان النحو العربي في البلاد العربية قد ظهر فيه اتجاه الى: «التغافل عن النموذج العاملي وانتهاج النموذج الوظيفي مع البحث في خصوص هذا النموذج الاخير عن اسس نظرية جديدة توزيعية ودلالية في الوقت ذاته» فإن النحو التوليدي أيضا ظهر فيه الاتجاه الى التغافل التام عن النموذج التركيـبي و انتهاج النموذج الوظيفي الدلالي عند نحاة الدلالة المعجمية من أمثال «كَروبر» و«فيلمور». شومسكي نفسه لم يفلت من التأثر بهذا الاتجاه وان بقي ثابتا في فكر النموذج التركيـبي وذلك راجع إلى الحملة الشديدة التي لقيها النحو في صيغته التركيبية الصرف في مرحلة "البنيات". والتي بدأت مع "كاتز" و"فودور" و"بوسطال" و"فيلمور" و"جاكندوف" الذين كانوا يمثلون نزوعا حادا نحو تأسيسٍ دلالي للنظرية النحوية. هؤلاء في نظرنا يتنزلون من المسار العام الذي اتخذه النحو التوليدي منزلة

196– انظر "التصاوير الزمخشرية".

الكوفيين من النحو البصري. خصوصا إذا تذكرنا انهم في تغافلهم عن المرامي البعيدة للمنظومة التوليدية التركيبية قد اقامو افكارهم على استيراد التعاريف من خارج النسق التركيبي لا من داخله.

سنستعرض قبل المتابعة التعليقية، الموقف التوليدي من ثلاث قضايا نقدم من خلالها امثلة للكيفية التي تم بها في النحو التوليدي الفصل والمزاوجة بين المستوى العقدي الاسنادي الدلالي وبين المستوى التركيبي الصافي. اما في المتابعة التعليقية المذكورة فسنبين جملة من اوجه الترادف والتشابه بين النظريتين النحويتين العربية والتوليدية في هذا الشأن ومن جمله القضايا التي ستقع في حدود هذه المتابعة:

◆ أن ربط «اسناد الوظائف النحوية» بسلمية الادوار الدلالية يمثل في التوليدية تغافلا عن النموذج البنيوي التركيبي الخالص وانتهاجا للنموذج الوظيفي الذي تختلط فيه الشروط العقدية بالشروط التركيبية. هذا الانتهاج توجهه غايات مرتبطة بالبحث عن أسس للنظرية النحوية توزيعية ودلالية في الوقت ذاته.

◆ وان تعريف المقولات والوظائف تمكنيا في النحو العربي يرادفه تعريفهما إسقاطيا، والمزاوجة بين الاعتبارات الدلالية والعاملية في تعريف المقولات في النحو العربي تشبهها المزاوجة التوليدية بين الاعتبارات المحورية والاعتبارات البنيوية في تعريف المقولات (في المداخل المعجمية باعتبار خصائصها الانتقائية).

◆ وأن الانتظام الإسقاطي الذي هو أساس التصنيف المركبي والنظام البنيوي في النحو التوليدي يصبح في المداخل المعجمية التي قلنا عنها انها تمثل المستوى العقدي في هذا النحو وصفا وخاصة من خواص المقولة.

اما القضايا الثلاث التي قلنا إننا سنستعرض اولا الموقف التوليدي بشأنها قبل المتابعة التعليقية فهي:

- الانتقاء المقولي ومبدأ الإسقاط.
- الوظائف النحوية.
- الانتقاء والنظرية المحورية[197].

197– سيمتد الاستعراض المحايد للموقف التوليدي من هذه القضايا الثلاث من ص357 إلى ص 369. وهو عبارة عن نص منقول إلى العربية بتصرف واسع من الاصول الانجليزية الثلاثة الآتية:

- Chomsky, N. (1982a) "*Some concepts and consequences of the theory of Governmnent and Binding*"
- Cook. V.J. (1988) "*Chomsky's Universal Grammar: An Introduction*".
- Riemsdijk, .H.V and E. Williames (1986).

«« (i) الانتقاء المقولي[198] ومبدأ الإسقاط

اتضح مما تقدم إذن أن البنية المركبية لأي لغة من اللغات تتحدد بواسطة تثبيت برامترات[199] (=وسائط) نظرية س ـ خط وليس بواسطة قائمة من القواعد المركبية[200].

وقد كان المسار الذي اعتمدناه لحد الآن ينطلق من التركيب الى المعجم وفي هذه الفقرة سنعكس هذا الاتجاه بحيث نحاول النظر في الكيفية التي يؤثر بها المعجم في التركيب.

الانطلاق من التركيب الى المعجم يتجلى في القول ان فَ تتخذ رأسالهافَ وهذه الاخيرة تتخذ رأسا لها ف المقولة المعجية التي تؤدي الى المدخل المعجمي؛ وأما الانطلاق من المعجم الى التركيب فمعناه بيان كيف يستوجب المدخل المعجمي:[NP ___] drive. مثلا الانتقال من V الى $\bar{V}$ ثم الى $\bar{\bar{V}}$.

ان المدخل المعجمي يتم إسقاطه في بنية الجملة،[201] والخاصية المميزة للمدخل المعجمي انه يتضمن تحديدا للفضلات الممكنة التي يتخذها الرأس.

ان الامتداد الإسقاطي الذي يتخذه المدخل المعجمي في بنية الجملة لا يتجاوز خطين اثنين$\bar{\bar{X}}$. لأجل ذلك تعتبر الإسقاطات الاربعة: سً فً حً و إسقاطات قصوى وهذا معناه ان التخصيصات التي يتضمنها المدخل المعجمي بالنسبة للرأس المقولي س مثلا يتم إسقاطها من اسفل الى اعلى الى حدود سً اي المركب الاسمي وكذلك الشأن بالنسبة للمركبات الاخرى.

مبدأ الإسقاط اذن يمكن اعادة صياغته حسب الصيغة المقترحة في شومسكي (1981 ـ أ ص 29) كمايلي:

♦ «التمثيلات في كل المستويات التركيبية (اي البنية ـ ع والبنية ـ س والصورة المنطقية) مسقطة من المعجم بحيث انها تراعي الخصائص التفريعية للوحدات المعجمية». ♦

وفي مايلي مثال للخصائص المعجمية التي يتم إسقاطها في التركيب: المدخل المعجمي: «[NP ____] deplore: v» مثلا ينص على ان الفعل deplore يليه مركب اسمي وجوبا وهذا

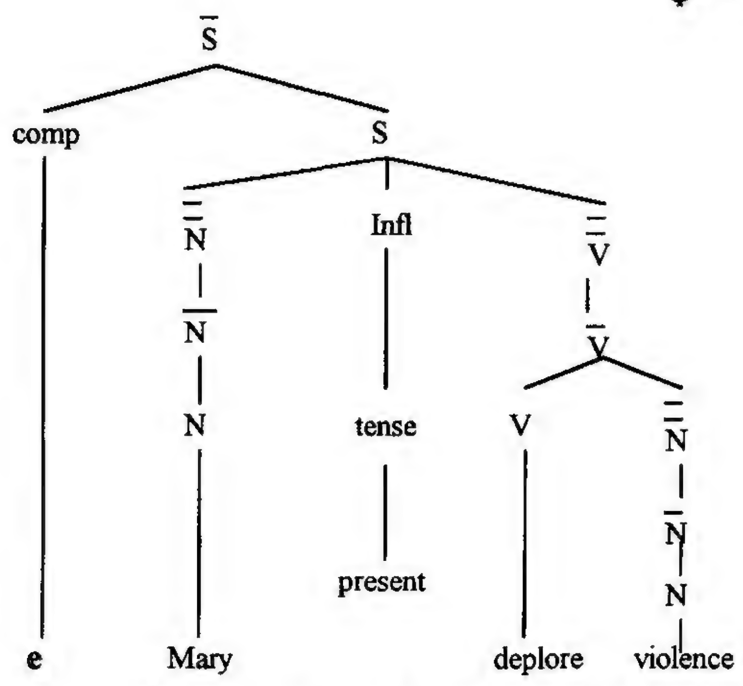
198- C- Selection

199- بالاضافة الى "احصاء الاستثناءات اللغوية الخاصة": "Language-specific idiosyncracies"

200- ولأجل ذلك فإن اعتماد النظرية على الأشكال الشجرية لا مسوغ له في ضوء اعتماد هذه النظرية على مسطرة المبادئ والوسائط ومع ذلك «سنستمر في استعمال هذه الأشكال وذلك لأغراض تتعلق بتبسيط العرض». [شومسكي 1982 ـ أ ـ ص 14 ـ 15].

201- Projected onto the structure

التنصيص معناه بالنسبة للجملة (Mary deplores violence) أن الفعل deplore يجب أن يكون متبوعـا في البنية ـ ع بمركب اسمي:



وهذا معناه ان الجملة التي لا تتضمن هذا المركب الاسمي يجب ان تكون مختلة :

*Mary deplores

ومادامت الجملة ليس فيها موجب من موجبات النقل فإنه البنية ـ س ايضا يجب ان تكون فاسدة:

*Mary deplores

الصورة المنطقية ايضا لا تكون سليمة الا اذا امكن ان تستوعب كل الخصائص المنصـوص عليهـا في المدخل المعجمي وهذا بالضبط هو ما قصدناه عندما قلنا آنفا ان خصائص الفعل deplore المعجميـة تسقط في المستويات الثلاثة: البنية ـ ع وفي البنية ـ س و في الدلالة بواسطة الصورة المنطقية. ان المدخـل المعجمي تربطه بالمقولات التي يستوجبها علاقة انتقائية تعـرف بالانتقـاء المقـولي[202] فـالمدخل المعجمـي «deplore [________NP] ينتقي مقوليا مركباً اسميا يتخذه الفعل فضلة لـــه. وفي المدخـل المعجمـي give [__NP1 NP2] الفعل ينتقي مقوليا مركبين اسمين في نحـو: (coffee gives people insomnia) حيث المدخل المعجمي يستلزم ان تكون الجملة التي يتخذ فيها الفعل give مركبا اسميا واحـدا، لاحنـة. (*Coffee gives people.)

بعض المداخل المعجمية تستوجب ان يتخذ الرأس الفعلي (م ح) فضلة له نحو:

Category selection - 202

«fly[___PP] » حيث الفعل fly ينتقي مقوليا مركبا حرفيا لا مركبا اسما. بعض الافعال يتوجه انتقاؤه المقولي نحو جَ ($\bar{S}$) نحو: « hope [_____s] » في نحو : (I hope that this is true) والبعض الآخر يتوجه انتقاؤه المقولي نحو (م س) و جَ في وقت واحد نحو « [___NP.$\bar{S}$] promise » في نحو (I promise you that this is true) .

ان الجمع بين نظرية س ـ خط ومبدإ الإسقاط في النحو التوليدي انعكاس لتصور هذا النحو للعلاقات الوثيقة التي تربط التركيب والمعجم. إن أنماط البنيات المركبية تنتظم في هذا التصور في اطار نسق له حظ لابأس به من البساطة والانسجام: أربع مقولات معجمية ومستويان إسقاطيان، ومقولتان غير معجميتين (=ج و جَ). وبدلا من العدد الهائل من القواعد التي تصف كيف تكون الافعال متبوعة بالمركبات الاسمية او الحرفية او بالمكونات الجملية (S)، المدخل المعجمي لكل فعل لا يجيز الا بعض الامكانات.

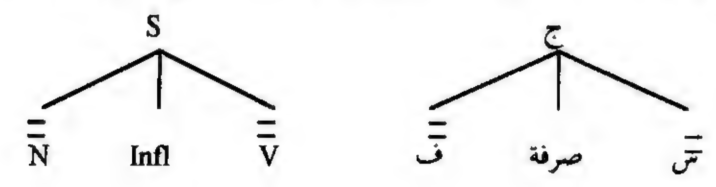
ان مقارنة هذا التحليل مع النحو التوليدي في صيغه القديمة تكشف عن ان الأمر ههنا يتعلق بتوجه جديد في تصور العلاقة بين البنية المكونية والمعجم : المعجم اصبح يحظى بمنزلة رائدة ومتميزة بالمقارنة مع البنية المكونية وهذا التوجه لم يعرفه النحو التوليدي فحسب بل هناك نماذج لسانية أخرى قامت على هذا الاساس كَـ "نحو البنية المركبية المعمم" (GPSG=) لِـ «كَازدار» والنحو المعجمي الوظيفي لبريزنان.

ان المعرفة اللغوية التي كانت الى عهد قريب توصف بكونها معرفة تركيبية صارت توصف بكونها: "إسقاطا للمداخل المعجمية".

الوظائف النحوية

مفهوم الوظائف النحوية مفهوم اساسي في كل النظريات النحوية ونريد ان نعرف في هذه الفقرة الكيفية المخصوصة التي يعالج بها هذا المفهوم في إطار نظرية س ـ خط؟

هذه النظرية تعرف الوظائف النحوية (=الفاعل والمفعول) باعتبارها أوضاعا بنيوية مخصوصة تكتنف بعض مكونات الجملة. وهذا معناه ان الوظائف النحوية في هذه النظرية ليست مفاهيم أولى ولكنها مفاهيم مشتقة من العلاقات الشجرية. فالفاعل هو المركب الاسمي في الوضع الشجري التالي:



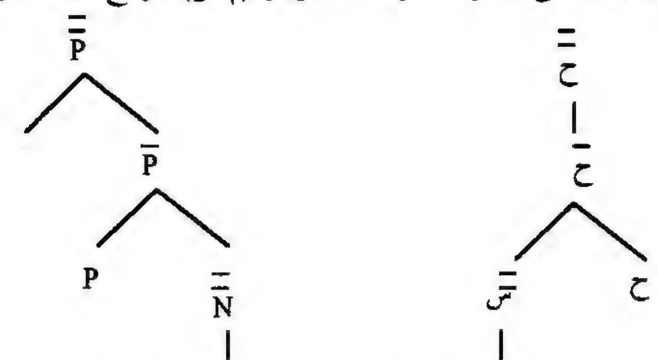
اي ان الفاعل هو المركب الاسمي الواقع تحت الإشراف المباشر ل ج[203] والمفعول هو المركب الاسمي الواقع تحت إشراف المركب الفعلي[204]:



ويجب الاستغناء عن لفظ "المباشر" في تعريف المفعول لان هذا المركب الاسمي يتخذه الرأس الفعلي فضلة له. وهذا الاتخاد المنصوص عليه معجميا يجعل الإشراف المباشر على المفعول من حظ $\bar{ف}$ ($\bar{V}$ -) وليس من حظ $\bar{\bar{ف}}$ ($\bar{\bar{V}}$ -) اي (م ف).

يمكن اذن اعادة صياغة تعريف الفاعل والمفعول كما يلي: «الوظيفة النحوية المفعول هو (م س) الذي يتخذه المستوى الإسقاطي $\bar{س}$ والوظيفة النحوية الفاعل هو (م س) الذي يتخذه المستوى الإسقاطي $\bar{\bar{س}}$»[205]. الفاعل اذن ينتمي الى المستوى الإسقاطي الثاني والمفعول إلى المستوى الإسقاطي الأول.

مفهوم المفعول ينطبق أيضا على مفعول الحرف[206] وهو (م س) الواقع تحت اشراف (م ح):



منزلة مفعول الحرف من الرأس الحرفي كمنزلة مفعول الفعل من الرأس الفعلي فهما معا ينتميان الى المستوى الإسقاطي الاول:

الجملة التالية مع شكلها الشجري اتسعت لِلوظائف الثلاث الفاعل ومفعول الفعل ومفعول الحرف: هند سألت الغلام عن الكتاب.

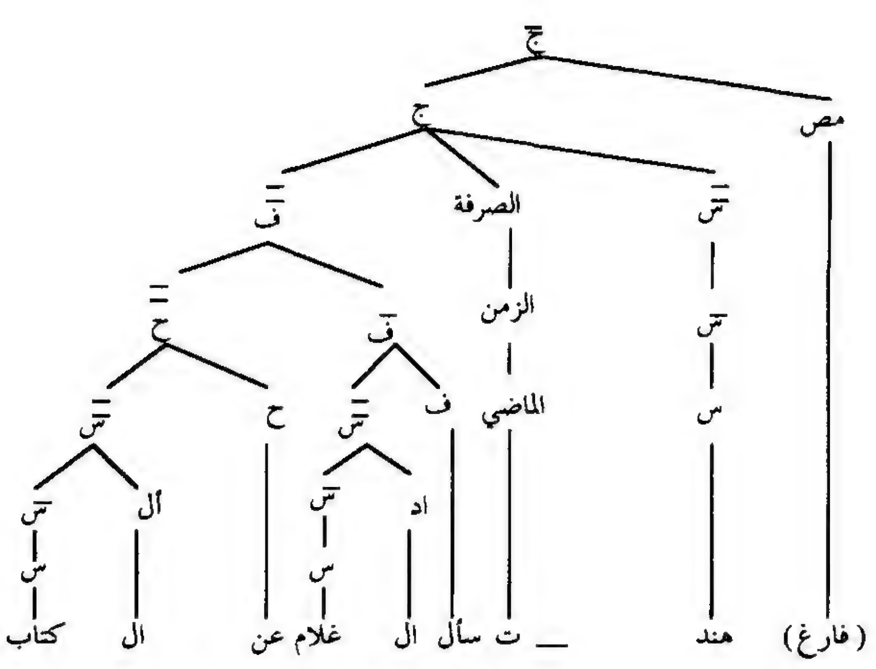
---

203 ـ شومسكي 1986 ـ أ ص 59.

204 ـ المرجع السابق.

205 ـ شومسكي 1986 ـ أ ص 161.

Object of preposition - 206



الوظيفة النحوية (ون) الفاعل يمثلها س̄ "هند" لأن هذا الاخير واقع تحت الإشراف المباشر للمقولة (ج) واما (ون) المفعول فتمثلها س̄ "الغلام" لأنه واقع تحت الإشراف الماشر للمقولة ف̄، واما (س̄) "الكتاب" فيمثل مفعول الحرف لأنه واقع تحت الإشراف المباشر للمقولة ح̄ [....][207].

(ii) الانتقاء الدلالي والنظرية المحورية

يجب التمييز بين الوظائف النحوية وبين الادوار المحورية الأولى خصائص نحوية تستمدها المركبات الاسمية من أوضاعها الشجرية اما الثانية فهي خصائص دلالية تتخذها المركبات الاسمية باعتبار علاقتها بالمحمولات (-المنفذ، الضحية، المتقبل، المستفيد، المعاني الخ...). الوظيفة النحوية "الفاعل" قد تكون موافقه للدور المحوري المنفذ في نحو "ضرب زيد خالدا" وقد لا تكون في نحو: "ضُرب خالد" حيث الوظيفة النحوية الفاعل وافقت في هذه الجملة الدور المحوري "الضحية".

ان النظرية المحورية هي القالب الذي يتضمن المبادئ التي تنضبط بها هذه الادوار المحورية . هذه الادوار في تعريف شومسكي[208] هي «الخصائص الدلالية التي تسندهاالرؤوس» وهذا معناه ان المدخل المعجمي لفعل ما يجب ان يتسع لِلأدوار المحورية التي يسندها.

207- هنا فقرة محذوفة تراجع في ص 108 و 109 و 110 من «كوك» (1988 a). وهي تتضمن قولا موجزا في مسألة الوظائف النحوية وعلاقتها بالعنصر الاثري في التراكيب الاستفهامية وكيف ان (م س) المفعول يمكن إسقاطه عنصرا اثريا في البنية ـ س في التراكيب الاستفهامية.

208 ـ شومسكي 1986 ـ أ. ص 93.

الجملة "زيد ركب الفرس" مثلا تنتقي مقوليا م س (الفرس) باعتباره إسقاطا للمدخل المعجمي «ركب: ف [ـــــــ م س]» الا ان هذا المدخل المعجمي لا ينص على اي شيء في ما يتعلق بالعلاقة بين الفعل "ركب" وبين م س "زيد" ولا بين الفعل وبين م س "الفرس" من الامكانات المتاحة لوصف هذه العلاقة، الصياغة المعتمدة في منطق المحمولات: ركب (زيد، الفرس). والتي تنص على العلاقة القائمة بين الفعل والمركبين الاسميين وهي علاقة بين محمول هو "ركب" وموضوعين اثنين هما "زيد" و"الفرس" والمحمولات بصفة عامة تختلف باعتبار عدد الموضوعات التي يستوجبها الحدث المدلول عليه بواسطتها وكما هو الشأن بالنسبة للمركبات الاسمية، الجمل (=الوحدات القضوية[209]) ايضا يمكن ان تتخذها بعض المحمولات موضوعا لها، من امثلة هذه المحمولات الفعل الانجليزيbelieve(والعربي ظن)في نحو "I believe he is here" هذه الجملة صورتها المنطقية المحمولية ـ الموضوعية: Believe (I, he is here)" الموضوع الاول م س والموضوع الثاني ج.

ان الموضوع الاساس الذي تعني به النظرية المحورية ليس هو تحديد الفروق بين الادوار المحورية المختلفة (المنفذ، الضحية، المتقبل، الهدف ... الخ) ولا الالفاظ المناسبة لتسميتها. النظرية المحورية يهمها في المقام الاول من هذه الادوار وجودها ومساهمتها جزءا اساسيا في بنية النحو. المداخل المعجمية اذن ليست مقيدة باعتبار معطيات الانتقاء المقولي فقط بل هي خاضعة ايضا لمعطيات الانتقاء الدلالي[210] وهذا معناه ان هناك تزاوجا في المداخل المعجمية بين القيود التركيبية والقيود الدلالية التي تفرضها الرؤوس على الإسقاطات. الفعل "احب" مثلا يتخذ المدخل المعجمي التالي:

احب: ف[ــــ م س] < منفذ، متقبل > .

Like [___ NP] < agent, patient>

هذا المدخل المعجمي ينص على ان البنية ـ ع يجب ألا تتضمن فقط م س متأخرا عن الفعل وذلك لأن الجملة تستوجب دورين محوريين اثنين.

الجملة "احب زيد" لا يرجع لحنها الى كون الرأس الفعلي فيها لم يتخذ فضلة فقط ولكن الى كونها تفتقر الى أحد الدورين المحوريين المنصوص عليهما في المدخل المعجمي كذلك.

ماهي مميزات او خصائص المواقع التي يمكن ان تسند اليها الادوار المحورية؟ وهل كل المواقع (غير الرؤوس طبعا) صالحة لحمل الادوار المحورية؟.

---

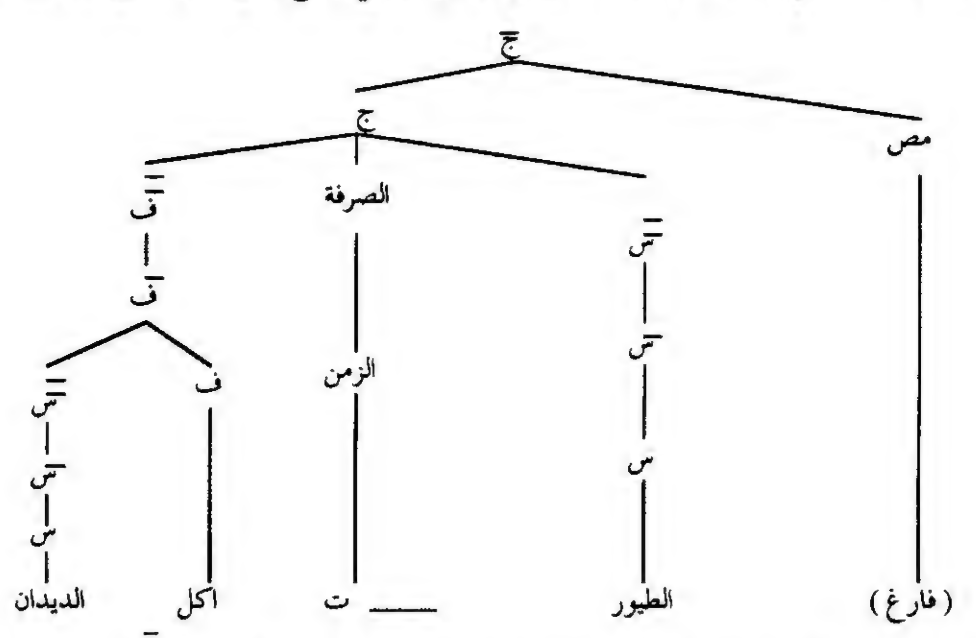
proposition - 209

(Semantic selection) S-selection - 210

يميز في اطار النحو التوليدي في هذا الخصوص بين صنفين من المواقع المواقع الموضوعات[211] والمواقع اللاموضوعات[212] الاولى تسند اليها الادوار المحورية والثانية لا.

الوظائف النحوية: الفاعل ومفعول الفعل ومفعول الحرف كلها وظائف تسند الى مواقع موضوعات لأنها لاتناسب الا الموضوعات (حسب التعريفات السابقة المشتقة من العلاقات الشجرية) لاجل ذلك فإن هذه المواقع الموضوعات يجب تعريفها انطلاقا من الوظائف النحوية؛ المدخل المعجمي لا يمكن ان يسند ادواره المحورية الا الى المواقع الموضوعات واما المواقع اللاموضوعات كالمواقع التي تشغلها المخصصات والمصدري[213] فلا تسند اليها الادوار المحورية.

- من الفروق الاساسية بين الانتقاء المقولي والانتقاء الدلالي ان واحدا من الادوار الدلالية التي يتضمنها المدخل المعجمي للفعل يسند خارج الإسقاط الأقصى لهذا الأخير. وبعبارة اخرى اذا كان الانتقاء المقولي للفعل لا يتوجه الا الى المكونات التي توجد داخل المركب الفعلي اي داخل الإسقاط الأقصى للفعل فإن الانتقاء الدلالي يتجاوز الإسقاط الأقصى للرأس الفعلي ويقع على مكون من مكونات ج:



«المنفذ» دور محوري خارجي[214] لانه خارج الإسقاط الأقصى للفعل (اي ف̿) والادوار المحورية الاخرى كالمتقبل او الهدف ادوار داخلية[215] واقعة في مجال الإسقاط الأقصى للفعل.

A- position - 211

Ā - position - 212

Comp - 213

External θ - role - 214

Internal - 215

ان مبدأ الإسقاط ينحصر تطبيقه في الإسقاط الأقصى للرأس واسناد الادوار المحورية يتجاوز تطبيقه هذه المجال الإسقاطي الى مجال اوسع. هذا معناه ان مبدأ الإسقاط يحتاج الى تعديل يمكّنه من تجاوز المجال الضيق الذي يفرضه الإسقاط الأقصى للرأس الفعلي.

هذا التعديل يكمن في اضافة مبدإ آخر الى مبدإ الإسقاط هو مبدا الإسقاط الموسع(216) الذي ينص على ان «الجمل تتخذ الفاعل وجوبا» والفاعل في هذا المبدإ مستعمل بالمعنى المحدد في التعريف الشجري للوظائف النحوية.

ان (و ن) الفاعل تختلف عن غيرها من المواقع الموضوعات في كونها يسند اليها الدور المحوري جوازا لاوجوبا. الفاعل في الجملتين الآتيتين مثلا (اي It , there) لا يحمل اي دورمحوري:

There is a fly in my soup.
It seemes that sarah has resigned.

(الضمائر التي من باب It , there تعرف باسم الضمائر الحشوية أوالزائدة(217))

الافعال التي من باب seem وان كانت تستوجب دورا محوريا واحدا على الاقل هو الدور الداخلي فإنها لا تسند دورا محوريا خارجيا . ان الاسناد المحوري الخارجي يختلف عن الاسناد المحوري الداخلي. هذا الاختلاف مرتبط بالاختلاف البنيوي القائم بين الفاعل والمفعول. ولما لم يمكن الاسناد المحوري ضروريا بالنسبة للموقع الموضوع الفاعل وجب ان نزود التحليل بمفهوم آخر هو: الوسم المحوري للتمييز بين المواقع الموضوعات التي تسند إليها الادوار المحرية والمواقع الموضوعات التي لاتسند اليها هذه الادوار. الاولى توصف بكونها مواقع موسومة محوريا(218) والثانية بكونها غير موسومة محوريا.

وبكلمة جامعة نقول : كل الادوار المحورية تسند الى المواقع الموضوعات، والمواقع الموضوعات لا تحمل الادوار المحوريا وجوبا. (او الادوار المحورية تسند الى المواقع الموضوعات وجوبا، والمواقع الموضوعات تستند اليها الادوار المحورية جوازا).

ان التوافق والانسجام بين الانتقاء المقولي والانتقاء الدلالي محفوظ بواسطة المعيار المحوري(219) الذي نصه:«كل موضوع يحمل دورا محوريا وحيدا وكل دور محوري لا يسند الا الى موضوع وحيد».

---

216 - Extended projection principle (EPP) (شومسكي 1982 ص 19)

217 - Expletives

218 - θ -marked

219 - θ -criterion

من الاحكام التي تلزم عن هذا المعيار ان الموقع الموضوع لا يمكنه ان يحمل اكثر من دور محوري واحد في وقت واحد. فاذا اضفنا هذا المعيار الى مبدإ الإسقاط الموسع لزم عن ذلك أن الادوار المحورية المنصوص عليها في المدخل المعجمي يجب ان يكون لكل منها في البنية ـ ع موضوع يوازيه.

ولما كان إسقاط الدور المحوري الخارجي ممكنا حسب هذا المبدإ دل ذلك على ان مجال الانتقاء الدلالي اوسع من مجال الانتقاء المقولي، وبعبارة اخرى: « الفضلات تنتقى مقوليا داخل الإسقاط الأقصى والموضوعات يجب وسمها محوريا لكن م س الفاعل لا يحتاج الى الوسم المحوري».

هذان المطلبان:

- كل موضوع لا يحمل الا دورا محوريا وحيدا.
- والوسم المحوري يستلزم الانتقاء المقولي والعكس لا يصح.

يجب استحضارهما في كل مراحل التحليل.

خاتمة:

1ـ نجمل ما تقدم في القول بأن مدخلا معجميا نحو:

Like [___NP] <agent , patient>

ينتقي دلاليا دورين محوريين يسندان الى موقعين موضوعين كل منهما وظيفة نحوية؛ الدور المحوري الداخلي يسند داخل الإسقاط الأقصى وهو هنا م ف والدور المحوري الخارجي (=المنفذ) يسند الى (ون) الفاعل خارج الإسقاط الأقصى.

2 ـ بقي ان نشير الى ان الانتقاء المقولي يمكن الاستغناء عنه لأن الانتقاء الدلالي يتضمنه. فاذا كان كل دور محوري يتخذ مقولة تركيبية خاصة تحققه نحو (م س) او (ج) واذا كان كل موضوع يتخذ دورا محوريا واحدا يسند اليه فإن معنى ذلك ان الانتقاء المقولي نوع من الانتقاء الدلالي وان هذا الاخير يتضمن الاول او يستلزمه ضمنيا.

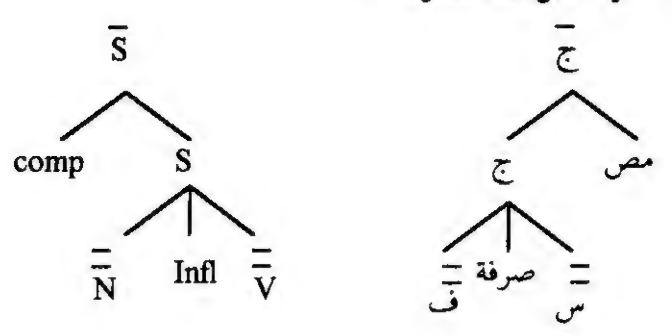
توسيع نظرية س ـ خط

ان التنظيم الإسقاطي لبنية المركبات لم يتجاوز في التحليل السابق المقولات المعجمية الأربع الى المقولات غير المعجمية ج و جَ ($S, \bar{S}$)؟ والسؤال المطروح في هذا الخصوص هو هل يجوز توسيع الخطاطة الإسقاطية لتشمل المكونات الجملية؟[220]

---

220 ـ تفاصيل هذه المسألة مضت كما هو معلوم إلا أنها ههنا تعاد ـ بجملة ـ لأهداف أخرى تناسب السياق الإشكالي الذي نحن بصدده وهو سياق «المسألة الوظيفية واشكال المزاوجة بين الاعتبار الدلالي والاعتبار التركيبي» و«إشكال التعريف النحوي بين منطق النموذج التمكني السيبويهي ومنطق النموذج الاسقاطي التوليدي».

سنبين في هذه الفقرة ان ج يمكن اعادة تأويلها باعتبارها إسقاطا للصرفة و جَ باعتبارهــا إسـقاطا للرأس المصدري[221]. وقبل الدخول في تفاصيل التحليل الإسقاطي للمكونات الجملية نذكـر بالشـكل الشجري الذي اعتمدناه آنفا في تحليل هذه المكونات:



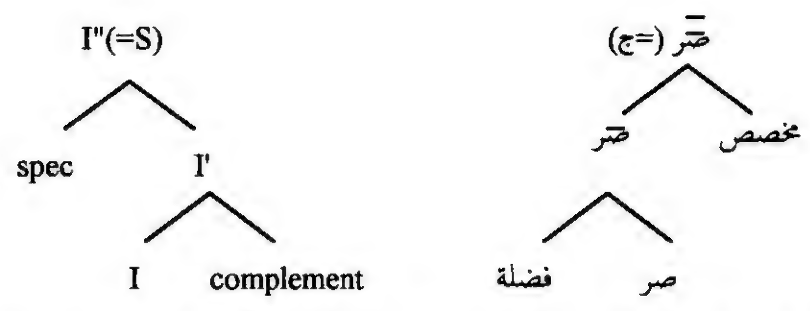
هذه البنية المركبية ليسـت منسـجمة مع الخطاطـة الإسـقاطية العامـة الـتي تنتظـم باعتبارهـا بنيـة المركبات الاربعة. هناك شذوذ راجع الى كون (ج) ليست مقولة معجمية والى كونها لا تتخذ اكثر من خط واحد (= جَ) وبالاضافة الى ذلك هناك شذوذ آخر نابع مـن كـون comp (=الادوات المصدريـة) والصرفة لا يتخذان إسقاطات مركبية.

غـاية الأمر ان بقاء المكونين الجملين ج و جَ على هذا الوضع الشاذ بالنسـبة الى مبادئ نظريـة س ـ خط ليس مناسبا وان الحكمة تقتضي التفكير في تحليل جديد لهذين المكونـين يكـون منسـجما مـع هذه المبادئ ولعل اقصر طريق الى هذا الهدف: بيان ان المكونـين الجمليـين ج و جَ كائنـان مركبيـان. وان كلا منهما بالتالي يتخذ رأسا خاصا به وفضلة ومخصصا شأنهما في ذلك شأن باقي المركبات. وان هناك علاقة هرمية بينهما. وانهما بالتالي ينتظمان من الناحية البنيويـة الداخليـة علـى حسـب ماتقتضيـه مبادئ نظرية س ـ خط.

سنبين فيما يلي ان ج إسقاط للرأس الصرفي و جَ إسقاط للرأس المصدري:

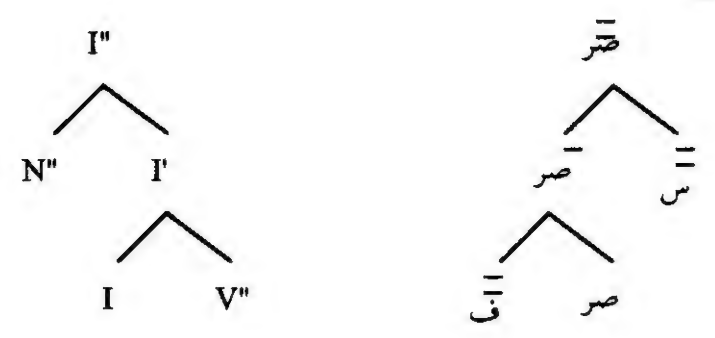
أ ـ الصرفة عنصر مجرد يتكون من السمات الزمنية والتطابقية ويناسبه في نظرية س ـ خط ان يكون رأسا (كغيره من الرؤوس المقولية المعجمية مع فارق يكمن في كون الصرفة رأسا غير معجمي) والرأس كما هو معلوم يجب ان يتخذ مستويين إسقاطيين الإسقاط الأقصى والإسقاط الوسيط. الرأس الصـرفي (=صر=I) يأتلف مع الفضلة لتكوين الإسقاط الاول (=صَرَ= Ī) وهذا الإسقاط يأتلف مـع المخصـص لتكوين الإسقاط الأقصى (=صَرَ= $\bar{\bar{I}}$):

221 ـ تراجع تفاصيل هذا التوسيع في شومسكي: (1968 b)



الإسقاط الصرفي الأقصى "I يعرف بـالمركب الصـرفي_ IP [222] وهـو معـادل للمقولـة (ج).

الفضلة التي يتخذها الرأس الصرفي هي المركـب الفعلـي اي الإسـقاط الأقصـى لـلرأس الفعلـي (- فَ)، والمخصص هو المركب الاسمي الفاعل أي الإسقاط الأقصى للراس الاسمي الواقع تحت الإشراف المباشـر للإسقاط الصرفي الأقصى:



ج اذن في تأويلها الجديد باعتبارها إسقاطا صرفيا أقصى أي صَر تنتظـم مـن الناحيـة الإسـقاطية على نفس الشاكلة التي تنتظم بها المركبات الاخرى الاربعـة ذات الـرؤوس المقوليـة المعجميـة والفـرق الوحيد الذي يميزها هو أن موقع المخصص حسب مـاهو منصـوص عليـه في مبـدإ الإسـقاط الموسـع في المركب الصرفي ليس اختياريا.

ب ـ اما فيما يتعلق ب جَ (ج ـ خط) فإن الحل الذي يناسبها لكي تكون منسجمة في بنيتها مـع مبادئ نظرية س ـ خط هو ان تعتبر إسقاطا أقصى للرأس المصدري[223] اي أن تنضاف هي الأخـرى الى قائمة المركبات تحت عنوان المركب المصدري[224]. ومركبيتهـا ستشـفع لهـا بالتـالي في ان تنتظـم بينتهـا الداخلية حسـب المستويات المنصـوص عليهـا في الخطاطـة الإسـقاطية الـتي تنتظـم باعتبارهـا المركبـات الاخرى:

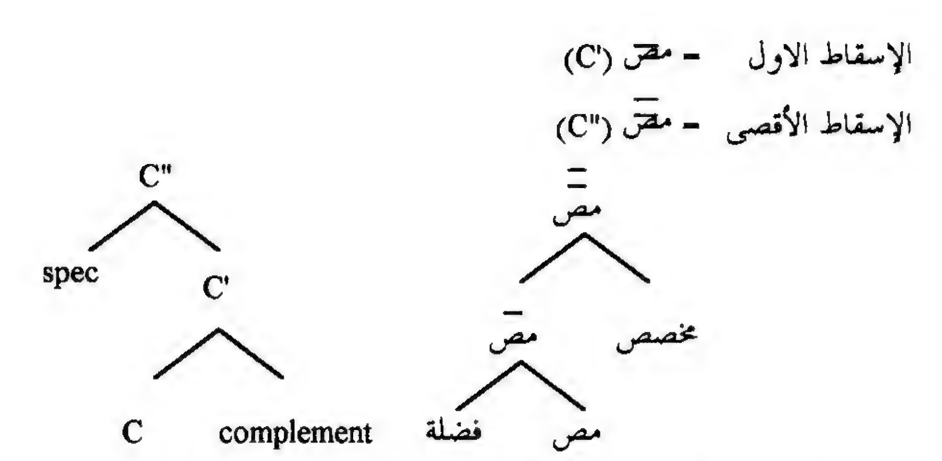
الرأس المصدري - مص (C-)

---

222 - (Inflection phrase=)

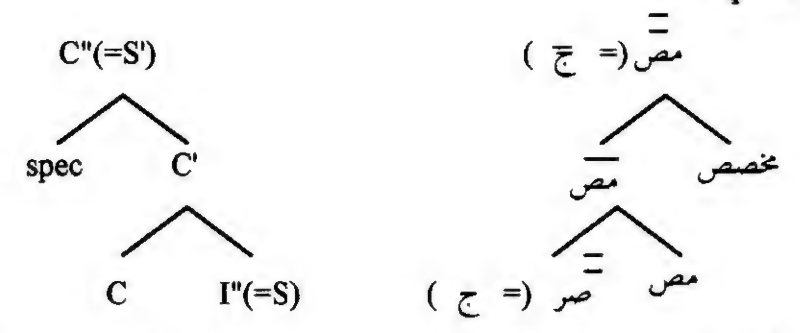
223 - Comp

224 - "complement phrase (CP)



السؤال المطروح الآن هو ماهي المكونات التي يناسبها ان تملأ هذه المواقع الثلاثة المنتظمة هرميا؟

الرؤوس المصدرية مص (C) لا إشكال فيها اذ تحققها الادوات المصدرية[225] المعروفة اما الفضلة التي يتخذها الرأس المصدري فيناسبها ان تكون الإسقاط الصرفي الأقصى صر (اي "I) اي ج في التحليل القديم. واما المخصص فترتبط به جملة من التفاصيل نؤجل الحديث عنها الى مناسبة اخرى ونكتفي بالاشارة الى ان مخصص المركب المصدري الغالب عليه ان يكون س استفهاميا اي مركبا اسميا يستقبل المكون الاستفهامي.



الانتقال من الرأس المصدري مص (C=) الى غيره من مستويات الجملة اذن يتم وفقا للمبادئ التي تقوم عليها الخطاطة الإسقاطية.

خـاتمـة :

قائمة المركبات تتسع الآن لستة مركبات اذن هي: س ف ح و صر مص.

الفكرة الاساسية التي كانت ثاوية وراء كل التحليل السابق هي: **ان البنية المركبية المعقدة في اللغات البشرية يمكن اشتقاقها من عدد قليل من مبادئ س ـ خط ومن الاختيارات البرامترية وان الجملة كيفما كان نوعها تتكون من مركبات تتقاسم نفس البنية الداخلية تماما كما هو الشأن**

---

225 - (complementizers)

« الإسقاط » و « التمكن »:

التعريف بين منطق النموذج التمكني ومنطق النموذج الإسقاطي

ان إسقاطية التصنيف في النحو التوليدي تعني ان نوعا من المقولات يصنف باعتبار الرأس وإسقاطاته، واذا كان هذا هكذا فإن تلك المقولة تتحدد من داخل النموذج الإسقاطي البنيوي (=الشجري). ان هذا النموذج حين يحدد عناصره ويفترض ان اللغة الطبيعية يجب ان تخضع له وتترتب باعتباره يتجه الى تمييز وحدات هذه اللغة من جهة الإسقاط الشجري **فيعرف المركب** بأنه المنتظم داخليا ــ بنيويا باعتبار المستويات الإسقاطية. وفي هذه الحالة لا يكون الانتظام باعتبار العلاقات الإسقاطية الرئاسية سببا في مركبية مقولة ما بل تكون المركبية العنصر الوحيد الذي يجعل المقولة فضاء إسقاطيا. وعليه فإن المركب الفعلي يكون فضاء إسقاطيا لأنه ليس رأسا مقوليا وليس العكس. بل ان مقولة المركب ذاتها تجد اساسها النظري في الانتظام الإسقاطي: **المنتظم إسقاطيا من الوحدات هو المركب، هذه هي المرحلة الاولى في التصنيف وهي المرحلة المقولية اما المرحلة الثانية فهي ذكر اصناف الانتظام الإسقاطي وتلك الاصناف هي كون المركب يكون مخصصا او فضلة او ملحقا (=يتمكن في ذلك كتمكن الاسم في الاضافة والفاعلية والمفعولية) فيقوم بوظائف ويسند اسنادات مختلفة في الاماكن المخصصة لكل وظيفة. هذا هو منطق النموذج البنيوي الإسقاطي الرئاسي في النحو التوليدي**[226].

ان العلاقة التي قامت في هذا النموذج بين «المركب» والصفة الإسقاطية توازي العلاقة التي قامت في العاملية العربية بين «الاسم» والصفة التمكنية سواء من ناحية الشكل ام من ناحية الوظيفة ام من حيث كون العلاقة كانت مناطا لقيام التناسق بين الاتجاه الدلالي والاتجاه البنيوي التركيبي لمعالجة تلك العلاقة خصوصا على مستوى التعاريف.

فاذا كان «المركب» في النحو التوليدي يجد أساسه النظري في النظام الإسقاطي اذ المنتظم إسقاطيا من الوحدات هو المركب فإن «الاسم» في النحو العربي يجد أساسه النظري في التمكن اذ المتمكن من الوحدات هو الاسم. واذا كانت هذه المرحلة المقولية تتنزل في النظريتين منزلة المرحلة المقولية فإن المرحلة الثانية يمثلها **ذكر لاصناف الإسقاط في النحو التوليدي وذكر لاصناف التمكن في النحو العربي.**

---

226 - يراجع صنو هذا الكلام لكن عن مفهوم «التمكن» وعن دوره في تعريفات النظرية النحوية العربية القديمة في:
- *Grammaire et Coranité* V°2

اما اصناف الإسقاط فهي:

الإسقـــاط الوسيـــط الادنـــى (ـــــــ الفضلة).

الإسقاط الوسيط الأعلى النسبي (ـــــــ الملحق1).

الإسقاط الوسيط الاعلى المطلق (ـــــــ الملحقن).

الإسقـــــاط الأقصـــــى (ــــــ المخصص).

وهذه الاصناف توازيها في العاملية العربية اصناف التمكن وهو: «كون الاسم يتمكن في الاضافة والفاعلية والمفعولية فيقوم بوظائف ويسند إسنادات مختلفة في الاماكن المخصصة لكل وظيفة».

هذا هو منطق النموذج الإسقاطي في النحو التوليدي ومنطق النموذج التمكني في النحو العربـي. ومما يقوي في نظرنا هذا التوازي بين النموذج التمكني والنموذ ج الإسقاطي امران:

1- اولهما كون الوظائف التمكنية (=الفاعلية والمفعولية والاضافة) عناوين وظيفية مستقلة عن الطبائع الاسنادية. المفعولية مثلا عنوان وظيفي مستقل عن طبيعته الاسنادية في الجملة.

« من تلك الطبيعة الاسنادية اطلاقية المفعول ومعيته وحالتيه وتمييزيته». «ان الأمر يتعلق بتطبيع الاسم في الجملة من جهة المحل ذلك ان المفعولية، وان كانت باعتبارها معنى ، قائمة في المفاعيل الخمسة فإن هذه المفاعيل تختلف من الجهة الاسنادية لاختلاف شروطها العقدية ولاختلاف محالها العاملية».[227]

الوظائف الإسقاطية أيضا في النحو التوليدي (=المخصص، الفضلة، الملحق) هي عبارة عن عناوين وظيفية مستقلة عن الطبائع المقولية لرؤوس المركبات (كاستقلال المعاني الوظيفية الثلاثة في العاملية العربية عن الطبائع الاسنادية)، فالفضلة مثلا عنوان وظيفي إسقاطي مستقل عن طبيعته الاسنادية في المركب. من تلك الطبيعته الاسنادية **فضلة الاسم، وفضلة الحرف، وفضلة الصفة وفضلة الفعل وفضلة الرأس الصرفي وفضلة الرأس المصدري.** الأمر يتعلق إذن بتطبيع الفضلة من جهة الموقع الإسقاطي ذلك ان الكينونة فضلة وان كانت معنى بنيويا قائما في الفضلات الست فإن هذه الفضلات تختلف من الجهة الاسنادية لاختلاف شروطها العقدية ولاختلاف فضاءاتها المركبية. ففضلة المركب المصدري مثلا يجب ان تكون مركبا صُرفيا وفضلة المركب الصرفي يجب ان تكون مركبا فعليا، وفضلة المركب الفعلي يجب أن تكون إما مركبا اسميا وإما مركبا صرفيا الخ....

---

227 - "التصاوير الزمخشرية".

"*Grammaire et Coranité* V°2" -

غاية الأمر ان الأمر الاول الذي يقوي التوازي من النموذج التمكني والنموذج الإسقاطي **استقلال المعاني الوظيفية عن اسنادها وعن شروطها العقدية**. اي ان هناك فرقا بين المعنى الوظيفي وبين تحققه في اسم ما. هذا التحقق يجعل من الفاعل ــ في النموذجين ــ معنى إسناديا فهو في النحو التوليدي معنى يسند الى (م س) الذي يتنزل من صَتر(=IP) منزلة المخصص.

"بهذا المعنى يجب ان يفهم « تعدد الوظائف الراجعة الى معنى واحد» في النموذجين الا أن ههنا فرقا يجب التنبيه اليه وهو ان: رجوع الوظائف الى معنى واحد يتم في النحو العربي عن طريق نظام الاصالة والفرعية بينما في النحو التوليدي يتم عن طريق الفصل التام بين النظام الصوري الثابت المتجرد عن الطبائع المقولية وبين متغيراته الجزئية.

2- الأمر الثاني الذي يقوي التوازي بين النموذجين التوليدي والإسقاطي هو ان فكرة: تعدد الوظائف التي ترجع الى معنى واحد، كانت المدخل في النموذجين **الى ظهور الخلاف والتنافس بين الاتجاه الدلالي والاتجاه التركيبي البنيوي في تصور العلاقة بين الدلالة والتركيب** واحسن من ذلك ان يقال ان الفكرة المذكورة (=تعدد الوظائف التي ترجع الى معنى واحد) كانت المدخل نحو ظهور التنافس بين التصور الدلالي والتصور البنيوي في تصور العلاقة بين النموذج التمكني الصافي والنوذج الدلالي الاسنادي الوظيفي في النحو العربي وفي تصور العلاقة بين الموقف التركيبي والموقف الدلالي في النحو التوليدي. وفيما يلي تفاصيل هذه الموازنة:

هناك فرق في النحو التوليدي كما قلنا سابقا بين المعاني البنيوية (الفضلة، الملحق، المخصص) وبين تحققها في عنصر مركبي ما. هذا التحقق يجعل من الفاعل معنى اسناديا لأنه ليس إلامتغيرا عقديا إسناديا لصورة بنيوية مشتركة بين جميع المركبات يمثلها المخصص. بهذا المعنى يجب ان نفهم تعدد الوظائف الراجعة الى معنى واحد. المكون الاستفهامي والفاعلي والسور الكلي والمضاف إليه الخ... وظائف مختلفة ترجع الى معنى بنيوي واحد هو المخصص (الفاعل مخصص المركب الصرفي والمكون الاستفهامي مخصص المركب المصدري والسور الكلي مخصص المركب الفعلي الخ...) ولئن كانت الوظائف المتعددة ترجع الى معنى واحد عن طريق الاصالة والفرعية فإنها في مقام واحد من حيث كونها متغيرات لشكل بنيوي واحد هو الشكل (42). «الفاعلية» مثلا ليست معنى من تلك المعاني البنيوية. ان فيها معنى «المخصص» ولكن كون المركب الاسمي فاعلا يكون مفهوما اسناديا له شروطه (=الكينونة تحت الإشراف المباشر للإسقاط الصرفي الأقصى ومؤاخاة الإسقاط الصرفي الوسيط الخ...) هذا الاقصاء للفاعلية في نسق التمثيلات التوليدية من حيز المعاني البنيوية واعتبارها مفهوما اسناديا جار على منهاج النحاة العرب في الفصل بين المعاني الإعرابية العامة وتحققها في الاسماء المتشخصة

والمتعينة[228]. ومن امثلة هذا الفصل اعتبارهم ان الحالية مثلا « ليس معنى من المعاني الإعرابية: ان فيها معنى المفعولية بالإلحاق ولكن كون الاسم حالا يكون مفهوما اسناديا له شروطه»[229].

ولئن كان النحوي العربي في فصله بين المعاني الإعرابية وصورهـا الاسـنادية يتصـرف في حـدود الفصل بين مستويي العاملية والاسناد[230] فإن النحـوي التوليـدي في فصلـه بـين المعـاني البنيويـة وبـين صورها المختلفة باختلاف ملابسات كل مركب يتصرف أيضا في حدود الفصل بين مستويين:

- المستوى الإسقاطي البنيوي وفي هذا المسـتوى: الـرأس وإسـقاطاته يجعـلان لكـل عنصـر معنـى بنيويا محددا.

- والمستوى الاسنادي الذي تتحدد فيه الطبيعة الاسـنادية لتلـك المعـاني البنيويـة في الجملـة او في المركب. والتي يذكرها النحاة التوليديون في سياق الحديث عن كل باب من الابواب المركبيـة: وقـد ذكرنـا سـابقا ان مـن هـذه الطبيعـة الاسنادية فاعليـة المخصـص واستفهاميته وسـوريته الخ...فالمخصص اذن معنى بنيوي قائم في المركبات الستة الا ان المخصصات في هذه المركبـات تختلف من الجهة الاسنادية لاختلاف شروطها العقدية وملابساتها المركبية العينية.

التعاريف وقضية المزاوجة بين المعايير والاعتبارات التركيبية ـ البنيوية

تعريف المقولات والوظائف «تمكنيا» في النحو العربي يرادفه تعريفها إسقاطيا في النحو التوليـدي ومما يقوي هذا الترادف ارتباط التعريفين معـا بمشـكلة المزاوجـة بـين الاعتبـارات الدلاليـة والاعتبـارات التركيبية في «التعريف». فالمزاوجـة بـين الاعتبـارات الدلاليـة والعامليـة في تعريـف المقـولات في النحـو العربي تشبهها المزاوجة بين الاعتبارات المحورية والاعتبارات البنيوية في النحو التوليدي. ونشـير هنـا الى ان الخلاف الذي اشتهر في تـاريخ النظريـة النحويـة العربيـة بـين الدلاليـين والعـامليين يوازيـه في النحـو التوليدي خلاف يشبهه بين الاتجاه الـدلالي والاتجـاه التركيـبـي في تنظيـم النحـو. ويقـوي هـذا الشـبه الكيفية التي تطور بها هذا الخلاف في كل من النحوين. فكما ان النحو العربـي بـدأ في صيغـه المبكـرة: السيبويهية والخليلية عامليا تمكنيا لفظيا صرفا ثم تغافل بعد نحاة الجيل الاول عن النموذج العاملي وظهر فيه التيار الدلالي « وانتهج النموذج الوظيفي مع البحث في خصوص هـذا النمـوذج الأخـير عـن اسـس

---

228 – جاء في "التصاوير الزمخشرية": « الفاعلية حين تدل عليها الحركة الإعرابية فإن الاسم يصبح فاعلا اي ان الاسم يصبح فاعلا باتصاله بذلك المعنى. اذن هناك فرق بين معنى الفاعلية وتحققه في اسم ما ».

229 –"التصاوير الزمخشرية".

230 –في المستوى العاملي العامل يؤثر احد المعاني الثلاثة الاساسية وامـا في المستوى الاسـنادي فـإن اعتبـارات العقـد والتركيب تحدد الشروط الاسنادية التي تتلعب بالمعنى الإعرابي الذي يؤثره العامل « من هذه الطبيعة الاسنادية اطلاقية المفعول ومعينه وحالِيَتُهُ وتمييزيته الخ...)

نظرية جديدة توزيعية ودلالية في الوقت ذاته»[231] وهو نموذج «لم يدرك المرامي البعيدة للمنظومة السيبويهية وكان يقوم على فكرة تقضي بضرورة استيراد التعاريف من خارج النسق النحوي لا من داخله» كذلك الشأن في النحو التوليدي المعاصر الذي بدأ في صيغته البكر (=«البنيات التركيبية») متجردا ومتمحضاً للبنية التركيبية صافيا من الشوائب الدلالية ثم ظهرت الإشكال: الدلالي باعتباره مرجعا أساسيا تحكم في كل الصيغ النمذجية التي ظهربها النموذج التوليدي وقد تدرج النحو التوليدي في التأثر بالتصور الدلالي في تنظيم النحو الى ان صار المستوى الدلالي جزءا من النموذج يؤثر بقوة في المستوى التركيبي: وقد ظهرت فكرة اللجوء الى المفاهيم الدلالية والعلائق المحورية باعتبارها مرجعا لا بد منه لتنظيم المعجم ولربط العلاقة بين الدلالة والتركيب. ان الذين أخلصوا للاتجاه العاملي الصافي في النحو العربي لم يسلموا كما هو معلوم من التأثر بالحملة الدلالية الشديدة التي لقيها سيبويه في القرن الثالث والرابع والتي كانت تمثل الاتجاه الدلالي او الوظيفي في النحو العربي . من هؤلاء مثلا: صاحب "المفصل" جار ا لله الزمخشري.

الزمخشري كما هو معلوم لم يخالف النموذج العاملي في منطقه التمكني الاساسي[232] ولكنه «يدخل من العناصر الجديدة في كلامه ما يذهب بجوهر **النموذج العاملي** ويسقطه في التناقض النظري وذلك واضح في تعريف الزمخشري للاسم بأنه (مادل على حدث ولم يقترن بزمن) هذا التعريف يغفل المقدمات التمكنية ويمثل مقدمة جديدة دلالية قادت تحاليل كثير من النحاة. التمكن في هذا التعريف الدلالي يتخلى عن دوره التعريفي ليصبح وصفا من أوصاف الاسم لاغير. بينما كان يمثل في كتاب "سيبويه" التعريف الأول والاخير للاسم وهذه عادة لحقت النحاة من القرن الثالث فزاوجوا بين المعايير الدلالية والعاملية في التعريفات المقولية وفي دراسة المعاني الإعرابية. لهذا فإن النحوي الذي يعرف الاسم دلاليا يسهل عليه أن يعرف الفاعل بأنه الذي فعل الفعل والمفعول بأنه الذي وقع عليه الفعل. وهذا كثير في أعمال النحاة الدلاليين. التمكن الذي كان أساسا للتصنيف المعمولي يصبح وصفا عند الدلاليين. ونضيف هنا أنه يصبح خاصة من خواص الاسم ومعنى من معانيه المقولية [وباللغة التوليدية جزءا من مدخلها المعجمي] والتي يمكن ترتيبها مع الجنس والعلمية الخ...

---

231 - *"Grammaire et Coranité"* V°2

232 - « مقولة الاسم تجد اساسها النظري في التمكن. المتمكن من الوحدات هو الاسم» و«اصناف التمكن هي الفاعلية المفعولية والاضافة» و«الاسم في تمكنه يقوم بوظائف ويسند إسنادات مختلفة في الاماكن المخصصة لكل وظيفة هذا هو منطق النموذج العاملي» [راجع التفاصيل في "التصاوير الوخشرية"].
"Grammaire et Coranité" N°2

ابن يعيش يذكر السبب الذي كان الاسم من اجله لا يجزم فيذكر انه التمكن بينما كان لا يجب ان يثير مثل هذا السؤال لأن الامتناع من الجزمية عنصر من عناصر التمكن».

إن ما فعله الزمخشري **في المزاوجة بين المعايير الدلالية والعاملية في التعريفات المقولية وفي** دراسة المعاني الإعرابية يشبه تماما ما فعله شومسكي **في المزاوجة بين النظرية المحورية ونظرية س ـ خط في نحو العاملية والربط، لتحديد البنية المركبية.** فقد أدخل التوليديون في كلامهم ما ذهب بصفاء مذهبهم القديم الذي كان يقوم على مبدإ «استقلال التركيب»[233] وأصبح القول بهذا المبدا ضربا من التناقض.

لقد مرت العلاقة بين التركيب والدلالة في النحو التوليدي بثلاث مراحل اساسية:

- مرحلة الاستقلال الفعلي للتركيب عن الدلالة وهي مرحلة "البنيات التركيبية" التي تمثل الوجه المتطرف لفكرة استقلال التركيب.
- مرحلة المزاوجة بين الدلالة والتركيب. وهذه المرحلة توزعتها مرحلتان اثنتان:

ـ المرحلة الوسيطة("المظاهر" ومابعدها بقليل) والتي كان دور الدلالة فيها يقتصر على التغطية التأويلية لما ينتجه التركيب من بنيات.

ـ المرحلة النهائية: التي أصبح فيها القول باستقلال التركيب ضربا من التناقض كما قلنا لأن الدلالة اصبحت تحيط بالنحو من جهته التأسيسية والتأويلية. الاولى ممثلة في «البنية المحورية» والثانية ممثلة في «الصورة المنطقية»:

ونكتفي هنا بالإشارة الى مظهرين اثنين من مظاهر الاحاطة التأسيسة المذكورة أما التأويلية فإن شيوعها وذيوعها الطويل يغني عن مؤونة التمثيل لها في هذا السياق:فالبنية المكونية كما مر بنا تشتق من البنية المحورية: هذه الاخيرة هي التي تحدد العناصر التي تقوم بها البنية المكونية. وذلك واضح من تعريف المركبات الاسمية في المعجم (=المستوى المحوري) بكونها ذوات او موضوعات دلالية تربطها بالمحمولات علاقات دلالية محورية محددة. وهذه العلاقات على أساسها تتحدد العلاقات البنيوية. هذه التعريفات تمثل مقدمة دلالية قادت التحليل التوليدي.

ان المركبية وابعادها الإسقاطية ـ البنيوية في هذه التعريفات الدلالية المحورية تتخلى عن دورها التعريفي الذي اشتهرت به في القواعد المركبية لتصبح وصفا من اوصاف المكون لاغير فقد مر بنا ان الموضوعات في الشبكة المحورية تقترن بعناوينها المقولية التي تتحقق بها في البنية المكونية كجزء من تعريفها الدلالي بينما كانت هذه المركبية تمثل في «البنيات التركيبة» التعريف الاول والاخير.

---

233 – هذا المبدأ ظهر في النحو التوليدي في سياق الخلاف المشهور بين الدلاليين والتركيبيين.

ان هذا الاتجاه في تصور وتنظيم النحو مبني على فكرة المزاوجة بين المعايير الدلالية والمعايير البنيوية التركيبية في التعريفات المقولية الاساسية وفي دراسة المعاني البنيوية[234] لهذا فإن النحوي التوليدي الذي يعرف الاسم دلاليا في المستوى المحوري يسهل عليه أن يعرف المعاني التركيبية (=الفاعل والمفعول) انطلاقا من سلمية الأدوار الدلالية: إن من المسائل الأساسية التي اشتغل بها النحوي التوليدي مسألة الربط بين الذوات الدلالية والذوات التركيبية[235].

هناك اسئلة كثيرة ارتبطت بهذا الاشكال منها مثلا: لماذا الفاعل في (ضرب زيد خالدا) لا يناسبه ان يكون الا منفذا والمفعول ضحية او متقبلا. ولا يجوز العكس. اي لماذا الربط بين الدلالي والتركيبي الوظيفي اتخذ هذا الاتجاه في المثال المذكور و لم يجز فيه العكس؟.

في سياق الاجابة عن هذا الضرب من الاسئلة افتُرض وجود سلمية للادوار الدلالية[236] بها تهتدي مسطرة اسناد الوظائف النحوية الى الوظائف الدلالية[237].

---

234 - يكفينا هنا الانتباه الى الكيفية التي يتم بها تنظيم المداخل المعجمية وهي قائمة على المزاوجة بين المعلومات المقولية والمعلومات المحوية : مثال لقي: ف [____ م س] <منفد ، محور>.

وهناك التصور الذي يدعو الى التخلي عن التخصيص المقولي التفريعي لأنه مشمول في التخصيص المحوري.

235 - هذا الإشكال انبثق في الحقيقة عن هم أساسي من الهموم التي اشتغل بها النحو التوليدي وهو النظر في السبل التي يمكن اعتمادها في تنظيم المعجم والتفادي في ذلك اسباب الحشو في تمثيل المعلومات المعجمية والذي ينتج عن تمثيل نفس المعلومات في المكون التركيبي والمكون المعجمي.

المقدمة التي كانت ثاوية وراء هذا الاشتغال هي ان التحليل الدلالي للأوضاع التي تصفها المحمولات يمكّن من تحديد الادوار الدلالية التي تعكس البنية التصورية للوحدات المعجمية.

236 - Semantic Roles Hierarchy

237 - انظر:

- **Kiparsky, (1985) "*Morphologie and Grammatical Relations*"**

يقيم هذا النحوي تمييزا بين نوعين من الربط:

أ - الربط النحوي (Grammatical linking) ويتم بواسطته ربط الفاعل والمفعول (=الموضوعات) بالمحمول. ومن أدوات الربط النحوي الإعراب والتطابق والرتبة.

ب - الربط الدلالي ويتم بواسطة ربط الموضوعات بالمحمول بوسائل ربطية مخالفة لوسائل الربط النحوي كالحروف والإعراب غير المعمول فيه. ويختلف هذا الإعراب عن سابقه المعتمد في الربط النحوي في أن هذا الاخير لايكون معمولا فيه وهذا الفرق مرتبط بنوع الموضوعات المستهدف بالربط في كل من الحالتين النحوية والدلالية: (الموضوعات المربوطة نحويا يجب ان تكون حدودا (terms) بينما المربوطة دلاليا لا تكون كذلك. هذا وان المقصود بالرتبة، المذكورة في قائمة الروابط النحوية، الرتبة التي تستوجبها البنية الشجرية.

الادوار الدلالية اذن هي الاولى ثم تسند اليها الوظائف النحوية. والوظائف النحوية كما هو معلوم مفاهيم مشتقة من العلاقات الشجرية وذلك مظهر من مظاهر مبلغ تحكم الدلالة في التركيب وأسبقيتها في الرتبة النمذجية بالنسبة اليه وهذا ما قصدناه عندما قلنا آنفا ان من مظاهر الاحاطة التأسيسية للدلالة بالتركيب ترتيب النموذج على مقدمة ان البنية المحورية هي التي توجه البنية المكونية.

غاية الأمر أن النحو العربي الذي عرّف الاسم دلاليا على جهة الانقلاب على النموذج العاملي التمكني الصافي سهل عليه تعريف الفاعل بأنه الذي فعل الفعل (=المنفذ) والمفعول بأنه الذي وقع عليه فعل الفاعل (=المتقبل، الضحية، المعاني). هذا الاتجاه الدلالي الذي شاع في أعمال النحاة العرب الدلاليين والذي اصبح بموجبه التمكن ـ الذي كان أساسا للتصنيف المعمولي عند التمكنيين ـ وصفا تابعا للتعريف الدلالي كما مثلنا عند ابن يعيش، هو نفسه وبعينه الذي نلاحظه في الاتجاه الدلالي الذي شاع في النحو التوليدي والذي اصبح بموجبه الاعتبار المكوني البنيوي النحوي الصافي مشتقا من البنية المحورية او على الاقل مرتبا من الناحية النمذجية بعد مستوى العلاقات الدلالية.

هناك تشابه آخر بين النحوين العربي والتوليدي في الكيفية التي تفاعل بها التنافس بين التيار النحوي الصافي والتيار الدلالي. « ان التيار العاملي الصافي لم يندحر ومثله ابن درستويه من القرن الرابع خير تمثيل. فإن الإعراب عنده ليس علما على معنى ولكنه حركة تحدث بأثر العامل ليس إلا وتبطل ببطلانه. وهذا يعني انه يفصل بين مستوى المعاني الوظيفية =الاسنادية ومستوى العمل ويجعل هذا المستوى الأخير ميزانا محضا»[238].

هذا السلوك النظري يمثله في نظرية العاملية والربط تشكيكها الضمني في ضرورة اللجوء الى جوهر الادوار الدلالية اي اللجوء الى دلالتها، واكتفاؤها بابراز جوانبها الصورية التركيبية. ولئن كان **هذا التشكيك محاولة للتخلص من وطأة الحملة الدلالية على الاتجاه التركيبي الصافي** فإن المقدمة التي اسست هذا التوجه التشكيكي مقدمة تنص على ان **العلاقات الشجرية كافية لاستخلاص العلاقات الدلالية** هذه المقدمة لا معنى لها بالنسبة الى ماتقدم الا امر واحد وهو اعادة الاعتبار لتأسيسية التركيب. فالأدوار الدلالية بموجب هذه المقدمة ليست عناصر اولى كما في النماذج الدلالية الصافية ولكنها معرفة شجريا اي انها مشتقة ومستخلصة من التركيب.

ان الموقف التمثيلي التوليدي في هذا الخصوص موقف شجري تركيبي محض مبني على مقدمة اخرى تنص على ان جميع اللغات تنتظم بنيتها وفق الهندسة الشجرية. وفي سياق الحملة الدلالية التي تطارد هذا الضرب من المواقف التركيبية والتي رأينا جملة من امثلتها في النحو العربي، الموقف التوليدي

---

238 -"التصاوير الزمخشرية".

المذكور والمبني على مطلقية الشجرية نافسته في هذا الخصوص نماذج تمثيلية اخرى[239] تقوم على مقدمتين هما:

- أولية الادوار الدلالية لا اشتقاقيتها من التركيب.
- نسبية الشجرية.

وهذه النسبية معناها ان هناك: لغات شجرية تتحدد فيها العلاقات الوظيفية والعلاقات المحورية باعتبارها معطيات للبنية التركيبية. ولغات غير شجرية او بَيْنَ بَيْن: تتمنع بنيتها عن التحليل الشجري التلقائي (كاللغات الاسترالية والهندية الامريكية).

ان الصيغة الزمخشرية ومن جرى على منهاجها من النحاة في تنظيم مستويات النحو تكاد تمثل بالنسبة الى الصراع الذي احتدم بين «العاملية» و«الدلالية»، صيغة توفيقية بين الاتجاهين اذ يمتاز مذهب الزمخشري في هذا الخصوص بالربط بين المستويين: مستوى المعاني الوظيفية والاسنادية ومستوى العمل عن طريق المعنى. «وجعل المعمولية معنى في الاسم يتحول الى معاني وظيفية (=الفاعلية، المفعولية الاضافية) تتحدد في الاسناد ...»[240]. هذه الصيغة الزمخشرية وان حاولت الجمع بين المستويين فإنها في ذلك كانت حائرة بين معقولية التحليل الدلالي وبين «اللفظانية» المذكورة في تعريف النحو بكونه «صناعة لفظية». وهي حيرة بين منطقين، منطق النموذج العاملي وهو منطق تمكني ومنطقِ النموذج

239 - الاشارة هنا الى اعمال كَروبر 1965-1967 1976 وفيلمور 1965 و 1968 1971 الخ... في اطار ما اشتهر بنماذج الدلالة المعجمية التي اشتغلت بموضوع الادوار الدلالية التي تتدخل بقوة في تنظيم المعجم وفي ربط العلاقة بين الدلالة والتركيب أما الاول (=كَروبر) فقد عُرف بافتراض اشتهر بالافتراض المحلي او المقاربة المحورية والثاني (=فيلمور) فقد اشتهر بنظرية «نحو الاحول» والفرق بين الافتراض المحلي ونحو الاحوال ان الاول انطلق من "الحركة" motion و"الحلول" location باعتبارهما المرجع الاساس في تصنيف المحمولات وتنظيم بنياتها المحورية اما الثاني فلم تحظ عنده افعال الحركة والحلول باهمية خاصة دون غيرها من الافعال ولكنه انطلق من مفهوم "الحالة" case باعتباره مفهوما اول (primitif) يمكن من تحديد نسق الاحوال بواسطة وسيلتين بينهما تكامل واضح:

- وسيلة دلالية: تتمثل في تحديد طبقات طبيعية تحديدا مرجعه الاساس الكيفية التي يتصور بها الحالات (=states) والاحداث (events).
- وسيلة نحوية تركيبية: تتمثل في النظر في الفروق النحوية الذي تكتنف سلوك المركبات.

هذا ويفترض فيلمور ان "نسق الاحوال" نسق كلي ولا تختلف اللغات الا في الكيفية التي تتحقق بها. وان كان الغالب على اللغات هو التشابه التحققي في هذا الخصوص.

240 - راجع التفاصيل في: - "التصاوير الزمخشرية".

الدلالي الذي يستوجب ادخال عناصر جديدة في تعريف المقولات تذهب بجوهر النموذج العاملي وتسقطه في التناقض.

وهذه الصيغة الزمخشرية في الجمع بين المستويين تشبه الصيغة الشومسكوية في ذلك فاذا كان الزمخشري قد ربط بين المستوى العاملي ومستوى المعاني الوظيفية والاسنادية عن طريق المعنى اذ جعل المعمولية(=التمكن) في الاسم معنى يتحول الى معان وظيفية تتحدد في الاسناد، فإن شومسكي جعل «المركبية» ـ وهي عندنا مرادفة في وظيفتها داخل النظرية التوليدية لوظيفة «المعمولية والتمكن» في النحو العربي ـ معنى في المكون يتحول الى معناه وظيفية (=الفضلة، الملحق، المخصص) تتحدد في الاسناد واذا اردنا ان نترجم اللغة التوليدية في هذا الخصوص الى اللغة التمكنية قلنا ان «المتمكن» من الوحدات هو «المركب» لانه هو الذي يتقلب في المواقع (=يكون مخصصا وفضلة وملحقا). وباختصار شديد يهمنا من كل ما تقدم أمران اساسيان هما:

1- التشابه بين النحوين في قيامهما على مقدمة : اشتقاقية الوظائف النحوية وأولية النظام البنيوي (الممثل بالشكل الإسقاطي في النحو التوليدي وبالشكل التمكني في النحو العربي) فالفاعلية والمفعولية وظائف مشتقة من الأشكال البنيوية الاساسية كما جاء في التحليل التوليدي الذي ترجمناه الى العربية فهي ليست مفاهيم اولية وذلك لأنها تتحدد باعتبار المعطيات الشجرية البنيوية الثابتة، وفي النظرية النحوية العربية ايضا الفاعلية والابتداء والمفعولية مفاهيم وظيفية طارئة على علاقات بنيوية محددة سلفا انطلاقا من القوائم التصنيفية التمكنية (=اذ ليست تلك المفاهيم الا اصنافا للتمكن).

2- ترتيب المركبات وتنظيمها في النحو التوليدي باعتبار المعاني البنيوية، وتنظيم العناصر في النحو العربي باعتبار المعاني الإعرابية العاملية غلب عليه في التحاليل الدلالية العربية والتوليدية الاهتمام بالشروط العقدية لدرجة استقلال المستوى العقدي عن المستوى البنيوي.

المستوى العقدي يمثله في النحو التوليدي:

ا- المستوى الذي تتدخل فيه المداخل المعجمية لتحديد البنية المركبية (=التركيبية)

ب ـ والمستوى الذي يرتبط فيه إسناد الوظائف النحوية بسلمية الادوار الدلالية.

جـ ـ والمستوى الذي تتدخل فيه مبادئ النظرية المحورية لضبط هذا السلوك التوزيعي او ذاك من سلوكات المستوى البنيوي.

المسألة الرابعة: «الشبه» و «التقريب» بين:

- الابعاد العاملية.
- والابعاد البنيوية.

(بين النموذج التمكني السيبويهي والنموذج الإسقاطي التوليدي)

ان المعنى البنيوي الذي يجره «الإسقاط» في النحو التوليدي لا يتجاوز المعاني الثلاثة: «المخصص» و«الفضلة» و«الملحق». وفي النحو العربي المعنى الإعرابي الذي يجره العامل لا يتجاوز المعاني الثلاثة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة. هذه المعاني وتلك هي المعاني الكبرى التي تندرج تحتها في النظريتين كل المعاني الباقية.

ترتيب القوائم الوظيفية في النحو العربي تم على أساس الشبه والتقارب في الابعاد العاملية وفي النحو التوليدي تم على أساس التشابه الصوري في الابعاد البنيوية : المضاف اليه والمفعول مثلا ينتميان الى نفس القائمة وهي قائمة الفضلة لأن البعد البنيوي فيهما واحد هو:

- مجاورة الرأس المقولي (أو مؤاخاته).
- والوقوع تحت الإشراف المباشر للاسقاط الوسيط الادنى.

الا انها (أي القوائم الوظيفية والأبعاد العاملية) في النحو العربي ترتبت على أساس مقياس «الاصالة» و«الإلحاق» وفي النحو التوليدي لم تترتب هذا الترتيب لأن النظر كان مصروفا ليس الى علاقات الشبه العمودية بين الوظائف ولكن الى علاقات الشبه البنيوي والتي كانت في هذا النحو المقدمة إلى بناء الشكل الإسقاطي الموحد الذي تتنزل منه الوظائف المختلفة منزلة الصور الجزئية من ضابطها الصوري الكلي.

ان الغاية كانت واحدة في النموذجين النحويين العربي والتوليدي وطبيعة هذه الغاية تستوجب ان تمر في التحقق عبر مرحلتين انجز النحوي العربي الاولى منها والتوليدي الثانية منها. والواقع ان هذه المرحلة الثانية جزء مما يسمح به من نتائج، النسقُ الصوري المؤسس للعاملية العربية خصوصا في مقدمته[241] التي تنص على **ان المعاني العاملية يجب ان تكون مستقلة عن الطبائع المقولية للعناصروان النظام يحدث في المستوى العاملي وليس في المستوى المقولي** اي في المستوى الذي تكون فيه البنية العاملية متجردة متعالية عن الاعراض المتشخصة وعن الاعيان المتمقولة كتجرد الشكل الإسقاطي (42) وتعاليه عنها.

---

241 ـ راجع "آية اللغة وكبرياء النظر"

الارجاع التمكني والارجاع الإسقاطي على أساس معيار الشبه والقرابة.

لقد وصف الزمخشري منزلة المبتدإ والخبر وخبر ان واخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس، من الفاعل بأنها إلحاق «على سبيل التشبيه والتقريب»[242] ومعنى ذلك ان «معنى الفاعلية ترتبط به قائمة أصلية وحيدة العضو وقائمة فرعية متعددة الاعضاء وهؤلاء الاعضاء يشبهون ذلك العضو الوحيد ويقتربون منه»[243].

ماهو معنى هذا الاقتراب وذلك الشبه؟

إن ملاحظة هذا الضرب من العلاقات، المذكورة في كلام الزمخشري، هي الآلة الاساسية التي اعتمدت في النحو التوليدي لبناء الشكل الإسقاطي العام (42): «الفضلة» مثلا معنى بنيوي يخلقه الإسقاط الوسيط الادنى، و«الملحق» معنى بنيوي يخلقه الإسقاط الوسيط الأعلى النسبي اوباطلاق، و«المخصص» معنى بنيوي يخقه الإسقاط الأقصى: ولما كان كل مركب يتكون من الناحية البنيوية من رأس وفضلة ومخصص دل ذلك على ان الشبه والتقارب بين المركبات متصلان بطريقة الانتظام الإسقاطي. المفعول به والمضاف اليه مثلا ينتميان الى قائمة واحدة والجامع بينهما الشبه والتقارب البنيوي اي ان كلا منهما يمثلان نفس البعد البنيوي وهو الفضلة الواقعة تحت الإشراف المباشر للإسقاط الوسيط الادنى والفرق بينهما فرق في مقولة هذا الإسقاط فهي $\bar{V}$ بالنسبة للمفعولية وهو $\bar{N}$ بالنسبة للاضافة، وهذا عندي من اوضح المظاهر التي تبرز مقدمة استقلال النظام البنيوي الصوري عن المقولات في النحو التوليدي.

ان البحث في النحو العربي عن «الشبه والقربى» بين «الفاعل» و«الملحقات به» من المرفوعات وتحديدَهما في طريقة التأثير العاملي اي في البعد البنيوي[244] يرادفه في منطقة العام البحث في النحو التوليدي عن «التشابه» بين مخصصات المركبات المختلفة وتحديده في البعد البنيوي المذكور. فالمخصصات جميعا تتشابه وتتقارب في مقامها (=بعدها) البنيوي وهو:

- مؤاخاة الإسقاط الوسيط الاعلى بإطلاق.
- الكينونة تحت الإشراف المباشر للإسقاط الأقصى.

---

242 - ابن يعيش 1/71.

243 - "التصاوير الزمخشرية".

244 - «شبه الفاعل بالملحقات يعني ان حدوث معنى الفاعلية فيه يشبه حدوث معنى الملحقات في الملحقات» وهذا معناه ان الشبه عاملي «أي ان البعد العاملي في الفاعل هو الأصل الذي انطلقت واشتقت منه الابعاد العاملية الاخرى» [المرجع السابق].

«البعد البنيوي» في «المخصصات» واحد. ولا يتقدم البعد البنيوي في أحدها باعتباره أصلا تشتق منه الأبعاد النبيوية الأخرى. وهذا هو معنى قولنا آنفا انه لم تكن الحاجة في النحو التوليدي الى ترتيب الابعاد البنيوية باعتبارالأصالة والإلحاق لأن الغاية كانت هي بناء شكل صوري عام يكون أصلا يتنزل من الكل منزلة الكليات من صورها الجزئية. والفرق بين النحوين العربي والتوليدي في هذا الخصوص هو ان الاول وقف عند علاقات الاصالة والإلحاق رالثاني تجاوز اقرار هذه العلاقات ووظفها في بناء شكل بنيوي عام يتقدم باعتباره أصلا لكل الصور الجزئية في هذا الباب. بل لعل من المناسب ان يقال في هذا السياق ان النحوي التوليدي بدأ من حيث انتهى النحوي العربي. لكن ههنا سؤالاً يجب ان يطرح وهو سؤال عن الوظيفة التي يقوم بها الشكل البنيوي التوليدي، والمتمثلة في كونه يتقدم باعتباره أصلا لصور جزئية لا تترتب مبدئيا باعتبار الاصالة والإلحاق، هل تشبه الوظيفةَ التي تقوم بها المقدمةُ التمكنية في نظام التمثيلات النحوية العربية، خصوصا إذا تذكرنا ان الوظائف (=الفاعلية والمفعولية والاضافة) في هذا النحو ترجع جميعا الى أصل واحد وهو «المتمكن» فهي اصناف له؟

الجواب عن هذا السؤال هو أن **الوظيفة النظرية واحدة في الارجاع الى النسق التمكني والارجاع الى النسق الإسقاطي: فعناصر الجملة في السيبويهية كيفما كانت، ترجع الى مقولتين هما اللامتمكن والمتمكن وفي التوليدية ترجع الى مقولتي الرأس واللارأس. اللامتمكن هو أصل النظام العاملي في الاولى والرأس في الثانية هو أصل النظام البنيوي. والمتمكن اصناف هي الفاعلية والمفعولية الخ. واللارأس اصناف أيضا هي المخصص والفضلة والملحق.** وهذه الاصناف تشبه تلك في كونها معاني مستقلة عن تحققها في العناصر لأجل ذلك يمثل كل منها «معنى واحدا» او«بعدا واحدا» ترجع اليه وظائف مختلفة كما تقدم. بقي أن نشير الى ملاحظة اخيرة وهي ان النحو التوليدي لم يعامل «البعد البنيوي» في الفضلة والملحقات (=اي كل ما يقع تحت الإشراف غير المباشر للإسقاط الأقصى) بنفس الطريقة التي عامل بها البعد البنيوي في المخصص وذلك ان الفضلة والملحقات تتعدد بينما المخصص لا يمكن ان يكون الا واحدا ويعبرون عن ذلك بألفاظهم في قولهم ان الإسقاط الوسيط يجوز ان يتعدد بينما الإسقاط الأقصى لا يتعدد[245].

ان القصد في هذا السياق متوجه الى إدراج الملاحظة اعلاه في سياق الاشارة الى ان الكيفية التي تعامل بها التوليديون مع مسألة الشبه والتقارب بين الابعاد البنيوية تشبه كثيرا الكيفية الذي تعامل بها النحو العربي مع الابعاد العاملية في اطار مفهوم الشبه. وفيما يلي نلخص وجهين صريحين من اوجه هذا التشابه.

---

245 ـ سنرى لاحقا أن هذا الرأي سيتم تعديله في اطار مايعرف بفرضية الإلحاق بالإسقاط الأقصى.

1 ـ الفاعلية والمفعولية والاضافة في النحو العربي معان عاملية يخلقها العامل على غرار مجرى الأمور في النحو التوليدي فقد رأينا من ان الفضلة والملحق والمخصص معان بنيوية يخلقها الإسقاط. وكما ان الشبه والقربى بين المركبات راجع الى طريقة الانتظام البنيوي الإسقاطي في النحو التوليدي كذلك الشبه في النحو العربي بين الوظائف شبه في البعد العاملي: المبتدأ مثلا يشبه الفاعل من الناحية العاملية والبعد العاملي في الفاعل اعتبر الأصل الذي انطلقت واشتقت منه الابعاد العاملية الاخرى اي الابعاد التي تمثلها: المرفوعات الأخرى التي تنزلت في هذا النحو من قائمة الفاعل منزلة الملحقات بقائمتها الأصلية.

2 ـ الفرق في النحو التوليدي بين التعامل مع الفضلة والملحق والتعامل مع المخصص يشبه فرقا موازيا له في النحو العربي شكلا ووظيفة «فقائمة الفاعلية ليس فيها الا الفاعل اما بقية المرفوعات فملحقات» «لم يعامل النحو العربي....قائمة المفاعيل بالطريقة ذاتها فهذه ليست واحدة وانما هي متعددة وذلك يعني ان معنى المفعولية يتحكم في قائمة متعددة الاعضاء وكذلك معنى الاضافة»[246].

هذا الفرق في التعامل مع الحالتين يشبهه الفرق في التعامل التوليدي معهما فكون قائمة المفاعيل «ليست واحدة وإنما هي متعددة» حكم يرادفه في النحو التوليدي القول بأن الإسقاط الوسيط يمكن ان يتعدد ورمزه ($\bar{X}^*$) بخلاف الإسقاط الأقصى الذي يرتبط عندهم بقائمة الفاعلية فالفاعل عندهم مخصص والمخصص لا يتكرر والصلة مهما تعددت عناصرها فإنها تبقى دائما في حدود نفس القائمة.($=\bar{X}$) وقد بينا في مكان سابق أن الذي يوازي هذا المعنى الإسقاطي اي $\bar{X}$ في النحو العربي هو المعنى الإعرابي المفعولية (=النصب)، فلئن كانت صلة الرأس الفعلي مهما اتسعت تبقى في حدود العنوان الإسقاطي $\bar{X}$ فإن الذي يترجم هذا العنوان في النحو العربي في اطار الاتساع المذكور هو النصب فالمفاعيل ليس فيها الا النصب ـ كما هو معلوم من أحكام هذا النحو ـ وليس فيها الا $\bar{X}$ في النحو التوليدي.

تعليقات إضافية

1– ان مطلب الرئاسية التنظيمية هو الذي استوجب اعادة تقطيع المركب الفعلي واستخلاص عنصر منه يناسبه ان يكون رأسا للجملة. واذا كان رأس المركب عَلَما مقوليا عليه فإن ذلك معناه ان البحث عن رأس للجملة كان بحثا عن عنوان مقولي يكون علما عليها فالبحث عن الرؤوس بَحْثٌ عن

246 ـ "التصاوير الزمخشرية".

الأنواع المقولية وقد بدأ النحوي التوليدي بالبحث عن الأنـواع المقوليـة المفردية ثـم انتقـل الى الأنـواع المقولية الجملية.

ان الشيء الذي حظي باهتمام النحوي في المباحث المفردية هو المقولة المركب. وقد مد النحـوي التوليدي المقولة الى المباحث الجملية. هذا وان تجانس التحليل النحـوي وانسـجام اطرافـه تسـتوجب ان يكون التساؤل واحدا (=التساؤل عن الرأس الفعلي وإسقاطاته) ثم ان الاجابة قد تكون موحـدة وقـد تكون غير ذلك. المهم ان الاجوبة التي تنتمي إلى مستويات مختلفة في التحليل يجب ان تترادف في بعـض الجوانب.

لقد جابهت النحوي التوليدي، في سعيه لتطبيق المقدمات المفردية المقولية والمركبية على ما يجاوز المفرد، جملةً من الصعوبات كان اشدها عنتا عليه الصعوبات التي لاقاها النحوي العربي في جر مبـاحث التغير التي بدأها في المباحث الصرفية الى الدراسات الإعرابية[247] وهي ان:[248] « الجملـة لاتتقـدم اليه في شكل وحدة لها حدود فاصلـة كمـا لهـا في الصـرف اذ الواقـع الكلامـي يتقـدم في شـكل متتابعـات حدودها النظرية لانهائية. واذا توقف المتكلم في نقطة ما فلأجـل ظـروف غـير جمليـة او غـير لغويـة اي ظروف متكلمية ترجع الى المتكلم. التوقف يتم بقرار يتخذه المتكلـم ولا يمكـن حصـر هـذه القـرارات. لأجل ذلك النحوي العربـي المهتم باكتشاف "الشـريعة اللغويـة" يبعـد مـن عملـه المتكلـم وظروفـه لأن التكلم عمل تنفيذي لهذه الشريعة اهم ما يحيط به تقديرات المنفذ».

ان ابعاد المتكلم وظروفـه لاجـل العلـل المذكـورة في هـذا الاقتبـاس «اسـتراتيجية» مشـتركة بـين النحوي العربي والنحوي التوليدي[249] ومناطهـا عندهمـا واحـد وهـو: الصعوبـات الـتي تجابـه العمـل النحوي في مد مباحث المفرد (=الإفراد) الى مباحث الجملة (=التركيب) لكن ههنا فرقا يجب الاشـارة اليه وهو ان كلا من النظريتين النحويتين اتخذ خطـة خاصـة لتجـاوز الصعوبـات الناتجـة عـن الرغبـة في توحيد التساؤل اي في جعل التساؤل واحداً في كل مستويات التحليل:

أ- فالنحوي العربي في مواجهته لمسألة القول الطويل اصطدم بمسألة حدود الوحدات « فليس في القول الطويل حدود قارة كالحدود التي يمكن الاتفاق عليها في خصوص المفردات» ومن جهـة اخرى

---

247 -"الصرف هو مبحث قوانين التغير في المفرد" [انظر "تعليقات على المغني"].

248 - المرجع السابق.

249 - ليس في القوانين التوليدية ما ينص على وجوب التوقف عند هذا الإسقاط الأقصى او ذاك لأن توقيف التتابعات الإسقاطية المركبية يتم بقـرار متكلمـي وليـس بقـرار نحوي. وتوصـف هـذه الخاصيـة في القواعـد المركبيـة بالتكراريـة (=Recursivité).

«لا يمكن احصاء الاقوال الطويلة لأنها لا نهائية وعددها لانهائي ولا يمكن تصنيفها مقوليا الا اذا حددنا المقولات التي يمكن ان ترجع اليها ولا يمكن تحجيمها الا بعد ذلك. لهذه الاسباب تخلى النحوي عن وضع الاحجام وعوض ذلك بالبحث عن حدود الاحجام في التركيب... فاذا كانت الكلمات تتقدم اليه مستقلة فيضع لها احجاما فإن القول الطويل يتقدم اليه كلا فوجب ان يبحث عن حدود الاحجام الممكنة فيه»[250].

هذا الموقف معناه ان النحوي العربي في مَدّه لمباحث التغير الى الدرس الإعرابي التركيبي اضطر الى تغيير الخطة التي كانت متبعة عنده في دراسة المفرد. وهي الخطة التي كانت قائمة على عملية القياسات الحجمية، والعلاقات الحجمية المبنية على مفهومي الزيادة والنقص وأصبحت الخطة قائمة على البحث عن حدود الاحجام الممكنة داخل القول الطويل بدلا من تحجيم الاقوال الطويلة في حد ذاتها.

الا ان استمرار المفاهيم الحجمية في الدراسات الإعرابية والتركيبية اي النظر في العلاقات بين الأنواع والصور الجملية من جهة الزيادة والنقص والتجرد وغيرها من الجهات الحجمية تبعث على الاعتقاد بأن النحوي العربي لم يستطع في التركيب التخلص من عملية القياسات الحجمية التي بدأ بها في مباحث المفرد. وهذا ان دل على شيء فهو ان العقل النحوي تطارده نفس القواعد والآلات التحليلية[251] مهما تنوعت عنده مستويات التحليل وجهات النظر.

ب ـ اما النحوي التوليدي في مواجهته لمشاكل القول الطويل فقد امتدت له مباحث المفرد الى الجملة بكل طواعية وانقياد. اذ لم يفعل شيئا آخر غير متابعة القياسات البنيوية المركبية الإسقاطية التي بدأ بها في المفرد (=المقولات المعجمية). فهو لم يعدل هذه القياسات لتناسب ظروف القول الطويل كما فعل النحوي العربي ولكنه مد تلك القياسات مدا الى الاقوال الطويلة بحيث حدد اولا المقولات التي يمكن ان ترجع اليها وهي (ج) و(ج̄). ثم باشرها بالتحجيم الهندسي وذلك بإرجاعها الى نفس الحجم الوحيد الذي وضعه للمفرد وهو الحجم المركبي القائم على النظام البنيوي الإسقاطي(42).

* * *

---

250 ـ انظر: *Grammaire et Coranité* V°2

251 – غاية الأمر ان النحوي العربي وان اصطدم في مباحث الإعراب التركيبية بمسألة حدود الوحدات وتحول عن عملية القياسات الحجمية التي بدأ بها في المفرد الى عملية البحث عن حدود الاحجام الممكنة داخل القول الطويل فإن المفاهيم والعلاقات الحجمية طاردته في هذه العملية الثانية مطاردة عنيفة. النظر النحوي: تغذيه نفس الجرثومة النظرية هذه الجرثومة تتنزل منه منزلة النواة الجينية من الخلية الذي تكون مطاردة بالمعلومات التي تتضمنها النواة. فالخلية والجسم الذي يتكون منها لا يملكان البتة التخلص من الالزامات التي تفرضها عليهما تلك الجينات.

يظهرمما تقدم أن هناك حدودا لاتتشابه فيها النظريتان النحويتان العربيـة والتوليدية يجب الانتبـاه اليها. فإذا كان التشابه ثابتا فيما يتعلق بفكرة جعل مباحث الجملة امتدادا لمباحث المفـرد فـإن النحـوي التوليدي قد خالف صنوه العربي من جهة أن هذا الاخير لم يتابع عملية القياسات الحجمية الـتي بدأبهـا في المفرد ولكنه عدل هذه القياسات لتناسب القول الطويل اما هـو فقـد تـابع بـإخلاص ـ مـن خـلال الفكرة التي اشتهرت بتوسيع نظرية س ـ خط ـ عملية القياسات المركبية التي بدأ بهـا في بـاب المقـولات المفردية. لكن الانفتاح الواسع للغة النحوية العربية في المباحث الإعرابية على معجم القياسـات الحجميـة المقدارية اي على ألفاظ الزيادة والنقص وماشبهها يجعل من الصعب الاعتراف بالحدود التي ذكرنا انهـا تفصل بين النظريتين بل ان الانفتاح المذكور ليشفع بقوة وبالحاح في تغيير موقفنا من المسألة بـالقول ان مجرد حضور الفاظ المعجم الحجمي المقداري في مبحث الإعراب ـ وان كان هذا الحضور متفرقا ـ دليـل على ان النحوي العربي ان لم يتابع بشكل صريح ومطرد عملية القياسات الحجمية فإن النسق الصـوري المؤسس لنظريته اللغوية تلزم نحوه بهذه المتابعة، لزوم النتيجة عن المقدمات فالدفع بمقدمـات ومسـلمات النسق الصوري المذكور لا يمكن ان تَجُرَّ الا الى هذه المتابعة التي ليـس للنحـوي العربـي ان يرفضهـا مـا دامت مقدماته تدفع اليها[252].

2 ـ ان فصل الزمن عن (م ف) في التقطيع المركبي بجعله رأسا وجعله هـو أي (م ف) فضلـة لـه كان هو المقدمة في النحو التوليدي الى مد القياسات المركبيـة الـتي بُـدئ بهـا في المبـاحث المفرديـة، إلى المباحث الجملية وهذا من معانيه في تأويلنا ان (ج) تتولد مـن صلـب (م ف) فهـي توسـيع بنيـوي لهـذا الأخير. وكذلك فصل الرأس المصدري في الجملـة الاستفهامية واقتطاعـه مـن الـرأس الصـرفي معنـاه ان المركب المصدري يتولد من صلب المركب الصرفي فبواسطة علاقات التولد البنيوي هاته صارت الجمـل والمفردات متغيرات حجميـة لقيـاس حجمـي واحـد هـو المركـب المنتظـم بنيويـا وفـق مبـدا الإسـقاط الرئاسي. **إن اعتبار الرأس الصرفي منفصلا عن المركب الفعلي انفصال الرأس عن صلته ينـدرج اذن في اطار عملية انتاج الاصـول التقطيعيـة الاساسـية الـتي يجـب ان تقـوم عليهـا النظريـة.** لكـن ههنـا ملاحظة يجب التنبيه اليها وهـي ان المقولـة الفعليـة ليسـت المقولـة الوحيـدة ذات التوابـع التصريفيـة بـل

---

252 ـ وقد قدمنا في رسالة "الابواب الدلالية والمنطقية النحو العربي وعبارتها العامليـة" تحليـلا مفصلا في هـذا الشـأن يراجع هناك ومن القضايا التي برهنا عليها في هذا السياق ان التنظيم البنيوي الداخلي لكل من الصيغة المنفصلة والصيغة المتصلة تم في النحو العربي بواسطة نفس الآلة التنظيمية وهي توزيع الالفاظ الأحروية (أَ، أُ، إِ، أْ) توزيعات مختلفة تمثلها الأوضاع الصيغية المختلفة في مباحث المفرد والأوضاع الإعرابية في مباحث الـتركيب. والتنظيـم الداخلـي باعتبـار هـذا التوزيع منزلته من النحو العربي القديمة كمنزلة النظام الإسقاطي من النحو التوليدي في إجراء كـل مـن المفـرد والجملـة على نظام بنيوي واحد ومتجانس.

يشاركها في ذلك الاسم والصفة اللذان يتصرفإن باعتبار العدد والشخص والنوع **فلماذا لم تتجاوز مسطرة تحرير الجوهر المقولي عن أعراضه الشكلية المركب الفعلي الى غيره من المركبات؟.**

3 - في اطار الفصل بين الفعل وخصائص التطابق والذي يتكامل مع الفصل السابق بين الفعل وخصائص الزمن يميز التوليديون بين نوعين من التطابق:(253) التطابق القوي والتطابق الضعيف. الاول يصفونه بالتطابق المجرد والثاني بالتطابق المتحقق مورفولوجيا، والدور الذي يقوم به هذا التمييز في النحو التوليدي يوازي الدور الذي يقوم به في النحو العربي التمييز بين «الحركة اللفظية» و «الحركة المحلية» او بين الابواب المبنية والابواب المعربة. وعليه يجوز وصف التطابق المجرد بالتطابق البنائي (لأن اللفظ فيه لا ينبئ عن الحركة التطابقية) ووصف التطابق المتحقق او المورفولوجي بالتطابق الإعرابي لأنه يظهر في اللفظ كظهور العلامة الإعرابية في النحو العربي. وعليه فإن انجرار التوليديين الى هذا التمييز دليل عندنا على الحضور القوي للاطار الصوري العاملي الذي كان يؤسس العاملية العربية القديمة في النحو التوليدي وعلى ان العاملية كيفما كان تطبيقها النمذجي يطاردها التمييز بين اللفظ والمحل والتمييز بين البناء والإعراب. هذا وإن من النتائج التي ألزم بها النحاة التوليديون بموجب هذا التمييز تقسيم اللغات من حيث طبيعة الحالات التطابقية فيها إلى قسمين اثنين: لغات مبنية ولغات معربة. وبعبارة أخرى إن قيام النحو التوليدي على نظرية النحو الكلي مضافا اليه استمداده من نسق صوري مؤسس "عامليا" يدفع بالنسق الصوري المؤسس للعاملية العربية القديمة الى نهايات ماكان ليفكر فيها النحوي العربي. من هذه النهايات مثلا **توسيع مقدمة البناء والإعراب لتكون صالحة للتمييز بين الفصائل اللغوية:** فمن اللغات ما التطابق فيها ظاهر في اللفظ ومنها ما التطابق فيها مجرد لا يظهر. الاولى لغات اعرابية والثانية لغات بنائية. هذه النهايات ماكان للنحوي العربي ان يفكر فيها لأنه كان مشدودا الى لغة وحيدة هي اللغة العربية التي ميز فيها في اطار قوائمه التصنيفية بين «لغات فرعية» يختلف حظها من التصرف وعدمه: هناك لغة مبنية (=باب المبنيات) وهناك لغة معربة (=باب المعربات) ولغة بين بين (=الممنوع من الصرف) ولكل لغة من هذه اللغات قواعدها الخاصة بها.

4 - من التمييزات المعتمدة أيضا في النحو التوليدي والمرتبطة بالمسألة الصرفية (=التطابقية والزمنية) في اطار الالزامات او الامتدادات التصورية التي تلزم عن ثنائية البناء (=التجرد) والإعراب (=التحقق المورفولوجي): التمييز بين الجمل المتصرفة(Finite) والجمل غير المتصرفة (Infinite). وهذا التمييز في نظرنا: من المناسب ان يحل محل التمييز في باب الافعال (=من النحو العربي) بين التمام

253 -سنبين في هذه الفقرة ان دور فكرة «التطابق المجرد» في محاصرة التعدد في النحو التوليدي يشبه دور فكرة «الحركة المحلية» في النحو العربي.

والنقصان. وبعبارة مفصلة: التمييز بين الجمل المتصرفة والجمل غير المتصرفة تمييز بين الجمل التامة والجمل الناقصة قياسا على التمييز بين الفعل الناقص والفعل التام، على فرق بين التمييزين في ان هذا الاخير المناط فيه الحدث والاول المناط فيه الزمن. (فالفرق بين الفعل والمصدر ان الاول تام باعتبار جمعه في دلالته بين الحدث والزمن والثاني ناقص باعتبار تجرده من الزمن والفرق بين كان وغيرها من الافعال الناقصة انها لاتدل على الحدث وتدل على الزمن فقط).

5- الجمل الناقصة تفتقر الى الوسم الصرفي (=التطابقي والزمني) الا ان هذا لايعني انها لا مكان فيها للصرفة وانما الفرق بينها وبين سابقتها ان الصرفة فيها تشرف على السمتين [- تطابق] [- زمن].

هذا التحليل مبني على **مبدإ اجراء البنيات على منهاج واحد ولو عن طريق تضمين التمثيل مواقع افتراضية لا مقابل لها في اللفظ** وهذا كما هو واضح يندرج في سياق مبدإ تقليل الأنواع الاساسية ومن امثلة هذا المبدإ الموازية له في النحو العربي ان افتراض موقع الصدر في الشكل السيبويهي وافتراض الابتداء قبله لايعني ان الجملة كيفما كانت يجب ان تملأ عناصرها جميع تلك المواقع بل المراد هو رسم شكل ميزاني يفترض فيه ان يكون أصلا لجميع التلفيظات سواء التي تعادل الميزان ام التي لا تعادله إما بالزيادة وإما بالنقص.

ان افتراض المقولة الصرفية في الشكل العام (NP - *INFL* - VP) يندرج في هذا السياق.

6- جاء في التحليل التوليدي فيما يتعلق بالإسقاط المصدري (اي CP) ان IP هو الفضلة التي يتخذها رأس المركب المصدري والدليل القوي الذي قام عليه هذا التحليل هم ان IP يكون تاما ويكون ناقصا. والتمام والنقصان عندهم مرتبطان بطبيعة الأداة المصدرية التي وقع IP صلة لها. فمن الأدوات ما يستوجب التمام (=if / that) ومنها ما يستوجب النقصان (for) ومنها ما يدخل على التمام او على النقصان على حد سواء (=whether). ومن جهة أخرى: الدلالة الإنشائية للجملة (اي الخبرية والاستفهامية الخ...) مرتبطة بالرأس المصدري. فمن الرؤوس مالا يناسبها ان يكون الا دليلا على الخبرية نحو that ومنها ما يكون دليلا على الاستفهام فقط نحو whether. هذه الملاحظات يلخصها التحليل التوليدي في العبارة التالية: «الصدر يحدد نوع الجملة». والمقصود انه يحدد نوعها الصرفي (=التمام والنقصان) ونوعها الإنشائي (الخبرية والاستفهامية الخ)

هذا التدخل القوي للرأس المصدري في شؤون المركب الصرفي الداخلية هو الذي دفع الى القول بأن هذا المركب يناسبه ان يكون صلة محكومة بالمصدري (فاذا كانت الجملة خبرية فإن انعدام الدليل اللفظي على الخبرية يمكن جعله تحت موقع المصدري. اي أن فقدان ذلك الدليل ليس معناه ان المركب الصرفي IP لم يقع صلة للرأس المصدري بل يكون هذا المركب في ذلك محكوما بموقع المصدري

الفارغ). وقد مر بنا ان هذه الكينونة صلة للرأس المصدري الفارغ تقع عندما تخرج الجملة من الخبرية الى الاستفهام التصديقي لأنه في هذه الحالة تتقدم الصرفة الزمنية لتحتل موقع الرأس المصدري وإذا خرجت الجملة إلى الاستفهام المكوني تَقَدَّم مع الصرفة المكونُ الاستفهامي إلى مخصص CP.

ان كون الصرفة الزمنية قد تتقدم لتشغل موقع المصدري للدلالة على الاستفهام نجده واحدا من الادلة على الروابط الوثيقية التي تربط الزمن بالانشاء وفي ضوء هذا الارتباط يجب ان يفهم كون بعض الرؤوس المصدرية ينتقي الجملة المتصرفة (if / that) وبعضها ينتقي غير المتصرف (For-). ان ارتباط المصدري بالحالة الزمنية لصلته وبحالتها الانشائية هو الذي يسوغ تقدم الصرفة الزمنية لتشغل موقع المصدري للدلالة على الاستفهام في الانجليزية. هذا وان «**الانتقاء**» المذكور في التحليل التوليدي في هذا الخصوص يمكن تأويله او ترجمته الى اللغة النحوية العربية القديمة بالرجوع إلى لفظ «**الاختصاص**» الشهير: فمن الأدوات ما يختص بالجملة المتصرفة ومنها ما يختص بالجملة غير المتصرفة.

ان علاقة الرؤوس المعجمية بالفضلات الصرفية في هذا التأويل علاقة اختصاص لأجل ذلك لا حاجة إلى القول إن الرأس المصدري هو الذي يعمل التصرف وعدمه ولكن يكفي القول بالاختصاص على الشاكلة المعروفة في النحو العربي في «لولا» و«انما» وبابهما من الادوات التي قال فيها النحاة انها تختص بالدخول على المجال الابتدائي وهي لا تعمل شيئا والرفع الذي بعدها للعامل الابتدائي.

7- الجملة الخبرية البسيطة(IP-) اذن تقع فضلة للرأس المصدري فاذا خرجت الجملة الى الاستفهام التصديقي انتقل الرأس الصرفي الى موقع الرأس المصدري للدلالة على الاستفهام وذلك وفق مبدإ من مبادئ النقل ينص على ان الرؤوس لا يمكن نقلها الا الى موقع رأسي آخر[254]. هذا المبدأ في نظرنا مرتبط بمقدمة ان "**النواة" لا يمكن أن تتحول الى عنصر محيط بنواة أخرى (اي فضلة او مخصص)** فاذا «اتسع المركب» احتلت منه موقعا يمكنها من ان تتنزل منه منزلة النواة. وهذا مبني على أن تقدم وتأخر الرأس لايفقده رأسيته وهذا أيضا من مبادئ العاملية العربية. فالعامل يبقى عاملا ولا يفقد عامليته تقدم في الرتبة أم تأخر.

ان القرابة بين النحويين في هذا الخصوص واضحة فكل منهما يتضمن تصنيفا للعناصر باعتبار كونها حاكمة او محكومة[255]. ان ما صنف في النحو العربي في قائمة «المتمكن» لا يمكن في الترتيبات الافقية ان يكون في «اللامحل» والعكس بالعكس: اللامتمكن لا يشغل المحلات لأن المحل فاعلية ومفعولية وإضافة وهذه الثلاثة أوجه للتمكن. المنطق المؤسس لهذا النموذج هو نفسه الذي وجه

---

254 - Head to head movement

255-عامل / معمول في السيبويهية [+رأس] / [-رأس] في التوليدية.

التوليديين إلى مبدإ «نقل الرؤوس إلى الرؤوس»: فالمكون الاستفهامي when ملحق اي انه محكوم مكونيا بواسطة الرأس الفعلي لأجل ذلك لا يمكن ان يجعل بعد نقله في موقع الرأس لأن الشيء لا يكون حاكما محكوما في وقت واحد: لأجل ذلك الفضلة والمخصص ينتقل أحدهما إلى الآخر ولاينتقلان إلى الرأس كما أن الرأس لاينتقل إليهما. هذا التحليل لا معنى له الا ان **النحو التوليدي يقوم على مقدمة تصنيفية تشبه في شكلها ووظيفتها المقدمة التصنيفية الكبرى التي قام عليها النحو العربي اي المقدمة التمكنية:**

- **العناصرالتي يضبطها النظام الإسقاطي رؤوس ولا رؤوس.**
- **والتي يضبطها النظام العاملي متمكن ولا متمكن.**

ومما يقوي الشبه والترادف والتوازي بين التصنيف باعتبار الرأسية وعدمها في النحو التوليدي والتصنيف باعتبار التمكن وعدمه في النحو العربي انهما يتقدمان في النحوين معا باعتبارهما **اساسا قبليا لبناء الانساق الترتيبية الاساسية (= الاصول الميزانية)**: التصنيف الرأسي منه اشتقت الأشكال المركبية التي تعود الى نفس النظام الإسقاطي البنيوي والتصنيف التمكني منه اشتقت الأشكال العاملية التي تعود الى نفس النظام: نظام المسافات والموازين الاساسية.

ومما يقوي هذا التوازي أيضا قيام النحو التوليدي على مقدمة ان: « موقع الرأس لا يشغله الا رأس وحيد»[256] اي ان الرؤوس الحاكمة لا يمكن ان تتنازع نفس المجال. وهذا مبدأ مشهور في العاملية العربية القائمة على التصنيف التمكني: المسافة الواحدة لا يمكن ان تقع محكومة الا للاعمل واحد.وكما ان الكوفيين قد خالفوا البصريين في هذا الخصوص اذ أقاموا تحليلهم في بعض الامثلة على جواز تعدد العوامل والمسافة واحدة فإن النحو التوليدي ايضا ظهر فيه تحليل يقوم على فرضية اختلاط الرؤوس اواندماجها[257].

8 ـ ان نظرية س ـ خط في تعميمها النظام الإسقاطي ليشمل المقولات غير المعجمية كان المدخل في النحو التوليدي الى النظر في مشكلة الاستفهام وتوالي المجالات المشكلة (=الجمل الرئيسية والجمل الفرعية). هذا وان النظر في بنية المجالات وفي طرق تتابعها وضوابط هذا التتابع موضوع مشترك بين النحوين العربي والتوليدي ويكفي في هذا الصدد الرجوع الى باب الاشتغال وفروعه في النحو السيبويهي لنتبين بأن سيبويه لم يشتغل في هذا الخصوص الا بمشكلة تتابع المجالات والمسافات.

256-راجع تحليل الجمل (53) و(54) في ص 300 و 302.

257 ـ راجع موجزا عن هذا الافتراض في الهامش رقم (129) من هذا المبحث (انظر ص 302) أما التفاصيل فتراجع في رسالة "بيكر" الشهيرة في هذا الشأن:

- Baker, M. (1988) *Incorporation. A theory of grammatical function changing*

وعلى العموم ستكون لنا عودة مفصلة في هذا البحث الى موضوع هذه المقارنة في المباحث المتعلقة بنظريات «النقل» و«الإعراب» و «الحواجز» في النحو التوليدي لأن هذه الظواهر فضاء خصب يفتح مجالا واسعا من أبواب الموازنة والتخريج.

9 ـ آخر ملاحظة اختتم بها التحليلُ التوليدي السالف المعني عندنا بهذه المتابعة التعليقية المفصلة ملاحظة تفيد ان هذا التحليل يقوم على تصنيف ثلاثي للجمل: الجمل المتصرفة والجملة غير المتصرفة والجمل الصغرى. والفرق بين الجملة الكبرى (=المتصرفة وغير المتصرفة) والصغرى يكمن أولا في ان الاولى تكون صلة للرأس المصدري ولا تكون صلة للرأس الفعلي بينما الثانية لا تكون صلة إلا للرأس الفعلي. وذلك نحو: (ظننت زيدا شاعرا عظيما). التحليل التوليدي لمعادل هذه الجملة في الانجليزية يقوم على اعتبار «شاعرا عظيما» مركبا اسميا اي $\bar{\bar{N}}$ الا ان هذا الإسقاط لم يعتبر إسقاطا أقصى بإطلاق. لماذا؟ لأن اعتباره كذلك يجعله فضلة للرأس الفعلي (ظن) وفي هذه الحالة يبقى "زيدا" لغوا لا موقع له في الفضاء الإسقاطي. حل هذه المشكلة مر عبر ادخال مفهوم جديد هو مفهوم الإلحاق (adjunction) **والإلحاق هنا هو عبارة عن توسيع للإسقاط الأقصى بالزيادة.**

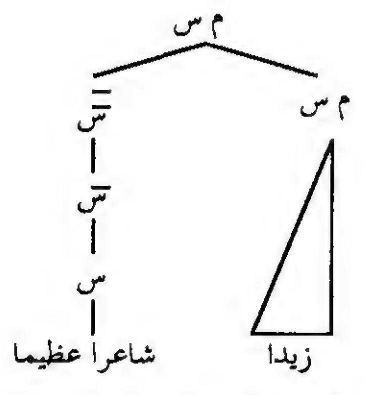
وبهذا تكتمل صورة الفضاء الإسقاطي وتتوازن:

ـ الإسقاط الوسيط رأس وفضلة

ـ والإسقاط الأقصى مخصص و«رأس» (=الإسقاط الوسيط).

والاول يتوسع بالملحقات (adjuncts) والثاني يوسع بالإلحاق (adjunction).

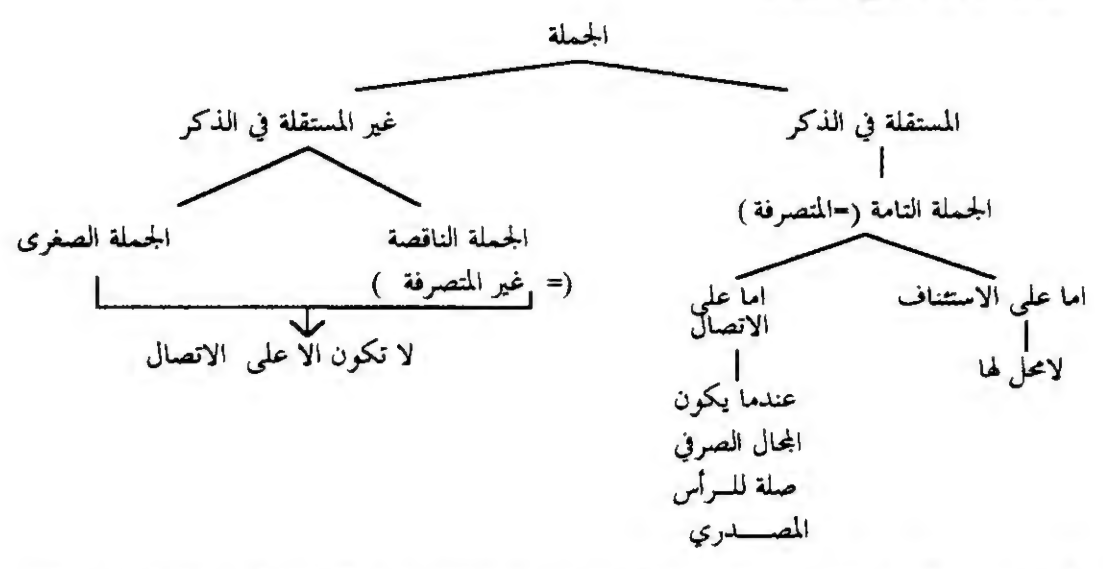
ومناط الزيادة التي توسع بها الإسقاط الاسمي الأقصى في المثال السابق هو "زيدا" الذي قلنا عنه ان القطعة "شاعرا عظيما" اذا اعتبرت تحت إسقاط أقصى بقي هو اي (زيدا) لغوا لا موقع له في الامتداد البنيوي الإسقاطي. وتمثيل هذه الزيادة يتضح من خلال الصورة (57):



وهذا معناه ان الواقع فضلة اوصلة محكومة للرأس الفعلي هو هذا الإسقاط **الاسمي الأقصى المزيد.**

ان كلا **من الإسقاط الوسيط والإسقاط الأقصى يتكون من مجالين أحدهما للتجرد والآخر للزيادة**. والزيادة في الحالتين ممثلة بمفهوم الإلحاق[258]. وأخيرا إن الإسقاط الاسمي الأقصى المزيد يمثل في نظرنا المرادف البنيوي الدقيق لمجال الابتداء المنسوخ بافعال القلوب في النحو العربي.

10- من خصائص "الجملة الصغرى" اي **الإسقاط الاسمي الأقصى المزيد** انه يكون على الاتصال ولا يكون على الاستئناف لأنه لا يستقل في الذكر. وإذ قد ذكرنا الاستقلال الذكري نشير الى ان هذه الفكرة من المقدمات الكبرى الحاضرة في العاملية التوليدية خصوصا في شقها المتعلق بتصنيف الجملة ولعل الخطاطة الآتية توضح المقصود:



11- العلاقات الشبهية تنقسم الى قسمين: علاقات تناظرية عمودية وعلاقات تناظرية افقية الاولى هي اساس التصنيفات المقولية والثانية اساس للتصنيفات البنيوية.

العلاقات التناظرية يستعملها النحاة في «حال التبادل بين العوامل او بين المعمولات» في النحو العربي[259] وفي حال التبادل بين الرؤوس او بين الفضلات في النحو التوليدي.

ان «التشبيه» او العلاقات التناظرية التي اعتمدت في النحو التوليدي اساسا لبناء نظرية موحدة للمركبات باصنافها المختلفة تتقدم في هذا النحو شأنها في ذلك شأن النحو العربي باعتبارها «**اداة تسمح بوضع التحليل النحوي في اطار شديد التجرد وان الشيء يعد أصلا إن كان موافقا**

---

258 ـ راجع تفاصيل المسألة الإلحاقية في المباحث اللاحقة.

259 – تراجع التفاصيل في: *Grammaire et Coranité* V°2.

للتعاريف اما إن لم يوافقها فإنه يبحث له عن وجه شبه باحد الاصول ويمكن انطلاقا من نوع الشبه تحديد صورته المتخيلة»[260].

ان اهتداء النحوي التوليدي الى الآلة التشبيهية في سعيه الى بناء صورة متخيلة انطلاقا من العلاقات التناظرية الافقية بين المركبات المفردية والجملية، دليل آخر عندنا على ان العقل النحوي محكوم بسنن تطارده كيفما كان اللبوس الذي يلتبس به. ونشير هنا إلى أن النحاة العرب قام التمييز عنهم بين ثلاثة أنواع من العلاقات التناظرية يقول المبرد: « والتشبيه يكون للفظ وللتصرف وللمعنى»[261]. الاول كتشبيه (كان) بالافعال لأنها في وزن الفعل وتصرفه « وليست فعلا على الحقيقة»، الثاني « واما عشرون درهما فشبهت بضاربون زيدا وهذا تشبيه تصرف» الثالث: «وأما المعنى فتشبيه (ما) (بليس) و(ليس) فعل و(ما) حرف والمعنى واحد».

ولئن كانت النظرية النحوية العربية قد استثمرت هذا النسق التشبيهي إلى حد الاستهلاك في كل جزئيات وتفاصيل التحليل النحوي فإن النظرية النحوية التوليدية قد دفعت بالمقدمات الشبهية الى حدود بعيدة ونهايات تُحاوز ما فُعل في النحو العربي والاشارة هنا الى مقدمة التأويل المفردي التي لم يتخل عنها النحاة العرب وعوضها النحاة التوليديون: ببيان الأنواع المقولية للعوامل والأنواع المقولية للمعمولات وفي ذلك تقدم واضح للتحليل النحوي بالنظر الى ماانتهت اليه النظرية النحوية العربية القديمة[262].

النحوي التوليدي عندما نص مثلا على أن الرأس المصدري يتخذ الإسقاط الصرفي الأقصى فضلة معمولة له اكتفى بعنونة هذا الإسقاط بالنوع المقولي ("I) و لم يتحاوزه الى اشتراط تأول المركب الصرفي بالمفرد لتصح معموليته ـ وهو جملة تامة ـ للرأس المصدري.

---

260 – المرجع السابق.

261 ـ 3/33.

262 – التخصيص بوصف "القديمة" هنا مقصود لان رسالة "*Grammaire et Coranité*" في جزئها الثاني. قد تضمنت فصولها الاخيرة توسيعا للعاملية العربية يندرج في سياق "العلم "النحوي السيبويهي ولا يخرج عنه لأنه لا يتجاوز حدود الدفع بالمقدمات الى نهاياتها. لأجل ذلك تجد الرسالة المذكورة تنسب التحليلات الناتجة عن مسطرة الدفع المشار اليها الى «السيبويهية» وتجعلها جزءا منها ليس لسيبويه ان يرفضه لان مقدماته تستوجبها.

الفصـــل الثالــث:

العلاقـــــات البنيويـــــة:
مبدأ التنظيم الرئاسي الهرمي لبنية المجال
بيــن البنيــة العاملية والبنية الشكليــة.
(مــوازنة بين السيبويهيـــة والتوليديــة)

تقـــديـــم

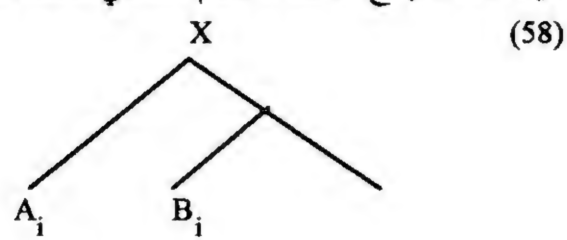
ان العلاقات البنيوية التي تقوم داخل الفضاء المركبي كما مر بنا لا تخرج عن الإشراف والسبق والتشعب والتآخي(=التجاور) وقد بينا أن هذه المفاهيم الشجرية هي المرجع الذي منه تستمد النظرية النحوية التوليدية تعريف «الاشكال العلاقية الأساسية في التحليل التركيبي».

«العاملية» احد هذه الاشكال العلاقية وقد مر بنا تحت الرقم (13)[1] تعريف لهذه العلاقة ينطلق من أحد تلك المفاهيم الشجرية وهو مفهوم التآخي (=Sisterhood). ولئن كان هذا المفهوم صالحا لتعريف العلاقة العاملية فإن صلاحيته التعريفية لا تمتد الى وضع علاقي آخر غير العاملية، كالأوضاع التطابقية مثلا. والمفهوم الذي يمكن ان يمثل أصلا تعريفيا لكل من ضربي الأشكال العلاقية (=العاملية والتطابق) يجب ان يكون أفضل من مفهوم التآخي. والنظرية التي تعتمد على هذا المفهوم الموحد (=الأصل التعريفي الموحد) يجب ان تتقدم في الموازنة والمفاضلة باعتبارها أفضل من الاخرى. في هذا السياق تندرج فكرة إعادة صياغة «العاملية» في ضوء مفهوم التحكم المكوني. هذه الإعادة مرتبطة اذن **ببرنامج اختزال الأنواع الذي يصبح بموجب مبادئه التمييزُ في هذا المستوى من التحليل بين العاملية والتطابق تمييزا عارضا الغاية منه التفصيل وليس التأصيل اما الأصل الجامع بين المتمايزين هنا فهو التحكم ـ ك.**

ان هذا المفهوم ، مفهوم التحكم ــ ك، من مزاياه اذن انه يمكن الاعتماد عليه أصلا تعريفيا للعلاقات العاملية وللعلاقات التطابقية على حد سواء ولعل ذلك دليل على ان بين هذين الضربين من العلاقات، جوامعَ صوريةً هي التي سوغت استواء مفهوم التحكم ـ ك أصلا تعريفيا لهما معا.

• اول هذه الجوامع شاكلة الانتظام الهندسي الممثلة بالصورة (58):

(58)



• الثاني ارتباط التطابق والعاملية **بإشكالية التمثيل ودرجاته وبمبدا تدريج العلاقات التحكمية عبر الوسائط:** فكل من التطابق والعاملية يكون قريبا ويكون بعيدا ومناط القرب والبعد في الحالتين مقاييس التحكم المكوني كما هو مبين في التحليل التوليدي التالي الذي ستنقسم فقراته باعتبار التفصيل الآتي:

---

1 ـ راجع الصفحة 209.

أ ـ التطابق القريب.

ب ـ التطابق البعيد.

ج ـ التطابق والتحكم ـ ك: وفي هـذه الفقرة الثالثة سنبين ان الجامع الصوري بين الأوضاع التطابقية القريبة والأوضاع التطابقية البعيدة انتظامهما البنيوي جميعا وفق مبادئ التحكم ـ ك.

بعد "الاستعراض المحايد"[2] لتفاصيل التحليل التوليدي في هذه الشؤون الثلاثة ننتقل ـ على عادتنا التي جرينا عليها فيما تقدم من مباحث ـ الى التعليق والتعقيب والموازنة من ذات زوايا النظر والتأويل التي ألفناها في هذه المباحث، هذا وستدور رحى هـذه الموازنة وذلك التعليق والتعقيب حول مسألة أساسية يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

ـ إن منزلة فكرة « المجال الممتد من أعلى إلى أسفل في علاقة هرمية» من «البنية العاملية» و«البنية الشكلية» في العاملية العربية في احدى صورها الحديثة المندرجة في اطار متابعة المشروع السيبويهي[3] ترادف منزلة مبدإ التحكم ـ ك من «الأوضاع العاملية» و«الأوضاع التطابقية» في النحو التوليدي.

*　　　*　　　*

(I) ـ التحليـــل التوليــــدي

(I) ـ 1 ـ البنية الشكلية (=التطابق) ومبادئ التنظيم الرئاسي.

«« لقد نظرنا سابقا في علاقات الإشراف والسبق والعاملية. وفي هـذه الفقرة ننظر في العلاقة البنيوية المعروفة بالتحكم المكوني (=التحكم ـ ك) ولنا عودة ايضا في هـذه الفقرة الى فكرة العاملية لإعادة صياغتها في ضوء هذه العلاقة. ولبيان طبيعة الدورالذي تقوم به فكرة التحكم ـ ك بالنسبة لعموم النظرية ننظر بايجاز في الشكل الذي تتخذه الأوضاع التطابقية في هذه النظرية.

2 ـ سيمتد هذا الاستعراض من ص (397) إلى النصف الأول من ص (401) في مرحلة أولى نقطعها بتعاليق موجزة ثم من ص (406) إلى ص (409) في مرحلة ثانية نشرع بعدها مباشرة في بناء تعليق مطول سيكون عبارة عن موازنة مفصلة بين العاملية السيبويهية والعاملة التوليدية محورها: «مبدأ التنظيم الرئاسي الهرمي لبنية المجال بين البنية العاملية والبنية الشكلية».

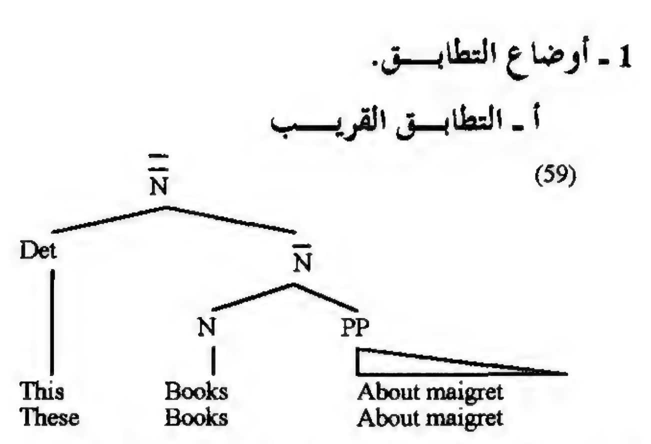
3 – انظر: ـ آية اللغة وكبرياء النظر

Grammaire et coranité V°2 -

1 ـ أوضاع التطابـــق.

أ ـ التطابـــق القريـــب

(59)

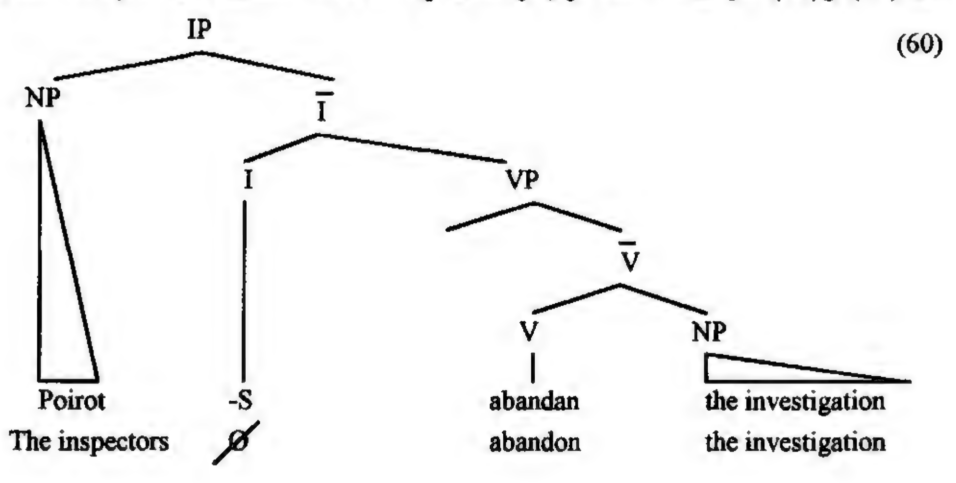


هذه البنية مبنية على أساس التطـابق بـين رأس المركـب الاسمـي ومخصصـه (ومعلـوم ان الضمـائر تتطابق في العدد مع، الرأس الذي يشـرف عليـه (م س) بالمباشـرة) والتطـابق في أمثلـة الاشـارة متحقـق مورفولوجيا كما هو واضح من الفرق بين there و this الا انه في امثلة اخـرى غـير اشـارية لا يتحقـق كما يتبين من المقارنة بين the books و the book.

في لغات أخرى غير الانجليزية (كالفرنسية والايطالية)، التطابق بين رأس (م س) والمخصص غـني من الناحية المورفولوجية كما يتضح من الأمثلة التالية: Le livre, les livres, mes livres, la voiture, ma voiture ان الاختلاف بـين اللغـات فيمـا يتعلـق بـالتصرف المورفولوجي لمخصـص (م س) يمكـن معالجته من نفس الزاوية التي عالجنا منها مسألة الصرفـة الفعليـة وطبيعـة العلاقـة الـتي تقـوم بينهـا وبـين مخصص المركب الصرفي، فقد أرجعنا في هذا الخصوص اختلاف اللغات في التلفيظ المورفولوجي للصرفة المذكورة الى حظ كل منها من «التطابق الغني» و«التطابق الفقير». وهكذا [وفي سـياق طـرد الابـواب على منوال واحد] نقول: ان التطابق بين الرؤوس الاسمية ومخصصاتها في النوع والعدد غني في الفرنسـية والالمانية فقير في الانجليزية والفرق بين هذه اللغات مع ذلك ليس في عموم «التطـابق» حضـورا وغيابـا ولكن في التحقيق المورفولوجي لهذا التطابق وعدمه.

ان المقارنة بين (59) و(60) تجر الى ملاحظة تواز او تعادل في العلاقات الشجرية بين المكونات المتطابقة:

(60)



هناك تعادل وتماثل صريح في العلاقات الشجرية بين المكونات المتطابقة يكمن في ان الرأس المركبي يتطابق مع مخصصه، في العدد والنوع والشخص. واللغات تختلف في حظ هذا التطابق بين المخصص والرأس - في كلٍّ من (IP) و (NP) - من التحقق المورفولوجي.

ب - التطابق البعيد

ان التطابق لا يكون دائما بين الرأس والمخصص كما لا يكون بينهما فقط بل يجوز ان يتجاوزهما:

أ - في احدى اللهجات الهولندية ، يتجاوز التطابق المجال الصرفي ليشمل ايضا المجال المصدري ففي (61) مثلا التطابق في العدد والشخص ليس ثنائيا فقط (=اي بين الرأس الصرفي والمخصص) بل ثلاثيا يضم عنصرا آخر هو رأس المركب المصدري:

61- أ $[_{\bar{\bar{C}}}$ $[_{\bar{C}}$ da $[_{I''}$ den inspector da boek getzen eet]]]

that the inspector that book read has

(مفرد)

61- ب $[_{\bar{\bar{C}}}$ $[_{\bar{C}}$ dan $[_{I''}$ inspectors da boek gelzen een]]]

(جمع)

هذه الامثلة معناها أنه بالاضافة الى التطابق بين الرأس الصرفي والمخصص الصرفي، يتطابق الرأس المصدري (=da في المثال الاول وdan في المثال الثاني) مع المركب الصرفي مخصصه ورأسه. وبعبارة أخرى الرأس المصدري (=c) يتطابق في هذه الامثلة مع رأس فضلته الصرفية[4] ومخصصها.

ب - من جهة اخرى مخصص (م س) لا يتطابق دائما مع الرأس الاسمي:

62 - أ - .The detective's book

ب -.The detectives's book

ج -. The detective's books

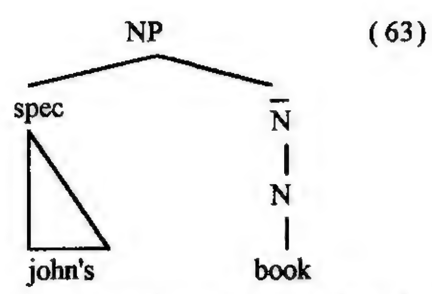
د - The detectives's books

عدد الرأس الاسمي (=book) في (62) مستقل عن عدد المضاف اليه (=Genitive). المضاف اليه في مثل هذه الاحوال يشغل موقع المخصص من (م س):

---

4 - للتمييز بين هذا الوضع التطابقي وسابقه يمكن ان نصف التطابق السابق بكونه مركبيا داخليا بينما التطابق في (61) تطابق عبر المركبات لكن هل هذا التطابق عبر المركبات حر لا يخضع لاي قيد أوحصر؟ الاجابة عن هذا السؤال تتضمنها الفقرة الموالية من التحليل.

(63)



من أدلة هذا التحليل ان المضاف اليه المتقدم على المضاف في الامثلة الانجليزية لا يمكن ان ينازعه المحدد(5) موقع المخصص:

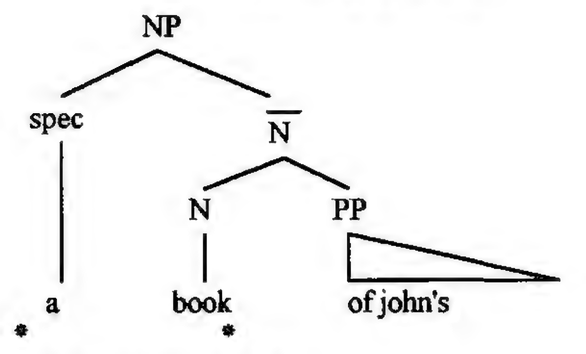
64 - أ * This John's book.

* a john's book.

المضاف اليه المتقدم والحد، بينهما تناف أما إذا تأخر المضاف اليه فلا تنافي:

64 - ب A book of john's

This book of john's



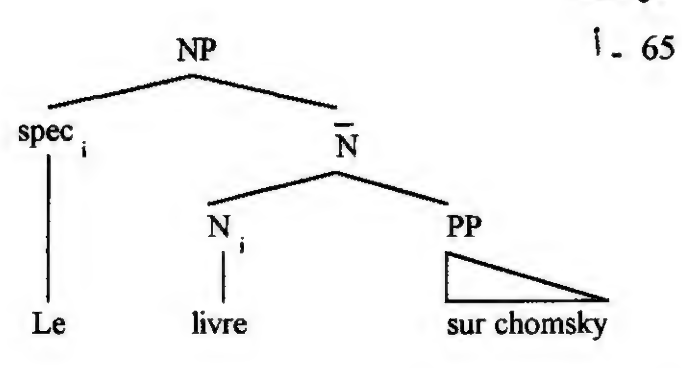
* * *

2 - التطابق في ضوء مفهوم التحكم - ك : (التحكم - ك والعاملية).

2 - أ - التحكم - ك والتشعب الاول.

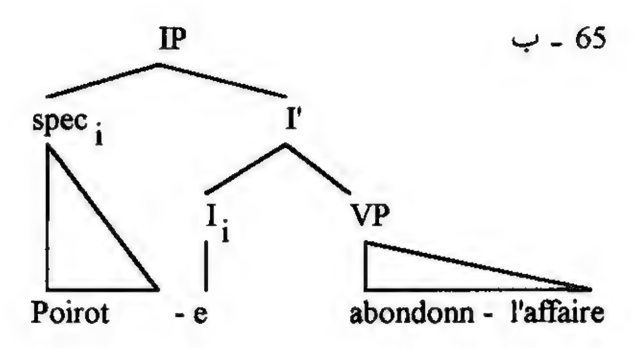
العناصر التي تتقاسم نفس القرينة الاحالية داخل الأشكال التمثيلية التالية واقعة في حدود التطابق: الفرنسية.

65 - أ



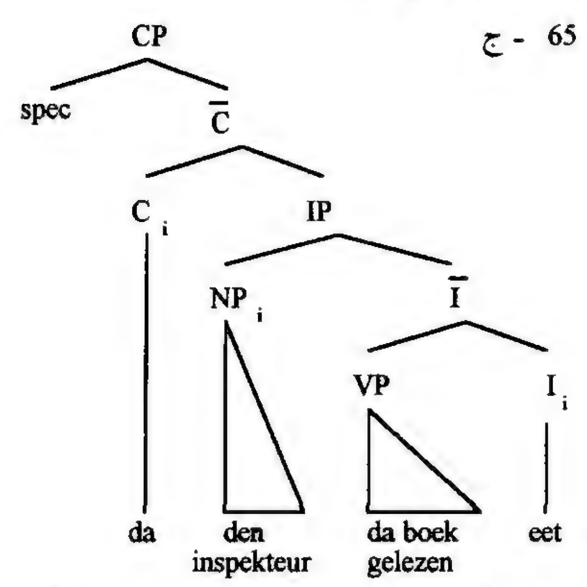
Determiner - 5

65 ـ ب



الهولنديـــة الشرقيـــة.

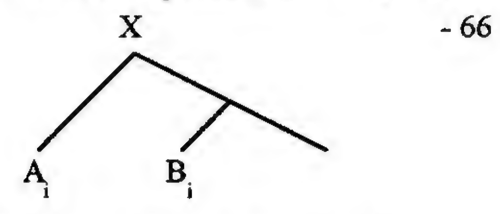
65 - ج



في (65 ـ أ) و(65 ـ ب) التطـابـق واقـع بين الرأس والمخصص داخـل نفـس المركـب لكـن في (65 ـ ج) التطابق لا يمكن ان يوصف في اطار العلاقة بين رأس المركب ومخصصه.

يلاحظ ـ من منظور العلاقات الهندسية بين المتطابقات في كل الاشكال السابقة ـ ان المطابِق يعلو شجريا المطابَق: اي ان الشكل الهندسي المشترك بين كل الاحوال السابقة هو (66):

66 -



في (66) اول موقع شجري يعلو المطابِق (بالكسر) A يعلو المطابَق (بالفتح) B ايضـا. اي ان اول موقع شجري متشعب مشرف على A (=اي العنصر التطابقي الاعلى) يشرف ايضا على B (=العنصـر التطابقي الادنى) وA لا يشرف على B كما ان B لا يشرف على A.

ان العلاقة الهندسية الممثلة في (66) تعرف بعلاقة التحكم المكوني.[6]

♦(67) **التحكم المكوني:**

الموقع الشجري A لا يتحكم ـ ك في B الا:

ا ـ اذا لم يكن احدهما مشرفا على الآخر.

ب ـ واذا كان اول موقع متشعب يشرف على A يشرف على B ايضا.♦

2 ـ ب ـ مجـــال التحكـــم ـ ك:

في (65 ـ أ) مخصص (م س) اي الحد (le) يتحكم ـــ ك في كـل المواقـع الشـجرية الواقـع تحـت اشراف (NP)[7]. ومجموع هذه المواقع يوصف بكونه مجال التحكم المكوني لذلك العنصر الحدي.

وفي (65 ـ ب) الفاعل يتحكم ـ ك في كل المركب الصرفي. هذا الأخـير يتـنزل إذن مـن الفـاعل منزلة مجال التحكم ـ ك. وفي (65 ـ ج) الرأس المصدري (C) يتحكم ـ ك في كل مايقع تحت الإشـراف المباشر ل ($\bar{C}$) الإسقاط المصدري الوسيط، لاجل ذلك فإن ($\bar{C}$) يمثل مجال تحكميا لِـ (C).

ان مجال التحكم ـ ك لعنصرما يجب ان يكون «مكونا» بالضرورة هذا علاوة على كونه متكونـا من كل العناصر الواقعة تحت اشراف موقع شجري معين. ومن هنا نسبة التحكـم الى المكـون في لفـظ التحكم ـ ك. أمر آخر تجب الاشـارة اليه وهـو ان الموقـع الشـجري يتحكـم مكونيـا في نفسـه لأنـه لا يشرف على نفسه[8]»»

تعليـــــق موجـــــز

1ـ الفكرة الأساسية الثاوية وراء هذا التحليـل هـي التمييز بـين نمطـين مـن العلاقـات التطابقيـة التطابق القريب والتطابق البعيد. الاول يكون داخل نفس المركب بين رأسه ومخصصـه والثـاني يتجـاوز المركب الواحد بحيث يدخـل في العمليـة التطابقيـة طـرف ثـالث، غـير الـرأس والمخصـص، ينتمـي الى مركب آخر وهو الرأس المصدري في الحالة المشروحة في التحليل. والجـامع بـين هـذه الاحـوال جميعـا انتظامها جميعا وفق ملابسات وشكليات مبدإ التحكم ـ ك كما هي مشـروحة في (67): المطـابِق يعلـو المطابَق شجريا على الشاكلة:

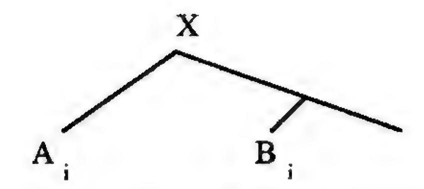
---

6 ـ هذه العلاقة اقترحها لاول مرة النحوي «رينهارت» في مقاله الشهير:

Reinhart, T (1981) "*Définite NP anaphora and C - Command*".

7 ـ الاهم بالنسبة لهذه العلاقة هو ان A لا تتحكم مكونيا فيما تشرف هي عليه.

8 ـ راجع شومسكي (b 1986) للمزيد من التفاصيل.



العلاقة الهندسية الممثلة في هذا الشكل بين A و B هي المدعوة بالتحكم ك اذ :

- لا يشرف أحدهما على الآخر.

- وأول موقع متشعب مشرف على A يشرف على B ايضا.

2 - ان التحليل التوليدي للتطابق مبني على فكرة التوازي البنيوي والتشابه الشكلي بين الأوضاع التطابقية. هذا التوازي البنيوي تم توظيفه مرتين:

أ- المرة الاولى عند ملاحظة ان التطابق داخل المركب الاسمي جاء على منهاج التطابق داخل المركب الصرفي اي تطابقاً بين الرأس والمخصص. تندرج هذه الملاحظة في سياق طرد الابواب المركبية على منوال واحد لا في مستوى البنية الرئاسية الداخلية فحسب ولكن ايضا في مستوى العلاقة التطابقية التي تقوم بين المخصصات والرؤوس في جميع المركبات.

لقد رأينا فيما تقدم من المسائل ان التطابق يكون بين مخصص IP والرأس الصرفي والآن قد تبين في اثناء النظر في بنية المركب الاسمي ان التطابق يكون ايضا بين مخصص NP والرأس الاسمي. والذي يؤيد هذا المنحى في التحليل هو أن التحليل التوليدي قد وسع في سياق طرد الابواب المركبية على وتيرة تحليلية واحدة ثنائية «الإعراب والبناء» التي رأينا انهم أقاموا تحليلهم عليها في العلاقة بين مخصص المركب الصرفي ورأسه ليشمل ايضا العلاقة بين مخصص م س ورأسه. فالفرق بين الانجليزية وبين الفرنسية والالمانية في هذا الخصوص مثلا، ان:

- المعاني التطابقية في الاولى تعتور الرأس سواء في المركب الصرفي ام في م س والعلاقات اللفظية التي تنبئ عن هذه المعاني نادرة وهي جارية على منهاج الاحوال البنائية في النحو العربي.

- أما في الثانية فغنى التطابق فيها تأويله ان العاملية التطابقية فيها اعرابية لا بنائية.

هذا الفرق بين الحالتين يُؤَوَّل، ببساطة، في اطار ثنائية الإعراب والبناء.

غاية الأمر اذن ان التوازي البنيوي بين المركبات يتجاوز الانتظام الإسقاطي باعتبار مبدإ الرئاسية الهرمية الى الرابط التطابقي بين المخصص والرأس.

ب - أما المرة الثانية التي تم فيها توظيف التوازي البنيوي فعند التنصيص على التشابه الممثل في الشكل المشترك بين النمطين التطابقيين المذكور في (66)[9].

---

9 - هذا الشكل نفسه يحمل في ص 395 الرقم (58).

3 ـماالفرق بين التطابق القريب والتطابق البعيد؟

الاول يكون ثنائيا بين رأس المركب ومخصصه وداخل نفس المركب لا يتجاوز ه اما الثاني فيكون ثلاثيا وهو عبارة عن توسيع للاول إذ ينضاف راس المركب الأعلى (-المركب المصدري في الامثلة المدروسة) الى رأس المركب الادنى (-المركب الصرفي) وإلى مخصصه باعتباره طرفا في العملية التطابقية ونشير هنا الى **ان فكرة التطابق الثلاثي اي كينونة الرأس المصدري طرفا في المسافة الصُّرفية تؤيد ما سبق ان بيناه في تعليق سابق من ان المركب المصدري ليس الا تعقيدا بنيويا للمركب الصُّرفي.**

ونشير هنا ايضا الى ان فكرة التطابق الثلاثي تطبيق لمبدا ان المجال يكون « ممتدا من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية (- قائمة على الوسائط) تجعل العامل الاكبر ممتدا الى مكونات البنية كلها. بهذا المعنى يكون للعامل مجالات مختلفة في البنية الواحدة والقوانين المنظمة لهذه المجالات والمحددة للمجالات الممكنة ولامكان تتابعها ستكون لها اهمية كبرى»[10]. ونتذكر هنا ان العامل ليس واحدا بل هناك العامل التنظيمي واختصاصه البنية العاملية وهناك العامل الشكلي واختصاصه البنية الشكلية « التي نجعل منها شكل الفعل وزمنه وحدثه وجهته التي هي عندنا عوامل شكلية تتدرج بالنسبة لعامل شكلي كبير وتقوم على الوسائط»[11] وهذا معناه ان البنية الشكلية في هذا التحليل ترادف البِّنية الصُّرفية.

ان الذي يعنينا في المقام الأول من هذه المقابلة بين المجال العاملي والمجال الصُّرفي خصوصا اذا تذكرنا ان مفهوم البنية الشكلية في هذا التحليل انما اقترح في اطار « متابعة المشروع السيبويهي واقتراح اسس مفصلة لنظرية عاملية يرجى لها ان تكون جزءا من نحو متكامل للغة العربية وامتدادا للغويات العربية في صورتها السيبويهية»[12] باعتباره بديلا نظريا للمقدمة الاختصاصية التي قامت عليها الصياغة السيبويهية جاء في "آية اللغة...":

« من العوامل المختصة بالافعال موقع الاسم. هنا سنغير الصياغة وسنقول انه ليس هناك اختصاص وانما هناك افضاء للشكل المقولي يقوم به عامل الشكل»... « الحدس اللغوي يقضي بأن المتغير ليس العلامة الإعرابية التي تلحق الفعل وحدها وانما المتغير هو شكل الفعل كذلك»،[13] قلت ان الذي يعنينا في المقام الأول من المقابلة بين المجال العاملي والمجال الصُّرفي ــ وقد بينا ان هذا الاخير

10- "آية اللغة وكبرياء النظر"

11-نفس المرجع السابق.

12-نفس المرجع السابق

13- المرجع السابق نفسه.

تصحيح لمقدمة الاختصاص وهذا التصحيح هو من باب ما تحتمله المقدمات السيبويهية على جهة الاستلزام وليس واقعا في حدود التصريح كما هو معلوم ـ هو ان المجال الصُّرفي (=الشكلي) يحتمل الانتظام الرئاسي كما يحتمله المجال العاملي. هذا فيما تحتمله العاملية العربية من متابعة للصياغة السيبويهية. وقد لاحظنا من قبل ان التحليل التوليدي للعلاقات التطابقية قائم على مبدإ التنظيم الرئاسي هذه لعلاقات سواء في احوال التطابق القريب ام في احوال التطابق البعيد: اذ ان التنصيص على ان المطابِق يجب أن يعلو المطابَق شجريا لامعنى له إلا كون المجال التطابقي يجب أن يكون ممتدا من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية، تجعل العامل الشكلي (=التطابقي) الأكبر ممتدا الى مكونات البنية كلها بهذا المعنى يتخذ التطابق مجالات مختلفة في البنية الواحدة كما هو الشأن على وجه الخصوص في التطابق الثلاثي.

4 ـ ان البنية العاملية والبنية الشكلية في المتابعة المذكورة للمشروع السيبويهي الجامع بينهما انتظامهما معا وفق فكرة المجال ومبدإ النظام الرئاسي الداخلي. والمرادف النظري لهاتين البنيتين في النحو التوليدي هو العاملية والتطابق.

«العاملية» و«التطابق» في التحليل التوليدي ، الجامع بينهما قيامهما معا على مبدإ التحكم ـ ك الذي ليس شيئا آخر سوى تدريج للعلاقات البنيوية وفق مبدإ الهرمية الرئاسية.

ان الجامع الصوري بين جميع الأوضاع التطابقية سواء بين المخصص والرأس من المركب الاسمي أو من المركب الصرفي اوبين الرأس من المركب المصدري(=CP) والمركب الصرفي رأسِهِ ومخصصه، قيامها جميعا على مبدإ أن:

- المطابِق يجب ان يعلو المطابَق.
- وان لا يكون لأحدهما سبيل الى الإشراف على الآخر.
- وان اول موقع يشرف على المطابِق يجب ان يشرف على المطابَق.

ان التحليل التوليدي لأوضاع التطابق قد قام اساسا على فكرة توسيع وتعميم مبدإ التحكم ـ ك ليكون صالحا لوصف العلاقات التطابقية والعلاقات العاملية. **هذا التوجيه المخصوص للآلة التحليلية التوليدية يشبه الى حد بعيد قيام التحليل النحوي العربي المذكور آنفا على مبدإ تعميم وتوسيع مبدإ التنظيم الرئاسي لبنية المجال ليكون صالحا لوصف البنية العاملية والبنية الشكلية على حد سواء.**

خلاصـــــة التعليـــق

أ ـ الأوضاع التطابقية صورها كثيرة والأوضاع العاملية أيضا صورهـا كثيرة والجامع بين هـذه وتلك وبين الكل كونها مشتقة جميعا من تشكل هندسي واحد هو الشكل الرئاسي الهرمي القائم على الوسائط والمنتظم وفق مبدإ التحكم ـ ك.

يندرج هذا التحليل اذن في سياق طرد أوضاع بنيوية مختلفة على منوال واحد والمناط التوحيدي هنا هو التحكم المكوني.

ب ـ ان منزلة التحكم ـ ك من الأوضاع التطابقية والأوضاع العاملية في النحو التوليدي كمنزلة فكرة «المجال الممتد من اعلى الى اسفل في علاقة هرمية تجعل العامل الاكبر ممتدا الى مكونات البنية كلها» من البنيتين العاملية والشكلية في العاملية العربية.

(I) ـ 2 ـ البنيـــــة العامليـــــة

أ ـ تقـــديـــم

لقد تبين مما تقدم ان التحكم ـ ك مبدأ عام يصلح لوصف العاملية والتطابق على حد سواء وان منزلته في النحو التوليدي من هذين كمنزلة فكرة المجال المنتظم رئاسيا من البنية العاملية والبنية الشكلية في النحو العربي ولئن كان التحليل في المسألة المنصرمة قد كاد ينحصر في المسألة التطابقية فإننا نريد في هذه الفقرة ان نفرد المسألة العاملية بكلام مستقل يتبين به كيف يصدق عليها من مستلزمات مبدإ التحكم ـ ك، ما يصدق على المسألة التطابقية. لاجل ذلك سنقسم التحليل التالي باعتبار نفس التفصيل الذي قسمنا باعتباره آنفا الكلام في المسألة التطابقية:

أ ـ العاملية القريبة (=التآخي)

ب ـ العاملية البعيدة (=اي التي يتم فيها الإفضاء باعتبار الإسقاط الأقصى لا باعتبار الإسقاط القريب)

ج ـ العاملية والتحكم المكوني: (وفي هذه الفقرة الاخيرة سنبين ان الجامعَ الصوري بين الأوضاع العاملية القائمة على الإفضاء القريب والأوضاع العاملية القائمة على الإفضاء البعيد انتظامُ الكل وفق مستلزمات مساطر التحكم المكوني في تعريفه الجديد)

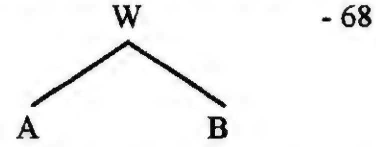
ثم نتبع التحليل بتعليق مفصل نبين فيه: الخيوط الدقيقة التي تدخل في تكوين نسيج الترادف النظري القائم بين العاملية العربية والعاملية التوليدية، في استيعابهما التصوري والتحليلي لتفاصيل هذه القضايا. هذا وستتم محاصرة الخيوط الفرعية المذكورة انطلاقا من عدد محدود من القضايا الكبرى، هذه عناوينها:

- درجات «التمام» ودرجات «الإسقاط».
- إشكالُ التمثيل ودرجاتِه ومبدأُ تدريج العلاقات العاملية.
- تدريج العلاقات العاملية ومبدأ وصول العمل.
- المعمول ومصادر الإفضاء: طريق واحدة أم طرق مختلفة.
- الاعتبار الدلالي - المحوري وتصحيح الإعراب البنيوي.
- التمثيل بدرجاته مظهر من مظاهر العاملية الرئاسية.

ب - العاملية والتحكم المكوني المتبادل.

«« ان التعريف الذي قدمناه للعاملية آنفا (-(13))[14] ينطلق من مفهوم التآخي (-sisterhood) وقد انحصرت العاملية في هذا التعريف في «الرؤوس» فالرأس A في (68) يعمل في B حسب السنن البنيوي المنصوص عليه في (13):

- 68



وقد تبين من المناقشة السالفة عن التحكم - ك أن A العامل يتحكم مكونيا في B المعمول. والعكس صحيح ايضا اي أن B المعمول يتحكم مكونيا في A العامل. بناء على هذه الملاحظة يمكن تعريف العاملية بكونها: علاقة تحكم - ك متبادل:

♦(69) **العاملية.**

لا يعمل أ في ب الا :

(i) اذا كانت أ عاملا

(ii) وبين أ و ب تحكم مكوني متبادل♦

نسلم في هذه المرحلة من التحليل بأن **العوامل هي الرؤوس**.

سنعيد تعريف مفهوم العاملية في ضوء متغيرات مفهومية اخرى سنعرض لها في مباحث لاحقة.

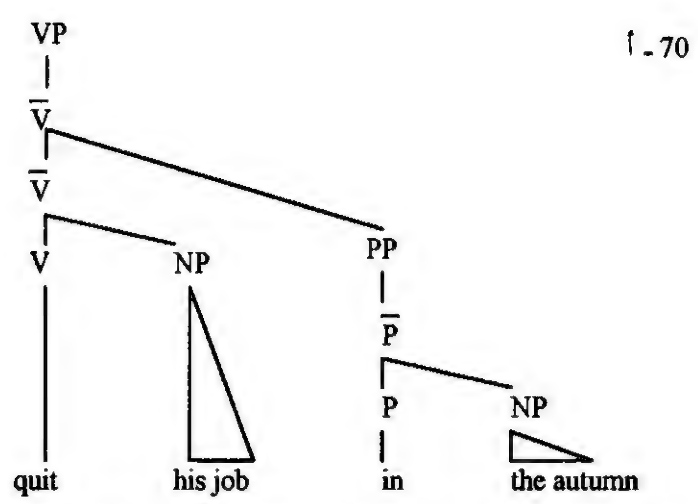
ج - العاملية والتحكم المكوني البعيد

سننظر الآن في بنية المركبين الفعليين الآتيين:

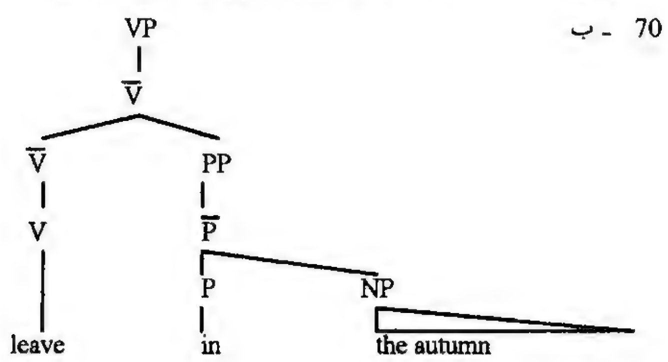
- quit his job in the autumn
- leave in the autumn.

---

14 - انظر ص 209.



اعلى مقولة متشعبة تشرف على V وهي $\bar{V}$ التي تعلو V مباشرة لا تشرف على PP وهذا معناه ان الرأس الفعلي في (70 - أ) لا يتحكم مكونيا في المركب الحرفي.



المقولة $\bar{V}$ التي تعلو V مباشرة ليست متشعبة فاذا انتقلنا الى $\bar{V}$ العليا باطلاق الفيناها اول موقع شجري متشعب يشرف على الرأس المقولي V وعلى PP على حد سواء. وهذا معناه ان التحكم المكوني متبادل بينهما وأن الرأس المقولي الفعلي (V=) يعمل في المركب الحرفي وان هذا الرأس لا يمكن ان يعمل في العناصر الواقعة تحت اشراف الإسقاط الحرفي الأقصى لأن العمل شرطه التحكم المكوني المتبادل.

اذا اعتمدنا تعريف التحكم - ك (67) وتعريف العاملية (69) اعلاه وجب ان يقال إن علاقة الرأس الفعلي بالمركب الحرفي في (70 - أ) مختلفة عنها في (70 - ب) وان كان الأمر يتعلق في الحالتين معا بالملحق الظرفي الدال على الزمن.

ففي (70 - أ) التحكم - ك المتبادل قائم بين الرأس الفعلي V والمفعول NP.

وهذا معناه ان هذا المركب الاسمي معمول للرأس الفعلي بل معمول محوريا. اما المركب الحرفي في (70 - أ) فليس واقعا في مجال التحكم - ك للرأس الفعلي لأن اول موقع شجري متشعب يشرف على V ولا يشرف على PP. اما في (70 - ب) فالتحكم - ك متبادل بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي لأن اول موقع شجري متشعب يشرف على V (وهو $\bar{V}$ الأعلى لا الأدنى لأن هذا الاخير ليس

متشعبا) يشرف ايضا على المركب الحرفي فدل ذلك على ان **الرأس الفعلي يعمل في المركب الحرفي والمعمول هنا هو «المركب» برمته** لأن مكونات المركب الحرفي وهي الحرف والمركب الاسمي وإن كانت واقعة في مجال التحكم المكوني للرأس الفعلي إلا انها هي لا تتحكم مكونيا في هذا الرأس الفعلي فالتحكم ـ ك ليس متبادلا لأن الحرف وصلته واقعان تحت اشراف $\overline{P}$ (=الإسقاط الحرفي الوسيط) الذي لا يشرف على الرأس الفعلي.[15] لكن من الناحية الحدسية هذا الفرق ليس واقعيا. لماذا؟ لأن كلا من الفعلين quit و leave تربطهما بالمركب الحرفي نفس العلاقة (من الناحية الدلالية على الاقل). وعلى العموم لوحظ بناء على مجموعة من الاعتبارات التجريبية والنظرية التي لن ندخل في تفاصيلها الآن[16] ان المركب الحرفي يجب ان يكون معمولا للرأس الفعلي في الحالتين معا وذلك انسجاما مع الحدس اللغوي الذي يقضي بأن تكون العلاقة بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي داخل المركبين الفعليين واحدة في كل من (70ـ أ) و (70ـ ب) وفي هذا السياق تم تعديل مفهومي «التحكم ـ ك» و«العاملية» وذلك بالاعتماد على عنصر إضافي هو «الإسقاطات القصوى».

في "الحواجز"[17] وهي نظرية سنعود اليها بتفصيل في مبحث لاحق، شومسكي يقترح التعريف التالي للتحكم ـ ك:

♦(71) **التحكم ـ ك.**

لا تتحكم أ في ب مكونيا الا اذا كانت أ لا تشرف على ب وكل "ص" يشرف على أ يشرف ايضا على ب.♦

"ص" في (71) تحتمل تأويلين فعند ماتكون "ص" معادلة لأول موقع شجري متشعب فإن الأمر يتعلق بالتحكم ـ ك المباشر والقريب[18] كما هو محدد ومعرف في (67) وفي تأويل آخر تكون "ص" إسقاطا أقصى وفي هذه الحالة نكون بازاء تحكم ـ ك بعيد[19].

---

15 –هذا مبني على أن الإشراف المشترك شرط للتحكم المكوني المتبادل وبالتالي لقيام علاقة العاملية.

16 – تراجع تفاصيل هذه المسألة في مقال مشترك بين "يوسف عون" و"سبورتش" عن «العاملية» وعن الاعتبارات المختلفة التي ينبغي أن تحترم في بناء نظرية صورية لها:

- Aoun, y. and D.Sportiche (1983) "*On the formal theory of government*"

انظر في الشأن ذاته:

- Vergnaud, J-R. (1985): *Dépendances et Niveaux de représentation en syntaxe*.
- Chomsky, N (1981 C): "*Principles and parameters in syntactic theory*"

17 –شومسكي (1986 a) "Barriers"

18 - (Strict C- command =)

19 - "M- command"

في (70 - أ) الرأس الفعلي يتحكم - ك في المفعول (his job) ولا يتحكم مكونيا في (م ح) (in the autumn) ومن جهة أخرى الرأس الفعلي يتحكم عن بعد[20] في كل من (م س) و (م ح) وذلك [بواسطة] الإسقاط الأقصى الذي يشرف على الجميع. الحرف يتحكم ـ ك في (م س) (the autumn) باعتبار الإسقاط الادنى ($\bar{P}$) وكذلك يتحكم فيه مكونيا باعتبار الإسقاط الأقصى ($\bar{\bar{P}}$). ومع ذلك الحرف لا يتحكم - ك في الرأس الفعلي (V) لأن الإسقاط الادنى ($\bar{P}$) اول موقع شجري متشعب ومشرف على (P) لا يشرف في نفس الوقت على الرأس الفعلي. كما ان الحرف لا يتحكم في (V) باعتبار الإسقاط الأقصى ($\bar{\bar{P}}$) لأن هذا الإسقاط الأقصى يشرف على (P) ولا يشرف على (V).

اما في (70 - ب) فإن الرأس الفعلي يتحكم ـ ك في (PP) باعتبار الإسقاط الفعلي الوسيط الاعلى لا الأدنى (لأن هذا الأخير ليس موقعا شجريا متشعبا[21]. وذلك خلافا ل (70- أ) كما انه يتحكم فيه باعتبار الإسقاط الأقصى المشرف على الكل. وهذا معناه ان العلاقة بين الرأس الفعلي والحرف في (70 - ب) تشبه تلك التي في (70 - أ).

هكذا وانطلاقا من فكرة التحكم ـ ك البعيد (او عن بعد) (m-command=)[22] يقترح شومسكي[23] التعريف التالي للعاملية:

◆(72) **العاملية.**

لا تعمل أ في ب الا اذا كانت أ تتحكم في ب باعتبار إسقاط أقصى ولا حاجز بين أ و ب.

- الإسقاطات القصوى حواجز تمنع العمل.
- العوامل هي الرؤوس.◆ [24]

في كل من (70 - أ) و (70 - ب) الفعل quit وleave على التوالي يعملان في (م ح) in the autumn و(م ح) **لما كان إسقاطا أقصى فإن الرأس الفعلي لا يمكن ان يعمل داخل (م ح) وهذا**

---

20 - (M-command)

21 - وقد رأينا ان التشعب في اول موقع شجري مشرف على المتحكم شرط لازم لصحة التحكم - ك.

22 - اي التحكم - ك الذي واسطته الإسقاط الأقصى وليس الإسقاط الوسيط.

23 -شومسكي 1986 (8)

24 - نكتفي هنا بالنظر في عاملية الرؤوس ولنا عودة مفصلة الى عاملية الإسقاطات القصوى في مبحث لاحق عن: ["المقولة الأثرية": ضابط انتظامها المعمولي وشروط الشكل الافضائي الذي يناسبها] (=الفصل الثالث من الباب الثاني في القسم الثالث من هذه الأطروحة وهو القسم المعنون: بعاملية المقولات المستترة).

معنــاه ان الفعلين في (70 - أ) و (70 - ب) يتحكمــان عن بعد (= باعتبــار الإسـقاط الأقصـى) في (م س) (the autumn) لكنهما لا يعملان فيه.

ان التعريف الجديد للعاملية امكن من سابقه وذلك من حيث انسجامه مع الحدس اللغـوي الـذي يقضي بأن العلاقة بين الرأس الفعلي و (م ح) في (70 - أ) هي نفسـها الـتي في (70 ــ ب). ومـع ذلـك سنرى في المبحـث اللاحـق ان التحليـل النحـوي يستوجب اللجوء الى جملـة في المتغـيرات والعنـاصر المفهومية والتصورية الجديدة التي تستلزم تعديل التعريف المذكور. ومن هذه العنـاصر مفهـوم "الحـاجز" الذي سنعود اليه بما يناسبه من التفصيل في فصل لاحق[25]. ونختم هذه الفقرة بالملاحظة التاليـة : الـرأس عندما يعمل في مكون ما ويمنحه دورا محوريا يوصف بكونه عاملا محوريا في هذا المكون"[26]. »»

II - التعليق على التحليل التوليدي

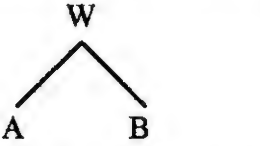
موازنــة مفصلـــة بيــن:

- «مبدإ التحكم المكوني» في النحو التوليدي
- وفكرة «المجـــال الممتد من اعلى الـى اسفل في عــلاقة هرميـــة» فـي العاملية العربية

تقـــديـــم:

بدأ تعريف العاملية "تآخيا" بين الرأس[27] ومعموله على الشاكلة التالية:

68 -



وفي هذا التحليل استبدل بهذا التعريف تعريف آخر في ضوء مفهوم التحكم - ك استوت العاملية فيه تحكما مكونيا متبادلا بين العامل والمعمول وهذا يكون باعتبـار الإسـقاط الوسـيط (راجـع التعريـف (69)) ثم تحكما مكونيا باعتبار الإسقاط الأقصى (راجع التعريف (72)).

---

25 - انظر القسم الرابع من هذه الاطروحة المعنون ب: ["نظرية الحواجز العاملية": الاعذار المانعة من توجـه العـامل الى المعمول ومبدأ التنظيم الرئاسي للهرم الإفضائي (مبدأ وصول العمل في ضوء شروط المسافة التي تفصـل صـدر السلسلة عن عجزها]

26 - بتصرف كبير عن:

- Haegeman (1991)
- Riemsdijk, H. van and E. Williams (1986)
- Lasnik, H. and J. Uriagereka (1988)

27 -سنرى لاحقا في تعريف آخر للعاملية ان العوامل ليست بالضرورة رؤوسا.

التحكم المكوني المتبادل والعامل القريب

يكون التحكم ـ ك متبادلا عندما يكون كل من العامل ومعموله تحت نفس الإسقاط المباشر، اي عندما يكونان مشمولين تحت نفس النوع القريب، كما هو ممثل في الصورة (68) حيث A يعمل في B لأن التحكم ـ ك متبادل بينهما بموجب وقوعهما معا تحت نفس الإسقاط المباشر(W−) وهي نفس الصورة الممثلة في (70 ـ أ) حيث الرأس الفعلي يباشر معموله بالإفضاء على نفس المنوال اي التحكم ـ ك المتبادل.

ان ما يكون متبادلا بين العامل والمعمول في النحو العربي هو الاستلزام والاقتضاء فالعامل يقتضي المعمول لأنه من تمامه والمعمول من مناطات معموليته اقتضاء العامل له لأن العامل يعمل فيما يقتضيه من محلات. العاملية بهذا المعنى يجب ان تكون في هذا التصور اقتضاء مكونيا متبادلاً فالعنصر A في (68) يقتضي B لأن هذا الأخير من تمام الاول اذ بدونه لا يكون المكونW.

الصورة (68) اذن يناسبها ان تكون ترجمة تمثيلية أمينة للموقف النحوي العربي في هذا الشأن.

النحوي العربي يقول ان المعمول من تمام العامل اي ان العامل يكون ناقصا حتى اذا اتخذ معمولا اعتوره **التمام**. هذا التمام هو الممثل بالرمز W في (68) وهو الممثل بالإسقاط الوسيط المباشر في (70 ـ أ) اي $\bar{V}$. **"التمام" بعبارة اخرى يقابله في نظام التمثيلات التوليدية اول موقع شجري متشعب يشرف على الرأس المقولي العاملي وعلى صلته المعمولة والتي هي من تمامه**، اي التي هي مناط الانتقال من الإسقاط الصفري س° (X°−) الذي يمثله الرأس المقولي الى الإسقاط الوسيط (− $\bar{س}$) المباشر. وهذا معناه ان **الإسقاطات الوسيطة والقصوى عبارة عن تمامات متتابعة في شكل رئاسي هرمي**. وكل عامل خرج من حيز النقصان الى حيز التمام بالدخول على معمول من تمامه اتخذ عنوانا إسقاطيا في النحو التوليدي، وفي النحو العربي يناسبه ان يتخذ عنوانا يدل على رتبة من رتب التمام، الصورة التمثيلية (70 ـ أ) تتضمن تماما اول هو الإسقاط الفعلي الوسيط ا لادنى($\bar{V}$−) وفيه يستوي NP المفعول من تمام الرأس الفعلي quit ويتضمن تماما ثانيا هو الإسقاط الفعلي الوسيط الاعلى والذي يستوي فيه المركب الحرفي PP من تمام الإسقاط الوسيط السابق، وتماما ثالثا هو الإسقاط الأقصى اي العنوان المركبي.

(i) ـ درجات «التمام» ودرجات «الإسقاط».

هذا التحليل مبني على ان البحث في درجات الإسقاط ورتبه في نظام التمثيلات التوليدية يناسبه في العبارة العاملية العربية (اي في الترجمة التي يحتملها هذا النظام الى اللغة النحوية العربية القديمة) ان يؤول باعتباره بحثا في رتب ومستويات «التمام».

الفضاء المركبي يمكن قراءته في هذا التأويل من اسفل الى اعلى ومن اعلى الى اسفل: في الحالة الاولى يتقدم باعتباره عبارة عن تتابع لصيغ بنيوية تامة (او لتشكلات بنيوية تامة) فكلما تم تشكل بنيوي ترتب عنه عنوان إسقاطي وهكذا تتتابع التشكلات البنيوية ممثلة بعناوينها الإسقاطية حتى تصل الى العنوان الإسقاطي الأقصى باطلاق الذي يتقدم باعتباره علما على الشكل البنيوي الكبير الذي يتكون من التشكلات البنيوية الصغرى. وفي الحالة الثانية ننطلق من هذا العنوان الإسقاطي الاعلى باطلاق العلم على المجموعة المركبية المتشكلة الكبرى، باعتباره اختزالا عنوانيا يمثل **الموقع الرئيس الذي تتنزل منه العناوين الإسقاطية الواقعة تحت اشرافه منزلة الممثلات (او النواب) فهي تمثل العنوان التمامي الاكبر وذلك عبر درجات متتابعة رئاسيا.**

هذا التحليل قائم على مبدإ تدريج العلاقات البنيوية الافضائية وله بالتالي صلة مباشرة بإشكال التمثيل ودرجاته.

إشكال التمثيل ودرجاته ومبدأ تدريج العلاقات العاملية

من مواقع التشابه والترادف الكبرى بين النحوين العربي والتوليدي اقامتهما للتحليل النحوي على مبدإ تدريج العلاقات العاملية وهو مبدأ له صلة مباشرة كما بينا بإشكال «التمثيل ودجاته» وفي هذا السياق التقابلي يمكن القول **ان درجات الإسقاط في النحو التوليدي يمكن تعويضها في نظام التمثيلات السيبويهية بدرجات التمام.**

التحكم ـ ك والعامل

الرأس الفعلي يتحكم ـ ك في كل العناصر التي تقع في مجاله المكوني اي في صلته (-الفضلة والملحقات) اي في كل مايتقاسم معه "الكينونة" تحت اشراف الإسقاط الوسيط. لكن ما الفرق بين (70 ـ أ) و (70 ـ ب)؟

الفرق بينهما ان اول موقع شجري متشعب في (70 ـ أ) يشرف على الرأس المقولي الفعلي يشرف على الفضلة ايضا ولا يشرف على (م ح) بينما في (70 ـ ب) اول موقع شجري متشعب يشرف على الرأس الفعلي وعلى الملحق (م ح). وهذا معناه ان المركب الحرفي في الحالة الاولى ليس طرفا في التحكم ـ ك المتبادل وهو كذلك في الحالة الثانية. وهذا معناه ايضا ان الفعل في هذه الحالة الثانية يعمل في (م ح) ولا يعمل فيه في (70 ـ أ).

لما كان « الإشراف المشترك» اي الكينونة تحت نفس الإسقاط شرطا للتحكم ـ ك المتبادل وبالتالي شرطا لقيام العلاقات العاملية فإن السؤال المطروح هنا هو هل التحكم ـ ك متبادل بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي في الحالتين (70 ـ أ) و (70 ـ ب) ام لا؟

ان التعريف السابق للتحكم ـ ك وللعاملية باعتبارها تحكما مكونيا متبادلا يستوجب القول بان التحكم ـ ك لئن كان متبادلا بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي في (70ـ ب) فإنه ليس كذلك في (70 ـ أ) وان معنى ذلك ان المركب الحرفي معمول للرأس الفعلي في (70 ـ ب) ولاسبيل له الى ذلك في (70 ـ أ).

الا ان الحدس اللغوي يكذب هذا الفرق، لأن العلاقة الدلالية التي تربط المركب الحرفي بالرأس الفعلي واحدة في الحالتين فوجب ان تكون العلاقة البنيوية التي تترجم هذه العلاقة الدلالية في المستوى التركيبي واحدة ايضا.

هذا التحليل واضح أنه مبني على مقدمة اشتقاق العلاقات التركيبية من أصولها الدلالية لأجل ذلك نقول ان له صلة مباشرة بالإشكال الذي اشتهر في العاملية العربية بإشكال اللفظ والمعنى.

"النحو" في العاملية العربية القديمة في صورتها البصرية صناعة لفظية لكنها اختلطت عند المتأخرين باعتبارات دلالية لعبت دورا أساسيا في التعريفات التركيبية عند هؤلاء المتأخرين وهي اعتبارات لم تنط بها عند المتقدمين الا ادوار هامشية استدلالية مساعدة فقط. وقد سبق التعليق بتفصيل على هذا الأمر ونحب الاشارة هنا الى ان الاعتبارات الدلالية لعبت عند التوليديين دورا اساسيا كذلك ـ كما هو الشأن عند المتأخرين من نحاة العاملية العربية ـ في مراجعة التعريفات التركيبية. فالفرق البنيوي المستفاد من التمثيلات (70ـ أ) و (70 ـ ب) اعتبر فرقا لا مقابل له في الواقع اللغوي لأن الحدس الدلالي ينص على ان العلاقة الدلالية بين الرأس الفعلي و PP واحدة في الحالتين معا لأجل ذلك روجع تعريف كل من التحكم ـ ك والعاملية لينسجم مع معطيات ومقتضيات هذا الحدس. ففي هذا السياق بالضبط يندرج التعريف (71) للتحكم ـ ك والتعريف (72) للعاملية. العنصر الاساس في هذه المراجعة هو التمييز بين نوعين من التحكم ـ ك:

أ- التحكم ـ ك القريب وهو الذي مضى والذي رأينا أنه يقوم على اقتسام العامل والمعمول لخاصية الكينونة تحت اول موقع شجري متشعب كما هو الشأن في علاقة الرأس الفعلي بالمفعول في (70 ـ أ) وعلاقته بالمركب الحرفي في (70 ـ ب).

ب ـ التحكم ـ ك البعيد: وهي العلاقة القائمة في (70 ـ أ) بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي وضابطها اومناطها الكينونة تحت نفس الإسقاط الأقصى الذي يشرف على الكل، والفرق بين هذه العلاقة وسابقتها ان مناط السابقة الكينونة تحت اول موقع شجري متشعب. وعليه ففي (70 ـ أ) الرأس الفعلي يتحكم ـ ك في (م س) الفضلة وفي (م ح) الملحق الا انه تحكّمٌ عن قرب في الحالة الاولى وعن بعد في الحالة الثانية، لأنه في هذه الاخيرة العبرة بالإسقاط الأقصى وليس بالإسقاط الوسيط.

غاية الأمر اذن ان: **التحكم المكوني القريب واسطته اول موقـع شـجري متشـعب امـا البعيـد فواسطته الإسقاط الأقصى.**

الإسقاط الوسيط يقوم بدور الوسيط في نقل التحكم الى العنصر القريب المحاور اما الأقصى فيقوم بدور الوسيط في نقل التحكم الى العناصر البعيدة **هذا التحليل اذن تطبيق موسع لمبدإ تدريج العلاقات العاملية.**

بعد ما كان التحكم ـ ك مشروطا بالكينونة تحت اشـراف اول موقـع شـجري متشـعب حسـب التعريف (67) صار اكثر تحررا في التعريف الجديـد اذ يجزئ فيـه ان يتقاسـم العـامل والمعمـول خاصيـة الوقوع تحت اشراف عنوان إسقاطي مشترك قريبا كان ام بعيدا. وهذا معنى العبارة التالية التي تضمنهـا التعريف الجديد للتحكم ـ ك « وكـل (ص) يشـرف علـى (أ) يشـرف ايضـا علـى (ب)"هـذا العنصـر الصادي قد يصادف اول موقع شجري متشعب وفي هذه الحالـة يكـون التحكـم ـ ك مباشـرا وقريبـا وقـد يصادف الإسقاط الأقصى وفي هذه الحالة يكون التحكم ـ ك بعيدا اي ان الإفضـاء التحكمـي يتـم عـبر الوسائط وهذا ماقصدناه بقولنا آنفا ان هذا التحليل يقوم علـى **مبـدإ تدريـج العلاقـات التحكميـة اي توزيع الادوار التمثيلية عبر درجات وسيطة.**

درجـــات التحكـــم ـ ك

سنميز من الآن فصاعدا، في الاصطلاح، التحكم ـ ك القريب عن التحكم ـ ك البعيـد اي الـذي يكون مناطه الإسقاط الأقصى بالاشارة الى الاول بلفظ التحكم ـ ك والى الثاني بلفظ التحكم ـ ق.

والآن ما الفرق بين تدريج العلاقات التحكميـة في (70ـ أ) وبينـه في (70ـ ب)؟ الفـرق بينهمـا يكمن اساسا في:

أ- ان الرأس الفعلي في(70ـ أ)يتحكم ـ ك في (م س) المفعول دون(م ح)لكنه يتحكم ـ ق فيهما معا. لأن كلا منها يتقاسم مع الرأس الفعلي نفس الإسقاط الأقصى.

ب ـ أما في (70 ـ ب) فإن الرأس الفعلي يتحكم في المركب الحـرفي التحكمـين القريـب والبعيـد وذلك في مستويين إسقاطيين مختلفين:

- تحكما ـ ك: باعتبار الإسقاط الفعلي الوسيط الذي يشرف عليها معا ($\bar{V}$).
- تحكما ـ ق: باعتبار الإسقاط الفعلي الأقصى الذي يشرف على الكل.

والجامع بين الصورتين يتعلق:

ـ بالتحكم المكوني داخل المركب الحرفي فـالرأس الحـرفي في الحـالتين يتحكـم في (م س) معمولـه تحكما ـ ك وتحكما ـ ق.

- وبالعلاقة بين الرأس الفعلي والرأس الحرفي اذ لايتحكم هذا الاخير في السابق تحكما ـ ك ولاتحكما ـ ق وذلك لأن العنصر الصادي بالنسبة للحرف وهو (PP) لا يقاسمه اياه الرأسُ الفعلي.

بقي ان نجيب عن سؤال أخير وهو: هل يجوز للرأس الفعلي أن يعمل في المركب الاسمي الواقع تحت الإسقاط الأقصى الحرفي (PP) (=اي الواقع صلة للرأس الحرفي) مادام الرأس الفعلي يتحكم فيه تحكما ـ ق في الحالتين معا؟

الجواب عن هذا السؤال يتضمنه التعريف الجدديد للعاملية(=72) فبالاضافة الى التحكم ـ ق هناك شرط آخر لصحة وصول الإفضاء وهو الا يكون بين العامل والمعمول حاجز[28] يمنع وصول العمل.

العوامل هي الرؤوس المقولية والحواجز هي الإسقاطات القصوى. لكن لماذا يتقدم الإسقاط الأقصى باعتباره حاجزا؟ أو بعبارة أخرى: مامناط الحاجزية في الإسقاطات القصوى؟.

يرجع ذلك الى ان الإسقاط الأقصى إسقاط لرأس المقولي، والرأس المقولي يطلب صلة تكون من تمامه ليتكون منهما معا اي من الرأس وصلته الإسقاط الوسيط ثم الإسقاط الأقصى.

الحاجز في الحقيقة إذن هو الرأس المقولي لكن الرأس بمفرده في نظام التمثيلات التوليدية لااعتبار له لأنه لا يكتمل الا بالانتظام الإسقاطي المعروف.

المشكلة اذن لها علاقة بمسألة الحدود بين المجالات وبما يعرف لدى المشتغلين بالعاملية العربية بالانقطاع والاتصال والاشتراك وبعلاقات السيادة والهيمنة بين الروابط او العوامل.

ان «الإسقاط الأقصى» مرادف عندنا لمفهوم «التمام» المذكور في وصف النحاة العرب المعمولَ بكونه من تمام العامل. العامل والمعمول مجال متشكل وبتشكله يمثل فضاء حصينا يمنع عاملا آخر اجنبيا من العمل داخله. وهذه نظرية معروفة في النحو العربي .

الرأس الفعلي اذن في (70 ـ أ) وفي (70 ـ ب) لا يمكن ان يعمل في (م س) الواقع تحت الإسقاط الحرفي الأقصى وان كان هذا (م س)واقعا في مجاله وذلك لأن هذا الإسقاط الحرفي حاجز يمنع وصول الإفضاء[29] الاجنبي. هذا الموقف مبني على ان التحكم ـ ك لا يستوجب إمكان وصول العمل بالضرورة والاستلزام بل قد يقع التحكم ـ ك البعيد ثم لا يكون العمل كما رأينا في هذا المثال الذي شرحنا. التحكم ـ ك اذن مستقل عن العاملية وهذا الاستقلال امر طبيعي في ضوء مساتقدم شرحه آنفا

---

28 - هذا كما هو معلوم من مشهور المبادئ في العاملية السيبويهية.

29 - الرأس الفعلي لا يمكن ان يتجاوز في الإفضاء، الإسقاط الحرفي الأقصى الى العناصر الواقعة تحت هذا الإسقاط وهذه الحالة مطابقة تماما لما سبق تفصيله عن معمولية المجموعات المتشكلة التي كانت موضوعا لتعليق مفصل سابق.

من ان التحكم ـ ك صورة بنيوية مجردة مستقلة عن الأعيان البنيوية المتشخصة التي منها الأوضاع التطابقية والأوضاع العاملية.

ان قيام التحكم ـ ك لا يستتبع «العاملية» أو «التطابق» بالضرورة هذا هو المقصود من القول بالاستقلال المذكور.

التحكم ـ ك والعمل في المحل

نشير كذلك الى ان التحكم البعيد والذي لا يستتبع الإفضاء العاملي بسبب «الحاجزية» المشروحة قبل قليل يرادف في صورته العامة ما اشتهر عند النحاة العرب بالعمل في المحل، في نحو (مررت بزيد) وبابه، فزيد مفعول لكنه صلة للحرف الذي يمنع وصول العمل الفعلي. والحرف ان كان يمنع وصول العمل لفظا فإنه لا يمنع وصوله في المحل. وفي هذا الاطار يندرج مفهوم «التعلق» في جملة من اوجهه كما هو معلوم، وفي هذا الاطار ايضا نفهم ماجاء في التحليل التوليدي من ان :

« الفعلين في (70 ـ أ) و (70- ب) يتحكمان عن بعد(=باعتبار الإسقاط الأقصى) في (م س) the autumn لكنهما لا يعملان فيه» معنى هذا الكلام في تأويلنا ان (م س) المذكور معمول لفظا للرأس الحرفي ومعمول محلا للرأس الفعلي البعيد على شاكلة معمولية (زيد) في المثال السابق للحرف لفظا وللفعل محلا.

(ii) ـ تدريج العلاقات العاملية ومبدأ وصول العمل[30]

يهمنا قبل مغادرة هذه الفقرة الى التي تليها ان ننبه الى ان مبدأ تدريج العلاقات العاملية او التوزيع الرئاسي للأدوار التمثيلية المرتبطة بنقطة نظام عليا تنتصب على رأس الهرم اشتهر في العاملية العربية في مسائل عديدة منها مثلا مسائل العطف على المحل والعطف على اللفظ. وهي مسائل الجامع بينها قيامها جميعا على مبدا وصول العمل. وهو مبدأ يقوم على فكرة تدريج العلاقات العاملية[31]. فالصحة مثلا في (ليس زيد بقائم ولا قاعد) « راجعة الى ان العامل وهو حرف جر يمكنه ان يصل الى قاعد»[32] والفساد في (ماجاءني من امرة ولازيد) « راجع الى امتناع ذلك الوصول لأن (من) لا تعمل في

---

30 –سنبن في هذه الفقرة ان الجامع بين التأويل التوليدي والتاويل العربي لهذا المبدإ كونهما معا بحثا في شروط امكان توجه العامل الى المعمول وفي المانعات من توجه العامل.

31 –راجع تفصيل ذلك في "ظهور اللغة وعناوين الظهور" وهو مقال يتضمن تعليقا مفصلا على تطبيقات هذا المبدإ عند ابن هشام.

32 – المرجع السابق.

المعارف فهي لاتصل اذن الى (زيد) كما ان الفساد في (مازيد قائما لكن قاعدا) راجع الى ان في الجملة اعمالا ل (ما) في الموجب وهذا العامل لا يصل الى الموجب»[33].

هذا المنحى الخاص الذي اتخذته معالجة المشكلة في العاملية العربية القديمة يشبه في شكلة العام المنحى الذي اتخذه تحليل مفهوم التحكم المكوني القريب والبعيد(=التحكم ك والتحكم ـ ق) في النحو التوليدي.

ان ما تقدم التعليق عليه آنفا من مسائل مندرجة في اطار هذا المفهوم يمكن اعادة تأويله بسهولة في ضوء مبدإ وصول العمل الذي قامت عليه تحليلات العامليين العرب من امثال ابن هشام وغيره. وفي هذا الاطار نقول ان عمل العامل الفعلي في (70) لا يصل الى (م س) the autumn.

ان مبدأ وصول العمل الذي قامت عليه العاملية العربية يحتمل تأويلات مختلفة. من هذه التأويلات ان تكون العاملية نظرية ضميرية ربطية يتقدم فيها الوصول باعتباره ربطا بين المواقع المعمولة «وفي هذه الحالة يجب ان يكون هناك شكل خال من الحركات الإعرابية» هذه النظرية في تأويل العلاقات العاملية يناسبها ان توصف بالضميرية «لأن المواقع المربوطة تكون آنذاك شبيهة بالمواقع المضمرة وضمائرها» ومن التأويلات أيضا التي يحتملها مبدأ الوصول أن يكون الوصول عبارة عن «علاقات شكلية قائمة في إعراب هرمي» وإذا كان ذلك كذلك فإن: « العاملية ستؤول باعتبارها نظرية مقولية أي نظرية اعرابية تبين هندسة الأقوال»[34].

من التأويل التي تحتملها العاملية في النحو العربي ان يقال ان هناك فرقا بين « البنية العاملية والبنية المقولية وان تكون احداهما ترجمة للاخرى وفي هذه الحالة تكون الوحدة العاملة الواصلة مقولة ذات درجة معينة ويكون وصولها الى اللفظ في اسفل الهرم اذا كان اللفظ مربوطا بها وتكون علامة اللفظ الإعرابية هي نتاج تأويل المقولة القائمة في اقرب العقد اليه وهذا التأويل يحدده تأويل البعد الحاصل بين هذه العقدة والمقولة الأولى القائمة في رأس الهرم»[35].

المعمـول ومصادر الإفضاء: طريق واحدة ام طرق مختلفـة

التأويل الديناميكي السابق اقترح في "ظهور اللغة وعناوين الظهور" باعتباره يمثل الوجهة العربية في تأويل مبدإ وصول العمل. « مفهوم اللفظ والمحل والعطف عليهما يمثل تعبيرا وتحقيقا لذلك التأويل. حين يصل العامل الذي هو الباء الى (قاعد) في قولنا (ليس زيد بقائم ولا قاعد) يحصل عطف على

33 – المرجع السابق.

34 ـ المرجع السابق.

35 ـ المرجع السابق.

اللفظ فما معنى هذا؟ معناه ان **العامل الذي يفضي بالحركة هو العامل القريب** اما عند قولنا (ليس زيد بقائم ولا قاعدا) **فإن العامل الذي يفضي بالحركة هو العامل البعيد**».

التمييز في التحليل التوليدي بين التحكم القريب والتحكم البعيد جار على هذا المقياس المتبع في هذا التحليل فالرأس الفعلي في (70 ـ ب) يتحكم في (PP) عن قرب لأنه يتقاسم معه نفس الإسقاط الوسيط بينما في (70 ـ أ) يتحكم فيه عن بعد لأنه يتقاسم معه إسقاطا آخر اعلى غير الإسقاط القريب المباشر. التحكم في الحالة الأولى قريب وفي الثاني بعيد ومما يزيد أواصر الشبه والقرابة بين التحليلين العربي والتوليدي في هذا الشأن وثاقة ان هذا التحليل للفرق بين (70 ـ أ) و(70 ـ ب) قائم على فكرة ان الوحدة العاملة الواصلة (=الرأس الفعلي) مقولة ذات درجة معينة توصف في اللغة النحوية التوليدية بالإسقاط الصفري ووصولها الى اللفظ المربوط بها كالمركب الاسمي المفعول في (70ـ أ) يكون في أسفل الهرم.

هذا وان تأويل المقولة القائمة في أقرب العقد الى المركب الحرفي في (70 ـ ب) هو الذي ينتج العلامة الإسقاطية (VP) في النحو التوليدي وينتج علامة اللفظ الإعرابية في النحو العربي. ثم إن هذا التأويل يحدده تأويل البعد الحاصل بين أقرب العقد الى اللفظ المربوط والمقولة الاولى القائمة في رأس الهرم. هذه المقولة الاولى يمثلها عامل النفي الأعلى في امثلة ابن هشام ويمثلها في النحو التوليدي الإسقاط الأقصى الذي هو مناط التحكم المكوني في التعريف الجديد.

وبعبارة أخرى:

تأويل الرأس المقولي ـ القائم في اقرب العقد الى المركب الحرفي ـ باعتباره عاملا في هذا المركب يحدده تأويل البعد الذي يفصل الرأس عن الإسقاط الأقصى (=المقولة القائمة في رأس الهرم) او عن اول إسقاط يشرف على الكل. بهذا المعنى نفهم ماجاء في التحليل التوليدي من ان الجامع بين (70 ـ ب) و(70ـ أ) كون الرأس الفعلي فيهما معا يصل عمله الى المركب الحرفي عن طريق الإسقاط الأقصى وذلك بفضل التحكم المكوني البعيد. وأن الفرق بين الحالتين راجع الى أن الصورة (70 ـ أ) تفترض وجود طريق واحدة بين المعمول ومصدر الإفضاء وهو طريق الإسقاط الأقصى أما (70 ـ ب) فتفترض وجود طريقين مختلفين ممكنين بين المعمول ومصدر الإفضاء هما:

- الإسقاط الوسيط ($=\bar{V}$)
- والإسقاط الأقصى (=VP).

الإسقاط اذن قنطرة يتم عبرها الإفضاء وهو لأجل ذلك يكون تارة في طريق العامل القريب وذلك عندما يكون إسقاطا وسيطا مشرفا على المعمول كاشرافه على العامل وتارة في طريق العامل

البعيد وذلك عند مايكون إسقاطا أقصى لا يشرف على المعمول وعامله الا بواسطة رتبة إسقاطية وسيطة ونشيرهنا الى ان **دور الإسقاط في كونه وسيطا بين المعمول ومصدر الإفضاء ومنزلته من المعمول ومايترتب عليها بالنسبة لهذا الاخير من ملابسات الوقوع في طريق العامل القريب او البعيد يشبه الى حد كبير الدور النظري المنوط بالواو في امثلة ابن هشام في مسائل العطف على اللفظ والعطف على المحل** جاء في "ظهور اللغة وعناوين الظهور" في سياق التعليق على هذه المسائل: «هنا يجب ان نتصور ان "القرب" و "البعد" يفترضان وجود طرق مختلفة بين المعمول ومصادر الإفضاء ويفترضان ان الواو ليست الا قنطرة يتم بها الإفضاء وعلى هذا فإن الواو تكون تارة في طريق العامل البعيد وتارة في طريق العامل القريب ومن جهة أخرى يلاحظ أن العامل القريب يقع هو أيضا في طريق العامل البعيد (...) معنى هذا ان هناك طريقين للعامل البعيد:

ـ الطريق المؤدي الى العامل القريب ومعموله

ـ والطريق المؤدي الى الواو.

وان الجملة يكون لها شكلان عامليان مختلفان يحدد كل واحد منها مكان الواو».

ان الفكرة التي نحاول شرحها من خلال هذه المقارنة ليس القول ان النحوي التوليدي يعيد ماقاله النحوي العربي ولكن البرهنة على ان **العقل النحوي يشتغل بآلات متشابهة وتستفزه نفس المشاكل ونفس العلاقات** فكلام النحاة وان توزعته نماذج نظرية متباينة في الظاهر فإن بعضه يعادل بعضا والفروق التي تتقدم في الظاهر وكأنها فروق جوهرية اساسية هي في الحقيقة تكاد تكون جلها فروقا في التسميات راجعة الى « الفرق في موقع النظر لأن التسميات تختلف اما المسمى فشيء واحد لايدرك في ذاته»[36] وهو « الإعراب الواقعي الكلي» الذي من خواصه انه « لايمكن الوصول اليه لأنه لا يمكن ان ينتقل الواقع الى اللغة الموصوفة ولكنها هي التي تنتقل الى الواقع عن طريق التأويل لهذا نزعم ان الاعتبارات السابقة وان اختلفت في الظاهر فإنها تنتقل الى واقع واحد لا يحصل في ذاته لأنه يفر كلما اقترب منه. مثلا يمكن ان يقال ان هذا الإعراب الواقعي الكلي هو الذي يؤول بالإفضاء في الإعراب الافضائي ويؤول بالجمود... ويؤول مقوليا ثم عامليا الخ...وباختصار فإن التأويلات المتقدمة هي تأويل اعرابي خاص لذلك الإعراب الكلي...ولا يتفاوت النحاة الا في درجة اقترابهم من هذا الإعراب ثم انهم لايبلغونه»[37].

---

36 -"ظهور اللغة وعناوين الظهور"

37 - المرجع السابق.

العاملية العربية والعاملية التوليدية محاولتان للاقتراب من هذا الإعراب الكلي بينهما مواقع تقارب كثيرة ومتواترة نحاول استخلاصها وتخريجها. هذه المواقع مصدرها انهما (وغيرهما من الانحاء ايضا) على درجة واحدة بالاضافة الى معيار المفارقة الذي سبق شرحه في مواطن سابقة مختلفة[38] «ولايختلفون الا فيما وجهوا اليه اجاباتهم من أنواع المصالح المادية والمعنوية التي يؤدي اليها نحوهم».

لقد كان المنطلق من هذه المقدمة عندما اشرنا الى ان **النحوين العربي والتوليدي اشتغلا بنفس الآلة النظرية واستفزتهما نفس العلاقات عندما وجها نظرهما إلى البحث في التمثيل ودرجاته وفي شروط امكان توجه العامل الى المعمول وفي ظروف امتناع ذلك التوجه اي في اوصاف وملابسات الطريق التي تربط المعمول بمصدر الإفضاء.** والاشارة هنا الى قضية القرب والبعد بتعقيداتها المشروحة سابقا.

من اوجه الترادف النظري بين النحوين في هذا الخصوص كذلك ان مسائل القرب والبعد فيهما معا تحتمل ان تترجم الى لغة الروابط المنطقية جاء في "ظهور اللغة" في اطار هذه الترجمة الى اللغة الربطية المنطقية:

« يمكن ان يعبر عن المسائل المتقدمة اي عن مسائل القرب والبعد بطريقة أخرى هي طريقة الروابط المنطقية المعروفة... يعرف المناطقة رابط الفصل الوصل والنفي والعطف وغير ذلك وهي روابط يكونون بها اشكالا رمزية ويبنون عليها استنباطات من جهة الصدق والكذب... اما الاشياء التي نعدها روابط هنا فهي المواقع وكل ما نقتبسه من المناطقة هو علاقات السيادة بين الروابط بالمعنى الذي فرضناه. حينما يعطف اللفظ على اللفظ يكون العامل القريب رابطا اعلى من العاطف الذي هورابط أيضا. لهذا نضع الرابط السيد خارج القوس: ليس زيد ب (قائم ولا قاعد) كما لايمكن ان نضع (لكن) او (بل) في قلب القوس الذي يتحكم فيه النفي لأن النفي ليس أعلى منهما».

---

38 - جاء في "ظهور اللغة وعناوين الظهور": «واذا كان مايستطيعه الانسان هو الاحتيال على العالم عن طريق تسميات تختلف باعتبار السوال المطروح وباعتبار الظروف الفكرية والمجتمعية فإن كل التسميات نسبية ولا يجوز بحال ان يزعم زاعم لاقواله صفة الحق المطلق ولا يجوز ذلك الا لمن كان له من الناحية الوحودية صفة المفارقة بحيث كان له ان يطل على هذه الوقائع دون ان يكون هو جزءا منها. ان القوانين التي تنظم الظواهر اللغوية تكتشف كلها اذا توفرت للانسان امكانيات لغوية اعلى من هذه القوانين ذاتها ولما كان ذلك متعذرا وكان هو جزءا من هذه القوانين وكان لايستطيع مفارقتها فكان نظره فيها على غاية كبرى من النسبية. لما سبق نعتقد أن أول شرط وجوبي لازم من أجل إقامة نحو جامع هو المفارقة. ومادام اللغويون ينظرون في الظاهرة اللغوية ويقولون اقوالهم من عهد بعيد فإن المعيار الذي ينبغي ان يتخذ للمقايسة بين هذه الاقوال هو معيار المفارقة ومن هذه الجهة نلاحظ ان البون قريب بين كبار اللغويين في القديم والحديث لأنهم على درجة واحدة بالاضافة الى ذلك المعيار».

نتذكر ان التحليل التوليدي السابق ينص على ان الرأس المقولي الفعلي في (70_ أ) عمله في مجموع المركب الحرفي سائغ وشرطه اقتسام إسقاط أقصى مشترك. وعمله داخل المركب الحرفي لا يجوز لان الإسقاط الأقصى(=PP) حاجز وترجمة هذا الوصف الى اللغة النحوية العربية ان الفعل لايعمل داخل المركب الحرفي لأن العامل لايدخل على عامل من نفس درجته، فالمركب الاسمي the autumn معمول للرأس الحرفي وليس للعامل الفعلي لأنه مفصول عن العامل الأول (=V) ولأنه محكوم بعامل مستقل فكما ان « الاستئناف يعادل قوسا جديدا مستقلا في الكلام» في النظرية النحوية العربية المشهورة عن الاستئناف فإن الإسقاط الأقصى (=الحرفي) في النحو التوليدي يعادل قوسا جديدا مستقلا.

الكلام التوليدي في هذا الباب (اي في باب التحكم المكوني القريب والبعيد) لما كان يحتمل ترجمته الى اللغة النحوية العربية بهذا الانسجام والتلقائية وجب أن يقال بشأنه ماقد قيل سابقا عن النظرية النحوية العربية بهذا الشأن وهو انه « معادل للكلام على العلاقات بين الروابط» وأن الفرق في التسميات راجع الى الفرق في موقع النظر لأن التسميات تختلف اما المسمى فشيء واحد لايدرك في ذاته".

ان مقالة ابن هشام في جواز العطف على اللفظ في (ليس زيد بقائم ولاقاعد) ان « شرطه امكان توجه العامل الى المعطوف» الكلام فيها معادل تماما للكلام المنطقي القائم على العلاقات بين الروابط وللكلام التوليدي القائم على نفس الاعتبار.

ان امكان توجه العامل الى المعمول في التحليل التوليدي السابق شرطه:

- اقتسام نفس الإسقاط اي الكينونة تحت نفس القوس.
- وغياب الحاجز (=الإسقاط الأقصى) اي غياب قوس جديد مستقل.

إن الجامع بين النظرية النحوية العربية والنظرية النحوية التوليدية في هذه المسائل قيامهما معا على فكرة النظر في شروط امكان توجه العامل الى المعمول وفي المانعات من توجه العامل.

الاعتبار المحوري وتصحيح الإعراب البنيوي.

يجب ان نلاحظ ان التحكم ـ ك المتبادل بين الرأس الفعلي والمركب الحرفي الملحق كان خاصا أي مناسبا لنوع واحد من الامثلة وهو (70 ــ ب) وبابه حيث الطريق بين المعمول (PP) ومصدر الإفضاء (=الرأس المقولي الفعلي) تمر عبر الوسيط الإسقاطي القريب ($\bar{V}$) اما في الامثلة الاخرى اي (70 ـ أ) وبابها فإن هذه الطريق يصل عبرها الإفضاء من الرأس الفعلي الى فضلته(م س)فقط اما(م ح) فمقطوع عن هذه الطريق. وهذا معناه انه يجب البحث عن طريق آخر يمر عبره الإفضاء. هذا الممر يجب ان يحترم الشروط المنصوص عليها في تعريفي التحكم ـ ك والعاملية.

لماذا يجب البحث عن هذا الممر الافضائي؟

الجواب عن هذا السؤال والذي انْبنى عليه التحليل التوليدي السابق هو أن العلاقة المحورية التي تربط الرأس الفعلي بالمركب الحرفي في (70 - أ) و (70 - ب) واحدة ولما كان للافضاء التحكمي ممر يصل بواسطته الى المركب الحرفي في (70- ب) وهو الإسقاط الوسيط وذلك في اطار تحكم - ك متبادل بين العامل (V̄) والمعمول (PP) فقد وجب ان يكون كذلك في (70 - أ) ولا يجب بالضرورة ان يكون نفس الممر. وفي هذا السياق استبدل بمفهوم التحكم - ك مفهوم التحكم - ق.

ما يهمنا - في المقام الأول - من هذه الملاحظة هو ان (70- ب) يصل فيها الإفضاء عبر V̄ أما في (70 - أ) فهناك مانع من وصول الإفضاء عبر نفس الممر لكن موجب توجه العامل لا ينتفي مع ذلك. **وهذا معناه ان هناك مانعا من وصول الإفضاء وموجبا لتوجه العامل في وقت واحد.** هذا الموجب، وهو أن العلاقة المحورية الدلالية التي تربط الفعل بالمركب الحرفي في (70 - أ) تشبه التي في (70 - ب)، يناسبه ان يؤول باعتباره شرطا يصحح اعرابات اخرى تكون هي والإعراب البنيوي الإسقاطي شبكة الإعراب الخاصة بالجملة.

ان تحليل ابن هشام في مسائل العطف على اللفظ والمحل في احصائه للاعذار المانعة من توجه العامل:

- كامتناع (من) من العمل في المعارف.
- وامتناع إعمال (ما) في الموجب.
- وامتناع العطف على الابتداء الزائل .

يحتمل هذا التنظيم النمذجي بذاته جاء في "ظهور اللغة..." « وهذه الاعذار كلها مانعات من توجه العامل... وهي أعذار فضلنا ان تكون شروطا تصحح بها اعرابات اخرى (كالإعراب الربطي المذكور سابقا مثلا) تكون هي والإعراب العاملي شبكة الإعراب الخاصة بالجملة. يبين هذا ان طريقة الروابط اذا كانت تصح في الأشكال المنطقية فإنها في الأشكال اللغوية الطبيعية تحتاج الى ان تفسر عن طريق الشبكة الإعرابية». وتطبيق هذه الفكرة في التحليل التوليدي سائغ وسبيل ذلك القول ان تعريف التحكم - ك وتعريف العاملية لا يفسران لماذا يجب ان يصل الإفضاء الى (م ح). والذي يقدم هذا التفسير هو الإعراب المحوري[39] .

39- سنرجع الى التعليق المفصل على هذه المسألة في اطار المقارنة بين مفهوم "القالبية" في تنظيم النحو في النظرية التوليدية ومفهوم الشبكة الإعرابية المعروف عند المشتغلين بالعاملية العربية. راجع تطبيقا مركزا لفكرة الشبكة الإعرابية في "ظهور اللغة..." وعلى وجه التحديد في الفقرة المتعلقة بشروط العطف على المحل. ومن جوانب التطبيق المركز ⇐

التمثيل بدرجاته مظهر من مظاهر العاملية الرئاسية

يمكن أن يؤول كلام التوليديين في التحكم القريب باعتباره تدريجا للعلاقات العاملية وذلك اذا قدرنا ان الإسقاط يسمح بتوجه العامل ويمثل قنطرة لذلك العامل. ان عبارة التوليديين في هذا الشأن افضائية في صورتها العامة وتهتم بتحديد مواقع العامل في الشكل البنيوي وطريقة إفضائه.

ان الإسقاط الوسيط ودوره في التحكم ـ ق بالنسبة الى الإسقاط الأقصى في التحليل التوليدي امر له صلة مباشرة بفكرة التمثيل ودرجاته من حيث كونه مظهرا أساسيا من مظاهر العاملية الرئاسية.

ان الفرق بين (70 ـ أ) و(70 ـ ب) يمكن ان يدرك في اطار هذه المرجعية التمثيلية: فالوسيط $\bar{V}$ يتقدم باعتباره ممثلا للمقولة (V) بالنسبة للمركب الاسمي المفعول فقط في (70 ـ أ) وليس بالنسبة للمركب الحرفي ومايمثل العامل بالنسبة لهذا المركب الحرفي هو VP.

لأجل ذلك نقول إن العناوين الإسقاطية يناسبها ان تكون عوامل ممثلة « مكانها في مفاصل الهرم لا في اسفله لأن اسفله لايكون فيه الا المعمولات ذوات الدلالة».

وهذه المنزلة التي خولناها العناوين الإسقاطية في هذا التأويل انما خولناها اياها حملا لها على التأويل الرئاسي الذي تحتمله الباء والواو في امثلة العطف في النحو العربي نحو:

- ليس زيد بقائم ولاقاعدا.
- *مررت بزيد وعمرا.

هذان الحرفان عاملان ممثلان فالممثّل بالنسبة للواو في المثال الاول هو المقولة العليا باطلاق (=ليس) في حالة العطف على المحل او العليا النسبية (=الباء) في حالة العطف على اللفظ « اما علاقة المقولة العليا باطلاق بالمقولة النسبية فهو ان الثانية (=العامل القريب) هي ممثل كذلك تختلف عن الممثل الواوي من جهة درجتها في الهرم الإعرابي»[40]

...المثال (*مررت بزيد وعمروا) مثال فاسد لايجوز فيه ان يعطف عمرو على المحل اي ان يكون متصلا بالعامل الفعلي « لأنه لايجوز ان يتجاوز العامل الولي الذي هو الباء الى ماوراءه وهو العامل القاصر. اذا ذكرنا ذلك فهمنا لماذا يصح ان يقال ان **الباء هناك اعلى من الواو ولايجوز ان تخرج الواو**

⇐ المذكور القول في الجملتين (ليس زيد بقائم ولاقاعدا). و(مررت بزيد وعمروا) انه «لافرق بينهما من الناحية العاملية والفرق بينهما قائم في الإعراب التصويري الذي لايجوز فيه للولي (=الباء) ان يسمح للفعل القاصر بالعمل... هذه الالفاظ تنتمي الى طائفة وصفية خاصة لا ينبغي خلطها بالطائفة الوصفية العاملية او المقولية. انها طائفة وصفية تصويرية تمثل نوعا من الإعراب القائم في شبكة من الإعرابات وإن هذا النوع من الإعراب تقبل فيه الجملة او ترفض حين تمر فيه».

40 –راجع التفاصيل في "ظهور اللغة...".

عن سيادته فيكون الشكل الرابطي هو مررت ب (زيد وعمرو). هذا الذي تقدم يبين ان الإعراب التصويري هو الذي يمكن من تحديد العلاقات الربطية المشار اليها ولذلك يمكن الاستغناء بالإعراب التصويري عن الإعراب الربطي فهما معا تعبير عن شيء واحد»[41].

كلام التوليديين في مسائل التحكم ـ ك ينـدرج في السياق العام لهذا الجدل اي جدل العامل القريب والعامل البعيد، لأجل ذلك يمكن ترجمته بسهولة الى تلك اللغة التصويرية او الربطية وسبيل ذلك ان يقال ان المركب الاسمي the autumn لا يجوز فيه ان يكون متصلا بالعامل الفعلي لأنه لايجوز ان يتجاوز العامل الولي وهو p (ممثلا في إسقاطه الأقصى PP) الى ماوراء وهو العامل القاصر (=V).

(iii) ـ منطق الجواهر والأعراض في نظرية التحكم المكوني التوليدية.

◆ هناك مجموعة من العناصر في هذا التحليل تتقدم باعتبارها مواقع اساسية في الخط الترادفي القائم بين العاملية السيبويهية والعاملية التوليدية. من هذه العناصر: التمييز بين التحكم المكوني باعتبار الإسقاط الادنى (=الوسيط) والتحكم باعتبار الإسقاط الوسيط.

هذا التمييز يرادفه في النحو العربي التمييز بين العامل القريب والعامل البعيد والنظر في العلاقة بينهما باعتبار مفاهيم العلو والدنو وعلاقات السيادة بين المواقع والروابط.

ان التحكم باعتبار الإسقاط الأقصى الذي يستغرق الكل عاملية رئاسية، المواقع العليا فيها وسائط بين النوع الادنى (=الرأس المقولي) واعراضه. هذا التحكم امر معقول من منظور منطق نظرية الجواهر والاعراض الكلاسيكية، وفيما يلي بيان ذلك بتفصيل:

الفعل (=V) نوع ادنى[42] (=جوهر) و $\bar{V}$ نوع أعلى وسيط (اي جوهر مقولي مختلط بعرض هو الفضلة المفعول) وفي حدود هذا النوع الوسيط لايعمل الرأس الا في العرض الذي يستغرقه $\bar{V}$ اي في العنصر الذي به صار الجوهر المقولي من V الى $\bar{V}$. اما عندما يختلط الجوهر المقولي بعرض آخر هو الظرف الزماني فإنه عندئذ ينتمي الى نوع آخر هو $\bar{V}$ الأعلى بإطلاق وفي هذه الحالة يستطيع الجوهر المقولي العمل في العرض الزمني الذي يستغرقه النوع الأعلى بإطلاق (اي العرض الذي هو مناط خروج الجوهر المقولي من النوع الادنى الوسيط $\bar{V}$ الى النوع $\bar{V}$ الأعلى بإطلاق) وهذا معناه ان الرأس الجوهر المقولي يعمل في الأعراض التي يستغرقها النوع الاعلى الذي يشمل الكل[43] وهذا معناه ايضا ان المجال

---

41 ـ المرجع السابق.

42–الدنو والعلو هنا وصف للمراتب الهرمية الشجرية.

43–اي يشرف على الجوهر وكل اعراضه القريبة والبعيدة.

المعمولي يتناسب في الضيق والسعة طردا وعكسا مع عدد الاعراض التي يستوجبها النوع الأعلى بإطلاق[44].

• ان اللفظ يعمل بواسطة نوعه ومعمولاته تتحدد باعتبار تدرج هذا النوع في سلم الاعراض. وهذا معناه ان الخاصية المشتركة بين (70 ـ أ) و (70 ـ ب) ان الجوهر المقولي فيهما يتحكم في (م ح) باعتبار النوع الأعلى الذي يهيمن على الكل أي الذي يشمل الجوهر المقولي مع الاعراض التي اعتورته.

• لكن السؤال الذي يبرز بحدة في هذا السياق هو: هل يعمل هذا الجوهر المقولي في المكونات الداخلية الواقعة تحت الإسقاط الحرفي الأقصى (PP). الجواب انه يعمل في الكل المركبي ($-\bar{\bar{P}}$) والمعمول هنا موقع افتراضي[45].

ان الحدود الشكلية الملابسة لهذه المسطرة الافضائية المنصوص عليها في نظام التمثيلات التوليدية ترادف الى أقصى الحدود ملابسات الإفضاء العاملي الذي يستهدف المجموعة المفردية في النحو العربي.

فالعامل يعمل في الجملة، اوبعبارة الزمخشري، «ينصب عليها» من زاوية عنوانها المفردي الحاصل لها بالتأويل، والذي هو المسوغ الوحيد لدخول العامل على الجملة اما الوحدات المفردية المكونة للجملة

---

44 – نميز هنا بين العلو والدنو باعتبارهما مراتب شجرية وبين العموم والخصوص باعتبارهما مراتب دلالية. فالاعلى شجريا وباطلاق (=الإسقاط الأقصى) يناسب في المراتب الدلالية الاخص دلاليا اما الأعم او المبهم دلاليا فهو الجوهر المقولي قبل اختلاطه بالاعراض اي قبل ان يقع تحت إشراف الإسقاط الوسيط الادنى.

45 – المعمول في النحو التوليدي لايمكن ان يكون الا كذلك. أما في النحو العربي فقد رأينا ان المعمولات تكون الفاظا وتكون مجموعات مفردية. الأولى تتلقى الإفضاء بالمباشرة والثانية تتلقاه بالواسطة التأويلية هذه الواسطة التأويلية الغرض منها حمل المجموعة المفردية على اللفظ المفردي وذلك لاحراء حكم المفرد، في اتخاد المحل الإعرابي والانتظام المعمولي، على الجملة. اما في النحو التوليدي فإن المعمول لايكون لفظا مفرديا البتة بل يجب ان يكون موقعا افتراضيا بالضرورة هذا الموقع يمثله العنوان المركبي، والمقدمة الاساسية التي أملت على التوليدية هذا المنحى في تنظيم العناصر داخل الشجرة المركبية هي المقدمة التصنيفية التي لاتخلو فيها العناصر من ان تكون اما رؤوسا اوغير رؤوس: الرأس لايكون إلا جوهرا مقوليا معجميا اوغير معجمي وما ليس رأسا لايمكن ان يكون الا مركبا. غاية الأمر ان الذي يقوم في النظرية النحوية التوليدية بدور الواسطة التأويلية في الإفضاء على الطريقة العاملية العربية هو العنوان المركبي الذي هو عنوان موحد بين كل المواقع الشجرية التي ليست رؤوسا مقولية.

بعبارة أخرى الإفضاء بالمحل الإعرابي في النحو العربي لايكون الى الجملة من حيث كونها متوالية من المقولات ولكن إلى عنوانها المفردي الحاصل لها بالتأويل، هذا وان احتمال العنونة المفردية في التأويل ليست خاصية مشتركة بين كل الجمل كما هو معلوم عند العامليين العرب.

ان الوظيفة النظرية المنوطة بهذه العنونة ـ ان كان تأويل الجملة يحتملها ـ هي نفس الوظيفة المنوطة بالعنونة المركبية في النظرية النحوية التوليدية.

فلا يمكن ان يكون العامل، الطالب للجملة، أصلا ارتباطيا لها، لأن الجملة شكل عاملي مرتبط قد عمل بعضه في بعض.

♦ الجوهر المقولي (V−) يعمل في الاعراض التي يقتضيها النوع الاعلى باطلاق وهو لايعمل في المكونات الداخلية للعرض اذا كان العرض إسقاطا أقصى اي اذا كان نوعا باعتبار ماتحته (بالاضافة الى كونه عرضا باعتبار مافوقه). وهذا مبني على أن الشيء قد يكون عرضا باعتبار النوع الأعلى بإطلاق لكنه باعتبار ما تحته قد يكون نوعا اعلى وفي هذه الحالة الجوهر المقولي الفعلي يعمل في الكل اي في العرض باعتباره نوعا اعلى ولايعمل في المكونات الداخلية التي تقع تحته وان كان الجوهر يتحكم مكونيا في الكل.

وبعبارة أخرى الجوهر المقولي الفعلي يعمل في الأعراض فاذا كانت الاعراض مكونات تندرج تحت كلّ او نوع اعلى لاباطلاق عمل في هذا النوع برمته و لم يعمل في الجزئيات الواقعة تحت العرض لأن النوع الاعلى حاجز يمنع غيره من العمل في الاعراض التي تندرج تحته وهذا سلوك توجد مبادئه واصوله في نظرية الجواهر والاعراض الكلاسيكية[46].

المسألة على كل حال متصلة بمبدإ احترام الحدود بين الأنواع. وهذا المبدأ من معانيه ان الاعراض الواقعة في مجال التحكم المكوني لجوهر مقولي معين تكون معمولة لهذا الجوهر ولايخرج من هذه المعمولية الا ماكان منها مندرجا تحت نوع أعلى آخر لأن النوع الأعلى معناه وجود جوهر مقولي يعمل في أعراض ذلك النوع ووجود الجوهر هنا معناه بداية مجال «جوهري» وانقطاع آخر.

لأجل ذلك قلنا سابقا إن الأمر يتعلق بعلاقات السيادة بين الأنواع:

[نوع اعلى$_A$ (عامل. عرض1 عرض2) نوع اعلى$_B$ (عامل. عرض3 عرض4...) نوع اعلى$_C$ (عامل. عرض5...)].

العامل يعمل في الاعراض مادام الكل مشمولا بنوع اعلى محدد فاذا ظهر عرض ينتمي الى نوع أعلى آخر دل ذلك على وجود جوهر مقولي هو الذي يعمل فيه وهكذا... الأنواع العليا تتنوع بتنوع الجواهر المقولية. والنوع الاعلى يتقدم في الترتيب الهرمي باعتباره حاجزا يمنع الجوهر المقولي الذي ينتمي الى نوع أعلى آخر من العمل في الاعراض المندرجة تحته لأن لكل نوع أعلى جوهره المقولي العامل.

هذا التحليل مبني على فكرة ان العامل يعمل في العرض الجزئي مادام العرض والعامل يستغرقهما نوع اعلى واحد. واما اذا كان العرض يستغرقه نوع أعلى غير النوع الاعلى الذي يستغرق العامل فإن

---

46 - انظر: - "الجواهر والاعراض" لابن متوية.

- "المغني في أبواب العدل والتوحيد" الجزء التاسع والعاشر.

- شرح «المقاصد» للتفتازاني.

العامل يعمل في هذا النوع الأعلى ولايعمل في الاعراض المندرجة تحته وان كان العامل يتحكم مكونيا في الكل.

وباختصار العمل في الاجزاء المكونية للكل يمتنع باعتبار الحواجز المشرفة على الكل وهو النوع الاعلى لأن النوع الأعلى دليل على جوهر مقولي مستغرَق (بالفتح) والجوهر المقولي عامل له مجال والعوامل يحترم بعضها مجال بعض.

المشكلة اذن متصلة بقضية علاقات السيادة والهيمنة بين العوامل ومسألة الاتصال والانقطاع في المجالات العاملية.

سؤال أخير:

كيف يمكن الجمع بين كون الجوهر المقولي الفعلي (V=) لا يعمل في (م س) الواقع تحت ($\bar{\bar{P}}$) وهو في نفس الوقت يتحكم فيه مكونيا؟

اولا: كون الجوهر المقولي الفعلي لايعمل في المركب الاسمي الواقع تحت الإسقاط الحرفي الأقصى راجع الى ان ($\bar{\bar{P}}$) يشرف على جوهر مقولي هو P والجوهر المقولي من خصائصه انه عامل فلا معنى لأن يدخل عامل على عامل أو أن يعمل عامل في مجال عامل آخر. وصلة هذا صريحة بالمبدا المشهور في العاملية العربية والذي ينص على احترام الحدود بين المجالات العاملية، والذي يستمد مرجعه الفلسفي من أحد مبادئ نظرية الجواهر والاعراض الكلاسيكية وهو المبدا الذي ينص على قيام حدود نوعية بين الجواهر والاصناف.

ثانيا: كون الرأس الفعلي يتحكم مكونيا في الرأس الحرفي P يمكن تأويله في العاملية العربية في إطار مفهوم "التعلق" اما التحكم المكوني في المركب الاسمي الواقع صلة للرأس الحرفي فيناسبه كثيرا ان يؤول في هذه العاملية في إطار فكرة العمل الذي يصل الى المحل ولايترجمه اللفظ.

التحليل التوليدي في هذا الخصوص يدفع الى اقامة المعادلتين الآتيتين:

«التحكم المكوني» + «العمل» = العمل في اللفظ.

«التحكم المكوني» – «العمل» =العمل في المحل.

سنراجع هذه الصياغة لاحقا.

مسألتـــــان إضافيتـــــان:

تقـديـــم:

لم يبق من قضايا البنية المركبية مما انتخبناه محاور للتعليق والتعقيب في هذا المبحث إلا قضيتان:

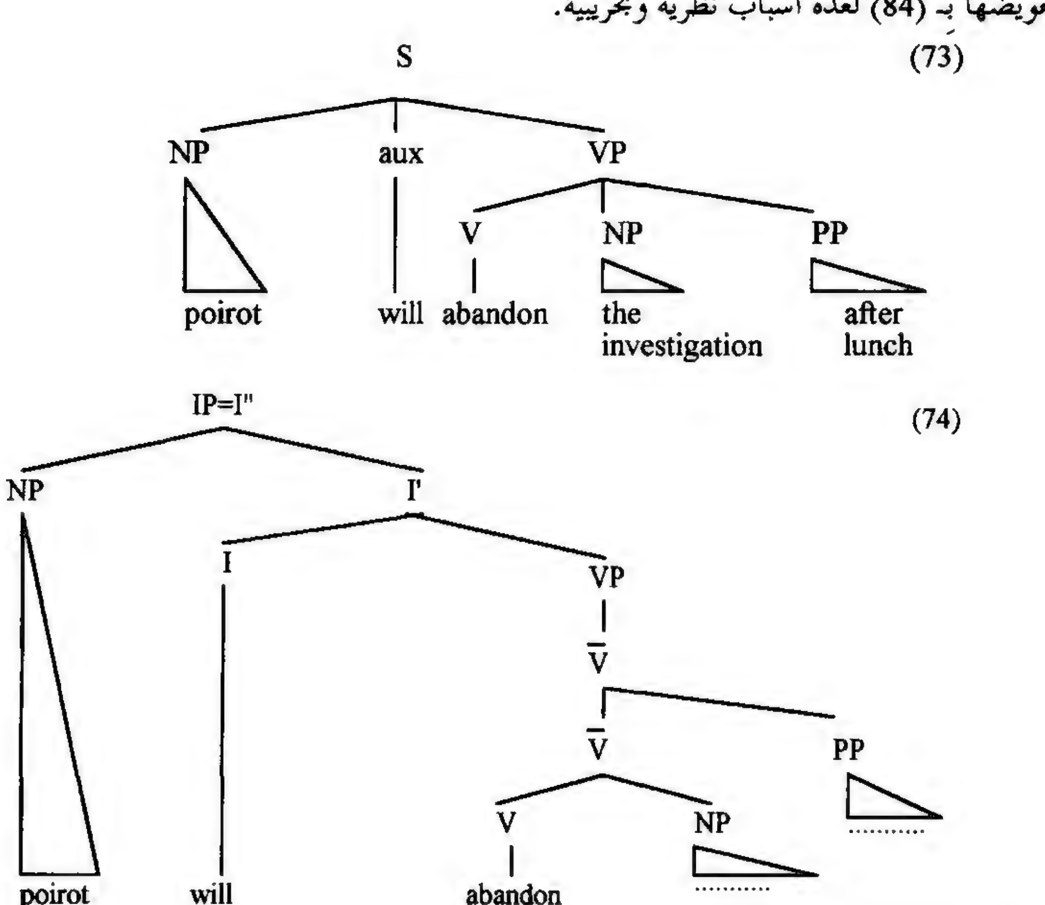
أ ـ قضية المفاضلة أو الموازنة بين التشعيب (أو التفريع) الشجري المختلط والتشعيب المقيد بالثنائية والدلالات الفلسفية الثاوية وراء فكرة المفاضلة بين هذين الاختيارين.

ب ـ وقضية تحويل ميزان القوة في التحليل التركيـبـي من «المقولات» الى التحليل الـذي تحتمله هذه المقولات باعتبار تكوينها السماتي وكيف أن هذه القضية ينفتح بها في الخط الترادفي بين النحويـين العربي والتوليدي موقع إضافي عنوانه « البعد المقولي والبعد البنيوي ومقولـة الشـبه». هـذا الموقـع سـبق النظر في بعض ملابساته ونضيف عنه هنا أشياء أخرى.

* * *

أ ـ القضية الأولى: «الاكتسابية» (أو التعلمية)[47] وفرضية التشعيب الشجري الثنائي.

في هذه الفقرة سننظر في هندسة الأشكال الشجرية وفي هذا السياق نقدّر ان الشجرة (73) يجب تعويضها بـ (84) لعدة أسباب نظرية وتجريبية.



47- Learnability

« « الاختلاف بين (73) و(74) ثابت من حيث البنية والخصائص الهندسية لكل منهما: فالمواقع الشجرية المتشعبة في (73) ذات البنية الافقية المسطحة تنتمي إلى أنماط مختلفة اذ منها ما التشعيب فيه ثنائي كالمركب الحرفي الذي يشرف على الحرف وعلى صلته ومنها ماالتشعيب فيه ثلاثي (VP– و S) ثم ان م ف يحتمل ان تتسع قاعدته التشعبية ليصير التشعيب فيه رباعيا وخماسيا كما لو اضفنا ملحقين اثنين مثلا.

اما في (74) فإن التشعيب ثنائي في كل الاحوال[48]. ان الانتقال من النمط التشعيبي المختلط الى النمط الثنائي مؤسس على جملة من العلل التجريبية والنظرية. وبصرف النظر عن هذه الاسس هناك من المزايا ما يستوجب تفضيل التشعيب الثنائي على التشعيب الثلاثي والرباعي وماسواهما من ابواب التشعيب المختلط.

ولئن كانت الاعتبارات الجمالية من بين الانشغالات الثانوية بالنسبة للسانيين فإنه من المناسب ان يقال في سياق الموازنة بين التشعيب المختلط والتشعيب الثنائي ان هذا الاخير على جانب كبير من الكفاية الجمالية بالمقارنة مع الاول ثم ان النحو الذي يقوم على مبدإ ثنائية التشعيب نحو مقيد اكثر من النحو الذي يجوز أنماطا مختلفة من التشعيب اذ ان الاول يستوجب مبدئيا اقصاء جملة عريضة من التمثيلات المحتملة (نظريا) فالنحو الاكثر تقييدا هو النحو المفضل وذلك لاسباب ترجع الى مبدأي «الاقتصاد» و«الاناقة»[49] من جهة والى الهدف الاسمى الذي تسعى الى تحقيقه كل النظريات اللغوية المقترحة في اطار التقاليد التوليدية وهو تفسير سرعة الاكتساب اللغوي عند الطفل.

لتفسير ذلك يفترض في النحو التوليدي ان الطفل مهيأ بيولوجيا (–وراثيا –خلقيا) لإنجاز المهمة الاكتسابية بمجموعة فطرية من المبادئ التي تمكنه من بناء نحو نواة للغته انطلاقا من واقع لغوي محدود يعرض عليه في إطار التجربة اللغوية المخصوصة التي تمارسها عشيرته اللغوية.

يضطلع احد مكونات المعرفة اللغوية المستبطنة عند الطفل (اي نحوه الباطني) بالبنية المركبية. وهذا معناه ان نظريات البنية المركبية كنظرية س ـ خط مثلا تسعى إلى تمثيل المعرفة الداخلية التي بحوزة المتكلم عن البنية المركبية.

سنقيم فيمايلي موازنة بين نظريتين اثنتين للبنية المركبية النظرية (أ) والنظرية (ب): الأولى تجيز جميع أنواع التشعيب والثانية لاتجيز الا التشعيب الثنائي: الطفل الذي تواجهه الوقائع اللغوية يجب ان يختار احدى النظريتين عن البنية المركبية لهذه الوقائع:

Binary branching – 48

Elegance-Economy– 49

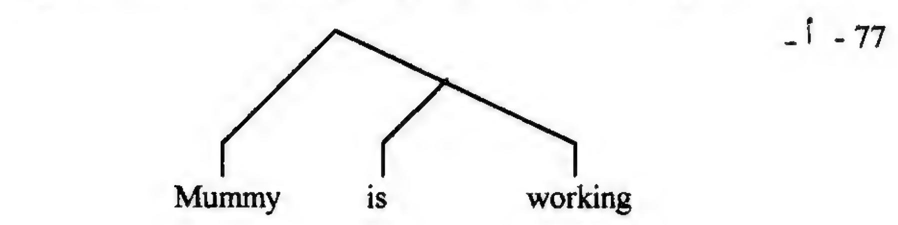
75 - أ - Daddy sleeps

75 - ب - Mummy is working.

75 - ج - Mummy must leave now

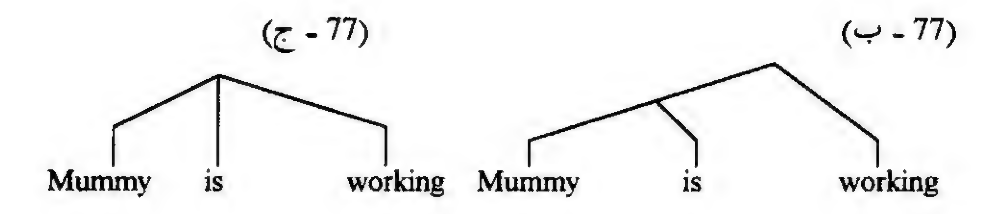
الجملة الأولى (75 - أ) لاتحتمل إلا بنية مركبية واحدة هـي (76 ـ أ) سـواء في النظريـة (أ) أم في النظرية (ب).

76 - أ



اما الجملة الثانية اي (75 - أ) فإن النظرية (أ) تتيح بشأنها ثلاثة اختيارات هي:

77 - أ

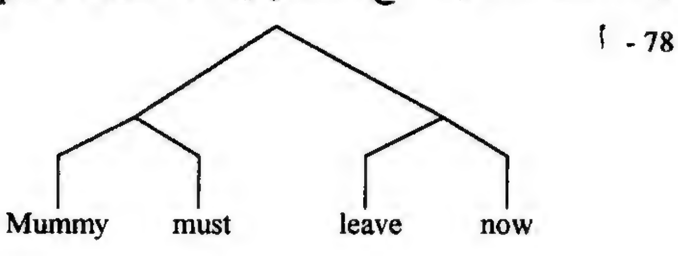


(77 - ب) (77 - ج)

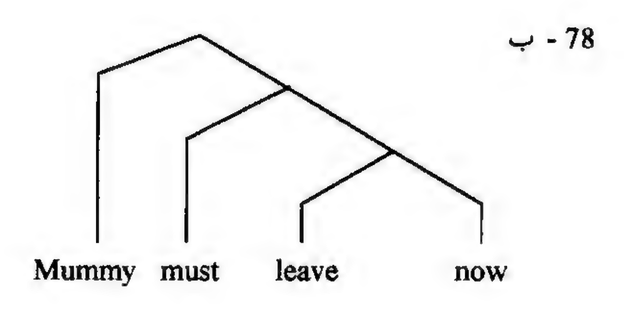
اما النظرية (ب) فلا تنتج الا امكانيتين اثنتين هما (77 - أ) و (77 - ب).

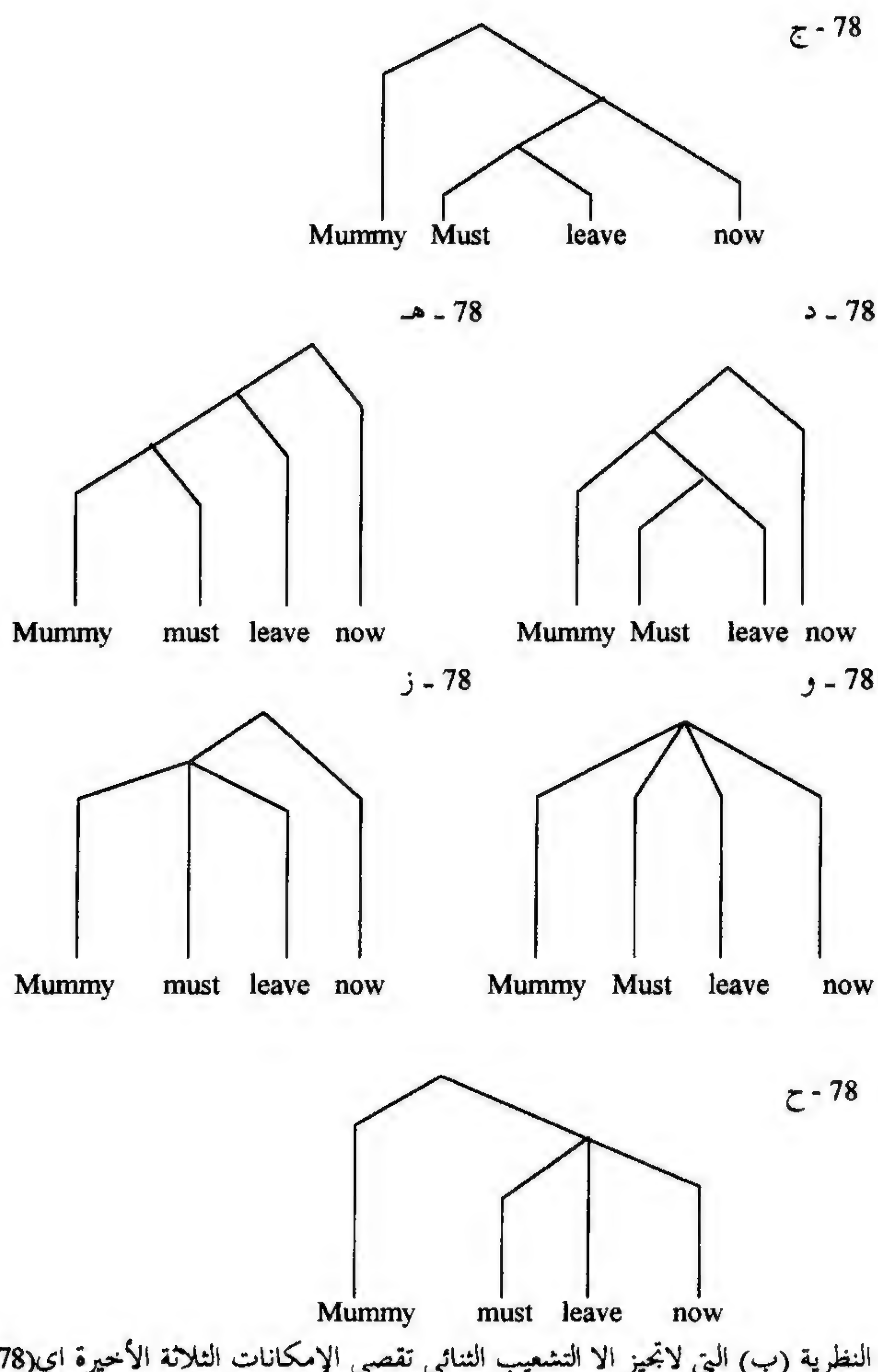
واما الجملة الثالثة (77 - ج) فتحتمل في اطار النظرية (أ) ثماني امكانات تقطيعية مركبية:

78 - أ



78 - ب





النظرية (ب) التي لاتجيز الا التشعيب الثنائي تقصي الإمكانات الثلاثة الأخيرة اي(78ـ و، ز، ح).

ـ إن الطفل المزود بالنحو الكلي الذي ينص على مبدإ ثنائية التشعيب يكون بازاء عدد اقل من الاختيارات في شأن البنية التركيبية التي يجب ان يسندها الى المعطيات التي تواجهه وذلك بالمقارنة مع الطفل المزود بنحو كلي اقل تقييدا والذي يجيز التشعيب الثلاثي والرباعي والخماسي الخ...

وهذا معناه ان عدد الاختيارات المتاحة يتناسب طردا وعكسا مع عدد العناصر التي تستوجبها البنية، وان النظرية الأقل تقييدا تتيح بالتالي عددا من الاختيارات اكبر من عدد الاختيارات المتاحة في

اطار النظرية الاكثر تقييدا اي القائمة على مبدإ ثنائية التشعيب وأن المهمة المنوطة بالطفل في إطار النظرية ذات النمط التشعيبي الوحيد أسهل بكثير مما هو متاح له في اطار النظرية ذات الأنماط التشعيبية غير المقيدة. وصعوبة هذه المهمة تشتد نسبتها كلما ازداد عدد العناصر في الجملة (تخيل الصعوبة التي سيواجهها الطفل في اطار النظرية (أ) اذا كان يتعامل مع جملة تتكون من عشرة عناصر مثلا).» »(50)

وباختصار:

---

50 – منتخب من الأسانيد الثلاثة الآتية، وبتصرف واسع:

- Haegeman (1991).
- Riemsdijk, H , Van. and E, Williams (1986).
- Lasnik, H. and J. Uriagereka (1988).

راجع كذلك فيما يتعلق بالتفاصيل المتعلقة بالخلفيات النظرية والتجريبية التي اشتقت منها فرضية التشعيب الثنائي وكذا النتائج التي تستلزمها هذه الفرضية (=اي التي تلزم عنها لزوم النتيجة عن المقدمة).

- Kayne, R. (1984) : *Connectedness and Binary Branching*

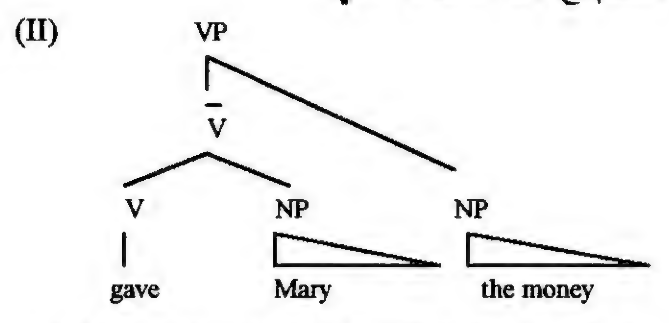
يعد هذا الأخير واحدا من الاوائل الذين اقترحوا وانتصروا لفرضية التشعيب الثنائي الصارم في اطار نظرية العاملية والربط.

ان هذه الفرضية ترتبط بها جملة من المشاكل لن ندخل الآن في تفاصيلها وجزئياتها ونكتفي بذكر امثلة منها:

التراكيب التي يتخذ فيها الفعل مفعولين اثنين نحو:

(I) John gave Mary the money

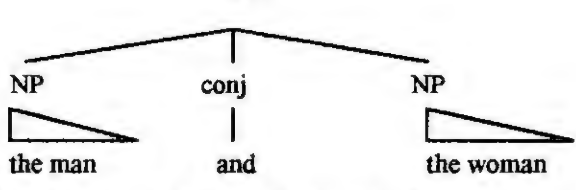
التحليل II ينسجم مع فرضية التشعيب الثنائي:



هذا وإن من بين القضايا المرتبطة بإشكال ثنائية التشعيب البنيات العطفية نحو:

(III) - The man and the woman

والتي يغلب على الظن أنها تتخذ في التحليل البنيوي بنية شجرية ثلاثية التشعيب:



راجع المزيد من التفاصيل عن البنيات العطفية وفرضية ثنائية التشعيب الشجري في:

- Goodal, G. (1987) : *Parallel structures in sytax.*

1 ـ ان الصيغ التقطيعية المركبية الممكنة في اطار التشعيب الثنائي اقل بكثير من الصيغ التقطيعية المتاحة في اطار التشعيب غير المقيد بالثنائية ثم ان الحد الادنى في التشعيب لا يتحقق الا بالثنائية والاكتفاء بهذا الحد الادنى يتناسب مع مُسْتَلْزَماتِ تفسير سرعة الاكتساب اللغوي.

2 ـ اذا كان الهدف الاسمى الذي ينعقد من اجله النظر اللغوي في النحو التوليدي هو تفسير سرعة الاكتساب اللغوي فإنه من الطبيعي جدا ان تثبت المزية في المفاضلة والموازنة بين الانحاء للنحو الاكثر تقييدا والذي يكون فيه الطفل بازاء اختيارات قليلة العدد.

3 ـ سرعة الاكتساب اللغوي تتناسب طردا وعكسا مع السرعة التي يتم بها بناء «النحو النواة» للغة المستهدفة بالمساطر الاكتسابية. وهذه السرعة الاخيرة تتناسب ايضا طردا وعكسا مع عدد الاختيارات المتاحة للطفل اي كلما قل عدد هذه الاختيارات تقلصت المسافة التي تفصل الطفل عن بناء النحو النواة.

4 ـ ان معظم النحاة الذين يبحثون في اطار التقاليد التوليدية يميلون الى اعتماد مسطرة «التشعيب الثنائي» باعتبارها إطارا مرجعيا منظما للتحليل التركيبي، ونشير الى ان هذه المسطرة ظهرت في صيغ مختلفة و لم تخرج قط عن قيد الثنائية الهندسي.

التعليـــــق:

ماهي الدلالات الفلسفية الثاوية وراء فكرة الموازنة بين افتراضَيْ التشعيب المختلط والتشعيب المقيد بالثنائية؟

ان مبدأ ثنائية التشعيب الشجري في التقطيع المركبي لايمكن تفسيره في اطار المنطق العام الذي يوجه قراءتنا في نظرية العاملية والربط التوليدية الا انطلاقا من المرجع الفلسفي الذي منه يستمد هذا التقطيع مقدماته الاساسية وهو انطلوجيا الجواهر والاعراض.

ان الفكرة الاساس التي وجهت الموازنة المذكورة هي أن الجوهر اذا تعددت اعراضه فإنه لايمثل نوعا واحدا باعتبار هذه الاعراض جميعا بل بين النوع الأعلى الذي يشمل الكل وبين الجوهر مجموعة من الأنواع الوسيطة وهذه الأنواع الوسيطة تتعدد بتعدد الاعراض. فكل عرض يستوجب انتماء الجوهر الى نوع خاص. فالانتقال من نوع وسيط إلى نوع وسيط (آخر) يتحدد باعتبار كل عرض من الأعراض أي أنه كلما اقترن الجوهر المقولي بعرض مخصوص ائتلف منهما نوع مخصوص وهذا النوع المخصوص قد يتلعب به عرض آخر وفي هذه الحالة يصير الكل نوعا آخر وهكذا دواليك حتى تنتهي الاعراض فاذا انتهت استغرق الكلَّ الجنسُ الاعلى.

هذا الترتيب مبني على أن الجوهر لايتعرض لعرضين اثنين في اطار نفس النوع بل يتدج من نوع الى نوع كلما دخل عَلَيْه عرض جديد.

ان مبدأ ثنائية التشعيب الشجري مشتق من هذه المقدمة الانطلوجية.

ب ـ القضيـــة الثانيـــة: السمات والعناوين المقولية.

« « لقد رأينا إلى هذا الحد ان اللبنات المؤسسة للجملة هي[51] المقولات المعجمية (=س، ف، الخ...) وان هذه المقولات اوليات تركيبية.[52]

الاوليات من خصائصها الاساسية "البساطة" اي انها لا يمكن ارجاعها إلى غيرها (=اي تحليلها الى عناصر ابسط منها). ومع ذلك فإن النحاة في اطار التقاليد التوليدية لايتفقون جميعا على ان الوحدات التركيبية المتناهية في البساطة هي المقولات المعجمية.

ان مقارنة بسيطة بين التركيب والفونولوجيا توضح المراد: ينص أصحاب الصواتة على ان اعتبار الفونيمات الوحدات التحليلية المتناهية في البساطة اي التي لايمكن تحليلها الى مكونات اولية أشد بساطة، يفوّت علينا فرصة استخلاص وجرد ماهو مشترك بين الأصوات. الصوتان /d/ و /b/ مثلا لايمكننا في إطار التحليل الذي يعتبر الفونيمات أوليات فونلوجية نهائية من استشفاف أنهما معا مجهوران وانفجاريان. لأجل ذلك المسطرة المفضلة في التحليل الفونلوجي في اطار برنامج استخلاص ماهو مشترك بين الفونيمات، تقوم أساسا على تحليل الفونيمات الى مكوناتها الداخلية الابسط والادق، وهي مايصطلح عليه ب "السمات المميزة".[53]

السمات مرآة ينعكس عليها ماهو مشترك بين الاصوات وتمكننا لاجل ذلك من تصنيف الفونيمات في طبقات وأنواع وذلك باعتبار هذه الخصائص المشتركة.

المحتوى الفونلوجي الذي تنطوي عليه الوحدتان /d/ و /b/ مثلا في مستوى السمات يمكن تلخيصه على الشاكلة الآتية:

(79)

/d/	/b/
[+ مجهـــور]	[+ مجهـــور]
[+ انفجـاري]	[+ انفجاري]
[+ لثـــوي]	[+ شفـــوي]

---

51 - Building-blockes

52 - Syntactic-primtives

53 - Distinctive features

بناء على منهاج الصواتة في التمييز بين الفونيمات وبين السمات المميزة باعتبارها اوليات صوتية يقترح اهل التركيب طرد الابواب المقولية المعجمية على نفس الغرار وذلك معناه ان المقولات المعجمية (س، ف...الخ) ليست اوليات تركيبية بل يجب اعتبار كل مقولة زمرة من السمات التركيبية. وهذا معناه ان اللبنات الاولى المؤسسة للجملة ليست هي المقولات، ولكن، هذه السمات التركيبية المميزة، التي تتنزل من البنية التركيبية منزلة الاوليات.

ان السمات (=العناصر البسيطة الاولية) التي تتكون منها المقولات المعجمية والمقولات المركبية على حد سواء هي [α س] [α ف] / α = { $\pm$ }.

المقولات المعجمية يمكن تحليلها الى سماتها على النحو الآتي:

(80) أ - الاسم :[+ س، - ف].
ب - الفعل :[- س، + ف].
ج - الصفة :[+ س، + ف].
د - الحرف :[- س، - ف].

ان هذه السمات من مزاياها انه **يتحدد باعتبارها ماهو مشترك بين المقولات** انطلاقا من السمات التي تتقاسمها هذه المقولات. وسنرى في المبحث اللاحق ان هذه "السمات" التركيبية لها دور اساسي في تحديد **قدرة المقولات على الوسم الإعرابي:**

- الفعل والحرف يشتركان في القدرة على مباشرة الفضلة بالوسم الإعرابي وذلك راجع الى اشتراكهما في السمة [- س].
- الاسم والصفة يشتركان في كونهما لايستطيعان مباشرة الفضلة بالوسم الإعربي وذلك راجع الى اشتراكهما في السمة [+س].

وأخيرا ليس هناك اتفاق واضح حول السمات المكونة للمصدري (C-) وللصرفة (I-) وعلى العموم لن ندخل في تفاصيل هذا الأمر في هذه المرحلة من العرض » »[54]

---

54 – منتخب بتصرف من الاسانيد الثلاثة المذكورة أول الهامش رقم (50). هذا وللقارئ المهتم بنظرية السمات في النحو التوليدي مراجعة الاسانيد الإضافية الآتية:

- فيما يتصل بتحليل المقولات المعجمية يراجع:

- Chomsky, N. (1970) "*Remarks on nominalisation*"
- Stowell, T. (1981) *Elements of phrase structure*

- فيما يتعلق بتوسيع استعمال السمات ليشمل المستويات الإسقاطية الثلاثة س وسَ وسً يراجع:

- Muysken, P. and H. van Riemsdijk (cds) (1986). "*Features and Projections*"

- يراجع ايضا عرض شامل للمشاكل المرتبطة بنظرية السمات التركيبية في :

- Muysken, P. and H. van Riemsdijk (eds) (1986). *Features and Projections*
- Rizzi (1990) "*Relativized Minimality*"

* * *

التــعليـــــق:

البعد المقولي والبعد البنيوي ومقولة الشبه

• التحليل السماتي

• الموازنة بين: - نظرية الشبه التوليدية[55].

- ونظيرتها عند "المبرد".

1 - النظرية الاساسية التي قام عليها هذا التحليل تكمن في تحويل ميزان القوة في التحليل التركيبي من "المقولات" الى التحليل الذي تحتمله هذه المقولات باعتبار تكوينها السماتي. وهذا التحليل الغرض منه استخلاص المقومات المشتركة بين المقولات واعتماد هذه المقومات مرجعا لتفسير جملة من اوجه الشبه البنيوي في السلوك الافقي لهذه المقولات.

هذا وان فكرة اقامة التحليل النحوي على ماهو مشترك بين المقولات في مستوى المقومات الذاتية موقعها في الخط الترادفي بين النحوين العربي والتوليدي يجب ان يبحث عنه في مسائل الشبه المقولي بصفة عامة . وقد رأينا جملة مفيدة من ذلك فيما تقدم ونشير في هذا السياق الى ان النحو العربي فيه اشارات صريحة الى تحليل المقولات باعتبار السمات البسيطة والمقومات الذاتية ولعل اشهر ماعرفته النظرية النحوية العربية في هذا الخصوص المقالة السيبويهية في تعريف الحرف بكونه « ماليس بفعل ولاباسم»[56] وهو تعريف مرادف لتحليل الحرف في التحليل التوليدي المعني عندنا بالتعليق في هذا السياق بكونه [- ف، - س] ومما يجري هذا المجرى ايضا قول النحاة العرب في الصفة ان لها شبهين شبها بالفعل وآخر بالاسم، وهو قول نرى انه مرادف لتحليل الصفة في نظرية السمات التركيبية التوليدية بكونها [+ف، +س].

وعلى العموم، الحديث عن الخصائص المشتركة بين المقولات باعتبارمحتوياتها من هذه السمات دندنة معروفة في النحو العربي واشتهرت في المقام الأول في مسائل الشبه المقولي وقضايا التناظر البنيوي التي سبق التعليق عليها في مواطن سابقة متعددة.

2 - نظرية أخرى قام عليها التحليل التوليدي في هذا الشأن وهي أن الشبه بين المقومات في مستوى المقولات الذاتية في هذه السمة اوتلك يترتب عنه في المستوى الافقي شبه آخر في السلوك

---

55 - راجع تعليقا لنا مفصلا عن هذه المسألة لكن من زاوية أخرى في الفقرة المعنونة ب [رد «المقولات» إلى «السمات» في النحو التوليدي وردها إلى المتمكن ونقيضه في النحو العربي"] ص 283.

56 - سيبويه "الكتاب" ص 13.

البنيوي: فالخصائص المتعلقة بقدرة المقولات على الوسم الإعرابي وبعدمها يمكن اشتقاقها بسهولة من السمات المكونة للمقولات فالفعل والحرف يشتركان في خاصية القدرة على مباشرة المعمول بالوسم الإعرابي وذلك راجع الى اشتراكهما في السمة [- س]. كما أن الاسم والصفة لا طاقة لهما على تناول معمولهما بالإفضاء الإعرابي مباشرة وهما يشتركان في السمة [+س]. ولقد تناولنا هذه المسألة بالتعليق المفصل في سياق مضى فلاحاجة الى الاعادة .

ومايهمنا في المقام الأول هنا هو أن الأمر يندرج في سياق الربط الاستلزامي بين البعد المقولي والبعد البنيوي (=العاملي= الإعرابي =الافضائي) لأجل ذلك فإنه يحتل مواقع متعددة في الامتداد الترادفي الذي يصل النظريتين النحويتين العربية و التوليدية بعضهما ببعض. من هذه المواقع اقامة التحليل في النحو العربي على مبدإ ان الفعل هو الأصل في العمل وان غيره محمول عليه فكل مالابس «العاملية» (=القدرة على الإفضاء) من قريب اوبعيد فلأجل شبه بينه وبين الفعل قريب او بعيد كالصفات والمصادر مثلا فالمصادر « فروع على الافعال في العمل كما ان الافعال فروع عليها في الاشتقاق وذلك ان المصادر اسماء معلقة على اشياء فهي كالغلام والرجل والثوب والدار[57] في أنها لا أصل لها في العمل وانما تعمل لمشابهتها للافعال[58] في تضمن حروفها...»[59] وماقيل عن المصادر يصدق جزء منه على الصفات. والحروف أيضا رأينا آنفا مقالتهم في كونها انما وضعت نائبة عن الأفعال.

غاية الأمر أن الترادف والشبه في طريقة التناول ثابت بين النحاة العرب والتوليديين في الربط الاستلزامي بين الشبه في البعد المقولي والشبه في البعد البنيوي (=العاملي).

3 ـ امر ثالث نرى ان التعليق عليه يفيد برنامجنا التأويلي إفادة عظيمة وهو ان مبحث «السمات» إنما أدخل الى المستوى المقولي ـ التركيبي على جهة الاستمداد التصوري من مساطر التحليل الفونلوجي.

ان العلاقة بين النحو والصرف في العاملية العربية والتي منشأها اشتغالهما معا على قوانين التغير على اختلاف بين الدرسين في مناط التغير (=فهو المفرد في الصرف وهو ماجاوز المفرد في الإعراب) يعوضها في النحو التوليدي علاقة مشابهة بين التركيب والفونلوجيا، علاقة منشأها فكرة «التحليل السماتي».

---

57 – ترجمة هذا باللغة التوليدية آن المصادر تركيبها السماتي يشتمل على السمة [+س]

58–وهذا ايضا ترجمته التوليدية [+ف].

59–"المقتصد في شرح الايضاح" 554.

ان الشيء الذي حظي باهتمام الفونلوجي في المباحث الصوتية هو "السمات" فالصواتة ليست الا بحثا في قوانين تتابع السمات. النحوي التوليدي جر "السمات" الى الدراسة التركيبية وقد رأينا سابقا ان « وحدة التناول النحوي تفرض ان يكون التساؤل واحدا في كل مستويات الدرس ثم لايجب بعد ذلك ان يكون الجواب على صفته واحدة لكن الجواب في الإعراب وفي الصرف (-او الصوتيات) يجب ان تجمعهما بعض الخيوط»[60].

ان المزية التي من أجلها فضلت النظرية السماتية على النظرية المقولية المباشرة في التحليل التوليدي هي ان التحليل السماتي يمكن من استخلاص ماهو مشترك بين المقولات فالفعل والحرف في التحليل المقولي تفصل بينهما تخوم نوعية حادة، اذ كل منهما يمثل نوعا مقوليا مستقلا اما في التحليل السماتي فإن هذه الحدود الفاصلة تتحطم وذلك بفضل السمة المشتركة بينهما وهي [– س] وكذلك الشأن بالنسبة للاسم والصفة اللذين يتقاسمان السمة [+س].

ان الذي يهمنا في المقام الأول من ثبوت المزية للتحليل السماتي من الجهة المذكورة اي من جهة تمكينها لنا من استشفاف الخواص المشتركة ومواقع التشابه بين المقولات التركيبية هو:

اولا: اندراجه الواضح ضمن البرنامج التوليدي العام في محاصرة التعدد واختزال الأنواع.

ثانيا: قيام التحليل التوليدي في هذا الخصوص على «مقولة الشبه» فالحرف يشبه الفعل في السمة [- س] والصفة تشبه الاسم في السمة [+س]. هذا الشبه في المستوى العمودي اي في مستوى التولد السماتي يترتب عنه شبه آخر - كما رأينا - وذلك في المستوى البنيوي. وهو التشابه بين الفعل والحرف في القدرة على مباشرة الفضلة بالإفضاء الإعرابي وتشابه الصفة والاسم في خلاف ذلك.

ان قيام التحليل التوليدي في هذا الشأن على نظرية الشبة « وهي أداة تسمح بوضع التحليل النحوي في اطار شديد التجرد»[61]، يذكر بنظرية المبرد في إحصاء اوجه الشبه يقول المبرد: «والتشبيه يكون للفظ وللتصرف وللمعنى فاما المعنى فتشبيه مابليس وليس فعل وماحرف **والمعنى واحد**» «اما عشرون درهما فشبهت بضاربون زيدا وهذا **تشبيه تصرف**» «كما ان قولك ان زيدا منطلق ولعل زيدا اخوك، **مشبه بالفعل في اللفظ**» ويذكر من هذا الباب ايضا «كان» التي هي «في وزن الفعل وتصرفه وليس فعلا على الحقيقة».

---

60 - تعليقات على المغني: (المسائل الأولى).

61 - « الاشتغال والمجالات العاملية».

إن نظرية المبرد في هذا التفصيل نرى أنها مكملة للنظرية التوليدية في التحليل السماتي، لأن هـذه الاخيرة تكتفي بجانب واحد في التكوين السماتي هو الجانب المقولي وهو الذي يرادف احد أوجه الشبه اللفظي في نظرية المبرد. اما المبرد فقد وسع الشبه الذي يترتب عـن التكويـن السـماتي ليشـمل الجـانب الدلالي (كالشبه بين ما وليس في « الدلالة على النفي» وهمـا مختلفـان في الانتمـاء المقـولي)، والجـانب التصرفي (-التوزيعي) كالشبه بين «عشرون درهما » و«ضاربون زيدا».

غاية الأمر أن: وجه الترادف الاساس بين نظرية المبرد والنظرية التوليدية في «الشبه المقـولي» هـو قيامهما معا على مبدإ الربط بين البعد الشبهي والبعد البنيـوي. فالشبه العمـودي يـترتب عليـه شبه في السلوك البنيوي في النظريتين علـى حـد سـواء فـالفعل والحـرف عنـد التوليـدي يتشـابهان في المستوى العمودي في السمة [-س] وفي المستوى الافقي البنيوي في مباشرة الفضلة بالوسم الإعرابي. وعند المـبرد (ما) و (ليس) يتشابهان في القوائـم الدلاليـة العموديـة في «الدلالـة علـى النفـي» وفي المسـتوى الأفقـي يتشابهان في «العمل النحوي».